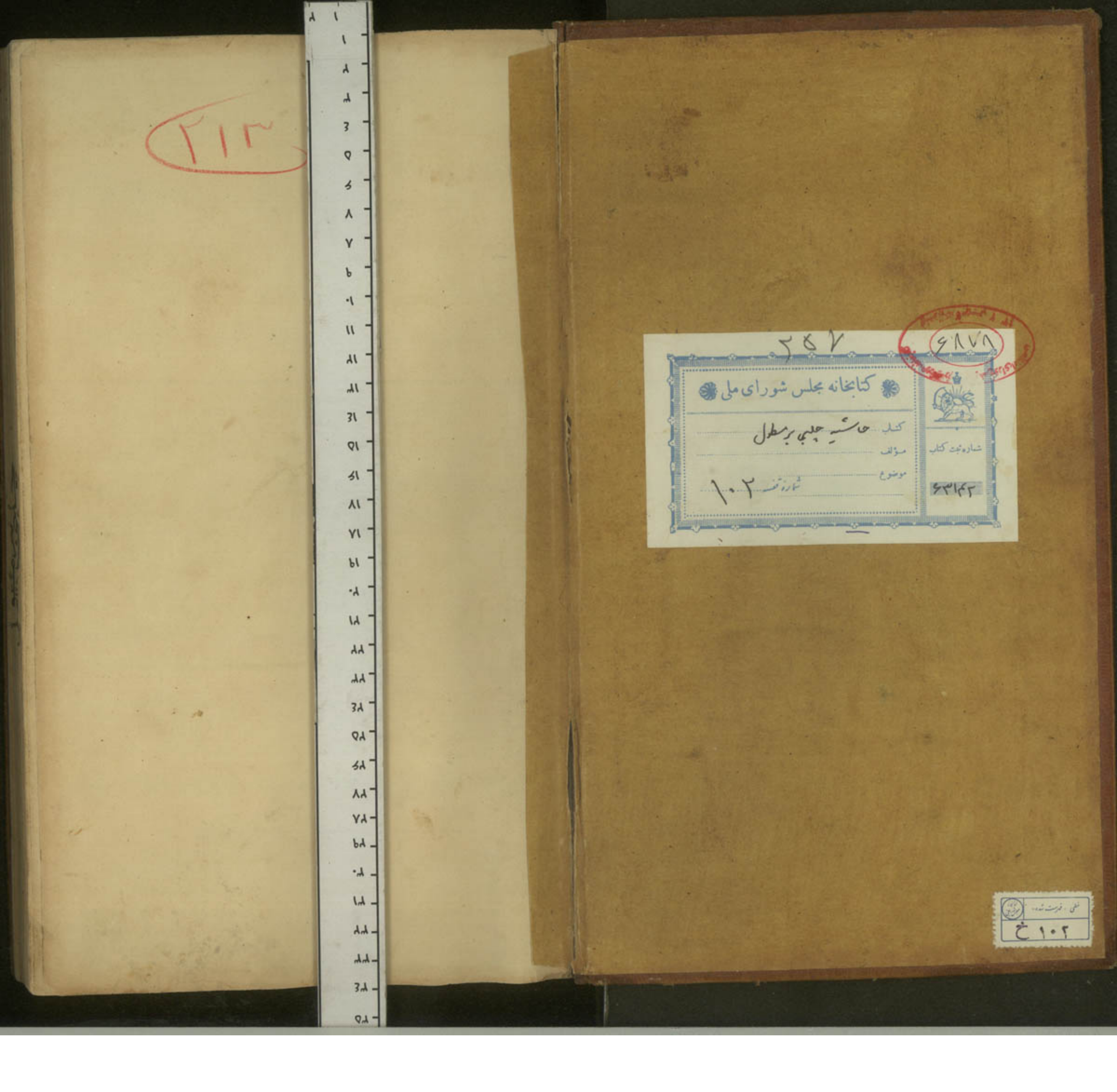

تابخانه
س شورای
اسلامی


۲۱۳
۲۵۷
۶۸۷۸
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب حاشیه چلبی بر مطول
مؤلف
موضوع
شماره قفسه ۱۰۲
شماره ثبت کتاب
۶۳۱۴۲
۱۰۲ خ


۲۱۳
۲۵۷
۶۸۷۹
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب حاشیه چلبی بر مطول
مؤلف
موضوع
شماره ثبت کتاب
۶۳۱۴۲
شماره تف ۱۰۲
۱۰۲ خ



كتابخانه مجلس شوراى ملى
كتاب حاشيه جلبى بر مطول
مؤلف
موضوع
شماره ثبت كتاب
شماره قفسه ١٠٢

[illegible]

این مال ابوالقاسم

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الهمنا حقايق المعانى ودقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام فى هذا المقام معناه
اللغوى وهو الاعلام مطلقا لا احتاج ارادة معناه العرفى اعنى القا الخير فى قلب الغير بلا استفاضة
الى تكلف وبحقايق المعانى مسائل الفن الاول اما بحمل الحقيقة على المعنى اللغوى الذى نذكره واما بحملها على
هو هو بنا على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وعد الموضوع وساير المبادى جزء منه مسامحة
لان حقيقة العلم جميع مسائله لا جمع منها بالاضافة بيانية وجمع الحقايق اشعار بكثرة المسائل والبنا على جواز
المعانى بحسب الازمان فى تعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسائل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر
جميع ما سواه عالم بالمعانى على ان المعانى عبارة عن المسائل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم
على تعدد حقيقته باعتبار المحال تعسف ظاهر وبدقايق البيان مسائل الفن الثانى من دق الشئ صار دقيقا
واصله الدقة ضد الغلظة وفى الكلام اشارة ان العلم هو المعانى والبيان لا علم المعانى وعلم البيان الا ان يحمل
ما هو المضاف فى الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان ما
الاول من ان فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعانى والمركب من المفرد فكان احق باسم الدقة **ان قلت**
فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره الفنين الاخرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشأنه لكونه خارجا عن افادة البلاغة
ان بعضهم سمى البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا وانا الدقايق
اما بحسب التغليب لان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد حسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
ايضا زيادة اعتبار ليست فى المعانى ويحتمل ان يراد بحقايق المعانى الامور الثابتة او المتبينة التى هى الصور الذهنية

من حق الشئ او حقيقته وبالبيان ما به يظهر تلك الصور اعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير فان البيان
فى الاصل مصدر بان الشئ اى ظهر ولهذا افرد مع ان اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ
فعلى هذا يكون الهام حقايق المعانى اشارة الى استفاضة من الله تعالى والهام دقايق البيان الى افاضته للطالبين
مفتتح التاليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص مع الاشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة
من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هى هى وان جاز هو ايضا
وخصصنا ببدايع الايادى وروايع الاحسان الاصل فى لفظ المخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على
المقصور عليه اعنى ما الخاصة فيقال اختص المال بزيد اى المال له دون غيره لكن الشايع فى الاستعمال ادخالها على المقصور
وهو المراد ههنا كما فى قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بنا على تضمين معنى التميز والافراد او على جعل
مجازا عن التميز مشهورا فى العرف والفرق بينهما ان اللفظ فى التوجيه الثانى لم يرد به الا المعنى الاخر واما
التضمين فهو مستعمل فى معناه الحقيقى والمعنى الاخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته
الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بالعكس **فان قلت**
مدلول اللفظ المحذوف لم يكن فى ضمن المذكور فكيف يقال انه متضمن اياه **قلت** لما كان مناسبة لمعنى الفعل
مجاوزة ذكر صلة قرينة على اعتبار كان تحصل فى ضمنه والبدايع جمع بديعة بمعنى قرينة والايادى جمع الايدى وهو جمع
الجارحة المخصوصة تستعمل فى النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية والصورية على المعلول
مشتركة بينهما وما **قيل** كما صرح به الشارح فى البيان ان اليد بمعنى الجارحة تجمع على الايدى وبمعنى النعمة تجمع على الايادى
ان اصل يد يدى وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع استعمال الايادى فى النعمة والايدى فى الاعضاء
العلاء وقال الاخفش قد يعكس وفى شرح الشريف للمفتاح ان الايادى صارت حقيقة عرفية فى النعم وان كانت فى الاصل
والروايع اما جمع رايعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعنى الشئ اى اعجبنى او من الريع وهو النما والزيادة فكانه مشتق على ما وبل كل
بالعطية المسند ذكره ان الاضافة بيانية العطية واما جمع رايع لجرانه مجرى الاسماء على انه قد ذكر الايادى فى ايضاح المفصل
للامام المرزوقى ان فاعلا صفة اذا كان فى غير ذوى العقول يجمع على فواعل والاضافة فى الموضعين بيانية بمعنى من
قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع وقوع المصدر على القليل والكثير اتقن بحكمته نظام العالم
ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هى عليه فى نفس الامر والعمل على وفق الصواب الى السببية
ما ينظم به اللؤلؤ والمراد ههنا ما ينتظم به امور العالم والوفق من الموافقة يقال حلوبة وفق عيال اى لها لبن قدر كفايتهم
فيه والحال هو الامر والشان او الحاضر من الزمان واللام فيه عوض عن الاضافة او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرأيين
الجملة اعنى اتقن بحكمته اما استيناف جوابا عن سؤال نشأ من الكلام السابق كانه قيل لم الهمنا حقايق المعانى
انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان يقتضى الهام حقايق المعانى ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الهمنا
على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى فى حكم السقوط كما سيأتى ان شاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها

بما قبلها فصلت كفصل الجواب عن السؤال وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانت لا احتياج الى العاطف لاقتضاء المغايرة
المفتقرة الى الربط لكن يخدش هذا الوجه ما سنذكره في آخر احوال متعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف
بالحرف هذا ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف لئلا يشعر بالتغاير المخل بالمقصود اعني كون كل واحد من الامرين
محمودا عليه بالاستقلال كل ذلك شأن الله الذي تحبه اورده لافتراق الانام في طرق الانعام والافضال الايراد الادخال يقال اورده
فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخله او لم يدخله والرأفة الرحمة كذا في الجمع وفي الصحاح الرأفة اشد الرحمة
واجتماع الرؤوف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القرآن المجيد مع اطراد تقديم الاول على الثاني بعيدهما لان الانسب بنظم القرآن ما نقله عن القفال
ان الرأفة مبالغة في رحمة مخصوصة في دفع المكروه وازالة الضرر فذكر الحكمة الرحمة بعدها لتكون اعم واشمل والفرق جمع فرقة هي الجماعة
والانام اسم جمع بمعنى الناس وقال الامام الزبيدي الانام الخلق ويجوز الانيم قال الامام الواحدي قال الليث الانام ما على وجه
الارض من جميع الخلق والافضال الاحسان واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء سالك الطريق
الاجمال ثم التفصيل ولم يقدم اسم الذات كما في قوله الحمد لله رمزا الى ان الاستحقاق مخصوص بمن تشبه له بالفضل المشتمل على الطرق والصلوة
على نبيه محمد النبي صلعم فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه انبياء كما قالوا خاتم النبآء
على نبآء وتصغيره على وزن نبي على وزن نبيع ذكره الجوهري ونبي ايضا نص عليه سيبويه واقتضته القاعدة او بمعنى مفعول
من النبوة بمعنى الارتفاع وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه يقال نبا فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق
قوله محمد عطف بيان للنبي لا صفة لانه علم بعث ولا ينعت به ومنا ذكر صاحب الكشاف في سورة الملك في قراءة ذلكم الله
ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة وعطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على تأويله بالمعروف المستحق
للعبادة ولا يجوز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس موصولا مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو بامتناع
كل واحد من الضرب في المفصل وايضا صرح في اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته البدلية
في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير
النبوة تابع والبدلية تستدعي العكس خبر من تبع صفة للحمد لانبيه ولا التقدم على عطف البيان كما هو
مقتضى القانون والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات الثلاث في عين المضارع نبوعا اي خرج
والينبوع عين الماء والضئضئ الاصل وكذا الضؤضؤ والبؤبؤ وعن بعضهم ضئضئ على وزن قنديل ذكره في كتاب
الهمزة مع الضاد الفائق والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود والنبوغ بالغين المعجمة الظهور والدوحة الشجرة
العظيمة من اي شجرة كانت والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح المقامات
لابن الانباري اللسن الفصاحة في الشر ولا يقال ذلك في الخير وايضا علم ثم الاضافة في ضئضئ الكرم ودوحة اللسن لامية اذا اريد
بالمضافين آدم وابراهيم واسمعيل عليهم السلم وبيانية ان قصد المبالغة لا لا اعلم والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس
فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق على عكسه الظاهر
اذ النسبة الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه

فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء بجعله اصلا في التحقق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به
الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق باعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي هو بمعنى
الاصلي للصدق هو وفاق الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول صلعم لكن
ووضوحه انما هو بروايات الآل والاصحاب وآرائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في هذا الكلام من الاستعارات المكنية والترشيح حيث شبه دين
الاسلام بمطية توصل راكبها الى المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة واثبت الغرة ما يلائم معناها الحقيقي اعني التلالؤ والاعراف
الاضاءة والدين وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه سبحانه والى النبي
عليه السلام لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح في شرح تلخيص الجامع والضحى لا كالزوال والدجى
جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والشعاع
اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وعن بعضهم ان
الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء عارضي وقد يقال ينبغي ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات
والارض الاية ولا يخفى ان هذا انما يتم لو كان معنى النور في الآية الكريمة المنور وقد حمله اهل التفسير في النفس على ذلك
واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعالى وفي تفسير القاضي ان اليقين اتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال
وفيه بحث اذ يشكل قوله تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة
ايضا من اللطائف في الاولى فاعل والسرح وبعد ظرف من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منوي لحذف الواو ومكانه
دوما للاختصار مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء بعده والعامل في الظرف اما المقدرة او الفاء على توهم اما والعامل فيه ما يفهم
من السياق من مثل اقول واعلم والحق بمعنى اليق والاستيجاب لا الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد بالعلوم التصديقات
والمتصورات وبالادراك الكليات والجزئيات وبادراك المركبات والبسائط والعطف تفسيري والتصدي التعرض للشيء بالاقبال عليه والظاهر
ان المراد بالتصدي للاحاطة ما يتبعها اعني تحصيلها والاتصاف بها لمجرد الاقدام المقابل للاحجام كما لا يخفى النسبة الى
الاحجام الآن او لما كونه اسبق الفضائل في استيجاب التعظيم مع ان المراد السبق الشرفي بعيد جدا الا ان يحمل على كمال المبالغة فان قلت
عطف والتصدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التحلي وهو خبر عن المعطوف عليه اعني احق الفضائل قلت بل
الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من الذي خبر عنهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد والظاهر
لامن الالتباس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف هو نظير قولك زيد وعمرو قام ابو
اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم والتاخير وقد صرح الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر
المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف محل وجعله التاكيد احق الخبر بالخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك لا
الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح لبيان المذكور الاسناد الاول
بالنسبة اليه والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ام
هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وقد يقال لكل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له انه صناعة له والنكت جمع النكتة وهي

سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا اثر فيها بقضيب او عود او الحصول لها بالتفكر تشبيها
بالنكت او مقارنة لها غالبا ويقال لها اللطيفة اذا كان تاثيرها في النفوس النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لا
البيان لا النفي الجنس وسي مثل مثل وزنا وهو معنى اسمها عند الجمهور واصلها سوى او سيو والواقع بعدها ان كان مجرورا
على انه مضاف اليه وما زايدة كما في قوله تعالى **ايما الاجلين** قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء
او مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف
الواقع صلة او صفة صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على ما ذات من يعقل وهم يابونه وعلى الوجهين فتحة سي
مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة لانه ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في لا رجل
وقيل على الاستثناء في الوجهين منعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى القاء جرها لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل
علم البيان موجود في العلوم فان الحلو بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق غيره وعنده ما خبر لا وبانه قطع سي من الاضافة من غير عوض
يكون خبرا لا معرفة وجوابه تقديرها نكرة موصوفة **واما الجواب** باحتمال ان يكون قد جمع القول سيبويه في لا رجل قائم من ارتفاع الخبر
بما كان مرتفعا به لا للنافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا الاستفادة
قوله تعالى **تالله تفتؤ تذكر** اي لا تفتؤ لكن ذكر اليماني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا
لا نظير له في كلام العرب فقد تخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال الا سيما بمقام لا سيما والواو التي يدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله
ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها
من حيث اولويته بالحكم المتقدم والاقلين منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلقا فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول
الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وفي لا سيما على
كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب في عدم مجيء الواو وقبله كثيرا الا ان المجيء اكثر ثم المراد بعلم البيان المعاني والبديع والاضافة
بيانية والمطلع اسم مفعول من الاطلاع ونظم القرآن على ما سياتي تاليفه كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه
العقل فانه كشاف يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليلا وادعى عليه بانه
لا فرق بين التعليل والمعلل الا في العبارة فكانه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب بان المقصود الترجيح باكثر
الصفة والاستدلال فالحاصل ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لملك الصفة اي لا يبعد
صفة الكشاف وكونه خبرا بعد خبر على تقدير كون قوله فانه كشاف تعليلا لما قبله بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه علة لما قبله
والتاويل في اللغة من الاول وهو الرجوع لا نظر في التضعيف للتعدية اي الايلاء وهو الصرف في التضعيف للتكثير والمراد به هنا صرف اللفظ الى
ما لو لما التفسير فهو مقلوب من التفسير وهو الكشف وقال الراغب الفسر لاظهار المعقول والسفر لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح
قال الرازي في شرح الكشاف بيان معاني القرآن لما انتقل من النبي صلعم او عن الصحابة وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التاويل
وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات بالادلة العقلية خارج عن القسمين اذ لا يكون ذلك بالنقل ولا بحسب القواعد العربية فتامل

الكشاف قوله تعالى **ان الله على كل شيء قدير** ان المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل تحته
المحالات فقال في الكواشي التاويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه آخر كلام الرازي والشارح وشرحها للكشاف
وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان التفسير قد يكون اعم من التاويل لان الرواية غالبا بالاحاد والتاويل بالتوقف لمحكم الكتاب والسنة
المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم او الشاهد سميت تفسيرا لا اظهار
كشف المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم المروي له واما الفرع الظاهر فليس من حيث هو طريقا للعلم كذا في تفسير الفاتحة للتحميد
ان التسمية بالتفسير والتاويل ناظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير اعم من التاويل وفي المطهرة قيل
التاويل بيان احد المحتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم فالاول يتعلق بالدراية ولهذا انساق اليه الدقايق والثاني بالرواية وقيل التفسير
بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا مثاله قوله تعالى **يخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي** معناه يخرج الانسان من النطفة ويخرج النطفة من الانسان وقيل يخرج الطير من البيض ويخرج
البيض من الطير هذا هو التفسير لان معنى الحي في الانسان والطير ومعنى الميت في النطفة والبيض ظاهر وقيل معناه يخرج المؤمن
من الكافر ويخرج الكافر من المؤمن هذا هو التاويل لعدم اضافة الدقايق الى التاويل على هذا الظاهر وعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ
الذي له معنى واحد هو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب انه منقسم اليهما لان المعنى الواضح في البيان
او بيان المبين هو تحصيل الحاصل وذلك منحصر في القسمين ثم قوله تعالى تبيان مصدر بني على التفعال وقياس التاويل فتح
عينه بالكسر الا تبيانا وتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وفرسي ما قبله
التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي لانه فيما بين اللفظين
من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انها اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر
وحسن وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين وكذا نظايره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية
او على تقدير المضاف ذو تبيان وكذا نظايره بل هي باقية على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم الرد
الاستفاق في النعت وترك العطف بين القرآن لجنبيها على نهج التعديد والمراد بدلايل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الموجهة الذي
في نظم القرآن والعالم جمع معلم وهو اثر الذي استدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي نصب فيه العلامة على الشيء
وكونه ايضاحا لمعالم الاعجاز لبيانه النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل كقوله تعالى **ولكم في القصاص
حيوة** وامثاله والمراد بانار الفصاحة الاطناب والمساواة او ما يعمهما وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة
صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص وتلخيص لغوامض شكلات كتاب الله تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية
يقال لخصت القول اذا اختصرته واقتصرت منه على ما يحتاج اليه وقيل وهذا التفسير احب وكذا في الاثر فلو قال تبيان لغوامض
لكان اوقع واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف الغوامض المبهمة
في المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال لهذه الاضافة تنبيها على المبالغة في الاشكال كما ان في امثاله اخبار الخيار وعيون العيون
في الحماسة والفصل من فصل الامر اذا كان معطلا لا يهتدى به حيث او اعضل في فلان اي اعياه امره يتعدى ولا يتعدى وحوشي النزول

نت الماء يقال تاص فلان نون الماء وانما عداه ههنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع والغرايد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله تعالى من الاسرار والدقايق باستخراج درر من قعر البحر استعارة لطيفة ولا يخلو لفظ التقريب من الاشارة الى ذلك قواعده كافية تاكيد لما سبق او استيناف الضوء الضياء وكذا الضوء بالضم ويقال اضاءت النار ضوءا وضوءا واضاءته يتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل السراج والمراد به ههنا القوة العاقلة او حركات الفكر الشبيه بالمصباح الى انوار التاويل يتعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء او بمقدار اي المصباح الموصل اذ لا حق بحذف الموصول صلة كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى انوار التاويل مظلما محتاجا الى المصباح مضى لهينديه البهاء الدقائق البر فيما سبق اشعار الدقة بالخفا والموارد جمع مورد وهو موضع الورود الى الماء والالتهاب والكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كالفخذ والاسرار ههنا متعلق بالالتهاب لتضمنه معنى الاشتياق اللباب فهو خلاصة كل شيء وضعا ومنه اي كثر وتم والاظهر ان المراد بالتراكيب التنزيل ما بينا ولخواصها ومزاياها الا اللفظ فقط وهي في الاصل بقايا من رسم الشيء وكثر فيها هذا العام بالنظر الينا عذب اي طاب وعباب بالضم معظم الماء وسلب ولساليب التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر والنص والظاهر والمنفي والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها من الخاص والعام والصفا بالمتخلاف الكدر والحصر والمستفاد من تقديم الظرف في الفقرتين اضافي بالقياس الى ساير العلوم البيت اعتذار عن الاقتصار في مدح الفن على هذا القدر والمطري اسم الفاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح لان الممدوح يفتخر بمدح المادح فيظهر في وجهه طراوة والخصايص جمع خصيصة وهي الفضيلة والسبق التقدم وصفا مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل بعدها هذه لا يكون خاصا فتقول العجبني ما صنعت ولا تقول العجبني ما احمر غلط يشهد به تتبع موارده الكتاب المجيد مثل قوله تعالى ليجزيك اجر ما سقيت لنا وقوله عز من قائل وضاقت عليهم

الارض بما رحبت

وغير ذلك او موصولة بتقدير به ولا تقدير في الاولى لان ما المصدرية حرف عند والاكثر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا

ما اترفوا فيه

فليس على تقدير رجع الضمير المجرور اليها كان عمران هشام وعمرو بن عليه هو منوع الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي المصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته مع ظلمهم واللف في وصفا للاشباع والمعنى ان الوصف المبالغ لا يدرك انتهاء له وان كان مترقيا عن كل وصف الى وصف الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القراين ايضا من المحسنات البديعية من التجنيس والطباق والايهام وغيرها من اللطايف البيانية ثم انه قد قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف ونم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية اعني وقوع هذا الفن في ايدي هذه الجماعة من مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا

آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق على ما هو الظاهر والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع الجمل المسوقة لمدح الفن من قوله لا سيما الخ وذكر الايدي تنبيه على انهم لم يصل الى قلوبهم والاسرار جمع اسير كالعظماء جمع عظيم على الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول بابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلاء واسراء صرح به في المفصل والاسير من الاسار وهو القد سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونهم بالقد كما يقال اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اي بقيده ثم استعمل في معنى كله المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسرها من افعال المقاربة يقال طفق يطفق كفرح وحكى الاخفش طفوق وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا في شرح الرضي والتعاطي التناول والاخذ باليد فهو للقول في ايدي جماعة وفيه تاكيد لا ما تقدم والتوشيح الاحكام والتسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث الوقوع في ايدي اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل بعد الاجمال كما في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الاية يحومون اي يدورون وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر او صفة لجماعة او تاكيد لما سبق واستيناف كانه قيل يتعاطونه من غير توشيق فاجاب به فان الاستيناف البياني يكون جوابا من سؤال عن العلة كما ستقف في بحث الفصل والوصل وبهذا يتبين ان لا يسمعون من قوله تعالى حفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا عن سؤال عن حال الشيطان بعد الحفظ منهم فطلا في صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف البياني بناء على ان السؤال عن حفظهم من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لهم لستقر غير سديد والتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على المعنى الكتابة كان التقرير بيانه بالعبارة ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى القول نهى رسول الله عن قيل وقال وقرئ اتهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على حالهما على البناء ومعنى قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات ومعنى دورانهم حول القيل والقال انهم الاقوال المختلفة من شخص معلوم او مجهول الى تحقيق المرام والمقام والحال اصطلاحان لاهل هذا الفن وكان هذه الجماعة لا يعدون بتلك الاصطلاحات بافواههم ما ليس في قلوبهم والله اعلم بما يكتمون وستعرف معناهما والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح للشريف عروة وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربقة الاسلام والجمع ربق وارباق ورباق واما الحبل المذكور هو الربق على وزن الرفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء او مكنية وتخييلية بان تشخص له ربقة يشد بها بهيمة لسرح اي برعى وتفسير السرح ههنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي وفي الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اي رعت واسمتها اي اخرجتها الى المرعى نعم وقد يجي السرح بمعنى الكل المذكور لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها او الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية وجعلها وتخييلية لا يخلو عن بعد والحدائق جمع حديقة وهي السواد الاعظم للعين السوم الى الاحداق من الى التمهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد يقتصرون على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقائق المقصود وهو المبالغة في الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى يطلع دقايق التعطل في ضمائرهم آب عنه فيعلون ان مآل التقليد وان تعاطوا عشاوة التعصب والجدل في الاسناد المذكور من الى التمهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبير والفكر للحقائق علم اليقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد ان يكون هذا ابلغ في الذم مما ذكره ذلك القائل فتاول الحشاء

الثلث في الغين المعجمة الغطا وبفتح العين المهملة من العشا بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار بالليل وصاحبه
عشي والاول انجح رواية ودراية والتعصب من العصبة بمعنى الحمايات وغشاوة التعصب كناية عن التقليد في الاصابة والبصائر
جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الرأس تشبيهها بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حايل فاثبت لها الغشا
والانطباع الانتقاش والتقسير في الاصل ما يخيل الرجل في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كما يقال عنهم بيان لما قبله والله
البضاعة طايفة من مال تبعثها للتجارة واللجاج التمادي في الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجة ولجاجا والعناد
في القاموس عانده معاندة وعنادا عارضه وحب الشيء معظمه والصناعة الحرفة وقيل اخص من الحرفة لانها تحتاج في حصولها
الى المزاولة والانحراف الميل والنهج الطريق الواضح والرشد خلاف الغي فهيهات اي اذا كان حالهم ما ذكر فبعد ثبتهم بهو اسم
فعل يجوز في آخره الفتح والضم والكسر كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعهما قوله فهيهات هيهات العقيق واهله
وهيهات خل بالعقيق مواصل وما نقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعمالها الا مكررا منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم
ولعروفان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو قالوا المفتوحة للآخر مفردة وتاؤها للتانيث كغرفة وكذلك قلبها ها في الوقف
والفها مقلوبة من ياء لان اصلها هيهية من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هيهيات فحذف اللام والوقف
عليها بالتاء كمسلمات والرمز في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن وقعه في الدقة والشان في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شانت
شانه اذا قصدت قصده سمي به الامر الذي هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب ويقصد من تسميته بالامر كذلك
بسو التفطن والمحمرة الاحضار ونظر خفيف في ضمن ايماء والمراد بها هنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفائه في نفسه الا
لنا ثم اشار او على الواو في قوله او التفضيل ليفيد عموم النفي كما ذكر في قوله تعالى **ولا تطع منهم آثما او كفورا**
واني بعد ما قضيت شروعي في سبب تصنيفه في الفن واشتغالي بالحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجلد
الكمال العنانية لمضمونها والوطر الحاجة وقضاها استيفاؤه والجلت من اجالة وهي الادارة واستودعته ودعته اذا استحفظته اياها
والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وايثارها على السهام مناسب لما سلف من تضايق الفن معها
بان القدام لهذا الفن ومجولها الى التوضيح شبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه او شبهه بذي سهام في شبيها الدولة كناية تجديد
وترشيح والحمى اسم للقصد القلب الغاوصل الاحد الجزم والقطع لغة فيه وهي في الاصل من همت الشي اهمه هما اذا قصدته وهو الانظار
متعلق بها والمدارج جمع المدرج وهي المذهب والمسالك شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقا والفرط التجاوز عن الحد
والشغف من شغفه الحب احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فيجعل هذا بل العبارة
الشغف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول بحكم الاستقرا لكن المشهور فتح العين من المديد
ههنا شدة المرض والترحل الانتقال وكذا الارتحال والرحال وخوارزم في الاصل مملكة معروفة وجرجان فيها مدن كثيرة
كسكان وخيوف ونحوهما والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال لها اركنج كانت في اوائل مقر السلطنة وهي التي قد
اشتهرت الان بخوارزم وفي خراسان بلدة اسمها جرجان بناه يزيد بن مهلب بن ابي صفرة فاضاف الجرجانية الى خوارزم لذلك
التوضيح ودفع الاشتباه والحط المنزل من الحط وهو الالقا والرحال جمع الرحل وهو مسكن الرجل وما يستصحب من الاثاث وكثيرا

في الرحل والرحال من صنعه شبه الاشتقاق والخيم موضع الاقامة ونقل الخيم بالمكان اي اقام به والبوايق الدواهي جمع بايقة وهي
والحراسة الحفظ والطوارق البوائق والحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل الحادثة
بالليل والتحرز منها فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادث وليس تثنية الحدث بمعنى الليل والنهار
كما توهم ولذا لم يقل الطوارق الحدثين ثم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على مقدر اي نزلت بهما فشمرت يقال شمر ازاره اي
رفعه والجد الاجتهاد في الامور يقول منه جد في الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية
وشمرت ترشيح به وقيل المراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى اقتنا متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل اي شمرت من ساق الجد مايلا
الى اقتنا اوملت مشمرا عن ساق الجد الى اقتنا وتعلقه بالجد جايز ايضا بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب والذخاير جمع ذخيرة وهي الذي
يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والافلاذ الاقطاع والاناسي جمع انسان العين وهو المثال
في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس مرتبة بدلت والشطر النصف وجمعه شطور وقوله في الحاضر يعني بقيته
عبرها على تسمية البعض شطرا توسعا في الكلام كذا في الراموز وفي ارجع اشارة الى ان الرجوع من الطرفين وفصله عما قبله لكمال
قبل المراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء الدين السنفاني وفخر الدين الحلواني والحوز الجمع والقصب جمع القصبة المضاربة
الميدان وكانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة في آخر الميدان فمن اخذه بعده وهو سابقا يقال له حاز قصب السبق
والتفاني يستعمل كناية عن الكمال في فنون الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعته وكثيرا ما ينصب على الظرف وما للتاكيد
والعامل فيه ما يليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على المصدر اي يخالج حينا خلجا كثيرا او مخالجة كثيرة ويخالجني من
كسا فرو سفر من خلجه يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه كان اطلاعه على حقايق الحضرة لحيا جداول الشرح بصيرة وبحيث نفس
نفسه او باقي على معناه الظاهر اي ينازع كانت مما ذكره بحركته وما اماتاه من شدايد الزمان يتبطه في الراموز خالج قلبي امر اي نازعني فكر
فعلى هذين الوجهين ان اشرح فاعل يخالج وقلبي مفعول وقد يفسر المخالجة بالتحريك والاضطراب في قلبي فاعل يخالج وان اشرح ظرف بتقدير
في او بالعكس لا يجوز حذف في من الظرف المجازي او يكون احدهما مفعول يخالج بطريق حذف وايصال الفعل توسعا والمنصوب
او منصوب بنزع الخافض والامام الذي يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره في القاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري من انه
في قوله تعالى **وجعلنا للمتقين اماما** محمول على ضرورة اليد وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل ائممة على وزن افعلة
والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسره من يقتدى به والتبحر في العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال
وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد يكسر الميم في التكرى سميت بدماشاق بن نمرود بن كنعان فانه هو الذي بناها
بناها غلام ابراهيم الخليل صلوات الله عليه وكان عبدا حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج عن النار وكان اسمه دمشق فسميت
به وقيل غير ذلك والله اعلم والشآبيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة والستر وغفرانه تعالى
العبد من العذاب كما ابتداء حفظ الرعد والفراديس جمع الفردوس وهي الحديقة وقيل الفردوس في الاصل هو البستان بالرومية
الذي يجمع الكرم والنخل والمراد هنا اعلى درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان ومنه الجنات جنة وقيل المراد
الدلايل على ان الاصل يعني ما يبتني عليه الشي وبالقواعد المسايل والترادف تظاهرها وتتابعها والعوايد جمع عايدة وهي المنفعة

عنويا قال الجوهري حواه يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال والانطوا مطاوع
طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء ثم المنصوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف متوالية او احوال
مترادفة او متداخلة والخمايل جمع خميلة وهي ما يوقع في الخيال ... الامارات والسحر الاخذة وكل ما لطف ودق ماخذه
والبيت او طوطا او لكتاب صدر الدين يحكي حديقة مسكالة الاطراف باللطف النزه والروض جمع روضة وقد سبق بيانها
منه وهي المطر والعقد بالكسر القلادة والدرر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات وكان يعوقني معطوف على
والعوق المنع وذلك اشارة الى ان اشرح والتعطيل التفريع والمشاهد جمع مشهد بمعنى محضر والمعاهد جمع معهد
الذي كنت تعهده فيه شيئا اي تعرفه والمراد بها العلما والمدارس او الكتب والمصادر جمع المصدر من القصد بفتحتين
قيل المراد بالمصادر والموارد المعلومون والمتعلمون ورسم الشي محال اثره وعفت اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع
اشفت اي اشرفت وقربت وشموس الفضل العلما وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس
بعد والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة والتلهف على الشي التحسر والانه ليس الا نحا والتاسف كلها الحزن
جمع الزكي من الذكا وهو حدة الفواد وهكذا يذهب الزمان بريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلا ليس مخصوصا
بل هو امر مستمر والمشرف ودروس الاثار امحاوه والمحاوه يقال درس الرسم ودرسته الريح يتعدى ولا يتعدى
بعد قوله يذهب الزمان وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسرها جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار
من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من بني
نها الخاه مطلعها ابعدت من يومك الفرار فما جاوزت حيث انتهى بك القدر لو كان ينجي من الردى حذر
نجاك مما اصابك الحذر يرحمك الله من اخي ثقة لم يك في صفو وده كدر فهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه
ويدرس الاثر فالظاهر ان الشارح قصد التضمين لكن لما رايت استدراك لما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح والايراد
مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد ونسد المصادر والموارد والجواب ... البيان والتوفيق التمام والرغبة
الارادة المقارنة للرضا من رغب في الشي الكسر ارادة ارتغب به مثله لا من رغب عن الشي اذا لم يرده وتعديته
على ملاحظة معنى الاستعلا وامتداد اعناقهم تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل
تمثيل من تشبيه الجيش بالجيش والتشوق ... والجمل جمع جملة من الاجمال وهو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افرادها
المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو في الجملة وتفصيله لكان انسب بقوله وتحصيله ...
والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتنجيته اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم واراد بالرموز
النكات المطوية فيها ولم يقع عليه الحرمان والخرائد جمع خريدة وهي الحيية من النسا وفي الاساس انها العذرا ولولو ثم لم تثقب
المشكلة في الاسناد والتركيب في احتماله للوجهين مثل قول المصنف فيما سبق من وجوه الاعجاز واسرارها ويجي الشارح بيانه
ومع الفصل المسند الى ضمير البعض في المواضيع ميل الى المعنى كما في قوله تعالى **كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** للفصل بعد
والحال الواحدة لحال الشي ومحال اثر الطرائق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها هاهنا بمعنى المذهب ولو في الطريقة

يكون جمع طريق وهي السبيل يذكر ويؤنث لكان المطرد كما لا يخفى وبالجملة فالمراد بطرايقه القاطعة وعباراته الموصلة الى
المعاني وسلوكها حلها والدليل المرشد فاضلوا كثيرا فاضلوا الاظهر ان يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد
من قوله تعالى **وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا** من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست
اي استلبت جواب لما والاشتات جمع شتى واشتات الشي تضاعيفه وثنى الجبل والوادي منعطفهما ويقول القذف هذا في
طيه والفرص جمع فرصة وهي النوبة وما في ما الجرع مصدرية وتجرع الماء امتصاصه شربه شيئا فشيئا وكذا التفهم
مما جاء من باب التفعل للعمل اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى يعتبر في كل منها التدريج وفي المصادر التجرع
خشم وكاحتصاد وخصص والغصص جمع غصة وهي الشجى اعني كل شي يوقف في الحلق ولا يخيره والاقتحام الدخول
والارق وهو ضد النوم وموارد السهر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصود ولجج الماء بالفتح
ولجج الافكار كطمين الماء والالتقاط اخذ الملقى في الارض وفرايد الفكر شبه الشبهة بالدرر الكبيرة والمطارح
وهو الملقى والنظر في المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب
المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لامية والبذل الاعطا والجهد بالفتح
ومن القرا الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة
فلقد تناهت تواطئة للقسم والتناهي البلوغ الى النهاية جرد هاهنا الى معنى البلوغ مجازا بقرينة انه اوقع
من باب التصريح بمجرد المعنى لزيادة التاكيد كما في قولهم ابصرته بعيني واصغيت اليه باذني وامثالهما والتفيؤ النظر
والغاية مدى الشي والجمع غاي والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على اختلست وثم للاستبعاد جمع متشابه
فراغ البال والفراغ من اختلاس الفرص وتجرع الغصص ويجوز ان يكون للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثله
الى التعقيب او الى الجزائية كقوله تعالى **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً**
نزول المطر لكنه يتم في مدة فبالنظر الى الابتدا يصح الفا وبالنظر الى الانتها يصح ثم بذلك الذي يليق بالكل
جمع صعب وهو نقيض الذلول والعويصات جمع عويصة وهو ما يصعب والابيات فحلية من الابا بمعنى ممتنعة
بيانية والكنز المال المدفون في الحقيقة صفة كاشفة والمراد به خاير كنوزه معانيه كما ان المراد بطرايق الوصول
نفيس اي يتنافس فيه ونفس نفاسة ونفاسا صار مرغوبا فيه وكانه ظرف والتوشيح في الاصل الباس الوشاح وهو شي
عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المراة بين عاتقيها وكشحيها ليستعمل في التزيين مطلقا فاستعير الفقر جمع فقرة
خرزات الظهر المرتبة المتصلة بها الضلوع من الجانبين وهي اصاحل بصابع على هيئة خرزات الظهر
القصيدة ولجودة بيته في الخطب شبهها بفقرة الظهر في حسن الانتظام من عين التحقيق اي من نفس التحقيق
والتخمين او من خيار التحقيق ومحض او في مشبوعه وهو خاطرة الوقاد السيال او من ذهب التحقيق ممكن اي عنيت
خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف كانه التسوية واعطا النصف والتجنب التباعد ومفعوله مذهب والبغي
والاعتساف المشي على غير الطريق والايما الاشارة الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب ثم في الطين اي ...

اى الشارعين والناسين لاقتداء خطرا وانى بنا المفعول اى صنعوا وتحقيق الواجبات من قبيل الحذف والايصال

اى من تحقيقها او على البنا للفاعل اى حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت اى ما اوجبت والسنة

والمضاف محذوف اى سلوك سنتهم والمراد من عدم فرض سلوك سنتهم على نفسه ترك بعد الشهادة العرف كما

فلان لا يجب فلانا اى يبغضه ولا اعلم وفى البلد من فلان اى هو اعلم من كل من هو فيه ثم فى الجمع بين

الفرض والواجب والحظر صنعة مراعاة النظير مع الابهام وحين ظرف مضاف الى ما بعده وعامله رمانى والجملة عطف

فان قلت اين العائد الى حين فى الجملة المضاف اليها قلت هى لا تحتاج الى الرابط لكونها ماولة بالمصدر

قوله مضت سنة العام ولم تر فيه وعشر بعد ذاك وحجتان فنادر فهذا الحكم خفى على الكثر النحاة فالصواب

يوم ولدت فيه بتنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما يتصرف منه فى باب التاكيد فانه

واما قولهم جا القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاؤا بجماعتهم كذا

ورمانى الدهر جان على ولا ارزاء بتقديم الراء المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعنى الارزاء

برمانى وجعله حالا من ضمير المتكلم كما زعم المحشى وهو اعشا الغطا وكذا الغشوة بحركات الثلث فى العين

جمع نبل وهى السهام العربية وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد جمع على النبال والنبال عاملها والنبال صاحبها

ثنايا فوائد اينما الا ان المرمى بالحوادث غالبا هو الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب وفى الحبا لذا فاذا اصابتنى ابقال

واختيار سهام على سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهى حديدة

السكين والرمح وبين البيتين المذكورين فما انفك الى ما الى زايا نه لانها انتقضت بالبلى وفى تلك اى الرمى المذكور

النعاقب وتقادم الارعلية والعشار جمع عشرة وهى الصلة واللام بدل من المضاف اليه اى عشايرى واخوان

الفتن ضرب بعضها بعضا والتميمة التعويذة التى تجعل فى عنق الصبى لئلا يخاف وحلها فى تلك الديار كناية عن

الشباب فهلو الاول نقيض الاخر اصله اوءل على وزن افعل مهموز الاوسط فقلبت الهمزة واوا على غير القياس وادغم

قولهم هذا اول منك وجمعه على اوايل واوائل وقال قوم اصله ووءل على فوعل قلبت الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على اواول

الواوين بينهما الف الجمع والجملة اول الارض معطوف على الديار وجلدى مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وعكس

على ان الظاهر ان المصراع تضمين لما انشده ابو نصر الاسدى وهو لحب لاداقة ما بين صاره العقوان ان لينح

بها نيطت ورها ثم حركة ما قبل الروى وان كان من قبيل التزام ما لا يلزم الا انه لا مرخ فحسنها ولما عدم الصانع من

والبلبة مرمع حذر ابن الاثير على تمائمى واول الارض مس جلدى ترابها فراها مرفع لا غير ثم مس التراب جلدى كناية

هنا التخلفة فى موقع التعليل لما سبق واللام لتوطئة القسم وتجريد السيف انتضاؤه والاهالى كالاهلاد

جمع اهل ذادوا لثانيها على خلاف القياس فكانه جمع اهلاة كذا فى الموصل والعدوان الظلم والابادة الاهلاك

يتزاد ومع بيع ودعا وما زعمت لا ذكر من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فكتب

وقد روى عن ابن عباس انه قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن الله على قلوبهم اى عن تركهم اياها وقال

علي تمائمى واول الارض مس جلدى ترابها

قياس

خليليّ

ليت شعرى عن اميرى ما الذى غاله فى الحب حتى وده ومن عروة ومجاهد انهما قرأا ما ودعك بالتخفيف فى الاساس التى

متنوّ البقعة التى سورها اهلها وبات وبعرت مواشيهم فيها وفى الصحاح الدمنة اثار الناس وما سودوه واثر

للجبنة وهذه الفقرة تلمح الى مطلع قصيدة زهير بن سلمى وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم

ام اوفى دمنة لا تجيب الماهولين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة بقفا الفرط تغيرها او من اثارها وحذف الثلثين

اما الميم فللوزن والعافية والترابب والجدب الطائفة يلدح اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث جمع تاويل البقعة

الضعامن قولهم يلدح اذا الخلف فى الوعد عجفى جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وجمعها

لان افعل فعلا لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبنى الشى على ضده كما قالوا عدوة بنا على صديقه مع ان فعولا

فعلا لا يدخله الها من اشالهم فى التحرز على الاقارب لكن بيلدح فوق عجفى ولو كان نحلها بيهص الملقب بنعامة الارى قوما

واهله فى شدة كان الحكم تضمين لان البيت لعمرو بن الحارث الجرهمى قاله تحزنا بعد ما نفى مع عشيرته من مكة شرفها الله الى

اليمن فى قوله وكنا ولاة البيت من بعد نابت نطوف بذاك البيت والخير ظاهر فاخرجنا منها المليك بقدرة

بالانسان تجرى المقادر بل نحن كنا اهلها فابادنا صروف الليالى والجدود العواثر والحجون بفتح الحاء جبل بمكة

والصفا معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجواء الحجون منتهية الى الصفا انيس به ولم يتحدث بالليل فيه تحدث

عادة العرب السمر الحديث بالليل ولذا اختص السامر بالذكر والهجران ضد الوصل يقال هجره هجرا وهجرانا من باب ضرب ونصر

نسج الثوب ينسجه نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التا كما هو القاعدة فى جمع الخماسى على فعالل

جمع الفرزدق فرازد على راى والبعض يقول فرازق **وقوله** ينسج على صيغة المبنى للفاعل لان العنكبوت ناسجة او

قال الشارح فى اواخر مباحث التشبيه ولا منسوج عليه العناكب وفى ذلك بتقدير المضاف اى بيوت العناكب او الحمل على

نسج العناكب على الشى كنا بنى على السور بنجا باستور اى استر كما يقال اسبل مفعم اى خواصام ويجوز ان يراد بالاسبال

من دونه او حجب فهو مستور بغيره او حجاب فيه ان يبصر فكيف يبصر الحجيج والمشكاة الشكاية وتقديم الى تقدير واختيار

الاساءة اذا وفى جانب الاحسان ان ايما الى ان الاول مقطوع والثانى مشكوك فيه ثم الجانى معطوف على رمان او على

والانجا الاضطرار وغرط الملال كثرة السامة والبال القلب وصيغة كناية من سوء الحال اللفظ الرجى رفيع اى مكان مرتفع

اى مكان منخفض سطمين وفى الكلام ايما الى ان اشتغاله من ارض الى ارض اضطرارى ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ

والحفض انحت من انخت الحمل فاستناخ اى ابركته فبرك فى المفعول اما محذوف او متروك مراد به مجرد الاتيان والحمد لله

وهراة بفتح الهاء مدينة مشهورة بخراسان حماها اى حفظها والافات جمع آفة وهى الداهية عبنى على لفظ المفرد والمثنى

بتربيتها كانى رايت من زبد اسدا والمراد من جهتها او فيها وفى الكلام استعارة وبلدة عطف بيان لجنة النعيم جى به

كالايضاح المشروع ان لم يشترط فى عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشرى فى قوله تعالى من ماء صديد

وقولهم كفارة طعام مساكين بدل منها ان اشترط فيه ذلك عند البصرية كما نص عليه ابن

وضعف قول الزمخشرى فى الايتين والحق انه ليس شرطا صرح به الثقات والطيب خلاف الخبيث وكريم صفة مشبهة من

بالفتح الكرم وهو نقيض اللوم ووصف المقام به مجاز اي الكريم اهله كما في الكتاب الحكيم ومن كريمة الارض اذا زكى نزلها الصفة المشبهة بمعنى اللازم والذي اريد باشتقاقها من المتعدي بجعلها لازما بالنقل الى فعل كما في رحمن ورحيم والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس

كانه جمع محسن واليمن البركة سطعت اي ارتفعت خمدت النار اي سكن لهبها ولم يطفا جمرها والنيران جمع نار كالنور واصله نوران لان النار واويه بدليل تصغيرها على نويرة والغوائل سلوا الطريق لا يوصل الى المطلوب ان الجهل طمس لما او حال الشر

ظلال اي صار والظل معروف والملك بالفتح المملكة وقيل السلطنة وتعلق الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك واثبت له الظل والظل الممتد مكنية وتخييلا وترشيحا واللوا الراية والشرع في اللغة الاظهار والمراد به هنا الطريقة المخصوصة من الدين بيان الحق

وبا الغراء بالغلبة اما حال عن لوا و متعلق بمعقود اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم الخشب وجمعه والاعواد والعود ايضا الذي يتبخر به ويقال له العطر والذي يضرب به والعظم في اهل اللسان واللوا بالضم المنظر الحسن وايضا

ونظم على البنا للمفعول اي جمع والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا من الاضداد وكلا من معنييه جاز والارادة لكن الثاني اظهر الانسب والشتات التفرق وفصل من الوصل لا الوصول والبتات القطع وارتبعوا بالعين المهملة اي لحزوا ربعهم ارتبعوا يقال اي كلوا الربع

اوانموا الربيع مربع ارتعو بنابين مشابين من حوق اي اكلوا ما شاوا من قوائم ودعت الماشية اي كلت ما شاءت قال الفرزدق الحمامة ذنب امري وتركته كذى العر يكوى غيره وهو راتع وبعد ان العبارة في النسخة المقروة على المصنف ارتبعوا بالعين المهملة من اربع فلان ابله

اذا تركها ترد الماء كيف شاءت والمباين جمع بين على خلاف القياس والذوائب اسم لما تبداوا من الناس ويكون ترة لحفاوة مرة كثيرة كنايه والسلطان الوالي السلاطة وهي القهر ظل الله فيه وجه التشبيه ان ظل الشيء ما يناسب في الجملة وبحكى عنه والسلطان كذلك فانه ينتظم

بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود الحق سبحانه وكان الظل ينتفع به ويلتجا اليه عند اشتداد الحر كذلك السلطان ينتفع به ويلتجا اليه عند اضطرام شرر الشر والرقاب جمع رقبة وهو موخر اصل العنق ويجمع على رقب ورقبات وارقب وقد يطلق الرقبة

على ذات المملوك ونفسه والامم جمع امة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة الحامي قد تقدم تفسيره والمحامي المرتل الا يحمى ما فيه من جناس الملك والفوينم بمعنى المستقيم والباسط من البسط وهو التمهيد والتوطئة والمهاد الفراش وجمعه امهدة ومهد

بفتحتين والاساس اصل البنا والجور الميل عن الحق والوالي الماثل المائل عن الحق والمراد بالمآثر المكارم والاثر المأثور الذي ياثر والآفاق جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية والنصب الاشارة والسرادق واحد السرادقات وهي التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق

وامتثل امره اقتداه وعمل على مثاله ونص القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام كما هو المشهور عند الاصوليين وقد يطلق على التعلم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثاني بيانية والطوية الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو الجرح سمي اللفظ بها لانه يؤثر في النفس جرحا

ولنشاطها ان كان طيبا وغما وانقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح القاع وكسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلمة هنا الكلام التام

اعني كلمة الشهادة او القرآن كله على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللباب والتنفيذ انفاذ احكامها والرسول هو الذي انزل عليه الكتاب او نزل عليه جبريل سواء امر بالتبليغ والنبي اعم وقد يراد به القدر المشترك بينهما وهو من بعثه الله

تعالى لدعوة عباده سواء كان صاحب الشرع بتمامه او لا وعليه ورد حديث الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر

٨

لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم والخليفة خبر مبتدا محذوف اي هو خليفة والخليفة في الاصل كل من خلف غيره في امره وقام مقامه

وسد مسده يخلفه بالفتح خلافة والخليق بتشديد اللام مبالغة فيها لانفسها كما يتوهم من كلام الصحاح حيث قال الخليفة بتشديد اللام اسم لمن خلف غيره في الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية والتانيث بتقدير الموصوف مؤنثا اي نفس خليفة في الامور الخلائق

الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها اجاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها على خلفاء حمل على سقوط الهاء بناء على انه على المذكر اذ الفعيلة بالتاء لا يجمع على فعلاء ملك اي تصرف والسطوة المرة من سطا يسطو اي قهر بالبطش والجمع سطوات وليتأمل

ايذان بان السطوة الواحدة منه كافية في تملك الارض واسناد ملك الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق الله تعالى وتقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو دليله للاهتمام او مرفوع على انه اسم كان مستتر راجع اليه ودليله خبر والذي

تأنيث اي والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى انه طريق سلكه اي ذهب كان فانه سلوك طريق الحق واعلاء كلمة الله تعالى والاتباع والذي بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اي في كنفه وستره والروايات في العالمين بكسر اللام لا بفتحها

اي حوما انا مثل ما ترى فان قلت الحج طاهر انه حوما ان العالمين حوا ذرى الخليفة و بين الحج و العدم الجامع فاوجه هذا فلنقرر عندهم ان المشبه لا يلزم ان يلي الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر في جزئها المعنى ههنا مثل حوما ان الحاج حول البيت وقت

ثم الخطاب في قوله ترى عام لكل من يتاتى منه الرؤية كما ذكر في قوله تعالى **وَاِذَا رَاَيْتَ ثَمَّ رَاَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا**

والحجيج جمع الحاج كالحج والحاج بالفتح والحاج والحج في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك معتركا اي مزدحما مفعول ثان لترى من الرؤية بمعنى العلم او حال من مفعوله ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركا او معتركين لاسناده الى ضمير الحجيج

الموصوف اي حوما معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل ابن وتامر ولا يجعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من حيث القدر والرؤية بمعنى او مصدرا اي تعترك اعتراكا لما يحتج الى ما ذكر والنسيم الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت ونسيم

لنا وضمير منه راجع الى الخليفة لانه مذكر في المعنى والمراد باحيا الزمان اعطا نضارته باضافة الخيرات الى اهله وكم خبرية مفيدة للتكثير محلها رفع على الابتدا وخبره ملك والمكافح في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه ليس فيه ترس والمراد به المعارض واللقى اللقاء

يهلك ومن سخطا اي عدم رضاه وظرف مستقر في موضع الصفة لملك او لغو متعلق بها والالف في هلك كما في سلك والمشهور انه من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى **وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ** في سورة البقرة انه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام

مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى يابى وذكر في اخر الاحقاف انه قرأ فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح اليا وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك واطار من اطار العصفور من الزرع وفي المصادر الاطارة پرانيدن والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح

وفي الكشاف الصاعقة رعد تنقض معها شعلة من نار لا تمر بشيء الا اهلكته والاول هو المناسب هنا والسماك اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والاخر ليس من منازله ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسماك اي ارتفع وقد يجيء بمعنى ربع كما في قوله

ان الذي سمك السماء بنى لنا البيت فقيل فعلي الاول يحمل على الفاعل وعلى الثاني معنى المفعول وللفاعل بان يكون لوا الشرع منصوبا على المفعولية وصادف الرشد اي وجد الطريق المستقيم والغي خلاف الرشد والانهماك الجد واللجاج في الامر والجهل في عمل قرة العين

او ذات قرة والقرة بالضم بالمثناة وبدونها البرودة تقول منه قررت به عينا بالفتح والكسر قرة وقرورا فيهما ورجل قرير العين
وقد قرت عينه تقر وتقر بالفتح والكسر نقيض سخنت قيل وهو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة فجعلوا الراحة
البرودة وفيه ان اضافة القرة الى العين على هذا الوجه برودة فجعلوا الاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة ودمعة
ولذلك يقال قرة العين سخنتها للمحبوب والمكروه وذكر القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى **وقري عينا**
قرار اي مستقرة لا تضطرب انظر الى الجوانب رحاص بحبيبه وتبسم شعايره كما ينبغي والابتسام التبسم اولها الضحك
كقرب والمبسم كالمجلس الثغر واقبل نقيض ادبر والملك بضم الميم اسم من ملك فهو مليك وملك بالتسكين ومالك
والملاك والموضع المملكة والاقبال الدولة والعزة والظرف متعلق بمتمسكا اي متشبثا والضمير في علاه راجع الى الخليفة
والشرف وارجاعه الى الذيل تفكيك متعين برجوع الضمير في المعطوف اعني فاصبح الى الخليفة وهو هنا البرج العلو لاشتهر
العلاء وهو في الشرق فان الحطيئة يمدح عيينة بن حصين حيث غزا ابن عامر فادرك ثارا بيه مالك الذي قتلوه وباع بنيه
وبعث لذبيان العلاء بما له على شرب لقوم ما لك الشريف بابك والمضارع من الشاق معتل كما انه بعلو لكن القياس
في الماضي عاما بالكسر كان على يصلى من الداخل او على لغة من يقول في بقي بقى يبقي ينقي عيب الورى جزاه ان جعل بمعنى صار
ان كان بمعنى دخل في الصلح وبينما في ظرف زمان وما مصدرية اي ساعة فهم في المغرب مهلته وبينما اسماعيل الذي
تستعمل بدون ما كقوله لا يعجب الجبر الا بيت تركيبه وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الحاسة المخصوصة وان
من ملك والملك مفعل من الالوكة وهي الرسالة واصله مالك على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة
ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال اي وقت في الجمع سمي الملك به لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده فايراد الجوهري اياه في فصل
الكاف ليس كما ينبغي والمولف اورده في فصل الالف من ذلك الباب والعجب انه اورده فيه مع زيادة الميم واورد المكان في فصل الكاف
مع ان الميم فيها اصلية ولو كان تمكن فعل وزن تفعل كتمسكن على ما توهم لقيل تمكون وهو ظاهر والمجاهد الذي بذل
تانيث الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكبرى والكبر واصله دنوى الاقرب في نعرضها
وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وذكر الجوهري انه حذفت الواو لالتقاء الساكنين فما اتل والغياث
واصله غواث في المصادر الاغاثة فريادرس ويقال بحواستن دفريادرسيدن وكربت بفتح الكاف وسكون الراء والتاء الفوقانية لقب الاعلى
عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية والجانب والمشرقة من اشرقت الشمس اضاءت ويقال الشرف الرحل دخل في شروق الشمس
جمع غصن وكذا الغصون والغصنة بكسر العين وفتح الباء في والمورق من الشجر ما اخرج الورق والعناية القصد والاهتمام
والتشييد الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابن هلال وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط
من جص او ملاط والبنا الحايط اثر ما اشرف عقيب ما قرب في المصادر الانهدام ويران شدن والامطار افعال من المطر في
من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى والسحائب والسحاب والسحب جمع السحابة والاشفاق والشفقة
والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشيء فهو طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامة وبكسر الموت والمراد ان نعمه كانت في
كان الاطواق في الاعناق كلك وقراءة الابيات كناية من اظهار زوال الحزن والحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد

ضد السرور وقال القاضي في قوله تعالى **فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون** الخوف على المتوقع والحزن
على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى **ليحزنني ان تذهبوا به** ويمكن ان يقال المعنى قصد ان تذهبوا به
حاصل في الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة ان لام الابتداء تخلص
المضارع بالحال بان الذهاب في الاية الكريمة مستقبل فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على علته
وسمت على البنا للمفعول اي صرت ذا سمة وهي العلامة وعميم لطفه اي لطفه العام واللطف في العمل الرفق فيه
قوله تعالى **والله لطيف بعباده** اي يحسن اليهم بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط
من غير ان يريد زوالها عنه وبه تتميز عن الحسد محوطا اي ذا حظ ونصيب الرزق فت ذلك اي قوى القضاء
والعضد الساعد وهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع ضم الضاد وكسرها وسكونها
وعضد كقفل وعضد وعضد ككبد وعنق ذكرها صاحب القاموس وهز من عطفي اي حرك بعض جانبي من
تبعيضية وهو كناية عن حصول البعض لا رتياح فيه وقد يكنى بهز العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل ينبه بتحريك احد
جانبيه والاول انسب هداه دل عطف على تم الجاني والهدى الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث وقد هداه الله الى الدين
يهديه هدى وهداية بكسرهما فتهدى واهتدى وهداه سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هداه الى الطريق
وقد ورد هدى في الكتاب العزيز على ثلاثة اوجه متعديا بنفسه نحو **اهدنا الصراط المستقيم** وباللام نحو
الذي هدانا لهذا وبالى نحو هدنا الى سواء الصراط والفرق الذي ذكره الشيخ والمحشي في حاشيتهما للكشاف بين المتعدي بنفسه
والمتعدي بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الى المقصود والايصال ولذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى
لنهدينهم سبلنا ومعنى الثاني الدلالة وارادة الطريق فيسند الى النبي عليه السلام مثل **انك لتهدي**
الى صراط مستقيم والى القرآن مثل **ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم** مع اسرائيل
منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم **يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم يأتك**
فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن مؤمن آل فرعون **يا قوم اتبعون اهدكم**
سبيل الرشاد وعن فرعون **وما اهديكم الا سبيل الرشاد** والحمل على الدلالة والايصال
مما لا يقبل سبحان علم التسبيح مصدر سبح بمعنى نزه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك اعتقدت
عما نزهته عنه او من التسبيح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون التنزيه
مخصوصا به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة اليه تعالى بحيث لا ينقطع منها في اللغة الفصيح
من القمر الفاخر مع كون المضاف منونا بجعل عدم التنوين في الاسم المتمكن ودليله ادعا الشيخ مع بعلة
العلامة في الكشاف والمفصل يدل على انه علم ضيف ام لا انه غير منصرف للالف والنون مع العلمية وذهب ابن الحاجب
اشارة الى استعماله مضافا لا يكون علما بل اسم المصدر لان الاعلام لا تضاف واذا افرد عن الاضافة كان علما غير منصرف وقد
سبحانه ثم سبحانا نعوذ به منصرفا للضرورة وقد يستعمل سبحان الله عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب

من المنزه فكانه قيل ما ابعد من هذا فتارة يقصد التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة يعكس كل ذلك يشهد به موارد

الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضمر لا يكاد يظهر وتقديره اسبح الله سبحانا ثم نزل منزلة الفعل فسد

ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها اليه اعداؤه سبحانه كذا في الكشاف وهو ههنا جملة معترضة

الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت في اثناء الكلام لتكرير التنزيه على ما صرح به الشيخ في اخر الباب الثاني

والسجال بكسر السين وتخفيف الجيم جمع سجل بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء الانتهاض

بالنهوض الى القيام لذلك الشيء والرجال جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اعني الراكبين

اسم جمع لا واحد له شبه حاله في استعانته لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان به بحال من استعان بجنده

والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة وفيه اشارة الى الترجيح وكونه اشارة الى طرح الاوراق يأباه السياق كما

المصنف الفاضل المنكر ... فقوله والسنوح الظهور فاحمد الله اي انه ما جمعت عقيب جمع واضافة

ذكره مثلبا احمد الله كثيرا منصوب على التضمين معنى الصيرورة ... وهو صفة كاشفة للكثير لان الكثير المال

ومن في من حوله الفوائد بيانية وليست في مثل هذا المقام زائدة للتوكيد كما توهم الجوهري لعدم جواز اسقاطها

في ما جاءني من احد والظرف مستقر متعلق بالكون الثابت لا الناقص ليسلسل التقدير وهو صفة الكثير

ما افقت به الرجال من البر واللطف والجمع تحف وحوزة الرجل قربه وفناؤه وهو كناية عن نفس الرجل والعلية

هو الارتفاع والحدث مصدر من حدث بحدث بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار وجمعها سدد

فعيلة من الثنا بالمد وهو الرفعة والملجأ والملاذ واحد وهو المعاذ وحصن حصين بين الحصانة والنادي التي

القسم والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلة بالضم وهي الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع

بكسر الهمزة وضمها والنسبة الى الاخ اخوي بفتح الهمزة والى الاخت اخوي بضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في الصداقة

في الولادة وقد يجمع بالواو والنون والاخوان الخلص الذين خلا وهم من شوب النفاق ليشيعوني اي يجعلوني مصاحبا

من التشييع اي الاشاعة ... اعلم السلام اي جعله صاحب الحكم متابعا في ... بصالح الدعوات ... وعلى تضمين

معنى الذكر والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح

الثاني التنبيه شرح به النقات فلا استغناء للمجرورة الشهو والمحشو في شرحها للفتاح في قول الشاعر شاكرون على

ايادي لم تمنن وان هي جلت من كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر الا ان يحمل على المسامحة ... الثاني

ما في بعض النسخ للمقابلة اي مقابلة ما عانيت والكدا الشقة في العمل والعنا بالمد المشقة ومن المعاناة

العنا على ما هو مال المعنى ... غاية الوسع في احتمال اللاجهين ... من المحاماة

والتضرع الى الله اذا استكان وفزع اليه بطلب المعروف ولكن التعرض ... المصادر النضرع ... عن

عن الكرب ... والمبين من الابانة وهي الظهور ... المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري

وعمرو مبتدأ محذوف الخبر وجوبا لسد جواب القسم مسده تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقاء

في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي لواهب عمري وكذا امثاله مما اقسم فيه

كقوله والشمس والليل والقمر ونظائرها اي ورب الشمس الى اخرها ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله

القسم لتاكيد مضمون الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله تعالى

وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير الله به في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته مكروه

به النووي في شرح مسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه

الفضلاء وقد قال عليه الصلوة والسلام ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت

عباس رضي الله عنه لان احلف بالله تعالى ثم احنث خير من احلف بغيره فابر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور

لهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون

اطلاق القسم على امثاله والعزخلاف الذل والمراد به القلة لان العزة تقتضي القلة غالبا والمرام مصدر ميمي من رام

بمعنى المفعول والمعنى المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة المطلوب

ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا كان الطالب ايضا كثيرا فيه نفي اللزوم بنفي لازمه وقد يجعل

الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب او غالب

للحق يعلو ولا يعلى ولو ابقي المصدر على معناه الحقيقي فكان اظهر اي الحق المبين قليل طلبه والطباع والطبع

جبل عليها الانسان ولله دره وشدة الخصومة في الاضافة الى قوله تعالى **وهو الد الخصام** وايد

بمعنى اي شديد الخصومة في المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الد للمبالغة وما نقله القاضي من ان الاية نزلت في الاخنس

بن شريق الثقفي بعيد بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزي وغيره ولعل السلامة بعد نزول الاية

فحقه فحسبه جهنم والجدال الخصومة ولئن فاتني الى اخره فان قلت المذكور في كتب النحو

على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام الموذنة وتسمى الموطئة

الجواب للقسم لسبقه لذلك جعل الجواب ههنا للشرط فيه مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفراء

ههنا ان يدعي انه للقسم كما في قوله لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح والثكل بالجزم

بمعنى الحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك توصف النكرة به لان اضافته لكونه بمعنى الحسب غير حقيقية كذا في الكشاف

كفاه وفي الصحاح حسبك درهم كفاك والثواب المثوبة مطلق الجزاء نقله الازهري ويعضده قوله تعالى **هل ثوب الكفار**

ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا في الخير كما صرح به ابن الاثير

الجزيل العظيم والاجل الاعز والتوكل الاعتماد على الغير والانابة الرجوع قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله

الظرف اعني بحمد الله مستقر في موضع الحال من فاعل افتتح لاصالة الافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية

متلبسا بحمد الله فلا تنافي ويتجه سد التحميد والتسمية والتعلق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن فيهما

الملابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل الملابس وان جهة التلبس هو التيمن بذكره ودلالة على ترتيب علم الله والمناسب لما ذكره

وفي حواشي التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى متعلق الباء فعل التيمن لكن الموافق بالقبول وعليه القول
انه تقدير الفعل المخصوص خيرا اعني اؤلف ههنا وبالجملة خصوصية كل فعل شرع فيه ملاحظة متبركا بها فسلكنا تلك الطريقة
حذفه في كلام الحكيم تعالى وتقدير ليكون مسلطا كل من شرع في فعل متبركا بالتسمية عين ما في القران اذلو ان بعضها لم يخص
شرع في غير القران اولا لاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يطلق فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل المسند الى الفاعل الخاص فسلكنا تلك
ذلك النص ولذا قال بعضهم التقدير باسم الله ابتداء وتقدير الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه والنهاية
احسن بالمقام واوفى بتادية المرام من تقدير ابتداء اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحسن
لكن لما تعذر ذلك تحقيقا واحرج في الشرع جعل الطريقة كون الشروع فيه متلبسا بها كما في التبرك حيث لا يعتبر تحقيقها في
تحقيقا وفي جميعها تقديرا ولذا ذكر الاشتغال في حديث البشارة الا ان المقدر بفعل البدء وقد استشهد على تقدير الفعل الخاص
الصلوة والسلام في خطبة يوم النحر من لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عليه الصلوة والسلام باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك
ارفعه فانها تدل على اوجهية تقدير الافعال الخاصة وفيه انه يجوز تعلق الجار فيها بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع فلينا مل
ان يكون الطرف المذكور لغوا فتنبه الافتتاح حمد الله فقطع ما حوم من التسمية اشتغال بافادة الحمد واعترض عن ذكر الحمد
ان لا محل لغير التسمية لا ينافي في وقوع الافتتاح فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتحميد والابتداء بالتسمية حقيقة الا ان الثانيهما
والاستعانة شي لا ينافي الاستعانة باخر كما ظن ان حمل الباء في البسملة على الاستعانة لا يليق بحسن التادب لانه يقتضي الرجل
تعالى الكريم والاله لا يكون مقصودة بذاتها على ان الجمع في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف
حمد الله من حيوث الاخذ في التصنيف الشروع في البحث كما قيل او لان الاول محمول على الحقيقي والثاني على الاضافي اذ تقدمنا الكتاب
الواردين على تقديم التسمية واحتياطا في العمل لما ان في التسمية حمد التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية اتى له
ولهذا ثبت التعارض الظنين الحديثين واحتيج الى التوفيق ولان المناسب بمقام التعظيم التصريح بالحمد وحمد عليه تعالى قوله
لوجه التعليل الافتتاح بما يعلم بوجه الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه اخر فقوله اذا متعلق له للافتتاح وأورد
حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في اخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن
ليس بحمد اجيب من الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد فهذا الوجه ربط العبد الذي هو للك النعماء وجلب المزيد الذي هو
حاصل بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصدها ولهذا قال لئن شكرتم تقدم الحمد ايما الى قوله تعالى لئن شكرتم
لأزيدنكم ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المطلوب الذي هو التاليف واجبا فعلل
الحمد بالاداء المذكور اشارة الى هذه النكتة على انه يجري ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل والمتنبئات فتعليل الافتتاح بالاداء
فيه حصول بعض هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل الافتتاح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص ويرد الفرق
تقديم الحمد التحميد المقدم وبانه تعليل الحمد لا الافتتاح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد فاتقاه وملاءمة وجعل
باء ما الذوق السليم وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على التاليف كما
التحمل مستبعد نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب اجلالا كون حق الشكر على ان من الجمع ههنا شكرا فيما شكر الرحمن

كما سنذكره الان وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين
التوحيد وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به
الاخبار والاعلام لان الى الطلب به هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب فقصود الحمد
انشاء تعظيمه تعالى بوصف الجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار والانشاء كصيغ العقود لا يلتفت
الصيغ المذكورة اخبار في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة
قوله لمن شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد
الله الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب شرعا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار
بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه او وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب
الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بيانية في الموضعين والاولى بيان الشيء والثانية بيان
اللغوي الذي يخص الحمد ههنا لانها مسوق ان ههنا بانا كما ستطلع عليه والمقصود على التقادير ان التصادق شيئا
كما هو حقه بصفة الاعتقاد وخلوص الطوية فهو المراد بحق الشكر وعليه رمز الى ان قوة الحامد نفي بحق شيء من الشكر وان لم يقدر
حق شكره قوله هو الثناء باللسان اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله عليه الصلوة
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة للفرق بينه
في مقابلة قوله فيه سواء كان ذلك باللسان او بانه لدفع احتمال اللغوي على اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا وهو
احتمال القرينة التي قبله فهو المسمى في اصطلاح الاصول ببيان التقرير وللا يراد ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى الدليل
اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من التصريح وتفسير الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه
وغيرهما من الكتاب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر في المحل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم
باللفظ بما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يخص حد اللغوي باللسان وقد قال الحر من قبل وان من شيء الا يسبح بحمده
باللسان لانه قلت حيث في ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من اهل اللغة فيحمل امثال ما ذكر عنده على المجاز على الحمد
الثناء عليه دون المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه الادونه في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا قيد قصد التعظيم
من دلالة الثناء عليه فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس يخرج على قصد التعظيم فظاهر حمد
هذا الحامد كان حمدا لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت اوسلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني والظن
في الصورة المذكورة بعد المحمود عليه جميلا او بصورة بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عم المحمود
اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائه
المذكور خال عن التقييد به فليس بمطرد قلت اجاب [illegible] في شرح الكشاف بان الموصوف مقدرا اي الفعل الجميل والظاهر المتبادر
ما يكون كالاختيار على ما صرحوا به فان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا اذا استناد تلك الصفات
ليس بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم الا ان يعرف الحمد عليها



قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها او لان
تلك الصفات مبدأ لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل وفيما ذكرنا وفرق الحمد
عن المدح كما في قوله تعالى **عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا** واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من جواز
استناد القديم الى المختار وتجويز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعم الخطائي فمما لا يفيد في هذا المقام
الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والا لتسلسل او تقدم الشيء على نفسه
الفعلية بان اهل اللغة يطلقون الاسم على الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتامل **قوله** سواء تعلق بالفضائل
ام بالفواصل سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى **الى كلمة سواء بيننا وبينكم**
وهو هنا خبر والفعل بعده اعني تعلق الخ في تأويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى **سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم** والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواصل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على
التصحيح على ما في الصحاح ثم الجملة اما استئناف او حال بلا واو او عن اعتراض بقي هنا شبهة وهي ان ام لاحد المتعددين والتسوية
بين المتعددين لا بين احدهما فالصواب او وبدل ام او لفظا او معنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى التصحيح
ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء
او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم
مثلا ان يتعلق بالفضائل او الفواصل فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ ثم الضمير في قوله تعلق
واشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب كما في المحشي ان يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس
بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فيستبعد جعل الفضائل جمع فضيلة وهي كل صفة ذاتية والفواضل جمع فاضلة
والمراد بالتعدي هنا التعلق بالغير وتحققه وجوبا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الاشتغال كما توهم ولا يجتمع الحمد والشكر اصلا
عليه فعل اختياري الشكر والفعل لا يقبل الاشتغال **قوله** والشكر فعل الخ فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين
غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد ومندرجا كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هل هو هو
تخليصا للسامع من ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح
نبهنا على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد هنا على الصفات الذاتية مع صفة
فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ هنا حمدان احدهما باعتبار الصفة الذاتية المستفادة من
الله تعالى والآخر التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حاله ويجعل الشكر متحدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف في بعض النسخ
قوله ينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر به حرفا بحيث لو اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني الا
الجهل بالمنبئ كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على الاعتقاد
او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله فلا يكون المنبئ بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير
لا غيره هنا وعيب بعضهم ان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فاحسن



قوله ينبئ بقوله ليتسبب به عليهم **قوله** بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل
الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه **قوله** او اعتقادا ومحبة بالجنان عطف على سابقه
لا حمد عليه بما يدل على ان مجرد الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر ولا يلائمه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر اللساني
والعمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ولم تخالفه افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة
ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما ام راجحا ثابتا ام لا وقيل بل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان هو اتصاف
المنعم بصفات الكمال واعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة والمجموع الاعتقاد و
لزمه فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو
رمزا الى ان خير الامور اوسطها **قوله** او عملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تشبيها على ان العمل انما يكون شكرا
وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا **قوله** وحده حال عن اللسان على تأويله بالنكرة عند سيبويه اي منفردا او مذهب
فيه وفي نظايره للعهد الذهني الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا يعامل معاملتها كما حقق فلا يحتاج الى
ويمكن ان يقدر العامل المحذوف صفة اللسان على رأي من يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة وقال ابو علي الفارسي انه
مطلق للحال المقدرة اي يتوحد اللسان بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون قيد اللسان الحصرية المستفادة من ضمير الفصل
اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدة اي مع غيره **قوله** يعم النعمة اي الانعام لها اذ الفواضل انما
بالشخص متعديا الى غيره **قوله** على الوصف بالعلم والشجاعة ليست بالنسبة للموصوف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه
بعينها يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف
فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بها حمدا وقد اشترطنا الاختيارية في المتعلق قلت الشجاعة
على آثار تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهي المرادة هنا **قوله** والله اسم للذات الواجب الوجود
الصفة واللقب والكنية **فان قلت** وضع العلم بازاء الله تعالى فرع تعقله ومن لم يعلم حقيقته تعالى لم يتصور ذلك
في وقوع تعقله بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي واما المنفي تعقل كنه
غير لازم في وضع العلم للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى واما اذا كان
غيره بالالهام او الوحي فلا وذات الشيء يطلق على حقيقته ويطلق على هويته الخارجية ويطلق على ما يقابل الوصف والمراد هنا
استعمال النفس واستعمال الشيء ولهذا يجوز تذكيره وتأنيثه وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته العليا الوجوب لانه
اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولا دلالة على سائر صفاته لانه معدن الكل كمال ومجده عن كل نقصان
جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال الجناب به تعالى توطئة لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة
بعض الحمد **قوله** ولذا لم يقل الغفور على تحقق الاستحقاقين اي يكون لفظ الله علما للذات من حيث هي لا من حيث خصوصية
تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بان الاشعار في الكلام
الذاتي اذا لم يعهد من قواعدهم ان تعليق الحكم باسم غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يهج

الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا انفهم بالذوق وحيث لم يقل الحمد للمنعم لان تعليق الحكم باسم دال على منشائيته معلوله وذكر وصف الانعام محمولا عليه بعد انا دفع توهم الاستحقاق الذاتي لاشعاره بغيره على ان لفظ الله تعالى المدلول متصف بجميع صفات الكمال علاوة للجواب على الاعتراض واشتهار اتصاف تلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يكون في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض ... اضراب عن المقدر كان سائلا يسئل بان هذا الكلام الاختصاص بصفة الانعام ثابت في نفس الامر كما في الشكر ولهذا تعرض له بصفة الانعام فقال ليس كذلك بل انما تعرض له وههنا ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق ... افرد بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر ان شكر المنعم واجب عقلا وشرعا فتامل ويمكن ان يجاب الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية ... غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام جميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ... الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي ايماء الى ان كل صفة من صفاته باعثة للاستحقاق هذا ومذهب المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ... يستحق التعظيم لذاته لان استحقاق المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولو فرض تعلق الحمد بالفواضل والفضائل لا يقتضي ان المعبود لذاته يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر **قوله** وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به المسند اليه ... فتقدمه تارة ويجعله مسندا اليه وتؤخره اخرى فتجعله ... اعتبار انه مؤخر في الاصل او مقدم ... في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمد الله فلا وجه للاستصحاب لان النكتة انما هي ... موضحة للقارئ والمجاز فيه ... ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح التاليف لشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام بيان ان الاهتمام العارض للحمد بحسب المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الالهي في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى

فلله الحمد رب السموات الاية وقوله تعالى **وله الحمد في السموات والارض** وقوله تعالى في سورة ... **وله الحمد الى غير ذلك** حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الايات مع ان المقام مقام حمد ... في الاي المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى واختصاص الحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الاسم **قوله** على ان صاحب الكشاف اختار ابن الحاجب الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف اعني المحقق ثابت على ان ... الجملة الاولى وعطف على غير تحقيق ثم جعل اعني المحقق فيها ثم انه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد تفويت الحصر فى هذا المقام وتقييده تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله له الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في له الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضي ان قلت ثم لا وجه ما ذكره في سورة التغابن هناك لا يستفاد منهما ... وستعرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لان ...

الى الطيب بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما ... باصواب وخطا والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الرجوع المذكور في قصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي لعادة عابنا ... ونظيره اياك نعبد **قوله** بان فيه اي في الحمد وهذا اعني ارجاع الضمير الى ما ذكر هو المناسب لكلام العلامة حيث ... صفات الربوبية والانعام بجلائل النعم ودقائقها الله تعالى ... الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بما هو اهله **قوله** وهذا ... اي تصريح صاحب الكشاف بان لام الحمد للعهد لا للتعريف الاختصاص جنس الحمد بالله تعالى نفي الاستغراق ... انه ... لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه كثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد بينهما ... انه انما فيه مذهب ... خالق الاعمال وكل منهما ... ولا يستقيم ... المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي ولا احدهما على ... هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة الاختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتيه ومنافاة اختصاص القاعدة الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن هذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بانه لا يخفى على المنصف فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من فروعه كما هو الظاهر في المشهور اعني العهد في اصلها العهد ... وما ذكره من ... السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق فقد يراد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما لله تعالى وانتفائه عن غيره فيستلزم الافراد والترشيان المعهود الذهني نكرة في المعنى وبعض التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق ... ثم الحق ان صاحب الكشاف كما منع كون الاستغراق معنى اللام منع كونه مرادا في المقام اما المنع الاول فظاهر من كلامه فيجمع ان الحمد الذي هو ... منعكسا صرح به الشارح في شرح الكشاف ويدل ايضا عليه ذلك انه انحصر في المفصل فائدة اللام في التعريف العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه لكن الظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما لا الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المنع الضمني او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف اللامي في الحمد طلب بيان مدلوله الوضعي ونظيره قوله تعالى واولئك هم المفلحون ... في المفلحون الدال على ان المتقين هم الناس الذين بلغ كانهم مفلحون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين معنى التعريف ههنا احد محصور من حيث ... بين العهد وغيره وسيجئ تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ... الجنس وحمل كلام الكشاف على ما ذكروا وان كان مخالفا لما ذكره الشارح والفاضل المحشي في حاشيتهما لكنه هو المناسب مراد للمقام لا لبيان مجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر هذا الحمل اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام الجنس دون الاستغراق لزم حمل كلام الكشاف على اثبات القضيتين الذي هو مستبعد من ذلك الفحول على ان نفي كون ... مبني على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ ... لا يقتضي ارادته في كل مقام فان قلت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس سوق لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق الوجه المذكور ههنا ... ان يساق ... لئلا يلزم سابق الكلام ولاحقه على ان الشارح في شرح الكشاف عبر ...

باشعارهما يكون اللام للاستغراق في الجملة عند الزمخشري مع بطلانه علم ورود الوجه الثالث هناك ولم يرد عليه ما ههنا
بما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ورودا ظاهرا ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو
ههنا مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما ينبئ عنه ظاهر قوله ان اللام في الحمد للتعريف
الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فحط
الشريف كلامه واورد على الشارح ما اورده فان قلت من اين فهم منع صاحب الكشاف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون
قلت فهم من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح
تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي فصاحب الكشاف صرح ههنا على الاصطلاح
قرينة ذكر الاستغراق ههنا في مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك وهو المذكور في التلويح وفي بحث
المسند اليه باللام في حاشية الفاضل المحشي واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم
الاستغراق فيهما ايضا فضعيف اما اولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل اللام
للاستغراق بل صرح بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمامه
ولذلك شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت دعوى كون قرينة الاستغراق كافية على كلام يدفع هذه التفرقة
يدفع بان المراد القرينة المدعى كونها كافية على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الاية الكريمة قرينة موجبة
فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من حيث هو
ذلك اشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله اختصاص
ان يقول اختصاص المحامد به تعالى ههنا بحث ذكره حبرنا الشمس الملة والدين الفنارى في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على
الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال والحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان الاختصاص ذكره صاحب الكشاف [illegible]
ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرفت واثبات الجنس المذكور لا لغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عند
لذلك في السكاكي وقد يكون الخبر لازم النسبة والمراد تخصيص بعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب وههنا افلا في اثبات جميع الافراد
ينافي ثبوت شيء منها للغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف في [illegible] الاختصاص الثبوتي في سورة الفاتحة
بل الظاهر انه اراده بالاختصاص فعلى ما ههنا يمد الدال على اختصاص الحمد وانه بتحقيق الثبوتي فلو منع الاستغراق سوى الحمل
على الثبوتي او الاثباتي لمنافاة مذهبه الا ان يتكلف [illegible] قوله بالاختصاص الثبوتي صرف له التاويل ولا [illegible] ههنا مع انه [illegible]
وارادة العلو فيه مناسبة لما بكتابه لا انه رسم [illegible] فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن [illegible]
الفاضل المحشي **قوله** بل على ان الحمد الخ كلمة على متعلق بخبر [illegible]
على ما هو كلامه من ان عطف بل على ان الخ على قوله على ان افعال العباد الخ يدل على ان هذا ايضا ظاهر بما اشير اليه [illegible]
القول بالتخصيص لما الحمد لله [illegible]
اما مسئلة خلق الافعال [illegible] انه ساد مسد الفعل فلما قال بالتخصيص [illegible] ان الجهة الاولى [illegible] وان الجهة الثانية **قوله** والعدول

الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي خبرها ظرف [illegible]
غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر الظرف فعلا [illegible] لانه اسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم
فانها [illegible] على الاستمرار التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم
ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد واذا لم يوجد [illegible]
وعدول المذكور ومع البيان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل
الفاعل بمعنى الثبوت ايضا وقد ذكر الشارح في اواخر الباب الثالث على ان زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير
حصل وهو بمنزلة التصريح فيما ذكرته هذا وللقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا ابدا [illegible]
ليفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه انتعاش النفس دون الثبوت
اعتبار الشيء الفقه ولا شك ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريق الجمهور
البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة
صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية ولان الفعلية كما صرح به بعض الافاضل **قوله** والفعل انما يدل على الحقيقة
الاستغراق فكذا ما ينوب منابه اى لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة وان كان
منه فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه قد يقصد في المقامات
مثل قولنا فلان يعطي الى الاستغراق كما سيجيء في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر
والجواب ان ذلك في الفعل المنزل منزلة اللازم اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن
وهو ظاهر **قوله** ففيه نظر لان النائب مناب الفعل الخ يريد ان المصدر المنكر كما في نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريفه
هو الاستغراق ففي العبارة مساهلة ولو يريد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه
قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية فالمراد واللام وضع للاشارة الى [illegible]
في الوجه الذي اختاره وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر في الاستدلال فاثباته بتغيير الدليل وضم
تسليم لاعتراضه في التحقيق **قوله** وعند خفاء قرائن الاستغراق [illegible] الاستغراق ههنا القرينة المجوزة لا المرجحة
المنع المذكور هو الشايع في الاستعمال مطلقا اى سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق او لا كما لا يخفى على الذكي
يخفى عدم استقامته فالفاضل المحشي انما بحث بتحقق القرينة المجوزة وكونها كافية على علم واعلم ان مبنى الكلام ههنا على
الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه وقد حصر في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس فلا
في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل على الجنس [illegible]
ترجيح الشافعي على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه واما ذكره صاحب
من ان اللام ظاهرة في العموم بدليل استعمالها فيه من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليها **قوله** [illegible]
بعيد سوء التعريف الى خلاصة ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى

بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشي بقوله والسر في اختيار الحمد ان دلالة اللفظ على المفرد
على اختصاصه بالله سبحانه لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا عجب لاختيار احدهما ورد الاخر ثم الفاضل
المحشي الى هذا الوجه فوائد مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد وكلام الشارح خال عن ذلك **قلت** قد اشار
فيما سبق بقوله ويعين المراد الى هذا القيام فلعله اكتفى من ذكره هنا بما اشار اليه سابقا على انه لا يتم حينئذ الا في ذكر نحو له اختصاصه
بالله سبحانه لان الجنس كذلك الاختصاص على ما صرح به نفسه في احوال المسند هو لام الجنس المفيدة الاختصاصية وذلك الافادة لا تفاوت
حالها في الجنس والاستغراق ثم هنا بحثان الاول ان الدليل المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله الشارح بقوله او على ان اللام للجنس مفوض
احاط المخالف الحكم عنه في صورة العهد الخارجي مع انه من معاني اللام عنده كما صرح به في المفصل الذي في اللام فعل الا على التعريف والاستغراق
المعلوم اسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فان لم يكن ثمة معهود خارجي يتوقف هناك وضع اخر للجميع بازاء المعهود فلا حجة
بالدليل المذكور وصحة كون اللام الجنس بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في الجميع بازاء الافراد **فان قلت** فيه معلوم انه الى البيان
قلت فكذا المقدمة المطوية في التعليل الثاني التي اشرت اليها هناك البحث الثاني ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان
في مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة من الماهية معهودة فان لم يكن هناك دلالة على ارادة
الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما هو اذا
لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لا على هذا ولا يكون
على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فلا من ان يرجع بعضهم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان
يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر نظرا الى ان الثبوت على وجه الاختصاص
مقتضى طبيعة الحمد لازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد **قوله** على ما انعم الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر لتحقق الا
الاستحقاق ان لغو متعلق بالحمد فصل بينه وبين عامله بالخبر تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل فتدبر **قوله**
فقد يتعسف وجه التعسف اما ان كان بما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه نحو غير جائز
عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لفوات العهود المقصود من التوطئة والتمهيد واما ان كان بما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع
والنصب على المدح وان كانا لطيفين في نفسهما لكنه لا لطف لهما ان ما علم بالمتعلق معا وههنا وجه اخر الاول ان تنزيل الفعل
منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان وقد نزل في بعض المواضع منزلة المصدر جاز ان يكون الثاني
ما لم نعلم تفسير الضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العائد الى الموصول وكل ذلك تعسف اما الاول
فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فان الفعل اذا مال الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم مثل ما ذكر في محل جاز
حذف المبدل منه واما الثالث فلكون خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سواه **قوله** امكن من مكن بالضم مكانة اي صار ذا
على صفة المنعم اشد تمكنا في القلب لما علم تعريفه ولما الحمد على نفس النعمة ثم هو على سبيل التوطئة لما الاول الا التعميم الشمول **قوله**
من الاحاطة والتلاشي بقصر هم اختصاصه بشيء دون شيء بجميع الاثرين ملاحظة لحذف مفعول الانعام وتقريرها ان التعرض للتفصيل الشامل
الشمول تفصيلا او اجمالا واما طريق التعرض للبعض لحرج الاول ان العلة ناظرة الى الاول والثاني الى الثاني ثم ان قصور العبارة مع الاحاطة

عن الاحاطة بالمنعم به كله اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعائيا كما اعتباره
في الاجمال وانما اقحم في المختصر لفظ الابهام المراد به الاشعار اذ الوهم احد اقسام مطلق الشعور والاداء الاجمال الا وجهان
القصد في الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم فودى ما في الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه اسم الذات
اي اختصاص الانعام بشيء دون اخر واختصاص الحمد على انعام دون اخر ولا يقدح في التوهم افادة تعليق الحمد على
الاستحقاق لجميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا اخر وسيجيء تحقيقه في بعث النعم **قوله** مطلق الحذف
وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الظاهر ان يكون هذه العلة ثانيا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة بوجه
فيكون هي ايضا علة لعدم التعرض للبعض واما جعلها علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع الى ما ذكر حاصل في صورة ذكره باللفظ
العموم ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار هذا اولى لك ان تقول انزل انعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول لتعدد
بواسطة خطابية المقام انتساب فعل الانعام الى الله تعالى على وجه العموم في افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع الافراد الخطاب
ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا المعنى فتدبر **قوله** ثم انه صرح ببعض النعم اه شروع في شرح قول المصنف وعلم الى قوله فضرب صنوف ابس
فبين اولا على الاجمال ثم نزل اجزاءه على التفصيل حيث قال بقوله وعلم الخ وثم للترتيب في الاخبار كما في قوله بلغني ما صنعت اليوم ثم ما
بادئ اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب او للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة الاجمال اطلاقا وسيجيء في مباحث
الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة عدم التعرض بالمنعم وبعض الاشارة في
المصنعين بما بعد وبعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المقترن لها ونعمة المعجزة المصدقة له والدعوة و
تلك النعم بعينها هي الاصول والمراد بالانبياء الى الاصول الانبياء اليها من حيث انها اصول وبوقا الانبياء الى مجموع النعم المذكورة لا تنقضي ابدا
الى كل واحد منها فان انه كان بعض تلك النعم صريحا والبعض موميا اليه اصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه مومى اليه ولذلك
باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التلخيص في كون التصريح وجوع الايماء تلك الاصول
مما لا يلتفت اليه لان تبيين الكل اسالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المص عليه واحدا بعد واحد منتهيا الى الدعاء لمعاون الرسول ثم تعيين الاخر
فيه تنبيها على ان اصالة المعاونين انما ليست كاصالة تلك النعم صريح في خلافه **قوله** يتعاونون اشتباه في جوابا لسؤال مقدر وهو ان ما
يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعهم مع بني نوعه والاول اقرب **قوله** وفي الكتابة مشقة يعني يمكن ان بخلق الله
تعالى علما ضروريا في كل واحد بحيث يعلم ما في الضمير على ما هو عليه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتابة مشقة لاحتياجها الى الادوات نعم حصولها
في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه **قوله** والمفصح المعرب المراد بالبيان
هنا في المعنى الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر لما في ضميره او بمعنى الخالص الكثير كما قال الله تعالى وعلمه البيان اي
ههنا لما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له **قوله** ثم ان الاجتماع
الاجتماع شروع في بيان اصلية نعمة القوانين ونعمة البعث والمعجزات لحمل عليه ما ذكر في الصلوة وليتبين المناسبة بين ما ذكر في
الصلوة وبين ما ذكر في الحمد **قوله** يتفق الجميع عليه ضمير عليه يرجع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكر او الى العدل فقط او باعتبار
قوله ولا يتناول الجزئيات الغير المحصورة انما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل اما باعتبار ما ذكر

كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد لها حيث لم يقل لعما وقيل في الافراد ملاحظة تقييد الحامد بالعدد ثم ان النحاة قد منعوا

تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه

بمعنى المغاير **قوله** بل لا بد لها من قوانين كليات اي لا فراق منها من قوانين بل لا بد بدل او فرقه والتبديل التفريقي وتنوينه

عوض عنها من البد وهو العوض ثم الجار والمجرور اعني لها متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا اطالع جبلا

الاسم المنون اجراء له مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب فخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلم لا مانع لما اعطيت لما منعت ولا باسط

والبصريون احتجوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف مع اشتمال لاخر ابن زيد وجعلوا متعلق الظرف في مثله الاسم فيتعلق الغير كما ياتي

فيه محذوف هو خبر المبتدأ اي لا بد ثابت لها فقوله من قوانين خبر مبتدأ محذوف اي البد المنفي من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها

من الاعراب لانها استيناف لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلق بما دل عليه لا بد اي لا بيد من قوانين وقد اشار الشريف الى هذا بيان القطع

الى ان الظرف في مثله خبر لا محيص بل في قوله الانكر لاشارة اي اشارة ليس معها التلاقي والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف هو هذا

فتامل وقس على ما ذكر نظاير هذا التركيب **قوله** وهي المعجزات المعجزة امر خارق العادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه

وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى اية باعتبار كونه علامة دالة على صدق المدعي **قوله** واعلى معجزات نبينا هو القرآن اما انه معجزة فلما

ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح يفتتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة في النشأتين ولانه باق على وجه كل اوان

الكتب على الجل لسان بكل امكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق **قوله** الفارق بين الحق والباطل اي الى ان

قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة **قوله** من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وشبهها على الحلال اشعر البيان

معنى البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق في اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي

تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه باسم سمي في المتبيعا اصلا له

في السبب ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها يتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو النطق المعرب عما في الضمير او

باعتبار انها اشارات البيان المذكور ههنا في الاسم كما سيجيء وان اختلاف البيانات في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان

عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والنسب على ان لا يعتبر البيان هو الامر الثاني

لما ذكر في الشرح في اواسط الباب الثاني من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومزيته اذا كان الذكر بطريق العطف بدون

او البدل ثم كون افراد الخاص بعد العام شعر ايجاده لنا باعتبار انه نوع من الخاص بالغ في الشرف والكمال الى حيث ترفع من الدخول

تحت العام **قوله** كما اشير اليه في قوله تعالى خَلَقَ الْاِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ حيث خصه بالذكر من بين النعم الموهوبة

الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوايل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان

جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف او انه مؤول بان مع الفعل **قوله** ما لم نعلم مفعول ثان لعلم

والعائد محذوف اي علمنا ولا ضير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد وقع

عليه في قوله تعالى لَا عِلْمَ لَنَا اِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني اذ هو من

دواخل المبتدأ والخبر فظهر ان القول بان لا اقتصار وقع على كلا المفعولين وان علم نازل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به

متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل تخلف مستغن عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق بالعلم

الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد

تذكير ما نسي بحسب ما سبق مثله في الشرح ان المراد ما لم نكن نعلم باجتهادنا وقوانا **قوله** كمن عاينه للسجع قبل عاينه جمعا

الرعاية بان نعي ما لم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب آخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي قدم فيه لعل السجع

فيه انهم ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول **قوله** خير من نطق انما اختار من نطق على سائر الصفات المادحة

والسلم المناسب لما ذكر في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لانه لا يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه

الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوٰى **قوله** الشارع المعتني بالقوانين اشارة

الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا لما كان هو واسطة في وصول نعمة هو الاسلام الينا مع ما في الدعاء

الموعودة كان الدعاء له هو الشاغل لله تعالى **قوله** على ما قرر في الكشاف انما على ان ههنا معنى آخر وقد قرر في شرح الديباجة

ان يكون المراد من نطق بالصواب الانبياء عليهم الصلوة والسلم ومن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم

صلى الله عليه وآله هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى النبأ عن الله واحكامه والرسول

المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب يشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول

وان نوقش فيه بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فتامل **قوله** ولفظ اوتي الخ اماد لالته على انه ليس من عند نفسه فظاهر

واما انه عند ربه فبملاحظة ان ايتاء الحكمة لا يصلح الا من الله تعالى فكان قوله وفصل الخطاب على ان هذا الفضل لا يصلح الا من

الله الا ان يجعل توضيحا للسابقة **قوله** اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة

تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر

المراد بها ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم السلم والقول بالاعجاز في غير القرآن ههنا غير ظاهر لتصريحهم بان باقي الكتب ليست معجزة

واما ما يعمها وسنتهم القولية والمراد **قوله** فصل الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين كما قال في المختصر

المفصل اشارة الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى البيانية **قوله** بين من يخاطب به ولا يلتبس عليه اي يعلمه انه فيه جميع

ما لا ينبغي الا بهام فالبين بمعنى العلم والفهم ولهذا عدي بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم وعرض عليه بان فصل الخطاب

بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات ما لا يتبينها من يخاطب به ويلتبس عليه واجيب بان المراد به ما هو المراد بقوله تعالى

ذٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ وسيجيء تحقيقه في مباحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقيل معناه ان

ما يوجب الابهام وصعوبة فهم المراد مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاقرب ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب من يقول ان

الراسخين في العلم يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون به لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فالمراد انه يخاطب

يجب ان يفهم ما خوطب به وهم يتبينونها ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول عليه السلم وهو يتبينها والله اعلم **قوله** او بمعنى فصل

قيل انما الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التمييز او المميز وصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انما يناسب المعاني

على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبال وادبار ووجه ذلك ان الفصل اذا بقي على معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله

الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما ينقل من الشيخ في النسبة المصدرية ما تقدر بما هو الا فيما اضيف اليه الا ترى انك لو قلت اعجبني عدل السلطان ولم ترد بالعدل العادل بل ابقيته على معناه كان منسوبا الى ما هو له حقيقة ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الاعجاب اليه واما اذا قلت اعجبني سلطان عدل كانت نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة من اللطف نعم ابقا الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب مجوز اصلا فتدبر **قوله** اصله اهل فابدلت الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء الفا ابتداء لم يجئ حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فمتفق عليه كما في اصله ماه المعتبر ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع تصغيره ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله فيمن قصد تحقيره لخطر او تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالنسبة الى اعلى اخطار العظيمة واما القول بانه يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف لانك تعلم بما قد قيل بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما مر جوابه **قوله** في الاشراف وعن لا خطر يريد ان فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر قيل لما ارتكبوا في الآل التغير اللفظي تغير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول توخيا للملائمة بين اللفظ والمعنى لما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص قوي وتركوا التخصيص الثاني جبرا لهذا النقص **قوله** اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال النحاة جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صحب ومحتجب اصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار واما المثل المشهور اعني احلبها وابناؤها الى الذين حنوا عليها نقد قال الجوهري لا نظن ان المثل جعلها ابناؤها الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجيء في الامثال وغيرها مراده كون ابناء جمع طاهر بحسب المعنى انه جمع صيغة لا على القرينين كلاهما **قوله** صحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقي بمعنى صحبته وصحابة خير الانام عليه وعليهم الصلوة والسلام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها الغالبة الاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم لهم ولذا نسب اليها على الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عليه الصلوة والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل ورآه الرسول والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية بما ذكروا العرفي بحسب العرف والظاهر انه مميز صحبة النبي صلعم ولو ساعة واما المنفرد المفهوم من عموم اصحاب الجنة واصحاب النار غير مقصود هنا قيل كان اهل علم وفاته عليه الصلوة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا **قوله** جمع خيّر بالتشديد اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخففا وافعل من لا ينصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر في علم النحو **قوله** اصله مهما يكن مبتدأ ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمين معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شئ بيان له وفيه زيادة البيان والتعميم لان في فائدة يكن لبقا المبتدأ بلا عائد اذ التقدير مع الاستغناء عنه لا يصار اليه وقد يقع مهما خبر يكن على انها ناقصة وشئ اسمه ومن زائدة

زائدة لان الشرط غير موجب عنده الى على والاول هو الاوجه ولهذا اما اليه الشرح ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن الخ مبني على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شئ فزيد منطلق انه في الاصل كذلك الا فاصل مراد سيبويه بيان المعنى وتصوير ان اما يفيد لزوم ما بعدها لما قبلها الا انه كان في الاصل كذلك ان يكون في الدنيا شئ فحذف الشرط وبقيت ما فادغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي **قوله** بعد الحمد والثناء ينبغي ان يريد بالثناء الثناء على الرسول بذكر الصفات المادحة له وتضمن الا والا لكان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر موقع اسم هو المبتدأ يريد به مهما والدليل على اسميته عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي وابن مسعود انها يأتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في المغني ان ظاهر ما ذكره هنا من كون اما واقعا موقع المبتدأ والشرط مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ حيث قال ان اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد قائم بحذف المبتدأ الذي هو الشرط اعني يكن من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويكن دفعه بناء كلامه على المذهبين وفي هنا بحث آخر وهو انه فهم من كلامه هنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ايضا وقوله في المختصر والعامل فيه اما لنيابته عن الفعل والاوجه تعلقه بالجزاء ان المقصود الاصلي من مثل زيد فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى هنا ان التاليف بعد الحمد لازم لوقوع شئ ما الا ان الشئ بعد الحمد لا يخفى ان المقصود المذكور انما يلائم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه وتقييده فتأمل **قوله** الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء لاما كلي وحذف من جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لاما كليا وان كان للشرط اكثريا بسبب تضمنها خلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل لهذا اللزوم الكلي فاما تحقق في ضمنها لان في الشرط ولا يستلزم وقد يقال لزومها لاما ايضا اكثري **قوله** لزمها الصوق الاسم اللازم للمبتدأ اللزوم مؤول بالالزام اي الزموها الصوق اذ لو ابقي على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المعمول له اعني قضاء لان اللزوم صفة الصوق والقضاء صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشرط لحذفها في المشهور ثم الظاهر قوله اللازم للاسم ولزوم الاسم للمبتدأ اللزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلائم هذا التوجيه قوله وابقاء الفاء فان اللازم للمبتدأ لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنائبه ايضا ذلك ولما لم يمكن ذلك حرفية اما جعل الصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه ان ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يدعى ان الصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكر وثانيهما الصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظ المعنى الاول وبضميره المعنى الثاني على طريق الاستخدام وهو مبني على الزعم بصدق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان الشرح في الحواشي بان التقدير فاما المتوفى فالاسم اصولها تقديرا واما الفاضل الرومي فلم يلتزم بل قال انما اللازم

من الجزاء لمقام الشرط سواء كان اسما ام لا **قوله** لما ظرف بمعنى اذا الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما في ابن مالك انها تختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله يليه فعل ماض ان قلت اين ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد الشمس وهاشم قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شم **قوله** والوجه وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتفق معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية يدوران على المعنى واعترض ابن خروف على مدعى الاسمية بجواز ان لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان الواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لى امس اكرمتك وهذا مثل قوله ان كنت

قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان يثبت انى كنت قلته **قوله** وعلم تواليها ان المضاف هنا اما منصوب عطفا على المضاف السابق اعنى علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير في توابعها لا يلايم على ارادة نوعيها على المضاف اليه السابق اعنى البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم وكالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه ان توحيد الضمير في توابعها ويجوز ان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية على المشهور وسيذكره الشارح ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة والبيان كما يفهم من قول الشارح في اخر المقدمة وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد علم المضاف اليهما يكفى في افراد ضميره وههنا بحث وهو ان الزمخشري مع علم الادب المسمى بقسطاس العروض فانه عشر قسما علما اثنا عشر السيد في مفتتح شرح المفتاح والمعيد البديع فلم يذكر له بل جعله البلاغة وكذا السكاكي فلم عده المصنف برأسه وجعله مع الفنين الذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية جليلة هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف استار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل العلم توابع البلاغة المذكور على المنهج المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة وايضا الاسلم دخل البديع في معرفة بل الصواب في ذلك منها اذ به يعرف ما لا يعرف بدونه في الافادة والجواب عن الاول ان المقصود بيد المصنف اذ لا يخفى ان البديع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا ازاء العلوم اوجه من الاخيرين ان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالجليلة والدقيقة واجرى التعليل على **قوله** لانه بجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل بعدم الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا اجتمعوا في العربية فهذه اجلية من العلوم التي يتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة **قوله** بل جعل المجلية من العلوم الظاهر ان افعل التفضيل اعنى اجل العلوم من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه فيلزم في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في موضعه ان اضافة سوى احد المضاف مانع من هذا الدخول

الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي وابي على حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى الابتدائية اذ لم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما هو حصر سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المتفق على كون الاضافة فيه محضة ولهذا يتعرض المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف وان شئت ان تجعل الاضافة من هذه الزيادة المطلقة فالطائفة بالجميع حتى لا يفوت المطابقة لمن هو له الواجبة في هذا المعنى وجعله الطائفة وفي بعض النسخ وجعلها على تأويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة **قوله** اذ به يعرف اى اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليوهم ان دقائق الفنون الادبية باسرها تعرف بهذا العلم فيفيد تفخيما لشأنه **قوله** واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه لطريق الطبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقائق بمنزلة دقائق لخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقديم الدقائق [illegible] العلوم مسلزمة لادقية الطريق الموصل اليه [illegible] يلج الى التزام طى مقدمة هى مناط التفريع [illegible] تميز الى العلوم الثلاثة لكنه بطريق التغليب [illegible] قدم في اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان [illegible] كيف عن دليل المقدمة الاخرى اعنى قوله اذ به يعرف لكونه [illegible] في الوجوه **قوله** في نظم القرآن حال عن وجوه الاعجاز

واملة ابراهيم حنيفا قال الشيخ [illegible] على جوازه وذلك اذا كان المضاف جزء المضاف [illegible] ورايت هندا ذا ابت وجهها بخلاف [illegible] الفعل الشعر بحرف الجر كانه قيل ما انتسب الى ابراهيم حنيفا [illegible] واما اعجبني ضرب زيد راكبا فالكلام في جوازه المضاف بعينه هذا الكلام وقد اشار بقوله والصحيح الخ اى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة لم يمكن التخصيص بالجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كالجزء معمولا يلزم تخصيص وضع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل في الصور الثلاث التي ذكرها ابن مالك في العمدة حيث قال **قوله** ولا يجئ الحال عن المضاف اليه الا اذا اقتضى المضاف جزءا الحنيفا او مثل جزئه فاتبعا حنيفا **قوله** لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان اما ان يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط او هو مع ذلك سبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر فالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط اني وعكسه لمي

من الجزاء بمقام الشرط سواء كان اسما او لا قوله لما ظرف بمعنى اذا الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما في ابن مالك لانها تختص

بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله يليه فعل ماض ان قلت اين ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا

ونحن بوادي عبد الشمس وهاشم قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت

اقول وقوله شم اى شم البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شم قوله والرجحان

وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتفق معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية

يدوران على المعنى واعترض ابن خروف على مدعى الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان

والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت

قلته فقد علمته فى باب الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان يثبت انى كنت قلته قوله وعلم توابعها

ان المضاف هنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعنى علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف

كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاؤه على اعرابه لان توجيه الضمير في بديع ... معطوف

على المضاف اليه السابق اعنى الم...

وكالمعانى والبيان ويعرف ذلك ويكو...

فى ضمير توابعها ويجوز ان يكون الاضا...

ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه...

والبيان كما يفهم من قول الشارح فى اول الم...

توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة و...

المسمى بقسطاس المرونى فانه عشر قسما...

البلاغة وكذا السكاكى فانه عده المصنفا...

حيل هذه العلوم الثلثة من اجل العلوم م...

المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز...

بل النحو اقرب فى ذلك منها اذ به يعرف ...

متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم وله غاية متميزة انتهى فجعله علما مستقلا عن العلوم

او جهه عن الاخرين ان البديع لما كان تابعا للمعانى والبيان غلبا عليه فى الحكم بالاجلية والدقة واجرى التعليل الى ذلك

قوله لانه بها يعلم اجل جميع العلوم اذ التعليل بها الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا بها يعرف دقايق العربية فهذه

اجلية من العلوم التى تتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا فى افادة البلاغة فى الجملة قوله بل جعل الجلية فى العلوم

الظاهر ان افعل التفضيل هنا من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه

خرج فى هذا القسم دخول المضاف فى المضاف اليه كما قرر فى موضعه ان الاضافة سوى الى ضمير المضاف ممنوع من هذا الاجل

الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولى وابى على حيث ذهبوا

الى ان الاضافة لفظية بمعنى الابتداء اذ لم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجد على مذهب

سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما فى القسم الاول المتفق على كون الاضافة فيه بمعناها

ولهذا تعرض المضاف اليه فيه بالاتفاق وفى القسم الثانى بالاختلاف وان شئت ان تجعل الاضافة من

بعض الزيادة المطلقة فى الطايفة بالجميع حتى لا يفوت المطابقة لمن هو له الواجبة فى هذا المعنى وجعله

الطايفة وفى بعض النسخ وجعلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلثة قوله اذ به يعرف

اى اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليوهم ان دقايق الفنون الادبية باسرها تعرف بهذا العلم فيفيد

تفخيما لشانه قوله واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقايق لان الاصل رجوعه الى المضاف فلما لم يكن لفظ

الدقايق لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقايق بمنزلة دقايق

الدقايق كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقايق الدقايق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقديم الكلام

المعلومات الدقيقة والمعلومات التى هى ادق فى علم البلاغة ادقية المعلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه كان

وتوابعها ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام على ما قيل مناط التفريع ومصب

العربية ادق دقايق وبه يكشف قوله فيه اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلثة لكنه بطريق التغليب اى لاجل

البلاغة فى الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان المص قدم فى اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقية

في مدحها واحق فى النشر دليل هذه المقدمة اعنى قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاولى اعنى قوله اذ به يعرف لكون

دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدما عليه فى الوجود قوله فى نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز

فى نظم القرآن استاره فيكون من قبيل قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال المص فى الكشاف

عند الكلام على هذه الاية حنيفا حال عن المضاف اليه لا الطباق على جوازه ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف

الجر بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذ اتبعوا ملته وراى بعضنا اذا ايت وجهها بخلاف لبيت غلام هند

فى عامل مثل هذه الحال قيل معنى الاضافة لما فيهما من معنى الفعل الشعر بحرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا

عامل عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبنى ضرب زيد راكبا فلا كلام فى جوازه وكون

المضاف بعينه هذا الكلام وقد اشار بقوله والصحيح اى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق

لما يكن التخصيص للجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء بل لزم تجويز وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل

فى الصور الثلث التى ذكرها ابن مالك فى العمدة حيث قال قوله ولا تجر حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف

جزءا الحنيفا او مثل جزء فلا تحيفا قوله قوله ان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من حيث ذكر السبب

المسبب اعلم ان الدليل قسمان انى يكون واسطة فى حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط

المذكور بسبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب فى نفس الامر فى الخارج الا بالحمل على نقيض الاخلاق وعكسه

ان اللمى اولى واقيد ومعرفة اعجاز القران بالبرهان اللمى على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة
انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الانى حاصلة من غير هذا
في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة
ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو ما يتميز البلاغة بعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه وتلك المرتبة هي
الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى **قوله** ليقتفي اثره اي يتبع النبي صلعم في طريقه
لمعجز النبي صلعم وقوله فيفاز نصب عطفا على ليقتفي ورفع اي فهو يفاز **قوله** فيكون من اجل العلوم العلوم لكون معلومه
المعلومات لو رد عليه ان الغاية فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وهذا
كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على القران بخصوصه بل اقصى
ما ثبت ان يكون القران من جزئيات موضوعات مسائله وهذا انما يفيد شرفه لشرف الموضوع ✗ وبالجملة تعليل كونه
من اجل المعلوم على ما بدله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلذا الكتفي بحسن الغاية للحسن ولو ادعى ان
في انفسهما من اجل المعلومات لكان كلاما اخر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتيب المذكور وما
ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم به اشرف فالعلم بحال القران
مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد الذوق الفطري الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا
اشرف **فقوله** وهذا لا يستدعي كون معلوم الح والحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه لشرف الموضوع
المسائل اما ثبوتا قدره لا نالها او بتعلقها معرفة احوال اشرف الاشياء والثاني موجود ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح
هذا العلم الا المسائل كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام مع ايضا **قوله** وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغاية الحصر
من اضافة المصدر كما سيصرح به الشارح في قوله فتقتضي الحال هو الاعتبار المناسب اضافي بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول
بو ثاقه التكميل كما مر جوابه على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلي وسيجي الكلام عليه ان شاء الله تعالى **قوله** فان قيل
بين ما ذكر الح يريد ان كلام المص مخالف لكلام المفتاح من وجهين تقريرا الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا
العلم بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القران معرفة انه معجز كما مر حيث الشارح والسكاكي حصره في الذوق لا يخفى ان
الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الاسناد الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب
المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المص اثبت كشف الصناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم
والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني وادعى فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما بدفع المخالفة
الثانية الظهر من الاولى فان المص حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة
بلا خطا ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه **قوله** والمراد بالذوق المكتسب منه الذوق على ما ذكره
شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت مرجع الشارح في

تنضب الباب السابع بان لو هذه تفيد كون حصول الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض
عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالها نحن
السابق ههنا الحصار وسببية الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق
بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى **قوله** وقد اشير لهذا اي الى ان وجه الاعجاز يدرك
العلمين لا بغيرهما من العلوم **قوله** لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين الظرف اعني اليه اما متعلق بطريق
السعد ابين لما فيه من معنى الافضا والاطول بدل من محل اسم لا لانه مستثنى في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود
مبدلة الخبر المحذوف على راي من جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والاطول
صفة لاسم لا او الاصول على ما ذكر في الوجوه **قوله** لا علم بعد علم الاصول كشف الصناع عن وجه الاعجاز من هذين
المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على انه لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها الى المحكمات فهو
الكبرى في معرفة معاني القران كما ذكره الفاضلان في شرحيهما للمفتاح فالحصر على الاول بناء على ان بعد حصول علم
والاحاطة به وعلى الثاني بتغيير شرفه ثم ان قوله الكشف يروى مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق
بان في نظم قوله لا علم بعد علم الاصول الخ اختلالا وفي المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا اعلم في باب
بعد علم الاصول اقرا منهما على المراد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطائف
واسراره ولا اكشف للصناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرا
انفع على معنى لا علم انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا اعلم فقد انتقلا
قول الكشف صفة لها الظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فنقلها كما هي وليس
الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول كشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف وحمل
حصر الكشف في العلمين وليس لمعنى الحروم والعطف بل المفهوم الذوقي الذي هو المبنى علمنا هذا فان المفهوم من قولهم
فلان في البلد اعلم من الكل كيف ولو اجري الكلام على ظاهره لم يلزم منه ان لا كاشف لهذين العلمين اصلا اذ انتفاء اعلم
في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه اصلا ولا يجوز تجريد كشف عن معنى التفضيل لمكان الاقران بمن في عبارة الشارح وان لم يكن كذلك
المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم
ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية
به لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ الشارح قد ثبت القول بذلك في دلائل الاعجاز في قوله تعالى
يستهزئ بهم والتقييد في قوله تعالى الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا بالاخطر تعلق
نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده
في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى
النهاية عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث تفيد عدم وجدان اصل الفعل في الغير وجوده الى الكامل في على وجه

فضيلة كال التفصيل وهو المعنى الموضوع فى الافاعل فى صفاته تعالى اذ المراد اكبر اكبر كما هو فى اصلها حتى يقصد التفصيل نحو قولنا
الله اكبر واما الثاني فقيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف رب السجن احب الى مما يدعوننى
اليه وقول على عليه السلم لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما
من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبط القلم فمعنى الكشف فى عبارة المفتاح ان هذين العلمين
متباعدان فى الكشف من كل علم متزايدان فيه الى كال الحد قوله نعم لا يمكن الخ نعم تصديق الخبر السابق وهو ان الكشف من العلمين
وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال نشأ من الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كال الكشف عن وجه الاعجاز
ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يتوهم هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته لمهارته
فى العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسراره ما دون منها وما لم يدون حتى كانت
تلك الاحاطة بطريق الكسب لا على التفصيل لا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله الشامل فى الحصر قوله الا
الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين لا لارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله لان اقرب له وان كان
الموهم عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل منشأ السؤال المقدر مجموع ما ذكر فى الحرب وهو ان كال الكشف ثابت لهذا العلم وان
العرب يعرف ذلك بالسليقة فتقديره هكذا هل يمكن لواحد بالكسب او بدونه من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته لمهارته فى علم البلاغة
وبسليقته ويجعل الجواب نفى الامكان الوارد مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة فى ان ارباب البلاغة
السليقة يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة فى هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم فى موارد استعمال الكلام وان لم يعلموا
هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشى فى شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة
المعانى مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان شئت فى قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضاف اى بلطائف هذا العلم اى اللطائف
والخواص المستفادة منه لا ما ظهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الخ حصرا حقيقيا كما هو الموافق لما
فان قلت هلا اعترضت فيما سبق بعدم التقريب لان الغرض احوال ارباب السليقة فلم يخلف الى التقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر كذلك
الاول فقط كما ذهب اليه المحشون قلت فيه بحثان الاول ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب لدخلت كنه
بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع لان الذى يعرف بهذا العلم هو ان الحال الفلانى يقتضى اعتبار الفلانى وبمجرد ذلك لا يعرف ان القرآن
معجز بل لا بد مع ذلك ان يعرف انه ما لابد فى تحقق الاعجاز متحقق فى القرآن والامور التى يجب رعايتها عند قصد الرعاية وهو موقوف على
معرفة كمية المخاطبين وكيفيتها واشتمال القرآن على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغى وهى مما لا يعرف بهذا العلم الثانى انه اذا اعترف
الخواص المفادة كما اشار اليه فى المفتاح ينبغى ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فلم لا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم
الشامل لها قوله وتشبيه وجوه الاعجاز فى النفس الخ الاستعارة بالكناية عند المص ان يشبه شىء بشىء فى النفس ويكتفى من اركان
التشبيه وهى المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شىء من لوازم المشبه به ويدل
ذلك على التشبيه المضمر فى النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان للوجوه معنيين قريب وهو العضو
المخصوص وبعيد وهو الطرق المرادة ههنا بناء على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شىء يلائم المشبه به ان كان فى الكلام تشبيه او
المستعار منه

منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقى ان كان فيه مجاز مرسل كما فى قوله عليه الصلوة والسلم اسرعكن لحوقا بى
اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة وقيل ذكر الاسناء على الوجه الثانى من هذا القبيل لان المراد بالوجوه
على هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز عقلى لا كالاستعارة تخييلية كما عند المص وفيه تامل اذ فى القاموس
شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوى لا العقلى هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفى ههنا واما تفصيل الكلام
الاحوال المشار اليها بقوله وقد جريا فى هذا على الاصطلاح الخ وما يتفرع على ذلك من الابحاث فيجىء فى البيان ان شاء الله عند الترشيح
الكافى قوله واثبات الاسنان لها استعارة تخييلية وذكر الكشف ترشيح قوله والقرآن فعلان بمعنى المفعول عند الانتقال
من قرأت والشىء قرأته جمعته وقراءت الكتاب قراءة وقرآنا تلوته قيل القرآن اسم لما يقرأ كالقربان لما يتقرب به الى الله وقيل
الاصل مصدر استعمل فى المفعول اما مهموز من القرء بمعنى الجمع سمى به لانه يجمع الكلمات او لانه يجمع مجتمع الحقائق والاحكام
واما غير مهموز من قريت الماء فى الحوض جمعته او من القرى بمعنى الضيافة والقرآن مادبة الله للمؤمنين وقيل مقال من القرائن
لما قرن فيه اللفظ الفصيح بالمعنى البديع ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المص اعنى القرآن حمل اولا بمعنى المفعول اى المقرو ثم نقل الى
المجموع المتلو اعنى الكلام المنزل على نبينا عليه وآله الصلوة والسلم ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدرى
ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبى صلعم بيان الشخص الذى جعل لفظ القرآن علما له بذكر ما يعينه ويكفى فى تعيين العهد
فلا الى الكلام والنبى لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف القرآن حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب
فى المصاحف كما فى شرح الكشاف ليخرج شواذ القراءة ومنسوخ التلاوة والاحاديث الالهية قوله ونظم نائب عن اللفظ فى الحقيقة
اللغة جمع اللؤلؤ فى السلك وفى الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مرتبة المعانى متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ
المرتبة المسوقة المعتبرة دلالتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوى ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق على مطلق التركيب
المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله على حسب ما يقتضيه العقل فى الصحاح لكن عملك حسب ذلك اى على قدره
ومعه وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر لسين فيها مفتوحة والا فهى ساكنة وبالسكون فى ضرورة الشعر على الوجه الاول
قوله فلهذا اختار النظم على اللفظ اى لكون جانبى اللفظ والمعنى ملحوظين فى النظم وفى الاعجاز الخ وقد نبه انما اختاره عليه احترازا
من سوء الادب اذ المعنى الاصلى للفظ هو الرمى والاسقاط وتاليف الشعر ليس معنى اصليا للنظم حتى يجعل فيه ايهام ذلك بل هو متفرع عليه
كمعنى التكلم للفظ قوله وكان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر يحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان يشبه الكلمات
فى النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا وان يكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات فى النظم بترتيب الدرر فى السلك ويطلق النظم الموضوع
للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما فى الاستعارة مطلقا من افادة
المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون نحو قوله واشارة
بيان بيان الوجه اللطافة لا اشارة الى فائدة زائدة كما فى الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مفيدا كما فى الاول قوله تغمد
الله بغفرانه
تغمد السيف اى جعله فى غمده اى غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه من المكروه كما يحفظ السيف بالغمد قوله من الكتب المشهورة
بيان لما فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل

التفضيل ههنا اعنى اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة من القسم الثالث قلت الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو ما
يصدق على بعض الجمع يرشد اليه قولهم الكتاب الاول في الممكنات الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم فيقول بعموم المجاز بان يراد بالكتاب
ما يعم المعنى الحقيقي اعنى الكل والمعنى المجازي اعنى البعض **قوله** غير من اعظم لان المشهورة وان كان فيه دلالة على ان تقع القسم الثالث
ما اشتهر بين الاقوام وتقريره لدعوى الخواص والعوام لانه لا يكون ح منافيا للمقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع [illegible] يكون تاما
باعتبار آخر **قوله** من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد يستعمل بمعنى العلة والسبب ههنا وقد
يستعمل بمعنى الطريقة والطرف كما سيأتي **قوله** فلكل مسألة مرتبة الخ دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبته واذا كان الكتب
المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اعنى احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع
ظاهر من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان تقع المسألة مواقعها
بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى كتب اخر **قوله** فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كما في عليك به كان بمعنى تمسك لان الباء للالصاق [illegible]
لعله كما ظنه الرضي ثم كون كتب الشيخ مصداقا لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال اشارة الى
ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا لما هو الظاهر الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشيء بضده كما
قيل وبضدها تتبين الاشياء التعريض بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث اشبهها بعقد انقطع فتناثرت اليه **قوله** وهو لعمري
[illegible] التحرير على بيان المعنى بالكتابة كان التقرير بيانه بالعبارة وليس لهما كثير معنى فلذا لم يلتفت اليه ثم لقائل ان يقول
الكلام بتنقيح وتطهيره من المعايب والزوايد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالنسبة
الى كتب المشهورة **قوله** قوله متعلق بمحذوف يفسره [illegible] الفائدة العامة وحذف الشيء ثم تفسيره لزيادة تمكنه في القلب لان
[illegible] تتطلع النفس اليه فيكون اوقع فيها **قوله** مؤولان مع الفعل فان قلت اخص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية
مع قلت لان حرف مصدري [illegible] فما ذا الاخفش ذهب الى انه اسم يقتضي عائدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص
بالفعل الذي ينزع المصدر عليه في العمل وان كان مناسبا له في الاشتقاق **قوله** وهو موصول الموصول اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد
كالذي واخواته وصلته جملة خبرية [illegible] ما يليه من الجمل [illegible] وما المصدريتين واختلف في لزوم كون صلته جملة خبرية الا
كثرون على جواز كونها امرا ونهيا قال الفاضل الرضي والاصح عدم جوازه لذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية مع الفعل
في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه وعليه [illegible] الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انما يؤول مصدرا ماخوذا من الدلالة
على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما كان الدلالة بالصيغة
الامر في الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كقولنا معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير
المذكور ثم هذا الموصول لا يحتاج الى العائد بل لا يجوز ان يعود اليه [illegible] كما سبق ثم كون الصلة [illegible] الموصول وعدم امكان جعلها جزء الكلام
لا بها تقتضيان كونهما كشيء واحد [illegible] الترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقديم كل الصلة
لا بين اجزاء الصلة فيجوز تقديم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز [illegible]

مع ما بعده في تأويل المصدر فيطلب ايضا لما يتضمن المصدر ويجوز ابن جني ان اعطيت درهما زيدا كما لا يجوز تقديم نفس الصلة
على الموصول لا يجوز تقديم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم
على الشيء متقدم على ذلك الشيء **قوله** كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء الا انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الآخر فلزم ان تقدم
على ما قبله وانت خبير بانه اذا تقدم في الذكر جزء اللفظ الذي [illegible] بعض اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدم على ما يتقدم عليه [illegible]
الجزء على نفسه وعلى ذلك اللفظ ايضا اذ التقدم على اللفظ نفسه الا التقدم على جميع اجزائه وههنا كلام كما لا يخفى
المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فتوصيفه بالمرتب الاجزاء بيان للواقع واشارة الى منشأ لزوم الفساد وهذا التوجيه
رجوع الضمير الى الجزء ايضا **قوله** اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور لان
الى الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور ولكونه بمعنى نحو لذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا
من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم [illegible] على المجموع او على المجرور مطلقا
على العموم **قوله** قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رأفة وجه الاستدلال
ان المقصود بالنهي اخذ الرأفة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرأفة وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرأفة مقدما عليها
الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا للسؤال كانه لما قال بلغ الغلام الحلم [illegible]
الحد الذي تقدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل ذكر منشأ السؤال مما لا يحسن
حالا من السعي مقدما كما ذكره صاحب الكشاف [illegible] بلغ السعي كائنا معه وفيه ان المعنى [illegible] اذ المراد انه بلغ حد ان يسعى مع ابيه في اشغاله
بحيث كانت الصحبة بينهما في السعي لا انه بلغ سعيا مصاحبا اياه اي سعي ابيه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم وما اورده
القائل من ان الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول انما هو على المقدم عند عدم القرينة [illegible] عليه ان زعم القائل [illegible] القرينة الحالية
[illegible] الحالية [illegible] واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ
مرتبة السعي معا والظاهر ان المراد [illegible] السعي وهو الحد المقصود اليه بالمشي فلا محذور في اللغوية [illegible] في الاستدلال
معمول المصدر بقوله تعالى فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقدم معمول المصدر بقوله معمول المصدر المنكر
معروف [illegible] نظرا لان شرطه جواز التقديم على ما ذكروه ما اول المصدر بان مع الفعل وهذا التأويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا
تقريب لما ذكره **قوله** والتقدير [illegible] فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الاية المذكورة بان يقول بلغ ان يسعى معه السعي وان كان
تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور [illegible] من فنون البلاغة لما ان بيان كمال السعي في الصالح مع ابيه في حداثة سنه
وفي الحلف ثم التفسير لا اثر [illegible] على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان يراد مع على ما ذكر في مغني اللبيب
على ان يكون مرادفا عند [illegible] الملاحظة المعنى التعلق [illegible] فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده لم يرد ان التغني [illegible]
اللهم [illegible] ذلك المحذوف الذي ذكره في اللغوية لا يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متعلقا [illegible] مفارقة [illegible]
السعي بحيث كان مستقلا في ادائه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء النحاة الوجه الراجح في المصدر انه لا يتقدم معموله
ويجوز [illegible] في الظرف [illegible] التوضيح فيه مع ان الفرا جوز تقدم صلة المصدر عليها مطلقا فتدبر

مقتضيتين لتقديم معمول الظرف عليه تقدم في العلم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما
ارتكبوه وجه مساغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا الظرف مقدما على المصدر فان دلنا فيه نكتة تحصل بتقديم معموله علمنا انه
معموله والا حملنا على معمول آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفسره اذ ليس فيه
نكتة التقديم سوى التسجيع وليس كلما اوله الخ دفع لما يتوهم من ان التقديم ضرورة كان المصدر مؤولا بان مع الفعل وان اذا كان
لا يجوز تقديم ما في خبرها عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمها فاجاب بان ليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء
بل ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون المأول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء
لاجله وتاويل المصدر عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهته الفعل من مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى
في النحو قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل ولذا يعمل فيه ما هو بعيد عن العمل كما عمل اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا
نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه
الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك
وانما لم يتعرض بشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ففي شبه المعمول بواسطة
ولهذا اجمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع في الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاقهم الظرف
على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف على بعض من النحو فيه هذا البعض كما في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
اي انتفى عنه بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر شعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم
عنها ثم المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل وعدم لزوم تاويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل لما
الاشارة اليه من ان ذلك التاويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل
الى تاويله بالفعل الظاهر فلذلك كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التاويل وحاصل
تسليمه فلم عكس قلت لان التاويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان الظرف الخ اشارة الى جواز
الظرف على ان المصدر … مرجحا … لقوله مما يكفيه رائحة الفعل لان عدم تجويز تقديمها
عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف بكفاية رائحة الفعل بل … لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب عليه
على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل لا رائحته قوله ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها اما ان يكون ما لم
مفعول اتسع بتضمينه معنى المتعدي اي اغتفر فيها ما لم يغتفر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اي اتسع فيها اتساعا
غيرها قوله وهو الزائد المستغنى عنه في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثالث ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون
الزائد متعينا كما في قوله … الراس … فان الراس زائد اذ الصداع معنى … والتطويل ان يكون
زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كما في قوله والفى قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد
لا على التعيين زائد فتفسيرها الحشو ليس بمناسب ظاهر الماسيأتي … الا ان يحمل الزيادة فيما سيأتي بمعنى الزائد كما اشعر به
الحشو مفسدا بالندى في قوله … في الشجاعة والندى كما هو … كان في عبارة الشارح … قوله يسمى الفرق

الفرق بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه ههنا آخر
الكلام وما ذكره ههنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم اللغوي لا الصدق فان المؤدى واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكر
من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني فالكلام الذي فيه حشو وليس تطويلا لابد فيه ان يكون اصل الكلام
في محل وضوحه لا فيه … ان المراد بالزائد في الحشو هو الزائد على اصل المراد وهو المعتبر في الفن قائل قوله ينبغي اي يصعب
التعقيد يكون الكلام الخ تنبيه على ان المصدر اعني التعقيد من المبني للمفعول قوله للاختصار لما فيه من التطويل قوله
للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا الى الايضاح والتجريد اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخيرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز
عن الاخيرين اهم من الاحتراز عن الاول … واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو
على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب التغيير القسم الثالث وعكس نظيرها في النشر اهتماما بذكر الاختصار
والتخليص وقدم نظر التعقيد على نظر الحشو رعاية للسجع قوله الف مختصرا انما اختار الف على اختصر مع ان موافقا لمختصر
اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكي بل التاليف مختصرا يتضمن ما فيه قوله يتضمن ما فيه حل القسم الثالث
… للطول مع تشتمله على الالفاظ قالب المعاني والتضمن باعتباره انه ثم المراد يتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمن معظم
ما يحتاج منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم البديع والاستدلال وعلى العروض والقوافي … ان هذه
المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان كما نبه عليه كلام السكاكي عند شروعه في هذه المباحث قوله وهي حكم كلي ينطبق
على جزئياته المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء … وعليه المحل وجودا وعدما عليه وبالانطباق الاشتمال وفي قوله
على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد احكامها ان صرح بذلك المضاف المحذوف
واللام لام المال وفي معنى التعريف قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية
على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بموضوعها
على واحد من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا … والمال ما ذكره
الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضمير ينطبق على جزئياته تجوز استخدام اذ المراد
الحكم بمعنى المحكوم عليه اعني القضية وان كان المراد بالظاهر الا ان قول الشارح فانه ينطبق على … يلائم التوجيه الاول
بعد ان لا يرتكب الكلام حذف فالاستخدام اصل لان … الفروع التي هي النتائج بجزئيات الكلي في انطباقها تحت الاصل
كاندراج الجزئيات تحت كليها ثم تطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة ثم يجعل المراد بالاحكام
الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده قال الشارح في شرح المفتاح ان لفظ
التوكيد بمعنى التاكيد غريبة مولدة واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكده واكده بمعنى وبقي هذا اخر
الخ والظان قوله هذه غريبة مولدة ابتداء كلام في بيان لغة وكذا في … بيان التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان
لم يذكر لفظ التوكيد في غير هذا الموضع واقول ذكر في المغرب ان الوكادة بمعنى التوكيد ليس بثبت وهذا مما يدل على ان مراد صاحب
الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق على ان زيدا قد … من القول المشتمل على حكم ان زيدا قائم او نحوه فيه موضوع

عليه قوله بان يلقى هذا الكلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر اى الملقى اليه ان كان مجردا من التوكيد فالصغرى

ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبرى تأكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار الثانى ونمنع لزوم

الحال لما علمت من ان الكبرى وكل كلام الذى الى المنكر يجب ان يجعل مؤكدا اى مشتملا على التأكيد حين الالقاء

لحوق التأكيد الى الملقى حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل فى المثال المذكور فتأمل قوله فهى اخص من

ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغاء قوله من الشهرة انتقال الاخصية

انه يلزم فى الشواهد ان يكون فى كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات

عرضى حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس

لا يكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط فى كل منهما ان

الغرض المقصود منه مع ما قصد فيه تحقق التباين الكلى فى الصدق ايضا لكن يكون المراد الذى قصد به

الاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئى وهو العموم من وجه [illegible]

كان يذكر لغرض يكون الشواهد اخص ايضا ولذا قال ربما لكن ذلك الارادة بجهة [illegible] قوله واما كون الامثلة للايضاح

للاثبات فهو خارج بحيث لو اراد انه خارج عن مفهومى الامثلة والشواهد فلا دخل له فى الاخصية

عما صدق عليه فلا يفيد فى عدم دخلهما فى الاخصية [illegible]

[illegible] اخص [illegible] المقيد خارج عما صدق عليه

له فى الخصوص فتدبر قوله ولم العطف على الفعل ويجوز ان يكون حالا من فاعله قوله من الاول وهو التقصير

كلام المص على معناه الحقيقى اى لم اقصر فى [illegible] الى التضمين [illegible] كما فى المتعدى فى المفعولين

الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله [illegible] او مصدر الحال [illegible]

عدم التقصير فى الاجتهاد على انه يجوز [illegible]

فى جهدى فى تنقيحه ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا [illegible]

[illegible] ان الفعل المسند الى المميز فى الاصل لا يكون الفعل المذكور [illegible] فى الاشتقاق

له فى المتعدى كما اشار اليه السكاكى فى قوله [illegible] وفجرنا

الارض عيونا فان عيونا فاعل [illegible] الفعل المذكور [illegible]

[illegible] تلك القاعدة الممهدة هذا ويجوز ان يتضمن [illegible]

اى لم اترك جهدا او نقل عن ابى البقاء ان لم [illegible] الافعال الناقصة [illegible] فيكون جهدا منصوبا على الخبر

وانما [illegible] عبارة المص على هذه الوجوه [illegible]

كما هو المجاز المشهور قوله وحذفهما المفعول الاول [illegible]

قوله اى المختصر يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث [illegible] قوله اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول

على انه خبر مبتدأ محذوف او [illegible] على المصدر [illegible] والحال التمييز الفاعل او المفعول [illegible] اضافة المصدر الخ او اضافة

الترتيب [illegible] كاضافة المصدر الخ او اراد المص ترتيب السكاكى الخ مضيفا الى الفاعل او مضاف اليه ثم انه [illegible]

على اضافته الى المفعول كما تقرر فى كتب النحو ان الاول اكثر واولى قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابال

اعنى رتبته ولم ابال الخ ثم ذكر المنصوبين اعنى تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له للفعل الثانى كما هو الظاهر

فى المختصر واحد المراد بقوله تقريبا للتعليم تسهيل اخذ المسائل من عبارته ولكن المراد بالثانى فلا يصح جعلهما

لجميع المفعولين الفعلين على وجه نشر اللف كما لا يخفى قوله ولم يؤول الفعل المنفى [illegible]

او مساهلة اذ الفعل المنفى ابالى وهو ليس بمؤول بما ذكر بل المؤول المجموع كما صرح به فى شرح المفتاح فان

[illegible] لم ابال واجيب بان الاصطلاح على التسمية لم [illegible] فلا مساهلة بالنظر [illegible]

الى المعنى اللغوى ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يؤول الخ [illegible] قد ذكر الشارح نفسه فى شرح المفتاح

من كتبه الشريفة ان القيد فى مثله قد يتوجه الى النفى فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالمثبت

اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر فى كتب النحو ان المفعول له لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا

فيه [illegible] على الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يؤول الفعل المنفى ههنا بالمثبت كترك او نفى

مؤداهما لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المقرب والانتفاء ليس فعلا

اعتبار كونه قيدا للمبالغة [illegible] دخول النفى عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب بمعزل عن التحقيق

المقيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح فى شرح المفتاح فى بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التاويل

توجيه القيد فيه الى النفى لتحقيق الذى لا [illegible] ان [illegible] حرف النفى لا يكون [illegible]

من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح الشارح فى بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا يصلح للموصوفية

ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف النفى ضعيف لا يعمل فى المفعول له ولا فى الظرف عند جمهور النحاة

بالفعل صرح بابن هشام فى الباب الثالث من المغنى ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وهذا التوجيه [illegible]

الفضلاء بان التاويل بتركيب لا يجدى نفعا لاقتضائه ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح من الشيخ فى

العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفى والاثبات الى القيد الزائد وعكسه امران مفوضان الى

غرض [illegible] اذا لم [illegible] بالفعل المثبت يتعين توجيه النفى الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد

يحمل على [illegible] القيد الى الاثبات لاقتضاء [illegible] المحضة ثم ان اللزوم الذى ذكره الشارح بالنظر الى المتبادر الشائع

فقد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع

اى لا شفاعة ولا اطاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفى القيد واثباته كقوله تعالى ولم يصروا

على ما فعلوا وهم يعلمون اى لم يصروا عالمين يعنى ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر الى

بالعلم وعدمه فظهر لك بما قررناه ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفى يستعمل على معان ثلثة وهذا ما ذكره الشارح فى شرح

قوله واذا دخل على كلام فيه تقييد الخ هذه العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه النفي الى القيد فيما اذا عبر
القيد او لاثم النفي ولا خفاء في كلية هذه القاعدة نعم لو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس قوله وان
خصوصا يحتمل ان يكون الظرف اعني لدخل البقيع على ان يكون من الافعال الناقصة متضمنا معنى الصيرورة كما
الرضي فاسناده خصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير يقع الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به
ويجوز ان يكون على الاول خصوصا نصبا على المصدر بقيا على معناه اي يخص حكم النفي بالقيد خصوصا قوله
مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع الفلان انتحه اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين
لانه لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي اينا لها الكان تاكيد الرفلا يدل على الاجتماع في زمان كما سيصرح بان
تاكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي الى
اذ المعنى الملحوظ من القيد حاصل من نفس المقيد حتى والا لكان اجمعون تاسيسا لا تاكيدا ولا نفا وشرح في الموجز
النفي الى القيد الى المقيد فتدبر قوله لقد افرط المحققا افراطا وزن الحد ويقابله التفريط وفي المثل اما مفرط
او مفرط قوله وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا ذكر الشيخ في البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان تذكر شيئا لم
لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح
لانه يلوح به ما يريده فذكر التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تفنن منه اذ التلويح حيث قال فاما الا اختصار
الاصطلاح والتعريض كما اشار اليه الشيخ هنالك قوله الى غير ذلك المذكور من القواعد وغيرها اول القواعد والشواهد والا
لنسخ الاشارة الخ مع افراده وتذكيره قوله ولقد اعجب الي بامر عجيب حسن روجه الاستحسان بما فيه
حيث نسب الزيادة الى خصائصه وشان الزوايد ان تحذف قوله وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه اولا
قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسال الله لا غيري لان اما الغت بالنفع
غيري فضلا عن ان يسال النفع به فيكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا اي انا اسال لا معاصري
من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعي عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غيره
من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الاستكاف واما الثاني فلانه ليس هنا من يعتقد شركة معاصره في السؤال
حتى يحتاج الى التخصيص ويوجب جهة الحسن وذلك لانه ما ذكر والتقوى قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لافادة التقوى
لانه على رجاء الاجابة من الله تعالى اذ من يرجوان يتمن حمله ولا يخيب سعيه فهو مجتهد باقوى وسعه مع ما فيه من
بعينه على ما بالغ في وصف مؤلفه الى السال الله الانتفاع قوله فكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو
يكون الجملة قيد جميع الافعال من التاليف وما عطف عليه قوله فان الاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف
اختلفت الجملتان في المضي والمضارعة لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف الغير المناسب في المعطوف عليه و غرض
ما لجعل الواو للحال جعل الجملة حالية فلا حاجة الى الواو والى المسند اليه المتقدم بل يكفي ان يقول اسال الله تعالى
الاستئناف حج اقرب لا يحصل الغرض المذكور لكن يوهم العطف في الاسمية كالا يخفى لانه لم يجوز كون الواو للحال

للاعتراض لانا نقول وقوعه في اخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوي انتفاء جهة
حسن للتقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الجزء دون وصفية الخبر له كما قيل في قوله تعالى
قلت قوله انا اسال انشا للسؤال لا اخبار عن اتصافه به ولو سلم فلا حاجة الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال
بل في بيان افعاله مثل التاليف والترتيب والتسمية والسؤال قوله حال ان ينفع قيل الى من المجموع والتقدير اسال
الانتفاع به كائنا من فضله فالحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيهما اسال وليس فيه تقديم معمول خبر ان المصدر
قوله اي حسبي وكافي يريد ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه في اواخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبي اما الكفاية
في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال وفيه المبالغة او الكفاية في ذلك وفي انتظام الجمل كما ذكر العلامة
نستعين ان الاحسن ان يراد هو استعانة توفيق الله على اتمام العبادة ليتلائم الكلام قوله فعلى هذا كان الانسب
الذي تضمنه الاستيناف المؤكد بان العلل الذي هو سؤال النفع منه تعالى قوله كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في
ثم المحوج الى النقل مخالفة ما ذكره المشهور من ان المخصوص اما مبتدأ او لا انشائية خبر له مقدم عليه او خبر مبتدأ محذوف
ثم عطف الجملة على القوم وان صح باعتبار الحوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وتقدير الكلام على ما اشار
والى نحب الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال ثم عطف الجمل على المقدم عليه ان صح باعتبار لكنه لا يصح هنا وان صح
في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة الخ وسنا هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا وقع لكن كما اتي زيد وان
الانه بخيل فالاولى لكن ليسا بجيبين بلهما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الجزء والجزء بحسب ما يقتضيه المقام
يكن المقدر بعين المذكور كما تقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا على انه اغنى اغنى عنه وانما يكون عنده غنا لوم يكن
لكنه بخيل وعلى هذا انه قد يجاب عن اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون
الاخبارية والانشائية وفيه نظر التصريح الخ في مباحث الفصل والوصل بان المص والسكاكي لا يسلمان ما ذكر بل هو مذهب
صاحب الكشاف في قوله تعالى فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا الى قوله وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا
ان معطوفا عليه انشا فلا وجه لدفع اعتراض الخ من طرف المص بما ذكر وليس مراد الخ المحقق نفي مثل هذا التركيب مطلقا
اشار في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا الى جواز عطف الاخبار
على الانشا باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القصة على القصة واستحسنه ونص في اول الحال
على جواز ليت زيدا قائم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرد مطلقا
الاعتراض على المص وبهذا التوجيه اندفع ما اورده على الخ من ان هذا التركيب ظاهره مستقيم كيف وقد وقع نظيره
حيث قال الله تعالى وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ هذا وقد اجاب الفاضل المحشي عن قول الخ لكنه في الحقيقة
الخ بان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب وكفاك حجة قاطعة على جواز نحو قوله تعالى قَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ
وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مخصوصا بالجمل المحكية
الا ترى انك تقول زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفيه بحث اما اولا

ان يقدر في المعطوف مثل ما يقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ اي قالوا حسبنا الله
وهو نعم الوكيل فح وجوه هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكره حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار
انبنى التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تامل او نبني هذه الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح
وكفاك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يتوجه لما جوزت التقديرين في الاية فليجز في كلام الشارح
وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يمكن عطف ما نحن فيه
من عطف الانشاء على الاخبار اصلا لان عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل
المفرد الذي يتعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقتضي مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبار بنظام الكتابة في توجيه التركيب
الذي استصعبه الشارح فتامل ورد على الشارح بالاحتمال ان يكون الواو من الحكي وما نقل عنه تر ان لا مجال للعطف حتى الا بان يكون
اليه وهو ان يقتضي تقديره وقولنا نعم الوكيل تم لجواز العطف على الجزء المقدم بمعنى حسبنا وفيه نظر لان التكلف الذي
اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظا قولنا بل مجرد ان فيه تقدير الا ضرورة واعتبر اليه على عطف الجملة المذكورة على حسبنا
ان كون الانشاء خبرا يقتضي التقدير عنده لكان تكلفا مشتملا على الاحتمالات الموجودة توجيه التركيب من حمل الواو على
ولدفعا انه قوله وهو حسبنا كقولنا الحمد لله على راي وان المعطوف عليه قوله نعم الوكيل **قوله** وان اسال الله وهو جملة حالية
لها محل من الاعراب فهو عطف الانشائية عليه وامثال هذا في كتابة الخطائي وغيره موثقا واذا ليس في ذكره فايدة زائدة ما
ان لا يشتغل بتفصيلها وقد ينقل من الشارح ان هذا التحقيق لوجه العطف وتبيين الطريق التركيبي والحق ان الذوق السليم يحكم من عبارة
تنوع في التركيب ولذا علم **قوله** على اي اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف على جاعل
لانه بتقدير هو فالق الاصباح **قوله** او ان الشروع في المقصود في الصحاح الاوان الحين والجمع اونة كالزمان والازمنة
ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب ولهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها من مقصود العلم ثانيا والمراد في المقصود في قوله
منه فلا يندرج فيه الخطبة ومن الفن في قوله فهذا الفن اما في البلاغة فيندرج البديع بطريق التغليب
فالمندرج المهم **قوله** الثاني للمقدمة اخره في التقسيم لكون معدوما عدميا وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة الى الشق الاول
على قسمين **قوله** من الخطاف اي من نادية المراد لم يذكر قيد ليخرج الاعتراض عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة وعلى الشهرة
الخطا وكيفية التاديبة فيها **قوله** فهو ما يعرف به وجوه التحسين غير الاسلوب تنبيها على ان في البديع **قوله** وعليه
بالاستقراء تقدير الشيخ ان قوله والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين ثم لم يجوز ان يكون شيئا اخر وتقدير الدفع انه يقتضيه
الكتاب ولم يخرجه غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم ان الشارح جوز في بعض مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع
معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم كلي لثبوته في جزئياته ورده الشريف بان الاستقراء العرفي استدلال بالاحكام الجزئيات
على الكلي والمقصود التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية احكامها الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها
وفيه بحث لانا نجعل الاستقراء دليل انفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معروف بل دليل انحصار
المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المقسم الى البديهي والنظري كما ان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم

لا يتاتى الا بعد حصول الاقسام كما حصول فيها **قوله** والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المصنف قال في اخر
الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع
المصنفين منها ما يتعين اهمالها اما لعدم دخوله في البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم
لكونه ما خلا وفيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب وحسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع
مما سبق وهو شيان فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث
ما ذكر في الخاتمة فيهما ما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وتوابع
الكلام والا لتعين اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية وهو البديع **قوله** صار كل منهما معهودا معروفا بمعنى
في الفن الاول مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والا للتبس الحال في الفنون كلها بالنسبة الى تمييزه من الخطا تادية المراد مثلا وبما في
في الفن الثاني والثالث بعد الحمد اجرى الفن الفن الاخر مجراهما سوق الفنون الثلثة على سوق واحد ولو لم يذكر
في الاول لقرب العهد كما فعل صاحب المفتاح لكان اظهر لمبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد لان المذكور فيما
احد الامرين المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقتضي بل على كفاية الذكر التقديري في العهد الخارجي لما اخر كلامه في اخر المقدمة
المقصود في العلوم الثلثة فهم السامع اجمالا بقرينة المتعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلثة وسابق
ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع او لا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك
المعاني او غيره لان التقديم الذكري في بيان الانحصار لا يفيد التقدم من الترتيب الجيد الا ان الشارح قدم في بيان وجه الحصر
المقاصد على المقدمة مع تاخره في الترتيب فافاد التقدم ذلك يقول الفن الاول علم المعاني فعلم من هذه القرائن ان
معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد اخوك فان قلت فالعهود ما هو في الفن الثالث اذ الانتساب فيه بالاء
بلا شبهة قلت ممنوع والسند بعد العهد **قوله** في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بمقدمة الكتاب في الفن
به في شرح المفتاح **قوله** وانحصار علم البلاغة اي المسمى لعلم البلاغة والعلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة
وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة وفي ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المفهومين
وبيان ان مرجع البلاغة ما ذا وغيرهما **قوله** ماخوذة من مقدمة الجيش اي منقولة منها او مستعارة ويكون
منهما منقولا من قدم او تقدم والتاء على ما عرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فهنا ثلث احتمالات وكلام الزمخشري
في الفائق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فقيل
ونحو الدال الخلق والشعر وكلام المغرب بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب
محمول على احد الاحتمالين الاولين قطعا ثم المقدمة قد جعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لاشتمالها على
كانها تقدم نفسها او لا فادتها البصيرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها **قوله** لما يتوقف عليه مسائله اي شرعا
في المقصود والمراد بطريقه بالمبادي **قوله** كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد المعرفة مطلق الادراك الاعم من التصور
والتصديق فيكون في الحد اي التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق الا فضل التمثيل على راي القوم

جعلوها مقدمة العلم بالتفسير المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم وفي
التوقف عليها واما على ايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما
وهو الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى التكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض
من انه ليثبت عنده الا مقدمة الكتاب فيما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والا فلا وجه لمنع كون التصور
فرينه مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا **قوله** لطائفة من كلامه الخ قال صاحب الكشاف في
التنوير الطائفة الفرقة التي يمكن ان يكون جماعة واقلها ثلثة واربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة الحافة حول الشيء وذكر
سورة البراءة ان الطائفة اسم جماعة تطوف بالشيء وتحيط به واقلها اثنان او ثلثة وعن مجاهد الواحد فما فوقه
ابن عباس في قوله تعالى فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لانه اسم لقطعة من الشيء واحد
وقيل لانه نفس وانضمت اليه علامة الجماعة اعني التاء فهي العينان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى
هو الانسب بالمراد ههنا والمراد من الكلام اللفظي لا العقلي ما عرفت واما قوله في شرح الرسالة وهي ههنا امور
في بعض النسخ فاما بتقدير مضاف اي دوال امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال العلاقة
ان نصب الغرض ههنا رفع اشكال التوقف فقط لا النظر فيه اتيه وما ذكره كاف في دفعه او باطلاق واسم المعنى على اللفظ
الامور المذكورة وارادة الدوال والقرينة في الكل ما سبق من اشارته ههنا وتصريحه في شرح المفتاح بانها الالفاظ التي
جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباطه بها اي بمعانيها اذ المقاصد انما ترتبط بمعاني
لا بها انفسها وفي قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع بها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب
في موضع واحد اعني قوله لطائفة اي معاني طائفة اولى قلت مع ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن
طريق الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ لم يحتج الى ان تقيد مضافا في المواضع المذكورة فهذا تم اطلاق المقدمة
المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما ضرح من دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا في
من كلامهم كالاحتياج اطلاق الفن خلافا على جزء من الكتاب المتهم مع وجوه ما نبهت عليه من نقل الكتابين والعلم
بان تسمية الالفاظ مقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول
بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين الموقف الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل
المسائل فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا نعد في اطلاق الكتاب على الحاوي اذا تحققت ما تلوناه
اندفع اعتراض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا قدمت
مقدمة الثاني اذا بطلان اللازم ممنوع **قوله** ولعدم فرق البعض الخ ان قلت فما محصل الفرق بينهما قلت المباينة
مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف امام المقصد فالمقدمة وان حصل فيه الارتباط والانتفاع
عليها التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم
قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف عليه الخ ثم ههنا ان دفع الاشكالين بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلان معرفة

المعاني المظروفة للالفاظ كما اشار اليه سابقا فاما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا
ان يكون مدلولها موقوفا عليه للشروع فيجوز تاخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية مما يتوقف عليه
فان هذه المقدمة مشتملة عليها بان غاية العلوم الثلثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة مخصوصة
ما هو غايته وفيه في الواقع فلا كما صرح به المحشي في حاشية الصغرى ان تحل هما التكلف الذي احتاجوا اليه في التقصي عن الاشكالين
اما التكلف في دفع اشكال التوقف فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو لتكلف على زعمه وكيف لا والشروع بالبصيرة لما كان
مما ذكر في اوائل الكتب وما نقص منه كما صرح به الفاضل المحشي لصدق على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم
المراد توقف البصيرة على نحو بحيث يحصل بن قص اي قدر كان اوبقي المراد توقف حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربع
الثلثة والاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلا تمنع حصول
عليه والا فلا نسلم الحصول فتامل واما تكلف دفع اشكال الظرفية فلعله اراد به ما ذكره المولف في شرح المفتاح من ان في تجريد
هذه مقدمة تجريد فيها هذه الثلثة ويستنبط فيها او اراد به بعض ما اراد به الشريف **قوله** لا فائدة في ذكرها الا الاطناب المراد
معناه اللغوي اعني التطويل بالكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا
الْمَوْتَةَ الْأُولَى **قوله** تنبئ عن الابانة والظهور العطف تفسيري فالعبارة اشارة الى ان مدلول تركيب الفصاحة على الظهور
معناها نفس الظهور وغير مردود ان المفهوم من الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث قال فصح الاعجمي بالضم فصاحة جاد لغته
وافصح العجم اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة اذا انقطع لباؤها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه وافصح الصبح
منواه وكل واضح مفصح وافصح الرجل عن كذا اذا افرج منه ثم كلامه وقول الشارح رحمه الله وافصح به اي صرح مبيل على ان المعنى
امر وجودي وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك فبحيث قدم الامر الوجودي وهو الطلاقة في اللسان واخر العدمي
فاراد الفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي امر عدمي محل نظر وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر بان
الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن
رغوته فذهبت لباؤها **قوله** يوصف بها المفرد ذكر في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المصرح بان البلاغة
يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب التقليدي بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشي ذكر وجه التاويل في جانب
الاحتياج ح في تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخر يخل به ولها فخذ التاويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد
الاعلام المركبة صح جوازا اشتمالها على تنافر الكلمات كامرئ القيس اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يجاب بان
اذا سمي به لكان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات اذ كل منهما بمنزلة حروف المباني عند المحققين اذ لا يقصد
معنى اصلا **قوله** وقصيدة فصيحة في النظم القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجريدها وتهذيبها والتاني بارث
من الجهتين او من القصيد وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا خرج عن قصبته لسمنه فسموه بها لاستعاد السمين
المثل الفصيح والغث المردي منه والتاء للوحدة وقيل القصيدة من انقصدت الكلام اي انقطعت فقيل الابيات قصيدة
عشرة وقيل حتى يجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة كاتب فصيح الكتابة في العرف انشاء النثر والشعر النظم **قوله** ولم يسمع

عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة بعدم وصف المركب التقييدي واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل
الكلام مجازا بقرينة السياق فيتناول المركبات التقييدية قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة الخ توطية لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله
وح لا يتوجه الاعتراض الخ لان الانسب ح ان يذكر قوله لما كانت البلاغة العقولة وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ في جزء الربط
الاول ويقول في الجواب جزم المص بان الفصيح كذا والبليغ كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التي بنى عليها الش رد الحكم في تفسير
الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي ذكره الش فان تم تم الرد ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والصرفية والنحوية
لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها افرادا او تركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو توقف
على القوانين في كثرة الاستعمال لكان الانسب بقوله وقد علموا حيث اقتصر فيه على كثرة الاستعمال قوله وقد علموا ان الالفاظ الخ قيل لا بد
ان يضم العقول وقد علموا وعلم المص ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المص ولا احتياج الى ذلك لحصول الكم في الجملة قوله تابع في
تفسير الفصاحة بالخلوص نظر غير رحمه الله ان وجهه كون الخلوص لازما غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان
الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة الفصل للمبالغة وادعا كونها نفس الخلوص ورده الشريف
بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريف ولجواز
عدم صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد ومنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص اشد بالمعنى اللغوي
واجيب عن الاول بان كتب الادبا مشحونة بالتعريف بالمباين لا ترى منها تعريف علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح والمعترض ايضا معترف
على جوازه وعن الثاني بان مراد الش الحمل التفسيري ولا شك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبان للش ان يقول
انا اردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب جزءا من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء
الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه ان اريد باللاسواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون
فردا للعدم وان اريد به معنى غيره فليس بعدمي وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة
وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه كيت وكيت وان كان الثاني
لازما للاول ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الش والمحشي المذكور في التوضيح
من شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك لانه لم يشتهر ان الفصاحة ما ذا حتى يبنى على ذلك تسامحه في التعبير بالحمل
الها بين الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز خلافا فيما قصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان الفصيح
هو الخالص يأبى عن حمل الحمل على ما ذكره كما لا يخفى وعلى الثالث انه لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولهذا
اختاروا في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدق عليه فرد واحدة وجواز صدق المفهوم العدمي
على الموجودات الخارجية مما لا اشتباه فيه قوله لكونه لازما التعليل للتفسير قوله تسهيلا للامر تعليل للتسامح وقيل العلة الاولى
تعليل للتسامح والثانية تعليل لدافعه بلاحظ التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبني على التفسير باللازم سببه تسهيل الامر فلك
ان يقول العلة علة الحكم بالتسامح والثانية لنقل التسامح ثم وجه التسهيل في التعبير باللازم المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة
يحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح ونحوه ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس يحصل بمطالعة مختصر من مختصرات الصرف واما معرفة التنافر

الدويين العرب العربا فتحتاج الى تتبع تراكيب العامة او اعراب الخلص المنتشرة جدا ولا يخفى ان الثاني اشق ثم لما كانت قوله ثم لما كانت في المفرد
الخ الفقرة راجعة الى اللغة المراد باللغة الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما سيظهر وانما لم يتعرض لجميع الشارح لان لا دخل له فيما قصد لكونه المذكور
والكلام واحد او هو سلامة الحس قوله كانهما حقيقتان مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجرد صابر وهي الكون الحقائق
كما هو الواقع كلام هنا ابو الفضل السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا اشتمل على جميع وفصاحة
المختلفة اتيانا فيما ذكره لان معناه ان جميع الحقائق المختلفة متعذرة فكذا هو فيما نحوها او لان الكلام هنا كان في فصاحة المفرد البلاغة
الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلثة والبلاغة بقسميها قوله لما ان حصولها قيل الظ ان يقول بمعنى حصول الاحد وحدها
اللفظ اللهم الا ان يراد جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقع البلاغة لما ان وغير تفسيران يكون اللفظ
شيئا واحدا قوله ولا يوجد قدر مشترك هذا عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار الاطلاق ولا يوجد
المشترك خلا يرد ان الاشتراك لفظا لا يوجب معنى قدر مشترك كالجنسية والجوهرية قوله لان اطلاق الفصاحة الخ تعليل لقوله اشتراك
قدر مشترك ورفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا قوله ولا يخفى تعذر توضيح لتعذر تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال العين ونحو ذلك
على الدعوى الكلية لاحتياج الى الاستدلال وكيف يعرف المطلق فيما اطلق فيه فتامل قوله نظرا الى الظ يحتمل ان يكون تمييزا الشيء على
ويحتمل ان يكون جزما بعينه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على وجه الظ واعلم ان المراد بتعذر جمع المختلفات في تعريف واحد تعذر الجمع الحقيقة
وجه يعرف منه تمام حقيقة كل من مختلفي الحقائق المندرجة تحته لا انه يتعذر التعريف بوجه يندرج تحت مختلفات هذا المقيد
اندراج الانواع تحت تعريف الجنس والش اراد بتعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما او لو ترك على الاشتراك
وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول لما ناسبه قوله على وجه يحسبه ويليق به لكان اظهر قوله مطلق العين اطلاق المطلق نقول كل
اللفظي بالنسبة الى معانيه لا يصح من الشارح فتامل وح لا يتوجه الاعتراض الخ قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله والجواب
واحد منها يقع صفة الخ بملاحظة قوله لما جعل الخ لا على هذا القول وهذا الاعتراض اورده خطيب اليمن على المص حال حيوته بها ما يليق
الخ نفسه في نقلت عبارة الايضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيها ما يلحق كما ترى ان
لتعريفاته ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم ومقتضى هذه العبارة واعتباراتهم
تعريف اقسامها بهذا الوجه لكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا كان التفسير المذكور ماخوذا من اطلاقاتهم نعم
كان مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى الجواب الحسن ان المراد من الناس المعهودون الخ ولا يخفى
من عبارة الايضاح الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفهما وبلغت المص لا يصلح لتعريفهما ولا يشير الى الفرق بين كون الموصوف فلا اشكال
فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم واستفادة الفرق من اعتبارهم وان لم تفده عباراتهم المذكورة في صدد التعريف مع قبح
قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد اشارة الى ان الظرف اعني في المفرد مستقر صفة للفصاحة وانما لم يقدر المتعلق نكرة كما فعله
في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال يبحث في
بحذف المعهود الثاني الذهني ثم ان تقدير المعرفة ما شرف المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لان دلالة الظرف فقد مع بعض
مباحثه وهو على ان اسم الفاعل المقدر في مثل بحث الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول

صلته فان قلت الفصاحة احتراز وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فلم يكن في المفرد ظرفا لغوا متعلقا

بها بل لا اعتبار قلت لا يبعد ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى الخلوص في تعلق الظرف به

كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول او الكون كما جوز على البناء في قوله تعالى وهل

اتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث في قوله تعالى وهل اتاك حديث ضيف

ابراهيم اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمن معنى الحصول او الكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر لم

والا جاز اعمال زيد ورجل في الظرف وان كان انفهما معنى باعتبار نسبته الى محاله وموصوفه فلا كذلك النسبة اما بالاثر اللفظ

او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثاني ممنوع كما نبهت عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث نسب النبأ الى الخصم

والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا قياس

الى الامثلة المذكورة فليتامل **قوله** ومخالفة القياس اللغوي انما لم يقل ومخالفة القياس الصرفي وان كان المراد ذلك

القياس الصرفي لاستغراق العز **قوله** حتى لو وجد في الكلمة شيء كه اشارة الى ان المخفي على السلب الكلي لا على رفع الايجاب الكلي

لو اماد من قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن **قوله** يوجب ثقلها على اللسان الثقل بكسر الثاء وتحريك العين

المصدر وتذكيره الحاصل بالمصدر والاول هو المراد هنا **قوله** نحو المتعخع بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود

ان الرواية بكسرها ترعى العيس المصلين بينهما وبالخاء المعجمة وقيل انما هو المتعخع بخاءين معجمتين مضمومتين

مصلتين وانما لم يذكر المص في مثال الثقل ماهو في النهاية لانه اذا ذكر المتوسط على الاعتراض عنه فما هو في النهاية ينبغي الحذف

الاول بخلاف ما لو عكس وهكذا في الغرابة **قوله** جمع غديرة في التلخيص الغديرة العقيصة من الشعر وفي الشعر الذي يقع على

راسها لا اناغمير وذلي تركت فطالت **قوله** والضمير عايد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم

اثيث كقنو النخلة المتعثكل وقد يروى غدايرها فالضمير راجع الى الحبيبة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة لفرع وكذا فاحم

كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص والقنو العذق كعنقود العنب والقنو من النخل العذق

والمتعثكل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صغر للعذق العثكال وكذا العثكول بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر

تشكل الصوان الكثرت شماريخها الى العلا جمع العليا بضم العين والقصر تانيث الاعلى **قوله** جمع عقيصة

العين وسكون القاف كرها وهو جمع عقيصة في الصحاح وقد يروى بدل العقاص المداري وهي جمع مدرى

بها الطعام وبنقي الكرسي والمراد بها في البيت المشط وفي التعبير بالمداري مبالغة لا يخفى وهي الخصلة المجموعة من الشعر

شعرو في اساس البلاغة وجمل اللغة ان العقيصة خصلة تاخذها المراة من شعرها وتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواءها ثم ترسلها

العين وفتحها الخصلة في الشعر لكن الفتح اجود كذا في التلخيص **قوله** يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط فان قلت

من البيت قلت يفهم من مستترات خصوصا اذا قرئ على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذات عقاص

بالطراف الذوائب كذا في المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة شعر بانه كرر الجملة العقاص على تفسير الشارح

ان مراد الشاعر ان شعره محصور ينقسم الى ثلاثة اقسام لا الى اربعة كما توهم **قوله** والغرض بيان كثرة الشعر والهذا جمع العقاص مع

لمثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص مع كثرتها كانها تغيب في شيء واحد ومرسل واحد من كثرتها **قوله** ورعم بعضهم

الحق الى ذلك الطاقل الزاعم هو الخلخالي ثم المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف ستشحثك خصفه

وبعدها قوريتس لخا غرحذو مطبع والشديدة حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وحروف لم يروعنا

المعتدة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا اقدك

مذكور في اواخر البحار من شرح المفتاح الشريف **قوله** وهو سهو لان الراء المهملة يعني لو كان منشأ الثقل ما ذ

~~لكان مستثقل لكان ما ذكره الشارح ابطال الحكم كما رايته وهو في شرح الايضاح لشمس الدين الكتاني انما الموجب الثقل~~

لكان مستثقل ايضا ثقيلا مع انك معرفه بعدم ثقله ولو منع عدم التنافر من مستثقل لكان ما ذكره الشارح ابطال الرابعة

الايضاح لشمس الدين الكتاني انما لا يوجد الثقل لان الراء المهملة وان كان المجهورة لان مجاورة القاف التي هي من حروف

الثقل الحاصل من توسيط الشين بين ما ذكر هذا لكن يجيب من النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ناش من اجتماع الشين

والراء بمعنى ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق **قوله** ولذا لم يرشدنا اليه

ذلك الثقل لا نفس هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الزاعم الحروف المذكورة ببيان انواعها العوام

على الذوق السليم وانما المستفاد منه ما ذكره الشارح المحقق **قوله** ومن البعيد ما هو بخلافه انما قال البعيد

الى المخرج لقطنه ولهذا ادخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي عاملين واحدا على الطريقة السابقة

المسجد وفي السوق عمرو لان قوله ومن البعيد عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلافه عطف على قوله

ثم ان الضمير في قوله بخلافه راجع الى الغير المتنافر بدليل ان قوله ملع مثال للمتنافر لكن لا يكون هذا دليلا على الجزء الاول

ليس التنافر بسبب بعد المخارج بل يكون دليلا على الجزء الثاني وهو ان ليس ذلك بسبب قرب المخارج ودليل الاول مستفاد

بخلاف علم حيث يعد فيه البعد بلا تنافر هذا لكن القول بان نحو الم اههد وقسيحة من متنافر لا يخلو من اشكال **قوله** كملع

يجب انتفاء الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخة

من قلم الناسخ النسخة التي وقعت في نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل كلام المؤيد على ما ذكر بتقدير المضاف اذ اللازم ما قلنا

الكلمة وصفا الجزء فصاحة الكلام فان قلت قول في الكلام صفة مانع عنها يوجد النسخة الاولى وان الشارح كلام المؤيد على ما

منها اذ ليس في كلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمات وصف لجزء فصاحة الكلام بل انما وصف لجزء الكلام وانما

النسخة الاولى تشاد ادعى بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام في استلزام انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء

فيجب ان يريد بالكل الكل الفصاحة لتتم التقريب فلت معنى قوله لا وصف لجزءها اذ ما ذكره في التاييد انما يتم اذا كانت فصاحة

فصاحة الكلام خارجا عن التعريف وليت شعري ان المؤيد ادعى وبنى عليه التاييد فتامل **قوله** لا تمنع ان يقع المفرد

في الكلام العربي وما يتوهم من ان الاستبرق فصيح والقرطاس رومي والمشكاة هندي مع وقوع هذه الكلمات في القرآن

لجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور ولما لم يخلو هذا المنع من ضعف لما صح النقل عن فحول الصحابة والتابعين

العجمي فيه واتفق النحاة على وجود العجمة في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على

ممنوع والى ان معنى قوله تعالى **انا انزلناه قرآنا عربيا** عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلنا
قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرآنا واطلاق القرآن على بعضه شايع ثم نزل وسلم ان معناه انه عربي المتن
والنظم فقط لكن ادعى انه محمول على التغليب ولما كان هذا ظنه ان بقي فليجوز توصيف الكلام بالفصاحة على سبيل التغليب
بان الفرق بين ان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربيته فلما استشعر ان يقول انما
فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام والمركب مطلقا واما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة
الكلام مسماه باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم الخ وهذا الاخير تم الكلام وسقط الاعتبار
خروج السورة من الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق البعض الاوهام وربما يتوهم انهم اشترطوا في
الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة والكلام يشتمل السورة بتمامها بل القرآن فتوافق في توجيه المنع الاخير ولم
فغير ثابت مع لكن الشارح اجاب على سبيل التنزل **قوله** مما يعود الى النسبة الجهل والعجز لانه تعالى ان كان عالما بما يتبع فصاحة
ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول و
وهو يتجه الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه الفرق بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان يختار
لحكمة كون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا يطلع عليه قال وعرضت على الشارح فاستحسن
بان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة
فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتام لانه مع
الكلمات لا دخل في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه قولنا وربما الخ مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج
عن الفصاحة بعدم فصاحة كلمة منها **قوله** غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح عن قريب ولهذا
ظاهرة **قوله** ولا مانوسة الاستعمال اعاد النفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى **غير المغضوب عليهم**
ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم علم ظهور المعنى وعدم
الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى العرب الخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين **قوله** على حين جنة
كقوله تعالى **ام به جنة** والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى **من الجنة والناس** وكلا
المعنيين جائز الارادة ههنا وفي بعض الروايات وبجية قيل وهو المحفوظ وفي نسخ الصحاح تصحيفها والصحيح
على بن لدغته الجنة **قوله** هاجت مرة في الصحاح هاج الشيء يهيج هيجا اي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى في
على الاول اما الغور والثاني للتغيير او بعض في او مستقر حال من فاعل هاجت وعلى الثاني زائدة في المفعول ثم ان
المرة كونه معنى عليه تعبير عن المسبب بالسبب **قوله** فوثب عليه الوثوب الطفرة وتعلق عليه بتضمين معنى الا
قوله فافلت الافلات وهو الخروج **قوله** ومقلة وحاجبا مزججا عطف على اصحاب في البيت السابق
ابيت واضحا مفلجا اغر براقا وطرفا برجا قبل ازمان اسم امراة والفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات
والبريق اللمعان والطرف العين والابرج من البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من بالحق والمقلة بياض العين

سوادها وقد يستعمل في الحدقة **قوله** مدققا مطولا اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح
واعتبر في الاساس في تفسير المزجج الاستقواس ايضا ويؤيد ذلك ما في الحسان بن ثابت رضي الله عنه في مدح رسول الله
بعينين وحاجبين من تحت حاجب ازج كشق النون من خط كاتب فان التشبيه بالنون المشق اي المكتوب انما
الاستقواس والنحرير ان هذا التأييد انما يتم اذا جعل كشق النون صفة كاشفة لا مقيدة لازج ولا سقط الحاجب
قوله فان التشبيه بشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم لكنه اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة الى
كما لا يخفى **قوله** اي كالسيف السريجي وكالسراج بيان الحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه وفق القاعدة ان يكون فعل
الشيء الماصل منه بمعنى اي نسبة الى فحيم مزجج بمعنى منسوب الى السريجي او السراج اي بالمشابهة وجه التخريج هذا او وجه البعد
النسبة ابعد على التشبيه فخذه منها بعيد وقد يخرج على ان فعل قد يجيء بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اي صار
وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق
الوجه الاول يجيء الصاير مثل السريجي والسراج وعلى الثاني الصاير احدهما اعلى معنى التشبيه مثل احدهما وعلى الثالث
فهو مختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلاثة انه ينبغي ان يكون العبارة ح مسرجا على صيغة اسم الفاعل
الوجوه الثلاثة لانه لا يشتق منه اسم المفعول **قوله** وهذا قريب من سرج الله وجهه الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله
في الرقي وبعد القرب والفرق **قوله** وانما لم يجعل اسم مفعول منه الى حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مسرجا
من سرج الله وجهه لانه يكون مما لا يحتاج الى التخريج وجه بعيد حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعماله
بمعنى في الاصل لكونه مولدا مستحدثا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات فقوله لاحتمال
لم يعثروا وقوله وان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني في موقع التعليل الاول ويؤيده انه وقع في بعض النسخ لاحتمال
بعيد واما حاصل الجواب الثاني اعني قوله انه لا يبعد الخ ان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة
المخرج الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا يفيد جعل مسرج منه عدم كونه مما لا يحتاج الى التخريج الوجه
وقوله واما صاحب مجمل اللغة الى الجواب الثالث هكذا ايجاز يفهم المقام **قوله** لا يقال الغرابة حاصل الاعتراض ان
احص من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه فتعريف الغرابة بما تعريف الخصوص
وان جوزه بعضهم واتماما انه غرابة في قوله فالغريب يجوز ان يكون غريبا لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره
في ضمن الغريب لتأويل المشهور واما قوله وهي تحسب قوم نوم صفحا على حذف المضاف اي تحسب قوم دون قوم ووجه
ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظا بالنظر الى قوم غريبا وبالنظر الى قوم اخر ليس كذلك ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور
لكل من له ذوق سليم **قوله** بل الوحشية قيل زائد لفصاحة المفرد تقريرا وتأكيدا لما سبق مع حسن التفسير
لفصاحة متعلق بقيد والعنوان الوحشية قيد لفصاحة المفرد ومعتبرها سلبا لابد على الغرابة المبين بها فلا داعي
تفسيرها به فانه انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يراد في تعريف فصاحة المفرد قيد اخر وهو الخلوص عن الوحشية
يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويكلف في الجواب بانه نوع من الغرابة

وادعا المباينة او بان مراد المعترض انه لما كان هذا القيد غير داخل في الفنون الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم
فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يدل عليه مع اعتبار رعيه وان وجب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف
لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص من وجه بل هو هنا بحث وهو ان قوله بالوحشية آه انما يدل على ان
اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخالفة للفصاحة وقوله وان اريد به ما يدل على خلاف ذلك **قوله**
لانا نقول حاصل الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال الادعا عدم كونه مخلا بالفصاحة
والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالي عن الما والكلأ **قوله** استعير لها الالفاظ التي لم يونس استعمالها المتعلق بالموصوف
وما في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الجهة
فتيم المقصة العبارة في النسخ التي رايناها استعير في الاظهر استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب ههنا بحث
وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشية ولما اعتبار عدم ظهور المعنى فهو مكشوف صلاحه
التفسير الوحشية بايهام لزومه عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم في شي لا يستلزم اعتبار اللازم فيه الجواب
ان تعريف الوحشية تعريف رسمي يجوز ذكر اللازم فيه لو بني اعتبار عدم ظهور المعنى فيهما الرسمي مستفادا من هذا الكلام المنقول
بل كلامهم في موضع اخر لم يذكره لان ما ذكره ههنا كاف في ما قصده من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض والوحشي **قوله**
الخ هذا ايضا يدل على ان الوحشية تطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي ولو كان كذلك لما اشتمل على
تركيب تنفر الطبع عنه لزم اشتمال الغريب الحسن على ذلك اوجب اعتبار القسم تحت الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان يعاب استعماله
على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال الخ اما على حذف المضاف اي وهو ان يكون او قوله ان يكون مؤولا بالمصدر و
المصدر باسم الفاعل اي الكاين كذا كما جوا به في قوله تعالى **وما كان هذا القران ان يفترى** وقد نص
ابن هشام على هذه القاعدة في اواخر المغني فليكن على ما ذكرناه واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي
بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال ولا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين مخل بالفصاحة
بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشي قسمان ولم يقل وهو
يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى اعم مما يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء كان
بالنظر الى الاعراب الخلص او بالنظر الينا وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير
ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لان المتبع حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة مما ذكره من
الحسن منهما مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكر في
التفصيل الذي نقله الشارح عن القوم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشي
قسمان الحصر فتدبر **قوله** مثل الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذا الشرابث بضم الشين
السوء والالف معاودان الاسم في المعنى مثل شرنبث وشرابث واشمخر ارتفع والقمطرير هو هنا المقطر المنقبض قال ابو عبيدة الذي
المجتمع والقمطر العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها **قوله** وهو في النظم احسن منها في النثر قيل الضمير راجع الى الا

المذكورة لا الى المطلق الغريب الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد ان ينبغي ان يلزم ان يكون غريب القران والحديث احسن في الشعر **قوله**
اطلخم الليل اي اظلم جحفل اي عظم وتكبر **قوله** وقوله غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال التفسير للوحشية هذا الشريح
في المفصل وهو رد لقوله وان اريد بالوحشية الخ وما ذكره سابقا كان توطية لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا التفسير الوحشية فما فائدة
توسطها في البين قلت فائدته التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية **قوله** ظاهر الفساد لان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران
والجريان كما سبق وكثرة الدوران لا يجامع عدم الانس في الاستعمال **قوله** او ما هو في حكمها اي في حكم المفردات فهذا البعض ولا دراج
سلموني بفك الادغام في تفسير المخالفة اذ لو لم يرد هذا القيد يلزم ان يكون سلموني مخصصا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبع
مفردات الفاظهم ولا جهة اخرى لعدم فصاحته **قوله** كوجوب الاعلال في نحو قام تمثيل للقانون على حذف المضاف اي كقانون وجوب
الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا في غير نحو عور وحور من العور بفتحتين وهو ذهاب احدى العينين
والاستحواذ الظفر والاقتدار وفي الصحاح استحوذ عليهم الشيطان اي غلب فقال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كما
واستصوب وامثالهما وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اي شديد الجعودة ورجل قطط الشعر
بمعنى ومثله قطط اسر في قوله تعالى **سرر مرفوعة** وشرر في قوله تعالى **ترمي بشرر كالقصر** فهي غير
فيه الاعلال الفصاحة والضابط انه يتوقع مخالفة القياس ان كانت لعلة كرفع اللبس كما في فك الادغام من طلل وشرر وامثالهما فغير
مخل بالفصاحة وان كانت مجردا الشذوذ عن الواضع كابي يابى فكك والا فهي مخلة كما في الجلل ومثله **قوله** والى وما ابيضاض
وما ماء بدل اهيل ومياه قلبت الهاء الفاظ خلاف القياس **قوله** وما الشذوذ الا عن الشواذ قيل كون هذه الامثلة من الشواذ
الشاذ ما يخالف القياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا يبالي في جعلها من جهة تحت القانون المتاخرين **قوله**
ما لا يكون مادته من الفصيح ولهذا اوقع تفسير المخالفة وهما امر بعد التفسير الاول لانه يحتاج فيه الى الاستثناء الثاني الثالث في اللغة
قوله الحمد لله العلي الاجلل البيت للراجز هما الواحد الفرد القديم الاول وقد يروى غير ذلك **قوله** والقياس الاجل اورد عليه ان عدم
الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اصل اثبت بالجواز وهو لا ينافي انتفا الفصاحة لان هذا انتفاء لزم من عدم كون
الكلمة كثيرة الدور على السنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا ترى ان استعمال الجرشي جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة
الاجلل جائز في الشعر كما ذكر سيبويه في الكتاب لكن الاعراب الخلص يتحاشون من استعمال امثاله كما يتحاشون من استعمال الكلام واو تنقصوا
قوله قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع فيه اشكال وهو انه كلام ذكره المص بعينه في الايضاح وقد ذكر بعيدا بما
بعد تعريف فصاحة الكلام ان جعله قيدا لو في فصاحة الكلام خصوصه مما ذكر وفي كثرة التكرار كما سيجي فيفيد تصريح بان تعريف فصاحة المفرد الكلمة
بما ذكره معيب في كلام الناس ويطل ما ذكره الشارح في نفع قرانه خطيب اليمن وتعين جواب المص بان المراد بالناس المحمودون ولا يخفى والتوالي
فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم يجده في كلام الناس بل وجده مع قيد مستدرك كما فعل وهو صحيح لكن قول ان الوصف الاشكال كما لا يخفى
وقد نقله ابن والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المص وجد تعريفهما في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من الملاف ثم واعتباراته
ثم عرضه على علما زمانه او على تلامذته وبين لهم ما خذه وهو قول الفصاحة عندهم لكون اللفظ جاريا الخ ما ذكر فيما سبق فورد عليه الشارح
ينبغي ان يراد قيد اخر في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة الدور فيما بينهم فنقل الزام وكذا اخر

ورده تتمة للفائدة على انه ربما يتوهم ان مراد الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب اليمن كما يشهد به السوق لا عدم
الاحتياج اليه مطلقا **قوله** لموافقته اسمه اسم امير المؤمنين الاظهر في العبارة ان يقول لموافقته لان الموضع موضع الاضمار
ولا يظهر لوضع المظهر موضع المضمر فائدة يعتد بها ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو واللقب ما يشعر بمدح او ذم والكنية
ما صدر باب او ام مثلا والاسم اعم **قوله** لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة لان
تفسير الوحشية بما يدل عليها بلا اراده صدق الغريب على الكريه في السمع لان البلغاء يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه التعبير بما توحش
الاستعمال فيخرج من تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة اي فكذا المتنافر داخل تحت الغريب فلم ذكر الخلوص عنه الا ان يقول يجوز ان
يكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد ومنافيا لها عند الخلوص عن الكراهة في السمع ولو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها
فيما يلزم ذكره في التعريف اذا كان التعريف حدا تاما واما اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان يتعرض
الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد ارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول
فيه فاغمض عنه وانت خبير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد دون الاخر مشكل جدا **قوله** لظهور الجرشي الخ
الخ يريد ان الذوق السليم حاكم بان مثل الجرشي وهو الذي يشتمل على الكراهة في السمع من احد القبيلين اي ما يشتمل على عدم ظهور
وعدم انس الاستعمال فقط واما اشتمل على الكراهة في السمع على الذوق لان الجرشي مخصوص ... القصحة ... توكيد الدخول فيهما
وان دعوة امتناع الخلو وان جزم فيما سيأتي يكون الجرشي من قبيل الثاني ويمكن ان يبقى المجزوم فيما سيأتي يكون من قبيل الثاني غير
المراد دعوة ههنا بل المجزوم خصوصية الجرشي والمردد فيه مطلق الكريه في السمع بقرينة السوق وستعرف ان مطلق الكريه في السمع
لا يلزم ان يكون كريها عند الذوق قلت كلام الشارح يدل على ان الكراهة في السمع مخل بالفصاحة على تقدير دخولها في احد القبيلين
والحال انه مقابلة لهما ثم المحشي يدل على ان كلامه ليس من قبيل الوحشي الغليظ وفرق الوحشي قسمان والقسم الغالب استعماله
هو الوحشي الغليظ قلت ههنا ... على ان الوحشي ثلاثة اقسام قسمان منها مما يعاب استعماله وان ليس الى الحصر الوحشي في القسمين **قوله**
الاول انهما ان ادت الى الثقل فقريب فيه بان الكراهة في السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول الا ان
نشأت عن الثقل الخ **قوله** وضعف هذين الوجهين ظ اما الاول فلان عدم التأدي الى الثقل يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان
يكون لامر اخر بان يكون الفصحاء احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهو الاخلال
واما الثاني فلانه ... اورد النقل في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات ولو سلم فلا نقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من
مخارج الحروف مشهور بين الادباء لا يلتفتون الى التدقيق الفلسفي **قوله** اجهر الى النغم النغم بفتحتين جمع نغمة وهي الصوت
يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح **قوله** فكم من لفظ فصيح الخ فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون
التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا **قوله** كلفظ ضيزى من ضازه يضيزه ضيزا اي ظلمه واصل ضيزى ضوزى كطوبى لا
انه كسر الفاء لتسليم الياء لانه فعلى بضم الفاء ... فعلى بالكسر لم يأت صفة **قوله** ودسر هي خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هي
المسامير واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها منافذ السفينة **قوله** وفيه بحث لانا لا نسلم
الخ وايضا هذا القائل بصدد الفرار عن اشتمال القرآن على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القرآن عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكريه في

الكريه في السمع كما لا يخفى على المنصف هذا وفي ... يستفاد من البحث الذي اورده الشارح اعتراض على المصنف اي انه يلزم
ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا من الغرابة مثلا لكن عرض لها ما يمنع اخلالها بالفصاحة فانه
فصيح مع عدم صدق تعريف الفصيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التي تكون سببا لنقض وعلى
هذا سائر القيود فح يندفع الاعتراض هذا وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان غريب الحرج ليس سببا للتنافر
في القران وفيما سيأتي ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء في امدحه وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخل
بالفصاحة لوقوعهما في القران مثل فسبحه ومثل ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها
ومثل دأب قوم نوح فتسبحه عليه ان الوقوع في القرآن لا يمكن فكون هذه الامور من اسباب
الاخلال ويستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى **قوله** كما يجيء من ان الحال مقام مقتضى التجنيس فيه غيره وما ذكر
الشيخ ابن الحاجب في اماليه الجافية من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر يجعله فصيحا كقوله تعالى اولم يروا
كيف يبدئ الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدأ يبدأ لا ابدأ يبدئ كما قال الله كما بدأكم تعودون لكن يبدئ ههنا
فصيح يبدئ ههنا لما حسن من التناسب مع قوله يعيده **قوله** حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا لهيئة الحال
الخلوص وفيه تقييد النفي لا نفي التقييد اذا كان الظرف حالا عن الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص
وذو الحال واحد فيكون ظرفا لغوا مع انه صرح بان اللغو لا يقع حالا او خبرا او صفة ... اطلاق الحال على نفس الظرف
من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقه **قوله** واحترز به عن ايجال الخ
على مثل القسمة ضيزى وهو دسر كيف يبدئ الله الخلق ان حال الوصف الامور الثلثة حالا لكون كلماته فصيحة ان كان واحد
الثلاثة كلام لا حاله ان حال فصاحة كلماته كما اذا عرض ما يمنع التسبيبه مثلا اذا ضم الى الاخر ثم يعيده وحال عدم
كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة في الحالين فيشمله قيد وعلى الحالين تعريف فصاحة الكلام على
... في حال امكنه فانه صادق على الفعل الذي امكنه ... حيث لو حصل له مكنة ... وجوابه ان مبنى
القيد النفي كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرح المفتاح ان يعتبر النفي والاثبات فيهما
الامور المذكورة اولا ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفي الامور الثلثة عنه والحال ان فصاحة كلماته
انتفاء وحصل ذلك الانتفاء البتة وهذا لا يصدق على قوله كيف يبدئ الله الخلق قطعا اذ ليس فيه
الامور الثلثة عند تحقق القيد الثاني فيه دون الاول وبالجملة منشأ الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما في قوله الكرم
مع المكنة ومنشأ الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح المحقق في شرح المفتاح بان التعويل في ذلك على القران
قوله ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات الخ الاظهر ان الحال في القيد يمنع فصاحتها قيد للنفي وهو التنافر
في نفي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة
تقريبا ويكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر او انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها
كلي المقصود ان تنزل من ذلك فاذا ... ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات

ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا مبنى على الترك او على ان ثبوت اصل
الفعل فيما توجه النفي اليه القيد اكثري كما نبهت عليه في بحث لم ابالغ وما ذكره في المختصر مبنى على الاكثر هذا ثم ما يتعلق
علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل بالفصاحة ملم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا
التنافر مع عدم الفصاحة فردود بما ذكره الشيخ المحقق رحمه الله في الحواشي من ان الاولوية على الاطلاق ممنوعة او في كل
والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها
بدلا عليه الخلوص اى فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول
اعلم **قوله** المشهور فيما بين معظم اصحابنا الخ الاشتهار يجيء لازما ومتعديا في الصحاح والديوان فلا وجه
يطلبون الفاعل والمفعول **قوله** لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان او غيره
وحكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثم قال في المختصر لفظا ومعنى وحكما **قوله** اعنى ما اتصل بالفاعل
هو المقدم على المفعول بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جنى بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابى الفتح عثمان
ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد القاهر
الاخفش في المسائل المشكلة ووافقهم ابن مالك في شرح التسهيل ومن ههنا ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل
الذكر ... مستندا بان الشيخ ندقق في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا **قوله** جزى ربه
للبدل كما ذكره ابن هشام في قوله تعالى وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا والعاويات جمع عاوية من
عوى الكلب يعوى عواء اى صاح وقد يقع العاويات وهى جمع العاوى فهو العدو **قوله** وقد فعل اى فعل الله ذلك
المفهوم منه انتهاء والرغيف ... ان الف ... في حصول ... ابياه ... حاصل **قوله** اى الى الكلب
قيل الضمير في ادى راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفى اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير في ادى راجع الى مصعب وفى
اليه الى ... وفصل لكل واحد منهما كما حققه في شرح اللب ونظيره قوله تعالى وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً
نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام ... لفظا وتقول ... كلفظ
ولهذا يجيء في اكثر المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ويقبل التكسير نحو انعام و
ابغام هذا وقوله صاعا بصاع ما ... مقابل صاعا بصاع ثم طرح مقابلة واقيم صاعا مقام ... الحال
صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع لان معنى المتنوع ... كما ذكره صاحب ... في كلمة فاها الى فى ومع
كيل الصاع بالصاع اى كافاه احسانه ... ومثلها **قوله** اى ... الجزاء ... على ... المنكر
كما ... الشيخ في شرح اللب ... بل على ان المصدر ... في ضمن الفعل هذا ويمكن ان يكون الضمير في ربه راجع الى ... المتكلم
الالتفات عند السكاكي كما في قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد **قوله** من كبر ... ههنا لتفيد كون ما بعدها سببا لما قبلها
كما في قولك فعلت هذا من اجلك ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ
اى جزى بنوه ابا الغيلان من بعد كبره والغرض ضم ابنا ابى الغيلان ... حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير

الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى جزاء الجزاء كما تقول ابن الوقت وابو الفضل وامثالهما بمعنى ملابس وملازم وما
قوله كما يجزى سنمار رجل رومي بنى الخورنق التى بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر ميتا
مثلها ... وفى مجمع الامثال هو الذى بنى الاطم لاحيحة بن الجلاح فلما اتمه قال له احيحة لقد احكمته قال انى اعرف حجرا لو نزع
لتقوض ... فسأله عن الحجر فاراه فدفعه احيحة من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة المضارع في كما يجزى استحضار لذلك الفعل الشنيع
الحسان بالاساءة ويجيء انه من قبيل المجاز **قوله** الا ليت شعرى البيت خبر ليت محذوف وجوبا الوجود شرط الحذف
الجملة الاستفهامية التى سدت مسد مفعول شعرى مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمى حاصل بجواب هذا السؤال واما
شككت هل يريد انه ... مقول انه منصوب بنزع الخافض اى شككت فيه اى في هذا السؤال **قوله** على ماجر بالجيم والراء المهملة
المرية وهى الجناية ويحتمل ان يكون من الجر وقد يروى بالحاء المهملة والزاء المعجمة من الحز وهو القطع **قوله** فشاء الاتفاق
يجزونها ... رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم او الى الشاعر ... الالتفات لان مقتضى الشاعر قوم زهير بن
السليم يفهم من هذا البيت تحريضا قريبا على لومه ولومهم على ترك لومه ولعل قوم زهير غير قوم الشاعر والله اعلم **قوله** وليس
قرب قبر حرب قبر ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجنى
والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال او للعطف ثم ان القرب يحتمل القارب و الاضافة لفظية وكون اضافة المصدر ...
باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب ظرف لخبر ليس على ليس قبر كائنا قريب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي
من ... وعلى التقادير لا يلزم منها النفوذ على عدم وقوعه في الكلام العربي من كون المسند غير ليس معرفة
الى العلم وهو الحرب والمسند اليه اعنى اسمه نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على كون قبره كذلك
قول قرب قبر مع ان الظاهر ان يقول قبره زيادة التمكين **قوله** اى قول ابى تمام من قصيدة يعتذر فيها الى احمد بن ... وقوله ابو
ابن ابراهيم الرفعي اذ قد اتهم جماعة بانه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومتبرئا مما نسب اليه وما قبل
قوله اعيذك بالرحمن ان تطردا الكرى بجفنيك من طرف امراضا وقاد **قوله** اى ليس ... **قوله** اذن
معروف عندى **قوله** والواو للحال الظاهر ان الاولى ان يجعل للعطف على المسكن في امدحه الثانى لوجود الفصل على عطف قوله
اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وذلك لان ... قوله وحدى وان اقتضى في الجملة ان يكون
الا ان الكلام على ما ذكره الورى في المدح مقصورة في المحمود على الحالية لايهام ذلك معا وقطعا ... وينبغى
يدل على معان قلت العطف يقتضى ان يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه وفيه خفض القصور في شأن المدح
قلت المراد بالسبب الحاجب الشرطى ... في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مفضيا الى مدح الورى بان يشرع في عد
الجميلة ويرى ... الخ من هذا ان ... مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز
لاسباب كثيرة كما ... فيلزم محذور ... فان قلت ... على تقدير العطف قلت الكلام ... معهم
من بحره وانه ... في المقام فان قلت لا ... العطف الى ... الشرط او الجزاء ... كون كل من المعطوف
قلت ... العطف ... التعليق بالشرط **قوله** ... لكن لا يخفى عليك ان الايهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المنع

متوفي جانب المدح وهو سوء الاتصال الكلي واختيار ان المقيد للاتصال الجزئي في جانب اللوم لطافة لا تخفى **قوله** عاما به

الصاحب وهو اسمعيل بن عباد صحب ابن العميد في وزارته ولقب بها بعد فخر الدولة ابن بويه ولقب بالصاحب لذلك

هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الا انه غلب عليه

في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد الصابي كما يؤمر وبون ما بين الحالتين بون بعيد هذا وقد اجيب

بانه انما اجاز استعمال الا ذا في موقع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجو اشارة الى ان المدح

والذم لا يتحققه قطعا حتى اذا تركت بحسب غايتها تتصور في شانه اللوم وان المترك لا يشارك احد في لوم ففيه من

ورعاية الادب ما لا يخفى **قوله** لما بين الكاف والهاء من التنافر اي من خصوصية بين الحرفين والنفي فيما سبق حصول

نفس قرب المخارج لا وجود ما هو صورة قرب المخرج حتى يتنافى كلاما كيف وقد صرح هناك بان ما عده الذوق الصحيح

النطوق فهو منافر سواء كان من قرب المخرج او بعده او غير ذلك وصرح بان الهعخع من التنافر مع ان فيه قرب المخرج

المذكور فيما سبق ليس ان قرب المخرج لا دخل له في حصول التنافر مطلقا بل ان قرب المخرج ليس علة تامة مستلزمة للتنافر

بالفصاحة ويرشد اليه اسند الرد على هذا المدعي بوجود القرب مع عدم التنافر في الجيش وفي الهاء عهد بعضهما فانه

عدم كونه علة تامة لا عدم دخله فافهم **قوله** ولم يرد ان مجرد اجتماع غير فصيح فان مثله ابلغ في التنزيل فان قلت

ما منع السببية كما سبق فلا يقطع هذا اعتراض بان العلة التامة لعدم الفصاحة هو الجمع بين الحاء والهاء مع ما منع

لان انتفاء المانع جزء العلة التامة جزء الجمع بينهما وهو الذي استدل الشيخ على انه مخل بالفصاحة فان قلت

عدم كون مجرد اجتماع غير فصيح بالمعنى المذكور ان يحصل عدم الفصاحة من تكرير الجواز حصوله من نفس الجمع مع

التنبيه قلت لم يدع الشيخ اللزوم المذكور بل ان الامر كذلك في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق **قوله** نادر كل التنافر

انه مثال لما هو دون المتناهي في التنافر على ما سبق فكيف نحكي انه نادر كل التنافر واجيب بانه كلام وقع في المحاورة

المبالغة وبان المراد بالتنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل كامل بلغ من ان لا يكون فوقه تنافر وقد نقح المراد

هو النفرة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير عنها باللفظ الدال على الكمال لان الفعل اذا اشار لشيء الفاعل انه بحيث كله **قوله**

حروف منها الا ان حصل التنافر الحاصل من وقع كل واحد منها بعيده في تنافر الحروف ثم المراد الحروف مجموع الكلمة

من عدد الحروف مع كونه اسما للتغليب **قوله** كجمع سطل الخ قيل هذا التنافر لا التنافر الحاصل وبينهما تنافر

لا تمثيل ولا يخفى وجوه البلاغة ليس المراد انه مخل بالبلاغة البتة انما مخل **قوله** كيف ما وجبت تلك الامور في مقام

لم يكن خلافها قطعا الا اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها والاشارة او لا يقول بالنسبة الى الجامي **قوله** اي يكون الكلام

لما يرد على الصحيح ان التعريف المذكور تعريف المتعقد للتعقيد وهذا الدفع القريب القول بان الاطلاق اصطلاحي

وبيان هذا ليس بل الميل الى الخفاء المنصبغ الكلام بحيث لا يكون كذا وانما شايع بناء على الظهور المراد **قوله** على ان المصدر

المعقول هنا ما عرفت ذكره جدي المحقق في تفسير الفاتحة ينبغي ان يتنبه له وهو ان صيغ المصادر تستعمل في اصل

وتسمى مصدرا واما في الحيثية الحاصلة منها المتعلق معنوية كانت او حسية كالحيثية المتحركة الحاصلة من الحركة وتسمى ايضا

بالمصدر وتلك الحيثية للفاعل فقط وذلك في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول

في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره شاع اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدر المعلوم

مصدر المجهول يعنون بهما الحيثيتين اللتين هما معنيا اصل بالمصدر والحاصل كل مصدر متعد مشترك والاقبل بل

المصادر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال للشيء في لازم معناه **قوله** تقديم او تاخير قيل المراد تقديم اللفظ من محله

يقتضيه ترتيب المعاني وتاخيره من ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا لتحليل احدهما عينا عن الاخر بناء على ان التاخير

قوله فان سبب التعقيد يجوز ان يكون الخ ولكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل على جميع شيوع كل

الخلل على مثاله هين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى حمل قوله لخلل اخراجا من التعريف بيانا للسبب الغالب توجيها للكلام

توطئة لما سيجيء من قوله فهذا التقديم شايع في استعمال الكتاب واجيب بانه في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث

في تقديم المستثنى منه اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم وجر الزوزني **قوله** ويجوز ان يكون التعقيد الخ معطوف على

بحسب المعنى كانه قيل ان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا ببعض منها **قوله** وذكر

الى دفع الاعتراض الحالي بان ذكر احد الامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي مغن عن الاخر وما سبق كان توطئة لهذا الدفع

لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي من ذكر ضعف التاليف لوضوح فساده ووضوحا اغنى عن التعرض له فان قول الجاني احمد

على الثاني دون الاول **قوله** والاولى المختار البدل لما ذكره ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء لزم الاشكال

تعلق ونا لوجه بدلا لان الاشكال والاختلاف عامل لما للعرب ومن نقل كلامهم بل لعقد الظاهر بينه وبين المستثنى

مع اضافة اليه لما يكون من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة **قوله** يوجب

اسقط الا نقل عن الشيخ انه قال لان العرض نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل لاحيا يقاربه ان العكس

الكلام فع لاقتضائه وجود المماثل والمضاد مع عدمه ويعتقد ان ينفي هذا السلب على عدم المحكوم عليه وكون هذا فلقا

مبني على ان المقاربة غير المماثل كما لا يخفى وربما ينافي بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا فلق في

لا يصح نفي المقاربة عن المماثل وعكسه ويجاب بان الاستثناء الصحيح حتى اقتضائه ان يكون الملك مماثلا ومقاربا او فيه مماثل

شبهه قوان المقصود نفي المماثل عن الممدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد فهذا المقصود لهذا وقد نبه الشيخ انه يعد

المقاربة غير المماثل بان انتفاء وصف المجهول هنا اعني الحي المقارب مستلزم لانتفاء الموصوف وهو المماثل فيفيد نفي الملزوم

كما اشير اليه في قوله تعالى **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** فكيف يعد قلقا وانه من باب البلاغة المبالغة **قوله** فيه

والمبدل منه يعني ان فيه سببا اخر للتعقيد غير ما ذكر **قوله** لخلل في انتقال الذهن الظاهر ان يراد ذهن المتكلم ليناسب

في التعليل بقوله وذلك الخلل يكون بايراد اللوازم الخ ان المراد العكس باعتبار معنى الظهور او لظهور ذلك الخلل لا ايراد المذكور

ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة بسبب ان الامر ان يقال بالعكس باعتبار المذكور ولا ان يراد اعم من كل منهما

الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا مع الجواز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية

على التاليف عليه ويصير التعقيد بسبب ذلك الخلل يتعلق بذلك كما في الافهام والقاء الكلام والتعمية في المرام فوق ذلك

ان قصد التعمية والالغاز بالكلام الموضوع للافادة بعيد خلاف تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا صرحوا بان شيئا من الم
المعميات ليس بفصيح وانتصروا في تعريف البيان على ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح
قوله لا يراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولا على
ما ذهب اليه ائمة الاصول حيث لا يصح الاستغراق والعهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسائط في كل مادة ووصف
بالنظر الى المولود وان يكون باقيا على معناه بان يراد مقابلة الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد فان جوز ان يكون ذلك
على السوية بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع
الدابة سواء كانت واحدة او متعددة وهو الطف لكلام سالما من المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم ان توجد اللوازم والوسائط
وان لم يجوز فكذلك لا انه يكون اخذا بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد على انه اذا علم من السابق
وجود التعقيد في ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد الكثير من ذلك
فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه ففي الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر
مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض لندرته مسلم
وذلك لا يراد اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا الايراد مذهب الخصم من ان الانتقال في المجاز والكناية عنده انما هو من
الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في المجاز دون الثاني فالمناسب ان يقول لا يراد
البعيدة فليتامل قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا في اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وضعا اعني السين
ان البعد وان كان وسيلة الى القرب الذي هو القصد الاقصى للعاشق والمطلب الاعلى للمشتاق الا انه حيث انه بعيد في نفسه
ليتوقف طلبه ولمثل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار والقرب الى ذات المخاطب قوله وهي الرواية الصحيحة لشهرتها بالنقل
ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع الكاتبة والحزن الكاسف سوء الحال والانكسار في الحزن وقد كنت
كعلم بعلم كاتبه وكاتب مثل اقرر واقر قوله لكان الدهر وباب معاقال ومعنى البيت لكان الدهر بما يخطئ وبانوبه فلما
يغضي والثاني قوله بما يرجع من نقل الكلمة الى الكلمة بان يكون قبلها دون الوكاية بدليل مطلع القصيدة وهو ازلني
على حكم من شاء يحط عال الى خفض قوله لكنه خطا في الكتاب الى تحقيقه وان كل حقيقة جرت عادة البلغاء في التجوز منها
دائما كما من الجمود الى غلطها بالتصحيح او ان ارادة البكاء لا انتقال الى غيره وان كان مع ملازمة معه كالحسرة
الى السرور مخل ليس بمقبول لا انه غير منقول حتى يرد عليه ان اشتراط النقل في احاد المجاز عند المحققين بل لان يعادته
مع الاذهان من الالتفات لغفلتهم الاشتغال فيما بينهم فعند المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم نظار
الانتقال عند المجاز فيه التجوز ايا ما كان كذا في فصول البدائع وبهذا التحقيق ظهر وجه التحقيق الشارح وان جعل استعمال
المطلق لا يفيد قوله حال ارادة الظاهر القصد مفهوم من اعتبار الجمل والمذكور في الصحاح عين جمود لا دمع لها قطعا
قال حماسي البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد ههنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب
بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور في ذلك

الكتاب واذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطاء السندي يرثي
ابن هبيرة وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة لما اتفقوا عليه على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شيء من بيت المال
فامتنع الامام فضربه بعد وضربه فقال دعوني حتى استشير اخواني فاذن فتخلص فركب بغلته وهرب الى مكة قوله يجاري
اي يمنعها الجاري واضافة اليوم الى واسط وهو بلد للتوضيح وباقي المعنى ظاهر قوله من باب استعمال المقيد في المطلق قيل
هذا لا يكون في البيت لما ان اللازم البعيد ارادة الملزوم لا انه يشير الى ارادة الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم والمطلق
محل اللوازم فيما مر على التغليب وبان البيت مثال المطلق الحال في الانتقال لا المحال في الانتقال عن اللازم الى الملزوم قوله ثم كنى به
اورد عليه ان الصواب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة مصدر ميمي سره مسرة واما السرور فقد يجئ لازما ايضا كما
تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا مصدر مبني للمفعول كما ذكره الكرماني في التعقيد وبان المعنى ان الجمود الكناية عن
لمن قام به هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعني الفرح والسرور قوله للظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا السهولة
الابهام الذي عد الحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد محسنا بعد وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لان المعراج
انه لعل المراد بالجمود السرور لكن شهرته استعماله في الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال شرط
قبول الكنايات ولا يلزم خروج اكثر الكنايات المختبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج حينئذ من الاعتبار لان
ان ادت الى التعقيد فلا اعتبار لها عندهم كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالهما على التعقيد فكذا
والتصنع قوله حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ اي يوقع في فهم السامع انه فهم المعنى الثاني من وسط اللفظ
فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسبق
ان الظهور بحيث يفهم قبل الحاضر يسمى مبتذلا ويشترطون في قبولها ان يكون الجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب
الاستعارة ومقر جامعها الثاني وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع لخفاء معرفة قوله واما الكلام الذي ليس له حاجة
ان هذا انما يتم اذا كان الكلام معنيان واما اذا لم يكن فلا قوله فيعد هذا الطلب العلكي اورد عليه ان البعد والفراق ان كان حاصلا
يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا حاصلين فالوصال حاصل فلا يجب طلب البعد لحصول اللزوم طلب الحاصل واجيب باختيار ان البعد
الاجبار لكن الحكم استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فيعد هذا الطلب الخ وزمان الا
لا يبعد انه زمان القرب لعل البعد فيطلب فيه ما هو جزء وسيلة الى النجاح عنه وان دفعته كما هو الصواب يدل على ان رواية النصب
بينا وجهه وقد يوجه بان سكب الدموع حتى يدخل تحت الطلب في الاستقبال ويكون المعنى اني لست اطلب البكاء الان وانما اطلبه في
ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغي ان يكون اشعار العاشق المهجور غير منفك عنه في حال من احواله فلا يليق بحاله عدم طلبه في الحال
خطأ في نظر البلغاء وان جبر بانه لا معنى لطلب الحزن في الحال لانه حاصل الى اصل تأمل وجوه فيه قوله لكنه اكب عليه اي اقبل
الاقبال الى اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الكباب لا لازم على السكب المضارع الدال على الاستمرار بمعونة المقام
ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض الحكم في الواقع والاتيان بنقيض ما يطلبه
ورد بان من تطرقات الشعراء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه على ذلك الامر التخييلي فلا معنى للاعتراض عليه فالوجه

ولكنهتبت القرائن مخالطا واحتلت في استثماد فرس وادي وطمعت منها في الوصال لانها تبنى الامور على خلاف مرادي فقيل

لان السين الاستقبالية معتبرة في تسكب ان ادفع الحال من تسكب بوجود علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من تجد

فيه خارج من القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من تسكب على تقدير الرفع كما صرح به الشارح مع مجوز ان يكون العطف على

مراد الحال من ان يكون تسكب واما ارادة الاستقبال من تجد ايضا فخطا فقط اسكب الدموع اليه والاضافة ان ما

في معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان انكشاف حقيقة الحال يتوقف على انكشاف حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشي وقد

الشاعر تراه لنفسه المراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب المجازي الفصال وما يتبعه كان يريد ان

وبعيد بهجري خلاف ما اريد لما يريد والمقصود من ذلك الزلال ان يرحم الحبيب فيتسبب بذلك الى الوصال وبهذا يظهر معنى

والله اعلم **قوله** ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثيرا ان يكون ذلك فوق الواحد فيعم لما فوقهم من ان التكرار مجموع الذكرين و

ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلاث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد

معناها العرفي فلان ذكره الثاني تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث

في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصل من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتثليث

قوله يسعد الى الاسعاد الاعانة وتانيث الفعل لان المراد السبوح الفرس وهو مؤنث سماعي كما اومى اليه الشارح بقوله السبوح

في السبوح المذكر والمؤنث قيل الاولى ان يقول يسعد في اسعدني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى

الصورة الاستقبالية اي الاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام **قوله** والمراد الشدة من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم

وهو شدة عدو الفرس قيل هذا تفسير معنوم اللفظ بالنظر الى المراد واما بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السابح

واطلاقه على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس يقول ومن المجاز فرس سابح وسبوح واشار اليه الشارح المحقق هنا بقوله

في الماء وفيه تامل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجري وشدة العدو والحق ان كلامهم هنا في السبح

ولو اكتفى بقوله والمراد بها الخ ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان اولى **قوله** وعليها متعلق بها الى الشواهد لكن يتضمنها معنى

فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لمهيرة الى الغرض **قوله** على الظرف ويجوز ان يكون مبتدا او الظرف خبره مقدما عليه كما صرح

لانها مناد مضاف **قوله** وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس واما في الصحاح فقد قال الجرعى نفس الرمل المستوي التي لا تنبت شيئا

فضمها للضرورة اي لضرورة الوزن والجرعاء في الاصل صفة بالمذكر وتعيينها **قوله** وهي ارض ذات حجارة الجندل بسكون النون وفتح

نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح وانما الارض ذات الحجارة الجندل بفتح النون وكسر الدال الكريم الماكل الجرعا على نفس الارض باسنادها

الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على المحل فلا يتغير بالنظر الى المراد **قوله** كذا في الصحاح اشارة الى الرد على الزوزني

معناها حان حيث ترى سعادتي لتمعين كلامهما وقد صرح في المختصر بانه خالف للعطف ايضا ووجهه كما قيل انه ليس في طلب

التكلم لكونه يجيء في المخاطب وليسمع كلام وعجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسمع انها والاثر كالبلاد مثل ترى تم عند كما

لا ورد في المختصر ماذكره الزوزني وماذكره الشارح انما يتم اذا كان الغرض من الامر بالسمع اسماع الصوت واما حيث الحمل

الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح المعنى اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكنائي

لان جعل فلان كاسيا عجل وسير فلان كناية عن كونه سرابيا له **قوله** لان كلا من كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة

اعترض عليه بانه قد استضعف قول من وجه نظر المص على من اشترط في فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع بمثل

فرد ذلك مع قبوله هذا انما الاوجه الموجب فيه الكراهة في السمع معنى يناسب الاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال

اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم اخلال الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان عدم

بالفصاحة خلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيثهما اوجبها اخلالهما وانما اخلالهما فانها لعله

بشهادة الذوق لان التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز في الثاني يجب الاحتراز عن الاول صونا للكلام عن الفحشاء

والعبث في التكرار من حيث انه تكرار ويحمل ايضا لا العقول البيل المراد من التكرار الذي يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا

يستفاد من الاول ما يستفاد منه كالشهد به اشار بل المراد به صورة التكرار وربما يلزمه الفصيح لنكتة ولا يخل بفصاحته

في السمع بقي فيه بحث وهو انه يجوز ان يكون كثرة التكرار موجبا الى الكراهة في السمع دون الثقل الى اللسان فيخل بالفصاحة

قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه حمل ولطف فليتامل **قوله** ان الكريم من الكريم الحديث لصاحب النهاية الكريم هو

الانواع الخير والشرف والفضائل فوصف يوسف عم بانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والعفة وكرم الاخلاق والعدل

الدنيا والدين **قوله** في الشيخ الغرض من اعراد كلام الشيخ تقويته لما ذكره في وجه النظر وتوطيته لقوله وما اورده المص في

قوله باعلى حمرة البيت وحمارة بضم العين المهملة علم شخص والحيارا الغثا وليس بعربي في الاصل ثم الاظهار المعنى

في الجو المقدم وصفها بالبرودة لان الجيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعف البرودة واما ازدياد برودة الثلج

الجيار حتى لا يحله الغليظ فغير لكلا ان يجعل ونعني مع ان في بعض النسخ جيارة بالحاء المعجمة المفتوحة وبالياء الموحدة وهي

في المقصود حج وصفها بالضعف لان الثلج اذا وضع في الاصل الفشاس سرع في الاضمحلال هكذا يجيب **قوله** يمم حمى البيت

اي قال الشيخ لا الصاحب صرح به في الايضاح **قوله** كقوله فطلب فلت اي البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها فقنا الى الخمار

قوله غلالة ليل طرزت بصباح **قوله** فابراي خارب الغلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع انه استعيرت

الليل واضطرابه على الترايب والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجوم بعيدة الغروب فكان ذهابنا في وقت بقي من الليل

كالغلالة التي فيها اثر الصبح كالطراز طلبت ثم اي ذاته وهو مع ندير تنا زعاق ابيح حان وردنا الجاذم جيم وزن ربع

ضمها وهو ولد البقرة البقرة الوحشية والغناق جمع عنوق صفة مشبهة بمعنى الجميل واضافته ذنابير الجوهر قبل اضافته

به الى المشبه اي وجهها كالدنانير في الصفا واللمعان والاستدارة وملاح جمع مليح وصف بعد صفة للجاذر العناق

المشبه موصوفة كما صرح به في قولهم شجاع باسل وجواد فياض **قوله** ومنه الاطراد وهو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى

على ترتيب صعودهم وولادتهم من غير تكلف في السبك حتى يكون الاسما في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انحدار

نحو جانب المنخفض كذا في الصحاح والبيت لم يبعث مذابي ذواب قاله عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اي

في الصحاح ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم وفيه التصريح الحكاية او الخطاب **قوله** وما اورده المص في الايضاح

التشبيه هنا من قوله وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذي اورده المص في الايضاح والضمير في انه يجعل فيطابقه الكلام وجه الاستعاد

اورد كلام الشيخ استشهادا بمدعاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب
الاول للعلم والثاني لحمزة ووجه الاشعار الثاني ان تناول تتابع الاضافات لغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا
بايراده ذلك التناول وعلم ان المصنف انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووصلا
له جعل يا علي بن حمزة البيت وقوله فظلت تدير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انه فيهما اشتباه هذا وقد يحكي
كلام المصنف على ان المراد بتتابع الاضافات ما ذكره بل المراد صورة تتابع الاضافات سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت
الحديث فانه في صورة اضافات مترتبة اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه في الصورة
اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه الا انه يحتمل الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من قبيل
الاضافة الصورية بل هو مثله كما لا يخفى على باعتبار جعل قوله عناق دنانير الوجوه ملاح منه لان صورة الاضافة ايضا فيه مشتملة او لو
الوجوه الى ملاح لسقط اللام منه تكلف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة تكلف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل
فتامل **قوله** لا بد ان من اشتراط ذلك الخ القائل هو الخلخالي وذلك اشارة الى الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الاضافات
بان اخلال تتابع الاضافات لما فيه من تتالي الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل في الوصفية كما نبهت عليه فالفرق بين
في الاخلال بالفصاحة تحكم **قوله** وتنافر شيء لشيء اي كونه الطبع **قوله** والاطلاحة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقع
بعينه ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان الى
شيء اخر فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال والملاوقعا في التنزيل فينظر **قوله** رسم العرض
لا اوبعد الرسم الناقص لانه الغاية في الاجناس العالية **قوله** فانها البساطتها بعد القول بامتناع تركيبها من امور متساوية
رسما تاما ثم تانيث الضمير مع بيانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الجزء وباعتبار انه مقولة والهيئة في اللغة الشأن والصورة
القطع ولما كان شان الصورة ان يكون حاصلة لذي الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطابقة على الغرض **قوله** والنسبة
لماهية فلا ينافي اقتضائه اياها بواسطة الجزء بناء من عرض لا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود وهو الحصول في الموضوع
الاعراض النسبية فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهيتها سواء كانت النسبة جزءا لها او خارجة لازمة لماهيتها **قوله** الا ان
الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله الاتي لان لا انه علة للنفي وحده ويقول بدل قوله متقاربا المعنى حتى المعنى
وجه الاستثناء **قوله** فارة فيه اخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف **قوله** والعقل والانفعال لان الفعل
تاثير الفاعل ما دام لم يتأثر والانفعال من تاثر الشيء ما دام متاثرا وهما ليسا بقارين كما ذكر في الكتب الكلامية **قوله** باقي الا
لها ان كانت النسبة خارجة عن ماهيتها لازمة لها فظاهر اما ان كانت داخلة فيها فلان كلا منهما نسبة خاصة والخاص
العام ويقتضيه **قوله** يحصل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة قيد قيل نظرا الى اقتضائها اصلا وغايتها في الباب الكيفيات
منقسمة بواسطة محالها وجوابه فظ اذا حمل الاقتضاء على ما يستلزم مطلقا فتامل **قوله** والاحسن ما ذكره المتاخرون
ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء ان النقطة والوحدة واردتان على تعريف العرض وان المركز ان جعلت
فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة كذا الفعل والانفعال والجم يخرج الزمان بقولهم

لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم كما هو المشهور والخطا الظاهر ان يجرد اصل التفصيل اعني احوال مع الفصل لكن
تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلثة **قوله** انه عرض لا يتوقف تصوره يرد عليه الاعتراض
المذهب المشهور وهو ان النسبة لا تنافي الاعراض لذاتها لما اذ يتوقف تصور تلك الاعراض توجيه تصور
وبسائط ولا يتوقف عليه فيدخل في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات
لتوقف تصورها على تصور اجزائها وايضا يخرج الكيفيات الكثيرة بالحد والرسم الا ان تفسر الغير بالخارج وتصورها
فيندفع الاشكال الا ان مقام التعريف يابى عن مثله ويمكن ان يجاب عن الاخير بان توقف النظري على النظر ليس
والا الملاحظة اكثر من انه ليس كذلك الا يرى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص اخر **قوله** والاقسمة احتراز عن
على راي من يجعلها من الاعراض ويخرجها من الكيف الى المقولات التسع فانها انما لم تخط الاعراض فيها بل اجناس العالية
بحسبين لما تحتهما **قوله** اقتضاء اوليا هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء اللاقسمة ليخرج الكيفيات التي تقتضي
بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل فائدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات
في الكميات او في محالها فانها تقتضي القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات ورده الشريف
بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد فظ **قوله** ان تخص بذوات الانفس المراد الانفس الحيوانية
اما في الانسان والبيطار الى الجماد والنبات فلا يجب ان يعرض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب
بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد ما يتناول النفوس النباتية
من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها وهما يوجدان في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية **قوله**
راسخة اي مستحكمة فيه بحيث لا تزول عنه اصلا او بعسر زوالها **قوله** اشعارا بان الفصاحة التي يعني لو لم يقل ملكة
في اللفظ اشعار باعتبار الرسوخ في تعريفها مع انه مقصود ولا يتوقف ذلك ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكائنة
على تقدير تسليمه **قوله** حالتي النطق وعدمها هذه عبارة الايضاح ولما كان ظاهرها انه لو قال بعد
تسمية المتكلم فصيحا حال السكون مع ظهور فساده منعها يقول اي سواء الخ دفعا لذلك الوهم ثم المراد عدم النطق
الملكة والا فالملكة انما تحصل بكثرة المداومة واعلم ان قوله او لا ينطق به قط من مسامحات المصنفين لان
ليستعمل في الماضي واشتقاقه من قططته اي قطعته ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري فاستعماله الا
منقطع عن الحال والاستقبال فاستعماله في المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السبكي في كتاب
نعم ملازمته للنفي ليس امرا مستمرا وانما ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل دونه لفظا او معنى يريد دونه
بعض الصحابة رضي الله عنهم قصرنا مع رسول الله عليه الصلوة اكثر ما كنا قط وامنه ومثله زمن الماضي فلم اطلع على ما يصحه
وذلك ان اللام في المقصد للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وقيل اما الاستغراق الحقيقي بان يعتبر او لا
بمقصود من له تلك الملكة اي بما يقصده في زمان من الازمنة او في الزمان الماضي بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق
اذ المعتبر ذلك عرفا وعدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذ المعتبر التقييد المذكور تامل فان قلت اي حاجة الى حمل
اللام

على الاستغراق مع ان لفظ الملكة ينفي عنه الاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت
لا استلزام ثم لجواز ان يحصل الشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح او الذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق [illegible]
صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا **قوله** فلو قيل الكلام [illegible]
ان يقول او مركب فصيح فكذا لا التباس ان يقول فيما سياتي دون مركب فصيح **قوله** ان يلقي على الحاسب اجناسا مختلفة [illegible]
الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثلا الاول دار والثاني غلام او قيل الكتب دار لم يكن الملقي نفس الاجناس [illegible]
في قوله [illegible] حسبا انها مصدر حسب يحسب بالضم حسبا وحسبانا [illegible] ترفع اما على صيغة الخطاب [illegible]
الملقي ويبلغ [illegible] تلك الاجناس [illegible] على الحاسب في قولك رفع فلان على العامل [illegible]
الغايب اي ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب [illegible] **قوله** سهو [illegible] فيما نقل عنه بان ليس سبب العدول [illegible]
بليغ هو مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا او يخرج كذا الا انا لو فرضنا عدم الشمول
والمركب لما صح ايضا ان يعبر بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس شرط الفصاحة اصلا [illegible]
يجوز ان يكون لحكم واحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول [illegible]
لما ذكره [illegible] في الجواب [illegible] يقتضيان بان العدول [illegible] في التعريف [illegible] لافادة الشمول [illegible]
يصح وقوعه [illegible] يفوت فايدة الشمول **قوله** فان قلت هذا التعريف غير مانع [illegible] الفصاحة [illegible]
على الادراك [illegible] ما يتوقف عليه الاقتدار [illegible] بقيد الملكة [illegible] وان اراد به تعريف الملكة
[illegible] على التعبير [illegible] كاشفة [illegible] موضع التفسير للملكة فلا يصح [illegible]
قوله قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر **قوله** مطابقته [illegible]
بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة الحال هو الامر الداعي [illegible]
الاضافة [illegible] الجزء الصوري له والى صورة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة [illegible]
المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف وكذا ذكر الشارح في التلويح [illegible]
ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها [illegible] تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف
وكذا معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم يعتبر هذه الحيثية لان الاضافة لتقييد المضاف [illegible]
ثم انه [illegible] في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل القلب [illegible] على ان التكلم على الوجه
بعد مقتضى الحال [illegible] بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق [illegible]
لمقتضى الحال واعلم ان الاوضح في لفظ الخصوصية الفتح اذ ح يكون الخصوص صفة [illegible] على المصدر [illegible]
لذلك [illegible] كما في علامة واما [illegible] فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة او الى ان يجعل الياء
[illegible] كما في احمري والتا للمبالغة [illegible] **قوله** وهو مقتضى الحال [illegible] نفس المضاف
المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية باعتبار الجزء [illegible] والتاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار [illegible] **قوله**

قوله مع فصاحته قيل لو قال الا اذا اقتضى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضي ما ينافي الفصاحة كالتعقيد في
المعميات [illegible] رعاية الطباق اولى من رعاية الفصاحة اذ ارتفاع شان الكلام بالطباق لكن [illegible] الكلام على الكثير الشايع [illegible]
[illegible] بلاغة الكلام المذكور **قوله** والحال والمقام متقاربا المفهوم الخ الغرض من هذا الكلام [illegible]
فان مقامات الكلام متفاوتة [illegible] وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه [illegible]
اما باعتبار ان المقام [illegible] مقام التاكيد [illegible] حسن التاكيد في
مثلا [illegible]
واشار [illegible] **قوله** وايضا يعتبر اضافته الى المقتضى [illegible]
الى المقتضى [illegible] ان يرد [illegible] ثم اضافة المقام الى المقتضى [illegible]
الى المقتضى [illegible] **قوله** [illegible] مقتضيات المقام [illegible]
المقام [illegible] كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير [illegible] التنكيرين مختلفان بالاعتبار [illegible]
بلوغ الشيء في الارتفاع [illegible] ان يعرف ان معنى الثاني عكسه والمراد بالاعتبار في قولهم [illegible]
فيكون تحليلا للاختلاف المعتبر باختلاف الاعتبار [illegible] **قوله** ثم شرع معطوف على [illegible]
باجزاء الجملة [illegible] الاجزاء المصطلح عليها وهي التي يعتبر انعقاد اصل الجملة [illegible]
[illegible] في الاسناد في المسند اليه والمسند كما ذكره **قوله** اما الى نفس الاسناد الخ [illegible] الاعتبار الراجع الى
لكونه [illegible] الاعتبار الراجع الى المسند اليه [illegible] الجملة الكبرى [illegible]
من اقسام اللفظ [illegible] الاسناد [illegible] ليس بلفظ [illegible] من اللفظ [illegible]
من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها اذ التغليب باب واسع **قوله** تاكيد [illegible] **قوله** لكونه [illegible]
فيه نظر لان هذه الاحوال ليست خاصة باجزاء الجملة بل تجري في غيرها وان لوحظت في الحكم بالاختصاص المذكور [illegible]
المسند اليه لم يستقم **قوله** او الى المسند كما ذكر ويمكن ان يكون على حذف المضاف اي كل ما ذكر [illegible]
فليتامل **قوله** او غير مخصوص كالمبتدا في قولك في الدار رجل وكالفاعل في نحو جاءني رجل وما ذكره ابن الحاجب ان
مخصوص بالحكم المتقدم مردود بان المحكوم عليه [illegible] الحكم [illegible] الفرق بين الفاعل
حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو المشهور [illegible]
وهو الابهام لانه اذا كان منكرا كان مجهولا وهو متقدم على الخبر [illegible] السامع من استماع [illegible] المتكلم [illegible] الفاعل
[illegible] الفاعل [illegible] فلا يمكن [illegible] الكلام المتكلم **قوله** على المسند اليه الذي
هو المسند [illegible] الراجع الى الموصول [illegible] **قوله** مع
كونه معرفا [illegible] موصوفا بالانقسام الى القسمين [illegible] المسند اليه [illegible]
فلا يرد ان الكون معرفا [illegible] في المسند اليه [illegible] زيادة على [illegible]

اذ لا معنى لعدم الانقسام المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه الشرح بل مقتضاه هو الانقسام والاقرب في الجواب ان الكون مفردا
غير داخل في لوازم المسند اليه فلا يعين الاعتبارات المناسبة للمقام ولذا لم يتعرض له المص وايضا يجوز ان يراد بغيره ما فصل
او فعليته الخ ولا شك ان الغرض بهذا المعنى مختص بالمسند فلا اشكال اصلا فتامل قوله مقيدا بمتعلق المراد بالمتعلق ما يتعلق
متعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات على الاظهر والانفس كما سنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى لا يراد انه قد يكون المسند
نحو الضارب زيد في الدار بالسوط ضربا شديدا عمرو لان المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي تضمنه الصفة وهو مسند لا مسند
فذلك من احوال المسند ولو سلم فاذكره مبني على الاعم الاغلب قوله على الوجه المذكور في باب الظاهر انه قيد للايجاز والاطناب
وانه اوالاقسام لها قوله فمقام الخ نقل اشارة الى القسم الاول وهو ما يكون مختصا باجزاء الجملة وقوله ومقام الفصل اشارة
الثاني وهو المختص بالجملتين فصاعدا وقوله ومقام الايجاز اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون مختصا بشيء مما ذكر
الخ ثم شرع الخ ان الفاء في قوله فمقام الخ للتفصيل ويجوز ان يجعل التعليل قوله اي خلاف كل منها ان ظاهر العبارة يشعر بان الضمير
راجع الى كل المذكور سابقا الا انه يشعر بكون مقام التنكير مباينا لمقام خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال
الا ان تسامح في العبارة فيه خلاف نفسه فخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل
الخصوص تنبيه واعتمد فيه على ظهور المراد قوله وقد اشار في المفتاح الى الغرض من نقل الكلام المقام التنبيه على مراده في شرح
شراحه والضمير في قوله لكونهما راجع الى الايجاز والاطناب الى العطف كما ميلا الى المعنى كما في قوله تعالى كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ
قوله وكذا خطاب الذكي فصله عما قبله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد الخطاب ما خوطب
المصدر به ليكون مقتضى الحال ويناسب الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال في اضافة الامر تلبس اي الخطاب الذي يتعلق
معينا الى الخطاب الذي له تعلق بالمعنى تيسر الامور المذكورة في ان المقام الاول يباين المقام الثاني قوله وكان الانسب
وكان الصواب لان الظاهر ان الذكا على ما ذكره الشارح اعم من الفطانة فجاز ان يريد بذلك اطلاق الاسم الخاص بعريف [illegible]
بقليد ذكر مع الذكي البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكره
بجنب الغبي واما جنب قوله الاصطلاح فقد يستعمل الذكاوة في الفطانة يقال رجل زكي وفلان من اهل الذكاء يريدون المبالغة
مع ان فيها اختيار المص رعاية حسن التسجيع ثم هذا ليس من مبدعات بل تبع فيه صاحب المفتاح قوله ولكل كلمة مع صاحبتها
بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة كذا في شرح المفتاح او حال كل كلمة او صفة لها قوله اي مع كلمة اخرى الاظهر ان يقول
وانما ترك اعتمادا على العلم اللاحق وبناء على الاكثر قوله مصحوبة معها اورد عليه ان حق العبارة مصحوبة معها او مصحوبة
معها لان مصحوبة ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فعبارته في الاول على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف في قولك
فيها وان جعل من صاحب زيد عمرو فالثانية واجيب بان المصير الى التضمين مصحوبة معنى الجعل والتصيير اي جعلت مصاحبة مع تلك
مصحوبة مسند المص وبالتاويل المشهور اي وقعت المصاحبة معها ثم المفهوم الشبه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية
بسبب التاليف المصاحبة الكائنة بحسب الحصول من جهة الاشتقاق وغيره قوله ليس لها ما يشار اليه الخ تفاوت المقامات في هذا
يدل على تفاوتها في الاسناد الشيء بالطريق الاعلى والمقام لم يتعرض له قوله اقترانه بالشرط اي باداته وقد يقال المراد بالضو هو

هو الجزء انه لا حاجة الى التقدير الاداة لان السوق يؤيد الاول قوله اذ المراد بالمصاحبة الخ دفع لما يتوهم من ان التمثيل
غير مطابق للمتمثل لان الكلام في الكلمة مع صاحبتها والمثال المصاحبة التي في الكلمة قوله هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبتها الخ اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضي
اليه المعرف يباين المقام المقتضي لمعنى المسند اليه المنكر وعلى هذا القياس ولما كان الداعي الى الاعادة كان الوجه ان يجعل
اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما تاتي بجعل كلمة مصاحبة لاخرى
قوله وكذا خطاب الذكي اشارة الى مسائل البيان لما علم ان البيان متعلق باحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك
المخاطب ولا يخفى ان قوله فمقام التنكير يغاير الخ وكذا خطاب الذكي الخ انما الى مسائل المعاني فحصل الاشارة الى الفنون الثلثة
لانا نقول هذا التوجيه يستلزم ان يكون المسبوق الكلام على المحسنات البديعية داخلا في البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو باطن
على المعاني انا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضي المحسنات البديعية او غيرها
من حيث ايجابها الحسن العرضي الزايد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها الحسن الذاتي باعتبار تعلقها بتطبيق مقتضى
المعاني لما كان انتفاء الاصول اياها لا يخلو عن ملاحظة لم يشتهر بينهم القول بايجابها الحسن الذاتي اسقاطا للنادر
مع انهم ينبهوا انه كرهم في المعاني من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالالتفات والاعراض والتجاهل لكن سائر المحسنات
اجيب بان ما ذكره ليتناول ما لا يستظهر النظم السابق مثل ان لا يطابق المضارع مقاما ليس يطابق الماضي والفعل الرابع
ليس لمجمع اذ لا يغيره لك بما لا يخص فيه تعميم كما يشير اليه اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد
في كثير من المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة وغيرها مما لا يكون بين الكلمتين فليتامل وارتفاع شان الكلام الخ
الاولى ان نفس المطابقة للاعتبار المناسب لنفس الحسن الذاتي وقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيها وانما بادة
وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة سببا لانتفاء الحسن لا رابع الا انحطاطه في الحسن المستلزم لثبوت اصله ولذا قال السكاكي
من احسن الكلام وتحيز على الطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى الطباق واجيب بان اصل الحسن الذاتي يحصل
فيرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها وفيه ان المراد بقوله في الحسن من جهة القياس السابق يلزم الزيادة
في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه في الجواب عن الاول ان يقال
المضاف في قوله مطابقته اي بحسب مطابقته وكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم فيه تحقق الارتفاع في الحسن لو لم يتبين
وعن الثاني ان المراد باضافة العدم الى المطابقة الحسن اذ يأتي الاضافة للمعاني التي يأتي لها اللام كما شاء فيكون علة الانحطاط
المطابقة عدم جنس المطابقة وهذا الجنس يحقق بتحقق فرد منه اي بترك مطابقة واحدة فليتامل قوله اي الاولى بالذات او
على الظاهر يعني قبل هو صحيح مفرد لا وصف فيه لان دخلة الثبوت مع ان افعل التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل كما
ولا فضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلت صفة لم تصرف فتقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته فتقول لقيته عاما
في العام الاول او هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباقي بالذات يعني قوله وهو معطوف عليها او الى في فاتنا الحق بلا واسطة قوله
المسابق المراد ما سبق وهو الكلام المفيد بالفصاحة في قوله البلاغة في الكلام الى قوله ومرضا احتصر الدليل على الاحتياج اليه

وان كان الكلام حين ما ذكر ههنا كونه مطلقا اشارة الى ارتفاع لغير الفصيح فان قلت لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله
واخطاط الموجبة بها ينعدم لا يعني لان ترتب انحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا كله **قوله** الحسن الذاتي
البلاغة اراد بالحسن الذاتي الحسن الذي منشاه ذات البلاغة لان الحسن داخل في ماهية البلاغة وانما وصفها بالذاتي
مجاز المحسنات منشاه لا يخرج من حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشاه اعني المطابقة داخل فيها لان البلاغة المطابقة
قوله وبه يصرح لفظ المفتاح اي يكون مقتضى الحال التاكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وسيجيء تمام البحث
قوله لان اضافة المصدر يفيد الحصر لما ذكروا والنحويين ان اسم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصيصه ببعض ما يقع عليه فهو في المقام يفيد
من استغراق الاحوال فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب فيستفاد الحصر اذ لو
يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلا بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فان قلت لم يجعل كل من المفردين
عدم ارادة الاستغراق في الاخرى فلم يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم من حملها على غيرها
مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذور **قوله** فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب بمقتضى الحال واحدا والمتبادر من
المنقول عنه في الحواشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب المفهوم لا بحسب الحقيقة كيف يكون قول المص فمقتضى الحال هو
المناسب للكلام لا ابطال الوارد بعد جزو لا صغرى وتوكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد ويكون المراد منهما واحدا ما يتناول
قوله والا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي
على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر
وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور في جميع افراده وانتفائه في غيرها ولذا اورد عليه
شك ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الاخر في الصدق ولا لزم بطلانهما
الاولين ايضا فعلم انه لا فرق بين التقادير الثلث في كون اللازم بطلان احد الحصرين بالصدق بالعموم من وجه او كلاهما او
باثبات او ولوبه بالصدق في صورة العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه بالصدق في صورة العموم من وجه للتباين **قوله**
وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا ما يتناول المساواة ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يستحيل
حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم
انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة مع احتماله لا ينفي الاتحاد وقد يجاب عن التقدير الثاني على التقرير الاول بان معنى الحصرين
الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما والاتحاد كما لا يخفى وعلى التقرير الثاني
بان معناهما سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة المقتضى من حيث هي مطابقة المقتضى فيلزم
اتحادهما في المفهوم وهذا الجواب يتم ان ساعد الخصم على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين **قوله** هو الذي يسميه الشيخ
بالنظم حيث يقول الخ حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم
مع حيث قوله لنيه هو معنى التطبيق المذكور فعلم ان مراده من النظم المفسر بالتوخي هو ذلك التطبيق ايضا اذ الاشتراك خلاف الاصل
بالتوخي ايضا ان قلت التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقام المسبب مقام السبب كما في تعريف علم المعاني بالتتبع

المراد من وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو يكون ذلك بحسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم ليس
هذا الامور المذكورة الخ ويدل عليه ايضا تصريحه بذلك في التفسير الاخر وايضا لما كان تمام علم النحو على المعاني والبيان كما ذكره
في مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يكون اراد علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني لا يتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته
مما ذكر عن تراكيب البلغاء السليقيين من حلية النظم وهذا كله **قوله** فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظرف
متعلق بيترجح بمعنى يتردد ولو مجازا لما نقل عن الشم وجعله ظرفا مستقرا اي كائنا بين كما قيل يحتاج الى التقدير
ولا فادة لا يستقيم اذا استعمال ان في المشكوك لا الراجح وفي بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم لا يخفى ان بين الثانية مقحمة
بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما وبادا فيما علم عدادا من الحروف على سبيل التغليب نعم وبلى وكلا من قرائن الاسلام
وهما منهم من اذا ان استعمل في امر على خطر الوجود كقوله واذا انقبضك خصاصة فيحمل ان يكون حرف لا اسما الكثرة ان استعمل
فهو اسم بالاتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شايع في عبارة المتقدمين **قوله** والجملة التي تسرد
منضمة بعضها على بعض يقال فلان سرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها **قوله**
اللفظ الخ معطوف على قوله وهو لفظا او في غاير الفصيح وانما اثبت الواو بعد بلى لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام
كما هو الشايع اذا تلاها جملة **قوله** والى هذا اشار المص الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث
هاسب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام **قوله** بالتركيب ذهب السكاكي الى انه لا افادة في المفردات فعلى هذا يكون
تاكيد المعنى الافادة **قوله** وذلك لما مر الخ بيان لوجه تفريع رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني في عرفها
السابق **قوله** او غير مطابق اراد به عدم المطابقة مما من شانه ذلك وهو المفهوم في عرفهم من الوصف بعد الطلاقة او
السلب مطلقا للزم ارتفاع النقيضين اعني المطابقة وسلبها **قوله** على ما ذكر في الكشاف من ان كون التاكيد
وكون العالم مايعلم به الاشتهار على الظرفية فان صاحب الكشاف حمل قليلا في الاية صفة مصدر محذوف او شكل قليلا ولم يذكر
ما لا يقال ههنا مع ان وصف التسمية بالكرم على معنى الاطلاق كما قيل زيد يسمى اسدا ما شايع احتاج تذكيرا الوجه اعني كثرة
تسميته الى التاويل بلا مرتبة ولهذا احسن فيما سياتي من قول المص وكثيرا ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
في مثله شايع معروف لا يحتاج الى الغرض فلذا اشار الى وجه اخر من الاعراب **قوله** وفي هذا اشارة الخ في قوله في البلاغة
الى اللفظ باعتبار افادة المعنى بالتركيب مع قوله وتسمى ذلك فصاحة ايضا **قوله** الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى العجم وهو
لا فصيح وان كان في العرب والمراد العربي خلافه وفي شرح الكشاف للقطب الاعراب هم سكان البوادي والقرى والاعراب
للواقفة لكتب اللغات العرب هم كل الصنف المقابل للعجم والاعراب هم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابي واحد
سقطا الواو العاطفة من والفرع كان لحسن كما لا يخفى **قوله** وجه لما قصد المغايرة بين محل النفي والاثبات حاصل
ما ذكر في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادته
على التركيب لا صفة لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بها باعتبار انها راجعة المعنى
لا من حيث انه لفظ مفرد من غير اعتبار التراكيب فعلى هذا يظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات الالفاظ واثباته وقع كونها

المعانى واثباته وان كلام الشيخ يوهم التنافى من وجهين والشارح انما تعرض لدفع الوهم الاول وقد يوفق بين كلامى الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى

المشهور واراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه

ان المعنى مطروح الخ يابى عن حمل الفصاحة على المعنى المشهور تامل **قوله** ولا نزاع ايضا فى ان الموصوف بها هو اللفظ

فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما سيصرح به فكيف يوصف بها اللفظ قلت وصف اللفظ بها

كوصف الرجل بحسن غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة لكون الرجل بحيث يحسن غلامه فليحمل كلام

المص على هذا المعنى حتى يستقيم جعلها وصفا للالفاظ المنطوقة ولا نقول هذا وان صح فى نفسه لكن لا يصح توجيها لكلام الشيخ فان

مراده ليس الا بيان محل تلك الفضيلة **قوله** والشيخ ينكر على كلا الفريقين اى ينكر على الاطلاق كل منهما وتفصيل **قوله**

اللغوى قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة على المعانى الثوانى المحتوية على المعانى الاول الشرعية

مثلا بليغا واجيب بان مبنى التقييد باللغوى على ان هذا القسم اكثر فلا ينافى وقوع المجازات والكنايات والمعانى

اول **قوله** ولا اثر لها سراى واقعة فى المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعانى الاول لان المعنى الاول كالمعنى

قوله لذلك المعنى لا حاجة بواسطة فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول وتوقف دلالة اللفظ بالثانى

المعنى الاول على الثانى عقلية قطعا كما ان الامام فى نهاية الايجاز والشيخ فى دلائل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد

وقد يكون عقلية كما نبهت عليه لكن ومن حكم بانها وضعية بلا اشك فكانه اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيها فى الجملة

بالمعنى المقصود وهو الذى يريد المتكلم اثباته او نفيه ويستوى فيه البليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا **قوله** بل على ترتيبها

الالفاظ فى النطق على حذوها اى ترتيب المعانى حسبها فى مرتبتها التى هى المناسبة للحال والمقام ثم ترتيب الشيخ

المعانى المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع ان الترتيب الثانى اشارة الى ان العمدة فى باب البلاغة انما هى التقييد والاعتبار

دون التلفظ والاحداث وهما يطلقون مقتضى الحال على الاعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية المعتبرة فلا منافى ما سبق من كون النظم

توخى معانى النحو الخ حيث دل على كونه من عوارض اللفظ **قوله** والخواص والمزايا والكيفيات المشهورة عبارة عن

الامور المستفادة من التراكيب لا بمجرد اللفظ الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الامور

الامور على المعانى الاول من قبيل المجاز او اصطلاح الشيخ كما اشير به قوله والشيخ يطلق الخ فافهم **قوله** من الاوصاف الراجعة

ملكيف يكون الفصاحة والبلاغة وغيرهما من الاوصاف الراجعة الى المعانى الاول وهى المعانى اللغوية والفضيلة لها لاجل

تسليم ان المعانى الاول هى اللغوية بان المعانى الاول هى محل الفضيلة لان ترتيبها فى النفس ثم ترتيب الالفاظ فى النطق على حذوها

على وجه يتنقل منها الذهن فيتوصل بها الى الخواص فى الافادة بلا اخلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعانى الاول

منشأ الفضيلة ومناط الرابطة بلا اشكال **قوله** اى الالفاظ المنطوقة التى هى الاصوات والحروف هذا مبنى على ان اللفظ صوت

الحروف والمختار انه كيفية عارضة للصوت الذى هو كيفية تعرض فى الهواء تموجه ولا يلزم قيام العرض بالعرض المحسوس عند

لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة **قوله** بحيث يثبت اختصاص صفات الالفاظ والمعانى الخ والوجه لحمل تنسيق الحكم

هذا بان يريد باللفظ فى قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار

باعتبار افادته المعنى الثانى ولا يحمل المعنى فى قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ

اى دلالة المعنى الاول لان تفريع قوله راجعة الخ على تعريف البلاغة بانها عن البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادة المعنى الثانى

من مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثانى كدفع الشك ورد الانكار **قوله** المعانى الثوانى

مطروحة فى الطريق لو نبهها ان المخاطب اذا كان منكرا فالبليغ وغيره يشتركان فى ان كل واحد منهما يخطر بباله رد الانكار

كيفية ترتيب المعانى الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول الانكار بخلاف غير البليغ فترتيب المعانى الاول هو منشأ الفضيلة بلا ريب

قوله والسبب انهم لو جعلوها معنى ان السبب فى ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك

المعانى لم يفهم انها صفة المعانى الاول لاحتمال ان يراد المعانى الثانية فجعلوها نعوتا للالفاظ وارادوا بها المعانى الاول

المعانى لا تحتمل الثوانى حين اطلاقها كما ان الالفاظ تحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح

مشترك بين معنى الاول والثانى مجاز فى المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر فيه العدول فان قوله

اللفظ المستعمل فى معنى اذا كان دائرا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا فى ذلك المعنى حقيقة فى غيره

على كونه مجازا فيه اولى لان التعبير عن المعنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد ما علم ان المراد

فى كلا الاستعمالين والجواب انه يمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها صفات المعانى لم يفهم انها ما ظاهر انها صفات المعانى الاول

الثوانى مخلا بما فى البلاغة حتى ان الكلام الذى ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء لما سبق فيتردد الذهن

المعانى الاول والثوانى بخلاف ما اذا جعلوها صفات اللفظ او عدم كون المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن

ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كان لعلاقة بين اللفظ والمعانى الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر يتبادر الذهن

الفضل يكفى للترجيح **قوله** فجعلوها كالمواضعة التى لهم والخاصية تحدث فيه تدل على المفهوم مما سبق استعمالها

الاول والمفهوم من هذا استعمالها فى الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما

من جعلوا واجيب بان الشيخ يطلق على المعانى الاول الخصوصيات ونظائرها مما اشتهر على انهم وان كانوا يطلقون

تلك المعانى ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها الا ان مدار توصيفها على تلك المعانى من الصور والخواص

نفس الخصوصيات وحينئذ يتضح التفريع **قوله** وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد هنا بالصورة والخاصية

حدث فى المعنى وتحدث فيما ينعقد الحمل على ذلك والاظهر فى الجواب المصير الى حذف المضاف اى محل الصورة **قوله**

الى آخره دفع لما يتوهم من ان الجواب ليس لصورة فكيف يصح قولكم وهم يريدون الصورة المحدثة فى المعنى **قوله** وهذا بعد ما ذكر

واعلم ان الكلام الذى نقله الشارح من دلائل الاعجاز لم يذكر فيه هذا الترتيب بل بعضه مذكور فى اوائل وبعضه فى اواخره

بان فى نقل الشارح اختلالا ولا ينبغى ان يظن هذا ان مثله **قوله** من الحروف وسلاستها ونحو ذلك ملائمتها للطبع

فيها والفصاحة عبارة عن هذا الاعتبار حدث من المعنى الثانى الفصاحة فهو من عوارضه والاوان جعل معنى الفصاحة حل

يتبادر من كلام الشيخ **قوله** كما يمنع ان توصف بالفضل وامتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة كما دل عليه السياق او اراد

مطلقا لكن بالمعنى كما ينبغي بمنع المشهور الذي يثبت للفظ الفصيح على الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ

ما سبق من قوله ثم عند انتفاء المعجز ... التاثير المقتضى على المعنى **قوله** اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح نسبة الى الايضاح

مانع ... كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد الاعجاز كما سبق **قوله** وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان

كلام الله بارتقائه في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر على ما هو الراي الصحيح لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه

العقول عن المعارضة وافراد البشر بالذكر بناء على انه المشتهر بالبلاغة والمتصدي للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا

جميع المخلوقات من الجن والانس والملك **قوله** فان قيل ليست البلاغة الخ فان قلت ان حمل السؤال على منع تحقق الاعجاز

تعالى كما اشير بقوله لم لا يجوز الخ يكون الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا وان

يخفى انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى يجاب ... قلت انه ... دليل مختصر فيه اغنى عن ذكره فهو ملحوظ ...

تقرير السؤال بطريق المنع ايضا كما لا يخفى واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين

معنى لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كافل باتمام ...

بعد الحمل على المعنى العام تغليبي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحس السالم كما سيجي انشاء الله **قوله**

وكثير من مهرة الخ الظاهر انه متعلق بالجواب الاول الذي هو منع كون علم البلاغة كافلا باتمام البلاغة ...

ولو سلم لا يجعل المهارة ... فلا باس بان يجعل الجواب الثاني ... الفهم اللفظي ...

مفهوم اللفظ لانه لا يستفاد منه صريحا ثم لا يغرو ان اراد ... فيصح منه ممنوع **قوله** واما الثاني فلو سلم الفساد

الاعلى حقيقة فظ واما اذا اخذ ... فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى الا ... لا يتناول المراتب التي

الوسطى لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بالافراد

اما اولا فلان ذلك انما هو في احكام التي لا تختص بطبيعة النوع ... ويكون ... افراد الانسان نوع والكون ...

انما هو الطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة ماخوذ في مفهومه كما سبق واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ... جميعها

ومن ههنا ظهر ان قوله ان الحق الخ وجه ... ابطال الجواب الثاني على ما هو المتبادر لا بيان الفساد المذكور ... ان

الاسناد **قوله** ويؤيده قول صاحب الكشاف الخ وجه التاييد ان القياس رجوع الضمير المضاف اليه المقصود بالذكر كما سبق

في قوله وبعضه قاصر عنه راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يحقق

مراتب الاختلاف فيه ... مجرد ... عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا بجعل الحد بمعنى المرتبة ثم لما جاز

الضمير الى المضاف اليه يحمل الصفة على المخصصة ... بجعل قول صاحب الكشاف دليلا على المدعى بالتوفيق ... في شرح الكشاف

لكان الكثير منه مختلفا ان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف ... فان يكون البعض منه

صفة المحل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه **قوله** وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيجب ان لا ...

وانحطاط مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه ... في القران ... فان ... معدل ... واكثر ... ايحاب ... يكون معجزا ...

... انه ليس من عند غير الله على ما هو المقصود الكبير واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة

غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي واقله ثلث ايات

كان المقصود الاختلاف الذي ليس في القران وكون بعض قليل من القران غير معجز شهور ... مؤثر ...

ومن الثاني بانه منع ... التنزيل وانه العنان على ... لقوله تعالى وَاِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ

الَّذِي يَعِدُكُمْ كما قيل وبان المقصود نفي كون القران من عند غير الله كلا او بعضا والمعنى لو كان القران من عند غير الله

من ان يكون بعضه ... ويلزم الاختلاف المذكور اي يكون بعض الذي من الله بالغا حد الاعجاز وبعض الذي من غير الله

قوله وما يقرب منه الخ لا يخفى ان المراد بالاعلى ... الاعلى الحقيقة ... الاعجاز مرتبته والاقرب ان يجعل وما

مبتدا محذوف الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي يتوحد الاعجاز ويجعل عطف الجملة على الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح

انحو المودي ... عن العطف على المبتدا ... الخبر والعطف على احد المذكورين وما حذف الخبر بعد قيام القرينة شائع

يعترض على تحرير الشارح بوجهين احدهما ان سوق الكلام ... يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى

في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ لبيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح فهذا المقصود ... حد الاعجاز بانه

الاعلى وما يقرب منه ... التفاوت في البلاغة القرانية ... ان الله تعالى عالم بجميع الاحوال وكيفياتها فيلزم

كلامه المشتمل عليها في اعلى المراتب ... ان بعضا منه ... يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت ... التفاوت

الايات في البلاغة كما اشار اليه من قال در بيان ... فصاحت كى بود يكسان سخن ... كرجه كوينده بود جون حافظ ...

در كلام ايزد بيجون ... كى بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعي قلت التفاوت ... الحاصل في الايات بالنظر الى

المقتضيات ... الاعتبارات في بعضها اكثر من المقتضيات المرعية فيها ... المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا ينافي ان

منها في الطرف الاعلى اي في مرتبة البلاغة ... بالنسبة الى تلك الاية لوجوب اشتمال كل اية على جميع مقتضيات الاحوال

... لا يراعيها حاله علم الله تعالى جميعها فتامل وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الحد

الاعجاز البلاغة في مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار اية وايتين ... فال ... ان اعلى وهو البلاغة

فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى في البلاغة القرانية كما هو المقصود قوله ولا يخفى ان بعض الايات تابيد بما ذكر من ان حد الاعجاز

الاعلى وما يقرب منه ... جميع الايات واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها ... ثم المراد ببعض الايات التي حكم عليها بانتفاء

ما يكون اقل من سورة والسكوت عن التقييد بالشهرة كما نبهت عليه فيما سبق **قوله** اي طرف البلاغة نقل عن الشارح انه صرح

على ان الطرف الاسفل ابتداء البلاغة واخر ما وقع في نهاية الاعجاز ... ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شي

طرف الشي بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه ... الطرف الاعلى داخلا في البلاغة قطعا ... الانسب ...

على ان قول المصنف اذا غير عنه الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في ... على ان الكلام الواقع في

غير ملحق عندهم باصوات الحيوانات ... غير ملحق بها فهو عند البلغاء ... ثم المراد بقوله الى ما دونه كل مرتبة كانت تحت

او مرتبة ... واسطة ... المتبادر ... كلام ... ما ذكره في تعيين الطرف الاسفل على

ولا على المراتب المتوسطة **قوله** باصوات الحيوانات عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة ...

حملها على ما ذكرنا جعل التنكير للتحقير او النوعية ولعل الاقرب ما ذكره الشريف من ان التنكير للفصل غير معين وقوله
تصدر عن عامل الحال عن الاصوات لا يخفى يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني
نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل فهذا لا
ذو الحال وما يقال في امثال ان الجار والمجرور في محل النصب مساهلة في العبارة اتكالا في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف
وما في عجب ما يتفق اما مصدر تيراي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها فاعدة اياها او موصلة اي
معها من الامور التي لا تقتضيها قوله سوى المطابقة والفصاحة هو غير مقترن لا اضافة ولذا وقع سقط الوجوه اشارة الى
تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد بتبعيها وجوه تغايرها فلا يلزم كون كل منها تابعا للبلاغة سواء عبر
عن الوجوه بالمتابعة ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة للامرين او بالعكس قوله وقيل انما قال كما شرح في المختصر بان الاشارة
بالمذكورين باللفظ تبعيها وسوق كلامه ههنا يشعر بان الاشارة بامر آخر واسنادها الى توصيف الوجوه باخرى ما يلتفت
قوله لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه رحمه الله ان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه
بتسمية بها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان وصف
مثل الترصيع بالمرصع صحيح قوله ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ اي نوع اراد من المعاني والقرينة على ارادة هذا
في تعريف فصاحة المتكلم ان ملاحظة يكشف عن المقصود ههنا طريق المقابلة وهذه وان كانت غاية في التعريف لكن لا بد من التعبير
التي يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ في نوع من المعاني كالمدح مثلا لا يجعل صاحبها بليغا لان المتبادر من الملكة ما هو الكامل
ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تعم في الاثبات بقرينة المقام وفي الثاني
اشارة الى ان تقييد العموم ملحوظ فيه لاستلزام انتفاء البلاغة في البشر لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز
والاقتدار على التأليف خارج عن طوق البشر ولئن قيل يوهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوق بليغ لان من البليغ
كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة وفساده بين قوله وانحصار علم البلاغة في المعاني والبيان الخ اي علم ما يرى بلاغة
بالبلاغة كأنهم لم يلتفتوا بعد الى اسم هذين العلمين لم يكن للانحصار المذكور معنى فليتأمل قوله واخصاره مقاصد الكتاب
الثلثة لان البلاغة علم انها لا يتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابع علم ان مقصود الكتاب الذي هو في علم البلاغة
لا يتجاوز عن الفنون الثلثة قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح الخ وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا له
توفية خواص التركيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول لا يستغني عن الثاني
فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المصنف مأخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر وفيه نظر اذ غاية ما في الباب ان
للبليغ كالحيوان للانسان فلو قال كل بليغ فصيح كان لو متكلما هذا من سهم الشري شيء او يقال ان كل مسمى بليغ قوله اي ليس
بليغا يشير الى ان المراد العكس اللغوي لا الاصطلاحي لان الموجبة الكلية لا تنعكس في الاصطلاحي الا الى موجبة جزئية قوله وهما
يحصل الخ هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو المرجع
وبه ينكشف تفسير المرجع بالحاصل لدوائر المراد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي المقابل للامتناع

الذاتي فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شيء قوله الى طباق الحكم للواقع والطباقة قيل انما هو الصدق والكذب فكيف
يكونان مرجعا لما بالمعنى المذكور واجيب بان الصدق والكذب بعينه ان تفسيرهما بمطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة الحكم لا
يصلح مرجعا لهما قوله من الخطأ في تادية المعنى اللام في الخطأ للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة
يتحرز به عن الاول يعني عن الخطأ في التادية بعلم المعاني اذ لا يتحرز به عن التعقيد المعنوي على انه قد يتحقق الخطأ بسبب التعقيد المعنوي
بل في كيفيتها ولو قيل عن الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر قوله ربما اذى المعنى المراد الخ اعترض عليه بان الظاهر
بالاحتراز عن الخطأ عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم اعني وجود الخطأ يتعين تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال
فلا ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير الا ان يحمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى
من الخطأ المذكور فلا اقل من تادية المعنى بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان
على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا فان كان الثاني فالامر ظاهر وان كان الاول فيحمل ربما على التحقيق فانها قد يستفاد
الكثرة في مباحث الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز لازم فالمنفي المستفاد من
فهو نفي اللزوم اي ان لم يكن الاحتراز لازما فربما كان معدوما فكان الخطأ متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطأ المذكور
النفس عند المجاهدة لا شعار شارة فيه ومجرد عدم الخطأ اذا لم يكن من محافظة وقصد والتادية بكلام غير مطابق ليس لازما
المحافظة التنزل فيوجد معه فلفظ ربما لان يكون للتكثير قوله والى تمييز الخ الانسب بقوله الى الاحتراز عن الخطأ ان يجعل
الاحتراز من اسباب الاخلال بالفصاحة قوله ويدخل في تمييز الكلام الفصيح قيل لم قدر موصوف الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا
قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها على تمييز الكلمات الفصيحة
توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فلهذا قدر الكلام الفصيح وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان
الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع بين معنى المشترك ضرورة فتحرز من توهمه والتقدير لم يسبق وصف
بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره قوله على صريح برأي في الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذينك الامرين فما
بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا اجيب بان وجهه هو الايماء الى ان مرجعيتهما لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتهما لبلاغة
ويمكن ان يقال وجهه ان الخطأ في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية في حين من احيان للبليغ ولا
انتفاء بالاقتدار على الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطأ ليس
لبلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطأ المذكور اياها بل انما ينافي بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا يرى ان امرأ
بليغ بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات الى العلا قوله وفساده واضح اذ الغرض من
يتأخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطأ المذكور وكذا تمييز الفصيح من غيره موقوف عليه لبلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار
المرجع ولو سلم تأخره وترتبه عليها لم يستقم الغرضية ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة الاحتراز من الخطأ وتمييز الفصيح
ذلك حملا الى الغرض من جعل الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع شأنه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل
بما ذكر لا يخلو من سماجة كما لا يخفى على الفطن قوله لان غاية ما علم مما تقدم الخ يعني ان المعلوم من تعريف بلاغة المتكلم انه

للمتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز والتمييز نفس الفعلين او توقفهما عليهما ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما بالفعل بل
عرضيين منها فتفسير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب التفريع بقوله فعلم قوله على الاتصاف بهذين الوصفين لم يرد به الاتصاف
حيثية الاتصاف اذ الاقتدار المذكور عبارة عن ملكة المتكلم وهي لا يتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز ظنهم
فقوله تركيب الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة اعني اجزاء تمييز السالم عن غيره المركب هذا وما بقي من ان تمييز الفصيح من
غيره كلي لا كل وان هذه الامور جزئيات لا اجزاؤه بدليل صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل على كله فليس كذلك معتد به
لان المراد تمييز الفصيح من حيث انه فصيح لا تمييز ذاته من حيث هي ولا نسلم صدقه على كل واحد منها ولو سلم فليكن مجموعا على التمييز
وكما السراج معطوف على اجتمعتم اي وخلاف لفظ كالسراج وهو ناظر الى صرحا كما ان اجتمعتم ناظر الى تحاكما ثم قوله منه ما يبين على العبارة
يوهم ان بعضا واحدا يبين في كل واحد من هذه الاشياء مع ان المبين في كل واحد منها بعض اخر فيجعل هو من قبيل اللف والنشر على الكل
في قوله تعالى **وقالوا كونوا هودا او نصارى** ليكون كلمة كناية عن جميع التمييزات الحاصلة هذه الاشياء
ويحصل بكل منها بعض من ذلك التمييزات عليه بان البين للاعلام ولا معنى لاعلام التمييز الذي هو المعروف او ليس المقصود العلم بالعلم والحد ان
المراد هنا اظهار وجوه العموم وهو في المعنى عبارة عن الايجاد لان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك بالحس وينبغي ان يراد بالحد
على ايلي التجوز قوله لان من تتبع الكتب المتداولة الخ رد بما اورده عليه الزوزني من انه لم يذكر في متن اللغة ان من الالفاظ ما يخرج
ذو سرفه الى ان بحث عنه في المطولات فكيف يتأتى تمييز السالم عن الغرابة من غيره تبين في علم متن اللغة وحصر الرد ظاهر كم
المناسب لهذا التقرير ان يقول الشيخ منه ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الثاني عبارة عن التمييز وليس القوانين التمييز
التمييز مبينا في علم كذا الكثير معنى على ان لو فاتها يستفاد لم يحتج الى زيادة بين لذلك فكان يكفي ان يقول من الحس قوله فربما يطلق على
جميع اقسام العربية اي طوفه في علم اللغة ليتناول جميع اقسام العربية ولم يتعين المراد قوله او في علم التعريف الغرض عليه بان
المخل بالفصاحة هو مخالفة القياس ما ثبت عن الواضع وذا العلم في علم الصرف اجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون
انها شاذة فعلم منه ان ما عداه الالفاظ خلاف ما ثبت عن الواضع قوله والتعقيد اللفظي ورد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون
سبب اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا التعقيد يكون الخلل الى القانون النحوي فكيف يبين في علم النحو
وغاية ما بين النحو باعتبار الوضع الاصلي لكل كلمة وان الاصل هو اثبات كل شئ في موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف
التأليف كما لا يخفى قوله والغرض من هذا الكلام تعيين ما تبين الخ اي من قوله والثاني منه ما يبين الخ وقوله يحترز عطف على
تبين والضمير فيها راجع الى المفردات لكونه عبارة عن الحلول والحس ولا يبقى اعتبار امر وهو معلوم بكسر التعقيد الى ما يجب
ان يحترز عنها لترتب على ما ذكر قوله لعلم الخ لان بمجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار الامر المذكور لا يعلم ان الباقي ان قوله
اختصاص لما مصدر ميمي بمعنى الثبوت واسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم نفيت عنه مقام الذئب قوله يعني الخطاب الثلاثة
الاقرب توجيه عبارة المتن الميسر بحذف المضاف لحيز تمييز عن متعلق الاول قوله ولا يخفى وجه المناسبة اما التسمية الاول لعلم
فيه مباحث عن افادة التراكيب خواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية اشعار بتعلقه بالمعاني واما التسمية الثاني بالبيان
فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه متعلق بامور بديعة غريبة

غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان ولتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وبه
يتبين وجه تسمية الاخرين بعلم البيان لان اسم الكل يناسب البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التغليب كما توهم قوله الفن الاول
علم المعاني ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشيخ فيما سبق ورتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون احتج الى تقدير
المضاف اما في الاول او في الثاني ومعنى الفن الاول علم المعاني او مدلول الفن الاول الفاظ علم المعاني واذا اريد به المعاني او علم المعاني
الالفاظ فتسمية المدلول باسم الدال او عكسه مجاز وما في البحث من مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة قوله لكونه بمنزلة الروح من
المركب كما مر في الموضعين ايضا بمنزلة الان الانسب باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه من اشياء البيان متصلا بمنزلة الجزء
حال كونه من اشياء المركب ومتصلا به وملخصه ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال الجزء بالمركب ونسبته اليه قوله
بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال زيادة هذا القيد بناء على ان البيان لا يعتد به اذا لم يراع المطابقة لمقتضى الحال لان علم البيان
متوقف على علم المعاني فان من لم يملك ما يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن الكلام مطابقا
لمقتضى الحال فانه ان لم يكن بليغا قوله طبعا الاقرب انه مفعول له بحذوف تقديره قدا المسند اي تقديما طبعا او مفعول شائع و
جعله تمييزا لا يخلو عن تكلف قبل الشروع الخ لم يقل وقبل الشروع في مقاصد العلم لا التنبيه الاتي مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيها الان
التنبيه الاتي من تتمة ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة المقابل بالفرع كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم الشامل للفرع والتوزيع ان التوضيح فلا حاجة
وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال الشارح قوله معنى ضبط الابواب الكثيرة ان حمل على مذهب الاخفش وجواز زيادة الفاء في الخبر فظ والا اراد
تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدر الشيخ بقرينة المقام اي كلما خبر بالتنوين فيكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعل يجوز دخول الفاء في جر
قوله فعليه ان يعرفها بتلك الجهة الخ اراد بمعرفتها بتلك الجهة معرفتها بخصوصها الموجب العرفي الذي ما لا عنايت
والاخلاق اذا امانع عقلا من ان يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم لم يحرز مقاصد
الكثرة المحاول تحصيلها بجهة الوحدة المخصوصة اما باشتقاق معرفتها اصلا وهو كما لطلاق اذ لا يمتنع طلبها ح ولذا لا يامن
له واما باشتقاق معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر شامل ويتصور كل واحد من احادها بالتفصيل وعلى كلا التقديرين الثاني عدة
من فوات بما يعنيه وتضييع وقته فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به فظ واما على التقدير الثاني بمن
الكثرة اذا لم يمكن محصور تحيزها فان له الى تحصيل شرط الطلب اعني تصور الكثرة ولا يتفرع منه الى تحصيل المط فيفوت ويضيع الوقت
في غير المط وان كانت محصورة فلانه يصرف كثيرا من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب بحيث لا يسع باقي الوقت تحصيل المط او شرع تحصيل
الشرط فيقعد عن الطلب ويلزم الهوان لانه الطالب اذا تصور الكثرة بابهامها وغيرها او اندفع الى طلبها من حيث انها مخصوصها
العلوم دعى الطلب لغيرها كيف يعني فان مطلوبه يعني تلك الكثرة وتلك الكثرة انما يكون مطلوبه اذا تصورها الطالب بخصوصها من
والمفروض تصورها بجهة فليس المط الا ما حصل بهذا المفهوم العام انه لملاحظة لانا نقول ان احاط اذا اراد تحصيل علم فنر بعرف
الحكاية والمكر فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر هو المنطق واذا اعتقد انه علم العصمة حصل له علم كان من العصمة تقتضي
الحد قبه باعتبار انها علم بالمجهولات فلا شك ان مطلوبه في المال هو العصمة المذكورة فقد هو طرف قوله اي ملكة هناك
فيها على ادراك جزئيات على العلم لهما على الملكة والاعتبار استعماله في غير ويحصر في ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشيخ

تم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك
جزئي باعتبار ان متعلقه جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب لقوله الاتي لها يتمكن من استحضارها والالتفات
واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول
مستفادة منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية اى اطلاق العلم على الملكة تقتضى ان من علم المسائل المعاني
تلك الملكة لا يسمى عالما به وبطلانه ظاهر لانا نقول اثبات [illegible] بالمعاني [illegible] حصول مسائله لنا [illegible] بينهما بالخفاء اعنى الملكة
واعترض على تعريف علم المعاني بانه صادق على الملاحظة المكتسبة الا ان يقيد بالحيثية اى من حيث يعرف بها تلك الاحوال
عليها انها ملكة هذه الحيثية بل هي ملكة من حيث يقتدر بها على تأليف كلام بليغ لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني
المتكلم متحدين بالذات مختلفين بالحيثية قوله بيان ذلك ان واضع اى المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على
الاعلى ملكة الاستحصال ان لا يحصل لاحد علم المعاني اعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل [illegible]
يحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان محرزا عنده من المسائل والاستحصال ما كان مجهولا منها [illegible]
الفقاهة هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع [illegible] قلت [illegible]
الاستحصال ووضع الاصول باستنباطها [illegible] كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما بهذا المعنى وان
[illegible] قوله كونها حينئذ ادراك اذا حمل العلم على الاصول والقواعد [illegible]
الى الادراكات الجزئية فالحمل المستفاد من تقديم [illegible] الى كون العلم المشبه [illegible] الادراك [illegible]
المطلق نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك المخصوص [illegible] كان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول [illegible] قوله
ان المراد بالعلم المتعلق بالخصوص هنا هو الملكة وان كان [illegible] عن المسائل قوله ان لحال البسيطة [illegible]
على الملكة المذكورة [illegible] قوله والعلم الكلى او المركب
تصور ماهيات [illegible] والتصديق باحوالها وكذا الكلام في المعرفة قوله دون علم [illegible] من العلم [illegible]
الا العلم بالله [illegible] الكلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] على عليه السلام وجه ان الناس
[illegible] العلماء العاملين [illegible] من اخلص لله اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على
لسانه وانما علم قوله ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا قيل المراد ذهول يفضي الى نسيان محوج الى كسب جديد والا فلا حاصل بعد
الالتفات لادراكه ثانيا [illegible] الذهول زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان
ذكر [illegible] في اوائل الباب [illegible] ان الالتفات الذهني الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياه لا يسمى علما الا [illegible]
ولهذا بادر الشارح هناك الى التسليم عليه قوله والمص قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذي هو
لهذا الكتاب [illegible] يعرف [illegible] لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات و[illegible]
فقال يعرف الخ للتفريع [illegible] للتحليل [illegible] استعمالها في الجزئي لا يوجب اختصاصها [illegible]
فيه [illegible] ان هذا الاختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح ويجاب بان ترك العلم الى المعرفة [illegible]

الاستعمال [illegible] قوله ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة ان جزئية
المدرك لا يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى الادراك الكلي لان ادراك الكلي لادراك الجزئي ولهذا [illegible]
واشار بالتفسير الى ان جزئية الادراك لجزئية المدركات والا فمقتضى الاصطلاح السابق [illegible]
لا نفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من قبيل التأكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه
المراد كل فرد فرد منفرد عن الاخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاجتماع [illegible]
ان العموم مراد كان [illegible] فرد فرد و[illegible] ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات [illegible]
[illegible] ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف [illegible] القرينة قوله [illegible] اشارة الى ان الاستغراق [illegible]
امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل قوله او البعض الغير المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع [illegible]
المطلق اذ لا جهالة فيه بلا وجه [illegible] لزوم حصول هذا العلم من [illegible] مسألة [illegible] البعض المعين
و[illegible] لو الثلث او الاربعة ونحوهما لم عدم الدلالة موجود في البعض الغير المعين [illegible] قوله [illegible]
قيل المراد [illegible] في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة
العلم المعارف [illegible] مطلقا وكذا المحسنات البديعية هذا مبنى على المشهور واما على ما حققه [illegible] المحسنات
[illegible] الحال فلا يخرج [illegible] وعلم البديع انما يخرج عن التعريف [illegible] بالحيثية المرادة كعلم البيان [illegible] قوله وهو
يعني وصف الاحوال [illegible] قرينة [illegible] تعليق الحكم بالموصوف بصفة [illegible] بقيد العلية [illegible] التعليق
[illegible] الكرم الرجل العالم [illegible] العلم [illegible] معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ [illegible] مقتضى الحال
الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفا [illegible] قوله عبارة عن معرفة هذه الاحوال هذا على حذف المضاف [illegible]
الاحوال [illegible] ان يكون معرفة هذه الاحوال ثمرة علم المعاني [illegible] الى ذلك قوله وهذا واضح [illegible]
فيه [illegible] انما يلزم اذا لم يكن المراد معرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بان علم
عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي [illegible] الحيثية المذكورة [illegible] الى قيد الحيثية [illegible] قوله [illegible]
ان [illegible] يطابق بها اللفظ المقتضى الحال قوله وليس مقتضى الحال [illegible] الاحوال [illegible] السؤال [illegible]
والمطابق [illegible] ان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيد المخصوص في ان زيدا قائم ومقتضى الحال
الكلية كتأكيد الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة للالفاظ بسبب الاحوال [illegible]
في زيد [illegible] من تقديم المفعول [illegible] قوله قلت تسامح الخ حاصل الجواب [illegible]
الحال هو الكلام الكلي الكيف بكيفية مخصوصة [illegible] وبالمطابقة صدق المطابق [illegible] على المطابق [illegible]
عكس الاصطلاح المعقول [illegible] الكلي مطابق الجزئي [illegible] هو المطابق [illegible]
الاصطلاحين فالاحوال التي [illegible] الكلام الجزئي [illegible] الكلام الذي هو مقتضى الحال
والمقتضى الحال عند المحقق كلام المؤكد [illegible] في شرح المفتاح [illegible] في تعريف علم المعاني [illegible] مقتضى الحال

هو حقيقة الكلام لا الحذف والتقديم او التاخير وعورض بان قولهم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضي تاكيد الكلام
وجوبا واستحسانا وتجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية للذكر والحذف والتعريف والتنكير الى غير ذلك
محكم في ان المقتضي نفس تلك الاحوال والمحتمل يحمل على المحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى الكلام لا
الاحوال للكلام المكيف واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض المقتضيات كالمؤكدات وادوات التعريف
ما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب على انه لا حرج في الاجمال والتفصيل والقول بان المقتضي نفس التاكيد والتعريف لا اداتهما
مدفوع بان مرجع اقتضائهما اقتضاء اداتهما وبانهما كاحيل الالتفات مسموعا التعلقه بالمسموع جعل انهما تعلق بالمذكور
مذكور لان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلي الذي جعل مقتضى الحال فلما احتيج الى التاويل على التقدير كان اختيار التاويل
الموافق للتصريح في معظم المواضع اولى وان وجد التفاوت بين التاويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي الذي هو غير والتفريق
وفي الاخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو نحوه ويرد على الاول بعد تسليم ان المقتضي اداتهما ان ينبغي ان يكون المعلق مخصوصا بزيادة
لحصر او كثرة او نحوهما وليس بظاهر ههنا والاظهر حمله على تقدير المضاف او التجوز في النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا بحسب الايراد
من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكر في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني انه منقوض بالحذف والطي ونحو ذلك اولا نخفى
انه متعلق بالمذكور ونجعله مذكورا للكلام الا ان يحمل على ان الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو من شانه ان يكون مذكورا في هذه الحالة
ولا يخفى بعده **قوله** انه كلام مؤكد قيل انما يقال كلام مؤكد حكمه نفس ثبوت القيام له بل اشارة الى ان الحال انما تقتضي خصوصية الكلام بل
المشتملة على الحكم الذي يقتضيه شيء لخصوصية ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل المقتضي المؤكد لا نفس التاكيد لامر بما
سبق **قوله** واحوال الاسناد ايضا الخ جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مسند جزء فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب
من ابواب هذا الفن وغير ابوابه راجع الى احوال اللفظ **قوله** تتبع خواص تراكيب الخ تحقيق معنى التعريف وفوايد قيوده بسندعى
نوع البسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف **قوله** لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله ونحوه
مبهم ويجب بانه المعدود من الالفاظ المبهمة لان المص لم يذكره استقلالا بل اورده لوجهين السابقين حيث قال لان
قوله وغيره مبهم لم يبين مراده بل كانه لم يقيده وقد حقق الشريف في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان **قوله** والثاني انه قرا له
الخ حاصله لزوم تعريف المعاني بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب البلغاء ومعرفتها تتوقف على معرفة البلاغة الماخوذة في تعريفها فان التراكيب
اراد بها تراكيب البلغاء ومعرفتها تتوقف على معرفة البلاغة الماخوذة في تعريفها التراكيب فان اراد بها تراكيب البلغاء فقد خالد الدور
في تعريف البلاغة وبقيت مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد المعرفة المعرف واذا جهلت البلاغة جهلت تراكيب البلغاء الماخوذة
في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على معرفة البلاغة وان اراد غيرها ولم يبينه كانت الجهالة على حالها وعلى هذا التقدير لا يرد الا ان يقال
الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا العدول عن تعريف المعاني بما ذكره والاحتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف
المعاني نعم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه الخ يشير الى ان لزوم المحذور الزاوي منع على تعريف السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا
لعدول المص عن تعريف المعاني بما ذكره العدم تعريف البلاغة بما عرفها به السكاكي وقد يعتبر بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المعاني
على تقدير معتبر وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح حمل في الحرب عن الدور فعدل عنه **قوله** كما خرج به في كتابه حيث

قال في اخر القسم الثالث وان فرغنا من تقسيمات علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغ
المعاني **الخ** ثم تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التي لا يخل بالمقصد لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول
والقواعد او ادراكها والمعرفة ليس شيئا منها والغرض ان المعاني ملكة يقتدر بها على تلك المعرفة او اصول او قواعد معرفة اليها او ادراك الاربعة التي
الملكة المبنية عليها لان المهم **قوله** تنبيها على انه معرفة حاصلة الخ مبني على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في المسبب او بالعكس
فالمراد المسبب المخصوص او السبب المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات حتى ان معرفة
العرب الخ وكذا علم الله وعلم ملكته ثم هذه العلوم وان كان يخرج عن التعريف بقوله الذي اذا جعل جزء مثلا ان المراد الالزام
من اول الامر على ان في ذكر التتبع فوائد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على طريق العلم **قوله** بعد تسليم ما كلام الكلام اعلال
اشارة الى منع ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس من اجزاء التفسير قوله الصادرة عمن له فضل تميز وهذا لبيان
هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء فلا يلزم مساهلة البلغاء في تفسير التراكيب **قوله** واقول لا نفهم من قوله فوقه جواب الخ حاصل
الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب
تراكيب ذلك المتكلم وهو متم من المفهوم من التادية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم ان يكون التراكيب المنسوبة اليه
قبل هذه البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بحمل الكلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية الى النظر الى
وكيفية اللتام الا ان يحمل التادية على تقديرها او كشفها على الغير سواء كانت معا صحة ام لا على ان الش تصدد دفع اعتراض الحاورة
تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة في التعريف ولا حاجة له الا ان ينفي ابهام غيرها مطلقا فقوله لا نفهم الخ محمول على الباقي فيها ان يقول
كما سبق مثله والمناقشة في العبارة سهو ومنع المص وليس من اداب المحصلين **قوله** ان يكون لنفي الشك الاظهر في الحال اراد
نفي شك شرا ان يكون لكن ما ذكره يلايم ما في المفتاح حيث قال اعني يكون مقصودا بنفي الشك **قوله** معنى تطبيق الكلام الخ
انه معنى تطبيق كلام له الافضل ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على ما تقتضيه الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي يوافقه
فحمله على ما ينبغي من الكلام الذي نتبعه وتطبيقه ان يحمله على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على الاول معنى التوفية فقد صرح بان المراد
توفية خواص تراكيب نفسه فتامل **قوله** تراكيب ذلك المتكلم قال الشريف في شرح المفتاح وليس شيء لم يعرفها خارج
وقد جاء بان الاصل في تعريف الاشارة وان كان هو الجهل لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجيء في احوال المسند هذا الكتاب
وليس المخطط انه يرد تشبيهات البلغاء فيلزم محذور وفي هذا المعنى سهلا واما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فقط ما اذا اريد
اشخاصها لان المعنى يكون هو اداة التشبيهات او امثال هذا كثيرة مستعمل فيكون معلت ما فلما قلت بل لا تتبع المراد
منها ما حصل لهم ملكة من الادراك فهو او ادخل في التعريف وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بحسب توفيتها وانواعها او اشخاصها تم تراكيب
المتكلم معين من قوله تادية المعاني اذ المعنى بلوغ المتكلم في تادية المعاني بتركيب له اختصاص توفية خواص التراكيب المذكورة ففهم العلم
حقها او بايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها **قوله** كيفية تطبيق اي كيف يؤلف الكلام حتى
يصير مطابقا لمقتضى الحال **قوله** ويخير المص الخ لا يخفى ان ضمير يخير في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المص البرق
الايضاح المذي هو كالشرح لهذا الكتاب ويخير المص الخ اورد الش لفظ المص تنبيها على انه المص على المعاني باعتبار

كونه مقصودا اصليا ولهذا انظر خروج الاشيا الثلثة وان عرف منه خبر في علم المعاني تغليبا الثلثة اخبار حيث
دونت معه فلفظ من بيانيه في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزا او رابطا قوله والصدق علم المعاني
حيث لم يقل لصدق المقصود من علم المعاني بما قبله واندفع ما قيل ان المنحصر هو المقصود من علم المعاني صدقه على كل باب ظني انحصار
الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشيا الثلثة خارجة من علم المعاني لان المصطلح ان تعريف العلم عندهم خارج عنه فلا احتياج الى القول المقصود الى
وان اجزا العلوم المشتركة تقرير الموضوعات والمبادي والمسايل فلا يكون الكل اعني علم المعاني منحصرا في الاجزا الثمانية ولو جعلت من على
التبعيض والمقصود على حقيقته بدليل المقام والمرجح في المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المتناول ولو جعل التغليب والتسامح لم يبق لغرض
من الاشيا الثلثة والمبادي والموضوعات لا استقام الكلام ايضا **قوله** وظهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابواب
الثمانية اصول **قوله** يعني لو ورد لفظ الكلام اشارة الى جواز حمل العلم على الملكة والحمل على حمل السبب على المسبب فيه مع بعد تناول
لا تعالى المقصود مبني على معنى التحول من حال الى كذا اي تحول اليه وجر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها تعديد الى
الحكم **قوله** فانه من نفس المتكلم لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع النسبة او انتزاعها ولا نفس النسبة الحكمية والمانع
فيما بعد بحيث يصح السكوت عليه وفي انه بحث لانه هو طلب الفرض تعني قيامها بنفس المتكلم كونها بنفسها موجودة فيها وجودا متأصلا
كسائر صفات النفس لانها معقولة لها سابقا تصورها في هذه القطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الانتزاع او الايقاع
وبان الموجود في نفس من قال الفرس حاصل الفرس وايجابه الجرم تصوره كذا نقل عن الشيخ ومع نفي قوله هو تعلق احد جزئي الكلام
بالاخر سابقا انه اذ النسبة هذا المعنى قائمة باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب او بحسب
الظاهر والمراد فيها منها هاهنا الا المانع او الحاصل شأنها القيام بها او القرينة ما سيصرح من قول الشاك والمجنون والنائم والتاجر
كلام اذا لم يتبين ان لا قيام للنسبة على المعنى المذكور بنفس شيء منها **قوله** لانه لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد تعلق
احدهما في الكلام حتى يشمل الانشائي وما يوجد الكلام بامر به او وجد النسبة المشتمل هو عليه المعنى فذكر الانتزاع توهم المخرج مع
انه خالف الاستعمال ولو ارجع النفي في قوله ولا انشا الى المعيد والمقيد جميعا على انه خلاف الظاهر لكفى ابن ان كان للنسبة تمت والا
فانشائية مثل **قوله** سواء كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف اي تعلق ايجاب او سلب في النفس التعلق المذكور ليس لا ايجاب ولا سلب
كالايقاع **قوله** في احد الازمنة الثلثة دفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كلها كذبا اذا لم يتحقق
خارجا اما في الحال فظاهر والسلبية صادقة كلها **قوله** تطابقه او لا تطابقه تكثير للفائدة وتمهيد للمباحث المذكورة في التنبيه
الاتي لانه مدار الفرق بين الخبر والانشا كما لا يخفى **قوله** فالكلام خبر اي من حيث احتماله للصدق والكذب فانه تعبير ومسئلة
ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسؤول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه **قوله** وان لم يكن لنسبته
خارج كما قال المصنف ارجاع النفي الى القيد المدلول عليه بما اشتهر ان لا خارج للانشا **قوله** اذا كان فعلا او معنى ما اراد بالفعل
الفعل الاصطلاحي ومعنا ما جمع المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارات ونظايرها
وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته **قوله** والجهة التي خصها الجواب بانه وجه التخصيص الذكر كونه اسبق في الاعتبار واوفق
على اللطائف ما سيصرح به نفسه في الاول احوال الاسناد **قوله** ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام الخ اجيب بانه الغرض التنبيه

التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ من مفهوم الكلام الخطاب ولو لم يفد الزيادة لكونها الفايدة لم تفهم مما ذكرها
في مفهومه وان كان كان في نفس الامر **قوله** فالذي نحن فيه الخ قبل بيان السبب والتعليل وطبقه الشارح وكلا على الفهم
الى المسائل اجمالا ولذا قال فالاقرب دون فالصواب **قوله** ومن رام الى قوله فساده كلام اكثر واظهر ربط المطالب
واشارة الى ان كلام المصنف ايضا فاسد في نظر ارباب الفن لقصوره عن افادة ما يهمه **قوله** فجعل بابا سادسا هذا الناظر
الى التقسيم الثم واما بالنظر الى ترتيب المصنف في الباب السادس هو الانشا وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب الواقع المذكور
بعده في المتن ولا يخلو الكلام من الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هو الذي ذكره لانا ذكره المص **قوله** ولذا لم يجعل احوال القصراي
لكون القصر والفصل والوصل احوالا في انفسها واما الانشا فلما وسط بينهما الا اقتضا سوق الكلام اياه قصد فيه انشا بلا نظر فيه
ولظهوره لم يتعرض **قوله** لم وسم هذا البحث بالتنبيه على علم من وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكي والها عوض من الواو
في قوله لانه قد سبق منه ذكر ما اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فيما يتعلق به غرض العلم سابقا وكان في حكم المعلوم بحيث لا يحتاج
فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما يتعلق به علم سابق في حكمه **قوله** فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف القوم الصدق
والكذب بان الصدق معرفة بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقف على معرفة الخبر وهو عرض جريان
في شرح المفتاح بان اللازم فساد تعريف الخبر والصدق للزوم الدور ولا فساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وان
ما ذكره من جنس نقض الامر وما يجب التزامه فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلا نقول فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف المخبر يوجب
لا نعرف بالخبر فاخذه في تفسيره يكون دورا وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ في تفسيره فاخذه في تفسير الصدق
يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور الكشف والاعلام والقول اعني بعينه للانسان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور كما ما عليها
احتاره في شرح المفتاح الشيخ قال وتوضيحه ان كل انسان ما على وجه الاثبات او على وجه النفي فالاخبار والكشف عنها على
ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح على المعنى بقيد اللفظ لان المتعارف في الخبر استعمال الخبر عن وجود وعدم الواقع
من نسبة القيام اليه **قوله** قوله وايضا الصدق والكذب الخ ظاهر هذا الكلام يوهم ان مبنى اختلاف الصدقين كاف في
اتحاد الخبرين وذا غير متصور ولا لزم تعريف الشيء بما يباينه فالمراد ان اختلافهما كاف بلا اعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس
خلاف الاخر ظاهر **قوله** تعريف لما هو صفة المتكلم ورد عليه ان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فقد اخذ الصدق في تعريف
المطلب اتحاد الخبرين لعدم دلالته واجيب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحشي بان الصدق والكذب وان اعتبر في الخبر فيهما
على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور وهو فيه بحث اما اولا فلان صحة الصدق في التعريفين تستلزم نوع الخبر
لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفا لما هو صفة الكلام الخ صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب اللفظ فيصح التعريف
نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب غاية وايضا ثانيا فلان غرض المعترض من قوله فالدور لازم لو صح النظر الى الوجه الثاني
للوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين ليتضح رفع الدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قيل
بان المعرف الخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون المشتغل الاخبار لا غيرهم وترك ما يهم فان الواجب تعريف
رفع جزء اسم الخبر التعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم فلا هذا الوصل لا يرد على الشيء وانما يرد على من عرف صدق

ثبت ان هذا التعريف بصدد في صدد بيان اجزاء مفهوم الخبر فليتامل قوله اي مطابقة حكمه قيل الضمير هنا للخبر وهو لا يخلو
عن الدور في تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر وفيه وقلت ذكر الضمير تسامح مسلسل لبيان ان
الا في الخبر لان التعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الايماء الى ان المطابقة وعدمها صفة الحكم
وبواسطته صفة الخبر بها قوله وهو الخارج الذي اه اراد به خارج عن ذات المدرك لا ما يرادف الاعيان كما سيأتي وقوله
المقاصد قوله بيان ذلك اه المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر ان قوله لابد وان يكون
او ثبوت الجزء بالاسم باعتبار ان الشيئين اللذين يرجع اليه ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام فالفاء في قوله فمع قطع النظر واعلم
حكاية لما قدم عليه قوله وهو الطرف المذكور ووقع موقعه دخل عليه الفاء في الحقيقة زائدة في الخبر في مذهب الاخفش
وقولنا اما بالثبوت في موقع الصفة المقدرة والمعنى لعلى وقوع النسبة وقوعا ما بهذا الطريق او بذلك واما الواو في لابد وان
تكون فهي ما دخلت بين اسم لا وخبرها التاكيد للصوق او للعطف على مقدر يناسب المقام قوله مطابقة هذه النسبة انما هي التي
بل سلبها الجزء كلام لها او وقوع النسبة او وقوعها والشريف جزم في شرح المفتاح بان موصوف بالصدق والكذب ليس الا النظم
وكذا الموصوف بالاحتمال ووجه ان الخبر لابد الاصل الوقوع الواقعي هو النسبة المفهومة والخارجية فكيف يتصور تطابقهما
مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع
قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز ان تتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار وبه ان ارباب
المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وقد اعترف به
الشريف ايضا ولا شك ان القضية محتملة الصدق والكذب فليتامل قوله للعرف الظ اه قبل الخارج في المثال الاول يعني خارج
الذهن في الثاني ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا النسبة خارجية خارج النسبة الذهنية التي دل عليها
الكلام بدليل السياق وما يرادف الاعيان مفهوم العرف في الكل علة الاشتقاق العرفي وقوله فانا لو قطعنا اه بيان لدعوى العرف وسكت عن
بطلان المثال الثاني مع ان العرف فيه تم لظهوره واتحاد المراد بالخارج في الموضعين وان كان هو الظاهر الا ان عرف الكلام عن ظاهره
عند كثرة الفرقة غير عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق الصدق في مثل هذه حكم بالامور
العقلية على العقليات ايجابا اذ ليس شيء من طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر في الخارج ما بالضرورة
فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور لان النسبة لا تتصف متصف
بالامكان سواء وجد في الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج في عبارة الخارج الش على ما يرادف العين حتى يرد بعض امثال هذه
القضايا ويحتاج الى الجواب بان المعتبر في اللغة والمتعارف الواقع في محاورات البلغاء وهو القضايا ويحتاج الى الجواب بان المعتبر
في اللغة والمتعارف الواقع في محاورات البلغاء وهو القضايا الخارجية فلا ضير في خروج غيرها من الضابطة قوله بل مطابقة
لاعتقاد المخبر قيل على النظام قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المط وان كان الثاني
بطل قولك صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادك لو كذبت بجوابه انه يختار الاول ونقول صدق هذه القضية لا
المخصوصة بمطابقتها للاعتقاد لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم

وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه مطابقة الواقع فتامل قوله اللهم الا ان يقال اه قد جرت العادة باستعمال بجريان الا
هذه اللفظة فيما في ثبوته ضعف وكانه لسيحان في اثباته بالله تعالى وجه الضعف ههنا انه خلاف المتبادر وانه موهم كون الكلام
في الانشاءات وهو مخالف للاجماع فليتامل قوله فكلام خبر الصدق في تعريف عليه وهو كلام النسبة خارج عليه الشرط كما قدمته
كائنة في اعتقاد القائل به قوله وتمسك النظام اه التعريفات وان كانت من قبيل التصورات والحد لا يجري فيها المنع التصديق
المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك الشيء او رسم فلا في التمسك الذي هو ان البرهان بالنظر الى الدعوى عدم جامعه
اشكال قوله فلو كان الصدق عبارة اه فيه ايماء الى ان الاية وان اثبت مذهب المستدل في جانب الكذب حيث جعل الخبر المخبر
الاعتقاد اذ اشترط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم لكنها لا تثبت في جانب الصدق اثبات الظاهر الا ان مذهب
مذهب المستدل الاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا نعم اذا ضم اليه عدم القائل بالفصل بين كون الكذب
انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقة الاعتقاد في الجملة قوله وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب ان كون
هذه الشهادة من صميم القلب كانه خلاف معتقدهم وهو خلاف الواقع ايضا فيحتمل ان يكون تكذيب الله تعالى اياهم راجعا الى
الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح الاستدلال بالاية لاحد الفريقين وقوله الشهادة ان اللام في الجملة الاسمية
من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازمه فيعتبر اذا كان المخاطب منكرا لاصل الحكم او قد يبقى التوكيد انما يؤكد الحكم الذي دخلت
لازم ذلك الحكم واتفقا المدخول في نشهد بل في انك لرسول الله فاوجب ان يجعل الحكم المتضمن الذي صرح به التوكيد هو ان
صادر عن صميم القلب كما ذكره في شرح المفتاح وجعله بين التوكيد وان دخلت في المشهور به لكنها تشعر بان الشهادة من صميم
منافاة بينهما قوله ليس شيء بظهور انه ليس بخبر بل انشاء كما صرح فيما سبق بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا
انك لرسول الله تعين حمل قوله ليس شيء على ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثال لكن يرد ان يبقى بيان
بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرح المفتاح لا انشاء ولو سلم كونه انشاء لجاز رجوع التكذيب الى اعتقاد
لصدورها عنهم كما جوز في شرح الكشاف مثله في قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون
قوله وفيه نظر لان مثل هذا لا يكون غلط اه اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة مبني على زعمهم
مسمى بالشهادة اي من جزئياتها كما يقال الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة
مدلولها العرفي وهو مسمى بها من علم ومواطاة ولذا قال في الفوائد الغياثية ان تسمية شهادة فالزور بالشهادة مجاز
القائل بان المراد الكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة في العبارة ليست من داب المحققين واندفع النظر وقد يوجه قوله
التكذيب الى قوله تعالى الى كونه الاخبار مسمى بالشهادة فرجع الى ما اولا فلا يكون هذا وجها اخر بل يرجع الى الوجه الاول
فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل اه اذ لا معنى لان يبقى الاسلم رجوع التكذيب الى قولهم انك لرسول الله لا يصح ان يكون راجعا الكذب الى
الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا خبر مطابق للواقع وهو كاذب يرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف على رجوع
المشهور به اعني قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع فاصل الجواب الاسلم رجوع التكذيب الى المشهور بحسب نفس لما يصح
يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهور لكن بحسب زعمهم وهذا كلام الاخيار على غاية ما في الباب القائل المذكور

بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر وكما لا يخفى على المصنف وبهذا القدر لا يرجح الحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على الصلاح

قوله واعلم انه هنا وجها آخر لم يذكره القوم هذا الوجه ما حققه ما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه والحلف بكسر اللام مصدر

حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلث في الفائق بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني اكثر وقد يتعدى الى

المفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك اي انفضاض التفرق وسلول اسم عبد الله فهو غير منصرف للعلمية و التانيث

وقوله اسا الى ان كذبك الحاقي شي او دفعه حيث التكذيب رسول الله اياك والمقت البغض هذا وقد بقي في الاية الكريمة ان المنافقين

قوم عادتهم الكذب خلا فهم عليه م بما في مجيء ان من سد رعتهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالته فان الكذب وفي تصديق

الى الخطا لنكر بيان الحاصل المعنى واما وجه التركيب فان لفظ انه على حذف فعله اي قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة **قوله**

فهذه اقسام ستة لا تقسيمها المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم طابق الواقع اولا مع اعتقاد الخبر

انه او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق والثالث هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق

ولا كاذب لانا نقول كل من الثاني والرابع يشمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء اصل الاعتقاد او بانتفاء تعلقه

عدم اعتقاد المطابقة فرجعت الاقسام المذكورة في الايضاح ستة ايضا **قوله** مطابقة للواقع مع اعتقاده انه مطابق اشار الى تمييز

مطابقة الخبر للواقع لئلا ينفك نظم الكلام لان ضمير مطابقته في تقرير المذهبين السابقين راجع الى الخبر باعتبار حكمه مع الاعتقاد

مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى موافق لما في الايضاح الصدق مطابقة الخبر حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر

مطابقته ثم الضمير بعده راجع الى المطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم

المقام **قوله** ويلزم في الاول المفعول ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وفي جواب سؤال مقدر تقريره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع

والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقته شيء منهما ولم يثبت هذا مما ذكر حيث لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقته في الثاني

تقرير الجواب انه يلزم في الاول مع مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر لاعتقاد المعهود في مذهب الجاحظ وهو

المطابقة للواقع وحاصله لزوم مطابقة المجموع ووجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا الظاهر اذ لو لم يلزم مطابقة

للاعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب ولا بد ان تعليل اللزوم بالتوافق بأن يكون اعتقاد المطابقة يستلزم

مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة السماء وتحتنا للواقع ومما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر لا

المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع

والاعتقاد فليتامل **قوله** فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اشارة الى رد ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبران طابق

الواقع واعتقد المخبر ذلك المطابقة فصدق وان لم يطابق واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابق واعتقد عدم المطابقة او لم يطابق

واعتقد المطابقة فواسطة ووجه الخبط ترك قسمين من الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه **قوله**

وفي تقرير مذهب النظام رد على الخلخالي حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما الخبط باعتبار توهم ان الشكوك ليس من لزوم

الواسطة مع الخبر ولا يلزم الواسطة فليس خبطا في نفس تقرير المذهب بل هو المفهوم من العبارة فتامل **قوله** وقد وقع في شرح

عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض المطابق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والا طباقه لذلك سواء

كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله تعالى **وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ**

لَكَاذِبُونَ متمسك هذا البعض فذكر العلامة في شرحه ان ذلك مذهب الجاحظ وان المراد بالحكم قول المطابق

والضمير في قوله لا طباقه راجع الى الحكم القول المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا لا يلائمه

اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعن ان الاية المذكورة لا يكون متمسكا له

مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله ينبغي ان يبلغ الى نهايته او يؤدي منه العجب او لحكم به **قوله** ولذا كذا الجاحظ

بدليل قوله تعالى **أَفْتَرَى** **الْآيَةَ** هذا حاصل المعنى والاولى الاقرب ان قوله تعالى بدليل متعلق بالحال المحذوف غير المحصور في النشر

كذا مستدلا بدليل وقوله تعالى افترى بفتح الهمزة اصله افترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى لانها علامة **قوله** جر البعث

على ما في الايضاح حيث دفع انه حصر في دعوى النبي للرسالة لما في ظاهره من الاشكال لان الكفار انما حصروا في البعث

بدليل قوله تعالى **حِكَايَةً هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي**

خَلْقٍ جَدِيدٍ افترى على الله وغاية ما يتوهم ان حكم جر البعث ودعوى الرسالة واحد اذ هو لا الكفار يرتفعان هما

بين الامرين ليستلزم ترديد الآخر فافهم **قوله** على سبيل منع الخلو اراد به المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكر

وانما المنفصل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيل في نفس الامر لان الغرض منهم في نفي اجتماع الامرين فانما

منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان الترديد بين محض الكذب والكذب مع شاعر اخرى فليتامل **قوله** لكان اظهر

ان هذا اظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى بنا في

لاعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المصنف كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه

يراد بالجنون احد شقي الترديد لانه يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفاء **قوله** وايضا لا دلالة لقولهم حتى يلزم

فيه بحث لانه لا يلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة اما صدق انه لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المعنى الذي ذكره

فليتامل **قوله** فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فيدل الاولى الواو وكان الاولى ان المحصور فيه هو مجموع الامرين

قولهم يحتمل الصدق والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر حصر الترديد واما اذا كان المراد منع حصر اخباره بالبعث على

الامرين فانه لفظ ولذا القضية منفصلة حقيقية في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عندهم الا باحدهما على انه يعني **قوله**

وفيه بحث وقال الفاضل المحشي وذلك لان الانحصار في الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام

زعم هذا القائل وان الانحصار فيها باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث اما في الاول فلان

ارباب المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه تعريفهم الشكوك والموهوم خبر على ما صرح به الشارح

كلف فلا معنى لزعم القائل واما في الثاني فلان الحصر فيها حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان لنسبته

والا فانشاء ولا نسلم انه الا ان يعتبر اصطلاحي فلا يصح **قوله** ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا لا يذهب عليك هذا البعض

نفي الفرق بين النسبة الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبتين يوهم كونها مورد للاثبات والنفي في الخبر

النسبة الانشائية من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يصح على قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة

المثابة مع انه لا يسمى خبرا قوله فيلغ نظر الوجوب علم المخاطب الخ توجيه النظر ان الظاهر من عبارة ذلك البعض حيث اورد
لا التي لنفي الجنس والاستثناء المفضي لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير والمفهوم من قرينة المقام
الكفاية في اثبات المقصود نفي فرق بخصوص مختلفات بين الاحتمال وعدمه فاشار الى رد الاول بقوله الوجوب علم المخاطب الخ والى
بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما ما يوجد في بعض النسخ من قوله وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة
الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان العلم في بعض
لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو فقيل انه خطأ لعدم استقامته لان المدعى احتمال النسب التقييدية
وماهياتها ومعلومتها للمخاطب وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا يخرج ذلك الاحتمال كما ان الاخبار
لعدم كونها معلومة لكل احد وان كانت تلك المعلومية مستفادة من خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة
في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج من الخبرية وعدم احتمالها الا انه خارج عن ماهياتها الوضعية
البعلية في النسبة التقييدية من حيث هي اي من حيث مفهوماتها وماهياتها الوضعية لا يجعلها والخبرية بوجب
يجعلها الخروج المانع المذكور المعلومية عن ماهياتها بحسب الوضع فتامل قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها
فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ان المثل المشهور اعني
يريد ينصب احبولته من قبيل القصر افرادا او قلبا فعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا لان قوله
صفة مميزة لصيد فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم ان غيره منفرد بالصيد او مشارك له وجوابه
يجوز ان يكون كلاما تنزيليا بان نزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجه ما بل الجهل الثاني ان صاحب الكشاف
في قوله تعالى **هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب** الى ان المتقين ان جعل
فان جعل خطابا لمن عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشية
ان الاوصاف قبل العلم قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة
التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتامل قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم
اخبار ايضا اذا كان المراد لازم فائدة الخبر حافظ التورية ويمكن ان يكون مراده ان الاخبار بعد العلم بها
اوصاف لا انها كذلك وايماء الى ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية بجوازه وجواز
لا الى وجوب عدمه والقول الاول المحمول على ما نسبه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية
اخبار النسبة لا اوصاف **الباب الاول احوال الاسناد الخبري هو ضم كلمة الخ** قوله
الضم مصدر مبني للمفعول بمعنى الانضمام فيكون صفة اللفظ المراد ما يجري في الكلمة المركبات التقييدية
موقع المفردات ولو قال انه لفظ كان خبر الحكم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي المعبر بالاسناد
الفيه يخرج النسبتين باسم الفاعل وفعله ونظايرها وبالمفهوم في قوله المفهوم الخبري ما يفهم من اللفظ
حتى يعلم ان المراد من طرف الموضوع هو الذات للمفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة ان الثابت في ضرب



زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظاهر ان التعريف مبني على ما سيذكره الشارح من ان الجملة الواقعة
عند النحاة جملة جزئية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم
قوله للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما تقتضيه ظاهر
واما بالنظر الى الغرض الاصلي والمقصد الاولي وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا بالذات في المعاني
في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني نعم اعتبارات الاسناد تجري
واما اعتبارات المسند والمسند اليه فمما يظهر جريانه في الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية المذكورة لا الانحصار قوله
هو الذي يتصور على البناء للفاعل اي تصور الشيء اي صار ذا صورة قوله مع ان النسبة متاخرة الى هذه القضية مشهورة
فيها الحكمية وفيه بحث لان المجموع النسب نسبة الى كل منهما بالكلية وهذه النسبة ليست متاخرة عن طرفها الضرورة
في مجموع النسب وتقدم الكل على الجزء ويمكن ان يجاب بان مجموع النسب من حيث هو امر اعتباري لا يوجد الا في الذهن
لا نسبة الى واحد منهما الا ولا خفاء في ان العقل ما لم يلاحظ المجموع لم يعتبر له نسبة الى الشيء فهذه النسبة من حيث
بالمنتسبين المخصوصين متاخرة عنهما من حيث انها نسبة ما بدون ملاحظة خصوصية المنتسبين داخل في
الطرفين اذا اعتبر المجموع فقد لاحظ افراده من حيث انها نسبة لا من حيث خصوصيات المنتسبات لم يكن ذلك واذا عرفت
الحكمية التي ادعوها عرفت ان كل نسبة من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متاخرة عنهما وتقدمها على
قوله اظهار التحسر الخ استعمال الكلام المذكور في اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز المرسل وتحقيقه ان الجملة
في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل في ذلك المركب في غيره وصح اذ كانت العلاقة الشائعة في الاستعارة
والخبر المذكور من قبيل الثاني لان المتحسر اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجو يلزمه اظهار التحزن والتحسر
قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشارح في بحث الاستعارة التمثيلية ثم قوله اظهار التعلل
قال في ذلك اظهار قوله وقوله تعالى **لا يستوي القاعدون من المؤمنين**
علم كون هذه الآية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما للرسول صلعم وللمؤمنين والنائب للاستنكاف والتبلي
للتحذير اي يرفع نفسه قوله وشمل هل يستوي الذين يعلمون اشار بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام
في حكم الاخبار بالنفي منتظم في السلك المذكور قوله واشار بهذا الكثير الى ان يحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح
مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبل في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم
اي متباعد في الكثرة من الاحصاء ورده الفاضل المحشي بانه لا يكون من تفضيلية فقد استعمل افعل بدون الاشياء
شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى
ويمكن ان يوجه جواب الشارح انه بيان ان التفضيلية محذوفة كقوله تعالى **يعلم السر واخفى**
تامل قوله قومي هم قتلوا المطرح لحارث بن وعلة الذهلي اخره فاذا رميت يصيبني سهمي وبعده البيت
عفون جلل ولين سطوت لاوهن عظمي اميمة اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل

محذوف وقاعدة الشيم واخي معنوا قتلوا ودميت مع تعيني ساريا في سمعي واللام الاولى للحكم ومصراع البيت الثاني موطئة للقسم والاخيرة فيه داخلة على جواب القسم والجملة الاصل لو تفرع على الصغرى والكبرى والثاني هو المراد في البيت الاخير يعني كما مر وحاصل المعنى ظ **قوله** اما الحكم او كونها مطابقا او ودعليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر ولا يصدق الانفصال بينهما الاحقيقيا ولا منع جمع وهو ظ ولا منع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الاخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كان اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان في الخبر اما قصد افادة الحكم او افادة لازمه لم يرد ذلك لان اللازم بين القصدين لا يجوز انتفاؤهما في العبارة لا تساعده اجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية ابا على ما شارحنا المتن الثالث من منطق الاشارة الى ان المنفصلة غير الحقيقية اما مانعة الجمع ومانعة الخلو زيد اما عالم واما العالم اما ان يجيد الفقراء او ينفع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** لا امتناع ان يكون المخبر بحث لا ان اراد بايقاع النسبة جزم احدى الحالتين الى الاخرى فهو لا يعتد به لان البحث ليس في افادة ما هو مراده هو حقيقة الايقاع اي اذراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلا نم امتناع القول بعد بيان ذلك الايقاع لاثر وضعية عقلية فيجوز ان يتخلف مدلولها عنها والجواب حمل الادراك على المعنى الاعم **قوله** فان القوم على ان مدلول الخبر يعني ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي كما يدل عليه قول الشارح لا يلزم خلو اللفظ عن معناه الذي ترتيب السؤال على ما قبله نظرا الى ان المذكور وفيه ان المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلول وضعيا الا ان حتى فان القائل بكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاستتباع كما في شرح المفتاح فليفهم **قوله** واما ما وقع ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما يتمحض معنى الشرط وما تضمن معنى جواب الشرطية المتمحضة بناء على تشبيهها بها وشايع في عبارات المصنفين حمل معناه الذي وضع له الاولى ان يقول دل عليه اذ المحذور في الاول قطعا كما في المجاز **قوله** وح لا يتحقق الكذب ظ انه بيان لبطلان الثاني اي قوله ولا يلزم الاوقد وجد فالقرب ان يقال هذا منقوض بانه لو صح لم يمكن الايقاع او الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا يتحقق ضرب زيد والا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وح لا يتحقق الكذب لتحقق مدلوله لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول ان مدلول الخبر هو الايقاع مثلا بانتفائه في الواقع بل بانتفاء النسبة التي هي المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور **قوله** ولزم التناقض في الواقع الظاهر ان العبارة معطوف على قوله ما ح الوجوه التي استدل بها على ان مدلول الخبر حكم المخبر بالثبوت او الانتفاء لا نفسهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون عطفا على يتحقق الكذب المتفرع على قوله ما ح لان لزوم التناقض ناش من عدم تحقق ضرب زيد في حال الاخبار والا في حال وجود بحث وهنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفي ايضا لم يجز اخلاء اللفظ عن معناه تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصلح سببا للعدول الا في لا تناقض بين النفي والاثبات الا عند الجهل البسيط والمتناقضان لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول انتفاء وجود التنافي بينهما واجتماع المتنافيين كا

النقيضين اللهم الا ان يقال يمنع التنافي بينهما بناء على حمل النفي والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم فليتامل ثم في قوله الملزوم التناقض مسامحة لان التناقض لا يلزم الشيء والظاهر ان يقول لزم اجتماع النقيضين لا يقال المراد بقوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا ان يكون المراد انه عنصر من الامور المتحققة في الواقع لكن العبارة لا تساعده ولو حمل على حذف المضاف اي وجود التناقض في الواقع على ان المصدر اعني التناقض بمعنى الفاعل اي المتنافيين **قوله** فلت ظ ان العلم الخ فان قلت تقرير الجواب بهذا الوجه المختلط عن نوع قصور لان حاصله ما فهم يصحح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى او انتفائه وليس معنى انتفاء هذا الجواز استلزام الشيء ثبوته في الواقع حتى يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو سلم استلزام العلم ثبوت الشيء الجزم بانتفاء لم ينتف في نفس الامر كان عدم جواز الشك بحاله الظاهر في التقرير ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفائه الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي الشك لجواز تخلف وقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم به المعنى الاعم قلت مدار الجزم بثبوت الشيء وانتفائه نقيضه عند عدم ذلك الثبوت من الخبر وكان مدلوله ذلك حتى لا يلزم عدم المدلول عن الدليل وان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوته في نفسه يصحح جواز الشك وهو ظ على ان لك ان تقتصر الى الجواب اعني لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء اللازم عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم ثبوته في الواقع حتى ينافي الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتامل **قوله** وكانهم ارادوا الخ هذا انما يفيد توجيه تفهيم كون مدلول الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بل يمكن امح اسند كور في السؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال انما استفيد من اتفاقهم على ذلك النفي احدهم القائل بالواسطة لا من تصريحهم بها اوجب ارادتهم من النفي المذكور بالمعنى ايضا تدبر **قوله** فلم يتجه قولهم بين مفهومي زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق التناقض على ما ذكره سابقا من انه يمتنع ان يقال انه يوقع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان وقد عرفت ان الصدق والكذب ولو عند القائل بان مفهوم الخبر الايقاع او الانتزاع تحقق النسبة التي يشعر بها اخذنا نفسه فلا يلزم فيما ذكر صدق المتناقضين **قوله** بل المراد انه يحتمل من حيث هو الاحتمال لهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق اي لا تساوي بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه باحتمال الصدق والكذب **قوله** ويسمى الاول فيه الخبر اشارة بلفظ انه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد ان فائدة الشيء ما يترتب عليه الحكم الخارجي وليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك اللفظ ما يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم الخارجي ولو سلم فالاطلاق فائدة الخبر على متعلقها المحذور فيه **قوله** وبهذه المقدمة ههنا استطرادية اذ لم يذكر في المعلل عقيبه اللازم المذكور حتى يحتاج اليها المذكور مجردا للزوم بينهما تقول ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع نعم ليس باستطرادي في كلام المفتاح لانه لم يذكر في صورة التعليل **قوله** الاعم بحسب الواقع والاعتقاد اراد فيه كناية بالاعم عن الملزوم فان مجهولية المساواة لا تنافيه للازم الاعم الاخص او الاخص وانما حمله على ذلك لان اللازم الاعم الذي نحن بصدده ما هو اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم اخصه لان الحكم بالاعم الواقعي المتبادر من تلك العبارة مع انه ليس كذلك بل يعم الاعتقادي ولان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر

ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه بها فاللازم المجهول المساواة محمول على معنويه الكلام مثالا لقسم يعني المساوي
والاعم وفي هذا المحل تنبيه على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم
في نفسه وجود المخبر فضلا عن كونه عالما به الحق ان يقال حكم اللازم المجهول المساوي هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود
اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الى وجودهما ولو قيل الفايدة هي الحكم من حيث
وجوده في ذهن المخاطب لانها كون المتكلم عالما به من حيث وجوده فيتجه بعض اللزوم بلا تخلف قوله وهو يستلزم لا يمتنع ان
قلت حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لعدم امتناعه بدونه فان تحقق معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب قلت وجوب
الوجود يستلزم عدم الامتناع وكل منهما احكام اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشيء ما يتفرع عليه قوله وزعم العلامة ان الامرين المذكورين
الامرين المذكورين باعتبار العلمين كان المتفرع هو اللازم في الحقيقة نفس العلمين وهذا اقرب العلامة اللازم والملزوم باعتبار
يعني العلمين ثم ما نقله الشارح العلامة وكذا عبارة المفتاح تكلف فان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم
حتى الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون فايدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للعرف فان فايدة الشيء انما تطلق على ما يستفاد منه
لا على نفس المستفاد وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المصنف هكذا ينبغي ان يفهم المقام ثم اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده
المصنف بالنظر الى الظاهر في المقامات الخطابية فان الظاهر من المصنف ان حمل امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود وحمل الاولى
والثانية على العلمين بطريق القطع لجواز ان يكون تعرضه في التفسير للعلمين تنبيها على ان الملزوم باعتبارها وان كان اللازم والملزوم
نفس المعلومين فافهم قوله بذلك الحكم الخبر نفسه فيه بيان علم الحكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود المخبر فضلا عن علم المخاطب بكون
المخبر عالما به قوله لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم اي بالحكم المخصوص من حيث خصوصه فلا يرد ان اعتقاد ان اخبار الشيء عن الحكم في
نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك العلم بان الله تعالى قد احاط بكل شيء علما قوله ولا يخطر ببالنا الخبر فوائكم ان لا يصح
الخبر المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول قوله وفيه نظر وجهه مع كون سماع الخبر
علة تامة لما ذكر بل لابد من التفات النفس وتوجه العقل الى الخبر المنتسب الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المراد بالعلم
المقصود تعلق المتكلم فاذا حصل الحكم للمخاطب من الخبر علم اي اعتقاد به قطعيا او ظنيا فانه يسمى علما في العرف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به
بالخبر تعقيبه اياه قوله ويمكن ان يجاب الخ بان يجعل الفايدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم المفهوم من الخبر واعتبار لازم الفايدة كما في المفتاح
بحسب تحقق الفايدة وتحقق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لما في اعتبار اللازم في هذا الوجهين من نوع تكلف لكنه دون
تكلف الذي ذكره الفاضل المحشي في تصحيح الاحتمال الاخير من ان الظاهر ان فيه فوات الاحتمال الثاني ولعل هذا المحمل الكلام الشارح والمراد بما ذكره
الفاضل لان في ذلك فوات التناسب وفي نفسه مخالفة لكلام المفتاح ولا شيء منهما في هذا واما مخالفة تفسير المصنف فمشترك وكونهما
بما ذكرنا من وجهين ولا يقدح لان احد المخالفتين يؤنس بالاخرى كما لا يخفى فليتامل قوله مستحضر للجزاي لعيونه على حذف المضاف
قوله منزلة الجاهل ذكر المحشي ان هذا وان تناول بحسب مفهومه اقساما ثلثة الا ان الظاهر ان المراد به تنزيله منزلة خالي الذهن كما صرح به
في المفتاح وفيه بحث لان الخالي في عبارة المفتاح بمعنى الخالي من العلم بالفايدة فيتناول الخلو عن الحكم والتردد فالانكار ليس فيه
تصريح لما ذكره ولا تصريح بغيره ولو سلم بعد له عن عبارة المفتاح مع ما فيه قصد الى التعميم ثم الظاهر ان هذا على عموم وخبر تخصيص

تخصيص في المنكر كالمنكر بما سوى العلم لا بالعكس لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو دابهم في مثله والله اعلم
قوله وان كان عالما بالفايدة نقل عنه ان المراد بما يعم لازم فايدة الخبر لانها فايدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد العلم بالفايدة لا يقتضي عدم الفايدة
الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان مبنى التخصيص على انها هي العمدة وفي بعض النسخ بالفايدتين في الكلام الظاهر قوله
وشبهه عصاي غير الاسلوب اجمالا الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثاله فان في كل منهما سوق المعلوم مساق غيره مع
هذا لا يخلو من سواد بحاجة الظهر الى التقرير المراد من السؤال استحضار ماهيته لغيضا انها لتظهر المباينة البعيدة بين الله المطلوب
والمقلوب السير والجيب ليس لصورة الاخبار والاعلام بل بصدد جواب قوله ولقد علموا لمن اشتراه اللام في لقد على جواب قسم محذوف
وفي لمن اشتراه لام ابتداء كما في علمت لزيد قايم ومن اشتراه مبتدا خبرها ماله في الاخرة من خلاق والخلاق النصيب والله تعالى
جواب محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اي لو كانوا يعلمون لما صنعوا ويحتمل ان يكون لو في اكبر للتمني مثلها في قوله
ولو ترى اذ المجرمون الاية فيه نفي للعلم بطريق اخر وكيف نجد اما حال عن ضمير عليك او من ارباب العزة اي معولا في حقك او في حقه واما حال من ضمير نجد وهو استيناف في موقع جواب الامر وحاصل معنى الاية والله اعلم علم اليهود
ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اي استبدله واختاره على كتاب الله تعالى ما له في الاخرة من نصيب من الصواب
لبئس ما باعوا به انفسهم حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشيء او بخبره وما يترتب عليه من انه لا خلاق له في الاخرة لامتنعوا
عنه واعلم ان مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق تعلمون بما تعلق به علموا وان معنى لا كثير على ان الشيء الذي اشتري كتاب السحر
في الاخرة نصيب اصلا لانه ليس نصيب اجر على ذلك الشيء ولا يخفى ان هذا انما يتم في المذكور فيتحد متعلق العلم المثبت والعلم المنفي
ما يتوهم ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفاد من كلمة بئس الموضوعة لذم العام فيحتاج
الاول عين الثاني في المبالغة قوله بعض ما شئت ان نعرف الخ لما كان غاية تنزيل العالم منزلة الجاهل الفايدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار
جعل العالم بالشيء منزلة الجاهل به مع قطع النظر عن خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية
العلم او رعاية بين الاثبات هذا الامر الغريب المراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفايدة على هذا القياس زيادة التعميم في الثانية
فتامل قوله لا عتبارات خطابية اي اقناعية يفيد ظنا بكونه غير عالم قوله لان هذا الكلام لوح عليه ان الاهمال تعليل النفي ان قوله
ثنا تعليل للمنفي ووجه الاهمال ان هذا الخبر ليس بملقى اليهم بل الى الرسول واصحابه وايضا سلب عليهم بدار الشر اثباتا في
صدد الاثر على الشر او جعل تنزيل علمهم بجهلهم برداء الشر منزلة الجهل لان ارتكاب الشر انسب بهذا العلم من مقام اعني جهلهم
بذلك الجهل وايضا اعتبار القاء هذا الخبر الضمني اليهم تعسف قوله لان هذه الخطاب بمجرد علمهم ووقع في جريان عن التعليل
في الجهل التعيم قوله لا يوافق ما في المفتاح لانه صريح في ان العلم المنفي هو العلم المتعلق بان ما اشتراه ما له في الاخرة من خلاق
الوجهين وان لم يستشهد بمعنوي قوله وما رميت اذ رميت روي انه لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء في
وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا فنزل وما رميت اذ رميت وصح تنزيل الرمي منزلة عدمه
على ان اثر ذلك الرمي لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر جعل الرمي الصادر عنه صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاثبات
باعتبار الصورة وهو ظاهر مراد من نفى الرمي عما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعني ان القيدين للمنفي والاثبات كالمنفي والمثبت

عدم توارد النفي والاثبات على شيء واحد واما من قال في معناه وما رميت ما اثرت اذ رميت فقبل الى ان خصوص هذا الرمي معجزة خلق الله تعالى

خارجة عن طرق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل لا ما يتوارد عليه النفي والاثبات لظهور ان المراد من الاثر والقدرة المؤمنين

على ما ينبغي لهم الذهول عن الله والابتهاج بمثل هذا الفعل البديع الذي ليس بفعلهم ولو كسبا او لو احلام مقتضى الجبلة فيه تنبيه

نكتة التخصيص ولا يرد جريانه في جميع الافعال فتامل **قوله** واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي الخ اشارة الى ان الفاء ينبغي ان يجعل

من اللغو اشارة الى وجه التفريع وتوضيح المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب الحكم ينبغي ان يفتقر من التركيب على قدرها

تحصيل ما في دستار النقص منه ولا ما يدعو حذرا عن اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا للاصل كان لغوا محضا **قوله** وان كان ناقصا عنه

بر كان في حكم اللغو واذا كان زايدا عليه كان مشتملا على اللغو فظهر بهذا التقرير تفريع هذا الكلام على ما قبله ولا يخفى ان

ان ما ذكر من الاقتصار حكم مجمل قد فصل لقوله فان كان المخاطب الخ ولا شك في تفريع هذا على ما ذكر ان قصد المخبر الخ واما

قوله وقد يترك العالم الخ بين الاصل والفرع فلانه لدفع ما يرد على الاصل من ان قصد المخبر لو كان ما ذكر لما كان الخبر الى

غير الاصل او لا يدفع ما يرد عليه اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان عبارة هذه الاحوال يعني الخلو والتردد والانكار

بالقياس الى فايدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد دون اعتبار التردد

وقد حققه الامر بعلي لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد لا اعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة

ما القاها حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا من اللغو الفاضل المحشي خرج تلك المحل عن التحلية بالقياس الى

فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر **قوله** على وجه الاهتمام لا فتقر في كتب النحو امتناع ان يوقع بعد ام المعادل

في اوايل الباب السادس امتناع قولك هل زيد قائم ام عمرو وبين الشيخ هنا وجه امتناع هذا التركيب من الشيخ ابن الحاجب وهما

ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمزة فيوتى بها بمعادل عند الا عليه قوله هل زيد ثم ضربت بكرا ام شيئا وان الجواب عنده

ام في الحديث منقطعة بان استفهم اولا ثم اضرب فقال بل شيئا واما من قبيل الملاقاة المصنفين ومسامحاتهم في الكلام كاستعمال

فقط في المضارع المنفي في تفسير تعريف فصاحة المتكلم وفي قولهم هنا الاجتماعات قطعا مع انها تستعمل في الماضي المنفي **قوله**

لا يخفى ان توجيه الشيخ مبني على ان مراد المصنف الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن تمييز فيه الراجح الى الحكم

اي وقوعها على سبيل الاستخدام اذ المعنى التردد في التصديق ومراد الواهم انه لا ضرورة الى ذلك فليرد بالحكم المعنى الثاني

من قولهم التردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق وعدم تصوره اياه ولا يخفى ان ما ذكره

بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولا يتوجه

ولم يلتفت الى شيء وراءها كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن

تصورها ايضا وليس بصحيح **قوله** على لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الى مصدرها بالتاويل المشهور اي حصل الاستغناء

من الشيخ بناء على انه الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه المتكلم والمخاطب ولا في لسان الفعل

على الفاعل وكذا في ان تقيد ايضا سواء رجع الضمير فيه الى المتكلم او المخاطب **قوله** واسمية الجملة غير وقد تقام

العدول عن الفعلية فلا ينافي عد المصنف في الايضاح الجملة الاسمية من نظاير الجملة الابتدائية وقد يبقى فيها اعتبار ان

اعتبار افادتها الحكم الدال على الثبوت واعتبار تاكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاؤها الى خالي الذهن انما هو قطع النظر

عن الاعتبار الثاني بل الغرض فاداء الحكم الدال على الذي هو مقتضى المقام وحدها من المؤكدات النظر الى اعتبار الثاني

وحروف الصلة اصطلاح النحاة على التسمية حروف معدودة مقررة فيما بينهم مثل ان وان والباء في مثل وكفى بالله شهيدا

وحروف الصلة لا فعطا التاكيد الاتصال الثابت وحروف الزيادة لا فتقارها في الكلام فان قلت يجب ان لا يكون زايدة

فيه معنويا اعني التاكيد قلت انما سميت زايدة لانها لا يغير فحاصل المعنى بل لا تزيد الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته

ولما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجه ظاهرا اعتراض الفاضل الرضي على من عد من اهل هذا ان ولام الابتداء والفاظ

استمالات ام لا زوايد **قوله** متردد فيه طالب له فيه استخدام لان المراد بضمير فيه الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع

الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في انك تصورت قيام زيد او انكرت تصورت

او قيام زيد تصورا لم يتصور السامع بعد تردده او انكاره في ذلك فاي حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم

القاعدة بغير نظاير او بغير الاثر على حال السامع فتامل **قوله** نحو على خلاف ما انت تخبيره قيل الاولى بالظن ان لم

الى الجانب الآخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم ان يلزم المخاطب في المنكر ثم هذه الاعتبارات مخصوص بان يكون على الآخر

ودليل المسئلة الاستقراء فلا يرد على الشيخ اطلاق من بعده حسن التاكيد في الجملة الملقاة الى المتردد السائل مطلقا

هذا القدر من التفاوت في التردد حتى يفرق في مقابلته بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا في مقابل الانكار التفاوت بين اداة

من استبعاد **قوله** ما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها الخ اراد ان جعل مجرد الجواب اصلا مقتضيا للايراد ان قرينة قوله

فاندفع ما قيل من ان كون مطلق الجواب اصلا في ان لا يقتضي عدم استقامة الجواب بجعل قبل الامر والعكس لا يريب

المبتدا التعريف معناه ان المبتدا لا يوجد بدون التعريف لان التعريف لا يوجد بدونه المبتدا هذا واعلم ان قول الشيخ كما انه

المستحسن في حكم الواجب عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة فتامل **قوله** مؤكدا بان واسمية الجملة ان قلت قد التاكيد يكون

والكافرون انكروا في اول الامر الكا واحدا اهم ادرج التاكيد بين قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى لهم مع الرسولين

وتماديهم في الضلال ان انكارهم متجاوز عن ادنى المرتبة قوي في نفسه فاكدوا بتاكيدين **قوله** مؤكدا بالقسم وان واللام

في الايضاح القسم في الاثر المؤكدات فلعله قصد ذكر المؤكدات اي من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة

فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين الانسان والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان

بين الملك والانسان الكامل فيجوزون ان يكون الملك رسولا من الله تعالى ورسولا لانسان كامل وهذا اسقط ما في البشرية

الرسالة من الله تعالى تنافي الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول الرسول

لان مجانس مجانس **قوله** مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للثالث هذا التاويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من ان

الظرف الثاني اعني في المرة الاولى يقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر وهو في موضع مفعول الحكاية اي حكاية عن رسل

كذبوا في المقاولة الاولى واما في المقاولة الاولى واما ان تعلق كما دل عليه كلامه او حكاية فلا اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين

تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون والقرينة

المرتين لا ينافي ارادة هنا قوله لاتحاد المرسل والمرسل به قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة اتحاد المرسل به
تكذيب الخبر تكذيب المخبر سواء تعدد الخبر او المرسل ولا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل فيه لم يجد
بمنع ذلك فما ... خبر رجل عمن يقبل كلامه يقتضي الانكار على ان المرسل به اذا كان مطلقا قولهم انا اليكم مرسلون لم يكن
وحدة المرسل فتامل قوله لكل مقتضى الظ مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يجر في مقتضى الحال الفصل حقيقة
لكنه معتبر والاشتقاق تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته مما يكون على وفق مقتضى ظاهر الحال
حقيقتها فان هذا الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى
والتعريف محمول على المتبادر وما ذكره ههنا هو النسبة بين مقتضى الظ ومقتضى الحال مطلق ... المبادر
المراد في التعريف قوله على انه لا معنى لجعل الانكار الخ قيل عليه انا نريد بجعل الانكار كعدمه عدم الاعتداد مع المنكر ما
ارتدع عن انكاره ... المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظة انكاره تقتضي التاكيد وعدم ...
والاعتبار ايال التاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظة واعتباره يجوز ان يعلم باخباره قوله فيجعل غير السائل كالسائل
كالسائل لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه منه كالتاكيد ... الدال على التنزيل المذكور ...
واما عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا يعبر او ان ... الفاضل المحشي في الضابطة التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز في
على البلاغة فلا يعلم ... منه تنزيله منزلة الخالي فتامل قوله لان الخبر ... يكون اللام زائدة كما في ...
الاشراف ... لا يجوز ادخال لام التقوية في المعمول ... اذا قدم عليه الفعل ولو رجع ضمير له الى الملوح لم يصح ...
قوله لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته الظاهر ان هذا النفي بالنسبة الى ... صورة فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الا
الخبر والظاهر ان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر بصنع الفلك بعد دعاء نوح ... بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين
شانه ان يجعل المخاطب مترددا في حصول ... او قيل ... لن يؤمن من قومك الا من قد امن مع قوله تعالى

واصنع الفلك باعيننا وقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا

بعد دعاء نوح بقوله رب لا تذر على الكافرين ديارا يدل على انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب السائل
المذكورات لا تدل على سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان يكون على سبيل التهديد قلت ...
برفا الاولى ان يرجع ... الى المتكلم بان يدل على عظم ... عليهم فتامل قوله وقال الشيخ عبد القاهر
الخ فاعلم ان ما ذكره الشريف في اواخر الفن الاول من شرح المفتاح من ان ... الداخلة على ... قوم من الاصوليين
عليهم المكسورة الدالة على التحقيق خطا المفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل ... فليتامل قوله من عرض
الا انا وقد يجعل من عرض الجانبين على البيع فيكون العزو على هذا ... وجه التاكيد انه ... عرض الجيع ...
واحد ... معتقدا انه مع ... اضرابا واحدا ... منكر تعدد ... حتى صار ... والصغر والفضل ...
قوله امارة انه يعتقد ان لا يرجع منهم اعترض عليه بان ... على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون امارة
الاستفراغ بالرمح ... ومثل هذا ... على قوله ان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من

من امارات الانكار والجواب انه عرض الرمح كما يكون اثر الغفلة متفرعا عليها يكون اثر الانكار وانه ثم المقام صالح لكل
فيه اليقين وكما يجوز تنزيله لاعارض الرمح منزلة الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب لزيادة تعيينه فلذا سلك
وكذا الكلام في الاية الكريمة اعني انكم بعد ذلك لميتون وتحمل الاية على تنزيل غير المنكر منزلته وجاز ... وتعدد المؤكد ...
اسمية الجملة في الاية من المؤكدات قلت لما تحقق ... من ان مؤكدنها في مقام العدول على الفعلية ولا ضرورة في حمل الاية عليه قوله
كتنزيل المنكر لاشك في شمول التنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان ترك التاكيد يدل على هذا الاحتمال تنزيله منزلة السائل او
غير واجب نعم ... على مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن ... اللهم الا ان يقال
المذكر منزلة السائل يجب تاكيد الكلام الملقى اليه ... على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان الظاهر كون الكلام خارجا على مقتضى الظ
التاكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيله اشد الانكار منزلة اضعفه فليتامل قوله ان يكون معلوما له او محسوسا عنده
مصطلح الاصول و ... يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء اخر فظهر
الم تطلع على التامل ويجوز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في المعين بوجوده معه في نفس الامر لان فات الدليل اذا لم يكن
للمنكر ولو كانت بحيث ان تاملها ارتدع من انكاره لم يحسن جعل كغير المنكر لان التامل الى تحقيق ... كون ...
ما ... معلوم ... خصوصية او بغير تحقيق وجود الدليل ... المعنى وتحقيق الشرطية اعني ان تامله ارتدع انكاره ...
تحقق المقدم مع ان جعل كغير المنكر ليس بحسن ... عند العلوم ... هو الوجه كما لا يخفى قوله مما الى التوجه ان يحكم ... لا يخفى
قوله التقريب سوق الادلة ... ان ... السؤال هكذا قد قيل كيف يصح التمثيل والحكم المذكور فيه ... ظاهر الكثرة الرابعين
فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدم اللازم في التنزيل ليس صالحا للتنظير حتى ان الاية ... مثال لذلك التنزيل لا نظير له
الجواب بان المراد بالنظير المثال المسامحة مع ان المقام ... منزلة ... فيكون نظير الماضي ...
عده عليه فليتامل قوله احدهما ما ذكر في السؤال الخ ذكر هذا الوجه هنا استطرادي ... بيان وجه الحكم في الاية ولم ...
السؤال فان قيل ... كون الاية مثالا وهو المراد المعترض سيما اذا حمل على المنع والسند قوله ولم لا يكون مثالا لما
قيل بجعل الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الريب منزلة العدم واما اذا ضم اليه اعتبار اخر مثل ان يجعل وجود الريب منزلة
ما ... وقيل لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود المنزل فيكون مثال الماضي ...
وجود ريبهم منزلة العدم صار معدوما ... الاعتبار ... وجه الاعتبار ... وجه من الانكار قوله وهو
بحثان احدا الخ عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للريب ومظنة له ...
محذوف من ان كما هو الشايع والتقرير ما نفي الريب بان احدا لا يرتاب فيه ... المعنى لما ذكره وقد ... المحذوف في
والمعنى ما نفي الريب لان احدا لا يرتاب فيه ورد الفاضل المحشي في حاشية الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف ...
لان النفي يتوجه الى القيد ...
اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفي الخ وحكم بان المقابلة ... ان الكلام في استعمال النفي ههنا المنفي ...
انما النفي الخ ليس ... المعنى فلا يتجه المقابلة ... في تصحيح الوجهين ... هذا فتامل قوله لكن

ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الارتياب ... نفي الارتياب اشار الى توجيهه بان في على ...

ز الاشقيا قيل الظان الانكار ليس شأ لما نحن فيه اصلا لان مقام التاكيد باب الغرض صحيح في ان الاعتبار ان المذكور
بالنسبة الى المخاطب لا الى السامع مطلقا والظان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو ... سياق الاية قال فاضل
والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب
لكل من يتلقى الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين وهم المؤمنون على المرتابين قوله لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا الكفر المنكر
لا التي لنفي الجنس واسمية الجملة تفيدان التاكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان المذكورة تفيد تاكيد الاستغراق
النفي واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج شيء من افراده ولا دخل في تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فمن حيث انها يكون
مؤكدة في مقام العدول ولا جزم بذلك في الاية فكم بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التعبير
فان كان هنا مؤكد اخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات والا فلا وبان انكارهم يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يجعل الانكار
ينبغي ان يؤكد بغير ذلك ايضا غاية الامر كالمتردد السائل وهذا لا ينافي جعل الانكار كلا انكار فتامل قوله وهو ان الكلام متوصل
براجع الى ما معهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلامه السابق حمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله على مصطلح اهل النظر
بل راجع الى ... ما ملوها الى ما فيها والنظر فيها وترتيبها على هذا الطريق قوله انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني لا يحتمل
التاكيد المعنوي لا يؤكد الحكم ولا يرفع انكار المخاطب بل السهو او التجوز وقد يرد بانه ظن الشيخ واشار اليه ... الانكار
كالتاكيد اللفظي بعينه قوله دفعا لتوهم السهو والتجوز قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يرفع توهم السهو كما
صرح به فيما بعد فلا يدفع ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك والجواب ان مراد الشيخ بذلك على اطلاقه بل انما صرح به في تاكيد المسند
اليه بان التاكيد في مثل جاءني زيد نفسه لا يدفع التوهم المخصوص وهو ان الجائي زيد وانما ذكر على سبيل السهو وقد اشار اليه
بلفظ هذا حيث قال لدفع توهم التوهم المذكور ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه والعين
لا يدفع التوهم المذكور لا انه لا يدفع السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك بان كلاهما في نحو جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم ان
يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح في مباحث الفصل والوصل بانه لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك
الكتاب صادرا عن غير روية وتدبر ... هنالك الشيخ بان وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ولا يخفى ان المحذور
هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب اذا كان ممن يستبعد صدور مثل ... من زيد ... المتكلم ويتوهم ان الفعل
ممن ملابس زيد لا نفسه وانما اسنده الى زيد بطريق السهو لاستبعد دفع المتكلم بقوله جاءني زيد نفسه ذلك التوهم
المقام فتامل قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز انه قيل الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال التمثيل على قول انه جعل لا ريب
فيه جزء ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف واما في الفصل والوصل فمبني على ... ولا يخفى ان ظاهر ... الصواب
من هذا الجواب حيث اعتبر الجملة الملغاة نفس لا ريب فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد
اصل السؤال بانه لا شك في تغاير مفهوم ذلك الكتاب ولا ريب فيه لكن يتوهم اتحادهما فيستلزم العطف ... الى كلام
الشيخ من قبيل الاعادة للتثبيت والقوم انما عدوا من المؤكدات الاعادة الصريحة فلا اشكال فتامل قوله فلعل وجه ... ان يراد
الكلام الخ يمكن ان يوجه هذا توجيه كلام السكاكي على مقتضى تعريفه الكناية وهو ان تذكر اللازم وتريد الملزوم وان ... اصل الكناية

اصل الكناية على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام الدال على اللازم مرادا به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة ... معنى
عن نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام المجرد من التاكيد في مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان ما يستلزمه
الكلام في عرف البلغاء هو عدم انكاره وانما استعمل في هذا المقام المقصود به هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره
ما ذكر ما يستلزم اما واحدا ولو ادعاء وعلى هذا القياس الكلام المؤكد الوارد في مقام خلو ذهن المخاطب لنقض الكلام المؤكد كناية على تقدير
كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره كما عرفها السكاكي ثم قوله بل لازمه ايراد الكلام معناه بل لازم معنى الكلام المورد ... سوق الكلام
مع المنكر على ... ان معنى الكلام المسوق مع المنكر على هذا لا يريد ان يبقى الكناية في الاصطلاح ان يذكر الكلام الدال على اللازم ويراد به
الملزوم وليس فيما ذكره الشيخ الا الانتقال من نفس اللازم اعني الايراد المذكور الى الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسب ان يحمل بالكناية
على ما هو المقصد الاصلي للمتكلم وكان حسب الغرض من ايراد لفظ ... على عدم انكار المخاطب تنبيهه على ان معناه ان ما ... تنزيل الانكار ... لان المتكلم
منزلة غير المنكر وان الغرض من هذا التنزيل انه ذلك التنبيه مع ان في تقدير الشيخ نوع قصور كما ... لم يلتفت اليه الفاضل المحشي وقال مشيرا الى
ان كلام الشيخ لا يخلو عن توجيه والاوجه ان يبقى الخبر المجرد من المؤكد ... في عرف البلغاء ... على عدم انكار المخاطب فاذا القي المنكر واريد
ان معه ما يستلزمه ... الحكم ولو ادعاء فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه ان تامل وعلى هذا القياس الكلام ... هذا غاية
توجيه كلام الفاضل المحشي وفيه ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول لغوي في الخبر المجرد لا نفسه والا لكان القاؤه الى العالم
على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول العرفي له خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لعدم الانكار ... واريد ما
او يتبع من انكاره بشرط التامل بل ينافيها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما تتحقق اذا اطلق ما يدل على نفس العرفي المعنى ان يدفع
ليستلزمه وكذا الكلام في القاء المجرد الى المتردد على انه ربما يدعى ان ما ذكر من قبيل مستتبعات التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن ... وعلامة اللزوم
يمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولا مطابقيا الثاني ان المذهب في الكناية على مذهب السكاكي ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع ... علم والكني
المكني بها على تقدير متبوعات للملزوم ... ان الملزوم المكني عنه في صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم ... امارات
من الامر خلو ذهنه ... التابع والثاني متبوع لان عدم العمل يتبع عدم العلم وان الملزوم في القاء المؤكد الى العالم ... اللازم
الانكار الظاهرة واللازم انكار المخاطب ... تابع والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شرح المفتاح من ان ... هذا الايراد
في الكناية ان يجيز كونه مساويا للملزوم والاخص حتى يصح الانتقال عنه الى الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار ...
في القاء المجرد الى العالم مراد به عدم العلم لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعني خلو الذهن اخص من عدم العمل ... القرينة
متبوعا للخلو فتامل الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية ... بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته ... كناية
الملازمة موجودة فيما نحن فيه لان المتكلم بانكار المخاطب ... قرينة ... انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلو ذهنه فكيف يكون ... هو شرط
والجواب من هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي الخلو بحسب التنزيل والاعتبار ولهذا يقال انه لا بد من امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي ...
في الكناية وانه يكفي العلم الذي ... الى الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن في الجملة فيجوز ارادة معناه الحقيقي وان كانت ممتنعة ... استعملت فيه
بالعلم على ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل اخر واستعمال اخر ولا يضر عدم جواز ارادته في المحل الذي ... على سرير
كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود

ثم يلزم ان لا يكون ما اشتمل قرينة لفظية كما شابها الطريق المذكور ومثل ان يتق انما العالم الصلوة واجبة قوله في المهد يطلق البيت و بعده

ان الهلال الغارات ... في اللمعان الحديد بفتح الجيم البخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى

الموصوف اي البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله اثر النجابة من قبيل ... وساطع البرهان قوله الشرب في

القدح اشرب الى التي اشربها ... رفعا لتوهم التخصيص ... فقد صرح بان لا ريب فيه من قبيل الاشلة دون ...

ولذا لم يصح استثناؤه وهو من قبيل النفي فقد حصل بدفع التوهم جزما بلا شبهة قلت دفع التوهم جزما بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا

شبهة بكون لا ريب فيه من الاشلة وقد سبق الشرط والتمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لا نص فيه فتوهم التخصيص باق بلا شبهة قوله

وكذا المجرد عن التاكيد اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير منكر ولا متردد قوله كان غرض المتكلم في الذكاء ...

الاولى ان تفسير جزمها ان لا يكون متقيدا ... او متقيد ... حمل الظن بمعنى ... ولا ... ان كان بمعنى المظنون وهو مع اسمها

وخبرها خبران ... وقد يحمل الاولى ... ثم ... فقوله ... ان يكون خبر ان قوله بل لا يتجه ...

من حيث المعنى كانه قيل ... ضمير الشان ... هذا الحكم مختص بالجملة ... كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز ودليله

الاستقراء ... قوله تعالى **هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ** على راي من جعله ضمير الشان كانهم قوله لان ...

البيت ... عن طريق ذكر الخاص وارادة العام ... ان النكرة ههنا اسم ان وليس ... اصطلاحي ...

ان ... اسم ... والجنب ... العدو ... ههنا اسم ...

... والجبن ... المامون ... الموشة ...

ضعيف ... لذة العيش والفتى للدهر والدهر ... وان كان ...

لكن الفتى يبهد في الدهر والدهر ... ولا يسلم ... قوله ان دهرا يلف ...

جمعو ... اسم موضع ... متعلق بيلف اي بسبب ...

الثاني ... والتعلق ... في هذا الموضع التفرقة الكائنة او جمع التفرقة الكائنة فيه قوله وقد يترك التاكيد ...

انه احتاج الى اخراج المثال المذكور من الضابطة السابقة ... المؤمنين ... من قبيل جعل المنكر كغير المنكر ...

الانكار على زعم المتكلم ... ايمانهم ... لا ينبغي ان يشك في ثبوته بالادلة الظاهرة ولا حاجة الى التاكيد وقولهم مع

انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار ... احكام الشرع ...

لعدم تصديق شياطينهم اياهم قوله ليس جعلها اقوى الكلامين ولو كدها عبارة الكشاف هكذا ... قلت لم كان ...

بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية ... قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين الخ ... لان السوق ...

شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما ... الفوة والوكادة ... المؤمنين مع ... قطعا

وتجريد افعل التفضيل ... انما يجوز في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلثة وقد استعمل ههنا بالاضافة ... الا ان

ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناها اللغوي ... الكلام الصادر ... كانه في

الجملة قوله او حديث جمع ... التاكيد ... منسوب الى الاحد ... الوحدة

الوحدة واستحقاق ان يخبر عنه بالاحدية قوله اما لان انفسهم الخ اما تعليل مقدر اي فتركوا التاكيد اما لكذا واما النفي المستفادة

من قوله لان ادعا الخ والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر لفظ الكشاف حيث قال وذلك اما لان انفسهم ... لم يحدوا ...

او حديث قوله معتبرة للتاكيد اي موضحة لذي تحقيق ثبوته ... من معاني التاكيد ... لان الحرف لا يحون ...

قال ... من ذلك اي ... في ... ومعناه ... وضع ... قوله

لانه لدفع الايهام ... التكذيب ... رسول الله لكن فيه ... هذا الايهام انما ... ما ذكره لو كان في الاية الكريمة

يكون قوله تعالى **وَاللّٰهُ يَعْلَمُ اِنَّكَ لَرَسُوْلُهٗ** من مقول الله تعالى لا بطريق الحكاية ... والا ...

المنافقين بان يجعل جاريا مجرى القسم كما قيل في ربنا يعلم **اِنَّا اِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُوْنَ** ويكون ...

... في المؤكدات المذكورة في الاية والجواب انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه كان ...

غير مستعمل في العرف اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وعمرو يعلم انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا ...

والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثاني

مرسلون من رسوله والفرق ... فلا تغفل قوله ولذا ذكره بالاسم الخ يريد ان وضع الظاهر موضع المضمر يقتضي نكتة وههنا ...

المقسم غير الاسناد المذكور ... هذه الوتيرة في عنوان بحث التشبيه ... حيث قال التشبيه الدال على ...

بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فلذا اعاد اسم المظهر وبان ما في المعرفة اذا اعيد كان عين الاول

... وهذا ... سقط ما ... الاصل في المعرفة المعادة ان يكون عين الاول كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ما سبق

الثاني ... الاصل الاول ... الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على المضمر ...

وصو ... المجاز غير مختص بالخبر ... الاسناد والخبر ... الاسناد ... الى

الاختصاص ... يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاول ... عليه ...

قوله فكانه قيل ... حقيقة وبعضه مجازا اشارة الى ما اختاره في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى **وَمِنَ النَّاسِ**

مَنْ يَّقُوْلُ اٰمَنَّا بِاللّٰهِ ... ان مضمون الجار والمجرور ... مبتدأ وما بعده خبره ... العكس

... ههنا ... الفائدة هو الخبر ... في هذا المحل ثم الاسناد الحقيقة العقلية والمجاز العقلي

كلاما قوله الذوق ... مقصود ... هذا التركيب ... قوله كما جعله عبد القاهر حيث ... دلائل الاعجاز في ...

كل جملة ... الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه ... المجاز العقلي كل جملة اخرجت الحكم المفاد

في العقل ... من التاول قوله وفيه نظر لان علم المعاني الخ ... الحقيقة والمجاز العقليين ...

في تعريف علم المعاني ... اللفظ ... داخلين فيه ... الحال ... ان يكون ... من حيث انه

مقتضى الحال ... الاحوال المذكورة ... الاسناد حقيقة ... وليس ...

مثل التاكيد والتجريد ... الى اللفظ ... الحقيقة ... الاسناد ... الاسناد ...

ما هو ... والتفسير ... اللفظ ... هذا ... قوله

متعلق بالظرف لنيابته عن عامله وقد يعتبر ان العامل في مثله عامل في الظرف والمال واحد قوله لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق

الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي ان نسبته في المزج الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب

شيئا انسما عليه ولا فيه ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو لحتى يكون باقيا على المزج بعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل

الى اعتبار التغليب لان فاعل بقي الضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اي بقي التعريف على هذه الحالة اي ما لا يطابق

خارج عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة في زمانين حتى قبل التقييد

المتكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى قوله وذلك بان

الحي كان اراد او نصب من نشر ملاحظة ذلك النهاط المراد لبينا ولعل قرائن الاحوال فيهم قوله سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره الى

مبني على مذهب المعتزلة ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور منه فيتحقق الصدور وهذا الخرج الموت

المسند مسند المجيء من تلبس الجار ورفع الجلال قوله كقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل يشبه

في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حال الرب المخاطب كيلا يحمل على المجاز فتامل قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى

كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله تعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر

فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده من يعرف حاله في اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله في نفس الامر

وهو ان المعتزلي اذا اخفى قوله خلق الله الافعال كلها الى العالم بحاله والجاهل بها فيلزم ان الكلام الواحد حقيقة ومجاز في حالة واحدة

ان تمنع استحالته بالنظر الى التخصيص قوله والاولى ان يكون اسناده الخ فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس حقيقة قطعا

لان التفسير السابق يقول عند المتكلم في الظاهر بينا او هذه الصورة داخلة لانصب القرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم

حقيقة قوله بل ينسب قائله الى ما يكره اي الى الحماقة والجنون قوله بناء على سهو ونسيان الفرق بينهما ان السهو ما يتنبه صاحبه

لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتدا والمفهوم

من كلام العلامة في تحقيق قول السكاكي عن شيء يتجوز وسهو ونسيان ان السهو يطلق على الجهل الابتدائي بان يعتقد ما لا

قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشي بالنسبة الى السهو وكان قول المحشي والمشهور اشارة اليه فتامل اعتمادا على ما ذكر في

تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريف الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن فيه تاول لم يعتبر في تعريفها على ان

ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده قوله علم بعض احوالها وانما هي اقبال وادبار من المصراع للخنساء من قصيدة ترثي بها اخاها

صخرا حيث تقول اضحى على التنظيف بها حنينان اصغار واكبار لا ايسام الدهر تركا ما ذكرت في ما هي اقبال وادبار

من حين فاد فتى مثل في المدهر احلاه ادوار وان صخرا لتاتم الهداة به كانه علم في راسه نار المجمل النافرة الوالهة التي فقدت ولدها ابو

جلده فصيل عيسى بينا الندب النافرة عليه فسلبا ضمها به وتطلق الاطاقة في الصحاح بر طاف به الم بر وحين بطلق راجع الى القول

غير الى البعد والاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا وههنا بمعنى المفعول بيانه الخبر والاحلال الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا

والانهام الاقتدا قوله الى شيء مسول اي خال عن المزايا والخصوصيات كالشيء المنقوش الذي غسل فذهب نقوش النمنم البلبة العالم

بالانسان السائل العز قوله وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس والقرينة عليه قوله بعد ولملابسات شيء الملابس

شتى يلابس الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة الخ قوله والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز

الخ فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولهذا قال والواقع عشر اسند

مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع ان الضمير المستتر فاعل لفظي وجرى النهر وصام نهاره ونحو المذكورة الى ما اسند

فيها الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل اي فاعله

بحسبه ولا شك ان النائب فاعل حقيقي لا اقبال فيه خارج لها في اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور

فالاولى ان يعاد في الجواب الى ما ذكره الى ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع عن الشرح على

السكاكي وكذلك قول الشيخ عبد القاهر الجرجاني كلاهما خرج عن الشرح ويعترض عليه بما قدمه فيكون الاسناد الى المبتدا خارجا

من القسمين عند الشرح لا يدفع الاعتراض بتصريح الشيخ بكون المثال من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب من الاول بان المراد بالفاعل

هو الحقيقي الاصطلاحي الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي والمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في الواقع الا

والاسناد الى المبتدا ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف به وعن الثاني بان قول الشيخ لا يكون حجة على الشرح انما ذكرهما

سبق سند المنع ان قولنا ان الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح قوله فنمت وما ليل المطي بنائم فقد المعنى

يا ام عيلان في السرى والسرى هو السير في الليل ومعنى البيت ظاهر قوله وجوابه ان معناه الخ يرد عليه انه يستلزم ان يكون

ما صام النهار بل الانسان فيه فيكون مجازا لانه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الى غير ما هو له مجاز قطعا مع

حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل عليه رحمه الله ان يختار الشق الثاني من السؤال وقوله فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي

الخ ممنوع اذ لو اريد بما صام نهاري افطر نهاري لم يكن اسناد الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد به والقائم بي

نفي الصوم من النهار فهو داخل في تعريفها فلا ضير واما النهار لصائم فان اريد الاستفهام من ثبوت الصوم للنهار الخارجي

فمجاز وان اريد الاستفهام من ثبوته لنفس النهار فحقيقة كما في قولك النهار صائم ام لا ان كون الصوم المسند الى الاضافة

واحد في الصورتين ليس بقادح في القصد قوله ويسمى مجازا حكميا اما تسميته مجازا حكميا وان كان المجاز يقع في

والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا ولان الحكم اشرف واما تسميته مجازا في الاثبات وان كان المجاز في النفي تسمية لها

المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح ولان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه واما في المختصر

مجازا فاما باعتبار الاشرف او لان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ثم ان المجاز خص بذكر هذه الاسماء وان امكن امثالها

اعتناء بشانه لكثرة فوائده قوله اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له ما هو بالملابس بيان للواقع اذ المذكور بملابس غير ما هو

الملابس غير ملابس هو له وانما المنقول الى ملابس لا يكون له ثانيا الى انه لا بد في المجاز العقلي من فعل وفاعل ومفعول به اذا اسند

الاسناد حقيقة كما سيجيء ولو قال اسناده الى الملابس لا يكون له لم يفهم هذا المعنى قوله فاول لا يخفى ان قيد التاول

غير ما هو له لا تاول فيما هو له وكان له انما لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور التزامية وهي مهجورة في التعاريف قوله

بطلب ما يؤل اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤل اليه من العقل يريد ان التاول طلب المال والمال اما مصدر بمعنى المفعول

اي المرجع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة بيانية وفي من العقل ابتدائية ومن

اى يطلب الموضع كاينا من جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر ويحصل الكلام ان الطلب الحقيقي الموضع
ان كانت موجودة او الموضع العقلي اى ان موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه وان لم يكن
موجودة على ما جوزه الشيخ وسيأتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون الحمل مجازا حقيقة في نفس الامر
الحقيقة لا يستلزم وجودها المجاز ان يطلب لا يظفر بها فما الحاجة الى الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني
على ان المثال قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع عنه **قوله** وحاصل ان
اشارة الى ان تطلب القرينة ليس معنى التاول والظاهر انه تطلب الحقيقة وهو ليس عين نصبها لكن تطلبها الاسناد الى
هو له ليس الا النصب قرينة ما تصرف عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت اثبات الجري
انه اسناد الى غير ما هو له بناء على ان حقيقة ان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة
واما ثانيا فلانه اذا حمل التاول على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للمجاز من قرينة صارفة عن ارادتها فلا بد ان يجعل حاصل التاول
ملابسة ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبته اياه كما اشعر به قوله فيما بعد نحو في المعترض [illegible] الافعال
والفصل الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والتصدي بيان للتاول وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف
الحقيقة واما ثالثا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة الحمل على البلاغة لئلا يلتبس الكلام بالمقصود بالكلام على غيره والتاول
اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان
القرينة ملاحظة لكونها علة المراد وهذا مقصود في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطئة لتقسيم القرينة
وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين
فكذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التاول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكره ولا يقدح في هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب **قوله**
اى الفعل اذ اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يرد به معنى الفعل ورد ان التمثيل بحيث [illegible] وان اراد
الاكتفاء عليه لكونه اصلا ويكون المراد الفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر فلا معنى لجعله ملابسا
ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف ومعنى الا بان المفعول به اذا هما ينصبانه ويمكن ان يختار الثاني
الفعل بلا بشر ومعناه الامور المذكورة ملابس لكل منهما الحال فيهما امثال التفصيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد
انحاء الملابس والملابس لجواز ان يكونا متغايرين وان كانا متصلين كما في قولك اعجبني قتل الامير [illegible] **قوله** لان
المفعول معه هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما
المفعول له فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نصبه وهو ليس
ولو سلم انه ماخوذ فيه فلا يتغير بعد الاسناد هاهنا ليس الا النصب واما في المفعول معه فتغير نصبه [illegible] اسناد الفعل اليه
[illegible] القياس في البواقي وبعض الفضلاء [illegible] الى الفاعل **قوله**
ان كان مبنيا للحقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت الربيع البقل مجاز اسناد
الفعل المبني للفاعل اليه **قوله** وغير المفعول في المبني للمفعول الخ فان قلت قولنا ضرب يوم الجمعة وفي الدار والتاديب حقيقة مع ان

مع انه يصدق عليه ان الاسناد فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يتنى المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة
السياق وفرق بينهما وبين ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور التي اسند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد الملابسة يخرج المعنى الحقيقي فلا
يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وانت خبير بان هذا الجواب يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن
يبعد ان يجعل قوله فاسناده الى الفاعل الخ على التمثيل وبيانه على النظم الاهم الاغلب **قوله** يعني لاجل ان ذلك الغير شابه
مشابهة ذلك الغير لما هو له في ملابسة الفعل لما هو له مع انها تكفي للاسناد البياني [illegible]
المجاز بطريق الاستعارة [illegible] واسناده الى غيرها المضاهاة لما هو له في ملابسة الفعل مجاز [illegible]
علاقة المشابهة ولعل الباعث له اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم في حرف الاسناد الى غير ما هو له
الى غيره وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة **قوله** وانما الغرض تشبيه الخ لان ذلك استعارة اصطلاحية [illegible]
لعلاقة المشابهة لا الاسناد ليس لفظ **قوله** كقولهم عيشة راضية مذهب الخليل انه لا مجاز الا في [illegible] بمعنى ذات
رضية فهو نظير لابن وتامر وهو مشكل لحصول التاء لان هذا البناء يستوى فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز
[illegible] التانيث كعلامة فهو بمعنى المفعول اى بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى [illegible]
من عمل الخ **قوله** وداهية دهيا الداهية الامر العظيم [illegible] ما يصيب الانسان من عظيم نوبه قال ابن السكيت [illegible]
[illegible] وهو توكيد لها **قوله** احدهما وصف الفاعل الخ السؤال الاول صحيح جوابه قد اشير اليها فيما سبق وانما اعادهما
الغرض الاصلي فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود هاهنا بيان عدم انعكاس تعريف المجاز [illegible]
قوله والاليم هو المعذب فوصف به [illegible] الالم [illegible] ان جعل الاليم بمعنى المؤلم على صيغة الفاعل الى التوجيه [illegible]
والاطلاق ونحو المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل بملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد
بمعنى المؤلم اى الموجع مثل السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب على صيغة الفاعل لكن صاحب الكشاف
تفسير قوله تعالى بديع السموات [illegible] **قوله** واشار الى المفعول
بحث وهو انه لو جعل المفعول الذي ذكره المصنف رحمه الله في الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان
والسبب لان الكل مفعول بواسطة الحرف فلا حاجة الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان يقال المكثر في التصريح [illegible]
ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره **قوله** المجرى فيه صاحب الكشاف الخ يدل على ان [illegible]
الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي مطلقا ما ذكر في توجيه الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح [illegible]
الاقرب من الاحتمالين الذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى **قوله** يا سارق الليلة اهل الدار [illegible]
وقد يجعل مفعولا اول لسارق ويقال [illegible] **قوله** او المطلق باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور الخ حاصل هذا [illegible]
العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية والايقاعية الا ان التعريف المذكور يتناولهما باعتبار تعميم الاسناد [illegible]
بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام والمستلزم له ويخص منع اطلاق المجاز العقلي على ما يشتمل هذا [illegible]
وعلى هذا التوجيه يضمحل ما اورد عليه من ان تعميم الاسناد للتصريح والالتزام ينافي كون التعريف المطلق لانه يكون المجاز

الاسناد خاصة نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده الى الجزء راجعا الى المجاز العقلي المذكور في ضمن الاسناد السابق حيث قال وهو الاسناد مجاز عقلي الى النفس المذكور اذا الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم صار للقسم فتأمل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني في مثل قولهم كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلي عند الشارح قلت باعتبار ان في النسبة الاضافية اشارة الى نسبة خبرية لاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك الكوكب الخرقاء يختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل الصحيح لان يخبر عن المضاف بانه اليه **قوله** وقد يكون كناية لا يخفى ان قولهم اسل الهموم من قبيل لا تطيعوا امر المسرفين ونحوه في الكلام اشارة الى تحقق المجاز باعتبار من جعل الامر مطاعا وجعله ارادة الاول مرجح الايقاعي والثاني مكني اسنادي وربما يدعي ان ليس غير الاعجاز المكني الاسنادي لان ايقاع البلية على العموم مثلا انما يكون مجازا التضمن كونها غريبة **قوله** على ما يفهم من كلام الشارح اختصاص المجاز العقلي بالاسناد اما انفهامه من كلام المص فظاهر واما انفهامه من كلام السكاكي فلانه فسر المجاز العقلي والاولى حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي **قوله** افادة الخلاف لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق لا بواسطة عن متعلقه وذكر المص لعل افادته ليتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما هو خلاف لا عند المتكلم بواسطة العقل وضع **قوله** ولقايل ان يقول الخ اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان نحو قول الدهري انبت البقل يندرج فيما عند العقل حاصل عنده وثابت لغيره فلا يبطل طرد التعريف بما عند العقل كما زعم بل يجب لفظ الخلاف كي يخرج عن ان يندرج قوله فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل بالاعتبار ان الحكم هو الواحد وفي عقله اثبات الفعل كما تقول نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج في خلاف ما عند العقل بالاعتبار المذكور فان العقل النظر الى الشعار دون كون الخليفة كاسيا وسلم ان السكاكي جعله مما يندرج فيه فلا الحكم ببطلان العكس وقد يكاف ويجاب عن اصل الاعتراض بان المراد يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه هاتان الفايدتان معا امتناع الطرد وعدم امتناع العكس وذلك العدول انه غير قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل به احدهما وهو عدم امتناع العكس لا يحصل منه الاخر **قوله** وعلى هذا كان الانسب الخ فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح اتم لا تخلو عن مناسبة وذلك لان عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر كان الانسب بيانه في الكلام ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل قوله وعكسه ولئلا يمتنع عكسه اذ الصحيح انه لا يخرج قول الجاهل وعكسه وانما يتعرض له الشارح لظهوره مع عدم تعلق بما ذكرته من تقرير كلام المص شرح الخ عبارته غير ان المشهور ما ذكره الشارح من تقرير كلام المص لا كلام المص نفسه الشارح في تقرير كلامه بل يخرج قول الجاهل الخ فلا يبطل طرده تعريفنا بخروج قول الجاهل فتأمل قوله واذا اراد عند المتكلم ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان الخرج تعريف المجاز واقع موقع ما هو له في تعريف المجاز وبذلك وهذا ظاهر عند قوله **قوله** فخرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسد فيه بحث لان قول الفاسق لمن يعرف حاله العالم الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد الى ما ليس هو له عند المتكلم في الظاهر انه ليس مجازا فلا يصح فيه التناول والوجه اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انفراد كل منهما بفايدة خاصة غايته ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان

الاولى كان اولى وهذا القدر لا يتناول الحكم بضايع القيد الثاني وفساد اخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتد به اليه لما هو **قوله** قلت اراد بالاسناد قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا سابقا وتحقيقه اعم منه ومتناول للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف قيل الحق ان غير وارد لان غير ما هو له انما يدل على ان وقد يقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اي المغاير في الواقع او عند المتكلم الشارح لم يحمل الغير على معنى النفي كما في قولك مررت بغير زيد بل حمله على شيء مغاير لشيء هو له متعرض الشارح بان غير ما هو له سلب ما هو له يفيد المقصود نعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا غير ما هو له يتبادر من غير ما هو له في نفس الامر هو له هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اي المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فكانه اراد ما هو له ما هو في نفس الامر كان المتبادر من غير ما هو الغير في نفس الامر **قوله** وح يدخل نحو قول الجاهل الذي يراد به ما هو المفهوم عند اثبت الربيع البقل **قوله** ما لم يعلم ويظن لم يعد المص نحو النفي في قولنا ويظن اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي رد العلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك السكاكي في قوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ ولو عاد ولو لم يعطف الجازم مع المجزوم معطوف على مثله وان المنفي على احد النقيضين واعاده الشارح اشارة الى ان يظن مجزوم معطوف على نفس الجزم لا مع الجازم على مجموع الجازم والمجزوم وقد يحيل ايضا الى كما في قولك لا اركبك او يعطيني حقي او الا كان قولهم لا افعلنك او تسلم في الشان بعد عدة ما دام انتفى العلم الى ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحمل يوجد ح اتم **قوله** يعني لم يعلم ولم يستدل عليه بحث لان قوله والاقتناء ابيات المرتقيان او صحى بنيه واصبت عمرا وخم الوحي يدل على ان الصلتان العبدي هو صاحب القصيد باسناد الاشابة والاقتناء الكر الغداة ومر العشي ظاهر بل دلالته اظهر من دلالة قوله الى البحر يبد ظاهر ما ذكره اذ قد ينافس فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد الرفيع لقصد المجاز بناء على انه السبب بخلاف الليالي وان كان منه ايضا بما اسند كره الى ان قوله وانه المبدي والمعيد الخ وجه من قال ابن الهيثم وارادوا ان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعالى ونقدر يكون مسلما والمسلم قال ابن الهذيل والاعادة والافنا من الله تعالى فان قلت لم لا يعكس بان يحمل قوله قبل القصد على المجاز قلت حمل الكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح اولى **قوله** وضعيان قيل ان الامثلة التي ذكرها المص من هذا القبيل والاظهر ان يكون حقيقيين عقليين نحو اخذ **قوله** الربيع ومجازين عقليين نحو اجرى النهر لطاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر لطاعة فلان واجرى الله الماء بامره وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية قيل شباب الزمان يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا منه واجيب بان البعد الحذف المضاف اي وقت ازدياد قوى الارض وليس بشيء اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل نفسه يحمل الازدياد على المتعدي فانه قد يجيء متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان في كلام الشارح بتهيج القوى النامية في الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها مع ان الازدياد هذا التهييج والاولى ان يفسر في تفسير الاحياء احداث النضارة بما يناسب ما يطلق الشباب الزمان المذكور **قوله** وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص فيه بحث لجواز كون طرف في المجاز العقلي واحدهما كناية والكناية قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في عداد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المص وافسامها اربعة على مذهب المص ان

حمل قسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الاطراف مطلقا فانت خبير بان لا اشكال على مذهب السكاكي
ايضا لا يدفع بحمل المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل في غير الموضوع له مطلقا لاندفاع الاشكال حينئذ عن السكاكي ايضا فتامل **قوله**
واما على مذهب السكاكي فيفيد اشكال ووجه الاشكال انه يجوز ان يعد كون المسند في المجاز العقلي جملة كما في صام نهاره او
والجملة من حيث هي جملة لا تكون مجاز العقل ولا حقيقة لغوية عنده صرح في تعريفهما بالكلمة فلا يتخير في اقسام عنده في الا
الكلمة على مطلق اللفظ بعيد عن مقام التعريف المصرح فيه بالكلمة انما القسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين نشا على ما
واشهر استعماله على قياس ما قاله **الشارح** في تعريف المجاز العقلي من ان تعريف المجاز العقلي فيه اسناد خاصة او نقول المراد بالكلمة
وما في حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها
بما هو مركب قطعا مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري
واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال
في الموضوع له وقد يجاب **ايضا** بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى النهار او اسناد اسم الفاعل الجملة الاسناد
الجملة الاسمية او الفعلية الى زيد فافهم **قوله** على نصب اثنى مفعول به لتقون او لكفرتم على انا ويلا يجعل تم او على الظرفية
في يوم القيمة ان كفرتم وقوله يوما يجعل الولدان ان يدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعني ويذكر ثانيا التضمن شان
وهو له **قوله** وقد تجري الفرق بين هذه الاسناد عما قبلها لان الموجود في الاولين ايقاع امر ونهي على غير ما هو له
لا اسنادهما في الثوابق وفي الاخرين انشا مغاير للامر والنهي **قوله** اي من جهة العقل او من جهة العادة اشارة الى
منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام وقد سبق هنا في تحقيق قوله ولم ما اجهد انهم صرحوا بان الفعل المسند الى
المميز في الاصل قد يكون ما يلاقي الفعل المذكور في الاشتقاق لا نفسه وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل او العادة هو المحيل
وبهذا اندفع كلام الفاضل المحشي وهذا لك ان تقول **ايضا** المراد هنا باستحالة الشي هو الحكم بكونه محالا وعدة تمكن ثم الحكم
مضاف الى المفعول والفاعل المحذوف وهو السامع تقريره ان قرينة المجاز عند السامع ظاهر الكلام محالا فقوله عقلا
تمييز عن هذه النسبة الى الفاعل المحذوف اي عند عقله او عادته فتامل **قوله** لان العقل اذا خلي وطبعه وفي بعض النسخ العقل
اذا خلي ونفسه وهو سهو من قلم الناسخ لان الشي الذي اذا خلي العقل ونفسه يعد محالا قد يكون بحيث جماعة
يبطل مثله قرينة المجاز مطلقا فلا يكون الدليل منطبقا على الدعوى الا ان يحمل **قوله** ليست مما يحيله العقل على ما هو
معنى الاستحالة العقلية بتعبير هنا وان كان قول الدهر مما يحيله العقل بالنظر الصحيح **قوله** الجواز ان لا يستعمل في قطعا
عليه قيل يلزم خلو الوضع عن الفائدة فكان عبثا وانه محال والجواب منع انحصار الفائدة في الاستعمال لجواز ان كانت حصر التجوز
او منع بطلان اللازم اذا العبث ما لا يقصد به فائدة غير لازم وما لا يترتب عليه فائدة غير محال **قوله** معرفة فاعله او مفعوله
انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو له
امرنا فلا يناسب وصفها بالظهور والخفا وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الوضعين
الكلام في المعرفة لا في الوجود ومعرفة الشي لا يتوقف على وجوده **قوله** اي قول ابن المعتز اشارة الى ان في الايضاح غير ذلك قول ابي نواس

قول ابي نواس ليس كما ينبغي وقيل ابي نواس كنية ابن المعتز فلا مخالفة **قوله** اي يزيدك الله حسنا في وجهه قيل ان زيادة مجاز عن اظهار اذ لا معنى لايقاع زيادة الله على الحسن الكائن في وجه المحبوب وقيل الفاعل مقدر اي يزيدك الله عليه حسنا **قوله** الحق قبل
الخبر بان **الشارح** المحقق قد غلطوا على ان المراد بفاعل الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح استثناء المؤمن وان حمل بان الجملة
على الانقطاع بما الساق **قوله** فالاعتبار اذن الحق قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل الفعل المسند في الكلام الذي
الذي رجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيجري بلزوم المقصود
اللفظ ملحوظا ان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع لكن لا لاناطة النفي والاثبات بل لينتقل منه الى القدوم الذي هو في المفرد
الاصل **فحينئذ** لا يكون الاقدام مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه السكاكي بقوله الحقيقة
والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه ولهذا التقرير سقط ما قيل ان اراد معنى اللفظ فلا
جعله قاعدة فلا نسلم انه موجود على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن الحق سلمنا وجوده لكن
انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدام والحق ان قول **الشارح** اذا كان معنى اللفظ موجودا
لم يكن مجازا فيه نفسا يدل على ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله فان القدوم موجود حقيقة
المعلل لا اذا ميل الى ما نقله **الشارح** ان الاقدام المسند الى الحق مجاز حاصل معناه القدوم لاجل الحق في القدوم ههنا
للاقدام المسند الى الحق مجازا فلا يخفى ما فيه من التعسف والاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ
وهو القدوم بقرينة ما سبق فليتامل **قوله** اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص يحقق المذا فيل لانه ذلك الجواز ان يقال
كقوله تعالى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ واجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا ان ههنا ما يمنع
عليه وهو وصف الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك بهذا هو المراد **الشارح** من قوله اذ لا معنى
اي لا معنى لذلك القول في الابيات المذكورة لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور ولو شاء بقوله فقام
قد خرجت من تحتي والشعب بكسر الشين المعجمة بهيج الشر ولا يقال شعب بفتحها **قوله** كالاستخدام اي كما هو حكم الاستخدام
الاصطلاحي ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره الاخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالاخر الاخر قيل لما لم يكن النهار
لان النهار الذي ادعي كونه صائما ليس شيئا غير النهار جعله شبيها بالاستخدام لا نفسه وقيل الكاف فيه ليست للتشبيه بل
الاسم كزيد وفيه ما يجب ايضا لان قوله فلا دون سوق الكلام على ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضميره صاحبه فهذا عين الاستخدام
فلان الكاف في الاسم كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة تعريف بالمشابهة التي بين ذلك المعرف وبين المثال كما ذكر في المواقف
في الجواب الحمل على حذف المضاف اي كسائر انواع الاستخدام على ان صحة تشبيه الماهية الكلية بجزئها يستلزم صحة العكس فلا
في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز ان يكون
بالدال المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور **قوله** ولا يستلزم
بالبنا لهامان كان يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن نظائره بحمل المسند على المجاز اي يا هامان مر على البناء فلا يصح النداء
معه لولا ما فيه من كلامه من تعميم الاستعارة بالكناية الى هذه الصورة **ايضا** **قوله** وجوابه ان جنوح هذه الاعتراضات

مذهب السكاكي لما ذكره الشارح المحقق لمن نظر في المفتاح وسينبه على اعتراضات المصنف نعم يرد على السكاكي ان الاستعارة

المحققة يمتنع قيامها بالقادة الداعي الى الحقيقة فيضطر الى القول بالمجاز العقلي بالاخرة بعين ما ذكر في نفي المجاز العقلي والاستعارة

وقسيمها الى القرينة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع ان المنية في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها مستعملة في الموت بادعاء السبعية

لم فيكون مستعملة فيما وضع له بالتحقيق وفي غير ما وضع له بالتاويل والمجاز عنده ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق وربما

يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج من معنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية

مستعملا في غير ما وضع له وفيه نظر لان المنية جعلت فرد السبع لا انها اخذت من السبعية حتى يكون مركبا منهما محتوما

انه يمكن تقدير نظر المصنف على وجه يعني عن الاعتراض القوي المذكور في علم البيان بان يتوجه هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة

بالكناية يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو ايراد المقام وهذا

على الاعتراض القوي الموعود بيانه في علم البيان **قوله** اي لا صلحيين التاء وجراسنا نرعن التشبيه فلا معنى للاستعارة

فيه قطعا فتعين ان المقصود التشبيه بخلاف قولنا نهاره صائم فانه فيه ما يتوهم من ان نهاره صائم والجمع كلاهما

مشتركان في التركيب الاضافي والاشتمال على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثاني

عكسه فالفرق فاتينا احدهما عن التشبيه دون الاخر تحكم **قوله** فقد زرا زراره على القمر اول لا تعجبوا من بلى غلالة

البا والقمر مصدر بلى الثوب يبلى بلاء اي صار خلقا واذا فتحت باء المصدر مد قال العجاج والمرء يبليه بلاء السربال كر الليالي

واختلاف الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزره جعل عليه زرا من زرت القميص ازره بالضم زرا اذا

شددت ازاره عليه والازرار جمع زر بالفتح كاثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كاقراء جمع قرء وزر القميص معروف

مع اشتماله على ماذكر الطرفين اما اذا ارجع ضمير ازراره الى الممدوح فظ واما اذا ارجع الى الغلالة لما دل عليه القميص

كاصل فلان حي فالمشر راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره **قوله** انما هي في ضمير انه فيه بحث لان الاستعارة

اذا كانت في ضميرها الراجع جعلها مضمرا لعيشة الابعد جعل العيشة بعضا لصاحب في التقرير خلاف الظاهر

فيعود المحذور **قوله** في اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول بان المضاف اليه ضمير والضمير فلا يرجع

الى الاسم وعلى الثاني بان الصوم يمتنع ان يسند الى اللفظ **قوله** لو صح ذلك لوجب عند القائلين الى منع المجاز ان

يقولوا بصحة احتمال كونه غيره كالمجاز العقلي واجيب بان مبنى الكلام على انكار السكاكي المجاز العقلي حيث اعتقد ما عسى

من البلغاء مما يرى من المجاز العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه فيقال اذ ليس معنى انكاره المجاز العقلي

ان احد المخترع ان ما وقع في تراكيب البلغاء من مثل هذا التركيب من قبيل المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوا به

الاستعارة وان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي والمانع انه يجوز ان يكون عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند

القائلين بالتوقيف على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلي وان كانت هذا الادعاء مردود عند السكاكي **قوله** اي الامور

العارضة له من حيث انه مسند اليه لا ادوات الامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون بها

المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق في تعريف المعاني فلا يرد ان الرفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند

انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب **قوله** ان الذاتي لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة

السياق وقوله لا بواسطة الى توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز عن الامور العارضة بالواسطة بالمذكورة معرف او

منكر قيل هذا منقوض بالبحث عن ان المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارضا

للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسند اليه بمسند معرف والجواب انه لم يقع في الباب الاول من هذا الكتاب ما ذكر من

من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس الغرض الكلي الا ان مراد المصنف بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا

الكتاب للبحث عنها واورد ما فيه لا الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك **قوله** لانا خروجود الحادث

من عدم اراد به عدم السابق وانما لم يعتبر عدم اللاحق المتاخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فيناسب العدم

اللاحق اقوى لان الواقع هنا في نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يوت بالمسند اليه اصلا لا انه اتي به ثم اسقط

نعم في لفظ الحذف اشعار بذلك كما سياتي لكن جعلتاره هذا اللفظ ايماء الى ان المسند اليه لكون الركن الاعظم كان انه اتي

به ثم حذف الا انه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديم على باقي الاحوال لكونه متفرعا

متفرعا على الذكر في اعتبارهم **قوله** وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن قيل ضمير هو راجع الى المقام بناء

باعتبار انه الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام فيه الاوضمير راجع الى الحذف فعلى هذا الاحاجة الى ان

الحذف له قابلية المقام بالمعنى المذكور الكثير اذ قد يترك القرينة الدالة على المحذوف ليذهب نفس السامع الى كل مذهب

كل الى ان يقى اراد به حذف ما سوى الفاعل في المبني للمفعول لما سنذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعي فقط وذلك

لان القرينة الحذف متحققة في الصورتين غايته ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مفقودة ورد عليه بعد

ما في اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد الركاكة ان تلك القرينة لا يخفى بالنسبة الى عامة المواضع بل لا بد من

قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للمسكوت عنها مع اشارة ضميمة الى الاول اذ قوله للاحتراز عن العبث يشعر **قوله** لوجود

القرينة وقد يوجه الاشارة الضميمة الى الاول انما يظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعني الاحتراز عن العبث ولذا اورد في ايضاح

عبارة المجرد حيث قال في الحاشية فالمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا ابين لان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه

قوله والحق ان عموم النكتة المذكورة غير كما سنشير اليه وان تحقق اشارتها يكفيه تحققها في اولى النكت فقط فتامل

ولا يصح في الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا فيه بحث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره

عبثا لتحقق القرينة المغنية اياه وانما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج الى نفسه والجواب للمتامل اقول يمكن ان يقال انه عبث

نظرا الى ظاهر القرينة اي اللفظ الذي هو القرينة والفرق بين التوجيهين ان نفي العبث في التوجيه الاول بناء على كونه الركن

الاعظم وفي الثاني على جواز تعلق الغرض به وان في التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا الى الركن الاعظم وفي الثاني جواز

انتفائه نظرا الى جواز تعلق الغرض به **قوله** واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض الخ فيه بحث لان الكلام في مقام الحذف

وعلى ما ذكره من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام مقام الذكر لا الاتيان لا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط وبالعبث ما لا يترتب

عليه فائدة فيه من حيث اللفظ انما هي او من حيث الكلام ان المعول بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة اصل

ليست الامارات نصبها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع لاشهادة لها في نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها كذا في شرح المفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعني من حيث الظاهر في قوله وعند الحذف على دلالة العقل اما الى كثرة مدخل العقل فكانه مستقل **قوله** لاستقلاله بالدلالة اي في الجملة كما في العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فيما يجيء

قوله فيما سيأتي وللاعتماد عند الحذف على العقل **قوله** لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين الحر المستفاد من ضمير الفصل اضافي الى جنس الدال اعني مجرد العقل ولا ينافي ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقراين على ذلك المسند اليه من قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكرناه على ما استمر في العادة من ان فهم المعاني في ما يتكلم من جملة الالفاظ حتى كان المتفكر يناجي نفسه بالفاظ متخيلة والقراين انما تدل بحسب العادة على لفظ المسند اليه وبواسطته على معناه فانه يتم بالاجزاء على وزن الثمرة بمعنى الحيرة قوله ما عرفت ان الاجرة اي الاجر كذا في الصحاح وفيه لغة اجزى وهو الاجر **قوله** قال لي كيف انت قلت عليل اي سهر دائم وحزن طويل اي حالي سهر دائم **قوله** للاحتراز عن العبث والتخييل المذكورين او للتنبيه على ان شدائد الزمان ومصائب الدهر جعلته بحيث لا يقدر على التكلف ما زيد مما يفيد الغرض **قوله** حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة الجوان تحذف الجمل بعضها كثيرا وتقوم في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل مذكورة وجودا وما يغني عنها كذا في مغني اللبيب واما حديث ابيان العاطف لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده **قوله** او لايهام صونه عن لسانك قال الشريف في شرح المفتاح الايهام ايقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف في العبارة لان الاول من الصور الخالية والثاني من المعاني اراد بقوله لايهام ان الصورة المذكورة امر وهمي لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له ثبوتا في الجملة ومما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن سمع المخاطب وعكسه **قوله** او تعينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا شك ان القصد بالتعيين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصدا معا وقس على ذلك ساير النكت التي يمكن اجتماعها **قوله** من غير السامع من الحاضرين لا خفاء ان الظاهر ان يقول عن غير المخاطب **قوله** ومنه من غيره وهو مستقصى الامثال لجاد الله ان اول من قال الحكم وكان من ادنى الناس وذلك انه نزل بيته مهاة على الضبع ليسجل فرام صيدها ابا ما فلم يمكنه وكان يرجع صيدا وكاد يقتل نفسه فمر عليه ابنه مطعم فرجعا الى المصيد فرمى الحكم مصابين فخطاها فلما عرضت الثالثة رماها فاصابها فقال الحكم ذلك مضار ومثلا الغرض يضرب لمن يصيد العمل من غير اهله **قوله** شنشنة اعرفها من اخزم لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائي او جد جدة وكان له ابن بني له اخزم بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه فقال ان بني زملوني بالدم شنشنة اعرفها من اخزم اي انهم كان عاقا والتزميل التلفيف بالثياب او التلفيف **قوله** او على ترك نظايره الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد

وعلى ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظايره ان الاول يتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياس وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسا دون الآخر فان القياس فيهما يتبعان على هيئتهما فقد اتبعت الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيختص بالقياس **قوله** لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ وجهه ما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم لما جاء في المعنى حلف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور من حيث انه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون على المدح او الذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ما قبله من شدة الاتصال الترحم حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف للافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام **قوله** اي الملتزم الذي اعترض عليه بان الموصول لكونه اسما لا يستقل في الافادة بل لا بد من الصلة فحذف هنالك والاشعار المذكور انما هو من ايهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا يبقى في تصحيح اللفظ والمعنى بل في تصحيح كحذف الفاعل فيما بني للمفعول وقوله الهدى التي هي اقوم الثاني وهو منظور مع بيان النكت كثير في الوارد **قوله** ولا مقتضى للعدول عنه فان قلت سيأتي ان هذا الطريق قيام القرينة في الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر معتبر للعدول قلت المقتضي هو الاحتراز بالفعل لا مجرد ذلك القصد

قوله معناه واولئك هم المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير في قوله تعالى **اولئك هم المفلحون** حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية وهو هم المفلحون خبر عن اسم الاشارة الاول وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان لمسند عند حذفه فيه **قوله** لا يثبت لهم الاثرة قال الشيخ في شرح الكشاف كما يثبت في موقع المصدر الاثرة بفتح الهمزة والثاء المثلثة التقدم والاستبداد اسم من استأثر بالشيء استبد به وقوله في غيرهم متعلق بمحذوف او بالظرف الواقع موقع المفعول اعني بالمثابة وهو في الاصل في الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى وفي التنزيل واذ جعلنا البيت مثابة للناس في امرهم ثم شيوعها اليه ومعنى تحصيل الفاعل الفرادها واستقلالها واصله حول من حول الشيء وحياله اي بازائه وانتهى ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتدأ اعني فصل وجعلها الاثرة التي تصلح ان يكون عاملا وتقول الاقرب ان يتعلق بالضمير المستكن في الخبر اعني ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا كيلا يلزم الفصل بين متعلقه بالاجنبي الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور معمولا لمقدر قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى ان تكريره اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة فيكون كل منهما تمييزا لهم عن غيرهم ولو لم يكرر لربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون كالكل الواحد **قوله** حيث الاصغاء مطلوب لو بدل الاصغاء بالسماع كان احسن لان الاصغاء الاستماع حتى المبالغة في المسند التمثيل بقوله هي عصاي كما هو الظاهر **قوله** هذا الطمع قيام القرينة اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة كان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف لا للنكتة كما سيذكره الشارح الآن **قوله** ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه على ما هو الظاهر الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب اليه فيتعين له العدم قرينة معينة واما التعارض الغرابة ولما حمله

ففيه ان عموم النسبة المتعدد مع ارادة التخصيص كان في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان يكون
ماذكره الشارح من الحالات المقتضية للذكر فلا منافاة في ان يكون العموم لبعض ما يصلح لان المتعدد وارادة التخصيص لحصين من هذا البعض
حالا مقتضية اخرى علم يذكرها **قوله** نحو خالق كل شيء فمعرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد دل عبارته
في شرح المفتاح على ذلك واما ما اشير به تمثيله ههنا لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما يشاء ان المراد بعموم النسبة
عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال الحصول لجزئي نفسه فيه لمناسبة الاحتراز عن الخصوص في نفسه هو العموم فينبغي ان يكون
بوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة في نفسه خاص النسبة في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه في نفسه بل
بملاحظة خصوصه في هذا المقام فيصح ما ذكره الشارح الجواب واندفع ايراد الفاضل المحشي **قوله** والجواب ان المقتضي الخ اورد عليه
ان ذكر المسند اليه يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زايد عليه فقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزايدة على اصل
المراد ويجيء لهذا زيادة بحث **قوله** وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج فقد بقيد الخارج بالمختص ويجعل فايدته الا
الاحتراز عن الضماير العايدة الى ما لم يختص بشيء قبله نحو ايجل قائم ابوه واني كان امك امها رء ونحو ربه رجلا ونعم رجلا زيد بالله
لها قصة ورب رجل واخيه فان هذه الضماير نكرات لم يسبق اختصاص المرجع بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب
شاة سوداء وسخلتها لم يجز ان الضمير معرفة لرجعه الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور في شرح التحفة على ما نقل القاضي
بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف اي التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما
في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة فلا وجه للحكم لكونه نكرة الثاني انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج
فاعتبار التخصيص الغير الفاصل الحصر التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه بحكم
بخلافه الاعتبار بالتخصيص للفظي الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية ومعنى الخصوص فيها بعيد الرابع انه
كثيرا ما يفتقر في الثواني ما لا يفتقر في الاوايل نحو ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم وابي فتى هيجاء انت وجارها واي وجه ككل بحمل
الاضافة الى كل واي الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في القاعدة الثامنة من الباب الثامن من كتاب المغني
فلا يصح رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة على ما اشير اليه بسوق الكلام على ان الاسلم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور واشتراط رب رجل
كريم واخيه انما هو لا على المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب اذا كان اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن
السراج واكثر المتاخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وحزوف واما الثاني
فما اشير اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال **قوله** اشارة وضعية قيل هذا احتراز عن النكرات المتخصصة عند
المخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه ورجل هو اخوك ان رجل لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكر بالوصف
اعني تعرفه وهو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ والوصف لم يدخل في تلك الاشارة **قوله** فتعريفه لافادة المخاطب اتم فايدة الشرط مجرد
والتقدير اذا عرفت ماذكر فنقول تعريف المسند اليه لاجزء **قوله** وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا
الحكم البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا في العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظ كلما انما هي
باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه فلا يكون مفيدا لبعد الحكم كقولنا الانسان حيوان النوع الاول

الوجه الاول واعلم ان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدا ما يشمل لازم فايدة الخبر فان حكم المتكلم بالحكم الذي بين
ذلك المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذي
هو فايدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال تحقق لازمها فيوجه كونه اتم فايدة ان الفايدة في قولنا زيد حافظ للتوراة ابعد في
احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفايدة في شيء ما هو موجود والفايدة في فايدة اللازم في الاول اتم منها في الثاني **قوله** بخلاف تخصيص النكرة
النكرة يريد ان التخصيص والتعيين في المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان ومدلولها
وان كان معينا في نفسه الا ان التعيين ليس معتبرا في الخطاب ونسبتها الى الابهام **قوله** وقد يترك الخطاب مع معين الى غيره اشارة في
شرح المفتاح الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اي يترك الاصل ذهابا الى غيره ثم حمل العبارة على ما ذكره الشارح في شرح
ان يكون المعين اذ ترى خاطب به هذا الخطاب ولا ترى خاطب به الا ان يجعل الظرف مستقرا اي كاينا مع معين او الكاين
ان يجعل الكاين بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اي غير المعين على سبيل البدل اما
اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فيكون العموم على سبيل البدل وكذا اما اذا كان جمعا فلا لانه اذا قصد غير معين ان يعم جميع الافراد
على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القران ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير المخاطب موضوع
بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته عليها هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن شرط استعماله في فرد معين
في الخطاب لو لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين **قوله** تناهت حالهم القطعية في الظهور اي القطعية الشنيعة الشديدة
من قطيع الاب الصنم فظاعة فهو فظيع اي شنيع شديد جاوز المقدار ومراد المصنف من الحال في قوله تناهت حالهم فظاعتهم
وقباحة شانهم ووصف الشارح اياها بالفظاعة مبني على ما نقله عن المرزوقي في اثناء التمثيل المجاز العقلي من ان العرب اذا اراد والثاني
في وصف الشيء يشتقون من لفظه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر وامثاله ويجوز ان يعتبر حذف المضاف
او حيثية اي فظاعة حالهم القطيعة من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهات لا يرد ان يتوهم صدق الشرط لكن المقتضى صدق
صدق قوله ولو ترى مع جواب المحذوف اعني لرايت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد لسوء
ظهور حالهم بل انما يدل لكان القصد بخطاب يرى الى العموم على كمال ظهور شناعة حالهم لكل انها علان فظاعة حالهم
مختص برؤية احد دون احد بل كل من يتاتى له الرؤية فطبيعة **قوله** لفساد المعنى اذ العموم في المدعو اعني اكرم او احسن اليه
الاخراج في صورة الخطاب يتعلق العموم لان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول عن الظاهر لفايدة يفيدها الظاهر المتبادر المعدول عنه اظهر من
اي دعاء المدعو اليه الذي هو خلاف الظاهر سد محض كما ترى هذا يعني يوجه تعلق الطرفين بالاخراج في صورة الخطاب بان
منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقي فكانه قيل الكنى بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه لتفيد العموم يعني الاخراج
هذه الصورة من المعنى الحقيقي ليتاتى لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما يتاتى لنا هذا **قوله** يشعر بذلك لفظ
المفتاح حيث قال ولا تريد مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن اليه قصدا الى ان سوء معاملته يختص واحدا دون واحد من قوله
تتميز اي قول المصنف ليفيد العموم والاحتمال المتعلقة غيرها يريد **قوله** ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وذلك لانهم لا حظوا المشخصات
عما يمنع بتصوره الشخص عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا العلم لذلك الشيء مع تلك المشخصات التي جعل هذا المفهوم مرآة لملاحظتها

فلا يقدر تفاوت المشخصات التي جعل هذا المفهوم الكلي زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه لا يلزم تعدد الاوضاع

ولا كلية الموضوع له كما توهم **قوله** لاحضاره اي المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر

هو المعنى فقوله احضاره محمول على الاستخدام او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للالتفات اليه والحاضر

ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد

حال حضور المسند اليه في ذهن السامع لم يوجد به احضاره لان المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا في ذهنه فلا

احضار ثانيا بضمير الغائب ولا فائدة في الاتيان بالضمير ولو قال ابتداء الاحضار لا الاخبار عنه بعينه باسم مختص به لكان اظهر **قوله**

بعينه حال من مفعول المصدر اي متلبسا بعينه وشخصه **قوله** فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها الخ قيل المعرف بلام العهد الخارجي

وكذا الموصول والمعرف بالاضافة اذا اريد بها المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر فاحضاره

في هذه الثلثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعم واعترض بان الاحضار ثانيا انما يتحقق اذا كان بعد الاحضار ولا يكون كذلك

في الجملة **قوله** هذا القيد مخرج من الاولين فيه بحث لانه اذا ترك القيد الاول يكون الكلام هكذا وبالعلمية احضاره في ذهن

السامع باسم مختص به اي بالمسند فلا نم ان قوله باسم مختص به يغني عن قوله بعينه واشتد كيف احضار معنى الرجل في ذهن

باسم مختص لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كان لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما لا يكون مختصا لو اريد به فرد

معين من افراده من حيث هو معين وح يكون مجازا او مبحثا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل خير من المرأة

بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا يقول الاشتراك يقول بعينه وما اجاب به الشريف في حواشي شرح المفتاح

عن الثاني من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به الجنس من حيث هو هو وقد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد فيخرج

الاختصاص ايضا كساير المعرفات والنكرات فيه نظر لان المعرف بلام الجنس حين ما يقصد به الفرد المنتشر يستعمل في الجنس

والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية على ما سيأتي تحقيقه ايضا فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا او

لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعين اي الشخص المانع تصوره عن وقوع الشركة فيه فيندفع بحث

سوال الاختصار انما يتوجه اذا كان يذكر قيود التعريف على الوجه الذي ذكر فيه مع ذكر فيخرج بالاخير عن قيد لو مذكور فيه الا انه امكن ان يقيد

يسقط الاحتياج الى قيد لو وانت قد تحققت من كلام الشارح ان ضمير به في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه الى الجنس

معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين متحقق فلا اقتصار اصلا فهذا التقرير ظهر ان قول الشارح ونقرير السوال

المختص بشي ليس الا العلم فيه مسامحة وانما مقتضى السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه **قوله** قلنا بعد التسليم

الى توجيه الجواب الا انا اعتبرنا الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرحمن مختص بحسب الاستعمال

وان كان في الاصل موضوعا للذات الى الرحمة الكاملة مطلقا مع انه ليس بعلم لو هو وصف فينتقل الرحمن ولا يخرج بقوله باسم مختص

بعينه ان نظر الى انه مفهوم كلي في الاصل ويقول ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم

المختص بشي ليس الا العلم فيجب ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصلي من ذكر القيدين السابقين تحقيق علم

غاية ما في الباب انه افادها ذكر ذلك الغرض سند الشارح اليهما لكونهما سابقين في الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس

بعيد وعما اشار اليه من توجيه الجواب المنقول لدفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين اعني بعينه وابتداء خلاف ما ذكره

بعض الفاضل المحشي فانه لا يدفع استدراك قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى **قوله** لانا نقول هذا موقوف الخ اي خروج الامور المذكورة

بقيد الابتداء موقوف الخ وفيه ايما الى بعد التفسير المذكور لانه ابعد من اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد فهم الشارح اليه

اريد ذلك الخ لكن هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فاحضار الرحمن احضار باسم مختص

يتقبل عليه لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة على تفسير الابتداء بما ذكر

باول الزمان كما ذكره الشارح يخرج عاما تحققه في الاعتداد السابق **قوله** وبعد اللتيا والتي اللتيا تصغير التي على خلاف القياس

التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقي على فتحة الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله زيادة الالف في اخرها فعلوا ذلك في

من اللذيا وذيا وذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانها كنيت وكنيت حذف الصلة ايهاما للتهويل

عن الاحاطة بوصفه والذي كني بهما وفي ذلك من تفخيم ما لا يخفى **قوله** وما سواه انما وضع ليستعمل في شي بعينه فانه تعلق

المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شي بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما وضع الى اخره يدل على خروجه

عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد من التعريف السابق ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا او مما

وما سواه انما وضع لمفهوم كلي ليستعمل في جزئياته بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع

لخاص وهو المعينات التي جعل المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع فليفهم **قوله** ولا يخفى على المتصف ان

وذلك لان قيد الابتداء على ما ذكره هذا القائل يخرج سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص فايدة سوى تحقيق المقام

ذكره الشارح وفي الاسم المختص وان كان مخرجا لها لكن يكون لكل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام فايدة

لتقدمه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم العلم به ولئن

في احضار اول زمان الذكر متحقق في ضميري المتكلم والمخاطب لا يفهم منهما فيدلا المتقين ظلينا مل **قوله** نحو قل

هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتدا والله خبره واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة

من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره

بمعنى انه احد وصف مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما او بحسب الثاني لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين

واحد على انه كما يكون بدل زايد احد **قوله** فاصله الله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف فقيل عليه

الا انه معرف باللام لم يكن حرف التعريف عوضا من الهمزة المحذوفة لاجتماعهما معها في الاصل وبعد تسليم عدم جواز

عنه جوابان حرف التعريف في الاله من جملة اصله الا انه الحكاية من المحكي ومراده ان الله اصله الاله كما ذكر في تفسير

حرف التعريف في خبر المبتدا افادة الحصر كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله

بمعنى تستر واحتجب وبعد عدم الارتضاء ماذكره في شرح الكشاف من ان كثرة الدوران الى الكلام واستعمال اللام للعهود

على الله يرجح جانب الاشتقاق من الاله ولو سلم ان حرف التعريف من المحكي فنقول المضاف محذوف اي عوضت منها

اداة التعريف كما صرح به القطب في شرح اللباب الا على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وفي هذا الوجه يتعين كون حذف الهمزة على

اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة موقوف على وجود اللام الموقوف على حذف الهمزة لان الحرف
لا يؤتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور قوله ثم جعل علما اي بعد حذف
قبله فقيل الا انه جعل باللام كالاسماء الغالبة لكن لا الى حد الغلبة لكن اريد تخصيصه تاكيد الاختصاص بالمتعين في
صار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق لا انه قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف
غير اطلاق النجم على غير الثريا فيكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة تقديرية قوله لما افاده
اي بسبب كان هذا اللفظ فيجب ان يكون المعنى المعبود بالحق اي بقرينة المقام فان الاله والحال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود
فيه لكثرة الموجودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكشاف من ان الكلمة التكبير بمعنى المعبود مطلقا والا لا التعريف يعني العهد
هناك بسبب بيان الخبر الصحيح قوله في الوجود او موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا ولا يجعل
خبرا لان المعنى على نفي وجود الهة قوله سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي يفيده الاستثناء المفرغ لو اوقع
يجحدوا انما لم يقيد الخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه رد خطأ المشركين في اعتقادهم نقيض الحصر على ما يبلغ
البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بالكلمة التوحيد وهو اثبات الوجود له تعالى ونفيه
واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود فانتفت فائدة الكلام لا ينفي الامكان من غيره تعالى قلت في ذلك النفي مستدلا عليه بدليل
المقصود بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود قوله كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم
بما ذكر ليس التخصيص بل الكشف والتوضيح لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما الكنية فهو علم صدر باب
من الاعلام فيصلح لهما والفرق بين اللقب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنايات بالمدح او الذم كابي الفضل وابي الجهل
قوله وفي الشر تبت يدا ابي لهب غير الاسلوب لان الحاكم ههنا مضاف اليه في الذكر والتمثيل بمجرد كون المقام مقام كناية
يدي علم لعلم مسند اليه في الحقيقة وتنكير جهنمي في يدا جهنمي للتهويل كانه قيل الجهنمي قوله انتقال من الملزوم الى اللازم
المنتقل عنه معنى مجازي للفظ اذ ليس معنى اللهب بحسب الوضع ملابسة التشديد والوجه يجيء في فن البيان انشاء الله تعالى ان الكناية
مبنية على المجاز وبالعكس وفي شرح المفتاح في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب لم يطلق الاسم الاعلى
بابي لهب لكن لينتقل منه الى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمي هذه عبارته في ذلك الشرح وظاهره لا يناسب قوله ههنا
انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني فان اللزوم على ما ذكره هناك بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط الاول فينبغي
ههنا انما هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضافي ليلايم كلاميه اي ليس اللزوم بحسب العلم الوضعي العلمي فقط بل يجب ان يلاحظ الوضع
الاضافي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر من ان منشأ اشتهار ابي لهب بكونه جهنميا ما يفهم من المعنى الاضافي لعنوان ابنه
واما اذا جوز ان اشتهار المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في نظائر حاتم على ما قرره الفاضل المحشي فلا يتيسر
الوضع الاضافي قوله ويجب ان تعلم ان ابا لهب انما يستعمل ههنا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى الجهنمي اي بواسطة ملاحظة
علما فتحقق بما ذكره في شرح المفتاح فلا تناقض قوله سابقا الا ان هذا اللزوم الخ اعترض عليه بانهم شرطوا في الكناية ان يكون
المقصود هو المعنى الكنائي والمعنى الاصلي وسيلة اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه جهنميا هو المقصود الاصلي

ومناط النفي والاثبات بعيد جدا واجيب بان توهم البعد انما ينشأ عن الغفلة عن وجه العدول عن الاسم الى
الكنية فلا حاجة الى ان يبقى فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل استبعاد التراكيب واطلاق الكناية
سبيل التشبيه واستعمال الكناية في مجرد معنى الحقيقة فاسأل يبقى ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان تعلم الى المناقض لما
صرح به في البيان في اثناء تحقيق فوائد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان
الكناية لم يستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان
ان لهم في تقرير الكناية طريقين احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما
انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا بل لينتقل منه الى اللازم المقصود فما ذكره الشارح في البيان
مبني على المذهب الاول بناء على ان المقصود الاول كما اشار اليه الشارح في بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله وما
يجب الخ مبني على المذهب الثاني قوله او ايهام استلذاذه ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك الايهام الى
الاعلام ونحوه وعليه المحقق شارح ... وفيه بحث اذ في كونه من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية له بحيث يكفي
في اقتضاء الذكر ابهاما حتى يتعين الحكم في الاعلام ونحوه بالطريق الاولى ولو بدل لفظ الايهام بالاعلام لعاد
الابهام قوله وغير ذلك مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه لا يتعين عليه المسند اليه الا باسمه
يخصه قوله لان المخاطب يعرف مدلولها بالقلب والعين اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الا ان
المعرفة ما يعرفه مخاطبك قوله ثم الموصول وذو اللام سواء خلافا لابن كيسان وابن السراج فان ذا اللام اعرف من
الموصول عندهم والكوفيين فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام قوله ولذا صح جعل الذي يوسوس الخ صفة للخناس
بدلا على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بناء على ما تقرر من ان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا
لها وانما يمنع اعرفية ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكان بناء الكلام على ان اشتقاقا اعرفية ذي اللام من الموصول
فظ ولذا لم يقل بهما غيرهما خلافا للعكس فالاستدلال بالاية ناظر اليه قوله وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا
للمبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف
المضمر قوله فانه وان تخصص بكونه معروفا بالك اشارة الى انه لا يلزم التخصيص به تعريفا حقيقيا بل يحصل نقص الشيوع
قوله لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه اي لم يعتبر في اصل وضعه التخصيص وان جاز ان يتخصص بحسب المعارض كما
في الصورة المذكورة قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه
معرفة والمقصود تعيين وجه التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد ان يقال ان يجعل تلك الجملة صفة
للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في المقتضى فلا يتوجه ان ما ذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا
لجواز ان يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لا بد منه لاقتضاء
مع افادة المقصود ارجح على ان اجراء الموصول لاحالة انما يكون على قسم من اقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما اذا
اقتضى المقام صفة حينئذ ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر قوله الذي كان معنا امس رجل عالم ينتقض بمثل

قولنا مصاحبنا امس رجل عالم فلا بد من مرجح طريق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضي انما موجب او مرجح ولا
يكفي مجرد الملايمة والمناسبة قوله الذين في ديار الشرق لا اعرفهم ولا تعرفهم وهذا المثال في عدم علمهما معا
وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبغي عند الجزم والاولى ان يمثل لعدم
علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرفهم قوله لقلة جدوى الخ يعني ان مثل هذا الكلام تارة يكون قليل
الجدوى بالنظر الى افادة وتارة قليلا في نفسه فيكون عديم الجدوى وانما لم يجعل عدم التعرض للمذكور بانه اذا لم يكن للمتكلم
علم بغير الصلة لينبانى عنه الحكم شيء ولا كان الشيء محلا للشبوقية لان المراد بالاحوال التي فرضنا انتفاء علم المتكلم بها
هي التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه لتعينه عند افادة الحكم للمخاطب بعموم الخبر لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع
ولا نفي الحمل فتدبر قوله او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول
سواء كان غاية يقصد حصولها او فائدة يترتب عليه كزيادة التقرير لو لم يكن كذا وههنا بحث وهو ان مجرد استهجان التصريح
بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق اخر لا استهجان فيه فلا بد من انضمام شيء الى استهجان التصريح
اختيار الموصولية على ما سواها من الطرق نعم قد ذكر رحمه الله في شرح المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملايمة والمناسبة
فلا تزاحم في المقتضي لكن لا يخفى ان المناسب لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان المقتضي رجحان في الجملة كما ينبئ عنه قوله
في مقتضيات ذكر المسند اليه المقتضي اعم من الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفى بالرجحان بالاضافة فكلما كان المضاف
اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واوفر قوله اي تقرير الغرض الخ وجه تقديمه على القولين الاخيرين ان المقصود من الكلام هو
الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره اولى قوله واورد حكاية شريح
وهي ان رجلا اقر عند شريح بشيء ثم انكر فقال شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل ليعدل عن
التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب فهذه الحكاية متعلقة
باستهجان التصريح فان جعلت الاية مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام مرضيا وان خصت
بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل اجنبي ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح
جعل الاية مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المرأة في الحكم بالمراودة والاحتيال في طلب المواقعة قوله ولقد فرت مع
الغواة بدلوهم دلوا ضربت بها مثلا في التردد وحركتها التمني والغواة جمع غاو والاسامة اخراج الماشية الى المرعى
والسرح المال السائم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل من سرح اللحظ بمعنى النظر السريع
الجائل فوقع القصد عليه من قولهم امر سريح اي سريع كذا في الديوان وفي الصحاح وناقة سرح ومنسرحة اي سريعة
والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصر العنب ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة
الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت في تحصيل اللذات وهوى النفس
حتى بلغت اقصى ما يبلغ الانسان في شبابه فما جاءت وقصدت ان ما سعيت كان اثما وضلالا ودنيا ووبالا قوله
ان الذين ترونهم البيت يروى بضم التاء [illegible] الخطاب الارادة التي يقوى الخ لانه مفاصيل هو الرواية والانسب دراية
افضا وان

ايضا وان جاز الفرح بان يكون من الرحوية بمعنى الاعتقاد والعليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة
العطش والصرع في اللغة الطاعي على الوجه للاهلاك فالاهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي او عبارة عن هلاك الاموال
او عوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله او يهلكوا والى الثاني بقوله او يصابوا قوله
وحرا بان العرف والذوق الخ وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطا الذي ذكره هو اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر
بالخطا او يفهم من العرف خطا المخاطب من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين الخفاء في لزوم الايماء فيه وانكاره مع
اثبات التنبيه المذكورة تدافع واما ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام في معاني الموصولية ومقتضياتها
لا في معاني الكلام الذي فيه الموصول قوله الى وجه بناء الخبر كقوله فيما سيأتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر من جنس العقاب ونظائره ويدل على ان المراد ههنا الى وجه الخبر المبني وانما قدم البناء اشارة الى ان ايماء الموصول الى
الخبر حيث ايراد المتكلم وسابق اياه عليه كما قيل مثله في تعريف حصول صورة الشيء قوله كالارصاد في علم البديع
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله تعالى وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَ
لَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ قوله اي التعريض بالتعظيم الخ اعترض عليه الفاضل
المحشي بل حصول هذه المعاني التي جعل الايماء ذريعة اليها يحصل بلا ايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول وبدل
الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن
نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغني عن اعتبار الايماء واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا فلا
تعظيم شعيب مثلا على وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام اضى من نسبة الخسران الى المكذبين ولا حاجة في ذلك الى الايماء
الايماء ومن نفس الموصول ففيه ان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه
ولو لم يعتبر هذا الايماء لم يمكن لك ان تصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام في معاني الموصول لا مجموع
الكلام الذي يكون الموصول من جملته فيندفع الاعتراض قوله فاشكل عليه الامر في عنوان الذي حمل الى الجواب
عند الفاضل المحشي انه يراد ههنا العلة علة اسناد الخبر الى المبتدأ وبناؤه عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال كما فصل
وفيه بحث اما اولا فلان ان اريد بالايماء الى علة بناء الخبر الايماء الى ذات العلة ففيه انها مصرح بها فلا يحسن الايماء
وان اريد الايماء الى عليتها من جهة ان ترتيب الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد علية المأخذ ففيه ان ذلك الترتيب
انما يدل على علية المأخذ لثبوت الخبر لا لاثباته واسناده على انه يفوت حينئذ جعل الايماء ذريعة الى التعظيم مثلا لان
التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة اعني نفسه سواء اومى الى العلية ام لا واما ثانيا فلان الظاهر ان الكلام عن الخ
في نفس الامر على ان ظاهر الخبر في قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ الاية بيان سوء عاقبة الـ
المستكبرين وفي قول الشاعر ان الذي سمك السماء البيت بيان رفعة الشاعر وهكذا في البواقي الا انه لما لاحظ
المتكلم استكبار الكفار بعث مجرد ذلك على ربط دخول جهنم بهم ولاحظ سمك السماء حمل مجرد ذلك على ربط
ثبات البيت الشرف له فان هذا بعيد كما لا يخفى على المنصف فقال قوله ومن الناس من افتى الخ

وادبر العلامة التزمه وقد نبهناك في اوائل تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان شارح المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب
مضمون الجار والمجرور مسندا وما بعده خبرا اي بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور لمثل هذه الاخبار فائدة
ويمكن ان يجاب في هذا المحل بجوازه وهو الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام ان يختص بعض الناس باثبات غير في
مثل هذا الكلام فانه ينافي الانسانية بحيث كانه ينبغي ان لا يعد من [illegible] من جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه
لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف التوجيه الذي ذكره الش قوله وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الراي اذ انما
لفظ ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم يتفرع على هذا بعض الاشارة البعيدة في قوله او ان يومى بذلك اي جعل المسند
اليه موصولا يكاد يصرح بالاشارة الى الاول قوله المحسوس غير مشاهد فيه اشارة الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس
على المشاهد وان تابع العموم في العكس حيث قال الى مشاهد محسوس وفيه تنبيه بتقديم المشاهد على انه يكفي وحده [illegible]
على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس بعد دفعا لتوهم ان يراد بالمشاهد المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا قوله ولما
الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار [illegible] ورد عليه ان كلما اشار اليه الصغرى مرجح لا موجب نعم قد اشار الش في اخر الكتب حيث
قال [illegible] لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الغرض الموجب ويمكن ان يقصد لكل التمييز غرض صحيح فتامل
قوله من نسل شيبان بن ثعلبة وابن ذهل قبيلتان كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر
وهما شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جني في التنبيه على مشكل الحماسة ان يكون وزن
شيبان فعلان من شاب يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب فحذف الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت
ثم قوله من نسل شيبان اما خبر ثان او حال على سبيل التداخل والترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفرد اي فرد
منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت للممدوح التفرد في المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس
نسل شيبان فقط كما لا يخفى لان مبنى الكلام على ادعاء اشتهار ان نسل شيبان غنيا عن سواهما بالمحاسن مختص
قوله وهما شجرتان بالبادية يمكن ان يكون انما جعل شجرتين مع ان الضال تخفيف الضالة والسلم نوعان من الشجر
والفرد الضالة والسلمة انما الى ان المراد بالضال والسلم والذين حكم على نسل شيبان بانهم مقيمون بينهما فرد
ان من ذينك النوعين يعني انهم كانوا كذلك في نفس الامر كما يقول رايت زيدا قوله وعلم المعاني من حيث انه الخ الحق
ان القريب والبعيد والمتوسط ان جعلت داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا البحث لغويا ذكر توطئة لما يتفرع
عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة
والتوسط كان من علم المعاني قوله وعلم المعاني من حيث انه الخ قيل هذا هو الحق واما ما ذكره الفاضل المحشي
من ان ذلك جار في الالفاظ كلها فجوابه التزام الاخير الا ترى انهم بحثوا عن علمية المسند اليه وتعريفه وتنكيره
وجميع ذلك يدل على معانيها بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكر من الاعتبار حصل امر زايد على الوضع يتعلق به
نظر علم المعاني فتامل قوله عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف
فقد يناسب ان يجعل اشارة الى عدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول وهو المتقون واجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظة

من غير ملاحظتها بمضمون الصلة بقرينة ان البيان من جملة الاوصاف التي مشار اليه وانما المعبر عن تلك الذوات بنفس الموصول
لقبح ذكره بدون الصلة واما عدم جعله المشار اليه هو المتقين فمبني على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا
عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشاف
فعلى التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد
واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي يشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبغي
قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا في الواقع ذاتا فليتامل
قوله او نحو ذلك مثل ان يقصد بر شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك معضلة يتحير فيها العقول هذه المسالة
محققة عندك تشير الى المسالة التي تتحير فيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال الش في شرح المفتاح
ولا يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الايات والابيات امثلة لا شواهد حتى يتهم باحتمال الغير وانه
لا امتناع في جميع مثال واحد بين كثير من اللطايف والاغراض فان مبنى تلك الاقتضاءات وكون التراكيب من الخواص
على مجرد المناسبات والاقتران بين المبشران مقصود المتكلم ما انتسب اليه من الاستبدادات فليحافظ على هذه النكت فانما ينفع
نفع واحد قوله واحدا كان او اثنين الظاهر ان المراد او فردا واحدا او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح
واما الى الحصة وحينئذ من الحقيقة فردا او فردين او اكثر ففيه مسامحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها
من التشخص لا نفس الحصة المعروضة الا ان يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد
تقرر ان المعهود في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض فتح الش في قوله واحدا كان الخ قوله كناية هذا من جملة
اقسام الكناية المصطلحة وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان تتعين في صفة من الصفات اختصاص موصوف
معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التحرير من صفات المختصة بالذكر اشار اليه بقوله لكن التحرير انما
يكون للمذكور يعني لما كان التحرير مختصا بالذكور علم ان المراد بالموصوف هو الذكر وهو ليس [illegible]
التحرير قوله او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية
او مفهوم هو مسمى الاسم المجرد من اللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم
الجنس والا فعلم الجنس اشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا بالالة قوله يعني يطلق المعرف باللام الخ دفع لما يتبادر
من ظاهر قول المص وقد ياتي لواحد الخ من ان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني يستعمل في مجموع الماهية والجزء
فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه والمتحد اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد
بالحاء والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله في المتعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتخاذ بالمعجمتين والمعنى
واضح بقي هنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر عند الش كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة
الى الحصة لها مع الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه حينئذ هو حقيقة في حاجة الى الذكر
من القرينة فتامل قوله في المتعدد باعتبار الوجود انما قال المتعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون

هذا ومثاله لا المعين المشخص **قوله** حتى تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في المعرف دون المنكر وقيل حيث
اولوا بالحاضر مثلا وقع صفة لمعرف الجل **قوله** كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته
في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما للاشارة معهود بينك وبين مخاطبك واما لارادة نفس الحقيقة **قوله**
يعامل معاملة النكرة كثيرا اعلم ان المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد
بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر على قياس
ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر
كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا ان وروده في الاستعمال غير متحقق على ان الاول في نفسه شهور ولقد
امر على اللئيم يسبني كجزه فمضيت ثمة قلت لا يعنيني بل يريد في اي بل يريد غيري من عناه اي قصده واراده ولا يمنع من تعلق
به وان استقام منه من عناني الامر اي اهمني وفايدة ثم في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المرور والامضا كان الثاني اعظم
من الاول تشبيها للتباعد ما بينهما في الفضل بتباعد ما بين الحادثين في الوقت **قوله** لا توقيت فيه اي لا تعيين كتوقيت
اذا حد وغيره بان تعيين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوم باعيانهم فصح توصيفه
بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة للتوغل في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهار المنعم عليهم بمغايرته
للمغضوب عليهم فتعرف ثم كما في قولك عليك الحركة غير السكون فعلى هذا الوجه انما يصح جعله وصفا للموصول سواء
كان فيه توقيت ام لا **قوله** قلت بل حقيقة خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس هو مجازا كما قيل بل هو حقيقة
واعترض عليه بان الموضوع للماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية الملحوظة ولا شك في تغايرهما فينبغي
يكون مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية لا بشرط شيء وهو متحقق في ضمن الماهية الملحوظة لم يستعمل فيه
ليس الا الماهية لا بشرط شيء وهو متحقق في ضمن الماهية الملحوظة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا بشرط شيء والقرينة انما
انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فلا يضر تسميته بهذا الاعتبار فيسمى معهودا ذهنيا
هذا **قوله** ومثله كل مضاف الى النكرة مضاف حال عن كل لانه فاعل في المعنى اي ما ثله كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا
جوز الحال عن خبر المبتدا فالامر ظاهر وفايدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا الافراد
كما سيأتي ان شاء الله تعالى **قوله** وجوابه ان الاتم الخ كان الظاهر ان يقول في جواب السكاكي اذا ادعى عدم التمييز عن تعريف
العهد عدم الاستيفاء مطلقا لما لا يخفى وعند كيف والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة وفي الاخر هو الحصة وان اريد
عدم الامتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت
من التزييف اعتمادا على ظهوره انهم ادعوا الفرق بينهما بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد
وبينوا الحصر فيها بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم بطلان
الثاني على الشق الثاني ظاهرا مشهورا ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بقوي تأمل وهذا المعنى
معتبر الخ اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال الحضور وهو لما كان

الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبر في المعرفة بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين
المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبار لعدمه وانما المنافاة بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه
لا غير **قوله** واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر تفيد الحصر وحقق هناك ان مبناه كون المضاف
المضاف من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما وبذلك تبين وجه الاعتراض الا انه عم عبارة المفتاح شعرة
بجزئية الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هنالك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال
قوله بدليل صحة لا رجال في الدار الخ اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع فيطلق على الا
نحو فقد صغت قلوبكما بخلاف العكس **قوله** يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا اخره ولا لقيتم ما بقيتم ضرا المغنى المنزل وقيتم على صيغة
المجهول اي حفظتم والمعنى يا اهل هذا المنزل وقاكم الله جميع الشرور وعموم الشر بناء على تاويل وقيتم بالنفي اي لا اصابكم
الشر بذلك لعادة النفي في قوله ولا لقيتم **قوله** او مقدرة نحو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكره النحاة في توجيه بناء اسم
لا هذه اذا كان مفردا انه متضمن لحرف من بدليل ظهوره الا انه لا يعني في الاستغراق كما نقله في الكشاف
وان تقييد لها الى نفي الجنس في قوله وانما اورد البيان الخ للاعتراض فيها **قوله** وللقائل ان يكون لو سلم الخ قد تحقق
ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله لو سلم اشارة الى منع كما ان الفاضل المحشي منعه
تعقيبه وتقرير المنع المشار اليه بوجه اخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامان فيما الفساد والامكان لا
فلا رجال النفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم
ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جواب ظاهرا بان ينفي المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد
اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه بادر الى التسليم ولم يصرح بالنفي **قوله** ولهذا صح بلا خلاف نحو جاء
القوم الى قوله يمتنع قولك جاءني كل جماعة الخ فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له علي عشرة الا واحدا نحو
ضربت زيدا الا راسه من الاستثناء المتصل فيظهر منه انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي
كونه من اجزائه فلا يدل صحة الاستثناء الواحد من الجمع المعرف باللام على استغراقه على ارادة كل واحد واحد ظاهر ايضا مثل
المثال المذكور نعم لا فائدة في هذا الفرق بينه وبين المثالين الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى من
افراد المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يقال في وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فكلا الاستثناء
المتصل في الاول بالنسبة الى كونه جزءا وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له علي عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقع
الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل
من جزئيات الجماعة جماعة اخرى فليتأمل **قوله** قلنا لو سلم الخ الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي استيعاب الجميع حتى
معنى جاء الرجال جاءني كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع
المستغرق لان الثلثة مثلا جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها فيندرج فيه ايضا في ضمنها
بل يقول الحل حيث كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد واحد منها لكان تكرارا محضا

ولذلك نرى الائمة يعرفون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحدا وبالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحشي
وفيه بحث لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو **كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ** وكلما
القي فيها فوج وكلما دخلت امة لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان تقول ان اريد بلزوم التكرار
في مفهوم الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم للثلثة
مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر للثلثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع
ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اراد ان لنا ان نعتبر دخول الثلثة في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون باعثا للعدول
عما هو كما المرة المستغرق على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط ما وعدم تداخل الجماعات واحوالها كيلا يلزم
التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة جماعة لما صح ان يقال الرجال عندي الا صحة
الافراد في الثلثة فلو سلم على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكرنا في العبارة يندفع بان يقال المراد
المراد جماعة الجماعة خارجة منهما مع اشتماله في تعريف لعلة الناشئة جميع ما اتفق عليه الشيء مع جواز كونها السيطرة
ولهذا القدر لا يعدل عن الظاهر حتى يتجه ما اتى جمع من الرجال التي تنصب على انه لعله لا جمع في الحكم باعتبار
ثبوت الحكم للفرد **قوله** فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح الخ فيه بان يراد انه لم يقل وهي العظام كيلا يتوهم انه
من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز على غط فلان يركب الخيل ويسوق فلان فتلوا انه يدل على انه مجاز مشهور وتوسع
شايع ولا الاظهر في الجواب ان يقال اراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في الكلام من حيث هو كل ثم وهو المجموع
عبارة عن ذوات القوة المجموع ولا شك انه يمكن بان القوة البعض فلو قيل وهن العظام لم يتحقق شمول كل عظم بطريق القطع
فليس مراده بالشمول في قوله الطلب شمول الوهن لا الشمول القطعي **قوله** غير مناسب للمقام لان الشايع هو الاسم
قوله انه جمع لبنا ولكل حسن عرض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التاويل موجود في المفرد المستغرق ايضا
اجيب بان المراد بينا ولبنا ولا ظاهر الان في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم **قوله** لا حدود خلقا او من اجناس خلافه لا
يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا المعنى انما استفيد من خصوص الموضع لان العالم اطلق على كل فرد لان عدم الظلم
المجبول يستلزم عدم الظلم الشيء من احاده **قوله** والجواب في الفعل بان الجمع الخ قيل عليه ان اراد ان كل جمع كذلك فممنوع
وان اراد الجزئية فسلم لكنها عين مدعى صاحب المفتاح فانه لا يدعي الا الجزئية والجواب اختيار الثاني ونقول ليس الجواب
ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضي الا استيعاب الجموع ولا ينافيه خروج الواحد الا
قوله نعم فرق بين المفرد الخ لا يخفى ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذي
ابداه في جانب الفلة ليس بينهما فان اللام في الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد من المفرد المستغرق
وكان التعريب بمجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتامل **قوله** مجردا عن الدلالة الخ اعترض عليه بان دلالة
المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع لا قيل يوصف المفرد المنتشر فيشغل الذهن من المفرد الى الوحدة الفردية ع المنتشر
الى العالم الموضوع فما معنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة ولا

ولا خفاء في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة
على تعيين المراد فهو اي مجرد على الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الدلالة عليها **قوله**
للمحافظة على التشاكل اللفظي المراد من التشاكل اللفظي الواجب محافظته في الصورة المذكورة ان لا يختلف الصفتين على الجماعة
فلا يرد وصف اسما الجمع **قوله** كالقوم والرهط بالجمع الصحيح ولهذا امتنع وصفه بلفظ الجمع اي لكون المفرد المستغرق **قوله**
معنى على كل فرد مجموع الافراد ثم النظر الى ان هذا الامتناع بالنظر الى الظاهر باستيفاء اللفظ واما بالنظر الى المعنى كالمفرد الدال على كل
الافراد في القياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى كما في الاحبار مثل قوله تعالى **كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** اللهم
ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل **قوله** وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر الدنانير اصل الدنانير بالتضعيف بدليل جمعه
على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج ولذا جمع على دبابيج وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب حرف التضعيف
ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع في بنا ممتد وهذا اظهر ان السيئات في قول عمر بن عبد العزيز لحاتم وقد حكاه صاحب الكشاف
لطول البنا واظهر السيئات وذوو الميم جمع سن لا السنين بناء على القاعدة الممهدة ولما لم يتنبه شارحو هذه الدقيقة صاروا
الى المجاز وانت خبير بان المجاز شرط له القرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق **قوله** فلان الثوب مخلق الخ الاخلاق
جمع سمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدرهم البيض ايضا فان كل دينار
مشتمل على اجزاء وحلي كل منها اصفر **قوله** كانها احضر طريقها بان لا يكون السامع عارفا باسم العلم ويكون طريق الاحضار
احضر بالنسبة اليه فان هو اي احضر من عبد الله ونحوه مثلا **قوله** نحو قول جعفر بن علبة الحارثي الخ هو من شعر الحماسة قيل
في الابيات حين اخرج من السجن ليقتل واهلها علم وقوله هوى بثلاث يا آت لان اصله هوي بعد القلب والادغام
على القاعدة المعروفة اضيفت الى يا المتكلم والركب اسم جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى حذفت احدى اليائين
وعوضت عنها الالف المتوسطة وقد بقي الهوى على معناه الحقيقي ولا يأول بالمهوى ويراد ان العرض سائر بالعرض حيث يسير
محله القائم هو به وهو القالب لتعلقه به وهو الجنيبة وكان في اللفظ مع الراكب اليمانين مذاهب وحسن موثق
قوله شان المضاف اليه والمضاف قدم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما في الاعتبار وان كان المتاخر في الذكر ثم
لا يخفى ان هذا التضمن قد يوجد في غير صورة المضاف كما في قولك الذهب عند السلطان عندي وكذا في نظيره فالجواب انه لا يتوجه
الاضافة اليا بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر المص في جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع ما سبق يشير الى مثال تحقير
المضاف اليه ومن قولها وللذا المثال التحقير ولم يقيده بشيء منهما فتامل **قوله** ومن قوله تعالى **لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ
بِوَلَدِهَا** الخ فصله عما قبله لان المضاف ليس مسند اليه ثم قوله تضار وان كان في الاصل تضارر على البنا
للفاعل بمعنى تضر الناس صلة اي لا يضر الوالدان بالولد بان يفرطا في تعهدها ويقصرا فيما ينبغي له ونحو قوله تعالى
بهت المراة ونحو ان كان البنا للمستقبل او يكون تضار على البنا للمفعول اي لا تضار ونحو زوجها بسبب ولدها بان
يطلب منه ما ليس بعدله من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا ايضا زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب
عليه من زوجتها وكسوتها ونحو ذلك ويرجح المحفى على كون البنا للمفعول قوله ان يهراد التوجه بالزوجة ايها

بسبب الولد يعود الى الامر او بالولد قوله عنوان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون كالاستهزاء حصل من الاضافة العدم قول
القائل بالكلام المذكور برسالته وجعلت الموصول مع صلة موكدة له كما لا يخفى قوله نحو كوكب الخرقا لاح بسحرة الى قول الشاعر
اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها فى القرائب الخرقا المراة التى فى عقلها خفة وبها حماقة وكانت هذه المراة
امراة تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبى يطلع عند ابتداء البرد تنبهت لمجى الشتاء وفرقت
قطنها التى تعيش به كما هو البسى فى قرابتها لتستعد لدفع البرد والسحر بالفتح السحر وسهيل رفع بدل من كوكب او عطف بيان واذاعت
بمعنى فرقت قوله اوليته الطريق الى احضاره سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد ان الطريق حاضر عنده فى ذلك الوقت سواه
وكانه ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن فاندفع ما اعترض الوذنى فى شرح المفتاح وهو الذى
نقله الفاضل المحشى هنا وانت خبير بان البحث فى تراكيب البلغا والقول بان طريق الاضافة يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية
مما لا يكاد يصح قوله وليس لسن طالب العرف حاجب يمكن ابقاوه على معناها الظاهر او لمضاف محذوف اى ان حسان
طالب العرف لا يمنع المنع من ذلك الطالب ويمكن ان يجعل عجزه فى اى شان طالب العرف ثم وجه حمل التنكير فى الثانى على
التحقير سلوك طريقة البرهان فى اداء بعض المقصود مع حسن مبالغة شوب التعظيم بشوب التحقير فلا وجه لما ذكره بعض
تلامذة الشارح ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح انتفا الحاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة فى سياق
النفى قوله التقليل نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى ان التنكير فى رضوان للتعظيم وهو مبتدا واكبر خبره والمراد رضوان فى
اى رضوان لهم الى اخره والجملة عطف على جملة وعد الله المومنين والمومنات الخ وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان
لهم بها بخلاف ما ذهب اليه ولان المقام مقام تعداد المنعم وبيان عظم نعم الجنة وجعله مكانها فرع شى من الاشيا ايها
لطريق القصد بالمناسب للمقام وان كان رضوان من الله تعالى اكبر من ذلك كله فى نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فعلى
طريق التبعية فليتامل قوله وجى للتحقير والتقليل اى التنكير مطلقا فيصلح التمثيل بقوله اعطانى شيئا مع ان المنكر ليس مسندا اليه
قوله لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف عدم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها فى كونه جهة
للتنكير فتخصيص المتكلم ليس لكثرة فليتامل قوله احترازا عن التصريح بنسبته السائمة الى عين الممدوح هذا التصريح كما يوجد
فى صورة الاضافة يوجد فى غيرها من طريق التعريف اذ منشاه تعيين اليمين التى نسب اليها السائمة من المهندانى السيف
المنسوب الى الهند وقوله لم يقل عينيه ذكر لاحد الاقسام المعرفة بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام فى بصدد المانع عن مطلق
التعريف وما ذكر انما يدل على بعض المانع عن التعريف بالاضافة قوله من بناء المرة ونفس الكلمة اى من مجموعها او من كل منهما
بواسطة انضمام الاخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا تنافى التعظيم لجواز اتصاف الواحد بالعظمة فكيف يدل
على التحقير والحاصل ان نفس الكلمة دالة على التحقير حال الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه ايضا على ان مجرد الحمل
واقتضاء المقام كاف فى الحمل قوله وجوابه انه اذا اراد ان البناء للمرة الخ اعترض عليه بان التنكير ليس على التحقير وان لم يمكن حمله
على التعظيم فى موضع ما بل شرط افادته التحقير اقتضاء المقام له واذا لوحظ فى المقام حصر بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما
معا انتفى الشرط فينتفى المشروط وجوابه ان المقام يلائم المبالغة فى التحقير كما لا يخفى وافادة الحصر انما تحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو

تنكير المسند اليه

وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح من طرفه فتامل قوله اى كل فرد من افراد الدواب الخ قيل الدم وهوا ومشى على البطن
وكذا الغراب والفارة والعقرب والقنفذ على ما هو جواب فى حكم المستثنى سكت عن الاستثناء لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة
معناها العرفى والضمير فى فمنهم من يمشى الخ راجع الى الدابة بالمعنى اللغوى على طريقة الاستخدام وقيل مشى الدابة على بطن
الاكثر منزلة الكل قوله اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء فيان المتبادر من كلام السكاكى اعتبار التنكير بالتنوين وقصد
الافراد فى المسند اليه فى نفسه وفى هذا التقرير انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه فتوجه بالكلام على الخلاف الذى
بين المضاف والمضاف اليه لا يخرج عن تعسف قوله بل قصد صاحب المفتاح الخ مبنى على ما ذهب اليه المص من توجيه كلام السكاكى
والتابع له والمص صرح فى شرح المفتاح بان الافراد الشخصى لا يلايم التقسيم بقوله فمنهم من يمشى على بطنه الخ قوله وان عبارة
المفتاح ظاهرة فى اعتبار النوعية ومما ينبغى ان يتنبه له ان معنى اعتبار الافراد او النوعية فى الطرفين هو الملاحظة بهما والا
فهو اعتبار الافراد فى جانب الدابة والنوعية فى جانب الماء يحصل كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اى مختص بنوع
ذلك الفرد قوله بحمل من حيث توهم المخاطب الخ فيه ان الاستثناء يقتضى شمول المحقق ولا يكفى فيه الاحتمال المحقق فضلا عن
الموهم قوله وللتقليل قوله فيوما بخيل الخ لا يخفى ان فى حمل تنوين الخيل على التقليل مدح له بالشجاعة فهو ابلغ فى المدح
من المدح ببسط المال وكثرة الجنود المستفاد من حمله على التكثير الذى ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل
التنوين الجمع على التقليل فهو ابلغ من حمله على التعظيم بلا اشتباه خفا على ارباب الذوق السليم قوله او مقتطعا بعض النفوس
حمام ها هنا الحزب للبيد مس بتراك امكنة اذا لم ارضها اى انى تراك امكنة وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل
الواقع بعد لم قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا ما من اعتبارات الخ كون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب
الجمهور وهو مذهب المص واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعيته للمسند اليه المنكر والمسالة مسوطة فى
مغنى اللبيب وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم والترحم علما اخبر المص والتاكيد بكل فانه
فان المسند اليه المنكر لا يوكد بهما الا عند الكوفيه بشرط ان يكون محدودا قوله لكثرة وقوعه واعتبارا بشغل عليه العطف
بالحرف اكثر واعتبارا بشا او فى خلاف ينتهض ما ذكره سببا لتقديم ذكر الوصف على ما ذكره قوله يناسب قوله الخ واما بيانه فان البناء
من هذه العبارة المعنى المصدرى واما التابع المخصوص فلا شايع فيه عطف البيان لا غير قوله كقولك الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح فى شرح المفتاح المراد بالطول ان يفرض اولا والعرض ما نقصها
او المفروض ثانيا والعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من شرفى الطول والعرض يستدعى ان لا يكون الجسم الذى تساوت
ابعاده الثلث جسما فتامل فى الفاضل المحشى هذا المثال على راى المعتزلة والحكما فان ذلك الوصف حد الجسم او تعريف له
على رايهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد فى الجهات الثلث لا يتصور الا فى مكان وهذا
انما يتم اذا حمل التعريف على الاعم اوريد بالطول وما معه الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية وخص الجزء بك
على ان الموصوف هو الجسم الطبيعى لان الجسم التعليمى عند من يثبته وبهذا ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج انما يتم
على مذهب الحكما قطعا واما مذهب المعتزلة فمشيها غير تامة لانهم قايلون بالجوهر الفرد وتحيزه عبارة عن الفراغ الموهوم

مع انه لا استبعاد له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال المشار اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ المنتهي لا مطلق

الفراغ فافهم **قوله** الا المعنى الذي يظن بك الظن كان قدرا اي وقد سمعنا قيل مفعول الظن محذوف اي يظنك متصفا

بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكان قدرا اي وقد سمعنا حال من فاعل يظن شبيها

بالرائي والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن اي يظن شبيها بالمرئي والمسموع كما لا يخفى **قوله** او ودي الى سلك

فلا ينفع الاشتهار الخ والاشتهار الحذر من امكان الاحالة وعند النحاة جمع ناج من نجا نجوا اذا نظر في علم النحو

او تكلم فيه **قوله** والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحشي منشأ احتمال النكرات

هو المعنى لان رجلا لا يصلح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر على خلاف الروايتين وذلك الخ يحتمل ان

يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فانما نشأ من اللفظ في هذا الاطلاق نظرا الى

الاشتراك في الاعلام الجنسية والمعرفات بلام الجنس بل سائر المعارف عند قصد الجنس انما ينشأ من المعنى كما في

النكرات واعلم ان الفاضل المحشي حقق في اثناء البحث معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا ولخواتم الثلث ولا خفاء

في شيء من الاقسام التي ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ

بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة فيما

اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا واذا لم يتعدد الموضوع له فهذا الوضع فكون الوضع والموضوع له عامين

غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحشي يرجع الى الاصطلاح

وحاصله ان المعتبر في الوضع اذا كان عاما ان يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر له الملاحظ شيئا واحدا ام لم يكن

كذلك بل كان هو ملحوظا بنفسه فليفهم **قوله** لئلا يصير الوصف مخصصا قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على

المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر ان لا مانع في امثال هذه الاعتبارات بل المراد انه اذا لم يكن الوصف مخصصا انفتح المراد

المعاني المذكورة **قوله** لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد لم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس محتملا ههنا

اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقابل الاستغراق وان النكرة

المنفية مع من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقارن الاستغراق العرفي ويؤيده ما سيذكره الشارح في بحث عطف البيان

من الوصفين في الاية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الاية فان قلت

كما ان ارادة فرد ما ينافي الاستغراق كذا ارادة الجنس دون العدد ينافيه فان الاستغراق المصطلح انما هو ان لا يقصد الى العدد

قلت الاستغراق يتحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله **وما الله يريد ظلما للعالمين** والمراد بعدم القصد

الى العدد عدم القصد الى الاحاد اصالة وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونه نصا في الاستغراق عدم جواز

خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها في الاية وان اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق

بذلك المعنى وههنا قيل باتحاد مورد كلا التوجيهين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف

ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فحاصل الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة

ناشية

ناشية من اعتبار الجنسية وهي ناشية من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الناشي من الجنسية سار في

عموم الارض والجو بل ظهر وجه زيادة العموم من ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على

الجنس تعسف تامل **قوله** يجب صحة وقوع المفرد مقامهما نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فان لها

محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها او دفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد

المعنى تامل **قوله** فلما رايته ان الصلة الخ وذلك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اي وان منكم

لمن يقال في حقه والله ليبطئن **قوله** كما ان الشرطية خبرية اي ان ادعاها جملة الجزاء فانه يصدق عليها انها جملة منضمة

الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء **قوله** لان الاية في سورة التحريم انزلت بمكة الخ اعترض

عليه القطب في شرح الكشاف بانه ينافي ما سبق له ان سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شيء نزل فيه

يا ايها الناس مكي ويا ايها الذين امنوا مدني واجيب عن الاول بجواز كون تلك الاية من سورة التحريم مكية غايته

ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابن ابراهيم بن علقمة انه

مما رواه ان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول بتجويز نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده

اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس

فهو مكي اي متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه **يا ايها الذين امنوا** فهو مدني اي متعلق

بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزلت الاية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه **قوله** قولنا يمكن ان يقال الخ اعترض

عليه الفاضل المحشي بانه يفوت غرض العلامة وقد فصله واوضحه بما لا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب

الكشاف بيان توجيه تعريف النار في سورة البقرة مع انها نكرت في الاية الاخرى كما [illegible]

نكرت في التحريم [illegible] لقصد التهويل والحاصل ان مراد صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى

الايتين واما بيان وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وحينئذ لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي عليه الخ وانت خبير

بان ظاهر عبارة الكشاف يأبى عنه كما يشهد به الذوق السليم فتدبر **قوله** والمشركون لما سمعوا الاية الخ ان قلت الظاهر

ان المشركين لم يعتقدوا كونها اية من الله تعالى ولذا اتفقوا على الانكار تعنتا فكيف علموا ذلك بسبب سماع

الاية قلت ليس المراد انهم جزموا بان هناك نارا موصوفة بصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى

الموصوف المذكور موصوفة بها سواء طابق الواقع ام لا **قوله** ولم يبين ان اي موضع اه قد يجاب بان مراد العلامة من

الحكم المحكوم عليه ان المسند بمعنى المفعول بواسطة فانه شائع لا احتياج الى النقل [illegible] على المحكوم

به ونظيره استعمال السكاكي بعينه في اوائل الفن الثاني البرهان [illegible] فليفهم **قوله**

بل اكثر بحث تاخير المسند المتبادر منه ان يحقق تقوي الحكم المذكور في اخر بحث الحالة المقتضية لتاخير المسند وليس كذلك

بل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في اول الحالة المقتضية لتقديم المسند فمراده بحث تاخير المسند المعنى اللغوي اي

البحث المتعلق بتاخير الفعل في نحو قولهم انا سعيت في حاجتك **قوله** والاظهر ان قول السكاكي الخ ويقول كما بطلت

متعلقا بقوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما توهم العبارة لا بما قبله وقوله ربما كان اعتراض كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان يقتضي تاكيد المسند كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان **قوله** وهذا يظهر ان ما يتوهم من ان معنى كلامه ان كلام القوم كما يدل عليه كلام في المختصر وكلام السكاكي **قوله** او دفع توهم التجوز الخ فان قلت جعل دفع توهم التجوز هنا نظيرا ومقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير في هذه الصورة مع ان التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قلت التقرير وان كان لازما في التاكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مغاير للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فالتقرير فالقصد الى مجرد التقرير كما سبق الى هذا اشارة اليه دفعا لاشكال **قوله** ولا يدفع هذا التوهم الخ اشارة الى التوهم المخصوص السابق وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو في الوصف مثل الاثنين في الرجلان والعين في زيد عينه يدفع به كما اشار اليه في الشرح **قوله** وههنا بحث الخ اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة وليس بحقيقة فاحفظ الصحيح وليس بشيء لان الحقيقة بهذا المعنى لا يقابل المجاز المطلق كما ذكره في التلويح واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على التجوز العقلي فبعيد لان التعرض لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض للبعض الاخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا لهذا ثم ان الحصر المستفاد من قوله ان كلهم انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع الخ محل الجواز ان يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره في جائني الرجلان كلاهما ثم بين الموضعين فرق بان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف العموم ونحوه لكن هذا الفرق انما يفيد تعيين دفع السهو في كلاهما لا دفع المجاز في كلهم وقد اشار الفاضل المحشي الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يتحمل هذا الخ **قوله** ولا يتعقل **قوله** لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر فجعلني موقع عاقلين اماما واجعلني مغزرا متين شهلا حيث اطلق عاقلين واراد مبين على جل عاقل وراسه وجعل القرانية لقوله تعالى **ولمن خاف مقام ربه جنتان** من هذا القبيل وبقوله اذا ساقي فيما وادنيتما فليدوما الركا فان ضمير يدوما للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالماموم واحد وقد بينا انه ليس بقوله تعالى **يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان** لانه من البحر المالح وقوله تعالى **القيا في جهنم كل كفار عنيد** اذ ليس الخطاب لاثنين كما ذكر في التفاسير وسيجيء هنا تحقيقها ان شاء الله تعالى وقد يراد التثنية مجرد التعدد والتكرر وان كان فوق الاثنين كما صرح به في قوله تعالى **فارجع البصر كرتين** **قوله** فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند فيه بحث لان التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا المسند كما اشار اليه الفاضل المحشي والحصر المستفاد من قوله فانما يدفع به ممنوع **قوله** وفيه ان كان البيان حاصلا منه قال الفاضل المحشي وذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق حتى يحتاج في دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ومن بعدهم عاد الاخرة وارم في قوله تعالى بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا انه المكون

الى كون عاد اسم علم لهم مخصوص بهم تعسف وان يحمل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا ان البيان حصل من سياق الاية حيث قال عن من قائل والى عاد اخاهم هودا الاية فوجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان يسموا بهذه الدعوة وسماء وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عاد الاولى القديمة هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان حصل من السياق لم يكن الجواب الثاني جوابا لان مدعى السائل حصول البيان من السياق فلا يفيد حاشيته لا لفظ في نفسه على ان السؤال على اختصاص لفظ عاد والجواب على التنزل وتامل فيه في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة الفجر مخالف لما ذكره في سورة هود وفي سورة والنجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد اخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة النجم ان ارم هو عاد الاولى ومما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اختلاف الروايتين **قوله** وهذا يدل على ان عطف البيان الخ ان اراد به الاعتراض على المصنف بوجه ما على اختصاص عطف البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص على الاطلاق انه بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من انه لو جعل عطف البيان اعم مبنى على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة ما عسى يتوهم من ظاهر كلام القوم فلا وجه له **قوله** والمؤمن العائذات الطير مسحها جوهر ركبان مكة بين الغيل والسند والواو في والمؤمن للقسم والمؤمن من اسماء الله تعالى ما حوى من الامن والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العائذات منصوبا بانه مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها الغيل والسند موضعان **قوله** قلت ليس في كلام السكاكي كيف يخرج عن عطف البيان في قسم النحو بل انه ذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له الكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا ينافي كونه واحدا واثنين في هذين المثالين **قوله** على الجنس والعدد المخصوص ان فسر العدد بالجمع في العدد لو كان بسا وسرنا الامر كما وان فسر بغيره فجموع حاشيته والكلام مبني على التغليب او الاسم الحامل لمعنى الافراد وهو الدال على العدد بالمخصوص **قوله** مثال للوصف المؤكد جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحيته له في المقام الصالح الا انه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا لما زعم انه في اكثر واحد **قوله** لانه لا يقع مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في المثال المتوهم من اتحاد الاثنين من الاكثر وفي الثاني اثبات الواحد مكان قرو وليس الاثنان والواحد مفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لا خلت بالغرض كما لا يخفى **قوله** وفي نظر لان الخ اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست كلية على ما بينا وضعها الفاضل الرضي في كلامه في ان المبدل منه في حكم الطرح لفظا الوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل فعندهم الاول في اللفظ دون الثاني وهذا اليقين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى **ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله** من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عائد على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يقرر ان العائد موجود حسا ولا مانع والعجب انه في الفصل فوهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما متممين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه واصلا الا ترى انك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر

الاول المعرف بكلامك قوله لا يبعد ان يقال انه بدل الكل هذا بناء على انه لم يجب حضر قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا
لاحظ المبدل منه حيث قال من اتخذوا لاثنين ثم الاله ولو اعتبر حضر قيامه مقام لزوم اله بالكلية لا يمكن اعتبار صحيح البدل
اصلا ومثل التوجيه اندفع اعتراض مولانا يوسف الا وهي حصر اسوا بناء اذ لم يعتبر تقييد الاثنين وان قيل فليقيد الحبش في
قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن بقوله شركاء حتى يظهر انه مشترك فليتامل قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام
الاضافة في بدل الغلط لادنى التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط او لتدارك
الغلط وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه لتدارك الغلط واثره اينا في الفصاحة الحق السابق كما في
قولك جاءني زيد بل عمرو ونحن لا نقع في كلام الله تعالى لا انه لا يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز الغلط عليه سبحانه قوله
فلتعقل لهذا هذا امكن الخ يمكن ان يجاب عنه بان في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم تكرير العامل
واما في التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففي البدل زيادة تقرير ليس في التاكيد فكان الاحسن ان يقول الزيادة الى
التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح في الفاضل المحشي واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف العبارة من
ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتدا في التمثيل ببدل الاشتمال ثم اورد فيه بدل البعض واخر عنهما بدل الكل بناء
على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه مع ان الكلام
في مخصصات المسند اليه والتخصيص في الاول اظهر والمصنف لما اقتصر على التقرير ابتدا في التمثيل ببدل الكل لظهوره وعقبه ببدل
البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه الحيثية انما تتم لو كان الايضاح وحده في عبارة المفتاح
واما اذا جمع بينهما فلا وجه لترجيح الايضاح على التقرير والجواب ان نقول مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه يرجح العلة
التي هو المتبوع في العلية لشهادة من فلا يعارض الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فتم قوله الجمع المطلق الغرض من هذا
الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل في الماهية من حيث هي والمفعول المطلق فلا
ما ذكر ابن هشام في مغني اللبيب من ان قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي
للجمع بلا قيد قوله اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة
مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال ره في شرح المفتاح فنقول
في علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك في فائدة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد او في حكم مثل جاء زيد وعمرو او في الوجود
مثل جاء زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء
انه من عطف الجملة لانه من باب التنازع وعامل احد الفعلين محذوف فان قيل العله جعله من قبيل الاشتراك في الذات
من جهة المعنى قلنا فح يلزم ان يجعل اكل زيد وشرب من قبيل الاشتراك في الذات من جهة الحكم لا في الوجود وهو خلاف
ما صرح به المحققون من غير تعرض قوله من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية فيه اشعار بانه لو وجد تعرض للحكم الخ
فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل المحشي واشعر به كلام الشارح في ما بعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد
بحسب العلم
الغير بحسب الوقوع في الاذهان اما على سبيل التعاقب او التراخي بل على ان الوقوع بالحيثية ليس في التفصيل ولذا ان نقول

بعد تعليم ان ذكر المعية لغير على سبيل الاستطراد او الحكم بان المعتبر في التفصيل في باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع في الاذهان
احد الوجهين بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان المستلزم لتعدد المسند لانه
لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر شيئا نعم قول الشريف المعتبر في باب العطف الخ منقوض فتحا فان المعية المذكورة
غير معتبرة فيها اصلا على ما حققه الشارح واما ان يقصد المحشي بيان الامتياز بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الذهن الذي
هو المعتبر في حق او يقال ان حق لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال
المتعلق قوة وضعفا فامر خارج من الوضع يراعى في بعض موارده بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل قوله واخرنا
نقوله مع اختصاره الخ قال رحمه الله في شرح المفتاح وقد نبهت فيما مضى انه لم يبعد في الصورتين نفي في تفصيل المسند
والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد من الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند
اليه من ذلك الشرح من ان المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية
فلا ان يجعل المقتضي لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا يلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد يكون امرا
اخر سوى ما ذكر او ان ذلك المقتضي قد يترتب على حال اخرى قوله واخر به عن نحو جاءني زيد عمرو وبعده بيوم او شهر
يريد ان فيه تفصيل المسند مع ان منشاه ليس العطف على المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصاره لتوهم ورود ان
نحو قولكم او العطف على المسند اليه لتكون لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس مستقيم لتحقق ذلك التفصيل
من غير ان يكون العطف منشاه فلا يكون هذا التفصيل حالا مقتضية لذلك العطف لحصوله بدونه ولك ان تقول
في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى على المحشي ان العطف بغير الواو لتفصيل
المسند فلو لم يذكر الاختصار لتوهم وروده ان يقال ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما في قيد
الاختصار الاول ولو قيل او اخر به عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو وبعده بيوم او سنة كما في المختصر لكان اظهر قوله ترتب
اجزاء ما قبلها انتهت التدرج الى اجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر فيه حتى كما صرح به في مغني اللبيب وغيره ان يكون معطوفها
بعض من جميع ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كالجزء نحو اعجبتني الجارية
حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها اذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض ولو اشترط الجزئية بخصوصها احتيج الى
تاويل المثال المذكور اعني مات كل اب لي حتى ادم بان المراد مات ابائي حتى ادم قوله وكذا الاثبات اذا دخل على
كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد المراد ان الدخول المذكور التاخر في الاعتبار والملاحظة لانه وجد القيد
او لا وعطف الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم تاتيه في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة اذ الاولى جيء زيد يوم الجمعة
حتى يقال انه كان ثم جيء بجاءني فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند اليه قوله ولو سلم فكونه لا اثر
فيما ذكر قوله لانه في المعنى الذي يكل فيشرب الخ من غير تفصيل المسند لان اسما الفاعلة مسندة الى الضماير المستترة
العائدة الى الاسم الموصول فحينئذ تفصيل المسند لانا نقول معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند الواحد وترتيب افراده
ذات
لا الى تعدد ما صدقات افراد المسند قوله فيه تعسف لان هذه من روابط الكل انها ساوية بشهادة العقول

فالنزوم في مثله واضح وقد اشار الشارح فيما نقلت عنه في فايدة قيد الاختصار الى دفع امثال هذه الاعتراضات فليكن
على ذكر منك واعترض ايضا بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند يجب ان
يكون لتفصيل المسند اليه فقط تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل المسند يجب
التزام انه لتفصيل المسند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالالتزام ان العطف ههنا
لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر في مثله فتامل **قوله** او ابهاما كجاءك
جميعا فيكون قصر افراد كما ان الاول قصر قلب سكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد من الخطا
فيه الى الصواب كما ستطلع ان شاء الله تعالى ثم انه جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد وفي دليل الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط
قوله لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم
الفاسد **قوله** لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح فان قلت لا فرق بين الكلامين لان مراد
النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجيء عنهما بعد نفيه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد مجيء زيد دون عمرو في محل
الكلام والاعتقادان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت لما كان المفروض اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين
بحيث يتوهم من انتفاء المجيء عن احدهما الانتفاء عن الاخر فان اعتقد مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا يخفى **قوله**
فلم يقل احد الى اخره لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به في الاستعمال ويمكن ان يوجه هذا القول بما ذكره من لزوم استدراك الاثبات الذي
بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل المحشي من انه منقوض بقولك جاءني زيد لا عمرو في قصر الافراد من توهم ان الفرق
بين المادتين بين فان فيه يصح الاكتفا بقولك جاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا او التعرض للاكتفاء بلا عمرو وحتى يكون جاءني
زيد لغوا واما صحة ان يتوهم من اول الكلام ما جاءني احد فلا يعتبر لانه تعيين الطريق في تادية المعنى المراد لا التزام استدراك الجزء من
الكلام فيقتصر الاكتفا بجزء الاخر ولعل المتكلم انما اختار تلك الطريق لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي ابتداء او غير ذلك من الاعتبارات
المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد الملابسة بين المتعاطفين ونفى المتكلم عن احدهما توهم المخاطب عموم النفي فجاء بحرف
التعميم لكي دفع ذلك التوهم فظهر له فايدة معتد بها قلت غرض الشيخ نفي القول بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح
ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين ام لا **قوله** ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع في حكم المسكوت
عنه فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن
الحاجب واما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهم الرضي لان التابع والمتبوع مقصودان بالنسبة معا وان كان احدهما
بالاثبات والاخر بالنفي **قوله** وفي كلام ابن الحاجب الخ قال بعض اصحاب الحواشي صرح بذلك في الامالي **قوله** ولعل على مذهب
الجمهور فيه اشكال وعلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي وانصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يحمل ان المراد
الحكم اعم من ان يكون الاثبات او النفي شامل النفي على مذهب الجمهور صرف حكمه الى التابع وجعل الاول
مسكوتا عنه **قوله** او الابهام نحو انا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين المراد بالابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه نحو
الانصاف بان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم وهو



وهو كما تم المذكور في معنى البيت الشاهد في الاول ووجه التخصيص غريب وههنا بحث وهو ان السكاكي جعل هذه
الاية من قبيل استدراج المخاطبين الى الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى با
بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيؤديهم النظر الى ان يعترفوا انهم هم الكاذبون في ضلال مبين فالمناسب في هذا
المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب يتادى عند النظر لا الموصوف بالعلم اليقيني صرح به
في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرايط النظر فلما اراد النبي … ورطة الجهل المركب هداهم الى
طريق الشك ليتاتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق **قوله** فالفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما
فقط فان قلت قد مثل العلماء للتخيير باية الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت لا يجمع الاطعام والكسوة والتحرير
اللاتي كل منها كفارة بل يقع كل واحد منها كفارة والباقي فدية مستقلا خارجا عن ذلك وكذا الكلام في اية
الفدية عطف بيان لما قبلها او قيل بدل **قوله** لانه يقترن اي لانه قد يقال بدخول لام الابتدا عليه كما في قولك ان
هذا لهو الحق ثم يدل على انه من احوال المسند وقايم مقامه ويندفع بانه مبني على كونه تمهيدا للخبر لانه قايم مقامه
قوله يختص بالذكر لفظ مختص ههنا وفي قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح في المقصور وهو دخول الباء
على المقصور والاولى تبديله بمنفرد **قوله** بان يثبت له المسند لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت
لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وبهذا
ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال لا انه قيل واما الفصل فهو لتميز المسند اليه من بين الاشيا الصالحة
لكونها مسندا اليها باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج تصحيحه الى تكلف
بعيد والصواب ثبوت المسند له فتامل **قوله** لم يصرح في هذه الخبر بان فايدة الفصل الخ ههنا بحث وهو ان
الفصل في مثل هذا المقام وان لم يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق لكن لم لا يجوز ان يفيده بحسب ملاحظة
الغيبة مثلا اذا اعتقد السامع ان المتحد بجنس البطل الحامي هو عمرو لا زيد فقلت زيد هو البطل الحامي يكون قصر قلب
باعتبار الغيبة وعلى هذا القياس هم المفلحون والمتبادر من كلام الفاضل المحشي وغيره ان حمل الفصل في مثله لا يفيد
القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس بظاهر **قوله** وهذا لكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه في
الكلام يدل على ان المراد بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه لمجرد التاكيد مشروط
بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع من كونه للتاكيد وان لم يوجد في الكلام اثر من
التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد التاكيد في صورة يوجد فيها التخصيص حاصلا بدونه او يحمل
على تاكيد التخصيص وفيه بعد **قوله** او قصر المسند اليه على المسند سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لم يحصل من غير الفصل
لا يمكن جعل الفصل محصلا له مع انه قد ذكر باعتبار زعم من يدعي ذلك فيجاب بان مبنى الاحكام فيما سبق تعليله بكلام
الكشاف في عدم افادة اصلا الا ان في جعل قول المص فالتخصيص بالمسند على قصر المسند على المسند اليه ثم رده على من زعم
ان الفصل يجيء للعكس بعض نبوة عنه وبالجملة حمل الفصل في مثل الكرم هو التقوى على التاكيد ليس بمتعين لجواز حمله

على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاصين فيما يستقيم فيه ذلك فتامل **قوله** او تقديم المسند
اليه يريد به ايراده مقدما على المسند ما هو اصله كما في ضيق فم الركية اى اجعله من اول الامر ضيقا لا واسعا الا انه يكون
واسعا ثم ضيق **قوله** ومراد صاحب الكشاف ثمة حيث قال انا بوعهم ومؤخر لهم الا للافادة **قوله** ويعرف فيه معنى يعرف
في ذلك الشئ معنى مناسبة لمقتضى العناية والحاصل انه لا بد ان يستند العناية الى الشئ بكون ذلك الشئ مقتضيا للعناية
وعلة لها بحسب المناسبات **قوله** ولا بد من تحققه قبل الحكم الاقرب ان المراد بقوله لا بد الاولية التي في حكم الواجب في نظر
البلغاء بقرينة ان الغرض اثبات الاصالة التي بمعنى الرجحان ووجه الاولوية تشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما
عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله في الحكم في الموضعين بحفظ المحكوم به والغرض دفع ما اورده الفاضل
المحشي فتامل **قوله** يعني تحيرت البرية الخ اعترض عليه بان البعض منكر له وكل من الفريقين جازم في مذهبه فكيف الحيرة واجيب بان
الحيرة في الكيفية لا في اصله كما دل عليه قوله وفان ابلك الاصوات كيف تجي من الرفات على ان الاختلاف الصادر من المجموع
من حيث هو مجموع اثر حيرة وان كان كل من الفريقين جازما في مذهبه فليتامل **قوله** الرفاة على وزن الغراب الحطام
من اليبس كذا في ضرام السقط السقط في الاصل لما يسقط من الزند عند الاقتداح سمي ديوان المعري به والضرام بالكسر
في الاصل اشتعال النار ودق الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه انه سمي به شرح الديوان المذكور لبعض الافاضل يعني
بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللف والنشر
المرتب اثباتا الى ان مراد الشاعر بالداعي الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر في كتب التواريخ ان ابا العلاء المعري
ملحد منكر للحشر وينسب اليه البيت المشهور عنه ان له دفق سليم وهو قوله يد بخمس مئين عسجد اوديت ما بالها قطعت في ربع دينار
ولكن حق دون رده اليه بقوله عز الامانة اغلاها وارخصها ذل الخيانة فافهم حكمة الباري **قوله** ولا العنقاء هو على ما قيل
طاير في بلاد الهند يضرب به المثل في البياض له منقار طويل وهو حسن الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تعالى
بان يجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق وهو فيخلق الله تعالى
من رماده بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام مثله **قوله** لانه لا يناسب السباق السباق بالباء الموحدة ما قبل الشئ والسياق بالياء
المثناة اعم وهو المراد ههنا **قوله** واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير يحتمل ان يكون قوله للتفاؤل
او التطير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما مسببان عن التفاؤل او التطير بحسب نفس الامر واما تعجيلها فلا تعلق
له باصل التفاؤل او التطير على زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل او لتعجيل المساءة الحاصلة
من التطير ولان كان تعجيلها متضمنا التعجيل بسببها لم يتعرض له المص ويحتمل ان يكون علة للتعجيل نفسه واياما كان ففي
الكلام لفظ التعجيل ايماء الى القصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع
ليسره او ليسوءه وتوجيه القصور على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيده قول المعري سلني
فقلت معضدا سعيد وكان اسم الامير لهن فالا فجعل اسم الامير السعيد تفاؤلا للفوز مع تاخره وكذا السرور يقتضيه
فالمقتضي لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لا تعجيل التفاؤل والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في

الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الحق والذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما في سعد في دارك
فانه قد يتفاءل بكون سعد في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديم المسند
والمص اشتبه عليه الفرق بين التفاؤلين وعلى الاحتمال الثاني المسرة مثلا تنفك عن التفاؤل اذ قد يحصل بذكر الاسم في
اثناء الكلام فمقتضى التقديم تعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم في اثناء
الكلام ان مراده المسرة الكاملة المعهودة من الاطلاق فتامل **قوله** والسفاح فقد رصد بقيد السفاح في الاصل بمعنى السفاك
ثم استعمل هو لقب اول خليفة من العباسية **قوله** مثل الله دام ظله بناء على ان التقديم في الذكر اللساني يشعر بالتقدم في
الشرف والرتبة العظيمة ثم ان الاسم ربما اشتمل على التعظيم نفسه او بسبب مصحف ذا قدم لينبغي تقديمه بحسب المقام عند
القصد الى التعظيم ليستفاد زيادة تعظيمه ويجعل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس
التقديم من حيث المناسبة المذكورة **قوله** او تحقير نحو رجل جاهل في الدار فيه بحث لانا لا نسلم ان التحقير في رجل جاهل
مستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لما يستفاد التحقير اصلا ويمكن
ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة يعين زيادة تحقيره فتدبر **قوله** وهذا يعني
قول صاحب المفتاح او لكونه متصفا الخ يعني كونه متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين المستمرين به **قوله** نعم لو قيل
على المفتاح الخ هذا انما يرد ان كان مراد السكاكي ما ذكروا اما اذا كان مراده اولا موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر وثانيا
بدون وصفية الخبر له وهي اعتبار ان متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال
الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد لم يرد
قوله متى تهزز بني قطن الهز التحريك والبحث وبنو قطن قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب والزائع
وزين الكرام جمع كريم ورزن اى ثقل بالضم وزين اى وقور والايام النزول وصفهم بما ينبغي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة
حيث يعادون السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في حضرة الاصناف و قراهم **قوله** اي محل الاستشهاد
هو قوله هم خفوف لا قوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخرا اي لا قوله خفيف لانه فاعل فعل يفسره ما بعده **قوله** ولي
يمنع الاستدلال قيل عليه هذا المنع خارج من قانون المناظرة فلا يقبل اصلا لانه في الحقيقة منع مستند المنع وذلك لا يصح
الاغراض لم لا يجوز ان التقييد التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان الحصر علينا وهو ممنوع الاولى الاستدلال
بتصريح ائمة اللغة والتفسير دون التعرض للمنع **قوله** وما انت علينا بعزيز صرح في المفتاح بوجود الحصر فيه وان المعنى
العزيز علينا رهطك لانهم من اهل ديننا لا انت يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى مبسوط في شروح المفتاح لكن فيه
بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي وان يدعو الى هذا الاعتبار
ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زيد عارف مثلا والكاف ان انت على تاخيره بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة فلا ضرورة
الى ارتكاب الوجه البعيد اعني ان يعتبر انت تاكيدا للمستتر في عارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعزيز لكان الجار اعني الباء زائدة
فيجوز تقديمها في حيزها عليه وان ابيت فقدر بعد بعزيز **قوله** وما انت عليهم بوكيل اي بكفيل لحفظ اعمالهم **قوله** عزمت

للمقام بل المناسب له التقوي والتقرير وتحقيق انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف واعترض عليه بانا لا نسلم عدم مناسبة الحصر
للمقام فان المعنى انهم يباشرون مناهم الضيافة بانفسهم ولا يكلونه خدمهم كما هو الدأب في اكرام الضيف وتعظيمه اقول وجه لعل
وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم وبخدمهم لا ان يمنع خدمهم ويباشروا بانفسهم
مع ان العادة تأبى عنه كما لا يخفى على المتأمل على انه يفوت حينئذ حسن التقابل مع قوله حلوس لا شفا الحصر فيه ولو التزم تقديم
المسند اليه فيه ايضا يشبه ما عليكم لا نفهم فيه انه ركيك لا يستقيم في زمان كما لا يخفى قوله بل التخصيص بالذكر فيها انه لم
تتعرض في كلام صاحب المفتاح للتخصيص الحصري كما في مثل انا سعيت كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند وان جريان حمل التخصيص
ههنا على القصر مع عدم الظهور في الاقل تكلف ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هي مردودة بتوجيه
ائمة التفسير قوله تخصيصه بالخبر الفعلي على حذف المضاف كان المقصور على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكره نفي الفعل
كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام من المص جريا على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح في اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي له
فعل وهو علة ضمير المستتر المنفصل نحو الفعل الشرعي بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ
ليست خبرا فعليا قوله وصاحب المفتاح والفاضل المحشي وهذا هو الحق وذلك لان التقديم الخ وان جريان ما ذكره
يقتضي جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به بناء على ما سيجيء قوله لان التخصيص انما
هو بالنسبة الى اجزاء القصر المستفادة من قوله انما هو ما اساق كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه
جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد القائل كما في قصر التعيين ثم لم يتعرض لههنا وفيما سيأتي في مواضع لفظ
بالنسبة الى مقابلته وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه كما ذهب عليه في بحث العطف على المسند اليه قوله ولا ما انا رأيت احدا
اي لا يصح هذا المثال انتهيا على ما يتبادر منه هو الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي
على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستحسان قوله لانه يقتضي نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم لفظه على
نفي الا بالرؤية يدل عليه قول الشارح فيما سبق في التقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم
والخصوص قوله وفيه انا لا نسلم الخ اجيب بان كلام المص بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة
على كل احد نظرا بحسب تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو
فتأمل قوله اذا لم يكن همزته بدلا من الواو بان يكون الفاء وهذا احتراز عن احد في قوله تعالى قُلْ هُوَ اللَّهُ
أَحَدٌ فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد يتوهم ان همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا
وكلفظ اريم واورم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة قوله ردا على من زعم انك رأيت كل احد واذا كان ردا عليه ينبغي
ان تعتبره في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيتجه قول المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا
توجيه ما ذكره ذلك المصدر وفيه نظر اما اولا فلانك تحققت ان مراد المص تخصيص نفي الخبر الفعلي والا لم يستقم اصلا كما لا
فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما زعم ردا على من اعتقد ان غيرك وحده ما رأى احدا او شاركك في عدم رؤية احد او
نحوه ان خطأ المخاطب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا واثباتا لا حاجة لي للفاضل المحشي فكانه لم يفرق بين ما ان قلت

انا قلت هذا وانا ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جابدون كلام الاستثناء في الاثبات للغير تحقيقا لمعنى
الاختصاص لا يكون الا معرفة فيكون معنى المثال المذكور غيرك رأى كل احد لم يبعد واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضي
ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الشرطية لا على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلام الا جملة غير صحيح لكن لا نسلم وجوب التطابق ولك
اذا قلت لمخاطبك رأيت شخصا فما تقول لك ما انا رأيت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى التطابق الصوري فتأمل
قوله لان هذه كالامتناع جار الخ هذا رد الوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني
ههنا مناقشة وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجها لفساد ما ذكره المحشي لجواز ان يكون وجه الامتناع
متعددا مختلفا وانما يظهر الفساد لو اجري الوجه المذكور في صورة لم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المص بصدد
نقل كلام الشيخ وقواعد الشيخ ما انا قلت شعرا وما انا قلت شيئا مع انه ما انا رأيت احدا في قرن واحد وفرع عدم التصحيح في
الجميع على كون المنفي عاما كما يجيء فيكون التخصيص في الدليل غلطا من فاعل المص فليتأمل قوله لا على جميع الناس وان بعض الامر
على كون جميع نكرة في سياق النفي يكون توسط كون احد بمعنى الجميع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جميع مخصوص من
الخلائق قلت لما لم يكن الامتناع مخصصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح قوله بل يكفيه ان يكون ذلك احد
الكلام مردود عند الشارح وانما اورده ههنا من فرق القوم ولهذا قال فيما بعد هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم
وهي متقاربة مما نقل من بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال لقوله
ما انا رأيت احدا ورجلا يفيد عموم النفي الخ متحدان في المآل وهو انه لا وجه لفساد المثال المذكور متعلقان في التقرير
متقاربان فيه كما لا يخفى قوله فزعم انه على ثبات عشار كذا الغير المتبادر المشاركة شركة المعية فليس في الكلام اذن اشارة
الى قصر التعيين ومثله سيأتي في كلام المص ايضا ووجهه ما نبهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد المشاركة في الرؤية
المعية فليس في الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سيأتي في كلام المص والبداية فيكون اشارة الى انواع القصر
لكنه تكلف كما لا يخفى قوله فزعم انه انت وحدك او انت عشاركة الغير يريد انه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انفهام التخصيص
من التقديم معتبر في الحكمي دون طبع مستقيم على ان تقديم المسند اليه يجري لحال المخاطب اصابة في اصل الحكم والخطاء في
هذا القيد فكان اهم عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص النفي لا نفي التخصيص من قولك ما انا سعيت كانفهام استمرار الامتناع
لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل عليه لو وانفهام دوام الاستثناء لا استثناء الدوام من الجملة الاسمية الداخل عليها لو في نحو
الكم قوله وفي هذا اشارة الى الرد على قول المص وهذا لم يتجه ما انا ضربت الا زيدا لان تقديم لفظ هذا القيد القصر
يعني ان الامتناع ما ذكرناه لا ما ذكر الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالحكمي لا بالوضع لم يقل وفي هذا التصريح
بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم قوله وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا رده
شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار تعلقه ههنا وهو وقوع الضرب على كل واحد غير زيد واما ردنا فسكوت عنه
والا لم يصح ان يكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء للفرع في الاثبات كما عرف في النحو فيكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن
في الكلام اشعار بان زيدا ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا انما يحمل على غير اذا كان الموصوف

اعم من م

معنا مذكورا فلو بني جانب الا زيد بعينه غير زيد لصرح به في كتب النحو والموصوف ههنا غير مذكور ايضا انتهى من كلامه فلا يجوز حمله
وانا انا فلان الا اذا لم يكن الاستثنا لم يتعين عموم المقدر فلا يتم ما ذكره المص ايضا في بحث انا والمثال فتم كلام الشارح
عليه قوله ومنه وان قولهم نقض النفي بالا الخ ليس المراد ان هذا الاعتراض حق حتى يتوجه عليه انه زاد في كسر القارورة كما ذكره
الفاضل المحشي بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليه من المقدمة التي اعترض عليها المص من مقدمة دليل الشيخ لان تلك
المقدمة ظاهرة العموم ظاهر اندفاع ما اورد عليها اما هذه المقدمة فخفيا نفعها موجب ظاهر بحيث يحتاج في دفع الا
اعمال رويته ولو سلم فمبنى تعلقه فيما سبق اطلاعه على راد الشيخ وعدم اطلاعه عليه لعدم تصفحهم كتبه لا تغليطه كلام الشيخ
بحيث لا يرد عليه منع فتامل قوله في الاستثنا انما هو في الاثبات لا الاستثنا المفرغ من الاثبات وان لم يكن فيما يستقيم
فيه المعنى لانه اراد الشارح لزوم ذلك الشارح لا يخفى ان يكون من النفي لرجوعه الى الفاعلية لا الفعل بمقتضى القاعدة السابقة
ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثنا مع الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثنا
مفرغ على ما علم من بطلانه وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوفا على مقدر والمعنى فقد اتى لكذا وكذا اذا كان الفعل مثبتا وكذا
اذا كان منفيا قوله وليس لذا قلت حيث الخ اسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله يجب اذ الظرف لغو متعلق
بليس وفاعل يجب يكون وفاعل يكون وهو ما بعده مع اسمه وهو وجود سعي وخبره وهو عند الشارح رح يقع في ه
موقع الجر صفة لسعي والواو في قد وقع عليها في بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدمها في عبارة المفتاح فيقصد بالنصب
على ان يكون ثم ان السكاكي انما نفى الوجوب لههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لا لتحقيق الجواز قوله غير مشوب حال من
السعي قيل فيه سماحة لان انتفا المشوب لجهة الامور للفاعل الذي هو المؤكد للسعي كذا في شرح المفتاح للشريف
لك ان تجعله حالا من كاف منك اي مقيدا وجود سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته وادائه يجوز الخ
فيدخل عدم المشوب تحت الافادة قوله والشارح العلامة قد اورد الخ نقل عن الشارح ره انه قال لا شك ان هذا الكلام
سهو النسيان باعتبار مشاكلة سوق البيان قوله انما يستعمل لرد الخطا في الفاعل بهذا الحصر مناف لما ثبت به قوله لافادة
وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما يأتي للتخصيص يأتي للتقوي فلا وجه للتخصيص قوله فاما ان يكون باعتبار
انه لازم معناه الضمير لانه راجع الى وجود السعي لا الى الافادة والمراد من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم وباستحصال
تحصيل رد الخطا في الفاعل لان معناه رد الخطا ايضا وهذا ظ في اللزوم انما هو بين وجود السعي وبين حصر السعي على المتكلم لا
بين رد الخطا في الفاعل وافادة وجود السعي لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل
المحشي على ان اللزوم رد الخطا في الفاعل لا افادة وجود السعي غير ظ وعكس كان ظاهرا محل البحث ويحتاج الى التوجيه على الا اللزوم
بين رده لافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة السعي لرد الخطا واما عكسه فلا وجه له في اعتبار قصر الافراد اصلا لان
اثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المخاطب لا يفيد نفيه عن الاخر فليتدبر واعلم ان الشارح العلامة قال في شرحه لا يجب ان يكون في صورة
علم السامع استعمال الثالث اعني انا سعيت بل يجوز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون استعمالهما في صورة جهل
وعلم ويكون حكمها حكم الثالث في الرد لكون السعي فيهما مشوبا بتجوز او سهو او نسيان فعلى هذا قول الفاضل المحشي
وسكت

وسكت من بيان سعيت الخ محل بحث لما انا اسلم انه لم يتعرض حال المثالين الاولين بل قد تعرض لهما ايضا بقوله ويجب
جعلهم الخ قوله فيكون مجازا عقليا اقول فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له الى ما هو المعنى عند
ارباب المعاني اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما مر جوابه والجواب ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج
على خلاف مقتضى الظاهر مسمى في علم البيان بالكناية من ان الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى
المعاني الاصلية في عرف البلغاء انتهى وكلام العلامة مبني على عرفهم قوله او باعتبار انه معناه فيكون سهوا الظ ان السهو
ان يعرف معنى اللفظ لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطاري على المعرفة ما ذكره العلامة من معناهما قوله
وان كان قد نسب الى الغير لمساهلة كان تجوزا ايضا ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير باعتبار مجازي فنسب الى الغير
بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب في انتساب الفعل الى الغير لمساهلة لم يكن مخطئا اذ لا خطأ في المجاز وقد ذكر اولا
ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطأ المخاطب في الفاعل وجوابه هذا الاعتراض ويلتحق هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم
ان المخاطب خطأ في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مساهلة فلا قوله اذا بني الفعل على معرف اشارة الى تعيين المحكوم في
عليه لفظا وان بني على منكر ولما سبق اشارة البناء على المعرف دون البناء على المنكر اختار في الاول لفظ اذا الدال على التحقق
الثبوت وفي الثاني ان في لفظ ثم البناء اشارة الى تقدم المسند اليه ان البناء يقتضي تقدم المبني عليه اذ هو كالاساس قوله
تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يقال على الكثيرين مما هو بمعنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك
كالرجل والمرأة واذا قيل بكل الي تخصيصا كما في رجل جاءني صادق نوعا ثم الظ المراد بقوله او الواحد منع الخلو لا الجمع ولذا كان من تخصيص
الواحد الجنس ظاهرا حيث كان النكرة لم ترد تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط اعتبر بما نقله من الشيخ قوله رجل جاءني المجوز
لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاءني الا رجل كما بين في كتب النحو قوله هذا الكلام الجاري على معناه ومتعلق
بالمخاطب الذي خوطب بهذا الكلام قوله او اعتقد ان امرأة ان اراد اعتقد انه امرأة فقط كما هو الظ لا يكون في الكلام اشارة
الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امرأة سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا يكون في الكلام اشارة الى القصر بانواعه
الثلث وهو الاوجه وان كان الاول الظهر ثم ثاني خطر الافراد لا يظهر بصورة وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائي
رجلان لا ينافي مع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقاد المخاطب قوله
كلاهما لما كان الانسان غير مستقل على عمره يشبه حال من يترجى الفعل مع جزمه وجزمه على الفعل في المستقبل فاورد
صيغة الترجي الدالة على توجيهه من نفسه على التجريد قوله فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارته تشعر بعدم احتمال المظهر [illegible]
عنه قطعا وقد اشار في شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك [illegible]
نحن فيما سبق الى ان افادة التخصيص الخ ذكرها في المظهر المقدم انتهى فمذهب الشيخ الجرجاني هو الحق الحقيق بالقبول قوله
بين الصور الثلث اعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي
وهو الثاني الحمل على التقوي والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق هنا ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان
يكون مبتدأ على اصله من غير اعتبار تقديم وتأخير فلا يفيد حينئذ الا التقوي وان يكون في الاصل مؤخرا بان يكون في الاصل [illegible]

هو اعلى انه عمل انه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على ان يدل للفاعل المستتر ولو امكن فلا وجه لتقديمه
عنه فيفيد فتح التخصيص لما ربه عرف فلا يجري فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم
المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديره و لا يفيد التخصيص بل التقوي واما رجل عرف فلا يحتمل
الاسناد العولات شرط الابتدا اعني التعريف او التخصيص فتعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخرا بدلا من الضمير المستتر في عرف ثم
قدم فيفيد التخصيص التنويني وان جيء بل رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار و التفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه
البعيد اللهم الا ان يتوقف قول السكاكي بالحصر عند كونه مستدلا في كل تقدير نامل **قوله** واستثنى السكاكي مع عدم جواز كونه
مؤخرا كما في زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من المضمر المبهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل
جدا في كلام العرب كما سبق فلا يصح حمل الكلام الشايع الكثير النظاير عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا حكم بعدم الجواز واما
فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه **قوله** اي على القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتدا قدم عليه خبره وقيل
على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث **قوله** على ان رجل بدل من الضمير فان قيل
القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لا يقبل به احد كيف وانه يستلزم ان يتوقف عرف رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به
الاستعمال الشايع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل انه رجل عرف فعل يعرف رجل
على ان يكون بدلا من الضمير ورجلان عرفا يكون مثل ابيعرفا رجلان فهو وانما ان التقدير دون التحقيق كذا في شرح المفتاح
وقد نبهنا الشارح على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من المضمر المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل
فلم لا يجوز الحمل عليه **قوله** اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اعترض عليه بان صاحب المفتاح قايل بالقصر الفردي فلا حاجة الى ملاحظة
البدلية اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجال والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح
ويشعر به قول الشارح فيما بعد **قوله** لان المبهم لا يكون ظاهرا جواب عن الامتناع مبني على ان المظهر لا يختص في نفسه بالشرائط وزكاه
واعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث القصر الى انه يجوز اجتماع لا مع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة في نفسها تامة
لعدم الاختصاص بالموصوف فيفهم منه ان الاختصاص لا يمنع القصر فكيف يمنع ان يراد ان المبهم شرا لا خيرا بناء على الاختصاص المذكور وقد
يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه الفاضل
المحشي **قوله** واذ قد صح متعلق بمحذوف اي لزم ملاحظة ما صح والفاء في فلوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا وتشبيها لم
بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة **قوله** مع امتناع تقديم التابع اولا لان الامتناع هنا من جهتين
احدهما لزوم تقديمه على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل فانما
هو من جهة واحدة **قوله** واتيهم مطا حيز اي طار من لا اعتبار الفسخ فلا يلزم بقا الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين الفسخ التابع والفاعل
بان في الاول لا يحتاج الى عامل اخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى الاتيان بالضمير الذي هو اجنبي لا يجري في هذا المقام **قوله** بيت لجابل
الهاني بليلة قيل البيت للثعالبي في قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها لمالها على ان لها علاة ثم انكشفت صورتها على العجوز ولو القصة
عجوز تمنت ان يكون فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى العطار تبغي شبابها وهل يصلح العطار ما افسد الدهر

وما غرق الاختضاب بكفيها وكحل بعينيها واثوابها الصفر بيت ها البيت العجوز المرأة الكبيرة السن وانى عجوز فهو العام
تقوطا وجمعها عجز بضمتين كرسول ورسل باعوجاج الظهر والضمير في تبغي راجع الى العجوز وفي الصحاح بني فلان على اهله وبالهاء
تقول باهله وهو خطا وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليه قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بانيا هذا
كلامه فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها او الحاقه ثلثة ايام من اخر الشهر وعاق القمر طلوعه القمر الواجب لنا من السور الواقع
عليه من الشمس بسبب توسطه في ظل الارض والمراد من قوله فكان محاق اظلام الشهر كما على من كمال الشفرة **قوله** عليك ورحمة الله السلام
قوله ولا نائلا مخلد من ذات عرق اسم موضع وقوله على وجه اشارة الى وجه اخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا على المستكن في عليك
قيل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد او فصل بين المعطوفين وفي اخر الباب السادس من
مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في القران نحو مررت برجل سوا والعدم حتى قيل
انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره الاتفاق من انا لا نسلم عدم الفصل فان عليك فاصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة من
الظرف فيجوز العطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على وجه اشارة الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان
يكون الكلام الثاني مفسرا وان يكون اشارة الى كون ورحمة الله جملة معترضة على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك
السلام والوجه الاول من الوجوه هو الذي ذكره في شرح المفتاح **قوله** لو كان يشكي الى الاموات اسم كان ضمير الشان
وخبرها الجملة التي بعدها والى متعلق بيشكي ثم شكوت الى غلان وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله وما في لما
موصولة قائم مقام فاعل الشكوى ومن بيان لها والكمد الحزن المكتوم استكين عطف على كان لا اشكال في جواب لو الجزء
المسلي عن الشكاية فيه وسنجار وبغداد اسمان لموضعين واعلم ان كون قوله وساكنه عطفا على قرينه مبني على ما هو الظاهر
ويمكن ان يتوقف على فعل محذوف يدل عليه المذكور فيكون من عطف الجمل والتقدير واشكوا في ساكنه او يكون وساكنه
بالجر على القسم ضمير بالقبر فيهم **قوله** وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي في السكاكي خالف اجماع النحاة في تجويز تقديم التابع في
كما خالف علما البيان في انكاره المجاز العقلي ويرد على هذا القائل ان السكاكي صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاءني
لفوات شرط الابتدا فكيف يتوقف انه بدل اصطلاحي عنده وكذا الكلام في غيره حيث يحمل الكلام فيه على ان الاول مبتدا اسند اليه على
ان كلام السكاكي في اوايل الفن الرابع حيث قال او لعليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عنده من النظاير لذا يسوغ الاكثر
التقديم والتاخير يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة ويدل كلامه ايضا في اوايل الحالة المقتضية لتقديم المسند على ان
النعت لا يجوز تقديمه ولذلك تعين الظرف في مثل قولك في الدار رجل للخبرية وتعين نصب كيانا في من الصالحين كيانا رجلا
على الحال **قوله** ثم لانه اشفا التخصيص معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لانه
اشفا التخصيص **قوله** لانه لا يتوقف التنكير الخ جواب عن منع المصنف بقوله ثم لا نسلم قيل انه كلام على السند قلنا هو مساو للمنع في ذا
كما نقول قد ذكرنا الخ يعني ان تقدير التاخير على الوجه المستبعد في المظهر لتحصيل الحصر انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة
ولا ضرورة في النكرة المخصصة بالوصف لحصر وقوعها مبتدا كالمظهر المعرف والحصر فيها انما يستفاد من الوصف كما سبق من الاعراض
بانه تعقيد لا يتبع تقدير التاخير في امثلة انهم اعرف ونحو مثل كالمعرف ثم محض **قوله** والفاء جزاء كلام اي وان لم يجب

ان يكون الحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير التاخير فلا توجيه لقول السكاكي ان ذلك الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة وقد لا
ضرورة تجئ في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف قوله اذ المقصود التخصيص النوعي الخ قد سبق ان قصد التخصيص العرضي
ايضا محتاج الى اعتبار التاخير فلا يغفل ثم انه استشكل ان يراد بالحصر ههنا ما اجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل الخ لكن يمكن ان يناقش
في الجواب بان ما ذكره من قبيل الحصر بالعلم لا قرينة انما هو اذا اجرى الكلام على الظاهر واما اذا كان بطريق الشرط والاعتبارات خطابيا فلا خفاء
في امكان اعتبار الحصر وحسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يجزم عند سماعه بان سبب الشر فالقاما يقيده اليه ينبغي
يكون بطريق الشرط والاعتبار ان مناسبة وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي قوله ثم قال ويقرب الخ قد اشرنا في اوايل الكتاب
الى ان ثم اذا دخل على الجمل يجئ للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى ما سبق اخبرتك من قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص
بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب من هو قام الخ فلا يرد ان حديث القرب في كلام المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فكيف
كلمة ثم لم يتفاوت الخ لعل السر في عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم
قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه التعسف ان المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو المختار قضية السبق في
مضمار العربية خلافا للاخفش وابي علي والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الاصل فيحمله
مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك الراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول
معه هو المقصود بالنسبة في الجملة قال الشيخ في شرح اللباب اعلم انه يحقق معنى المفعول معه على وجهين متعينين احدهما ان تركتك
والثاني ان المفعول معه في جملة مقصود بالنسبة والمعمول الاول الذي يصاحبه غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا
قلت اتيت زيدا بالضحك كان معناه ان زيدا في المجيء اصل واما التابع له فيه واذا اريد استواهما في المجيء قلت اتا وزيد بالرفع هذا
كلامه انتهى وهذا منقول في الاصل في المعنى فيما نحن فيه وهو القرب في النفي ثبوت التقوي فيصح الكمال بتخلف الاصل في العلام هو
نفس الضمير وشبه الحالي تحته كما صرح بذلك الفاضل المحشي في ما حمل وشبهه معنى لا معارض يستفاد منه ان الاصل هو الشبه
وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل المحشي قوله لكونه فيها هلا عداه الصورة الاسم فان وقعت
اسم الفاعل مع صلة والاعراب للصلة بل الجامع الموصول في وجه الاعراب الجاري عليه قلت لما كانت الصلة في صورة الاسم الجامع
في التركيب واللام في صورة الحرف اجري الاعراب على الاسم المركب قوله ولم يعامل معاملتها في البناء حيث لم يعرب نحو رجل قائم او
عليه انه اراد بالذي لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها في البناء ثم مع الضمير كما صرح به الكشاف الاعراب في مثل رجل قائم و
رجل قائم ابوه ورجل قائم ثم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقائم الذي هو اسم لا المركب الذي هو مع الضمير في حكم
ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل قائم ابوه فان المجرور بالوصفية هو قائم فقط وان اراد بجر قائم بدون الضمير فهو
بمنزلة جزء من الجملة فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة وترك الحكم واجيب بانا نعلم قطعا ان الجزء في مثل زيد قائم هو
قائم مع الضمير وان الاعراب الجاري على قائم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه جزء الكل لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني
اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعراب الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس ذلك الا قائم وحده استحقاق الاعراب الذي
اجري عليه حتى يقال لا يلزم من اجراء الاعراب على الجزء الاول ان يكون المجموع معربا او الوصف في رجل قائم ابوه هو المجموع المركب اسم الفاعل

وفاعله

وفاعله الا انه اجرى الاعراب على الجزء الاول لما ذكر قوله ولما الثانية بيان انه لم يجعل جملة ورد عليه الكشف في
شرح المفتاح بان امتناع عدم كونه جملة على نحو شبهه بالخالي عن الضمير غير انه بين نحو خرج عن الكلام خارج
عن القانون والتحقيق ان يقال ان الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة
اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام فانه حينئذ مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية
او وقع في مثل اقائم الزيدان فانه يكون جملة كلام وما عداهما فليس نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتمال
على معناه وقد يجاب على الزيادة لا حجر في التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب متنوعة وفيه ما فيه
قوله واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه مفعول اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير
وفاعله نحو عارف ابوه لا انه شايع فيما نحو زيد عارف ابوه بان اول المبتدا اثم ان القطع بكون المفعول الاول الاتباع
تابعا ناشئ من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله واتبعوا في هذه الدنيا لعنة فان اللعنة هو المفعول
الثاني تابع هذا وفي قوله اي جعل تابعا العارف المسند الى الضمير العارف المسند الى الظاهر مسامحة لان المراد على قياس
ما سبق العارف المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى قوله ولعله سهو لان الكلام
في ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره مفرد شبيه بالخالي عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر الاتي
ولا يجمع فكذا اذا اسند اليه بحث اخر لم يقع فيه الكلام ولا يساعده المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان العادة في
اذا اسند الى الظاهر شايع تثنيته وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل الافراد طريق التبعية قوله لفظ مثل وغير ولما لفظ
نظير وشبه ونظائرهما فقليل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا لم يذكرها ائمة الجمهور لو قيل مثل وغير قصد تخصيصهما
بالمعنى وان لم يعرفها بالقوة عليهما في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الفاضل المحشي جعل الاستعمالات مثل وغير
بما لا مزيد عليه الا ان قوله في اخر البحث وايضا لا معنى للتعريض بنفي الغيرية ولا اثباتها محل بحث اذ قد يكون المسند اليه
مقبول اذا اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى معتزلي بعض انه فرقه ... بان الامر راجع تحت قوله ... العقوبة نحو
هذه الاشياء قلت لغير القدري لا تقول بتعدد الخالق مريدا للغير مطلقا حصل التعريض لذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل
الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير سني مع بغضه ابا بكر لعنه الله عليه فقلت له
غير السني يبغض ابا بكر لعنه الله حصل التعريض له باثبات الغيرية والكناية في اثبات عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا
القدر يكفي لتصحيح كلام الزاعم فتدبر قوله لزم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد بمن
كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته والانتفاء عنه بالطريق الاولى لغاية التساوي قلت المراد بالكون
على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كان فيمن اضيف اليه المثل اقوى نحو معنى الاولوية ان ما يثبت
الفعل مثلا لمن شاركه في اصل الصفة مثبوت له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى ويدل على اعتباره قوة
تلك الصفة فيمن اضيف اليه لفظ مثل من حيث ان المتبادر كونه وجه الشبه في المشبه به اقوى من ذلك ان يقول وجه الاولوية
ان الثبوت له او الانتفاء عنه حكم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات قوله من غير قصد الى ان انسانا اخر هذه الصفة

وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع فيما قبله واشارة الى ان الحكم فى المهملة على الافراد اذ المتبادر منه
ان يكون هناك افراد لم يبين كميتها فيخرج القضية الطبيعية وهى التى حكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع
قوله وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية التى قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم يصلح الجزئية
وهو تم لما تقرر من الفرق بين لا رجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة
فى سياق النفى محمول على الاغلب واجيب بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة فى جميع الصور
او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف القائل المذكور بكون النكرة فى سياق النفى مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يضر
عدم افادة ذلك فى صورة اخرى قوله كما انه فى الموجبة سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنونة
قد يعم فى الاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت على قول فى الاول ولذا رات
الى عدم انحصار السور فى ذكره القوم وكون التنوين سور الجزئية فى الجملة على ما ذكره الشيخ ثم الشيخ وان لم يجزم بوقوع
مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا فى الاشارات واعلم انه وان كان فى لغة العرب فى مثل الالف واللام على العموم فانه يدل على
نفس الحقيقة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن لا يتم مقصد الشارح حينئذ فانه منه ان الالف واللام سور الكلية
على تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا يدخل ايجاب التعميم والتخصيص على جميع احوال فى
نفس السورية بل فى نفى الاهمال مطلقا كما لا يخفى قوله ان كانت كلمة كل اشارة بالقيام لفظ كل ان التانيث فى قوله ان كانت كل
داخلة باعتبار تاويل كل بالكلمة والا فقد تقرر فى كتب النحو ان الاصل فى كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه يجب ليطابق
اليه نحو كل شئ فعلوه فى الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالهما قوله كما اذا وقعتا على الفعل المنفى هذا مبنى على ما وقع عليه الاصطلاح
من تسميتهم مثل ما ضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساحة نظرا الى ان المراد ما وقعتا على مجموع حرف النفى والفعل المنفى اعنى الثانى
قوله والاقرب ان يجعل الخ فيه نظر لانه ينتقض بمثل ما انا اخذ كل الدراهم لانه معمول للفعل المنفى مع انه داخل فى الشق الاول
ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفى هو الذى يدخل عليه حرف النفى بمعنيه وهذا ليس كذلك قوله تاكل ما تمنى المرء يدركه تجرى
الرياح بما لا تشتهى السفن والمرء يرفع كل وجوز ان جنى بعضها بانها رفعل لقبحه ما ابعده والسفن بفتحتين جمع سفينة
وفى الصحاح السفينة معروفة والسفان صاحبها وفى القاموس سفنه يسفنه اى قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء والجمع
سفائن وسفن وسفين وصاحبها سفان وحرفته السفانة وبهذا يظهر ان ما توهمه بعض الطلبة من ان العبارة فى
البيت السفن بفتح السين وكسر الفاء وهو صاحب السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة ليس شئ لان صاحبها
السفان كما عرفت مع انه مخالف للرواية ثم ان المجاز ابلغ من الحقيقة قوله وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه الخ ان الاصالة
فى التاكيدية تستلزم كثرة الاستعمال فيها وقد صرح به اوايل البحث حيث قال فان عورض بان استعمال كل فى التاكيد اكثر
فالحمل عليه ارجح قلنا الخ ولو سلم الخ قوله وجعل الفعل منفيا اى لم يجعل منفيا باقيا فى الصورة المذكورة اعنى فيما يقدم المعمول
على مجموع حرف النفى والفعل الداخلة عليه كما يدل عليه قوله لان المنفى لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه عدم جواز التقديم المذكور
اقتضاء ما النافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كما بينهما اختلاف

فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء واما فى الغير فغير ظاهر قوله اى لم يشا من ارادة التعريض حاصله انه لم يقصد ثم
ههنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به نفسه اولم يرد يكون ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس
ناشيا من التعريض على سبيل الكناية كما فى مثل غيرى بنب وتوجيه الكناية فيه اى يقال ان هذا القول ليس مما نشا
من كل ما فى الوجود مع بعض الاشياء مما ليس عبثا الله فلا يحمل على ارادة التعريض مثاله التعيين ان ارادته ليس منشاه
وعلى هذا القياس توجيه الكناية فى قولك غيرى من غير ذنب قوله لا يستعمل الكناية المطلوب بها نفس الحكم
سيجئ ان الكناية ثلثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب فيها طول
القامة وما يطلب بها نسبة اى اثبات امر لامر كما ثبت الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل فى غيرك لا يجود
ومثلك لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما فى قولك حى مستوى القامة عريض الاظفار فى الكناية عن الانسان
قوله قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل الخ قوله وقد يقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد
يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى وما توسط بينهما من الابحاث فهو من تتمة المعطوف عليه معمول او معمول لمعنى المقام و المعطوف
معمول لقول ابن مالك ومن يقم فكيف يعطف احدهما على الاخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما فى قوله ساكرمك
فتقول وزيدا اى قل وزيد الشارد اليه العلامة فى تفسير قوله تعالى قال انى جاعلك للناس
اماما قال ومن ذريتى ثم ان الضمير فى قوله وقد تقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق
الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظه عند لما افاد ترجيح ضمه
الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا لما فى الواقع قوله فالتقديم يفيد عموم السلب
لم يذكر ههنا اداة الحصر كما ذكر فى نقاد الناظر لان عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس قوله يكون معناه نفى
القيام عن جملة الافراد فى العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام الشيخ حيث قال السلب نفى
الحكم عن الجملة واعتبر المعنى اللازم قوله قد حكم بنفى القيام اى بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبنى للمفعول او يقول
معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفى والاثبات فليس معناه الثبات كما هو قوله المستلزم نفى الحكم
من الجملة بمعنى رفع الايجاب الكلى كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفى الحكم عن المجموع من حيث هو المجموع فلا ينتقض بعدم صدق
مثل اهيل هذا الخشب الكل مع صدق ليس يحمل البعض قوله فالحاصل ان التقديم قبل كل الخ فيه بحث وهو ان قولك انسان
لم تقم فى عموم القيام بطريق الاجمال فلو حمل على نفى القيام بطريق الخصوص يعنى بعد دخول كل لم يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس على ما ذكره الشارح والدليل السابق لا يجرى بالحمل على عموم النفى لا عدم الحمل على نفى العموم وان قولك لم تقم انسان
نفى عام فلو حمل على النفى العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيتجه عدم الحمل على عموم النفى وانه يجب الحمل
على نفى العموم لاحتمال النفى فى الثانى نفى العموم بطريق الاجمال الا لدلالة فى لفظ على الخصوص بالبعض فى الاثبات فلما
انتفى احدهما تعين الاخر فليتامل قوله انما يفيد نفى العموم لا عموم النفى كما سيصرح به بناء على الاعم الغالب والا
فقد يوجه العينة مثله الى النفى فيفيد عموم النفى وان شئت فاعتبر والله لا يحب كل مختال فخور ونظائره وقد اهمل

قوله

فانما لاختصاصهما بالفعل لكمال الحرف فيهما تقديم ما في حيزهما عليهما كجواز تقديم معمول الفعل المنفي عليه واما لانها
وان كانت كما في الدخول على القبيلتين الا انها حرف كثر تصرفهم فيها انها يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك زيد بلا ذنب
وقولك غضبت عليك ان لا تضرب يعمل ما بعدها فيما قبلها واعلم ان الوجه الذي ذكره الشارح انما ينتهض حجة لعدم ايراد مثل
كل الدراهم ما اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت كما نبهنا عليه وذلك لان الفرق في صحة امتناع
الاول لا الثاني ثم الفرق ان المثال المذكور من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي داخل حكما على الفعل العامل في كل اما
قوله ومنعه ظاهر لانا نجده حيث لا يصلح الى النظر متوجه على ان قوله لا يتجه الا حيث يراد مفيد الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق
ما ذكره في مغني اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم وثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم وهي انما تعتبر عند نفي المعارض
والمعارض موجود في الصورة المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال اي التكبر والفخر على الناس مع الحق تكبرا وعلى ان الله
تعالى لا يحب مطلق الكفار الاثيم الجاحد بتحريم الربا ونحو [illegible] ما شمل مطلق الحلاف المهين اي الذي هو كثير الحلف في الحق والباطل
في الراي والتمييز او حقير عند الناس [illegible] الهماز وهي العيابة [illegible] قد اراد الشيخ اذا تاملنا في نفس الكلام حيث [illegible]
الدلائل الخارجية وحمل الاية على ما ذكر [illegible] بعض المقادير [illegible] الحكم في بعض الصور على
قياس لفظ قد تقدم فتامل قوله بان قدمت على النفي لفظا اشارة الى النفي المستفاد من لفظ لا يتوجه الى القيد اعني الدخول في
جز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد انتفاء الدخول في جز النفي فيكون باشتغاله في الكلام حملا
فلا يتجه ح قولهم لم [illegible] النفي على الصلاة قوله لما قال ذو اليدين هو عمرو بن عبد ود وسمي بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل
لطول يديه روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى احدى العشائين في الحضر وسلم في ركعتين فقام ذو اليدين
فقال اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله
عليه وسلم على القوم وفيهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فقال احق ما يقول ذو اليدين فقالوا نعم فقام واتم الصلوة ثم سجد سجدتين
للسهو واستشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه والثاني ان
الكلام مبطل للصلوة فلم لم يستانفهما والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشيء منهما لان
عدم كون الشيء يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم او نقول المراد كل ذلك لم يكن في ظني
فلا كذب في هذا وعن الثاني انه كان قبل نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلائل نعم احتج بالحديث مالك والشافعي
واحمد على ان الكلام في الصلوة ممن ظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن تاويله عند ابي حنيفة ما ذكرنا وان كان هذا التاويل
محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلوة كان بمكة وحديث هذا الامر انما كان بالمدينة لانه رواه ابو هريرة وهو
متاخر الاسلام وقد رواه عمران بن حصين بطريق اخر وهو [illegible] متاخرة لما ذكر النووي في التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة
قوله علام الذنوب اشارة الى ان المراد بالذنب في قوله [illegible] على المذنب هو الذنوب بقرينة المقام [illegible] ان ذنبا اسم
جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره [illegible] قوله في اللهم المحمد [illegible] الحديث [illegible] فيه نظر لان اللهم
القاهرة الكلية [illegible] لمثال الجزئي لا تشبيه فتامل قوله والشايع فيما اذا لم يكن الفعل لفظ الشايع يدل على جواز الرفع

الرفع في مثله والمذكور في مغني اللبيب هو امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز
عندهم الا ان ما نقله الشارح من سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا يدل على جواز التركيب المذكور قوله فلو كان النصب مفيدا لذلك
العموم والرفع غير مفيد اشارة الى ان الاحتجاج بشعر ابي النجم على جعل جزئي المدعى اعني افادة كل نفي الشمول اذا دخلت في حيز
النفي ان لم يكن داخلا فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى خاصة الثاني وفيه بحث اذ للقائل ان يقول يجوز ان يفيد النصب ذلك
العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع ومراد الشاعر افادة القطع بالمقصود ولا يفيد النصب اصلا ويفيده
الرفع على الاحتمال فلا يثبت شيء من جزئي المدعى ان المعتبر فيها الكلية والقطع كما لا يخفى قوله وللقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع
اجيب بان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلي بدليل قوله فما تبينا الهدى كان كانا على طاعة الرحمن والبر والتقى
لاحتمال ان يكون شانية والجملة هي الخبر بدليل قوله [illegible] هو ناهل كما صرح به في مغني اللبيب وانه لم يكن الحكم المذكور
كليا بل جاز كونه معمولا للعامل اللفظي ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا لمقصود الشاعر من شمول النفي كما دل عليه سياق كلامه لما اختاره
وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعى لا على الاول والجواب ان يكون النصب مفيدا لشمول النفي والعدول الى الرفع لغاية
وقوعه معمولا للعامل اللفظي قوله واعترض عليه ابن الحاجب اجيب عنه بان سيبويه انما منع الضرورة الشعرية لا مطلقها فلا يتجه
عليه ثبوت الضرورة من وجه اخر وليس بشيء لان قوله بحذف الضمير جائز على السعة يدل على نفي الضرورة المطلقة هنا قوله الا
تاكيدا اي لم يقع عند البصريين ولهذا احيل سيبويه كلهن مبتدأ لا تاكيدا وجوز الاخفش والكوفيون كونها تاكيد النكرة
محدودة قوله في ان اذا اضيف اليه عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اضيف هو عليه مع ان الفعل جار على غير ما هو له فان
القوم عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم في الصفات مطلقا قوله كان الجملة اداة الجملة ما اشتملت على
الاجزاء [illegible] اشتمل على اجزاء [illegible] حقيقة او حكما كما صرح به في كتب النحو قوله او في حكم المقدم كما اذا المقدم
كما اذا حذف المؤكد وبقي التاكيد على ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التاكيد على المؤكد انه حذف في ضرورة الشعر كما سبق فان
في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها اما لانها لم يذكر او ذكرت متاخرة لكن في حكم المتقدم قوله عما هي عليه وهو كونها اخر معمول
العامل اللفظي قوله هذا الذي ذكر بنية على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المقتضية على تاويل ما ذكر قوله كله مقتضى الظاهر مبني
على التغليب ولا فالا الخطاب مع معين الغير الذي ذكر في مباحث الاخماس خلاف مقتضى الظاهر قوله كقولهم اي قوله
لم يبتدا من غير جري ذكر لفظا او تقديرا ايضا [illegible] وضع الضمير موضع المظهر ثانيا وضوح الامر والخاف اسم يعني المثل في موضع
المصدر اي وضعا مثل الوضع في قولهم [illegible] ان المثل به لا يلزم ان يكون [illegible] الخاف بل يكفي ان يستفاد مما
في خبرها قوله ليحصل الابهام ثم في التفسير التناسب [illegible] هذا الباب الخ جاء ثم الراد الى التفسير وما عداه في الرتبة من الكلام
هذا ووجه المناسبة المذكورة ان المراد المدح والذم العاميين فهذا الباب هو المبالغة في الرد وان زيادة المبالغة والتفخيم
الحصول الفاعل لا فتشوق النفس اليه وترغب في طلبه قوله والتزم تفسيره بنكرة الخ فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر
رضي الله عنه ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجي احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين
امراته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التمييز الملزوم واين المخصوص قلت يخرج الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا

مستترا فيها مميز انكرة محذوفة يدل عليها السياق اى نعم فاتنا او نعم شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره فى حذف التميز
قوله من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اى فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة لكن ذكر فى مغنى اللبيب ان حذف التميز شاذ فى باب نعم
قوله نعم الرجل السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لا التبس السلطان بالفاعل المحقق شرط الفاعلية وهو
التعريف الذى يكون الكلام للعهد للمدح او الذم العامين معه مصوغا فى الظاهر على وجه لا يكون من اول الامر ان مدح شخص
شكوك من الاشخاص او انه فيه فايدة فان قلت هل لا التباس فى قوله تعالى نعم العبد حيث لا يعلم
ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح قلت لا لان الاية تدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب عليه السلام وفى مثله يجوز حذف كما
صرح به قوله خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما فيسئل عن مميزه فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه اخر ذكره
ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدا خبره محذوف اى زيد ممدوح ولعل وجه ان الحذف من عجز الجملة انسب لكن المناسب
للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه فى جواب السؤال عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفايدة
ولا يناسب الحذف وايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شى مسده صرح به ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب
قوله لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص انما ذكر الاحتمال لان الضمير يصح ايضا عايدا الى معقول معهود عند اكثر النحاة
كما صرح به فى شرح المفتاح فيكون مما نحن فيه قوله ذرعها سبعون ذراعا اى ذراعها اذ الملصق لا يخبر عنه بانه سبعون
ذراعا ومنع سيبويه التميز للتاكيد بناء على ان وضع التميز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى
مذروعها يعنى طولها سبعون ذراعا قوله وقولهم هو او هى زيد عالم فان قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه
لا عايد فى الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة فى حكم المفرد اى الشان اذ لان فايدة العايد ربط الخبر بالمبتدا لان الجملة من
حيث هى جملة مستقلة بالافادة فلو لم يوجد فيها لم يرتبط بالمبتدا وضمير الشان المبتدا عين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا
لا يحتاج الى الضمير فى كل جملة يكون عبارة عن المبتدا نحو قولى زيد منطلق وقولهم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى
لا اله الا الله قوله مكان الشان او القصة يشير الى ان التذكير باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة قوله ويختار
تانيث هذا الضمير الخ فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر فى قوله ان تلكمو الجنة ضمير الشان
والتقدير انه تلكمو الجنة ليس كما ينبغى قوله لم يسمع هى زيد عالم تعريض بالمصنف حيث قال او هى زيد عالم وقد يجاب عن هذا
بان التذكير والتانيث امر قياسى سوى ما استثنى من السماعى وقوله ليس بحجة على المعرفة تامل قوله فقضاهن سبع سموات
فى يومين اى فخلقهن خلقا ابداعيا واتقن واحسن والضمير فى فقضاهن مبهم تفسيره سبع سموات وقيل الضمير السابق
ذكره على المعنى وسبع سموات حال وقيل السماء جمع سماءه والوجه الاول هو العربى الفصيح قوله ليتمكن ما يعقبه فى ذهن
السامع ان قلت هل لا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان فى قولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظ قلت لا
لان السامع يفهم من المظهر معنى المطلق بخلاف الضمير الغايب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا فى ذهن المتكلم اما ان ذلك
المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفسه هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اعم تناولا من الشان وابهم منه واذا كان ابهم منه
يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان قوله ابو موسى فجدك البيت ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما نصره وقوله
فجدك بدل

فجدك بدل منه والفا زايدة ولا قرابة ابو موسى مبتدا فجدك خبره والفا زايدة فى الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وحكى ما جوازها
فى المبتدا فلم اظفر له على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف على نمط قوله تعالى نعم العبد اى نعم حبا هو وهذا اولى للشعور
بعدم تقديم فى المخصوص مع التردد فى موقع الفا قوله انما يصح فى ضمير الشان قيل لا يصح ايضا فى ضمير الشان سيما اذا لم يكن فى
مبتدا الكلام لان السامع اذا سمع ضميرا يفهم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان قوله ولا يخفى انما
يرد اذا حمل التعليل اعنى ليتمكن تعليل الوضع الضمير موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظ لان المراد فى التعليل الى الفاعل
واما اذا تكلف فى حمل تعليلا للقول وقولهم هو او هى زيد عالم فلا ورود له وهذا ظ قوله اذ السامع ما لم يسمع المفسر الخ
قيل لا نم ذلك لجواز ان يعلمه بقرينة اخرى والغرض فيما علم ان فيه ضميرا ولم يعلم انه لاى شى قوله لاستشهاده ووضوحه
حقيقة او ادعاء قوله كقوله فى المطلع زارت مصدره بيت عجزه ومن النجوم قلايد ونطاقى بعده والطوق من لبس الحمام
عهدته وطنا رحمة ما لها اطواق ومن العجايب ان عليك منتقلا وعليك من سرق الحرير لفاق وقد اشار بقوله فى المطلع الى تحقيق
كونه من قبيل وضع المضمر مقام المظهر والرواق ستر يمد دون السقف وهو مبتدا عليها خبره كقولك فى الدار رجل والجملة
حال عن ضمير زارت وقوله للظلام حال عن الرواق وقلايد جمع قلادة وهى معروفة والنطاق شقة ليس لها حجزة ولا تنفق
ولا ساقان تاتزر المراة بها فتشد وسطها ويرسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وقد يراد بالنطاق
المنطقة التى تشد على الخاصرة وهى انسب بالترصيع لكن الشقة التى بالمراة شبه ما فى قلادتها ونطاقها من اللالى بالنجوم والمنجم
زارت الحبيبة وسمحت بوصالها والحال ان عليها رواقا كاينا من الظلام اى كانت مستترة بالظلام عن الانام وقلايد ونطاق
من النجوم والسرق شقق من الحرير واللفاق ثوب يلفق من ثوبين قوله كم عاقل كم الخبرية المضافة الى مميزه المفرد فى موضع الرفع
على الابتدا والجملة اعنى اعيت خبره قوله زنديقا قيل معنى الزنديق الزندى والزندى اسم كتاب زردشت الذى ظهر فى زمان قباد
والد انوشيروان فضلا انوشيروان كان فاتنا فيما صانع او قايلا بالهين خالق الشر وخالق الخير فينسب مثل هذه الامور الى خالق
الشر وقد رد على ابن الراوندى من فى اوخر المقال قوله فكم اديب وطيب عيش الجاهل قد ارشدا الى حكيم كامل قوله ولا
يخفى ما فيه من التعسف لانا المفهوم من اختصاص شى بشى هو المغايرة بين الشيئين على ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلو
من البعد ايضا لان البديع هو المخترع لا على مثال قال الجوهرى ابدعت الشى اخترعته لا على مثال والله بديع السموات
والارض لا مخترعهما وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا كثير الجزئيات والنظاير فى كل زمان وايضا الحكم البديع
هو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغى ام لا قوله عطف على كمال العناية كان الظ ان يكون معطوفا على الاختصاص فيكون
كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به فى المفتاح حيث قال وعلى ذلك ان كملت العناية بتمييزه اما لانه
اختص بحكم بديع عجيب الشان واما انه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضى كمال
العناية بالتمييز بل يقتضى اسم اشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا حمله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود
السؤال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد كمال التمييز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم
اعنى بالتمييز فقصد كمال التمييز واورد اسم الاشارة قوله تراللت كى اشجى البيت وما قبل هذا البيت قوله قفى قبل وشك

يابنت مالك ولا خير في نظرة من جمالك وما بعده فان سابق ذكرك لي لبيان قوله فقد سرني ان خطرت ببالك قوله

قوام المخاطبين الوقوف وشأن البين قرب البعد والوافي وما لك حلبتي وتريدين قتلي في موقع الحال او الاستئناف

او البدل وقد ظهر لي استئناف جواب على خطرت هذا المراد قوله **قل هو الله احد الله الصمد** لم لم يورد

العاطفة بين الجملتين لكمال الاتصال ولا يخلو منهما فان الثانية كالنتيجة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير احد لعلمهم بصمديته وجهلهم باحديته

قوله اي ما نزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور في الموضعين اعني بالحق يفيد الحصر

كون المثال من قبيل وضع المظهر موضع المضمر اذا فسر الحق الثاني بما فسر الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف معرفة واما اذا فسر

بالاول والنواهي على ما في المفتاح فقيل الحق انه احتياج الى هذه الاشتراط لا لاتحاد الاختلاف معناهما لان القياس الاتيان بالضمير فيه

ليكون من باب استخدام وانت خبير بانه مردود لان الاستخدام اختلاف اللفظ فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه

قوله من هو با معه ان من استفهامية اجراء للوصل مجرى الوقف كذا في شرح المفتاح قوله انا العاصي بنيتك

اورد عليه ان حق العبارة انا العاصي لان ان العاصي لما كان مبتدأ كان هو المقصود بالنسبة فيكون من وضع الضمير اجيب

بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي عبارة عن المتكلم نفسه اورد ضمير المتكلم بلا الى المعنى قوله على ان يكون لما

مع هذا هو مذهب الاخفش والجمهور يابون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل لعدم فائدة البدل البدل منه كما حقق

الفاضل المحشي لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف باللام من ضمير الغائب وكون المعرف باللام انقص من الضمير

مطلقا التدبر قوله وفيه انه يمكن من وصفه قد يناقش هذا بان المقصود في هذا المقام الوصف المعنوي لا النعت النحوي ففي قولك

انا العاصي ايضا تمكن من الوصف المقصود ثم الاظهر ان يقول وفيه تمكن من وصفه قوله كاينا من كان انا او غيري كاينا حال

من الموصول ومن موصوفة في محل النصب خبر كاينا والعايد محذوف اي كانه والخبر شايع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام

وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه هنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة وفاعله عايد المعرف لم يحتج الى ذكر

وانا خبر مبتدأ محذوف اي هو انا او غيري او بدل من كان على ان يكون من قبيل استعارة ضمير المرفوع المنصوب كما استعير المجرور

فيما انا كانت والمنفصل اسم من الاضافة قوله هذا امن نقل الكلام الى هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولكن لا يمكن

حمل المشار اليه مطلق النقل وما للشارع قوله في العبارة اوفى لشارح كان معنا الظاهر ان النقل من الحكاية الى الغيبة

لا يختص بهذا القدر اعني النقل من الحكاية الى الغيبة وما هو بين قوله من يمينك الى شمالك وقيل ماخوذ من التفات الانسان

يمينا ويسرة وهو الانسب بالغرض فتدبر قوله وهذا اشير كلام الايضاح الى الشرط المذكور وجه الاشعار انه قال في جواب

سؤال اورده لا يمنع الحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظاهر المقيد بقوله عنده اشعر بالانحصار عند الجمهور كما

سيصرح به فيما بعد قوله تطرية لنشاط السامع بالهمزة الايراد والاحداث من طرء عليه اذا ورد بالياء التجديد من طرية

الثوب اذا عملت فيه ما يجعله طريا كانه جديد النشاط بالتفريح حركة السامع قوله عنها انا دينوا عمر ووعن رجال القيل

فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط في التعبير لانه اخبار شيء من شيء لا تعبير في معنى واحد بلفظين مختلفين فتامل

قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا البيت الفيصل قال ابن مالك في شرح التسهيل لا يلي اللذين في

اللذين في لغة حلى مشهور يقولون نحن الذين امنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل فان قلت ما السر في ان اللذون وما بعده

اللغة يكتب بلامين بخلاف في لغة من الزم البنا في جميع الحالات قلت قبل السر فيه هو ان حال البنا بتشبيهه بالحروف

واللام للتعريف على قول ومشابهته لها على القول بان تعريفها بالعهد الذهني في الصلة فاثروا عدم ظهورها خطا في حالة

البنا كيلا يرى حرف التعريف او شبهها فيما هو شبيه الحرف وظهورها في حالة الاعراب لان شبه الحرف انتفى ثم النطاق

تفريج جر معنى صبحوا اتاكيد امن صبحهما اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصب في الوجهين على

الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا الصبح من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف اي صبحوهم

والغارة نصب على الحال اي مغيرين او على التعليل اي لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن الذين اغاروا صباحا في ذلك اليوم

على العدو والملحاح صيغة المبالغة من الالحاح كالمكثار دال على الترادف او التداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق اخرى

بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق قوله وما سبق الى بعض الاوهام الخ قد يسبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة

فلا تغيير في التعبير حتى يتحقق الالتفات في الاية ولعل منشأه ان كلامه على ان المظهر وان كان الغيبة الا ان الذي للخطاب

تامل قوله **انا الذي سمتني امي حيدرة** البيت لعلي والحيدرة الاسد وكانت فاطمة بنت اسد

لما ولدته وابو طالب غايب سمته باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم وسماه عليا وبعد هذا المصراع **اكيلكم**

بالسيف كيل السندرة والسندرة صاع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازني

لولا انه ورد ... الخ وبحث لان الالتفات من تمام وجوه تحسين الكلام فلا وجه للقبح لان الالتفات عن الغيبة الى التكلم وفيه تغليب

جانب المعنى على جانب اللفظ كما سيجيء في قوله تعالى **وانتم تجهلون على انه يعود عليهم بل انتم قوم**

تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب العايد والاسما الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة

مع ما في شرح المفتاح فلو كان في امثال ما ذكر قبحا لما وقع في كلام هو اعلى طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك بالاثمد

بالاثمد الفتح موضع اسيرا والخلي الخالي عن الهم والحزن والرقي والنوم والدجال الليلة اي اعنى لعلة بوانت فالبنا الذي جاءهم

قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف للمفتاح وقيل بعد ذلك الخبر منه قيل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا

واجيب بانه لا منافاة بينهما لما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه لترتب عليه

ما قصد من المبالغة في الوصف ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد من ابرازه المتحد في صورة اخرى غير ما يستحق

بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل اليمني من الحلبي وابن جني وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب

ان ليلك ان حمل على التجريد لم يكن التفاتا وان لم يحمل تجريدا لم يكن التفاتا بل هو خطاب لمن يبلغ الكلام فان قلت لو كان كذلك

لوجب في قوله تعالى **فذلك الذي لمتنني فيه** ان يقول ذلك الذي قلت ما ذكره في الجواب انما هو على سبيل الاحتمال

اذ يكفي ذلك منه فلا يرد ما ذكر قوله حيث لم يقل من بعد ذلك ولا يخفى انه في موقع الاسناد الى كون الخطاب في ذلك

لمن يليق الكلام الخطاب اولى والقال ذلكم فيه بحث اذ يلزم منه خطاب الاثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع

او عطف سيصرح في بحث التغليب بطلانه فيناقض ما ذكره في التلويح من ان الكاف في اولئك هم الفاسقون لا يمنع

لا يمنع ملمها على جالسين جلدوا وان كان الى الطبخ الائمة لان افرادكاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جاير في خطاب
الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم كلامه قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون لانهم ان
المتكلم هذا المصطلح الكلام ومالي لا اعبد الآية بمعنى الطلبي المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه
وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم ويداريهم والفايدة المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام
بان المراد من اول الكلام المخاطبون قوله وهذا الخطاب مثل التكلم قوله من بنا جانبي حيث ان كلا منهما تعبير موافق لحسن التكلم
فان من جاء لخبر المذكور هو المتكلم وقوله جانبي موافق والذي قصد بيان رجوعه الى القوم المخاطبون حسبما هم على عادة
خالفهم وقوله واليه ترجعون موافق هذا المقصود لكن من حيث كون كل منهما تغير الاسلوب الذي قبله يكون على خلاف مقتضى
الظاهر المحقق قوله وقد قطع المصنف بان مراد الضمير راجع الى الخواص منا جانبي فصل لربك مكان لنا فايدة الالتفات في الاتيان
في الخطاب حثا على فعل المامور به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه التزام احتمال انهم لان قوله **انا اعطيناك
الكوثر** يجاني افادة الاعطاء من الله فلا وقع فيه كلمة انا يحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك
زال الاحتمال قوله وعلم يجوز ذلك للغايب المخاطب في الكلام المتقدم قبل اي في الضمير ولا فالجمع في اسم الظاهر جاز في
القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى **فنادته الملئكة** مع ان المنادي كان جبريل وحده وفيه نظر لان الجمع
المحلى باللام يمتنع عند وقوعه في هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مجازا في المعنى والكلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء
من البلغاء والبديعيين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده قوله وانما هو للاستعمال المولدين فان قلت فقد جاء مثل ذلك في القرآن
المجيد حيث قال عز من قايل **يا ايها النبي اذا طلقتم النساء** فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الالتفات
لا يدفع لزوم كون القرآن وارد على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلزم من برادي سكر قلت هو من
باب تغليب المخاطب على الغايب اي طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب والحكم لان النبي امام امته فنداؤه كنداءهم
او لان الكلام معه والحكم يعمهم وههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله تعالى **فان لم يستجيبو
فاعلموا** ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وآله واستشهد الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النسا
سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى **ن والقلم وما يسطرون** ان ضمير يسطرون راجع الى القلم
والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع كلاهما في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين
لا يليق به فالاولى ان الظاهر البيت الذي ذكره العلامة في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح
ولم يجئ الى آخر فتامل قوله طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
طحا بك البيت يعني طحا بك قلبك اذا ذهب بك في كل شي والبا للتعدية والطرب خفة تعتري الانسان
لشدة سرور او حزن بعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وعصر حان او حين حان على الروايتين بدل
منه بعيد واشار بتصغير بعيد الشباب وعصر حان شيب الى ان المنافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان مشيب
طرفين لشي واحد على الابدال وانما التفت الخطاب في طحا بك للجيب اعني ليلى في خطاب تكلف حتى يكون في قوله تكلفني ليلى التفات
من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف لاستعمال الشارع وهو طحا به قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحا بك مفتوحة وان كان خطابا

وان كان خطابا بالنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتأنيث انما هو في اللفظ ويؤيده ان
العلامة صرح في قول الشاعر تذكرت والذكرى تهيجك زينبا بان التا مفتوحة خطابا للنفس فقول القاضي في تفسير
قوله تعالى **فلما رأى الشمس بازغة** قال هذا ربي ان تذكير المبتدا يعني هذا باعتبار الخبر يعني ربي محل
نظر اذ لا مقتضى لتأنيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتأنيث انما
هو في لفظها ولذا قالوا ان التأنيث لفظي والجواب ان ذات الشمس المسمى في ضمن اطلاق لفظ مؤنث عليها لا حظ ذلك المعنى
في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التأنيث في الاشارة اليه ووجه الضمير ولهذا قال الله تعالى في الآية المذكورة
فلما افلت واحتاج صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى **ذلك الكتاب**
مع كونه اشارة الى ذات السورة باعتبار الكتاب قوله او على انه خطاب للقلب فقيل اعتبار الالتفات في
تكلفني بالنظر الى طحا بك لا يجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات جواز اجرائه على الظاهر
مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني لم يكن ابتدا الكلام على اسلوب طحا بك اذ يكون التقدير تكلفك
على ان يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان شرط صحة اجرائه على الاصل في الجملة
وههنا يمكن ذلك على تقدير توجيه الالتفات القلب الى اصله وان لم يكن بدونه فافهم قوله وقد شطت وليها حاجة حال انه المعنى
تكلفني وصلها والحال انه بعيد قربها وايام فرقها على حذف المضاف والخطوب جمع الخطب معنى الامر قوله حتى اذا كنتم في الفلك
الآية فايدة الالتفات في قوله وجرين بهم الى آخره كانه تذكير حالهم غيرهم وتعجيبهم منها وطلب الانكار عليهم قوله والله
الذي ارسل الرياح الآية فايدة الالتفات هنا افادة التعظيم لانه مقام تعظيم لاشعاره بانه ذو القدرة الباهرة اذ لم يستعمل في
كلام البلغا صيغة الجمع في الغالب للتعظيم حتى ان هذا المطلوب من غير الالتفات بان يقول فسقنا قوله ان يكون المخاطب
بالكلام اي من يلقى اليه الكلام ويتلقاه من المتكلم سواء كان في الكلام حرف الخطاب ام لا واعلم انه تلخص مما ذكره الشارح ان في الالتفات
او تفسيره مذاهب وجه الضبط ان يقال اما ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي
ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما ان يشترط ان يكون التعبيران في الكلام واحد ام لا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يخلو اما
ان يشترط كون الملتفت عنه التعبير واحدا ام لا الاول مذهب بعض الا فاضل والثاني مذهب الجمهور قوله وعن بعض خلفاء بالحجاج
الجار متعلق بالنجاح المقدر المفسر بما بعده او بنفسه لكون النجاح كما نبهت عليه في قوله **وما انت علينا
بعزيز** اي نجا بالصوت بالنعبة عند الخليفة والمنادي قولك يا ارتك محذوف اي يا خليفة والسبب العطا والابتهاج
السرور كانه اراد انك في نشاط في العطا وهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبر الجمهور قيدا اخر في
وحدة المخاطب والفايدة العامة التي ذكرها الجمهور لا يدل على اعتبار هذا القيد لان المخاطب لو لم يكن سابقا
الخطاب الثاني المتوجه اليه ولم يوجد الالتفات وان كان سابقا تحقق تلك الفايدة لوحدة السامع الكاينة فيها ولما
قول الشيخ فيما سبق عن ما يتميز المخاطب نظر فيه لانه الخطاب النظر الى الاعلب صلي وجر بكم البيت اولها بن كنانة ان هشو كنا
سل جاية الرجال الحلوا يرجر بكم اي الكناية هي التي يوضع فيها النبل او يشد بها الانسان على وسطها النبل او النبهم

والثانی جمع من النبل والنبالة بمعنى الفضل وقد نبل الرجل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والحلو انه حسن هلك كالدخول يجمعه الفاعل والالوك بفتح الهمزة والرسالة **قوله** وذهوق الباطل اى ذهب يقال زهقت نفسه اى ذهبت وخرجت **قوله** صرف الله قلوبهم الاية واردة في حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم عن الايمان فلم يدخلوا لهم صرف الله

قلوبهم بنهاية الصرف وشدة شايع فلا يحصل الحاصل **قوله** قضم الفطر القضم بالقاف كسر الشیء حتى يبين والقضم بالقاف كسوه من غير ان يبين **قوله** متى كان الخيام البيت المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم والقضا بالصقل اى تجلى والمراد بالعارض الاسنان بعد الثنايا الثنايا البيت من العارض قال ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذى عليه وقال بعضهم العارض ما بين الثنية الى الضرس **قوله** والثانى ان يذكر الكل الفرق بين المعنيين ان كون الذكر جملة مستقلة ليس بشرط في الثانى بخلاف الاول وان انه توهم نشأ من كلام السائل شرط في الثانى دون الاول **قوله** فلو صرمت والهبة صرمت الشیء صرما اذا قطعته وصرمت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم **قوله** اى تجديدا واحداثا قد سبق ان النظر اذا كانت مصدرة باللام يكون بمعنى الاحداث واذا كانت مضمرة يكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشيخ تخليط بين **قوله** للاصغاء اليه متعلق بالايقاظ على تضمين معنى البعث والتخصيص ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى لحصول الاصغاء ثم هذه الفائدة العامة التى ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان مذهب السكاكى والجمهور لا ينطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة البارى جل وعلى **قوله** تعالى عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يليق في حضرة جل وعلا لكان انسب وقد يقال ان الكلام الالتفاتى انما وقع صالحا لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم **قوله** وقد يختص مواضعه على زنة المجهول لانه متعد يقال للتحقيق والبا في لطائف داخلة على المقصور **قوله** على طريق الالتفات وهو ان يجرى الظرف مجرى المفعول به اتساعا كقوله ويوم شهدناه سليما او عامرا وفي شرح الكشاف للقطب لنبيت شعرى لم لم يجعل هذه الاضافة حقيقة بمعنى في كضرب اليوم قلت لتحصيل المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك في الدار وصاحب في الزمان وهو ظاهر **قوله** والمعنى الحقيقى ولا يدل على التعميم قيل عليه لو قيل مالك الدين لحصل الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا بالاحتمال حمل الدين على المعهود والتاكيد يكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت الاختصار المطلق **قوله** باقوى النعم الدنيوية والاخروية الظاهر انه حمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البنا كقطع وقطع وهذه الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الاخرة لانه يخص المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية لان فيها اطلاق الاجسام واما المنعم الدنيوية فيقال النسبة اليها **قوله** اى في ذلك الغير الظاهر ان يكون حلاف ما الا انه مال الى جانب المعنى لانه يدل على خلاف ما يراه اتى الخبر بغير ما اراد **قوله** كقول القبعثرى اصل القصة ان القبعثرى الشاعر كان جالسا في بستان مع جماعة من الادبا وكان ذلك في اوان الحصرم فذكر الحجاج بذلك فحضر القبعثرى فقال القبعثرى اردت بذلك الحصرم فقال له الحجاج لاحملنك على الادهم يريد القيد كان القبعثرى فقد بحى الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريته واحسن اليه على ما يحكى فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج ان يقول لاحملنك على الادهم بالقيد

لان القيد يوضع على الرجل الا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتعبير امر وضعى يقال حمل على الادهم اى قيده ولو لم يكن من قبيل القلب كما يشعر به او تشبيه الحديد بالمركب على طريق الاستعارة **قوله** من الاصغار وهو الصغار بالحرمان وهو العطا **قوله** من صفد اى قيد من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به **قوله** الاولى بحاله اما العدم اهليته لجواب سؤاله او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه **قوله** سئلوا عن السبب روى في الكشاف ومغنى ان السائل اثنان وهما معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصارى والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشرى فلهذا قال انهم سئلوا بلفظ الجمع **قوله** حيث قالوا ما بال الهلال الخ ولا يخفى ان هذا القول على انه سؤال عن السبب دون الحكمة خفى جدا كما اشار اليه في شرح الكشاف **قوله** فاجيبوا ببيان الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها بعد طرف الفعل والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا **قوله** والصواب فزع واما الاية التى وقعت فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم بل نظم ذلك الاية ونفخ فى الصور فصعق وقد يقال مراده مجرد التمثيل لحمل على انه من هذا ولذا لم يقل نحو قوله تعالى **قوله** كقوله ان الذين لو اقع اى الخبر الحاصل **قوله** وح يكون معناه لو اقع يقع قيل هذا غير مستقيم لان اللام يخص المضارع للحال والمفروض هنا كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التخصيص المذكور مذهب البعض ما ذكر في كتب النحو ان اللام ربما يكون لمجرد التاكيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم **قوله** قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على الوصف الخ كانت عبارة الجواب في اصل النسخ هكذا ولما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان في المسلم مجيئهما بمعنى الاستقبال لقوله نعم فبمجرد التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدلها بقوله على خلاف فحاصله ان اسم الفاعل الخ واعترض اولا على النسخة المغير اليها بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعريف الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب بانه يجوز ان كثرة الاستعمال الجارية مجرى الوضع بجامع التبادر فتحرر عن التبادر بالحقيقة وغير بالمجاز تجوزا او طردا بان زمان الحال معتبر عن القيد بالموضوع له لا الجزئية ولا يخفى ما فيه من التكلف وقد يقال الاعتبار زمان الحال بالمثال الاستعمال الطارئ على الاصل الوضع لا الى نفسه لكن بعض ائمة الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا في ما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد مجاز لغوى فهذا انتهى باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا يخلو ح الايراد بكتاب اعتبارها بالعبرة وثانيا ان نفرق بين مذهب اهل العربية والاصول ثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون المجاز على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمفعول فيما يقع مجاز والمجاز قسم للكناية اجيب بعد تسليمه فيها بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع له قصوره فيما اريد هو فيهما المجاز او ظهر منه الحال في الذى اريد بهما كناية تشاركت المعنى المجازى والكنائى في كونهما غير موضوع له في هنا تامل وهو ان غاية ما لزم من جواب الشارح كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذا وليس بظاهر **قوله** وكذا الماضى عند الاكثرين الظاهر ان مراده ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الماضى ايضا عند الاكثرين واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب

الحنفية وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالتحرك والتكلم ونحوه التحقيقه والا فالمجاز قوله القلب بان غلبت
الجرايب جعلت الظاهرة باطنا والباطن ظاهرا قوله ما هو في موقع المبتدا نكرة سواء كانت محضة او مختصة فاركب
المبتدا نكرة محضا او مختصا سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع كون الخبر معرفة انما يقع في الجملة الخبرية في كلام
العرب واما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتدا وما بعدها
خبر وان كان معرفة وغيره بالعكس وما زعم الشارح في شرح المفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك خبر وهو مبتدا فان
قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس ببكة مباركة
كما وقوله نحو مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدا ابوه خبره قلنا لنا ان نجعلنا انه من باب القلب
والكلام فيما هو جار على الاصل بقي ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدا نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به الشارح
في شرح المفتاح وفي بحث التنكير المسند من هذا الكتاب على ما سيأتي لم يوجد بلاغ من جهة اللفظ الى اعتبار القلب فقوله
… لكونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجملة الاستفهامية في الجملة
وهو في جملة يكون المبتدا نفس الاسم المتضمن للاستفهام لا في كل جملة استفهامية فتدبر قوله فقد قبل القرني البيت
القطامي عمرو بن سليم التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابي وقد كان اسيرا له فاطلقه واعطاه مائة من الابل وزاده
مائة من الابل والالف في ضياعا للاطلاق وهو … اسم بنت صغيرة الممدوح وقوله الوداعا … في
موقع الوداع في الصحاح التوديع عند الرحيل والاسم الوداع والمراد الوداع بالا يكون وداع وفراق قوله لان المعروض عليه
ههنا … اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي اعني مجرد
الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة
منهم الجوهري والكسائي والزمخشري وفي كتاب … ليعقوب بن اسحق السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت
الحوض على الناقة مقلوب وقال … في واحد منهما واختاره ابو حيان قوله فانك … البيت …
… بعد عام وقيل … اسم رجل … من
من شريف او وضيع لان هذا هو الذي كان … ماشت وفي حواشي … الزمخشري … مثل في
الضعف والحمار مثل في القوة ويدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط
النجار وعاد العبد مثل ابي قبيس وسيق مع المعلهجة العشار ماج اللوم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطرب
امواجه والنجار بكسر النون تخفيف الجيم الاصل وعاد … وابو قبيس قيل اراد به ابا قابوس وهو نعمان بن منذر ملك العرب
لكون المضاف اليه مصغر … وقيل اراد الجبل الذي بمكة … والمعلهجة … وهو الهجين من الرجال …
بن رجل هجين ابوه حر وامه … وهجين اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بضم العين والمد وهي الناقة
التي اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيها الفحل … قوله لان اسم كان ضمير والضمير معرفة وقد سبق تحقيق
ان الضمير معرفة وان كان عائدا الى النكرة … تجري عليها احكام المعارف … الضمير العائد الى شيء ما في قولك شيئا ما

شيئا ما ذلك الشيء لا شيئا قوله والخبر معرفة فان قلت الخبر هو الجملة لا امك والجملة لا تكون معرفة قلت لان امك ليس بجملة
اذ لا ضمير فيه كان وعلى هذا التقدير كان مفسرا لكان المقدر ولا ضمير فيه فكذا في تفسيره لان مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله
من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا امك وهو معرفة قوله والمعنى ظبيا كان امك حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل
مسند الى مؤنث حقيقي من الاسمين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكر فجعله كالفصل الواقع بين المذكر والمؤنث
… لصحة … تأنيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قوله وفي التنزيل كقوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا اذ المعنى جاءها باسنا فاهلكناها لان الباس يكون سببا للاهلاك
فيتقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس اي العذاب الاليم قوله
غير نفس القلب عن نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهي غير مقبول … باعتبار ما يلزمه من …
ايما وقع قوله بصيف ناقته وقيل بصيف جفنة مملوة بالزبد المدهن كذا في شرح الايضاح … وهو غلط فاحش نشأ
من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم بالسمن بفتح السين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح في انه يصف
ناقته كما قال قوله فلما ان مضت سنتان عنها وصارت حقة تعلو الجذاعا عرفنا ما يرى البصراء فيها فاليت عليها
ان لا تباعا وقلنا … لكن … للسفر الطلاعا فلما ان جرى البيت قوله كالطين وفي الصحاح طنت البيت
طينت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب لان القصر … بالعكس قوله اي الطين المخلوط بالتبن
كذا في الصحاح وفي الاساس السياع بالكسر ما يطين به ويقال … بالفتح الطين وفي الديوان السياع
بالكسر ما يطين به الطين ايضا قوله ولقائل ان يقول انه متضمن لطف هذا الايهام مسلم لكنه لا لطف لهذه المبالغة في التشبيه
اذ ليس المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التمليس ورفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة
باردة وان البيت محمول على تضمين البطش معنى الالصاق والمعنى الصق السياع بالفدن على طريق التطيين فلا قلب
اصلا قوله … التمييز … المضاف … قوله اقدام غر اي مجرب
رجل غر بالكسر اي غير مجرب والمجرب مثل المحدث والمعرس الذي قد جرب الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب
تكلمت به بالفتح قوله لان ما قبله من الابيات يدل على ان البيت لقطري بن الفجاءة وما قبله … الى الاحجام …
يوم الوغى … دريئة من ان يمين مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي …
لجامي ثم انصرفت … البيت … والاحجام بالجيم … والوغى الحرب والحمام
بالكسر الموت … تتعلم عليها الطعن … مهموزة
بعض الجانب … دخول من عليها … اعني الداخلة … ابن مالك … قالوا قعدت
من يمينه في جانب يمينه وذلك … فاذا جئت من … العقود … الاول الثانية … في
البيت متعلقة … الكلام اي … من جانب اليمين ولم يتعرض اليسار والظهر … بالمقايسة
واو في … بمعنى الواو قوله يصلح قرينة على ان … فيه نظر اذ …

حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الغيث على ما صرح به في جواب المرض المنقول في المرزوقي والمختصر وقوبلت بزيادة
ما ارعته والمبالغة من ما ارادة فيفيد الفعل وصل الى التعميم نعم كان الانسب ان يقول ولم يصب الا انه يكون من قبيل الاستعمال
المجازي فليفهم **قوله** والجواب انه جاء السؤال للمرزوقي فان قلت لا وجه لهذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه
انما البحث غير موضوع انه لا يلائم فيه الفصل بين الحال وذلك في الشرح ذلك الجهات السوية وانه اذا جعل جنوح البصيرة حالا من الضمير
المصوب او مضافا اليه فيهم منه انه لم يكن جنوح البصيرة فاريح للاقدام حال كونه مجروحا او حين القائم اياه فلعل ابيسار كذلك
الجراحة وبعد القائم بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام فضلا عن افادة القصد واذا جعل حالا من الضمير في انفرت يكون الكلام خلوا عن هذه
القصور فلذا اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون اجرته الى كان عليها انما يناسب معنها بالقدوح لا الحالة
فهذا كله والحسن في الجواب على ما هو الملائم لقولهم اقدام عزوز الى مجرب بعنافة وكليهما ان يعني وصف الكلام بالقروح اشارة
الى ان اقدامه كان لحاله لكونه عزا او وصف بصيرته بالحالة اشارة الى رايه وبصيرته امر حدث له وحصل بعد الوقعة ولا ما كان قبل
تدريب لمعرو والتمرن عليها **الباب الثالث احوال المسند قوله** اي قوله ضابي بن حارث البرجمي قال الفاضل المحشي يقال بات
في الارض صينا او صنوا اذا اضبات فيها وقدير امثال هذا التركيب بان المناسب ما نقول بل لعل او اصبات اي بل اذ او وجه
ما ذكره ظ لكن انما يتم اذا المفترض ضبات مثلا على سعة الخطاب بل على صيغة التكلم فتامل **قوله** ومن يك امسى بالمدينة رحله
البيت من شرطية حذف جزاؤه واقيم نعيما اي من يك امسى بالمدينة فليس في كاسي في غريب والغريب لازم على الدخال وبك
اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حركة النون من الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفها لكثرة استعمال
هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفعل امسى اما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال الصفة او لفظ رحله وبالمدينة
متعلق بامسى **قوله** لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر هذا عند البصريين لان العامل في خبر المبتدأ عندهم هو المبتدأ وفي خبر
ان فلو قبل مضي الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه يرفع بالمبتدأ يلزم لجمع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفيين
فالعامل في خبر ان هو المبتدأ الذي كان علا لا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق المحذور المذكور **قوله** احدهما العطف على محل اسم
ان هذا عند بعض النحاة وصرح بعضهم ومنهم صاحب الكشاف ان المعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها استدل الفريق الاول
بان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول لما لم يتغير لفظه بالنصب بقي على كونه مرفوعا لكن محلا واستدل
الفريق الثاني بان اسمها لا يصح لو كان مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ وليس كذلك لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه
باعتبار الرفع مجرد لان ان باعتباره كالعدم كذا ذكره في شرح اللب للفقه كاذي **قوله** ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث
لان الخبر المتعلق بما عطف على خبر ان يلزم كونه خبر ان بمنزلة اي فيه العطف التشريك في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل والفصل
فيلزم كونه مرفوعا بها والمفروض انه خبر المبتدأ اعني المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق بحاله وغاية ما تيقن ان المعطوف على خبر ان في التعبير
المذكور معطوف عليها باعتبار محله وهو الرفع ايضا الا ان الرفعان المختلفان لا اعتبار كالحكم في ذلك جزءا ومعها فيكون المعطوف
خبر المبتدأ لا خبر ان وتوجيه انه لو لم يحمل عليه يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين **قوله** والمحذوف خبر الاخر ان لان قوله غريب لا يجوز
ان يكون خبر المبتدأ اذ لا يدخل اللام على خبره الا ان تكون اللام زائدة كما قيل في قوله تعالى هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ الا ان الحق ان زيادة

الباب الثالث احوال المسند

زيادة اللام مختص بالشعر صرح به في مغني اللبيب او يجعل من قبيل ام الحليس لعجوز شهربة اي على تقدير المبتدأ لكنه خلاف الظاهر ولا تركب
بلا ضرورة **قوله** وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف اي الوجه الثاني من وجهي ارتفاع قيار وهو ما قطع به في الاية وهي
كون غير الوجهين المذكورين في ارتفاع قيار وهو ان يكون الخبر المذكور للصابئون وخبر ان محذوف مقدم بل الصابئون وانما
حذف لكلا لاجل الصابئون عليه وتبادر يجيء هذا او تغير الموضع بان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قائم ان الخبر المثاني وخبر الاول محذوف
ويمكن ان يعارض الوجه الاول بالترجيح بان في تغيير الموضع نكتة سرية فيرجح اعتباره جانب البلاغة **قوله** مع كونهم ابين المذكورين
ضلالا اي الصابئون على القراءة بالهمزة بعضا على الاعلال اي الخارجون من صبا اذا خرج وهم قوم خرجوا من دين اليهودية والنصرانية
وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذا كانوا ابين المذكورين ضلالا واوضحها اقوال الكفر واعلم ان المراد بمن امن في الايتين صحح
الايمان خلافا لمن ان المذكور في صدر الاية الذين امنوا لكنه يصح ان يراد من امن منهم لان المراد بهم ما في صدور المنافقون وقيل
المراد بالمذكور في الصدر المؤمن على التحقيق ومن امن من امن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر محذوف للصابئون لان
والمراد بالتيسير في قوله وفائدة تقديم الصابئون التنبيه والتنبيه من اول الوهلة **قوله** وخبر الاول محذوف مبني على ان تقدير
الموصوف خلاف الظاهر الا فيجوز كونه خبر الاول بل المجرور من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم راض كما صرح به
في شرح المفتاح في قوله وقليل ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت **قوله** فزعم ان نحن للعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر لانه
يحفظ مثل نحن فاهم بل يجب في الخبر مطابقته نحو انا الحق نحن جئت ونحن الوارثون واما قول الشاعر والمسجدان وبيت نحن
عامره لنا او زمزم والاركان والستر فمحمول على الحذف في الاصل عامره ومحذوف الواو واجتزأ عنها بالضمة كقوله اذا ما شاء
من واس سؤالهم وكلا باتونهم احدهم **قوله** وكذا قول ضابي بن الحارث البيت او كذا على لصا من اصحى وما دعا بها او الكف
فيما مضى رجلان رماني بامر والبيت لابن احمر وقيل لابن قيس بن طرفة الباهلي انشده مع قشيري في طوي عند الحاكم فقال
القشيري هو لص وابن لص لعزى عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى ومن جال الطوي رماني ويروى ومن حال
الطوي رماني والحال والحول انا جيد البئر من اسفلها الى علاها وقيل معنى البيت على ما في الراويين رماني بامر يرجع مكروهه
كانه رماني من قعر البئر فرجعت رميته عليه واهلكته ويحتمل ان يريد بالطوي ما طوى في القلب من الحقد **قوله** وحركت يحذف
اعترض عليه ابن الحاجب في الضاح المفصل بان عيلان وفعلان صالحان للمفرد فلا حاجة الى اعتبار الحذف واجاب به سعيد
بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم لا يعيد ههنا لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف لا يستلزم استنادا مهما
في جميع المواضع ويمكن ان يرجح قول ابن الحاجب بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد
يجاب عن الاعتراض بمنع وصف الثنية بفعيل وحمله عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقال هؤلاء عزب الا يقال هذان عزب الوجه
الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد فيحمل عليه جمع عزب ولا يؤول المثنى بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهر
لانع من التاويل بالمثنى فتامل **قوله** فضوعه اي الكلام عند جعل ربا خبر الوالدين وجعل خبر كان محذوفا **قوله** خاف قبر
معنى البيت وارتبنا اي سرت والمتزع المهمل من قولهم قرع الاناء بالكسر يقرع قرعا اي اقبلا وان عشرنا ومعنى زائدة
الشيباني كان من اجواد العرب ممدوحا شعرا زمانه حكى محمد بن ابي بكر الرازي في ينابيع الحكم ان شاعرا حضر باب معن ولم

يتقرب له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فكتب على خشبة ابا جود معن ناج معن لحاجتي فليس الى من سوالك شفيع والقاه في
الماء الذي يجري على الدار فلما ابصرها معن واخذها وقرأ البيت الذي عليها استحضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع
الخشبة تحت بساطه فكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط ويقرأ البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة
الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا علي ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى في
الخزانة شيء **قوله** كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحالة المقتضية لترك المسند من شرح المفتاح في عطف
جملة على جزء جملة اخرى كقولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا فليتأمل يريد ان في هذا العطف اشتباها فيصلح رده الى
عطف عمرو على زيد بتعميم كون مسند اليه قائما وعطف قاعدا على قائما بتعميم كونه مسندا الى زيد وذلك الاقتران يعتبر في عطف عمرو
كونه مشاركا له في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا عليه كونه مشاركا له في كونه خبر كان فليس عطف احدهما ومعه متعلق
بل على حدة مع عطف صاحبه لم يرتبط احدهما بالاخر لا ارتباط الفرق بين المعطوف عليها ولو جعل العطف ههنا على تقدير العامل دون
الانسحاب لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح المفتاح فيقدر قبيل الصورة المسألة التي ذكرها بالمثال المذكور وعلته لو
فتح باب جواز العطف كذا كان ما المسمى في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب لكن الاصل باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف
المفرد لكنه لا يكون مثال المسألة وليس فيه جملتان عطف المفردات من احدهما على مفرد من الاخرى الجملة واحدة عطف بعض من جملتين
على البعض لا من حيث عطف النظر او التمثيل المطلق عطف المفرد على المفرد وان لم يكن المفردات من جملتين **قوله** وفي الدار زيد مطلقا
وهو جوز الشارح في شرح المفتاح بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني
لا يتأتى على مذهب سيبويه بان العامل في المبتدأ الابتداء وفي الخبر هو المبتدأ اعني زيد فحينئذ يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير
صورة الجواز **قوله** والفاء فذا قيل للسببية ومن الزيادي انها جواب شرط محذوف ومن الاذا انها زائدة ولا يرد عليه
عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد ورجح ابن هشام في مغني اللبيب فحينئذ يكون معنى لا بد ان هذا
مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا واما على ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح فجواب
للجزاء المقدر لا مفعول به **قوله** فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف **قوله** لكثرة اطراده في نحو
خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام مشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردة ان هذا لا يستقيم في المثال المذكور ولذا
صرح بان فاذا لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر محلا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا
معنى للتقدير مقدما على ما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره لجواز كون الباب خبرا عن المكان بدلا عن كل
وقد يطلب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدأ غير جائز والمصير الى الاضمار والتقدير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون
الباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد مذهب السيرافي ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان
فعلى هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي ففي الوقت حصول زيد لان ظرف الزمان يكون
خبرا عن الجثة **قوله** وان في السفر اذ مضوا مهلا روي مثلا مكان مهلا اي ان فيهم مثلا واعتبار المثل بقي ويروى ان في
كتاب سيبويه ان في السفر ما مضى مهلا اي ان في السفر الذين مضوا مهلا وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف

اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم مثلا لانهم مضوا
مضيا لا رجوع لهم ولك ان تقول انه ظرف متقدم لمهلا لانه يجوز تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يجوز فهو
ظرف متعلق بتفسيره المذكور بعيدا ان في المسافرين بعدا في زمان مضيهم رحلوا ولك ان تجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان آخران
ذكرهما الشريف **قوله** اي بعدا وقيل المهل الكثرة **قوله** لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من المهل بقرينة المقام **قوله** لم يجز
لم يجز قيل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها وفيه نظر والظاهر ان كلا او للتخيير في التعبير
ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم لقيا الحاصل ان الحافظة من حصن بيضا اذا اضيف الى الفصد تحت حاجة **قوله** تقديره لو
تملكون تملكون قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يقول تقديره لو تملكون اجيب بانه مبني على ما قاله
صاحب المفتاح حيث جعل الثاني في مثله تاكيدا فقال على التقدير لو تملكون تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا
ورعيا بان قوله اذا المقصود الابتان هنا الكلام بالتفصيل المقدر بان هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول الكلام مبنيا على تقدير السكاكي
ولما كان غرض صاحب المتن عنده سيلة في اخر الكلام الى ما هو المختار وعنده كون الثاني مفسرا فتامل فيه دلالة على الاختصاص وان
الناس هم المختصون بالشح البالغ فيه بحث وهو ان يعرف قوله تعالى ثم تملكون في صورة المسند والخبر على فعل انما
عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشح البالغ المستفاد من قوله تعالى لامسكتم خشية
الانفاق فلا يفيده التركيب المذكور قطعا كما لا يخفى على الصانع لو اعتبر الشرط في تملكون فلا وجه اتم بان يكون التقدير انتم لو تملكون
فظهر الاختصاص بشح وغاية ما يقال ان الباقي في الشح داخل على المقصور عليه لا المقصور وقوله وان الناس الخ ليس تفسير القول
على الاختصاص فحاصل مع الخبر والفقر على انه لو كان مالك الخزائن مخصوصا بكم لامسكتم خشية الانفاق ولا شك انه يدل على ان
صفاتهم في الشح مقصورون عليه لا يتجاوزونه الى خلافه وان لم يدل على ان الشح البالغ مقصور عليهم ادعاء لا تحقيقا
الكرم على ان غيرهم ليس بهذه الجبلة فيهم ذلك فليتامل **قوله** ويرجح حذف المسند اليه الخ فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة
لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما يتاتى بالنظر الى المسند المخصوص على ان اجل الوجوه المسند المحذوف يعني حاصل
في المثال فان الاول الوجه الاول والسادس وقد يترجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركني الكلام واعظمها والاحتياج فوق
الاحتياج الى سائر الاجزاء كذلك المسند فانه كالركن الزائد بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزائد اولى وارجح ويعارض
بان المسند محط الفائدة فلا يناسبه الحذف **قوله** وحمله على حذف المبتدا اوفق له اما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل المحشي
واما بحسب اللفظ فلان الصبر في كل منهما محكوم به **قوله** والقرينة هنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه الخ قيل هذا معارض
بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا اشتد عند اصابة مكروه ما الرشد في هذا امري صبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصلح احدهما
قرينة **قوله** على وجه يكون المبتدا معرفة اولى قيل هذا معارض بان الاصل في الخبر التنكير المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر
نكرة محضة بان يكون المقدر صبر جميل اجمل اولى اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض **قوله** وليس المعنى على هذا بل
على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث لما ان فلانه اذا فهم من الكلام كون صبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم
كونه اجمل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريق البرهان فن من البلاغة واما ثانيا فلان

سؤالا هذا المحذوف كلازم في تقدير المبتدأ لان المقصود من الكلام المفيد الزائد سواء كان في الاثبات والنفي والقيد الى ما يقابل
فيفهم من قولنا امري صبر جميل امري ليس بصبر جميل وليس النفي على ذلك بل على انه امر جليس الجزع وبث الشكوى على لزوم الصبر
الجميل لما سبق بان الذي لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا فصبر جميل اجمل ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق اجمل
ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل
اجمل من الجزع وبث الشكوى محل تامل بل الظاهر ان يجعل جميل في صبر جميل صفة لا مادحة لا مخصصة واما تاويل المفهوم
من قولنا اجمل من الجزع وجود الجمال في الجزع ولا يجوز التفريط بمعنى التفضيل لمكان الاقتران بمن الا انه الا ان يحمل جمال له
على ما فيه من ثلج الصدور **قوله** ولنا اوفي الوجود الخ تامل فان قلت المتبادر منها الجمع بين النفي والقيد ورجوع النفي الى
القيد مع ثبوت الاصل فيكون المنهي هو القول بتثليث الاله لا القول بالاله مطلقا فينافي التوحيد قلت ما بعد
الانتهاء اعني قوله تعالى انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي
المفيد والقيد معا **قوله** كقولك ازيد عندك ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد بعطف مفرد لمشاركة في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو غير ان يحمل على ان المسند
مبنيا على الفرض المذكور واجاب الشريف بان الظرف في المثال المذكور مشتمل بضمير زيد فلا يصح خبرا من عمرو كما لا يصح في قولك
زيد قام وعمرو بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط ومن
جهة ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حاصلا او حاصلان في الدار وعمرو وعلى هذا ان يجوز زيد قائم وعمرو ضاد
بين ولما كان سورة الظرف غير متغير بجعله خبرا من الواحد والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح
وحواشيه وفيه بحث ظاهر لان عمروا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الجزء لم يحمل الظرف
المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك زيد او عمرو قائم فقال
على ان زيد قائم وعمرو وليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التي هي لاحد الشيئين او الاشياء وقد اشار في الحواشي
الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما بتاويل احدهما وكذا ام لعدم في الدار
واما مع توسط في كلام الامتناع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني اللبيب بان الخبر يجوز زيد في الدار وعمرو ولهما معا قال لان
قلت لو صح ما ذكرت لصح زيد قائما وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم منع فليقبح اللفظ وهو ممتنع فيما نحن بصدده
ولكن يشهد للجواز قوله وليت مقر للرحال ظاهر اي فذلك عمرو لا كره ان وخاليا انتهى **قوله** جملتان مشتركتان ليس قوله
مشتركتان قيدا احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قولك اقام زيد ام قعد عمرو وامثاله لكان ايضا منقطعة عند جميع
النحاة الا ابن الحاجب والاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي وانما تعرض للاشتراك لان المثال السابق كذلك ليس ثم ظاهر كلام
الشارح يشير الى ان قولك قام عندي زيد ام عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على ايقاع
مفرد بعد ام مع عدم وقوعه ان الانقطاع لوجوه الاختلاف بين الجملتين بتقديم الجزء لاحدهما وتاخيره في الاخرى مع
امكان الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشارح ان الدليل الذي ذكره يعم

الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع محرزا وما بعد فتامل **قوله** ام منقطعة لا متصلة المتصلة للسؤال
عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين في علم المستفهم يليها والاخر يلي الهمزة
والمنقطعة قد يكون بمعنى بل والهمزة اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا واستفهام عن كلام لاحق وقد يكون
ام للاضراب المحض سواء دخلت على حرف الاستفهام نحو ام هل يستوي الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون هل لك قبلنا
حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام ح منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة
الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقديم الجزء اختلافا ظاهرا اذ ليست هي والهمزة داخلتين على
المتساويين وهذا ظ ونص صاحب الكشاف على ان ام في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير متصلة لا يقدح فيما
ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار المعنى لان السبب مقام المسبب فقام اذ لو قال انا خير كما هو اصله لقال فقوله ام انا خير
في قوة قوله ام تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيبويه في الكتاب هذا
واما في الصورة الاولى ان يكون منقطعة لما ذكر بقوله لانك تقدير الخ فتدبر **قوله** لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما لا
الخ قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي نفس السؤال وهي محققة مذكورة في الاية وان كان وصف السؤالية مفروضا
والمتبادر من قول المص سؤال محقق وان كان الخ هنالك سائل يحصل منه السؤال ويتحقق الا ان يراد المصير الى التبادر
والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السؤال على تحقق ذات السؤال وتحقق وصف السؤالية ام لا هذا حاصل
ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق في
اتصاف الجواب بالجوابية ويلزم اعتبار اتصاف السؤال بالسؤالية فلا بد تحقق السؤال تحقق سؤاليته ايضا في التوجيه وذكر
الشارح على ان الكلام ان الاية حكاية لما سيقع من الكفار بعد سؤال النبي صلعم فتقدير الكلام لو سألتهم فقالوا كذا تقولون كذا
فالحذف في الاية التي وردت بطريق الحكاية الحذف في المحل الكون جوابا لسؤال لكونه جوابا للسؤال بالنظر الى المحكي ولا بد من
تقدير ثبوت الشرط والجزاء فتامل **قوله** ولان القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض في المتخيل
على المسند فهو الذي يدل على وجوه في الجواب وقوله السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق السموات والارض
وقد يكون حذف مسند المبتدأ اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولى كقولنا القصة اخلتها توضحه هذا المبحث قيل لا يرد به نقضا
قولنا القضية لا ينافي الجواب عن ان الحمل على جملتين لان الاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة ويمكن ان يوجه بتسليم ان
الجواب عن المفرد هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة مع ان الاسمية وتقييد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما
اقتصر عن الجواب المذكور ترجيح تقدير اسم الفاعل على تقدير خبر المبتدأ **قوله** لظهور ان السؤال التعليل للنفي المستفاد من كلام المص
غاية ما يدل اي لا يدل على ان تقدير الفعل مقدما اولى لظهور ان السؤال الخ **قوله** ومن غير قبل الخ قوله ليطابق السؤال قال الفاضل
المحشي لا يطابق حاصله على تقدير الجملة حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال عن خلق وان كان اسمية صورة فهو
فعلية معنى لان الاصل في مثل ام قام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلام من الدال على الذات
المفصل اجمالا للاقتصار وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء ان المسؤول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان تقدير ام قام زيد الخ

لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فيه لسؤال الاسمية لفظا ومعنى ثم انه منقوض
بما اطبقوا عليه من ان ما اذا صنعت اذا جعلت جملة اسمية يجاب بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المفتاح من
ان الاعتبار المذكور في من قام لا يتاتى فيما اذا صنعت اذا جعلت اسمية وبينه في الحواشي بان الفعل ههنا مسند الى الكلام
فليس فيما ذا صنعت معنى الفاعلية بخلاف في من قام وماذا عناه المجاب عنه بقوله عناه كذا محل بحث لان ما ذكره في
من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لا يختص صورة الفاعلية فان قولك من ضربت تقديره اضربت زيدا ام ضربت عمرا
وبالجملة الفرق بين ما ذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا عناه حتى يجاب بالاسمية في الاول والفعلية في الثاني
تحكم ولا فلا بد من الفرق فليتامل **قوله** والجواب ان محل الكلام الاولى انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل وعن
النظر انه هو اثبات لمدعى جمهور النحاة بدليل اخر لا تصحيح للدليل السابق المنظور فيه وهو ظاهر **قوله** وان الواقع عند
عدم الحذف جملة فعلية مورد من باب كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات
البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد
التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول
لوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كما تقدم **قوله** في ليبك يزيد الخ المشهور على وزن مجهول مصدر رثاه
ونسبه الشارح الى ساير المذكور في شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار النهشلي وفي شرح الرضي للحارث
بن نهيك والله اعلم لبعض المتاخرين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي ليبك
يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح يا ليبك او النايب عن الفاعل ان كانت الرواية
بضمها وفيه بحث اذ ضارع مع فتح الياء من ليبك لا يثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة فيكون منادى والا
فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نايبا عن الفاعل الذي
قوله اي ليبكيه ضارع وقيل اي ليبكيه وهذا البق بالمعنى وما ذكره الشارح انسب بالسؤال المقدر **قوله** وان لم يعتمد على شي
لان الجار والمجرور في ظلت بل فقد اعتمد على الموصوف المقدر اي شخص ضارع مثل تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق لكانه
لا محذور ايضا قلت ان كفى في علة الاعتماد على الموصوف مقدرا لا يتصور الا انه الفا لعدم الاعتماد ح لتصريح الشارح في شرح
الكشاف بانه ذكر الموصوف مع اسم الفاعل التزم لفظا او تقديرا يعينا للذات التي قامت بها الحدث وهو مخالف لتصريحهم
اللهم الا ان يقع الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفي لعمله اذا قوي المقتضي لتقديره كما في يا طالعا جبلا وما ركبا فرسا
لا انضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تاتي اعتبار مثل هذا المقتضي في كل موضع محل نظر **قوله** ليس فيه
من جهة المعنى ان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء بل هي موصوفة بمغلوبية فافهم **قوله** اي يبكيه لاجل اهلاك المنايا
يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا
يزيد لتخصيص الشخص الواحد والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب
كثيرها **قوله** وفضله الخ ايما الى المقتضي للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة **قوله** فعلم ان هناك باكيا هكذا

في الكثر الفسيح

الكثر الفسيح وان حذر بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جوابا
لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا قوله فقد اسند الى المفعول فان قلت
قوله ليبك مجردا من المسند اليه يدل على موضع غير معتين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل النكر والاسناد في صورة
البناء للفاعل وضيع يزيد قلت العبرة كما يفهم من الجمل المستقلة او المتكلم المستندة على ما لا يخفى **قوله** واشتماله على ايهام
الجمع بين المتناقضين فان قلت ذلك الايهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول يشعر بان الاهتمام به لا
بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل ح جملة اخرى انما هو سبب سؤال ناش من الكلام السابق
فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم
الغرض المذكور نعم يمكن ان يتوهم في بناء المفعول ايهام الجمع بين المتناقضين حيث دل اول الكلام على عموم الامر واخره
اعني قوله ضارع على خصوصيته فافهم **قوله** نحو قوله ولئن سألتهم من خلق السموات الخ فان قلت
وقوع الكلام جوابا للسؤال محقق قرينة على حذف المسند والخاطب بهذا الكلام وربما حذف فيه المسند من قوله تعالى
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله واحد في الذكر في احدهما
الضعف التعويل على القرينة وعدمه في الاخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب جما لا وجه فالصواب ان الذكر ههنا الزيادة تقرير
المسند قلت الاختلاف يتعلق المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع تحقق
المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء في تفهيم **قوله** ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا
بحث وهو ان ما ذكر من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السؤال ههنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية فحصر
فالسر في عدم رعاية التطابق التي اوجبوها فيما اذا صنعت وامثاله ويمكن ان يتوهم ههنا ايهام ان الفعل المذكور مسند
عند التكلم كما في وجود تقديم المسند **قوله** وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع اراد حصول قصد التعجب التركيب بطريق
كونه خاصة له على وجه ان يستفيد المخاطب ذلك ثم اشارة الى دفع ما اورده المص في الايضاح من ان التعجب يحصل بهما ثم
القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كما في مثل الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب المسند اليه
وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يكن فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى
عنه في اللفظ فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا او قصد
التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرائن
فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد يتاتى ما ذكره المص على تقدير تسليمه والرد عليه في ساير اسباب ذكر المسند مع
جميعها مشروط بوجود القرينة فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بعبارة السايل الاستلذاذ وبسط
الكلام كيف يحصل شيء منها من القراين وكذا الكلام في غيره **قوله** فلكونه غير سببي من عدم افادة تقوي الحكم عرض
عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي الحكم فيدخل في ضابطة
الافراد مع كونه جملة واجيب بانه معتمد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى العايد كما سبق وان كان جملة صورة

وقد اشار الشارح في المختصر الى الجواب لكن حيث قال اللازم ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور
تحقق هذا المعنى وفيه تامل قوله اذ لو كان سببيا فهو جملة قطعا لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا
سببي مع انه ليس بجملة لما سيجيء من انه ليس بمسند وان المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك وذلك محافظة على
الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة قوله بالطريق المخصوص وهو تكرر الاسناد مع صورة الفعل التي تسوغ
التخصيص او يشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد في
توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي فبناء على ما نظر الشارح المحقق انه اشتمل لان حيثيه
نفي القصد التقوي ونفي افادة التقوي بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي فانه لا يدل على نفي التقوي بدون
القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعليق والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرين
والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نقيض الاعم فانه اشتمل من نقيض الاخص بالمعنى
المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان القلم
محكوما به بالثبوت قال الفاضل المحشي هذا اعني قوله بالثبوت بدل اشتمال بتكرير العامل والظاهر ان المحكوم به لفظ مركب
وقع في الاصطلاح بمعنى المجهول فقوله بالثبوت بيان طريق المجهولية اعني كونه محكوما به كما في القائم مجهول بطريق الثبوت قوله
واجيب لصاحب المفتاح بهذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولو قيل ان السكاكي لم يكن التقوي مقصودا مطلقا اي في هذا
المقام وغيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفس التركيب
فلا يحذو ولا يصلا قوله محكوم به بالثبوت قال الفاضل المحشي هذا اعني قوله بالثبوت بدل اشتمال بتكرير العامل والظاهر
ان المحكوم لفظ مركب وقع في الاصطلاح بمعنى المجهول وقوله بالثبوت بيان طريق المجهولية اعني كونه محكوما به كما في قولك
القائم مجهول بطريق الثبوت قوله فظاهر انه يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد فان قلت اذا حكم بالثبوت له كيف يكون مسندا
سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من الثبوت
التحقيقي والتعليقي والمعتبر في تعريف الفعل المحكوم باشتقاقه ههنا هو الثبوت التحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا فساد
قوله فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض الحد قبل الفعل الا ان يخص قليلهم قوله واذا اماراتنا الجميع فعليه المعقد
الى اجاب الفاضل المحشي بان معنى التعريف مسند يكون كذا او المجموع المركب لا ابوه ولا انطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه
منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الابوة مقيدا به نظرا الى زيد ولعل اهل اللغة
بقولنا انطلق ابوه بزيد منطلق الابوه اما جعل الجملة جزءا من الاشاعات التي يلتبس معانيها ورد بان كلام السكاكي في بيان
ضابطة افراد المسند وجملته فهو قائل بانه اذا كان في الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد
ابوه منطلق مسندا الى زيد عنده فيصير في علة التعريف الفعل مع جملته فيبطل دعوى افراد المسند والحاصل ان ما ذكره
المجيب اعتبار بجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره الشارح جميع اهل العربية حيث اجمعوا على ان المسند في زيد قام
وامثاله هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع انه فيه رعاية جانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه
من خواص

من خواص الالفاظ وقطع النظر عن جانب المعنى ورعاية ما يقال الى قراع في ان الجملة مسندا على النظر والاصطلاح وفي
انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المجيب اصطلاح تعريف السكاكي كان له ان يقول مراده مسند حقيقي يكون
كذا فيخرج الجملة لانه لم يكن فيها مسند اصطلاحا بناء على الكلام المتوسع قوله ثم استدل على ان المسند الى هذا الرجل عجيب
بعد القول بان المسند هو منطلق بدون ابوه ولا استدلال عليه كيف يحكم بفعلية المسند مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد
بالمعنى المعتبر في الفعل بل لابيه قوله وهذا خبط لان اللازم مما ذكره الحاجب ان حاصل استدلال ذلك الفاضل هو
انهم لما اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة تعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند
هو اسم الفاعل فقط وبعد ذلك ظهر انطباق دليله على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند
السببي والفعلي مندرج في الثاني وليس لشيء لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم
جملة لعدم اشتماله على النسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله
على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المتأمل قوله ففي الجملة عبارة المتن دون عبارة المفتاح قوله وقد التزم
استقرضها واحسن رده عليه بان المسند فعل سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل ومن التعليل بتقدير الفعل
وايضا فقد ذكر وان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ اصل زيد قام امتنع تقديمه والجواب عن الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم
الفاعل لم يكن مسندا فعليا لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او اشتقاقه ولم يكن ذلك ظاهرا في نحو
في الدار زيد اذ اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو الحقا وهذه وعن الثاني بان
سبب عدم الجواز التباس بالفاعل والالتباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار قوله كان المسند
في المثالين جملة ويحصل التقوي ان قلت تمام في عدم افادة زيد في الدار للتقوي حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت
في الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ تقدير
حصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة قوله لمنع التراكيب لان من قرر ان جعل مبتدأ يلزم
وقوع المبتدأ نكرة مع انتفاء الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس ههنا شيء مقدر وانما قال حتى يكون حال
رعوعا به لان مذهب الكوفيين الذي بني الكلام عليه قوله وجميع ذلك خبط لابتنائه على ان هذه الامثلة امثلة الافراد
المسند قوله لمغايرة لاشكاله ويعيز وضبط ارادة بالمغير النفير المتعارف وهو مركب تقييدي دال على ماهية المعروف
فقد تقرر في المعقول ان قولنا نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالمماثلة في التحقيق قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت الى
رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى يعرف كونه سببيا مع ان جعل السببي معرفا
فاعطى معرفة كون المسند جملة يقتضي ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند جملة في الكلام
حاصله هذا التغير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند جملة فيكون المعنى على انه اذا
اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوي الحكم يؤتى المسند جملة فيؤتى به والا فمفردا فذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي
قصده حال مقتضيه لبقاء المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضي لجعل المسند كون المسند جملة

علقت على ما هو مآل المعنى الخ من سماحة **قوله** هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه ان رجع الضمير الى كون المسند سببيا فظاهر
وان ارجع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اي هو ان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام محكوم عليه كان او محكوما به
عليه ضمنا ما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي لا يندرج تحت قوله
الا للسببي خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد ضربته وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلق بما فيه ضمير المبتدأ بسبب ما يخرج هذه
الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير طالب عن الجزاء الى المبتدأ ثانيا
فيكتسي الحكم قوة على ما سيجيء وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصورة لم ينشأ من قصد التقوي حتى اذا لم يقصد
كان ايضا مسندا الى زيد ويكون مفردا كما في انا عرفت كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح **قوله** او يكون المسند فعلا
يبنى على الاسناد الى ما هو حالي قيل اما عند الكل وعند الحفيد والمال المتناول زيد طاب ابا انا المال زيد طاب ابوه وانما لم يبن
ذلك لان الفرق بين المسندين بجعل احدهما سببيا دون الاخر تحكم ورد بمنع التحكم للفرق بين الطيب زيد وطيبه وان
كان مستفادا من جهة ان قال الفاضل المحشي انما عرف كل قسم على حدة الخ واعترض عليه بانه لو بدل البناء بالاسناد وقيل يكون حاصلا
على ضوء ما مر في تعريف الفعلي المحتاج الى ذلك التفصيل والجواب انه كان يرد على ما اورد المحشي في تعريف الكم ثم يرد عليه انه لو بدل
البناء بالاسناد بالاصالة يخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصلي للجزء والفعل واما المشتقات فاسنادها بالشبه والتبع وايضا
يرد على قوله ولو قيد المسند بكونه فعلا او اسما محمول في خروج نحو ابوه منطلق لان بيان المقتضي لحصره في المذكور ولذا توهم
في الكتب يزيدون في المقتضيات وينقصون عنها قلت يفهم من التفسير ان المسند في زيد طاب نفسه المسند السببي مع
انه في زيد طاب فعلي والفرق تحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كلا المثالين نفس زيد في المثال اجيب بان العبرة لاحضار الشيء
السابق في الاسناد الى ذلك الحاضر واما النفس فليس كذلك للمشابهة فتأمل **قوله** متعلقا بما قبله سببيا اعلم ان التعلق قد
يكون بالاضافة الى الضمير كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون بالاضافة الى الضمير ما اضيف الى الضمير نحو زيد انطلق اخوه [illegible] لكن يلزم
ان يكون نحو هذا سببيا [illegible] الى زيد اخوه [illegible] **قوله** في الاول نحو زيد ابوه منطلق اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل
جعله سببيا اذ لا معنى لتعلق ذلك الحاصل بالمشتمل [illegible] منطلق
ابوه [illegible] **قوله** ولا يخفى ان [illegible] قال الفاضل المحشي انه الاحتياج في ضابطة
افراد المسند الى قيد [illegible] نحو زيد انطلق ابوه لان المسند [illegible] من تغير التركيب لتقوي الحكم [illegible]
اخراجه بقيد [illegible] على ظاهر ان المسند اذا لم يكن فعليا فخرج من ضابطة افراد المسند [illegible]
ما بقي في الجواب [illegible] الى القيد [illegible] التخصيص [illegible] المسند المذكور
انما يتم على تحقيقه واما على زعم المتوهم [illegible] في المسند [illegible] على وجه البناء [illegible] تقديم المبني عليه الفعل الذي
يقابله ما ليس كذلك وهذا السلب يصدق [illegible] المثال المذكور في ضابطة الافراد [illegible] الى القيد [illegible]
قوله ويمكن ان يقال في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان هذا على مذهب [illegible] بعض النحاة في مثل اتيك خفوق النجم من تقدير
الوقت واما على مذهب من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكور في كتب النحو هذا ويفيد [illegible]

٩١

يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان لما هو ظرف الزمان المضاف الى ما بعده
قدر [illegible] وغلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا لم يكن بناء على ان الشائع [illegible] هو الماضي والمضارع قليل ثم هذا المعنى
تقدير رجوع الضمير الى المسند وقوله او وقت كون المسند على تقدير رجوعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان منشأ السيد
الشريف هذا التوجيه هو ان لا ليس بمذكور في الكلام وان المضارع معه قليل جدا فلهذا ما قدر المحذوف على ان يكون الا
كان [illegible] من جنس هذا التأويل [illegible] قول السكاكي واما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان
السامع الخ كما توهم **قوله** وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك كان الاسناد المحقق بقول لو قرئ لفظ قبل [illegible]
يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم ما كون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان اخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل [illegible]
وقد ذكر الفاضل [illegible] المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير المتصرفة ثم [illegible] في قوله وجوده بعد
هذا الزمان سواء حمل [illegible] على الاستقبال او الحال اذ لا وجه لهذا التوجيه الذي ذكره [illegible] وما كان المناسب [illegible]
وجوده ويقال الذي بعد هذا الزمان [illegible] ان يعلم انه لو حمل ترتيب على الاستقبال يلزم محذور [illegible] كون [illegible]
يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد الزمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع
النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتأمل
ثم ان ما ذكره [illegible] المحذور [illegible] الى قوله وجوده بعد هذا الزمان احسن من تقرير الفاضل المحشي حيث [illegible]
وكذلك [illegible] على الزمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل ويلزم احد المحذورين [illegible] كون الترتب
في المستقبل لا يستلزم كون المترتب [illegible] حتى يلزم احد المحذورين قال [illegible] في شرح المفتاح هذا التوفيق [illegible]
واللغة على انه يجوز ان يكون بهذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك
ماض [illegible] بقي تغاير الاعتبار مصحح للظرفية في الجملة **قوله** والحال هو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل الى تعيين
مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب [illegible] فعال او لا تعيين له بمقدار مخصوص فانه [illegible] زيد يأكل ويمشي ويحج ويكتب ويقرأ القرآن
ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم
محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم وهو الان [illegible] حال في الزمان لا جزء منه
فالان [illegible] ظاهر [illegible] موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تعيين الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان
وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الاتية الا ان يدعى التوسع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها ومنع الحال **قوله** مجازا
اسم نحو زيد قائم فيه ما [illegible] مخالف لما اسلفه في تعداد امثلة خلاف مقتضى الظاهر ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال ولعلك اذا تأملت في بعض ما اسلفه هناك تطلع على التوفيق   مع افادة التجدد الذي هو من لوازم
الزمان الى المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم تقيد بذلك مجرد [illegible]
الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا لبيان الاحتراز كذا في شرح المفتاح **قوله** تقتضي تجدد الكل و
حصوله رد عليه الفاضل المحشي بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان واما المقصود تجدد الحدث للقارن

للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقسم لان الكلام في الحالة المقتضية لكون المسند فعلا لا حدثا
مقارنا للزمان وفيه انه لا يريد بالمسند في قوله فليفد المسند حقيقة شرعا على الحدث على ما اشار الفاضل في البيان لم يكن لفظ التقييد
فيجرى حرى احدالا انتساخ جزء الفعل لا يقيده على ان جعل الغرض افادة اقتران الزمان على ما هو الحال ابعد من التحقيق كيف وقول الشارح
اى بتغير من الحدوث وتاملها عيف منه ذلك التوهم منشأ فيشا و بعيد ومنه النظر الحظ فلطه يدل على ان المراد افادة تجدد
الحدث فتامل قوله اوكلى وردت حكاية الهمزة للتقرير ان قدر المحذوف عليكم تستحضرون و الانكار ان قدر لم تعبروا او العامل في
كلا على الوجهين تعبثوا شيئا فشيئا يشير الى ان المراد بالتجدد فيما سبق التقضى والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم
من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام كما صرح به الشيخ ويمكن ان يحمل غرض الشارح بيان
المراد البيت بحسب افادة المقام والقيد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان فيهم و التجدد التقضى للاعتبار قوله
ان لكل قبيلة احبارية وقيل انما بعثوا اليه لانهم لا يسمح لهم لهامهم عرفا خوفهم الاعجمية الانسان الرئيس على كل شريف و الظاهر على كل عجيب
فلا فائدة حيث ان الاظهر ان يقول فلا افادة مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعى للاسم مع كان في الانشاء
لا ينبغى عدم التقييد وعدم افادة التجدد على العدم ما يدل عليه فتامل قوله لا يالف الدرهم الخ من ابيات الحماسة في … …
اولانا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت الى طرق المعروف تستبق وفي قوله لكن يمر … احسن لا قوله لا يالف الخ ربما يوهم بانه يخيل
لهم بجنس الدراهم قاله قوله يزجيه الترجية رفع الشيء بالرفق كما يزجى البقرة ولدها قوله اشار اليه … هذا
الحكم فان قلت ظاهره الاستثناء يقتضي الاندراج وذلك بان يوجد التقييد امر ظاهر والتحقيق في ذكره الشارح
تسليم والملائم لكلام الشارح ان يقال لا يتم الاندراج والانتقاض فان المتبادر من التقييد كون القيد فضلة غير محتاج اليه
في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب افعال الناقصة بالنسبة الى اخبارها قلت الظاهر ان مراده بهذا الحكم تقييد الفعل بنحو
المفعول وبالاستثناء عدم التحول فالملائم على هذا ظاهره فليتامل قوله لتقرير الفاعل على صفة الاطلاق الفاعل على
كان اما على سبيل التشبيه او تعبير الفاعل ما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه قوله غير مصدرية لا لفعل في الفاضل المحشى
زاد الشارح هذا القيد تبعا لغيره ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع للتقرير ان التقرير تمام الموضوع
له فيدل على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة في مفهومها وفيه نظر اما اولا
فلان الشارح لم يرد هذا القيد في التعريف المشهور بل اورده في تفسير قيد في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع
ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك لزم تغير اللفظ بما لا ينبغي للتعليل و… غير مقبول سيما في التعريفات فلابد ان يحمل على …
ليخرج الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام في قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية لا صلة للوضع كما زعم المحشى يدل عليه قول
الشارح اعطائها اعني تلك الصفة مصدرها اى تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما يتصف ما يكون وهو عين التقرير فيها …
المحشى … بان يكون … على الاستمرار او صار على الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل على الانتقال او على الاستمرار فكيف
يكون مجرد معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك المتبادر الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة …
ان الزمان داخل في مفهومها فلا يكون التعريف تمام الموضوع له ههنا ثم غرض الشارح من ذكر الوجهين اثبات كون كان …

قيد بالنظر الى كل واحد من جزئى معناه اعنى الزمان على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه جعلها
الحكم به مستغنيا عن الثاني كما لا يخفى قوله وهذا معنى قولهم الخ انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى
المضمر بيانية واما اذا لم تجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى الخ فلا الا ان يعتبر فيما سبق اتصاف جزئها بمعناها لا بحكم … على
اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم قوله اوعدم ارادة ان يطلع السامع المراد بالسامع ههنا الاعم بقرينة قوله
او غيره من الحاضرين فتامل قوله اكرمك ان تكرمني اكرمك جزاء الشرط عند الكوفيين والا لوقع اطلاق بقولنا انت طالق ان دخلت
الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصريين وليس بنفسه جزاء لسببين الاول ان … الصدارة لظروف الشروط والا لزم
المحذور السابق والا لزم التعلق في الارتباط المعنوي ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى و
اختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبنى عليه قوله فالجزاء ان كان جزاء الجملة خبرية قيل عليه ان الجزاء في قولك ان … تقرير
خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء … من الرضى فليس بجزاء قوله في نفسها للصدق
والكذب انشائيا متعلق بقوله في نفسها الى ان الاحتمال بحسبه مع قطع النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا قوله نائبا …
المسند الخبرى ولا يجوز ان يكون بملاحظة التاويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه ان جاءك فانت مامور
باكرامه لان ذلك التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند … كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا امر وراء … قوله
لان الحرف قد اخرجت الى الانشاء حمل على حذف المضاف بقرينة السوق الحكم الانشاء وهو تغير معنى الكلام واحداث معنى فيه … اليه
عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط … الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء قوله وهل الا بتقدم ما …
عليها فافترق معنى الجملة كالاستفهام واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا فرتبته الصدر ليعلم من
اول الامر ان الكلام اى نوع من انواعه فتعسف منه بجملة كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان تخليط للاصطلاحين فقول الشارح وتخليط
الخ في موقع البيان لوجه التعسف قوله فانها قولنا جازم موضع للصدق والكذب اى لتصديق النسبة الحكمية الايجابية
فهو معنى الايجاب او التكذيب النسبة الايجابية وهو معنى السلب والحاصل انه موضوع للصدق والكذب اى لتصديق النسبة
الحكمية الايجابية وهو معنى الايجاب والتكذيب النسبة الايجابية وهو معنى السلب والحاصل انه موضوع للايقاع والانتزاع
ويحتمل ان يكون المراد محتمل التصديق والتكذيب بقرينة قولهم الخبر ما يحتمل الصدق والكذب قوله عدم الجزم بوقوع
الشرط واما قولهم اى مات زيد افعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم
استحسن دخول ان عليها قوله او على ضرب التاويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه او كون المخاطب
غير جازم فان ان قد استعمل في شك المخاطب كما يستعمل اما التفصيل المجمل الواقع في ذهنه وغير ذلك كما سيجيء تفصيله قوله [illegible]
ان الجزم الخ قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما الظنيات وانما يستعمل اذا فيها باعتبار خطابي قوله فليتامل ليطلع على
الفرق بينهما من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا لوجود الجزم لو لم يعرفه في المثال حيث علل
ام لا قوله للنكتة وهي ههنا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من مراعاة حقه قوله انما هو بوقوع الشرط
يمكن ان يوجه بان يحمل على حذف المضاف اى بعدم وقوع نقيض الشرط بقرينة المقام قوله فاذا جاءتهم الحسنة الاية … الاية

كلام الله تعالى تحقيقا و توضيحا لاستعمال اذا للمقطوع وان في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وقد يتوا
الكلام معولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد ولا بالنظر الى علم الله تعالى لتبين لا العلم بالوقوع واللاوقوع قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله تع المراد بالحسنة في الاية الاولى
الخصب والرخاء لان الاية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت
اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل في الاية الثانية الفتح والغنيمة بدليل على ذلك انه وقع في قطع
قوله فان اصابتكم مصيبة اى قتل وهزيمة لشهادة ما قبله اعنى يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن
الاية وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع اللام الموطئة يلزم المضي لفظا لان الجواب لما كان
للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصدا ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا وايضا الله تعالى ذو الفضل العظيم فمناسب
شانه تحقق الموقع الذي يراد بقوله فضل من الله واما التنكير فللتعظيم ونحوه كما اشار اليه الفاضل المحشي وبهذا
يظهر اندفاع بحث الشيء انه ليس مما يختلج في صدر اللبيب الكاتب كما يشعر به قوله الا انهم الخ قوله اذ لم يتقدم ذكر الحسنة
لا تحقيقا ولا تقديرا ليس لشيء لان ما قبل الاية وهو ولقد اخذنا ال فرعون بالسنين قرينة لما ذكر فيكون
عهدا خارجيا تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحشي فيما سيأتي وقد يتكلف في العهد كون المعهود مشهورا بينهم متداولا
لديهم بحيث لا يلتفت الذهن الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذ الحكم في السلب لا سوق واحد معهود الا اعتبار حاله في الحسنة
اذ الشاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا الشاهد انما هو بالنسبة الى قوم موسى المخاطبين بالاية ونحو
في العهد الخارجي قوله كثرة وقوع واتساع الظاهر المناسب لقوله فيما سبق لكثرته واتساعه ان يكون كثرة وقوع معمول
لاى قطع حصولها ان قيل الكثرة وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثرة الوقوع علة للقاطع فكيف يتسبب بحذف اللام
قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار عرفا على ان الفاضل الرضي لم يشترط ذلك قوله
وبهذا ظهر فساد ما قيل اى بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور يظهر فساد ما ذكره الزمخشري فمن قوله انما
اى ثبت فيها دليل ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور قوله مع حمل النسبة القليلة غير قطعية الحصول لا يخفى ان
قلة السيئة مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير انما هي قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها لان
القلة بالمعنى الاول قد يجامع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى المذكور يؤكد الوقوع اذ القلة لا يمنع احد من يتيسر
ايراد ان الدالة على عدم قطعية الحصول غير بعيد لا على فضل الله ولا شبهة قوله وان اراد العهد على مذهب بناء على ان الحسنة
المطلقة الخ الظاهر من كلام الشيخ اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى لكن فيه نظر لان الاعتبار عند السكاكي بالنسبة
الى المخاطب والمخاطب هنا غير قوم موسى وبالجملة لام العهد انما يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى ليسوا المخاطبين
فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتامل قوله فهذا باطل بما ذكره الشيخ العلامة
اى بما ذكر من ان المقدمات المراد الحسنة المطلقة وبطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما المسلم بطلان كلام

في سلك بطلان كلام الزمخشري مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة طويل الذيل فلو قدر على الشق الثاني من
الترديد لتبادر لاحد الشقين من الترديد في اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى شيوع المشار اليه انما ينفي التوجيه المشروع
لدى الناظر لكونه شحيحا بالابطال على توجيه هذا الفاضل ايضا وان ذلك ان يحمل هذا الاشارة الى مجموع ما سبق من رد الشقين لا
ان بطلان هذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة وكذا الزمخشري حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على جنس
الحسنة مطلق وان الكشاف حمل كلامه على هذا لمن تامل في كلاميهما ادنى تامل قوله هذه العظائم من الحسنات الجمع باعتبار جزئيات
الخصب فيكون اسواء مدلول الا سوية على ان في الحمل على الجنس لزوم ترك الشك على العهد وغيره اذ لا شك انه اسوا من تركه على العهد
فقط قوله واما من حيث هي فممتنع يرد عليه ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الوقوع فيما بينهم وحضوره
لديهم فيكون واقعا موجودا قطعا في الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع كالتزام المعهود عليه وهو معنى
قوله من حيث هو اى مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا انما فهم الشيخ اعني الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن
الافراد قوله ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة او رد عليه الفاضل المحشي ان الحسنة اذا اريد مطلق الخصب والرخاء يمكن ان يكون
تعريفها العهد الذهني تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك واجيب بانه يجوز ان
يراد بالحسنة مجردة من كلام الحصب ابتداء مجاز القيام القرينة لو يعتبر دخول اللام عليها فان اللام قد دخلت على الحصب ابتداء مجازا
ان يراد تعريف جنس وان كان يراد منزلا حقيقة منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكي في العهد فاذا اريد بها مطلق الخصب
يكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشيخ معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة صريح في حمل العهد على مذهب الجمهور
فيجب ان يراد بالحسنة منكرة مطلقا حتى يتوجه حمل العرف على العهد الجمهوري وقد يتكلف في الجواب بان الارادة بالاطلاق المذكور
في عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة على الجنس يحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس
فالمراد بالجنس الخ تم وما ذكره الشيخ من معنى الاطلاق على تقدير ارادة العهد يناسب سياق الكلام فلا محذور فليتامل قوله
ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها ان اراد بحمل السيئة باعتبار نفسها بحيث يكون شيئا يسيرا فغير لازم لكون
تم قوله ولهذا نكرت في عبارة لان ندرة الوقوع لا يكون باعثا لتنكيرها المفيد تقليلها في حد ذاتها وان اراد تقليلها
وقوعها فيرد ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق في قوله فاذا مس الناس
ضر وعانا هكذا في كثير النسخ ونظم التنزيل فاذا مس الانسان ضر دعانا في القراءة ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل
على الناس فيندفع الشك قوله فللفظ الى لفظ المس قال الفاضل المحشي هذا ما نقله اسلفه في بحث تنكير المسند اليه
انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور هنا
منقول عن الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق بان المنع فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجيح ارادة شيء من العذاب
في قوله اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا نفس الدلالة على القلة والاظهر هو الجواب الاول
اى الالتباس عليه اذا كان مما التبس لان تعين هذا اللفظ على الترجيح فليتامل قوله فلان القصير يعود له للانسان المعرف المنكر
اى الانسان المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في شرح المفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار انه من الشر

عسيه مقطوع به لان فهم القاضي ان الله تعالى ذكر قبل هذه الآية لا يسأم الانسان من دعاء الخير
وان مسه الشر فيؤس قنوط فقد اورد ملاحظا ان مرجع الضمير هنا الراجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير
في الآية التي كلامنا فيه راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر نكتة في العدول الى اذا ثم ان الانسان اذا لوحظ بالانسانية
لم يكن مساس الشر اياه مقطوعا به وانما ذلك القطع بملاحظة المرحوم كما لا يخفى قوله ونأى بجانبه يعني نأى بجانبه اي
كان الجانب مجازا والمعنى ابعد بنفسه وذهب بها من محلها ومقامها تكبرا وتعظما قوله كقولك لمن يكذبك ذكر
ابو الحسن بن كيسان في تفسيره انك تقول صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت كذبت ولا يخفى انه لا
يستلزم جزم القائل بكون خلافه كاذبا حتى يرد على الكشاف التكذيب بتصريح ابن الحاجب جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون
من مواقع ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لا مرادا لازم التكذيب وقد يكون
المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب بلا وقوع تعارض الرجحانان فتساقطا فبقي التساوي ولا يخفى انه وجه آخر مغاير
لعدم الجزم من المخاطب فتأمل قوله كقولك لمن يؤذي اباه الخ اي انك تعبر في هذه الصورة بتنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك
لان صدوره من ايذاء ابيه كان او قصر في الشك وفي هذا اعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان قوله اي افنضلكم
فنضرب عنكم الذكر اعلم ان همزة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو اولم يسيروا افنضرب عنكم الذكر اثم اذا
ما وقع ونظائرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير [illegible]
تأخر عن العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك
جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف
فقول الكشاف اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور [illegible] وكان حق الزمخشري [illegible]
وما نعتقد عنها في اول الكلام قبل ان تستقيم ما يكون معطوفا عليه [illegible] الاستعمال على الاسلوب يكون مبنيا على
كلام متقدم ثم ان الزمخشري [illegible] بما يقوله الجماعة في مواضع من قوله تعالى أفأمن أهل القرى انه عطف على فاخذناهم
بغتة وفي قوله ائنا لمبعوثون او آباؤنا الاولون فيمن قرأ بفتح الواو وان آباؤنا عطف على الضمير
في مبعوثون اكتفى بالفصل بينهما بالهمزة الاستفهام قوله فيمن قرأ بالكسر واما فيمن قرأ بالفتح على حذف الكلام فلا يكون تمام
نحن فيه فان قلت هذا الشرط في [illegible] قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فلا تستغني عن الجزاء [illegible] الشرط وقيل
ما قبلها دليل الجزاء قوله والاعراض اشارة الى تجويز ان يكون صفحا مفعولا له ان قلت الضرب بمعنى الصرف يعدى بعن والصفح
بمعنى الاعراض [illegible] فلا تتحد الفاعل فلا يصح حذف اللام على المشهور قلت المعنى والله اعلم اعتبار الاعراض منكم فينطبق
على المشهور قوله ان المحال في هذا المقام الخ يمكن ان يبنى ان الاسراف واقع في نفسه ومحال بحسب [illegible] الآيات القاطعة
فرضي محال في نفسه ومحال بالنظر الى الآيات محل في مرتبة الشك والامكان العرفي قوله ومنه قوله تعالى قل ان كان
للرحمن ولد [illegible] ان صح وثبت ببرهان صحيح وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك واسبقكم الى
طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه قوله اي يحتمل ان يكون للتوبيخ الخ ان المخاطب كان بصدد جميع من لم

من لم يؤمن [illegible] الارتياب [illegible] الاحسن في التوبيخ ان يعتبر الا تغليب المرتاب على غيره قوله لان الحدث المطلق الذي هو مدلول الجزء
كما ان هذا الدليل لا يجري في غير كان الناقصة لتصادق الاشتغال الذي لا يستفاد من جزئه كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به الرضي لكن
رضا يعني انه لا يجري في كان ايضا لان كما اعتبر الاشتغال في صادق اعتبر الاستمرار في كان وهو غير مستفاد من جزئه قطعا فتأمل قوله
ولا مخلص من هذا الاشكال اي لا مخلص من الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكره ولا يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا من
انه قد يعرض للآية بوجه آخر قوله ويكون معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكره المصنف هنا على التوجيه المذكور بتكلف ملخص ما ذكره
تغليب شكوك الارتياب على مقطوع [illegible] لكن حينئذ يبحث في ان كان فيهم من ينكر عنادا او الكشاف قول الخطاب [illegible]
على تغليب شكوك الارتياب على مقطوع [illegible] بل الاولى تغليب المشكوكين المستيقنين المعاندين ثم تغليب الكل على الشاكين قوله
وكانت من القانتين الكشاف المراد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر فيه تغليب احد الجنسين على الآخر
ونكتة التغليب التي ذكرها الفاضل المحشي لا يتحقق في مريم [illegible] جميع القانتات وفي الآية وجه آخر غير التغليب وهو ان يقال
موصوف علم الذكور والاناث مذكر [illegible] فلا يعتبر التغليب [illegible] الا دليل على ارادة انها منها قوله
لان الغرض مدحها بانها صدقت يعني ان الغرض [illegible] قوله كالعمرين يعني المراد بعمرين الخطاب والعزيز بن
عبد العزيز [illegible] قال قتادة اعتق العمران ومن بينهما من الخلفاء امهات
الاولاد وهذا المراد به عمر وعثمان قوله والقمرين الشمس والقمر وعليه قول المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها فاذنا [illegible]
في وقت معا اراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء بعنوان وجهها لصفائه وشدة مقابلته انطبعت صورة القمر فيه كما
كما ينطبع الصورة في المرآة [illegible] رأى العاشق [illegible] وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي [illegible]
لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر [illegible] وما ذكرناه ادق وايضا القمران في العرف الشمس والقمر قوله فانه يجب
على المؤنث اي وان كان اثقل ووجه كون القمر اثقل ان الشمس [illegible] وسط قوله ولا يخفى عليك ان الابوين والقمرين وفي بعض
النسخ ابوان وقمران في الاول محمول على الحكاية [illegible] الثاني على [illegible] قوله ولو سلم فلم يكن مجازا وايضا
جاز ان يجعل احدهما مسمى باسم الآخر [illegible] ثم يثنى الاسم بمعنى المسمى به [illegible] فيكون بمعنى
الابوين المسمين بالاب كما في العلم [illegible]
استعمالها وكون الحقيقة مطلوبة [illegible] قوله وجميع باب
التغليب من باب المجاز قال في شرح المفتاح واما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوع من انواعه فلم ار
احدا حام حوله وهنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا نقول
مجاز على اللفظ [illegible] لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا [illegible] هذه العلاقة في كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل المحشي
في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وهنا اريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازي
ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك
ارتباط يجعلهما معنى واحدا [illegible] قوله ولتعودن في ملتنا يمكن ان يقال

عاد يجيء بمعنى صار فلا يكون في الآية تغليب كما يأباه قوله ابعد نجانا الله منها لان النجاة عن الشي لا يستدعي سابقة الحصول
فيه كما اشار اليه الشيخ في شرح المفتاح وقد يقال يجوز ان يكون معتقد الكفار ان شعيبا عليه السلام كان منهم لسكوته عن ابائهم
قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن في هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الخواص والمزايا في مثله في المحكي واللفظ اعتباره في
الحكاية فتامل قوله انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا
ضربنا مجازا في هذا المعنى ثم لان هذا اصطلح معه كما هو وضعه والجواب انه لما اعتبر الا غير زيد في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب
صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق التكلم في قولك ضربنا بطريق المجاز نعم لو اعتبر او بطريق الغيبة بل قيل ابتداء ضربنا مرادا به المتكلم
مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظ وكذا القياس انا وانت فعلنا قوله فمن قرابنا الخطاب واما قراءة الغيبة فلا تحمل على تغليب
عليه اذ الجهد في كلام البلغا تغليب الغائب وان كان اكثر على الحاضر ولا تغليب هما على المتكلم قوله من المكلفين وغيرهم الظ
بالنظر الى المقام حيث ما سبقت الآية لبيان احاطة علمه بكل شي اي تعميم لفظ غيرهم حيث تغير المميز العجم واما بان يحمل من
في قوله من سواك على الاستعمال المتبادر كما في قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع
واما الحمل على التغليب قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلكم تتقون اي لا وجه لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله
اعبدوا اما لفظا فلما ذكره الشيخ في شرح الكشاف ردا على تجويز القاضي كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجين
اي منخرطا في سلك المتقين الفائزين بالهدى من ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول ربكم صفة له او منصوبا
او مرفوعا فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين من التقوى الرازق فتوسيط الحال من اعبدوا ربكم من صلة الموصول
كالتوسيط بين العصى ولحائها مع انه فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد واما معنى فلان القرائن تقتضي والله اعلم ان يعبر من
الاول فانه عبادتهم ما هو لانه يهم اي الثواب لما يشق عليهم وهو التقوى وان كان مقتضيا الى الصواب ان التقوى
عبارة عن الاتيان بجميع المامورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا
صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الشيخ فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون لعل استعارة لا اذ لفظ من
مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة قوله في لفظكم تغليبان قيل
عليه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجاز في لفظ واحد لارادة معنيين مجازيين
منه والمحذور هو الثاني دون الاول قوله في الخطاب مختص بهم استدرك عليه بانه لو كان الخطاب ما لبث والتكثر عاما
الانعام ايضا لزم مشاركتها الانسان في نعمة البث والتكثر فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة
الانعام الانسان في نعمة البث والتكثر ثابتة في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب الامتنان سواء جعل الخطاب عاما او خاصا
ثم لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم المقيد بقيد لكم
اعني لكم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المعطوف عليه يجري في المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا يتفاوت في ذلك بعموم الخطاب
خصوصه اذ ليس سوق الآية لامتنان على الانسان بجعله محلا للخطاب حتى يفوت عند ذكر الانعام الا في محلية الخطاب من
ذلك الامتنان كما لا يخفى فتامل قوله لكم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل وما البانها وما ينتفع به منها لكن المراد

هنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق قوله انسب بنظم الكلام مما قدروه لانه يعني يحسن ههنا
الا الانعام خلقها لكم فالمناسب بهذه الآية ان يكون قوله ومن الانعام معطوفا على انفسكم
ويكون الخطاب مختص بكم الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا يكون الآية من قبيل التغليب
قوله متعلق بغيره على ان يكون ظرفا لغوا لانه لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح للحال عاملا في
الظروف ويحمل الحالية عنه او الوصفية بتقدير المتعلق نكرة او معرفة لهذا وكانه لم يذكر تعلقه بالامر للزوم الفصل بين الموصوف
وصفته بلا ضرورة وايضا انما اعتبر الحصول الاستقبالي في المعلق دون المعلق عليه لزم تعليق الامر الحال وهو محال عقلا
قوله لا يجوز ان يتعلق بتعلق امر الجزاء قيل التعلق انما يتم بامرين مبتدا ومتعلق لان معناه جعل الشي متعلقا بغيره فقوله
في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه عند لان معنى الاسمية يدل على التجدد لا الثبوت وهي الى جنبها صليته يقوم لا مرجح
في اواخر هذا الباب في التعليل في ترجيح المرام قوله لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبا لان فرض الصدق اي التحقق
في الاستقبال لا يتصور في الانشاء ولقائل ان يقول لا نسلم انه يلزم من وقوع الصدق في المركب الخبر التام لان اداة الشرط اخرجته عن كونه
كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال المراد كونه كذلك باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال الحصاري قوله ان جعلت
كلتاهما واحديهما اسمية ظاهره يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه ثم صرح به في شرح المفتاح
فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا اذا الواو لم
يجز لانه يمكن ان يكون المراد باحديهما الجزاء خصوصا قوله [illegible] جواز كون
الجزاء طلبا بلا تاويل واما على ما اختاره الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في شرح المفتاح من انه على
صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا الحصول استلزام الطلب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة جزاء
الى ان يؤول بالخبرية فيبنى على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاستلزام الخ
بيان لما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظاهر والا فلا تعليق حقيقة على اصل السكاكي فلا يخالف ما بين كلام الشريف كما لا يخفى قوله
فتاويل الجزاء الطلبي وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب ان ينبه الى انه لما ذكر ههنا جواز مخالفة
اللفظ لنكتة اشار الى رد من جعل وقوع الطلب جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره ههنا مخالفة اللفظ ذكره في شرح الكشاف
في سياق تفسير قوله فتلقى ادم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط محل
بحث اللهم الا ان يفرق بين الطلب والاستفهام قوله كما في قول ابي العلاء فيا وطن الجرا البيت من قصيدة مطلعها معاني اللوى
من شخصك اليوم اطلال وفي النوم مغنى من خيالك محلال والبيت المذكور في الشرح فان استطيع في الحشر آتك زائرا
مهات في يوم الحشر اشتغال قوله فلنعم دال على الجزاء وهو محذوف اي لا يبق حاليا واستغاثة من النعم بالغم او نعم كعلم اي صار
لينا او البال القلب قوله اي محل اظهار الرغبة ووقوعه اتم اظهار الرغبة في حقيقتهم مجاز من لانه راعى اظهار الرغبة وقيل المراد
بالاظهار كون الشي مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم قوله الاول الاتم ان التعليق الى عدم الاقتضا
بطريق القطع مسلم لكن لا نسلم ان المتبادر في اللغة من مثل قولك ان ضربت ضربت هو الربط بين الوجود والعدم قوله اذا

لا يجوز ان يتعلق بجزئية حملا اولا اعني الجعل
لانه في الحال لكن لا مانع من تعلقه بجزئية الخ
اعني التعلق قوله لانه مفروض الحصول في الاستقبال

الآية نزلت الخ وحاصله ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون الآية من ايراد غير الحاصل
في معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال عن الآية الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب فالعبرة في هذا الجواب خصوص قلت العموم بالنظر الى ما استفيد من اللفظ بحاله باق على حاله ولم يخصص بخصوص السبب
المراد مما تقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط على ان الشافعي يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه
السؤال **قوله** والتعريض قيل في سلوك طريق التعريض فائدتان الاولى هي ان من هو على مرتبة عند الله تعالى اعني النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان
الاشراك منه لا يعمل لم ينفع عمله فكيف يعمل غيره والثانية ان المشركين حيث كانوا يجعلون في مرتبة الخطاب اعرض على الفائدة الاولى بان
المشركين لا يعتقدون نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فلا ينفع ذلك الفائدة والجواب ان الفائدة مبنية على الكفار على ان المشركين لا يكون
بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم غير محمد صلى الله عليه وسلم من الذين من قبله **قوله** بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره لا بد ان يكون ذلك النسبة على تقدير
منسما فصدق الانفعال الحاشي زيد مريدا بذلك من التعريض في شيء **قوله** فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم قيل عليه سوق الآية يدل على عموم
الخطاب للنبي وكل نبي والى الذين من قبله وهو هذا بعينه لو لم تشرك فاذا كان يكون الخطاب والذين من قبله والجواب
ان المراد الخطاب باعتبار كل واحد فيجوز ان يكون الخطاب له ولكل او تقول ان الوحي الى الذين من قبلك هذا الكلام لكن بعبارة
يليق بهم مكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم **قوله** ولا يحتمل لا معنى للتعريض لم لا يصح
منهم الاشراك رد بان مصر الحل الى صدق ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك في الماضي بحزم وقد يحصل بصيغة المضارع اي لئن تشرك
وجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشراك مستحق التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم فلا طائل تحته **قوله** وان ذكر المضارع وجه
التعريض ان استفادة التعريض من صورة الماضي سبب الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال على وقوعه مدلوله
بحسب الوضع مع قطع النظر بان لا يقع ممن اسند اليه طلب وجه مناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع
على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرح المفتاح فان قلت ان يدخل على المشكوك كما سبق والاشراك من الانبياء مجزوم الا وقوع فهذا
يصلح باعثا لطلب النكتة قلت الجزم بوقوع نقيض الشرط هاهنا وان كان باعثا لطلب النكتة في استعمال ان يمكن التعريض لا يتوقع نكتة
وانما ما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض به مشكوك الوقوع وليس كذلك لما تقدم من ان التعريض بمن صدر منهم الاشراك
فتامل **قوله** من الحفاظ والشحن اي عند القصاص اما الحفاظ واما الشحن فما لا يتهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع
وقد عرفت انه فاسد هذا التهم واما ما ذكره المانع من ان اللام يوجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان اللام الموطئة للقسم
الدال على الاهتمام به حصول لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل للتعريض بكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكر مرارا
من انه لا ينافي نكتة اخرى ولا يدفعه ما ذكره من انه يدل على المقصد الايمان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض **قوله** على وجه
قيل هذا اشارة الى انه قيد في جميع على وجه لان الوجه الاول من باب التفريع والوجه الثاني هو نسبة الحكم الى نفسه لا من باب التفريع
بنسبة اليهم فتامل **قوله** وليتحول ايضا الاستدراج وبقي اسند وجه الى ان الخبر من على وجه **قوله** اي تمنوا اي تريدوا عن دينكم
اشارة الى ان لو هاهنا مصدرية يجعل ما بعدها في تأويل المصدر بقرينة ان الاتفاق لا يستعمل لو كذلك بعد ما يدل على التمني وكذا في
لا يتقنوهما فان قلت كيف يصح القول بالمصدرية هاهنا وقد دخلت على ان في قوله تعالى **يودّ لو انّ بينها وبينه امداً**

بعيداً قلت الفعل بعده مقدر بتقدير يود لو ثبت ان بينها وبينه **قوله** وتمنيها وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه
مخالف لما ذهب اليه الشارح في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك بعد تقرير الكلام المفتاح وهذا حاصل ما قال في
الكشاف ويمكن ان يوفق الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقريبين فانه لو قيل مورد ما في الكشاف ان النكتة
في ذلك الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق على ما سواه من ايصال العداوة وبسط الايدي وغيرهما سبقا زمانيا ومورد
ما في المفتاح ان لزوم ودادة كفرهم للشرط المذكور اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان
متغايرين ولو قيل المراد بالقبلية في تقرير الكشاف القبلية الرتبية بمعنى ان لزوم الودادة المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الآخرين
مرتبته ويكون قبلهما كانا متحدين هذا لكن الاظهر هو التغاير **قوله** سابقا وافيد اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل على
تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلنا الماضي لما وقع جزاء دل على تحقق
مدلوله على تقدير وقوع الشرط فهو معنى تحقق لزومه له **قوله** فانه يجوز انفكاكهما الذي المصادفة التي اعترض عليه بانه لا يجوز انفكاك
شيء منهما قطعا والالزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر مطلق بل في خبر الله تعالى فلا امكان والجواب ان اللزوم
والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الآخر بالنظر الى مقتضى العبارة فلا محذور **قوله** اذ املكت في نسخ الاسجاح
بالجيم والحاء المهملة حسن العفو **قوله** واما انتفاء ودادة كفرهم حاصل ما قال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لحوان انتفاء
ودادة المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي **قوله** ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا اعترض على ما في المفتاح
لا ابتنائه على كون الجزء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومهما شبهة
لم يكن الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه بالشبهة لم يكن الثلث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه
بواسطة الاولين وكان لزومه شبهة لم يكن الثالث ولمنع اللزوم بالنسبة اليها واما قوله ليكون مجموع الجمل الثلث لازما الخ فبالنظر الى
الجزئين الاخيرين اذ الجزئين الاولين كانا تابعين لرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد فلا يكون كل واحد منها مستقلا
والحاصل ان محصل كلام المفتاح مبني على اثبات اللزومات المتعددة بالنسبة الى الوقوع الاول اعني الشرط حتى يصير كون بعضها
اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما يوجه به كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظرف على تقدير العداوة بلا واسطة لزوما ضعيفا وعلى
البسيط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه يجوز **قوله** قطع عند تحقق الظرف والعداوة وبلزم الودادة بواسطة البسط
لكن لزوما قويا بعضا انه قطع عند تحقق الظرف والعداوة والبسط فليتامل **قوله** وانكار عن الغرض ولم يكن في تقييد ودادة
الكفر الخ اشار الفاضل المحشي الى ان هذا لازم على تقدير كون الغرض الثاني ايضا لان تقييد ودادة الكفر الخ اشار الفاضل
المحشي الى ان هذا لازم على تقدير حاصله بسطوا اليهم ايديهم ولم يبسطوا **قوله** ويمكن ان يجاب بان ترتب الودادة للمصادفة
مع بسط الايدي والالسن الظاهر ان بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيعودون حتى ارتدادهم الى دينهم
لم يقع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور في الخطابيات **قوله** لا يقال الآية الخ حاصله انه لا احتياج الى
حمل الآية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والودادة **قوله** فرضا في الماضي هو القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على
المصدر اي حصولا فرضيا والحاصل ان الحصول على ما قوله في الماضي ظرف للحصول المستحق من مفهوم لفظ الشرط اعني حصول

الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق السابع في مفهومه لا بمعنى انه حاصل في الحال بل وجب جعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المقصد
تقييد الوقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف مقيدا به ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر او المراد
من الشرط الثاني المعلق به المجيء في المثال المذكور كالتعليق كما في الاول وبهذا ثبت ان المقصود قوله فلا يلزم انتفاء الجزاء بحيث ظهر
اشار في الاول الى جوابه عن الاعتراض المورد على قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن
تحصنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط ناسب الرد في تفريع
انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط هنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه على انه نقل الكلام القول قوله والاقرب ان يقال الربط وجودا
وعدما معتبر في بعض او بحسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق هنا التعليق المخصوص اعني التعليق بطريق التوقف
عدما ومنع فساد كل منهما اما فساد جعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم من ان يتحقق الجزاء في مثل لو
جئتني لاكرمتك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير المجيء وبالجملة الصواب تعليق
الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع ولا يصح جعل ما مصدرية في الموضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان
ما المصدرية حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب رجوع الضمير الى الحرف وشبهها بل الى الاسم وقد رجع اليهما
فيما نحن فيه وثبت بقول من يجيء فيما طلبه قوله لان تعلق الحكم اي المراد بالحكم ما يدل على النسبة وهو هنا تعليق المذكور في
عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع قوله وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقته
رجوع الاكرام الى العلم العالم وان جعل الحكم بحسب اللفظ انه يترتب عليه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب
اللفظ ذات الممتنع بسبب امتناعه قوله فعنده في التعليق الامتناع بالامتناع مع القطع فلم يوجد بكون الامتناعين في الشرطية لانه
المعتبر في طرفيها الامتناع بل المراد ان لو لافادة التعليق اي الربط بين الامتناعين وهذا انما هو على تقدير لزوم القطع بانتفاء
الجزاء لامتناع الشرط المتعلق الشرطي الذي هو مفهوم لو فاستقم فرض الفاضل المحشي وهذا وان كان خلاف المتبادر لكن
مفهوم لو مرجحا لان ابطال الشرط هو من بعض وانت خبير بان قول المحشي فالاولى اشارة الى احتمال التوجيه قوله والمثال الذي
فان قلت كلام السكاكي على توجيه الشارح يقتضي صحة قولنا ان وجد الجدار وجد البيت مع وضعه ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود
الجدار ولا يصح تقدير تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح هذا المثال قلت التعليق في عبارة السكاكي بمعنى
الربط وجودا وعدما على ما تقرر فلا يصح هذا المثال المذكور قطعا فتامل قوله والسبب قد يكون اعم من السبب هكذا وقع
العبارة في اكثر النسخ ولكن المذكور في نسخ شرح الرضي نقلا عن ابن الحاجب والسبب قد يكون اعم من المسبب وهو الصواب فتامل
قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا للجواب او لا حاجة للشيخ ابن الحاجب في الالزام اعتراض على الجمهور
معوا انحصار الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب
فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور بين الجمهور صادقا فمراده ان الاول يستتبع بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة
ليس من دأب المحققين قوله وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس اي اجاب عنه السيد عبد الله بان مراد النحاة
في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز
عمومه

عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو مقصود العرب في اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو وكان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا
على غيره ولهذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من
الصلوة ان خفتم مثل هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دل لو على ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه
ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل
هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظايره واردة على قاعدة المعقول غير صحيح
بحسب اللغة قوله مع انتفاء مضمون الشرط النقض بقولك لو كان هذا انسانا لكان حيوانا فان المراد ليس انتفاء الحيوانية في الواقع
لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة كقولك لو اضاء العالم لطلعت الشمس وكذا
في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجب المعلول باخرى نحو لو اضاءت الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليس علة
لعدم المعلول اللهم الا ان يعاد الى ما اشرنا اليه من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول قوله لو دامت
الدولات كانوا كغيرهم البيت من قصيدة مطلعها القدر ان يثني الجموح لجام وان ملك الصعب الجموح زمام ويعده الوعدنا
بروح ناس وانما هم البيت في البهم الرقاق سوام فتوا كغيرهم جركان وقوله رعايا عطف بيان الكاف كذا ذكره صدر الافاضل
ومعنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا الاول والاقرب ان معناه لو دامت دولات
الذين يعيبون من طالب الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن لما لم تقيد دوامها عدوه من سلاسلهم قوله لم ينتج
شيئا على ما تقرر في المنطق بل هنا مدا نتيج حيث انتفاء دوام الدولات عليهم لانتفاء كونهم رعيته وعلم ان ليس المراد بها
الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني قوله للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي ان
يكون يقول او على ان العلم بجميع انواع علة العلم الى استثناء نقيض الثاني كما ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج
عين التالي وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة الاستثناء لتمثيل الاستثناء فيه على ما سبق قوله لكن قد يستعمل
على خلاف ما تقرر وجعل الاثر على مقتضى اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال المجاز بالنسبة الى اهل اللغة مع
انه ورد في حال الاثر عليه هذا الاعتراض وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يكون تفصيل الثاني
بارباب المعقول الكون اصطلاحهم مقصورا عليه لا النفي كونه معنى لغة من علماء ومحل انيا في ورود الآية على وضع اهل
اللغة حقيقة ايضا وكم من عائب قولا صحيحا اسند بيت بحره واقيه من الفهم السقيم الكان كم جزير وعجل الاستفهام ولا
معقول ثابت لاعتماده على حرف الجر عند امام المرزوقي وعلى الموصوف للقدر عند الجمهور النحاة وقد سبق تفصيل شعاق
هذا المقام في اوائل احوال المسند عليه ذكره قوله في نحو قوله وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الكلا
وظاهره من النبي وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث مرفوعا ولا موقوفا
لا عن النبي ولا عن عمر مع شدة التفحص وقال الدماميني سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فجرى انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه
ذكر في الحلية ابي نعيم الحافظ من رواية طريق عمر بن الخطاب عليه الرحمة الغفران انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما
شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه لان الغرض مدح صهيب بانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يعص

المعقول ترتب عدم العصيان عليه قوله ما نفدت كلمات الله اى كلمات العلم والحكمة والمراد معلوماته تعالى وهى غير متناهية في الواقع
كذا ذكره الزمخشرى قوله فوجه عنه عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال انه غير مترتب على الاول
نحو لو ردوا لعادوا لما نهوا عنه [illegible] او اشارة الى ثبوته [illegible] مستمرة على التقديرين والمقصود هذا تحقيق ثبوت الثاني
واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس بمقصود قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرام [illegible]
قلت ظاهر ان لولا في قوله لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك عند كل صلاة ليس لهذا المعنى بل بالمعنى المذكور من قبل في قوله
لولا على لهلك عمر اعنى ربط امتناع الثاني لوجود الاول والا لانعكس معناها لان الممتنع المستقر [illegible]
[illegible] فيما معناها [illegible] التقدير لولا [illegible] الشق على امتى لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني بوجود الاول وان
شكلا ان لولا ايضا ما في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت طائفة
منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضى ان ينتفى الهم لوجود الفضل وقد
هموا والجواب ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال قوله وليس
كل ما له دخل في لزوم شئ لآخر بعض الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل
وقبيل الجزاء حال الحكم بلزومه للشرط قوله هو نفس الاكرام الخ فيه بحث لان المراد بنفس الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم
ان لا يصح قولك لو دخلت الدار لاكرمتك [illegible] وليس كذلك وان كان المراد الاكرام المخصوص
فقد تم الكلام لان نوع الاكرام [illegible] مخصوص مرتبط بالمجئ ولا يلزم [illegible] القائل الاكرام المخصوص [illegible]
الارتباط [illegible] بالمرتبط ولا يلزم [illegible] ارتباطا لان التعبير يجوز ان يكون بجهات اخرى مثل الكون في اليوم
وتمنع فتأمل قوله وزعم ابن الحاجب انه تعرفه المذكورة على تقدير صحة [illegible] على عدم اعتبار النفى الضمنى والا [illegible]
والمنفى مثبت ضمنا فتأمل [illegible] العموم [illegible] اذ قد يكون الجزاء نفى الكل [illegible] العموم فتدبر قوله
فيناقض [illegible] الشافعى اذ لو [illegible] انتفاء عدم العصيان [illegible] العصيان ثابتا [illegible] قرينة المدح على انه
غير ثابت فيما قصد المعنى الذى يفهم من القرينة المعنى الذى يفهم من ظاهر جواب لو قوله وان لم [illegible]
انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط [illegible] لجواز ان [illegible] بجهات اخرى [illegible]
في المثبت [illegible]
هو الجزاء [illegible]
على خصوص [illegible]
لا يسلم فتأمل قوله فاستحالة النتيجة [illegible] المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم [illegible]
الى الاستحالة [illegible] فلا نزاع فيهما قوله وهذا غلط يمكن ان يدعى ان لفظ هذا اشارة الى السؤال السابق والى الجواب
فهذا تغليط السؤال [illegible] الفاضل المحشى وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق
الكلام لكن [illegible] قوله وارد على قاعدة اللغة ويجوز ان يستعمل على طريقة قوله تعالى لو كان

فيهما آلهة الا الله لفسدتا ارشادا الى انه لا خير فيهم [illegible] قوله فلا ما اكرمتك على طريقة لو لم
يخف الله لم يعصه اعترض عليه بان المراد من الاسماع ان كان مطلقه [illegible] ان يكون في [illegible] وان كان
اسماع [illegible] لا يتصور التولى على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقة [illegible] ان يوجد التولي
في الجماعة المذكورة اعنى بنى عبد الدار [illegible] قوله والاولى ان يجوز ان يكون التولى [illegible] بان انتفاء التولى لا [illegible]
لا دخل له في [illegible] بل المفيد له كون اسماعهم سببا لتوليهم كما ان المفيد له في قولك
لا خير في فلان لو كان [illegible] لقتل المسلمين كون [illegible] سببا لقتل المسلمين لا انتفائه لانتفائها [illegible] كلام الحكيم [illegible]
على [illegible] لا يكون لبعض [illegible] الذى هو المبتدأ [illegible]
لا [illegible] الانكار على من سبق الكلام [illegible] الفاضل المحشى
ويمكن ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولى عدم الاسماع [illegible]
بل هم في الدرجة القصوى من الضلال [illegible] قوله ولو جعلناه ملكا
ملكا لجعلناه في صورة رجل والحكمة في ذلك [illegible] والبشر لا يطيق رؤية الملك وذكر الامام في تفسيره
الكبير [illegible] وجه الحكمة ان النبوة فضل من الله يختص بها من يشاء سواء كان بشرا او ملكا [illegible]
ذكر [illegible]
دليلا [illegible] فضل من الله يختص به من يشاء من عباده سواء كان ملكا [illegible]
[illegible] طاعة الملائكة [illegible]
طاعات البشر [illegible] حقيقة الملك [illegible]
بحقيقة البشر [illegible]
حقيقة [illegible] فليتأمل قوله ويحتمل ان يكون [illegible] قوله نحو اطلب العلم ولو بالصين
لا يخفى ان [illegible]
[illegible] المذكور في المتن وهذه الامثلة التى ذكرها الشارح [illegible] ها
لا يناسب المقام وكان الشارح اشار بايرادها الى ان جميع الاستعمالات السابقة في الماضى قوله فيما مضى وقتا فوقتا
تقول فيما مضى لما ان لو [illegible] معناها وان المضارع الواقع موقع الماضى [illegible] فيما مضى [illegible] وقتا فوقتا الى
ان [illegible] الوجه [illegible] الطاعة [illegible] العرف [illegible]
المضارع المنفى [illegible] الاستمرار [illegible] الكشاف
وفيه بحث اذ المفهوم من هذا القيد [illegible] طاعة الرسول اياهم في كثير من الامر [illegible]
[illegible] الطاعة [illegible]
قوله [illegible] المبالغة قوله [illegible]

الاسمية لان النفس اذا اعتادت الشئ الفته ولا يجب مفارقته قوله فهذا مخالف لما في المفتاح الخ قيل ما ذكره
صاحب المفتاح غير موجه بحسب المعنى فلا خير في مخالفته وذلك لان امتناع عنهم ليس باستمرار امتناعهم من طاعتهم حتى
لو لم يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا في العنت وانما وقوعهم فيه اذا استمر على الخدم على ما يستصوبون كما هو في
ادامتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار ولئن حيز ان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يتعين في انتفائه باستمرار امتناع
لجواز تعدد الاسباب فتامل قوله على ابلغ وجه واوكده لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا مؤكدا
فيه تاكيد النفي ولعل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهما ادعوا استمرار الايمان
وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اي لترى والنكتة
والاستحضار المذكوران قوله لانه كلام من لا خلاف في اخباره الخ يعني ان في العدول الى المضارع بينهما ملاحظة
المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وايضا لما كانت تلك الامور ماضية او
مستقبلة تحقيقا او على الجانبان معا في لو وصيغة المضارع قوله وان جعل الخطاب للنبي صلعم ولو للتمني [illegible]
عرض الكشاف نفي الاستشهاد اذا جعل لو للتمني [illegible] ذلك لحصول الخطاب [illegible] لبيان ما في الواقع من ان
كون المخاطب خاصا عند جعل لو للتمني ان التمني ههنا المخاطب قطعا لا يحتمل المتكلم كانه قال ليتك ترى والتمني الرسول
كما ان الترجي له في لعلهم يهتدون لان ترجيح حسن القصص بجعل الله له تمنى ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة
ثم الجواب الاخير تمثيل له استشهاد فان اجمال كون لو للتمني يرفع الاستشهاد فتامل قوله تعرب بالمكفوفة عما ذهب
الى انها حرف والكوفية والاخفش الى انها اسم فقيل موضع محلها الابتداء والخبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل
لها لانها صارت من النفي والنفي لا يعمل فيه عامل قوله في احدى قولي الجرمي والقول الاخر لهم ما ذكره ابو علي في غير الايضاح
او ما ذكره بقوله واما جعل ما نكرة الخ فلا يخفى ما فيه من التعسف وسوء النظم اما الاول فلان حيثما تقدير اللام ورد واعتبر اليه
واما الثاني فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى قوله ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير
الودادة المستفادة من رب في التوجيه المذكور او لما الفتنة الى عدم الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة التقليل
في هذا التوجيه كثرة الودادة في نفسها فلكل وجه والثاني فيما هنا وفي ابقاء رب على التعليل بالتوجيه الذي ذكره الشيخ
وهي انما الى ان مقتضى العقل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبته ووباله وان كان نادرا فانه ادعى انه يكفي في مقام الردع
من الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون في القيامة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره فتهيبين من مواعيد
عزوجل حين عاينوا عاقبة الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا معرة الكفر والجهل في دركات الجحيم قوله كما قال الشيخ فتثير
سحابا يحتمل ان الله اعلم ان يكون التعبير بالمضارع لكون اثارة السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت
ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار الى مثله المحشي في بحث الفصل والوصل قوله الا جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى
ولو انهم امنوا الاية يعني ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي لما لفظا ولا لطلبا في تحقق اللجاج
على انه لا يكون الا فعلية ماضوية معنى فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا واما معنى فلا جرير المثوبة لا تتقيد بالماهم

بما اضم وانقاتهم ولا ينبغي بانتفائهما فان المولى لم يجعل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لاثيبوا ثم استدل على الجملة الا
على انها جواب القسم مقدر قوله دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها فيه بحث لان الاسمية انما تدل على ثبات ما دل
هو كون المثوبة خيرا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل لمثوبة لهم الدلالة المثوبة وقد
يتكلف ويقال الاصل في الاية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ما منه تقديره اثبتهم لمثوبة لهم الدلالة على ثبات المثوبة
لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير لهم على جرانهم الخيرية عند المحسوس في الايمان و
التقوى فيندفع الاعتراض الثلاث قوله لانه ظاهر علة لعدم التعرض لما ذكره واما عدم التعرض للعدول عن الماضي الى المضارع
في الجزاء فلعله لعدم وجدان مثال له في كلام البلغاء او للاكتفاء بالنفهام نكتته مما ذكره في جانب الشرط قوله واما الجملة الا
فلا تقع الفعلية واما في الشعر ولو قلم القيت نحر اسله من الضعف ما عزت من خط كاتب فقيل لم لانه لا يمكن ان يقال
ولو انني قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير الفعل ولعله المختار او لو حصل قلم او لو ليس قلم وقد روي قلما بالنصب الا
فلا بد التقدير حر ولو ليست فلما هذا قال الرضي ان شرط لو اذا اسمية فضرورة حالة الحير الداخلي شرطي واعلم ان التقدير
الفعل في مثل قوله تعالى ولو انهم امنوا اي ولو تحقق انهم امنوا الوجهين احدهما ما ذكره الشيخ ان الجملة الا
لا تقع الا فعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد قوله فلو رادة عدم الحصر والعهد
فيه عن نقد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان المقصر الحصر والعهد في قولك هو البطل المحامي مع وجود تعريف
المسند وضمير الفصل بل يكون الحسن الجميل ايضا ايضا في الاولى ان يراد به ضرب امثاله قوله تحيا زينتنا اي
مملوا بالحرمات ثم لبثت شيا احضر افضل من الفظيم قوله يكون من الجهاعل ولما الفزع لحاد من ثابت من قصيدة في
مدح بها النبي صلعم وهجا بها ابا سفيان كان سبئته من بيت راس درعكان سلافة وبيت راس قرية بين غزة والرملة
اشتهر فيها بجودة الخمر ويقال انها اصول الشام والسيئة الهمزة الخمر المشتراة للشرب واما الجوهري فمن مال الى معنى
بالياء الاخير على ما شرح الجوهري وتبعه الشيخ في شرح المفتاح ووقع في القاموس ان الجوهري وهم في ذلك هذه الرواية في البيت
الخمر والسلافة ما سال من عصر العنب قبل ان يعصر وسمي الخمر سلافة وسلافة ويروى البيت برفع المزاج ونصب الحل
على الاصل وتعلق بما تقدير وخالطها ماء ويروى برفعهما على اضمار الشان والماء قول ابن اسد ان كان ذلك محفظا
اذ الماء يلفظ المضارع بقياس في كلامي ورقه مثلا المزاج الماء ههنا ثم جر بان قول بعض البيت المذكور على ايتائها او طعم غض من
التفاح مصره اجتنا شبه ريقها بخمر يخالطها عسل او ما او طعم تفاح طري كسره اجتناؤه من الحول لكمال ولطافة لانهم
يجوزون كون المسند المنكر اسم استفهام قد سبق هنا في اواخر الباب الاول في بحث الطلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر
قوله لا يستلزم الحكم على الشئ العلم به ان قلت على الشئ كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل
المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظاهر ان البعض لا يدعي في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته درجة
بما ان وجوب العلم به فكون المعرفة بالمعلومية اقرب وبملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في
عكسها ثبت مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو كون

اسنفا القاعدة مع اخبار بالمعرفة على [illegible] فلا ورود ملاذكر **قوله** الثانى ان العلم بحكم من احكام الشئ الى قبيل الا انه يرد العلم بالحكم
على وجه انه حكم له لان علم ذات الحكم المسند لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم عليه الا الحكم بالفعل الذى يتعين لا
انه اكتفى بالجواز لكفايته فى المقصود يعنى هيهنا ابحاث الاول انه لو صح الدليل الثانى لا يستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثانى
انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم يستدعى الحكم العلم بالطرفين على السواء ولا يتاتى الا بعد المذكور هيهنا الا حتى
الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه لو صح لكفى ان يتبى المخبر عالما بالمخبر عنه بامتناع الخبر المجهول
المطلق فلا حاجة الى توسيط الاحتياج على وتيرة الخبرية **الخامس** انه اذا حمل الجواب على عدم الامتناع مطلقا انهم الذات وكم من
الغير يدل فيجعل لمحل ان قولهم جواز الحكم الخ **قوله** نوى الفعل ايضا شيوعه لان قولك جائنى زيد الى اجيب ان المحتمل لا يكون على حالة
الركوب وغيره انما هو المجيئ المستفاد من جائنى وهو اسم لجائى وكذا المحتمل فى طالب زيد لان يكون من جهة النفس او غيره انما
هو طلب المستفاد من طالب المجرد طالب فلا يكون الشيوع فى الحقيقة الا و سيلا يكون التخليل وهما وفيه نظر لان التقييد للفعل الخ
وغيره انما هو باعتبار وقوع الحدث فكما صح تقييده باعتبار جزء معناه كذلك صح تخصيصه بتخصيص الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق
بينهما فى هذا الوجه عليهم **قوله** فقوله احترازا شارة الخ لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفى فى الافادة لوجوده مع عدمها فى الحيوان الناطق
حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به ولو اريد الغير يجزء اوكلا لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التعاب
فى المعصوم شرط الافادة وشرط صحة الحمل اتحاد الطرفين فى الوجود الخارجى او فى الذات فلا يرد على قوله لا يكون الكلام مفيد النقض
الحجر شجر لان الافادة مع الصحة **قوله** انا ابو النجم وشعرى شعرى لله درى ما اجن صدرى تنام عينى وفؤادى يسرى مع الجان
بارض قفر بقل من الشمس ان باشباع فتحة السين ليكون مصرعا واحسن من احساس والجان جمع جان وهو الجن
والمراد هيهنا الحيات الفاسدة **قوله** قول ابى فراس قال يكونها ابو الحسن حنا نبيا ابو فراس كنية الفرزدق والرابى المكسر الداعى الله
جمع ربى مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر فى الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها مع ابدال الفتح من الكسر كرجال ورباب على
ماذكره صاحب الكشاف فى تفسير سورة المحنة المحنا انه يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو البطل المحامى وعلى هذا ينبغى ان يعلم ان الجزاء
فى البيت محذوف معلول قامت مقامه والمعنى فان يكونوا اراموا حنانه فى زعمكم فقد كذبتم لانه من نفر الجانى هو الجانى **قوله** والمذكور
فى بعض الكتب الخ فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق التعريف فتعريف المسند الا اصالة تقتضى معلومية المحهول
والحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصول **قوله** لكن قوله بانه معلوم الخ هذا نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام فى
هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب **قوله** فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما فى الايضاح الى هذا الاستعمال فالجمع
هذا الوجه المخالفة بين الايضاح والتلخيص لكن فى البحث فى المخالفة بين كلامى الايضاح فانه قال اولا اما تعريفه فلافادة السامع
اما حكما على امر معلوم بطريق من طرق التعريف بامر اخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال التفسير هذا انه قد يكون
للشئ صفتان من صفات التعريف ويعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى فاذا اراد المتكلم ان يقول ان ما سماه ونحو ان يعرف زيد بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه
فيقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيد اخوه او لم يعرف ان له اخا فهذا مع ان كلا معلومية الطرفين مطلقا سواء كان بطريق تعريف
المسند بالاضافة او غيرها وحكم اخر بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة يجب كونه معلوما للسامع والمجموع بينهما كالعيرة فى التقيهما او لم يكن بالتاء

يكون بما اشار اليه الشيخ ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها او الثانى الى ما يقتضيه عليها فى الاستعمال الكثير يرد
عليه انه ذكر الكلام الثانى تفسير الاول فى تفسيرا يطابق المفسر لما يحقق من ان المفسر يدل على ان الخبر فى الصورة المذكورة معلوم
كذلك والتفسير يدل على خلافه على ان قوله الشيخ فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع الخ مبنى على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهود فيما كان
فى اصل وضع الاضافة ومن نقل عنهم ان المضاف الى المعرفة ذو اللام الموصول سواسية فى الاقسام فلا مر شيوع ان الحقيقة
ليس من الموضوعات الاصلية بل من الطارئ عنه بحسب استعمال بعض طوائف القوم لا يناسب الصواب ان يشار الى ما ذكره الفاضل المحشى
فى وجه التعليق وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره والاضافة يبين ان يكون المسند فى قولك زيد اخوك معلوما الى انه بطرق
من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا ما ذكره **قوله** صفتان من صفات التعريف بالاضافة لا دخل للاستراء صفتان معلومتان
بطريق من طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه شاذا اليه وامثالها **قوله** وانما كان بحث يجعل الخ [illegible]
لكثرة التاخير على وجه الاستقلال اهتماما فلا و لا فبيان سبب تقديم احدهما المستفاد من قوله فانه كان بحيث يعرف السامع الخ تبيين
بيان سبب تاخير الخبر **قوله** او اذا عرف اخا كان يعرفه على التعيين المقول ولا يصح زيد اخوك بدون هذه زيد اخوك ليس يجوز ان السامع
عارفا بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجاب لتقدم **قوله** اللفظ الدال عليه كيف وقد مر فى الايضاح انه يقول زيد اخوك الخ
عرف ان له اخا الى اخره كما نقل الفاضل المحشى بل لان مراد المتكلم فى هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضى موضوعيته
ذلك ومحموليته الا التعيين كزيد كما ان مراده فى قولك زيد اخوك ان يعرف ان زيد اخوه هذا يقتضى حمل الاخوة على زيد
والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتاخيره بحسب الاعتبار وبهذا التقرير سقط ما يقال
يفهم من محل المقصود الايضاح سواء عرف انه اخا انه يقال زيد اخوك فى صورة معرفة ان السامع ان له اخا مع انه قال
وان عرف ان له اخا فى الجملة وارد ان تعينه عنده قلت اخوك زيد لا زيد اخوك الا تناقض **قوله** والحق انه قد يفيت
المقصود من الخ فيل انه من باب القلب وقيل المؤخر مثل المقدم عليه الخبر المعرف **قوله** محل النظر ان قوله
او لا اذا اعتقد ان انسانا من اهل بلدك تائب يدل على انه عرف ان انسانا تائب فلا بد من ان يقدم اللفظ الدال
عليه ويقول التائب زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة المقررة فى اخوك زيد والجواب من طرف الزمخشرى ان
فى تقييده الانسان بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه من ذلك الانسان ممن تعرفهم باشخاصهم ومنهم
واسمائهم فقد استوى المسند والمسند اليه فى المثال المذكور اعنى زيد التائب فى المعلومية بطريق من طرق التعريف
وليس مقصود المستخبر الا العلم بالانتساب فله ان يقال ان اى شخص من تلك الاشخاص ثبت له هذه التوبة المعهودة
وان يقال ان التائب المعهود هل زيد او عمر وتمامه اعتبر ذلك فى السؤال المذكور اعنى من هو مبتدأ او الضمير الراجع الى الكاتب
اعنى هو حمل على ما هو المشهور من مذهب سيبويه وحمل الجواب زيد التائب ليلائم مقصود الذى هو اراد المثل **قوله**
أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ **قوله** على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل
اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل رمان ماكول والمراد هيهنا الافراد
اى كل فرد من افراد الرجل ايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال الله

كلمة كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقال كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه فهما اذا دخلت كل على ما
الالف واللام ولا يد الحكم على كل فرد فهل يكون حرف التعريف مفيدا للعموم وكل تاكيد لها وانها لبيان الحقيقة حتى يكون تأسيسا كلا الامرين
محتمل بقي ههنا ابحاث الاول انه على تقدير بناء القصر على الاتحاد لم يصح ان لا يبقى الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان لانه
يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني ان ما ذكره في بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر في كل معرف بلام الجنس مع ان قوله
والثاني قد يفيد الجزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للماهيات من حيث هي ولذا لا تثنى ولا تجمع خصوصا مثل
شمل حمي وشرب وذكري ونظائرها فينبغي ان يفيد حملها اذا جعلت موضوعا ت حصرها عليها ولم يقل به احد ولك ان تجعل وجه
النظر هذه الوجوه الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه الفرد وكلي فرض
زيد لم يصح يكن حملا حقيقة ليس بظاهر لان تغاير وصفي الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند ارباب الفن فتأمل
قوله اما مخاضا واما عشارا المخاض الحوامل من النوق لا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهي التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر ويزول عنها اسم المخاض ولا يزال ذلك اسمها حتى تضع وبعد ما تضع
ايضا قوله ليس معناه انك الكامل في المحبوبية الخ ان الفرق بين المعنيين ان في الاول ادعاء قصر صفة المحبوبية على المخاطب
قصرا حقيقيا وادعائيا وفي الثاني قصر صفة المحبة على فرد كامل منها وهو محبوبية المتكلم قصرا حقيقيا ادعائيا لاحتمال الغير
المعنى الاول قصر جنس المحبة على المخاطب حيث صرح بان المعنى انك الكامل في المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية المطلقة الا انه
هذا الذي صرح به مال المعنى وفي قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه المصنف فيما سبق بقوله وما ذكره المحقق التفتازاني لا يخفى ان المثال الذي
يمكن ان يجعل من قبيل والذات العيد يعني ان اتصافك بالمحبوبية امر لا شك فيه قوله كما في قولنا ان المظلوم لا يخفى جواز
كون هذا المثال من انت الشجاع لكن الشائع في الاستعمال والمعتبر عندهم هو ما ذكره الشيخ قوله اذا قبح البكاء بمقتل
البيت اوله الا يا صاحبي ابكيت عيني فقد اضحكت دهرا طويلا بكيتك في نساء معولات وكنت احق من ابدى العويلا دفعت بك
الخليل وانه حتى من ذلك دفع الخطب الجليلا اذا قبح البيت قوله لان القصر بعدم التقابل الملحوظ تقابل العدم والملكة اي
عدم القصر عما من شانه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره الا تقابل النقيضين واعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك والثاني
قطعا ويمكن ان يجاب بان يعنيه تحقق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما شانه ان يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى قوله يبحث
وهو ان المعهود يجوز ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والمعهود نوع من مطلق الحيوان وهو
المدرك الكليات نعم فيه شائبة الجنسية لكن لما كان العهد عند ارباب الفن فيمكن القصر في مثل هذا المعهود قوله ورد ان
المعنى الشخص الذي له الصفة وصاحب الاسم قيل المنطلق هذا المخصوص لكان الاسم وفي كلامه الشخص والذات وبين المعنى المذكور
منافاة لصفة في دلالة على معنى يقام بغيره فالمبتدا هو الاسم اوما في حكمه وهذا هو مراد القائل المذكور لا امتناع كون المنطلق
ونحوه مبتدا وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي قوله وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب
اسم زيد فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى القائل وان قلت المراد اتصاف المنطلق
قلت فقد لا يعلم عن المنطلق المعهود بان سمع ان شخصا ما في اعلى بلده انطلق واشتبه عليه انه اي من الاعيان فليتامل قوله لان

قوله لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا الشريف فيه بحث لان الحمل في غيره لا يكون المحمول فيه امرا منتقيا مغيرا باتحاد النقائض
زيدا بحسب الوجود الخارجي بحيث يصدق هذا التعريف ينبغي ان يصح ولا شك ان التغاير والاتحاد الحاصلين في كما صح زيد
ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل اللهم الا ان يقال ما ذكره خاصة اضافة الحمل فهو يفسر بالحمل اما المساوي فان قلت لا شك ان المراد
بالناطق ذاته لكونه موضوعا فيكون حمل زيد عليه بلا تاويل حمل الشيء على نفسه وهو ليس بمفيد قلت الكلام لا يكفي التغاير باعتبار الوصف
العنواني على ان عدم الصحة غير عدم الافادة قوله والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا الخ فيه بحث اما اولا فلان مدلول الطلب
الطلب هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا بعد واما ثانيا فلان الخبر الوارد على المستحيل غير ثابت
انما صح ثبوتها لغيرها على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس
ثابتا لا ثبوتا ادعائيا وحقيقيا بل انما يحصل باللفظ بقاء من في الوجود فلا يمكن ان يخبر هو بثبوته المسند لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليتامل
قوله لا ما يحتمل الصدق والكذب الاتفاق على انه اصلا الا ولا واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة قوله انما في
الخبر والقضية اي في الكلام الخبري والقضية الموجبة قوله الا يرى ان الظرف الخ نحو ان زيدا في الدار هذا ومن امثلة هذه
ونظائرها البيت مما النزاع فيه تماما الشرط فيه لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين المسند المذكور والخبر المقدر ونحوه
قوله وكذا في قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا
للمسند الكن فيه بحث لان الظاهر ان قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم انشاء الدعاء
على المخاطبين لا اخبار على استحقاقهم اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عن استحقاقه المدح وقد سبق
وقد سبق منا في بحث وهو حسبي ونعم الوكيل بحث اخر فلنتذكر قوله وزيد الاسد ليس المراد التشبيه والا لاحتمال الصدق والكذب
بل المشبه مبالغة في شجاعته بل نقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن تشبيهه اياه فلا يحتملها على هذا التقدير ايضا فليفهم
قوله عال ما هو الحق الثابت امارة او الوصف مصدر بالاول والثاني لان الخبر ليس بعيد وتقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا
على ما لا يخفى قوله فنحو انا سعيت انما قال نحو لان الاصل البعيد ويمكن ان النقدير مثل في الدار رجل على الاخفى في الضمير العقد
تخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان يقال المراد الضمير وما يودي مؤداه فعلى هذا التخصيص التقوي الى سياق الكلام يدل على ان المعنى
نحو ما ذكره قوله صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تحصيل الضمير المذكور في التعليل المذكور بما يسند اليه الفعل تقييد بلا دليل فان
المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكي في زيد عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا
يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوي محمول على اطلاقه فنقول في المثال المذكور زيد ضرب الى نفسه ما يوجد وهو ايقاع الضرب عليه ثم
لا يتضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره وتحقيق تكرار انتساب الموقوع اليه وتقوي الحكم وقس على ذلك نظائره وبالجملة ان حمل الحكم
الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل او لا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوي في مثل زيد ابوه
منطلق ورد عليه انه جعل المسند السببي لما لا يراد به التقوي فافهم قوله كما سبقت الاشارة يعني في شرح قوله لعلم الرائي
نحو زيد ابوه منطلق قوله بعنوان الاسم لا يخلى بدعوى الحق لا يخفى ان الحكم بعد التوطئة والتقدمة بهم مثل ان زيدا قائم
وما زيد بقائم وكان زيد قائما وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس مجرد التجرد عن العوامل اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوي

عنده في مثل في الدار رجل قوله قلت هو داخل في التقوي الخ فيه بحث لانا لو اردنا الدوام فحوا طلقوى الغرض كما يرشد اليه
تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق ان القصد للتقوي في صورة التخصيص الاهتمام الا ان يبقى بالقصد التبعي وهو خلاف ما يدل
بجما سبق واما ثانيا فلانه الاحتمال للتقوي في رجل جاءني عند السكاكي صرح به الشارح في مباحث تقديم المسند اليه الاهتمام الا ان يحمل ما
على ان المص سمع في نقل كلام الشيخ لانه مذهب المصنف قوله وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم
المطلق والمؤكد هو العرفان المضاف الى المتكلم او غيره قوله لما ان يقصد الدوام والثبات في الاسمية والتجدد والحدوث في الفعلية
والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط في الشرطية قوله لان الاصل في التعلق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لاقتضائه
الخبر والفعل اشد اقتضاء للخبر حيث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة ويكون اقتضاؤه من جهة الاصالة من جهة التحقق وليس في الكلام
الا الثاني في هذا ورد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل نحو قوله تعالى اذا لهم مكر بقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا
يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح
وريحان فاجاب عنه ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخرا قوله كلما يقدر بثبت تعلقها التضمن في تعلقها راجع الى الامر
المعلوم بقرينة ذكر الظرفية وسياق الذهن اليه من لفظ التعلق انسياقا ظاهرا ويرد على الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة
واقع موقعا لا يقتضي له المفرد بل الذي وقع فيه مفرد يقع الجملة والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة ولذا وقعت فيه جملة
يؤول بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة الاخر قوله فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل لما عرف يصحح
المعنى على هذا القول فليجعل ضمير من في عبارة المص راجعا الى الظرف الدال عليها لفظ الظرفية بمساعدة المقام وليس في ذلك
كثير تكلف لا يرتكب لتصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريقة الاستخدام قوله لا فيها
غول في الصحاح غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها
ينزفون اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع اخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة الغول ان تغتال العقول
قوله اي بخلاف خمور الدنيا فيه بحث لان هذا انما فهم المصرح به في بحث المساواة ورد على من زعم ان تقديم الخبر على المبتدا في
ولكم في القصاص حيوة للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتدا المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص ثم لو لم يجعل
قوله تعالى لا فيها غول معدولا عن لا سالبة لا يمكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التاخير
كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في مثل في الدار رجل التقديم لتخصيص المبتدا المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه
فقد صح وقوع النكرة مبتدأ بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر التاخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال القول بصحة
وقوعه مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وشر اهر ذا ناب في الاية تقديم ما حقه التاخير لانا نقول ذلك مخصوص
بالمصدر المدعو به على ما في اللب والمراد بالتعجب ايضا على ما في مغني اللبيب فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد الفرد
المطلق كما نبهت عليه فهذا الفرد صحيح وقوعه مبتدا بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التاخير فجعل
للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل وصح وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع
والا فلا نسلم عدم افادة الحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل التخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم في القصاص

حيوة انه قد صرح ان التنوين في حيوة للتنويع فيدفع النظر الذي اورده في بحث المساواة قوله فهو من قصر الموصوف
على الصفة دون العكس لان الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه على المسند
كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي ايضا في قوله في مولانا يوسف العين سلطان التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه
مما لا يعتد به الا ان اثبت بنقل من الثقات فتقول لعله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول فقد تبين مما
سبق ان القصر في لا فيها غول غير حقيقي ولعل ذكره ههنا لان ذكر الباعث الى حمل القصر على غير الحقيقي في نظائره في شادا
وجود مثل هذا الباعث فيه ايضا فتذكر ما سبق قوله من ان الاختصاص ههنا ليس على معناه الحقيقي بل مبني على ان لزم
من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله عدم غيره من المؤمنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة
وقد اشار الشارح الى دفعه بان القصر اضافي قوله بل على معنى ان الحصر الخ ان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل
قوله في التمثيل بمعنى قائم زيد ان المخصوص به القائم دون القعود فان معنى قائم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره
اذا حمل الاختصاص على معنى القصر فقصر الاختصاص زيد على القيام بل المراد بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم الحلول هو الاختصاص
الباعث فالمراد معنى قائم زيد ان الثابت له القيام دون القعود فعلى هذا يندفع من العلامة الخبط الثاني الذي ذكره
الفاضل المحشي فتامل قوله لتوهم انه نعت لان الخبر اي توهما قويا لتناسقها الاعرابي في ذلك واستدعا المنكر في مقام الابتدا
الوصف وصلاحية الظرف له فلا يرد جواز زيد القائم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى ان التقديم يحصل به
دفع الالتباس فلا يرد جواز ما ذكره لتحقق التباس المبتدا بالخبر على تقدير الخبر ثم كون قوله اسنها الكبار وها صغر للنعم يقع
فيما ذكره لان احتمال الوصفية بعيد ووصف اخر يكفي لما ذكره وتقديم الظرف في البيت لاحتمال اخر وهو الاسمية لكن لا يضر في
التمثيل فافهم قوله لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه اي يكون الخبر محذوفا نحو في الدار ونحوه ولا يجوز ان
يكون رجل فاعلا لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند محققي النحاة ولذا ذكر في اللبيب في تعريف المبتدا ومرفوعا راجع
ظاهرا بعد همزة الاستفهام او ما النافية فرجع الى شرح لا يقال قائم لا يصح للابتدا لكونه نكرة مخصصة والبدل ليس
من المخصصات لانا نقول نحو الرجل ما ذكره ابن دهان فقد الخبر تقدم نحو عندي او في الدار قائم رجل او بجعل تنوين تقديم
على الافراد والنوعية فيحصل التخصيص كما في شرح اهر ذا ناب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتدا بالنكرة اذا كان موصوفة
او خلفا من موصوف كما في قالوا في قولهم ضعيف عاد بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص
قائم رجل فتامل قوله ولا تتم النعوا ملحوظ بحسب المعنى على قوله فانه يتعين قوله فلا يجب التقديم كقوله تعالى
واجل مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال
عندي ثوب جيد ولي عبد كيس ونحو ذلك لانه لو اخر احتمل ان يكون وصفا اخر وانما لم يقدم في الاية الكريمة لان
المقام حجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فقد تضمن معنى الشرط المقتضي للصدارة قوله ضرورة ان التخصيص يحصل
الا بعد حصول الحكم قد يكون في الجواب عن الايراد بان التخصيص سبب تعظيم الحكم اي المحكوم به اما باعتبار وعهد المتكلم
في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكم بالخبر على مخصوص وليس المراد به ان المتكلم

حكم وثانيا على غير مختص ثم تقييد الحكم عليه تخصيص المحكوم عليه فتدبر **قوله** على تضمين اشرق معنى فعل متعد او على كونه متعديا
بنفسه على ما في الكشاف وههنا نكتة ينبغي ان تنبه لها وهي ان اللفظ في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي
والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف يدل عليه بذكر ما هو من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل
المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة تعكس فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن
المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كأنه في
ضمنه **قوله** وهو سهو اذ اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو ان الغرض اضاءة الدنيا بسبب هذه الثلاثة او فيه
المبالغة المناسبة للمدح ومعنى الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجه في الثاني فلان اشرق يجيء متعديا
بنفسه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى **واشرقت الارض بنور ربها** فعلى تقدير صحة المعنى
لا احتياج الى التضمين على ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم ذو اشراق والدنيا مشرقة ببهجتهم وانعكاس
اشعتهم سواء قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم متقلبون على اشراقها وانما دلها والاول اقوى قال الشريف
في شرح المفتاح وتقريره الاولى ان يجعل ثلاثة مبتدأ خبره محذوف اي لنا ثلاثة موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف
عليه بدلا او بيانا او يكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان يقع فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض
الاصلي مدح الشاعر نفسه كما لا يخفى **قوله** لانه كلام يعتبر من خبط واشكال وذلك لانه في الي اقر ... ضاحكا
ايدي اسنان وكان بغير يعتبر بالضمة منه انكشف هذا وقد بقي ههنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى
السكاكي وانما الاشكال فيما تضمنه تفصيله فهذا الذي ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم ايراد الصغرى الكلية
بتمامه لا لعدم قصد افادة التجدد من مقتضيات تقديم المسند والاظهر انه ترك المصنف ذلك لظهوره فافهم
قوله خارجة بقوله في الدرجة الاولى الفاضل المحشي ان كان مراده ان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدأ
كان الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلا فيه وارد نقضا على
ما ذكره من القاعدة القائلة ان الفعل المقدم التنبيه على ما اسند في الدرجة الاولى وفيه بحث وهو ان القاعدة ليست
مما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد جعل مسندها فعلا ويقدم التنبيه على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى ان ما قدم ما
اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة تعين كون الجملة للتجدد فخرج الامثلة بهذا القيد في قوله
كلام الشريف قول السكاكي ويقدم التنبيه على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعني ان اصل المسند
فعلا ويقدم التنبيه على ما اسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابطة كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل
المسند فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم التنبيه على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قوله
التنبيه على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد رحمه الله وانت خبير بان عبارة السكاكي
ليست نصا فيها حتى يرد اعتراض الشريف لجواز ان يكون معنى التنبيه وجوب تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان اسناد السكاكي الاعتراض المذكور في قوله في الدرجة الاولى

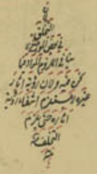
الاولى من قبيل اسناد الشيء الى الجزء الاخير من سببه وان كان المحترز عنه مجموع قوله ويقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
فتأمل **قوله** ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في لم يره وطيف الخيال مجيئه في النوم والمقصود
ان المعترض لم يرد مقصود السكاكي بعينه ولا بصورته الخيالية له **قوله** فالقول بان كل جملة اسمية مفيد الثبوت وهم
الفعل بما ذكروا وان لم يكن مصرحا في كلام الشيخ الشارح الاكمل لما ذكر ان كلا من المسألة الثالثة اعني انا عرفت وانت عرفت
وزيد عرفت يفيد الثبوت وما ذاك الا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية يفيده **قوله** بل انما يكون اذا لم يكن الخبر
جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان
كذلك فيفيد التجدد الا ان ينضم قرينة على الثبوت كالعدول على النصب فافهم **قوله** فلا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد
بالذات ونسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ايضا مما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقته
فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف يدعى خفاءه مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة الموت
في احد الاسنادين وافراده في الآخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق القصر في المثالين **قوله** كالمجرور
في قولنا دخلت على زيد حقا مقام فان زيد البيت مسند اليه اصطلاحا لانه لازم الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما
فيه **قوله** ليس الا بين المبتدأ والخبر بين الفاعل وعامله واسناد جامع عرفت مثلا الى التاء الاول والاسناد عرفت الى الضمير المتصل
الثاني واما اسناد مجموع عرفت الى الضمير المنفصل المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين **قوله** فلو صحح ههنا من زيادة شيئا
ما يقتضيه ان الشارح لم يعترض كذلك الاعتبار الرابع وحاصل هذا الاعتراض ان ذلك الامر زائد في المقصود **قوله** لا يخرج عن اعتراض في ذلك
حيث في التمثيل على اولوية اسناد الفعل الى الضمير الخ **قوله** واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن زيد عرف حاصله ان الاحتراز
عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال التنبيه على ما اسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه نحو زيد عرف فانه يفيد
التجدد مع انه خرج عن الضابطة لانه لم يقدم على ما اسند اليه وهو زيد مطلقا في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد لان فائدة
القيد انما يقتضي وجوب تقديم المسند اليه الذي هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا
وهو موجود في نحو زيد عرف **قوله** لان كل فعل مسند انما الخ واما افعال المكنونة بما مثل فلما يكون فلعله لم يلتفت اليها
لقلتها فلا يكون **قوله** واما ما يقال الخ يعني ان الاصوليين جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالبابين لزم ان
يكون جميع ما ذكر فيهما يجري في كل واحد واحد مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هذا
انه مثل عدم جريان الجميع في غير البابين بقوله كالتعريف في الحال والتمييز فان التعريف يجري في المفعول به وهو غير هذين الامرين
وكذا الحال والتمييز فعلم ان الجريان في غير هذين البابين عند هذا القائل ان يجري كل واحد واحد في غير هذين البابين فرد عليه انه

الباب الرابع في احوال متعلقات الفعل المفعول على كسر اللام في المتعلق وان فتح القاف ايضا والمراد بها معمولات الفعل
والمغايرة ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره ان التعلق هو التشبث والتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف
وبالفتح هو العامل القوي **قوله** قد سبقت اشارة اجمالية هي التنبيه السابق بقوله كثير مما ذكر غير مختص بالبابين **قوله** واولوبا
احوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في عموم الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظرف



معمول المفاد مقدما اى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل واحل هاهنا لفظ مع على التابعين اعنى المفعول والفاعل الذين
كل منهما قيد للفعل مريدا بها المجرد المصاحبة فانها قد تستعمل فى هذا المعنى كما صرح به الشريف فى حواشى المفتاح وان كان الشايع
دخولها على المتبوع رعاية لكمال خطاب وهو ان الكلام فى متعلقات الفعل من حيث هى مضافة اليه وحق المضاف اليه ان يتقدم فى
الذكر التفصيلى ثم جرى على الاستعمال الشايع من دخولها على المتبوع والوجه هو الاول وان كان الثانى غير جائز لم يقل مقصود
لوضوح الفهم من ارجاع الاولين من الضماير الاربعة الى شىء واحد وكذا الثانيين ووجه الوجاهة التى حال يتلى التامل
ما حصله الفاضل المحشى من ان غرض القائل ان يقول الا ان نحو لهذا ما يعرف ذا لم يذكر متعلق بمفعول لم يجوز ان يتعلق بالفعل
كما هو المناسب بقوله الفعل مع المفعول ويكون النفى متوجها الى القيد اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده والمجيب يرجع
تعلقه بالمفعول بقول المص فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب بعينه يقول هاهنا حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفا
الخ وانا نقرر هذا فنقول الفعل المتعدى اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول كان مطمح النظر والمقصود البيان فيما نحن فيه
عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول صريح فيه على ان فيما ذكره القائل مخالفة الاستعمال الشائع اعنى جعل مع على المتبوع
فى مواضع وفيما ذكره الشارح والمحشى مخالفة فى موضع واحد لكنه خطابية يقتضيها ما سمعنا اليه **قوله** اى يلتبس الفعل بكل
منهما فى العبارة فالمساهمة ان ليس الغرض من ذكر كل واحد منهما الى الاظهر ان يقول اى يلتبس الفعل بما ذكره مع المص والمقصود الخ **قوله**
ومن هذا يعلم الخ اى مما ذكره نقلا عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقلا عند
وكان الاولى التصريح به لان تصريحه فى الايضاح بعد التلبس بالمفعول هو الحجة فى حمل المفعول على ... وكلام المص على المفعول
قوله متعلقا من غير اعتبار عموم فى المفعول الخ هذا كلام ذكره المص فى الايضاح وفيه حزازة لان سلب اعتبار عموم المفعول له
دخل له فى ترتيب الجزاء المذكور اعنى التنزيل منزلة اللازم والجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى
تامل **قوله** ويكون كلاهما مع ثبت لها اعطاء الدنانير كان من حيث ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على نفى الحكم عما عداه
كما قالوا ان التخصيص بالذكر فى الروايات يدل على نفيه عما عداه ... لكنه ... من اعتباره فى تعيين المفعول اذ
لو اريد التخصيص لبعض الدنانير والمغايرة باعتبار ان الاعطاء المثبت لها هو المتعلق فيكون مغايرا للاعطاء حين متعلقه الدنانير
فيدل المخصص على ما اشار اليه الفاضل المحشى فتامل **قوله** لا يعرف نفى ان يبصر ... على انه هو على كلام ... نفى ...
ان قلت فيكون ملغيا الى المنكر فى التاكيد قلت ... المؤكدة ان قلت ... الحال الذهن قلت ...
جوابه فى الباب الاول **قوله** اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص حمل المطلق كناية عن المقيد لانها
انتقال من الملزوم الى اللازم بناء على مطلق اللزوم ولو بعد ... كما سيجئ تفصيله فى البيان ان شاء الله تعالى **قوله** الخ
عن كريم الخ العز الكثير الذى يخضع لسهولة ... والخب بفتح الخاء وكسرها هو الرجل الخداع الجريز يقول منحت بالرجل
تحتب حبا لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذى هو بالكسر **قوله** لعل ايهام ان القصد الخ اى الايهام ان القصد
انما الى المجاز وجه ترجيح الحمل على البعض فى الواقع وانما تساوى الحال فى تحقيق الحقيقة وصحة الحمل عليه **قوله** اى يفيد المقام
الخطابى او الفعل المذكور وذلك لكون الغرض ثبوته لفاعله فيلزم ... وجهين الاول ان الظ كون المفاد نفس الثبوت
لا كون

لا كون الغرض ذلك الثانى ان اثر المقام الخطابى افادة مجرد التعميم فى افراد الفعل ولا دخل له فى افادة الجزء الاول كما لا يخفى
بين اذا المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابى وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التركيب التى
يفيدها وان لم يستعمل فيها وبهذا يتبين سقوط الثانى ايضا فافهم **قوله** مضمون هذا الفعل معرف بلام الحقيقة لان المحضر
نفس الحقيقة فى المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن اللام تدل على الفرد ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن ان يحمل
فى المقام الخطابى على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وفى بعض الظ ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق
بمعونة المقام الخطابى من غير حاجة الى التعريف **قوله** لا يقال ان افادة التعميم الخ قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا
يدل فى صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها هى بنفسها بل ان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة
الفعل فى ضمن جميع افراده الذى اعتبر انتفاؤه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة فى ضمن الافراد وبين ان يقصد من حيث
هى ليتوسل بها الى افادة التعميم كما لا يخفى فان الثانى ... **قوله** معتبر فى الغرض والمقصود قيل مراده نفى دخوله فى الغرض الاولى والمقصود
من نفس الكلام وان كان داخلا فى المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد ما اعترض الفاضل المحشى وانت خبير بان ... وتطبيقه على الذوق
مما لا يرتضيه اولوا الاحلام **قوله** لان ما ذكره من الحصر مما لا يشهد به نقل ولا عقل يفهم الخ انه قال اعلم ان المراد ...
ونقلا وهو اجماع الحصر فى قولنا انا لا يعطى ... الخ ... واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح
الخ واما الحصر الثانى باعطاء التقديم فلا يصح شرحا الكلام السكاكى على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر الثانى
باعطاء التقديم الخ ان افادة التقديم الحصر عند السكاكى انما هى اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا منكرا كما سبق وفلان ليس منهما
بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به فى شرح اللب السيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكى باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار
عموم الاعطاء المستفاد من المسند المجهول فى المقام الخطابى على الاستغراق وهو الذى اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه
على وجه يصح عند صاحب المفتاح **قوله** فيلزم ان لا يكون غيره موصلا للاعطاء او لا يخرج ذلك الغرض الاعطاء من كونه موصلا
مع ان المفروض انه موجد لكل اعطاء **قوله** اما انه لا يوجد الا الاعطاء فيما الا انه هذه العبارة اجاب الفاضل الهروى بانه يمكن
ان يحصل الحصر من المقام وغرض الكلام فى صورة بدل قرائن المقام او الوقوع فى جواب السؤال عليها انه اوله خطاء من مصنف ...
... وقلت هو رجل يحوى ... العلم ... فى تحقيق الحق ... او سئلت عن فلان وعما يشتغل به من الافعال
وقلت حيلى او يكتب بحر ذلك فهم انه مقصود على ايجاد ما ذكرت فى جوابه ورد بان ذلك لا يعم مطلقا اى اقرينته هاهنا على التقييد
فلا يصح فتامل **قوله** فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخلخالى فانه سلك مسلك الشارح
قوله ان يرى مبصر ويسمع واع هذا فى تحقيقه سبب للحزن والغضب الكامل لكن جعل جزاء منها ... كالسببية وخرج
عن السببية وصار عين المسبب **قوله** ... الى الاثارة الخ وجه الترقى ان الرأى لو ابصر ... ان يكون آثاره ...
لمطلق الرؤية كما هو المدعى لتحققها بدونه فى تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع الواعى وفيه تامل **قوله** فالغرض بين تعميم الخ
جواب توهم الخلخالى من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول
قوله وهاهنا وان فرض الخ يجوز ان يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ والواو زائدة فيهما للتاكيد والتصوير ويجوز ان يكون الخبر قوله



فلا تلازم والفاء زائدة في الخبر على ما رآه الاخفش والشرط على حده لا يحتاج الى الجزاء كما روى في قوله **قوله** وان فرض تلازمها
اشارة الى منع التلازم فان الرابع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراده اعطاء وحق شخص معين فلا
تلازم بين التعميمين لا في الوجود ولا في الاعتبار ولا بد من ذكر المفعول الخ مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم
فاذا تعلق بالحذف نكتة وقلت قرينة او قويت على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز بقوله اذا
كان تعلق المشيئة بمفعوله غريبا فالحذف غير مستحسن **قوله** على ما سبق الى الوهم الخ وعلى هذا الوهم ينبغي ان يجعل في تفكر لو الفعلين
المتنازعين اعني ابكي لاثاتيهما اعني بكيت لان الغرابة في تعلق المشيئة بكاء التفكر ومنشاها تعلق البكاء بالتفكر فلاجل
الغرابة سببا لذكر المفعول المشية اسلم يدعي استفادة ما هو منشا للغرابة عما ذكره بها **قوله** بكاء مطلق يحتمل ان يعني المراد
ان ابكي دمعا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلقا **قوله** وهو مجاز عن تمكينهم
واقتدارهم بدليل قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وقيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان
رسول بعثناه اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول منوي كقولهم امرتهم فعصاني وفيه وجوه اخر مذكورة في تفسير
القاضي وغيره **قوله** متعلق بقوله توهم انما لم يجعله متعلقا بالرفع اقتضا الا يصلح حيث في الذلو ذكر اللهم لربما توهم قبل
ذكره ما بعده وكان التعليق بالرفع موهما ان يكون الرفع موهما ان يكون الرفع الى الاستماع حاصل كان التعليق بالتوهم يدل على
ان التوهم في الانتهاء الذي بعد ذكر الى العظم متحقق مع ان النكتة هي الرفع المطلق اعني ابتداء وقد اطال النفس البديع يشير بالابتدا
لان القطان ما يكون في ثاني الحال هو الرفع وان جاز استعمال احدهما مقام الآخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعلق
بالرفع في الجملة بقوله والمصورة في نفسه اولا الامر **قوله** وكم ذدت عنى بروى بصيغة الخطاب والمخفف وقد يروى بصيغة المتكلم
في نصف نفسه بالمشتمل على المحن والرزايا ونيقرحسن صبرها على الوفي بعو البلايا **قوله** حز بن اتماني لما فقط الجمع وكان
راجعا الى المسور كان يحل بيوم منها اصورة **قوله** فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر الحز لوقلت هذا التوهم سيعو بذكر المفعول
بعد قوله الى العظم فلا ميل الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة تقديمه على المفعول بواسطة فقد وقعت منافيه مع ان ذكر اللحم
اذن لعوله طايل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس في المقتضيات هذا وقد يبني البيت عن قبيل التنزيل بالحذف كما يشاء
اليه الذوق السليم من قولهم بلغ السكين العظم **قوله** على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه سواء كان الفعل المصوغ
اتفاقا من الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضربت زيدا وضربت عمرا اوغيره كما في قول البحتري حان قلت حذف المفعول لان
الكلام على مقتضى الظاهر فما سبق عليه فذكر الظهر وقام المضمر انما يحصيل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول الاول
قلت الحذف اهون لكثرته في المفعول الذي هو فضلة **قوله** وتكسيرة الرمثي الرمة بضم الراء قطعة من الحبل البالية والجمع الرم
ورمم وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة في بلال بن بردة بن ابي موسى الاشعري يصف الشاعر نفسه
بعلو الهمة وقلة الحرص والطمع في الناس ونحوه ولكن الكرام لهم ثناء كالحر اذا ما قبل شانع فيه احرى وقيل
ما حمل الاول اي الحكاية في القول اليستغني اذا قيل فهذا نظير والقول الثاني يستوي اذا قيل لهذا والقياس على القسم
يستغني به فيست ثم قلت لا يعنيني غير **قوله** ان يكون اصابتي الى وقت ان يكون كان يكون وانما قال ليكون

لمقط الضاجع لتصوير حال اصابته المال واستحقاره لها **قوله** لكن التامل الذوقي يشهد الخ يؤيد ذلك ذكر المفعول
في قرينة اعني وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ فان المتبادر الى الذوق ان المقصود
تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية بالبعض وهذا التعميم انما يظهر ظهورا تاما ما سبق بالمفعول العام لا بالتنزيل كالاخير
قوله وههنا بحث ينبغي هذا البحث بما سبق له من حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب
وقد جرى في شرح المفتاح بما افاده الفاضل المحشي فلا بد من عدم تمييز احد الوجهين من الآخر الذي ذكره الفاضل في هذا
هذا الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشي ان ما ذكره من قرينة اللام لا يناسب تمثيله بقوله وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ
السَّلَامِ لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله تعالى غير مختصة ببعض المكلفين
اللهم الا ان يمنع حصر المفهام في كونه من تلك القرينة فتامل **قوله** ولا حاجة الى التشبيه فيه بحث لجواز ان يكون المراد بعدم قيام
قرينة على الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار
والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب فعله واما التعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكره فلا
لا يفيد **قوله** وقد عرفت هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث آخر من قوله واما لمجرد الاختصار
مع اشتداد شدة اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلامه **قوله** اذ لو كان الدعاء المتعدي الى المفعول
المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سموا بهذا الاسم
واذكروا اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا للرسول صلى الله عليه وآله
انك لتقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التوراة هذا الاسم فنزلت فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويتجه الطريق
اي انه لو حمل الدعاء بمعنى الذكر لكان لما ذكره وجه على انه يحمل اللفظ والتخيير بين ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبالآخر كذا
في شرح التبيان واعلم ان حمل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى المفعولين يناسب ما روي عن ابن عباس في سبب نزول الآية وهو ان
ابا جهل لعنه الله عليه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يَا اللَّهُ يَا رَحْمَنُ فقال انه ينهانا ان نعبد الهين وهو يدعو
الها آخر فنزلت حملا للاسمين على المسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وحمله على التسمية المتعدية الى المفعول يناسب ما روي من
سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشاف **قوله** وان صح بالواو باعتبار الصفات الخ ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو
ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم جاز في الموضعين قلت انما جاز تعاطف
الصفات لان المقصود الشيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان حاير
الاتحاد مرادة بالاول القوم السيد والهمام كثير الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال والملوى مصادف
كالتعيير وورد راجع الى موسى ومدح قريش حيث ان لا امان حيثما والرود والطرد **قوله** حتى لو كانا متزودان فيرعيهما الى الشيخين
ففعول الزجر باعتبار السوق الا انه لا يجل الغنيمة والرود الزمنى واصل الغنيمة الا من جهل الملاحظة خصوصية المسوق وتنزيل الفعل
اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا ينافي عدم التنزيل بالنسبة الى المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على ما يليهما كما زعم الفاضل
المحشي ونظير هذا ما ذكره هذا الفاضل في قوله تعالى اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ عند ما سيجيء واجاب جمال الدين الاسفرايني في شرح

كان معو قصد اراده عمو الاستخدام...
[illegible]

وفقد ثبت الموضع كان مجمع الناس للسقي ومجرد عدم اشتغالهما بالسقي واشتغال الناس به مع ذكر ضعف لبيهما كاف في ايجاب الرحم

وعند ما فيه **قوله** فكان على المضاف بذكره بل كان احسن ان يقول الى حكم الكم اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اخرج منه على الترتيب

الترقي مدعيا ان العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص لاشتمالها على قصر التعيين ايضا وقصر الاشتراك فاجاب الشريف

من دعوى وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا من دعوى احسنية ادراج قصر الاشتراك وهذا كلام حسن لا ما فيه اعتراض ثم الواقع

في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة وكان تانيث الضمير باعتبار انها وان القصر بالحقيقة القصر بين اقسام **قوله** اي ليعلم

من تخلف وهو ان يقال الاشتراك مستلزم نسبة خبرية لخطأ في اعتقاد المخاطب لتبدل الى تلك اللوازم فيعبر بذلك ان المخاطب

معتقد ان المتكلم طالب اكرام عمرو وكريم او المجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم لرد خطأ المخاطب **قوله** وجعل

اي ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد يجيء تفصيله في مباحث القصر في تحقيق المناسبة التي ابداها علي بن عيسى الربعي بين انما والقصر

قوله فيقوى بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لجرم الضمير المحذوف في وجه التاكيد والتقرير

ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فهنا تكرير يتضمن تقييدا تاكيدا ولا ينافيه امتناع

اجتماع المفسر والمفسر معا **قوله** انه من باب زيد رهبته بريد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وغيره بحيث لما تقرر

عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير هنا لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير

التسليط لامتناع توسط الفاء بين المعمول والعامل والفعل المبهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل

عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه مفروض عمل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف في انه منصوب

معمول للفعل وسر ان الفاء بالحقيقة داخلة في اسماء مهما يكن من شيء فربك كبر وانما دخلت الى الفعل ليقع الاسم في موضع

الشرط كما في اما زيد فضرب كذا في شرح الكشاف للشارح ويكتب انه يعني مقدرة والفاء جوابها اذ في تقريره ان حذف اما مطلقا

اذا كان بعدها امر او نهي وان اما خاصية جواز تقديم معمول ما بعدها فليقم **قوله** وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على

المحذوف على تقدير كون واياي فارهبون اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وان حمل المفسر متعلقا بالضمير مع جعل الاختصاص

تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشي ان العطف يقتضي المغايرة التشخص والاختصاص في شخص لا يقتضي قوة

الاختصاص في شخص اخر الا ان الاختصاص الا ان لا يعتبر خصوصية التشخيص في الاختصاص المؤكد **قوله** ان المخاطب ارض واسعة فان لم تخلص

العبارة فيه بحث لم يذكره الشارح وهو انه يلزم فيه عطف الانشاء على الاخبار اذ قد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء

ان كان انشائيا فجملة انشائية مع ان قوله تعالى إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ جملة اخبارية ونقل في جوابه

عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ارضي واسعة في معنى الانشاء وهو هاجروا فيستقيم العطف بلا

تكلف على انه قد سبق ان الشارح يجوزه **قوله** واقيم مقامه ملزوم القيام وهو رديء ان قلت هذا مناف لما تقدم في شرح ديباجة

الكتاب من ان اما متضمنة معنى مهما يكن من شيء اذ قد علم من تقريره هنا ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط وعلم من

تقريره في صدر الكتاب انها واقعة موقعهما جميعا قلت هذا مبني على المذهبين كما فصل ابن الحاجب في الايضاح **قوله** ولذا

يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف الخ هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرف الجزاء لانه متعلق

بتقديمه

بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل اخر ففيه خلاف فمنع اما زيدا فطعامك فاكل وان جاز واما طعامك فزيدا فكل صرح به

الفاضل الرضي وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحب الكشاف والقاضي صاحب المدارك في قوله تعالى فَأَمَّا

الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ

من ان الظرف متعلق بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدا معمول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل الظرف متعلقا

بمقدر والتقدير فاما شان الانسان اذا ما ابتلاه ربه فيكون الظرف حينئذ الجزاء المفصول به الا بعدها ثانيا كما في قولك واما

احسان زيد للفقراء الحسن **قوله** ونظيره الخ من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص اي ليس الغرض الاصلي في هذا

النوع هو التخصيص وان افاده في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المص واما عمرو فاما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا

التخصيص **قوله** لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة فيه بحث لان هذا مبني على كون القصر في كل واحد من المثالين

المذكورين اضافيا فيما بالنسبة الى ما اختص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الاخر لا ان يكون القصر مبنيا على حال السامع انما هو في

الاضافي كما مر جوابه نعم لا يكون هذا التفصيل باقيا للتحقيق الاهم الا ان يدعي انه لا يقتضي تقديم متعلقات الفعل عليه الا للقصر

الاضافي كما ينبغي عن ظاهر قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطأ وان احتمل بناؤه على الاكثر **قوله** بل مجرد

الاهتمام اراد بقيد الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام نوع اليه كما ياتي ذكر ان الاهتمام اسيما وقد

قيل هنا بالتركيب والاستناد وغيرهما واما الاهتمام الذي لم يرتض الشيخ الاقتصار على ما ذكره في بيان وجه التقديم كما

سيجيء فما هو ما هو الاهم بدليل ذكره فيما لا يكون المقدم في نفسه نصب العين **قوله** وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ

ان جعل عليكم صلة لحافظين فالتمثيل ظاهر لانه يقتضي ان الاخر مذكور فيحتاج الى تقديره وان جعل خبرا فالظاهر ان يحمل

على التنظير دون التمثيل لان الكلام هنا في احوال متعلقات الفعل وان كان تقديم ما حقه التاخير مطلقا قد يفيد التخصيص

قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص في الحسن لا يقتضي نفي الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثُمَّ الْجَحِيمَ

صَلُّوهُ على التخصيص دعا وبالغير اي لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حمل الاية الاولى ايضا على التخصيص ادعاء وبالغير لنزاهتهم

غيرهم بالنسبة اليهم انفسهم بمنزلة العدم **قوله** لمراعاة حسن الختم السجع الصواب تبديل اللفظ السجعي بالفاصلة رعاية

للادب **قوله** استشهد بما ذكره ائمة التفسير الظاهر من عبارة المص ان ما ذكره تفريع لاستشهاد والاولى ان

ان يقول مطلقا اي ائمة التفسير وصوبه **قوله** اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولبيان

هذا المعنى قيل رد التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعني قولهم لانهم يقدمون الخ على المدعى **قوله** وفيه نظر وجهه ما نقل

عنه ره واشار اليه فيما سبق ان الاتمام القول بالتقديم رعاية القافية او الفاصلة خطأ **قوله** ليتم مع الاختصاص الاهتمام

لانه لو قرر مقدما لم يتصور التخصيص والحذف يبنى على الاعتداد لشانه والتقديم ينبئ عنه فالجمع بينهما كالجمع بين النصب والنون

قوله لانها اول سورة نزلت في الاكثر اي اول ما نزلت اقرأ الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هي المدثر فيلزم الفاتحة ولعل

الحديث وقضيان اقرأ اول ما نزل مطلقا والمدثر اول ما نزل مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد بداية الوحي من الايات والفاتحة

اول ما نزلت من السورة **قوله** فكان الامر بالقراءة اهم دون خصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب هو النبي

كما هو الظاهر ولا يقتضي تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يعتقد احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر
اذا جعل باسم الله حالا اي متبركا باسم الله اذ لا يتصور حينئذ التبرك بغير اسم الله تعالى واما اذا جعل معمولا كما هو الراجح من
ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ لا يتصور حينئذ ان يكون مقروا اسم الله وغيره على ان فيه بحثا لانك قد تحققت ان اعتبار حال
الشارح انما هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على الحقيقي بلا تعذر اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذي اشار اليه من عدم مجيء
تقديم متعلقات الفعل الا للاضافي **قوله** وهو مبني على ان تعلق باسم ربك الى آخره شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول
بلا واسطة لا يتأتى على التكرير والدوام امر نادر ولا عجب تخريج التنزيل على ذلك فالوجه هنا ما ذكره الفاضل المحشي وان كان
فيه نوع عبارة المفتاح من ظاهرها في مواضع كما مر في عبارة السكاكي من ظاهرها مرارا يسيرا اذا اقتضاه المقام احسن من ارتكاب
تخريج الآية على امر نادر فان المحققين من النحاة منعوه وقد اشار اليه ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب في مواضع
قوله والباء للاستعانة والملابسة ويرجح الثاني بكونه اكثر في الكلام من باء الاستعانة ولان في الاول جعل اسم الله تعالى
بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات فيختل به التأدب **قوله** اي اقرأ القرآن فيعني السورة لما كانت اول ما نزل لم
يناسب هذا المفصول الذي قدره اللهم الا ان يصير الى الرواية الجوزية في اول النازل وانت خبير بان الجمهور على
جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب وان لم يجز تأخيره عن وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز تكليف المحال فلا عيب
في التقدير المذكور **قوله** كما يجعل على المذهب الصحيح الى آخره اراد به مذهب الشافعي فان الشيخ شافعي المذهب ثم هذا التوجيه انما
يقرب ان لو لم يكن التخصيص انسب للمقام بان يحمل على الحقيقي على ما ذكره والا فان حمل على التقديم على التخصيص الاضافي
فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو ان صح الا انه موهم لما هو ابعد عن المقام فعلى ما ذكره الشيخ ضعيف المقام
فضلا عن عدم الاستبعاد **قوله** كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا واضرب زيد من نحو ضرب غلامه زيد فيعني وهذا حقيقتها للحديث
من ذلك الاصل **قوله** والمفعول فضلة يستغنى عنه اي قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي
يحتاج اليه تعقلا وجه كما يحتاج الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا
قوله فمن الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره
ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بها ظاهر ثم المفعول فيه الزمان لان الفعل يدل عليه بصيغته ثم المكان
لان الاحتياج اليه اشد بخلاف الحلقة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول له لانه اثر الفعل الذي لا عطر له وفي بعض نسخ قيل الا ان
المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على مفعول المطلق اولى كما نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره
الشيخ هنا من عدة المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما واسقط
المفعول معه مع ان السراج اثبتهما كما بين في كتب النحو **قوله** الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة
الجزء ثم التأكيد لكونه اوسع في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم التنحي والمتروك عنه
ولهذا مع صاحب المفتاح الا ان البدل ليس موضعا للعطف لعدم ان شرط العطف حكما ما هو تقديم المعطوف عليه
فظهر انه تبين ان ما ذكره الشيخ الشريف في توجيه قوله ثانيا ليس واحدا من الانواع الاربعة يعني البدل والوصف والبيان والتوكيد مرتفعا

الكلام

موضعا للعطف بالواو فان التقييد بالواو يناقض ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باي كان بالواو وبل نحو جاءني زيد لا
حسنا او بل حسنا مثلا فيرد اشكال الا ان ما ذكره السكاكي من عنوان شرط العطف حكما وكون نقدير سلب زيد ثوبه على تقدير العطف
يسلب وثوبه ثم في العطف ببل واي فالظاهر ان شيئا من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مرجعهما الصلوح
تأديته اصل المعنى قلت ان صح ففيما نحن فيه وما تدون بل لتغير المعنى عند الجمهور بها فان الصواب الاقتصار على ان التقييد بالواو بناء
على انه المقصود بالبحث هنا وانما ادخل او في قوله او البيان لشبهه اعطاء عطف البيان مع البدل فرادى واحد حتى ان بعض النحاة
لو غيره من بعض الكمال فان قلت لما اعتبر تمام واحد ولم يبق شيء من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح تقديم احدهما
على ما هو مآل المعنى قلت بل بقي العطف بالحرف المتأخر عن التوابع يرد ما ذكره في قوله ثم المفعول معه الا ان يبني على السكاكي
او تقديره هكذا ثم ذكر المفعول معه فافهم **قوله** فزاد المصنف بالاهمية هنا التي فيه نظر لانه قد عطف عليه بان وقوله لان في التأخير
اخلالا ببيان المعنى بالتناسب وهذا العطف يلي مثلك الارادة الا ان يبين فائدة عنده في الافراد بالذكر **قوله** لتوهم انه
من صلة يكتم يمكن ان يقال في تقديم صفة التأنيث كما فهم الاهم والفائدة بينها الكريمات ايماء مع كونه من آل فرعون مسجد فاذا نشر
اهم **قوله** وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا عبارة السكاكي هذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشأنه
نوعان احدهما ان يكون اكثر لمنفس القسمين في عبارته فصل العناية الى انقسامها الى القسمين يستتبع انقسام التقديم
لاجلها فلهذا قال الشيخ وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل الكلام الى آخره مسامحة لان ما ذكر
سبب للعناية والتقديم لا قسم منها فتقديره الا ان اي احدهما ان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه للتقديم وهذا
لا يدفع التسامح فان قلت ما فائدة تقييد المبتدأ او ذي الحال بالمعرف قلت الاحتراز عن المنكر المحض فان التمثيل ممتنع
في الاصل هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كما يدل عليه الآثار في المفتاح فلو كانا منكرين محضين يوجد المقتضي للعدول
عن التقديم وان كان اصلهما التقديم ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءني راكبا رجل وانما لم يعترض النكرة المخصصة لان
يجعلها في حكم المعرف **قوله** نصب عينيك بفتح النون وفتحها اي نصبوا فقالوا من نصب الشيء اقيم وجعله مقابلا عيني بحيث
لا يغيب عنها كما في النظر البهاد انما **قوله** لمن قال لك ما الذي تمنى الى آخره لانه لم يذكر الموصول فقيل ما تمنى حتى يكون ما مفعول
تمنى فيكون السؤال جملة فعلية مطابقة الجواب بالفعلية على ما صرح به سيبويه فيما اذا اصنعت اذ على تقدير ذكر الموصول يتغير
كون ما مبتدأ الا ان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما عرفنا في الاصول جميعا **قوله** وتقديم المفعول الثاني على الاول في
قوله تعالى **وَجَعَلُوا لِلّٰهِ شُرَكَاءَ** الجن مبني على ان لله مفعول بواسطة قدم على الذي بلا واسطة اعني
شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو جعلوا شركاء وهذا هو المختار للسكاكي والقول المنظور في
ما حقق في شرح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعول الثاني وقدم في
لعوله متعلق شركاء فيجوز التمثيل بالآية على ايهما كلا انها باعتبار ان الظرف المتعلق بشركاء قدم عليه فان قلت بل
يجوز على تقديره ان يجعل لله مفعولا ثانيا ان يعلل بتقديمه على المفعول الثاني اعني شركاء بان الهول امكن يستحق التأخير فلت
الشريف وكذا الشيخ في شرح المفتاح وجعلاه من قبيل في الدار رجل لكن يقابل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا

محاذاة

كما ان تقديم الخبر مخصص على ان اعتبار المبتدا مخبرا والخبر به يطل في الحال وكذا قيل فيقع النكرة المحضة اسم ان كما سبق اشارة
الشارح الى ذلك في قوله سوا نشوة البيت **قوله** بتقديم الحال اعني من قوم على الوصف اعني الذئب كذا فان قلت يحتمل ان يجعله
قوله من قوم وصفا ايضا لما يتعلق به متعلقه معرفة بان يجعل للثبوت لا الحدوث ويكون اللام الداخل عليه حرف تعريف لا
اسم موصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته عليه ما مر هنا اشارة الى مثله او يجعل اللام في الملا للعهد الذهني فلا
حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لاني لو امثر الملا في حكم النكرة لم يقع الذي كذوا صفة له لانا نقول يجاز لا لحظ التعريف
فكما يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول حتى لا يعتبر فيه التعريف الكم فيقع صفة للنكرة قلت هذا احتمال
لا يضر بالنظر الى اصل القصد اذ القصد لاصل الوصف بالكلية كما في الابيات الاخر اولى فتقديم الوصف لا غرض هنا العارض واما الحكم بان
قوله من قوم حال فبالنظر الى اللفظ الذي لا بعد عنه بلا ضرورة **قوله** مسوق للانكار التوبيخي العرفي يعني وبين الانكار
الابطالي بان التوبيخي يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم على ذلك والابطالي يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب
نحو افاصفيكم ربكم بالبنين واتخذ من الملئكة اناثا كذا ذكره في مغني اللبيب **قوله** فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا الله في حق
الانكار باحدهما باعتبار الاخر انما في ان بالالحاظ احد المعلليين اصلا مع جواز ان شئت فتأمل في قولك اعطيت دينارا انما
فان في اعطا الدينار زيادة مباهاة تقتضي تقديره وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في ذلك المباهاة والحكم هو
التعرف **قوله** والجواب انه ليس في كلامه رده بعض شراح الايضاح بان مفعولي جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في الذهن
وقت الانكار المتوقف عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت
واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يتجه كون احدهما نصب العين علة التقديم كما فعله صاحب المفتاح لان علة
تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة به ونصب العين مشتركة بينهما كما عرفت واقول جعل السكاكي سبب التقديم كون المقدم
في نفسه نصب العين كون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضرا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه
نصب العين غايتهما في الباب انه يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار به فهذا انما في كون المقدم منفردا بكونه نصب
العين باعتبار اخر يقتضيه التقديم والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني بنفسه والمراد منه قطع النظر او من فايدته فان قلت
الاهتمام الناشي من كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقديم على مجرد المفعول به على جميع اجزاء الكلام
وانما المقتضي له الاهتمام الناشي باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاؤه قلت كما جرى في التعرفات العقلية الذكية فيه
فليعتبر في تاخير المفعول الثاني من العامل لتقدم رتبة العامل ولينظر في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين
فلا محذور اصلا **قوله** وجوابه انه ليس المذكور الخ فيه مناقشة وهي ان الاحراز المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق
بالمؤخر فيجب كونه نصب العين فيلزم ان يهدم ما اخترعه في الدليل الاول ومنع في الثانية لانه الاحراز الذي
يوجب كون تقدم احدهما كذا وتاخر الاخر نصب العين لانا نقول اذا ثبت ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقدم احدهما
وكذا تاخر الاخر مقصودا وليس كذلك لانا نقول الموجب للتقديم هو كون الشي نصب العين من جهة التقديم فتأمل **قوله**
وان كان مناقشة في المثال الكنه قوله يدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع ان مفهوم الفهما يحتمل ان... انتهى

الباب الخامس القصر

لتوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا التوهم صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح ابى من هذا الدفع حيث
قال لاحتمال ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر في القائلين انهم من قوم من كيف وهذا الاحتمال البعيد المضمحل
بادنى تامل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لان يخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على
ان من قوم ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القراين الحالية المصححة للاستعمالات المجازية **قوله** وقد يجاب بانه يتنبه
اشارة الى ضعفه لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة
لا ينقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون جوابا من قوله وجه الحبيب انحي دون سائر الامثلة من تقديم المبتدا على الخبر وذي الحال
على الحال ونظايرهما وتظايرهما **الباب الخامس القصر** في الغة الحبس اللغة بكسر اللام والقوح بفتحهما
هي لغة فيه الحلوب **قوله** وفي الاصطلاح تخصيص شي بشي بطريق مخصوص اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى
معين مرجح به الشريف في شرح المفتاح فكل من القصر قصر حقيقي اصطلاحي اما حقيقي ان يكون بحسب الحقيقة
ونفس الامر الحقيقي ههنا مقابل الاضافي كما صرح به هنا والادعائي وقد عبر بعبارة تظاهر ولكنا ننظر الى ان
الحقيقي هو الاصل ولو اريد الشمول واحتمال القيل لان تخصيص الشي بالشي اما بنفسه عن جميع ما عداه او عن بعضه وذلك
فما بحسب الحقيقة ونفس الامر مما هو كذلك حقيقة او دعا فيتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف
المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما صرح
الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرح المفتاح وحمل تقسيم ارباب
الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافي على قسميه دون المجازي ثم ان ارباب الادب
استعملوا الاضافي في المفيد للقصر والحصر او التخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا الاضافية المفيدة للحاجة
في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية في المعنيين معا فهم من شرح المفتاح لفظ
القصر لفظ التخصيص كلام الشريف في اطلاق التخصيص على الاضافي قلت يابي هذه التفرقة قوله انما يسمى قصرا وتخصيصا
قوله لعله حيدوه اي لعله حيدوه في التفريع فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان فالتفريع بالتقسيم قليل الجدوى
وفيه كيف يكون قليل الجدوى وقد يدفع توهم خلاف المقصود وازالة الغفلة الاترى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح
بسبب اخفاء ذلك التفريع على ان في ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الاقسام في الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي
فانه لا يخفى عظيم فايدتها تضع في مواضع وقيل الضمير في حدوه راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح بالتقسيم لقلة جدوى القسمين
اعني الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسمه الاخر وان كان جايزا الا انه نزر ولا
في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي يقتضيه كثير في الكلام والقسم الثاني منه موجود فيه وان كان تحقيقا كقولك
لا واجب لذاته الا الله **قوله** وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره يرد عليه ان عبارة السكاكي هكذا حاصل معنى القصر
راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون وصف ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده شاعرا ومنجما وقولك
زيد قايم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح فهو لعند السامع ثم ان المراد هو القصر غير الحقيقي

كما يشعر به قوله فمن يعتقده شاعرا او منجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيها اعتقاد السامع وان ورد مثلا
قوله مثل زيد الخ اي كما في غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان يتقدم كاتبا شاعر فهو حينئذ من قصر
الموصوف على الصفة وسيرد عليك استعمال غير في كلا القصرين وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا وان جاز
جعله قصرا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة قوله التي هي معنى قائم بالغير ان اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ كما هو الظاهر يتبع
قوله لنا ايضا على العلم فان الفرق بينهما باعتبار الصدق فهو المباينة الكلية وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال
باسم المدلول او على حذف المضاف اي دال معنى يصح ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام
بالمعنى المراد ههنا نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشائعة قوله تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول المراد بالذات
ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه والا لخرج عن التعريف النحوي في نحو قولنا اعجبني هذا السواد الشديد وبالمعنى ما يقوم
بغيره وان قلت فيرد النقض بالبدل في نحو اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه حيث يقوم به الغير ... وانه معنى
حيث يقوم بموصوف قلت لفظه فيها يدل على وجه التغاير بين الذات والمعنى المدلولين وقيام الثاني بالاول ...
قلت الحسن يدل على المعنى بلا شبهة وعلى الذات اذ لا بد له من محل يقوم به قلت ما ذكرته لا ان التزامه غير معتبر فيما
نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس لخروج الوصف في جاءني القوم المجتمعون اذ المعنى المدلول عليه الشمول قلت المراد
من الشمول الذي اضيف اليه غير في التعريف ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد عن افراد المتبوع والاجتماع
المدلول عليه بالوصف ليس كذلك ... بخصوص التفرق وهذا المعنى الثاني ... ان توهم الزجاج والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني
في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان التردد في بحث التاكيد قوله ولذا
بين النعت والصفة الخ قال الفاضل المحشي واما الفرق بين معنيي المعنوية فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس
الامر القائم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ان يعد ذلك الامر ليكون القائم هذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنيا الخ
على ما يتبادر من تعريفهما كان المباينة ظاهرة كما ذكره الفاضل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثاني نفس اللفظ
وان حمل الاول معنوي المعنوية على اللفظ لكنه على سبيل التوسع كانت النسبتان على ما ذكره لكن لا ينبغي ان يصار
الى الحذف في الموضعين من عبارة المحشي لان يقال المراد ان المعنى الاول مورد النقض الامر القائم بالغير والمعنى الثاني هو
ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه فيتحقق ... هو ان اللفظ العارض ... عليه ... بغيره على الوجه
المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فتصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فاوجبه الحكم
بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط في الاول من معنيي المعنوية تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة فتامل في جوابه قوله والاول
اشكل اعتبار المعنى الثاني في مثل ما زيد الا يقوم او قائم وغير ذلك من صيغ الافعال يحتاج الى ان يتكلف بتقدير ...
وان المقصور عليه مفهوم القائم لا نفس القيام ولا يخفى انه تكلف قوله من قصر الموصوف على الصفة ... ان الثاني
في جانب المقصور عليه ههنا هو الظاهر لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التاويل في جانب المقصور على معنى قصر الموصوفية على زيد
والكون زيد على الحياة والمباينة على السلب فيكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو من تكلف قوله شيء احاطة

احاطة المتكلم بها الكثيرة حتى توجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكفايتها في القصر كما في ليس في الدار الا زيد بل
لان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يقع من العاقل المتحري للصدق اثبات واحدة منها ونفي
ما سواها مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد فالحسن حاكم قوله الا ان ايراد الصفات الوجودية فيه بحيث
لا يخرج الصفات الوجودية مما يستلزم نقيض احدهما عين الاخر كحركة جسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا قلنا
قوله نحو ما في الدار الا زيد الخ فيه بحث لان قصر الكون في الدار على زيد انما هو بالنسبة الى ما في افراد الانسان ضرورة
تحقق الهواء والاسطوانة فيه فيؤول الى القصر الغير الحقيقي فالظاهر في التمثيل ان يقال لا واجب لذاته الا الله فان قيل
المقدر في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفي
في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع من سوى زيد من افراد الانسان قلنا نعم يتحقق قصر الموصوف
على الصفة قصرا حقيقيا في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب ملونا الا اسود فيكفي في
كون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب ... مع انه قد ادعى سابقا انتفاء هذا النوع
من القصر الى المحال قوله اي بالثاني ارجاع الضمير الى الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي لا الى مطلق القصر ...
واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي الاضافي في الاضافي الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وقوعه
عقلا متجاوزا من صفة اخرى اشارة الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل
وهو المخصص فالتقدير ادعيت المعنى فهو في قوة الملفوظ واما كانتا فقيل حال ... او صفة لتلك الصفة مكانا
اخرى وقيل منصوب على الظرف اي بعض واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر قوله ادنى مكان من
الشيء الجار المتعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال ... وقريب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال
افعل التفضيل بالاضافة ومن قوله والقائل ان يقول ان قوله الخ يمكن ان يجاب بان المراد هو الشق الثاني ولما
كان الحقيقي معلوما قبله اراد ههنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتقادا على ما ذكر فصل كان يراد ... من
الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى يتناول الحقيقي ولما لم يكن المص بصدد التعريف كما سيذكره الش
الا ان لم يبال بهذا القدر من ... في الكلام ... الخ فان قلت تخصيص قوله فان قلت تخصيص الخ حاصل هذا الجواب كما
حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكرتم غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتبر في التعريف
المنع عن جميع الافراد الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر في ذلك الجنس فيه الا ان ...
تلك قاعدة المعقول ولا يلزم توافق القاعدتين هذا ذلك ان تقرير هذا الجواب يتضمن نوع عسر قوله قلت هذا ...
الخ وذلك لانه ... للمص لو كان ... قوله دون صفة اخرى ... على الاعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويزه لا ... كما
سيصرح به الش في النظر الاول وفي الصحيفة الثانية فمعنى دون اخرى بهذه القرينة ... على اعتقاد المخاطب فقد
خرج القصر الحقيقي لعدم وجه التخصيص فيه مطلقا ... لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او كانها ... الوجه
الانفع قول الش قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يجاب ... ذكره الفاضل المحشي فان قلت لو استفيد ...

حال المخاطب بما ذكره المحشي قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول قلت يمكن ان يجعل قصري لذلك المستفاد الضمني بقي ان نفي
القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب فيه معتبر فيه كما سنشير اليه قوله قلت هذا الانقسام مختص الى ما
ينبغي ان يعلم انه لا يختص القصر الاضافي فيما ذكره من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد
انه اعتقد منجما وشاعرا مثلا واعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او يتردد في امره فيقول ما انت الا شاعر منجما
على ظنه خطأ او سهوا ومنه قولهم إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ كما يشير اليه الفاضل المحشي الا
ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له قوله وهذا التقسيم لا يجري على ما هو المذهب عدم جريانه فيه على الاطلاق وما الحلبي اي في جميع
اقسامها والا فالدليل المذكور اعني قوله اذ العاقل لا يعتقد الخ لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن
ادعاء الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة قوله بين ذلك الاثنين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين
الاتصاف بتلك الصفة الواحدة قوله والمخاطب بالاول اي كون المخاطب بالاول ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال
بحسب الغالب قوله ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده
الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان يقول او تساويا معطوفا على اعتقاده بحسب المعنى كانه
قيل المخاطب بالقسمين من اعتقد الامرين او تساويا عنده قوله ويسمى قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب
ان زيدا قائم وان له وصفا اخر اما الكتابة او الشعر غير معين احدهما فقلت انما زيد كاتب فقد اجتمع قصر تعيين
احد المتساويين وقطع الشركة اي فمن اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر قصر التعيين اذ لو قطع الشركة ينبغي ان يقول زيد
الكاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معين قوله وهذا
ظاهر له فقد تحترز عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين معا كان
المناسب ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لانه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما تستعمل فيه الكلام
فيندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما تستعمل فيه لفظ دون لان المناسب لاعتقاد الشركة
تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود فليتأمل قوله وغاية ما يمكن الخ قد اشرنا فيما سبق
الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى توجيها واضحا لكن عبارة الايضاح آبية عن كلا التوجيهين كما
تحققته الا ان يعتبر مثل هذا التحمل في عبارته ايضا فتأمل قوله ويعني ايضا انه لما كان اعتبار الكناية في قصر التعيين خفيا
واعتبار امر دون اخر جليا مذكورا في كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على الكناية واعرض عن
ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا من هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف
افرادا عدم تنافي الاتصاف بهما اذ لو كان الوصف مما لا يتصور قيامه بمحلين لم يثبت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين ولذا لم
لم يتعرضوا له قوله وقد يتحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش يجوزه
مطلقا قوله وانما لم يخرج الى ذكر قيد اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري كما يلوح قوله ليكون اثباتها الخ
معناه ان الاصل في ذلك لان الاستقراء الصحيح شهد بوقوعه في الوصفين المتنافيين اكثر وقد يتحقق اما اشتراط التنافي

لكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الاخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى
خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي ليثبت المقصد في
جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق الصريح ولو كان في قيل فان في الجزء الاخر للقصر مع حصول المقصد بمجرد الاثبات
اجيب بان التنبيه على خطأ المخاطب لا يحصل بما فيه من التعسف قوله على ما يأباه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول
لتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وسياق
الكلام على وتيرة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والاخر على شرط الحسن تعسف قوله ولتعريف المسند اليه خاص
تعريف المسند بالذكر خصوصا مع ان بان لا يجتمع فيه الوصفان اي في نفس الامر بان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما
يتبادر من التنافي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله انه قد علم الخ ويندفع الضعف بان تحقق
العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي قوله وتعريف المسند انما خص تعريف المسند بالذكر خصوصا مع ان تعريف المسند اليه ايضا
يفيد القصر توطئة لما هو مع التعرض لهما فيما سبق لان المصنف لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند اليه القصر بل ذكره الشارح فلا
ينبغي ان يحق تماثل المصنف ذكره ههنا التعرض له فيما سبق قوله فانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح هذا الكلام مرتبط بقوله
والمذكور ارتضوا المراد ان الاقتصار على الاربعة لا لعدم في الذكر اما لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص بكونه
طريق من هذه الاربعة غير واما لان الطرق غاية لان ما له قوله لكنهما يجريان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وعلى
هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب المسند اليه والمسند ليظهر عمومهما على ان عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب
الرابع فهو لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يكون ذكره تمهيد البيان احكام له غير مذكورة فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقول كا
الطريقين المذكورين ههنا قوله منها العطف قدمه على الطرق الثلاثة الباقية لان النفي والاثبات فيه مصرح بخلاف غيره
فان المنفي فيها ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم من الكل لان دلالته على القصر ذوقية او ضعيفة وفيما بحث
وهو انه قال في مغني اللبيب فقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد بما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ
اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زوال بسبب الناسخ فالصواب الرفع على اضمار مبتدأ وقيل انه
ولذا ليست عاطفة واما هي حرف ابتداء فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ
ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد التنزيل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بنقض الناسخ اخر
عند بعض النحويين ولهذا اجازوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوائل احوال المسند والمسند اليه ايضا مفصلا
في مغني اللبيب قوله وقال يا زيد قائم لا في جواب اعتقاده على القصرين وبما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن الحق
من كلام الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما صرح به الشارح قوله فطريق القصر ولا اذ على هذا المنع فيه منع لجواز ان يستعمل
الطريق لقصر التعيين فلا اعتقاد عكس الحكم الا ان يكون طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت للنفي او نحوه لو يجوز فيه نفيه
يتعين حاله قوله وقد اجتمع النحاة الى كما نريد باجماع اكثرهم والا فبعضهم على ان الجزء المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل
عملها وقال ابو علي ان قوما تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم لو لم يبطل

انهم اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لمانع مثل الفصل بان وغيرها فجرى حكما في جميع موارده على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغالب العامل فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة **قوله** فان مثالا واحدا يصلح لصحافذا شرطيا نيابما سبق الى ان القياس يقتضي اشتراط الشرطين في قصر الصفة افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للقدرة **قوله** كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر اعلم ان الشيخ صرح في موضعين من دلائل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قائم لقصر القلب لقصر الافراد ومن هاهنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مختص عنده بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل الشيخ صرح قبل ذلك الكلام بحسب القصر به واما نفيه لقصر الافراد في المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال وسره ان للنفي فيه عرفا ما نيا في القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والاتكاء ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرنا اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على المطالع فيه **قوله** ومنها انما الموجب للحصر فيه انما بالكسر فانما انما بالفتح فمن قال بسببه ان انما الحصر لتضمنها معنى ما والا لم يثبت فيه انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي التاكيد قال به في انما ايضا ومن هاهنا صرح الزمخشري بان انما بالفتح يفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى **قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ** فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر هاهنا باطل لاقتضائه انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود وايضا انه حصر اضافي في خطاب النبي عليه السلام المشركين فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك **قوله** دون الافراد فيهما لان المراد نفي كلا التشريك على قصر الافراد لا نفيه الا ان على قصر التعيين **قوله** وذلك لان لا يدخل الا على الاسم النكرة حالا فكيف يدخل ان عليها على المذهب الصحيح قلت هي زائدة فلم يدخل ان في الحقيقة على ما بعدها **قوله** بخلاف النافية قال الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذا لم يكن من العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك المانع من اعمال الحرف النفي فيجوز انما زيد فيما على لغة بني تميم بعض المشايخ على لغة بني تميم وهو بسهم في القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يكون عليه هذا باستفادة النفي بعد الا فتامل **قوله** وحرم سببا للفاعل الظاهر مبنيا حالا من المعطوف على خبر المبتدا او تجويز تقدير كون عطفا في الحرم فيكون هذا اخر **قوله** اذ لو كان موصولا لبقي ان بلا خبر الخ واما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول العائد الى الموصول وانتصاب المبني بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان ان الذي حرمه الله عليكم الميتة ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح **قوله** لان ما فيها موصولة الخ واما جعله من قبيل انما تميمي انا بان يجعل ما كافة ويجعل خبرا مقدما باعتبار ضمير مجرور عائد الى المبتدا المقدم ورتبته فيه تكلف مستغنى عنه لوضوح الوجه الصحيح **قوله** نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق ذكر مثالين اشارة الى ان المقصور هو الاول وان المنطلق زيد والذي انطلق زيد واحد في المال **قوله** لكنا نقول جعلها موصولة الخ اتفق في هذا القول ابا علي الفارسي لكن رسم كتابتها ما الموصولة الانفصال وعلى هذا اشار الشارح في شرح الكشاف كون ما في الاية كافة جيز بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في الكتابة بل هو سنة متبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط كما اشار اليه القاضي في تفسير اواخر آل عمران ثم ان وجه الموصولية قوية فلنحمل عليه اولى **قوله** ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه

الحكم ويخفف ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر وانما احصر تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التي سيقلها الشيخ عن علي بن عيسى الربعي انما هو مناسبة ان ادها القصر لا لتضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو بتضمنها معنى ما والا فانما يدل على وجود الاول بل على وجود الثاني وكذا ما هو مناسبة لذلك فناسب لهذا فتامل **قوله** ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح الخ هذا على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا يوجد للشاعر عنه مندوحة والدماميني في شرح مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة ما لا يمكن غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب بعينه لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا **قوله** على ان انا تاكيد فان قلت كيف يجوز عطف الاسم على الضمير المرفوع المستتر من غير تاكيد او فصل قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى **اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وان عنيت فاعتبر قولهم رب شاة وسخلتها مع عدم جواز رب سخلتها مع مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر ليدافع مثل ما على **قوله** لانا نقول ان الراي يدليل ان الغرض الخ معناه يدل على كون المتكلم مجترا عنده في هذا الكلام ما موصولة كما ذكر كان مجترا به فلا يحسن ذا العدول عن لفظه الى لفظ ما فقد يجيب هذا المعدول بان المراد الضمير ان قربا يدافع انما كما اشار اليه صاحب الكشاف في اواخر سورة الكافرون وغيرها **قوله** لانه ان الفعل اذا كان في الجواب المنوع سبعا بعده في شرح المفتاح وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل ما كان منفصلا مع ان اصله الاتصال اعطي حكم الاسماء الظاهرة في اسناد الفعل الغائب وبان مجموع الا ان يتضمن معنى لا غير يجوز اسنادها مع اليه كانه قيل ما يقوم غيري ولا يخفى بعدهما ايضا **قوله** باعمال الصفة الواقعة بعد الا مثال اعتماد على شيء سوى النفي **قوله** هو علي بن عيسى الربعي وهو من اكابر نحاة بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة وهو تلميذ ابي علي الفارسي **قوله** وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو فان قلت ما ذكرته من الاثبات الصريح والنفي انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما شاعر الا زيد وعمري انه قلت تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور **قوله** او تقديم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على ما له كما في زيدا ضربت او لا كما في انا كفيتك مهمك كذا في شرح المفتاح وهذا على مذهب من لم يعتبر في التخصيص التقوي في الاصل تاكيدا لا تحقيقا لانه غير ظاهر على راي المصنف فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل الفاعل فتقييد التقديم بكون المحصور التاخير غير مناسب هاهنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب وان كان نفي القصر الاضافي فقال كما في شرح المفتاح هذا اللزوم من الصور انما هو بطريق العرض والتقدير يعني ان المخاطب لو كان ممن يجوز عليه الخطا لكان كذلك الا لطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك **نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب الا والى التمثيل بقوله حكاية عن عيسى ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه قصر قلب اضافي **قوله** والخطا تجويز كل منهما على التساوي قال الفاضل المحشي لان التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيما فذلك هو معنى يوصف بالصواب والخطا بل الشك ينافي الحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للشك وفيه بحث لانه مبني على منع على الامور العرضية والصواب والخطا لا يختصان بالحكم في العرف فقد يوصف بها الافعال في الاشارة الى من حسن اليك خطا لا

الى المفتاح صواب منه قولهم ان الكلب الصواب في العبارة فان يبقى كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث بل
بان الانشا يتصف بالخطا مع انه لا حكم في الانشا بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يبقى في هذا الشق نفس التردد عند عدم الدليل
المعين لاحد الطرفين فحل ابو يوسف الخطابي لا يبعد ان يبقى الخطا مع عدم التردد بعلم النحو كما يحكى صاحب القاموس عن السيرا
فى ان الحذف انما يستعمل اذا كان الا غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذا المسموع السماع
وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في مغنى اللبيب بانه لحن لهم لا غير لحن وانما اشار بجوز نضحه على ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارح
كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير واشد الامام جمال الدين ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جواز
جوابا به يخوا اقسمت عمن نارينا العين علا اسلفت لا غير تسال … ليستشهد الاثبات … تامل قوله والسطور فى كلام
بعض النحاة الخ ايراد على المصنف حيث غلط هاهنا طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضى قوله وجيب بان ترك النص
الخ لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن الظاهر … كان السابق الى الفهم من تقضيا كراهة الاطناب ترك النص على المثبت والمنفى
في طريق العطف كون العطف مرجوحا والفصل متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد فان قلت ما حاجة الى هذا التكلف
فجعل ايراد المثال المذكورة اشارة الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي والاستثنا ايضا كراهة الاطناب ولها نظاير كثيرة في
المفتاح قلت الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلثة الاخيرة واعلم ان كلا في غير ليس غيره عطا النصب على المرجع انه
خبر ليس واسمه مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلوم غير الضرب وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير ليس غير الضرب
معلوما قوله وفى الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط يعني ان الاصل فيها في الكثير الراجح هو ذلك اي ترك الاصل الاول كراهة الاطناب
كما سبق يترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيد الا ضرب وما ان قلت انه لمقتضيه قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور
كما هو المراد فيكون القصر باسناد اي … قوله لان الحكم مختص بالادون لا حيد ساعة ان المقسم ان الحكم لا يجري في … الا انه مخصص
بها كما يشعر به العبارة قوله لا يحسن وصفه ان يقول ما اهجبه المتبوع فان هذا الموضوع كما لا يحسن في خصوص …
لان المثبت هو القيام والمنفى هو القعود فلم يتعدد صورة الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف
الوضع مع مثبوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمشبه في المثال المذكور للمتبوع اعنى فيم هو الاسناد الى زيد هو المنفى من قعد
قوله وكان الاحسن ان يصرح الخ اذ قلت ليس في الواو غيره يحتمل ضرار ان ليس فيهما ما يحال اليه غيره فيقول المص … بينهما
منها تكلمات النفي لكن الاحسن هو التصريح ثم هذا وجه غير ما ذكره الشريف قوله فقوله بعينها الخ يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا
الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيها منفيا قبلها بل العاطفة الاخرى بل الى العاطفة المخصوصة واردتها
في كلامك ونفيت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشي بهذه المخصوصة قبل ايرادها على ان يكون الثاني تاكيدا فيه
نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن الكلام مفيدا اللهم الا ان يقال انه تاكيد للثاني وعطف على الاول قوله احسن من الفاضل المحشي
لاحسنيه وظهر بما ذكره ضعف قول الشارح في هذا المقام من شرح المفتاح مع ان قولهم انما … وفيما حال التخصيص والتقوى
على السواء قوله فيقال انما انا تميمي لا قيسي فان قلت هذا اجتماع الطريقين واكثر الى ما بينهما … القصر قلت الى الاسبق … في
في مثل انا جاني زيد لا عمرو الى التقديم ونحو مثل انما زيد الا ضرب وانما تميمي انا التقديم حتى يكون زيد هو المقصور عليه يعني ان التقديم

التقديم اقوى كذا في شرح المفتاح وحكم الشريف بان القصر في انما تميمي انا مستفاد من انما ونقل الشارح في الباقي وان شئت فارجع
الى شرح المفتاح قوله غير مصرح به فان قلت كيف جاز قولك ما جاني زيد لا عمرو مع تقديم النفي المصرح به قلت الكلام في العاطفة
ولا فيما ذكره من المثال رجوع الصلة لان حرف العطف لا يدخل بعضها على بعض قوله ويمتنع انما من الدالة الا لقصد وانما العوالا
وهو يقول ذلك فقد وجد في اكثر النسخ حرف الاستثنا في الموضعين اعني الا القصر والا هو وقد خط عليها في النسخة المصححة من
الشارح وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فلا مستدرك قطعا الا ان يحمل على
التوكيد ان كان الاستعمال لا يا باه على ان فيه حج معنى مناقشة ظاهرة وهي ان الوقوع الامر حالهما لم يجعل النفي في حكم المصرح
فيجوز زيادة من دون فتوح لحدكما حصل المنفى في حكم المصرح به في قولنا انما زيد القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي الان قوله
ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز الخ انما قال ظاهر كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقا … قوله لعدم الفايدة في تلك
عند الاختصاص ومنع ذلك بان الاختصاص الواقعي لا يستلزم العلم فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا او يحصل الفائدة
لذلك وغايته ما يقال لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكره ابدا مناسبة فيكفي ان يقال اذا كان الوصف مختصا بالموصوف
في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوي الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا فايدة في التصريح
النفي بلا العاطفة بلا العاطفة واما اذا انتفى احد الامرين ففيه فايدة فالفرق في … تامل قوله الا ان يستحسن ويعقل فيه اشارة
الى ان المراد بالسامع فيما لا يكون معروفا بعقل المصحح فان قلت فاذا كان هذا الحكم معلوما للمخاطب فلا فائدة في القا
الخبر والفصل الذي يقتضي حكم المخاطب شويا بطلا وبالجملة الذي سيورده الشارح على ما نقله المص من دلايل الاعجاز وارد ههنا ايضا
قلت اما القصر فحقيقي لا يقتضي ما ذكروا ما واما نفس القا فلعله بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية وحمل انما في جميع موارد
على التنزيل … التجديد الثاني وكلام الشيخ بوجه آخر قوله فكان دلالة على القصر اضعف من انما اعترض عليه بنا قض
لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيد في قولنا انما زيد ضرب هو التقديم
على ما نقلناه آنفا وقد يلفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا من وجه وقوة من اخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالته
على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة او لعدم
احتياجه الى التاويل بخلاف انما وانت خبير بان كلا منهما اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت ما ذكره ما ادعاه المحشي من
استناد القصر في انما زيد ضرب الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه فيترجح وجها ان يرجح استناد
اليه قلت فلا يتم ما ذكره هنا من قوله ولم يذكروا هذا الشرط الخ من جعل الاسناد الى النفوس سببا للقوة كما ان دلالة
الى الوضع سببا اخرى لا يخلو من تعسف فتامل قوله وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ والمسيطر
المسلط على الشي المشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر قوله وفيه بحث لان في النفي بلا العاطفة
الخ قد يجاب عنه بان الشيخ حصر الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم عمم ولهذا قال ثم ان النفي فيما يجيء النحو حيث ذكر …
الظاهر ولم ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة لا يدل عليه الظاهر دلايل الاعجاز قوله عما يجهله المخاطب وينكره ان قلت
جهل المخاطب على الابد في جميع الطرق بلا وجه لتخصيص الوجه الراجح بالطرق الثاني قلت … الحكم لان المراد …

التام والامر كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ قوله فكان مراد الشيخ انه يحتمل ان يكون نظيره ذلك الاعجاز نظيره له ان مراده مما يستفاد
من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه على ما ذكره الشارح لا يكاد يصح قوله واما انما طريق القصر فيكون على وفق كلام الخصم يعني
ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما ابتها ملابسا لطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة الصورية
مع كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يجعل حصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انكم
مقصورون على البشرية لا تتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية شرط للرسالة كما يدل عليه قوله لولا انزل عليه
ملك وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى
الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من يشاء من عباده فتامل قوله ولا دليل اوفق
المقام حيث قال للتسليم انتفاء الرسالة فان المناسب لتقرير الشان ان ياتي بلا ان المخاطبين منكرون لذلك ان انتم الا بشر
مثلنا القطان هنا وفي قوله ان انتم الا بشر فهو طبيب سهو من قلم الناسخ فان نظم الاية في سورة يس ما انتم الا انتم
قوله والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه ارده انما
فالطالب الاول لاحتمال ان يكون المراد بقوله بعلمه ذلك ويقرب به حيله ويقربها دنيه قوله مثال كما ذكره عليه كما هو حجة
كون حكم المخاطب شيئا معلوما وحطا كاشتراك الاخرين في حصر المجامع وكاشتراك الاولين في عدمها قوله ولحسن مواقعها
الخ قيل وجه الاحسن ان انما يستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقر به على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلما كان في
القصر بالنسبة الى جملة الجملة والمعنى التعريضي فانه حديقة تحسن موقع الكلام بحاجة حسنا لا يوجد بدونه ثم قال الشيخ اعلم انك
اذا استقريت معقول الاستقريب محذوف اي اذا استقريت مواقع انما وضمير وجدتها اراجع الى انما او الى حيث الجزء اذا
كان والجملة معقول الوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون الوتي
عطف عليه بدلا من المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول وجدت انما متصفا بان اقوى احوالها اذا اريد
بالكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى احوالها حاصلا اذا اريد به التعريض قوله سوى المفعول معه انما استثنا
لان المفعول معه لا يجي بعد الا قيل لانه اشد لا وريدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما قبله المخالفة
نفيا واثباتا فلا موزن من حيث المعنى بنوع الانفصال وكذا الواو واستحق عمل الفعل مع حرفين موذنين بالفصل ولذا لا يقع
من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا عمرو كما يقع الصفة والما وقوع الحال بعدها في نحو جاءني زيد الا وعليه
راكبا فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول في الفرق بين قولنا ما جاءني زيد
الا مع عمرو وبين قولنا ما جاءني زيد الا وعمرو واجيب جاز الاول ودون الثاني ان الواو في المفعول معه ليس الا لمجرد
اشتراك الشيئين في الفعل وليس معناها مستقلا بالمفهومية فلا يصح القصر ان المقصود عليه يجب ان يكون معنى مستقلا
بخلاف مع فانه اسم يستقل بالمفهومية فلا يصح القصر ان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا قوله ومفعول الثاني المستثنى
الخ اي من قبيل تقديمهما اجمالا لعامل المصاحب الضمير على الفاعل على المفعول او على العكس وامتدادا يأتي على انه مفعول لا المستثنى
لا على انه مفعول كما ذهب اليه ابن الحاجب بعضهم فانه كان عن ابن حج سوالا اجيبت الا شجع الاسلمي من قيس فاد لها

ولقد علمت ما عند من سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح ويعيبه وما كنت ادري بافواضل كفه على الناس حتى
غيبته الصفائح فاصبح في لحد من الارض ميتا وكانت به حيا تضيق الصحاصح قوله سابكيك ما فاضت دموعي فان
تفض فحسبك مني ما تجن الجوانح وما انا من زرو ان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح كان لم يمت حي سواك ولم
تقم على احد الا عليك النوائح لئن حسنت فيك المراثي وذكر قوله لقد حسنت من قبل فيك المدائح الصفائح العارض
التي تسقف بها القبر والصحاصح جمع صحصح وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحاصيح والجوانح الاضلاع التي
تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة والذرا المغيبة قوله لاستلزامه قصر الصفة قبل
تمامها الا قرب الاقرب ان يحمل على حذف المضاف اي لايهام استلزامه والمعلوم استلزامه في نفس الامر لان الكلام انما
يتم باجزاء قوله واعلم ان تقديمهما بحالهما انما منعه بعض النحاة وهم الاكثرون واختاره ابن الحاجب في الاستثناء نحو ما
ضرب الا عمرو زيد ولا ما ضرب الا زيدا عمرو والاشارة الى جوز بعضهم على الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا احد الا عمرو زيدا
وما ضرب احدا الا زيدا عمرو ولما كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجوز لزم فيما ضرب الا
عمرو زيد فيما الفعل الا فاعلان زيد او ضرب عمرا زيدا على ما صرح به المحققون من النحاة من انه لا يعمل ما قبلها فيما
بعد المستثنى به كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيدا عمرو وان يكون عمرو المنصوب بعضهما مخففا وتمييز
الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجاب الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل
الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني واضمر عائدا الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول غير التقدير فلا
يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح هنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقله من ابن الحاجب مع تفصيل
يدل عليه النظر في الفتح قوله الظرف في قوله الخ المجوح المهذب التوجيه هو ان الظرف في الاية معمول ببعث فيكون من حملتيه
والصفة المقصورة عليه الاتباع المتعلق بمبادي الرأي فقد قدم المقصود عليه على المقصود اي ذكر قبل تمام المقصور
الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس في ساير الامثلة كما قوله والنوابح في البيت الثاني قدم وفي بعض النسخ بعد قوله
اي قامت النوابح هكذا او فيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو من تعسف ثم الى هذا فيما اذا قدم
المرفوع واخر المنصوب من هذا قيل ان عمروا في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا منصوب بمضمر كما قيل الخ قوله تفرع النقل
الخ اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو الفعل وتسمية الاستثناء به مجاز ثم ان تقول فرغ العامل ليكون قوله ولثلا يلزم
التخصيص من غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما محصول ان لا دليل على مخرج منه مطلقا
على جميع الجواهر على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص وهذا الدفع ما يتوهم لما كان تقدير المستثنى منه
لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا منه وقد تقرر ان ما يثبت بالضرورة يتقدر بقدرها ولذلك الضرورة يندفع بتقدير خاص لم
يحتج الى التقدير العام قوله ولذلك دانا اي ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه كذا في شرح المفتاح فهو المستفاد منه
والتحقيق ان منشأ الحكم بان تانيث الضمير للنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلثة فكلام المفتاح وشرحه لا يخلو عن تعسف هنا
بحث وهو ان تانيث الفعل في المثنيين وفي البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظاهر لجواز ان يقدر المستثنى منه الكل مؤنثا

بان تقديره في الجملة الاولى جعلته وفي الثانية انشأ وفي البيت اعشا قلبا امل **قوله** وقد بيت ذي الرمة وما بيت الى صدر من

ذي الرمة ولي الحرب الاصوار ما فرغ رضها نصف النوق بالهزال السير والقحط طوى الحجر واهزله الحرب بالنون والحاء المهملة

والزاي المعجمة الهزيل العقاب والحف على السير والاصوار بالجيم والراء المهملة والنجم الدخول في الارض الحرب وهي التي لا نبات

بها وقد يفتح عمرة الاصوار على انه جمع حرب وهي السنة الجدبة والعزم بالعين والضاد المعجمتين على وزن الفلس الرحل كالحرام المسح

والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوي **قوله** واشكال الذي اجيب بانه سمي علامات

الثابتة منها على سبيل المجاز من باب اطلاق احد المجاورين على الاخر اعتمادا على فهم السامع **قوله** فكيف يسند الفعل المنفي

هذا الكلام وارد في البدل اما انه على وجه الجواز اشتقاق المنفي بالا نفي الفاعل فعلى مذهب يكون عند الحرف الشريف في هذا النوع

في شرح المفتاح بان قول السكاكي لنقل الى ظاهر اللفظ باعتباره على تقدير الابدال لا يكون الفعل في الظاهر مستندا الى المؤنث

بعد الا فكيف يؤنث للنقل اليه وقد تكلف بعضهم في دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير العايد الى ما العام بالنقل الى ظاهر اللفظ

المذكور بعده كان المسند اليه ظاهرا او اهمال غير صحيح الطغيان مقولا بالنقل الزكاة للفظ بالمقام التذكير لا متناع واعلم ان هذا

التعليق باب الاستثناء على الفرسان الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العايد الى المبدل منه وهو بدل البعض

والثاني لانه لابد في الاستثناء المتصل بعيدان المستثنى جزء المستثنى منه فيكون الانفصال في مقام الضمير والثاني ان القيد المذكور

في الايجاب السابع مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء **قوله** كان اشتباط حال عن الحوال الظاهرة يدل على ان المثال من قبيل

الحقيقة ولهذا استشكل بانه يؤدي الى المحال واجيب بانه من باب التاكيد للمبالغة بجعل ما سوى الركوب بحكم العدم **قوله** بل الكلام

احص من التاكيد من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لابد مع ذلك من مناسبة بخصوص تقتضيه

المقام رعايتها فلا يقدر بما جاءني الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما لبيت

الا مسجد يقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس ومنها فيما نحن فيه هنا ان النقد يرى المقدرة كما عرفت بان الضرورة لا تدفع

بالبعيد ولا حاجة الى التقدير القريب فيدل على الحاضر والا ان يقول هذا الثاني وان كان في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ

وليس ككل مع ان المقام شاهد صدق على من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتامل **قوله** وفي الحديث ما ايس الشيطان من

بني ادم الا اتاهم من قبل النساء في الحديث اشكال مشهور من جهة دلالته على انه ايس الا في حال الاتيان من قبل النساء والحكم

العكس وهو انه ايس المستثنى في تلك الحال فاورده الشيخ الحديث واشار الى الجواب لاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث السوي

ان ما ايس الشيطان لا يعجبه الوقوع الا اتيان من قبلهن يعني ان الشيطان يعتمد عليهن اعتمادا حتى لا يفيد كلما قبل ان يأتي الا من جهتهن

فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال من جهتهن ايضا وعصمه الله سبحانه حصل له القنوط اصلا وعلى هذا لا احتاج الى جعل الحال

حال مقدرة والاولى تقييد الجهة بجهة النساء **قوله** وذلك انه قصد تخصيص الحكم اشارة الى العصر وقوع هذه الحال ماضيا مجردا

عن قد والواو وحاصله ان النفي والاستثناء الدال على ان لزوم الثاني للاول كالشرط استعمل فيه ولذا تبدل ما الس من جميع

اتيانهم الا من قبل النساء **قوله** الا علينا وبل العزم الدال على لزوم الثاني للاول كالشرط استعمل فيه وارد ان يحمل عليه

هذا التاويل انما يحتاج اليه اذا اعتبر مقارنة حدوثه مضمون العامل لمضمون الحال واما اذا اعتبر مقارنة حدوثه او بقائه فلا



فلان اليأس بان وقت اتيانه من قبل النساء وان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد بالاياس في الحديث الشريف

قوله كما اريد بالموت في قوله لقنوا موتاكم الذين قرب من الموت فالمعنى ما قرب ياس الشيطان من ابن ادم الا حال

اتيانه اياهم من قبل النساء فانهم اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال وما اشنع شيء منها وما ابلغ

احاده الى هذا الواحد فان يتبع به ايضا انقطع احاده بالكلية وحصل تمام اليأس منهم **قوله** كالاخبار فانه ايضا

قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو **الباب السادس الانشاء** المراد هنا هو الثاني لقوله

ان يقول قد تقدم في بيان حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء احد من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام

فالمناسب ان يراد بالانشاء هنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه هي التمني وغيره بان يرجع ضمير له في قوله واللفظ الموضوع له

الى المعنى المصدري على طريقة الاستخدام **قوله** وارادتها معانيها المصدرية يعني القاء الكلام المشتمل **قوله** على التمني والقاء

الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا **قوله** لظهور ان ليت موضوع الى لا يخفى ان التعليل ليس المنفي فقط اعني قوله لا الكلام

المشتمل عليها والا يكون ان يقال كظهور ان ليس ليت موضوعا للذي فيه التمني بل هو للثبت والمنفي جميعا اعني قوله وارادتها

معانيها المصدرية مع قوله لا الكلام ومحصل الاستدلال ان قول المص واللفظ الموضوع له لا يصح اذا احمل الانشاء على الكلام

اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء الذي هو من جزئيات الافادة بان يجعل اللام على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه التقدير ايضا

وهو الحمل على الاستخدام **قوله** في الانشاء ان كان طلبا قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام الانشائي والظاهر ان الالقاء

ليس نفس الطلب فما ان يكون المراد في الانشاء ان كان القاء الكلام بدل على الطلب واما ان يقال الطلب الظاهري لازم القاء

المذكور فلذا جعله قسما منه فتوسع في العبارة مسامحة لا تشتبه ان يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام المخصوص

لا اللغوي الذي هو فعل القلب **قوله** وهي على ما ذكره المص خمسة ومنهم من يجعل الترجي قسما سادسا ومنهم من اخرج

التمني والنداء من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لا يطلب ما لا يمكن فالتمني ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج

من مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف بالرجل وان كان يلزمه **قوله** والاول ان كان المط حصول امر في ذهن الطالب

فهو استفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المط به الخ على ما يدل عليه جعله من اقسام الطلب فلا ينتقض بجموع

علي وتصديق لا بمجرد علم وتصور اذ المط بها حصول امر في الذهن مطلقا الى الاذهن الطالب بالجملة لو اعتبر التقييد بالمعقول

المخصوص خرجا بقيد الطلب فلا دخل للقيد فيه وان لم يعتبر خرجا بقول في ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشي من

ان الاولى ان يقال ان كان المط مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام الخ ففيه نظر لان الاشتقاق ان

كان منه فلعله ايضا على ما فعله في شرح المفتاح لانه ينتقض تعريف الامر لان المطلوب يعلمني على هذا الوجه حصول امر في

الذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود ذكر تصحيح تعريف الاستفهام وتصحيح تعريف الامر الى امر اخر فلذا ان يجيب في تعريف الامر

بالجواب الاخر او يكون مراده ايجاب تغيير سياق الكلام بان يقال قوله ان كان المط حصول امر في الخارج والا فان

لم يكن المط به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فامل **قوله** وان كان المط حصول امر في الخارج اي في خارج ذهن الطالب

فلا ينتقض بمثل اعلم وافهم فان المط بهما وان كان حصول امر في ذهن المخاطب لكنه خارج من ذهن المتكلم فيه بحث وهو ان

المطلوب في التمني وكذا في بعض الاوامر هو نفس الامر الخارجي لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى حصوله
لغيره لان الحصول الغير في الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات لموصوفاتها في الخارج كما في زيد
اعمى لكنه يقتضي حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المطلوب في التمني مثلا حصول اشتغال الفعل اعني المطلوب مشاعا في الخارج
في الخارج ولا شك انه موجود فليتامل **قوله** وان كان ذلك الامر اشتغالا بفعل فهو النهي هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا
مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب بالنهي عنده امر وجودي وهو كف النفس **قوله** ولا فهو الامر فيه بحث لان
الدعاء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب بها حصول امر في الخارج وليس منهما احدهما وهو في التناقض انهما ليسا
من اقسام الامر وحقيقة عند المص كما سيجيء وان كان امرا عند النحاة **قوله** منها التمني قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع
وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر
لاقتضائه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته له في الحكم
قوله هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة قيل ينبغي ان يقيد المحبة بالمجردة اي عن الطمع احترازا عن الاوامر والنواهي والنداء
التي قد وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفي في اخراج النقض بها واللفظ الموضوع لليت قد تحقق ان الكلام
لا صلة للوضع فان ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث يعلمها متعلقها وتلك الهيئة
لا تحصل بالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صار في كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على قانون تقرير الفاضل
المحشي لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه ومن هذا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ
يقارنه فقط ان التلفظ بليت زيدا قائم لا يحبه هيئة مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهر فلا
يرد شيء لعدم التخلف فتدبر **قوله** وطماعية هو بتخفيف الياء على وزن الكراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعة وطماعية
فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها **قوله** والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ان كان فيه توقع يستعمل فيه لعل ان
كان فيه طمع يستعمل عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا اخر لعلها عنه من التوقع **قوله** ليت الشباب
يعود تمثيل بالنصب والتقدير ليت ايتان منك فتحدثنا ولا علاج لوجع الى الجواب لجزم بعد معنى التعليق ولو رفع رفع لمحل
خرج المثال عن الجواب فتحدثنا جعله ليفيد الجزاء من معنى البقاء والوعلى رضاها **قوله** وكان يفرق بين هذا بيان الا مناسبة بين
لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول في موقع الثاني **قوله** نعم لعل فيه التمني وقد يجيء بخلاف ذلك كقول امرئ القيس
تجاوزت احراسا عليها ومعشرا على حراصا **قوله** على حراصا لو يسرون مقتلي **قوله** مركبين مع ما ولا المزيدتين احترز عليه
بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لا في حالة التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب في جعل المعنى على ما تقتضيه
قولهم مركبتين الى ان هلا ولولا ماخوذة من هلا ولو لولا يخفى فساده اجيب بانه قولهم مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد
الاشكال والمعنى انها ماخوذة من هل ولو حال كونهما مقدرة في التركيب مع ما ولا المزيدتين **قوله** لتضمينها معنى التمني
فيلزم المضمن المتضمن فيه وهذا المعنى اعني اللزوم هو المقصود بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل
ان هل ولو اذا كانا مفردتين يفيدان مجرد معنى التمني على سبيل المجاز واذا ركبتا مع ما ولا لزمتا معنى التمني لا فادته بالتوليد

بل يتولد منه التنويم في الماضي والتحضيض في المستقبل **قوله** والاشفاق ارتقاب المكروه اذا عدي الاشفاق بمن يكون بمعنى
الخوف واذا عدي بعلى يكون بمعنى العطف وبهذا يظهر ان الترجي ليس بطلب بدخول الاشفاق في الترجي ووجه الظهور ان العاقل
لا يطلب ما يكرهه **قوله** لم يصح ازيد قدم كما لم يصح هل زيد قام قيد بعض شراح المفتاح قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فاستفيد
لذلك عند الشيخ عبد القاهر والمص واما فيه بدونها فما يشير اليه الشيخ انه يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق
وفيه نظر لان المثال حينئذ يكون ممتنعا لا قبيحا وسيجيء تحقيق الكلام فيه **قوله** وهذا ظاهر فيما عرفت واما في ازيد قام فلانه فيه بحث
وهو ان تقديم المرفوع كما يجيء للتخصيص للاهتمام كذلك تقديم ما نقول ان ما ذكر في تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع لحكم
قلت الاختصاص في تقديم المفعول غالب دون تقديم المرفوع قلت ستسمع الشارح يكون علة الاختصاص على التقبيح مثل هل عرفت
عمرا **قوله** لا يخلو من تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال بما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فالسؤال
في انت ضربت زيدا متعلق بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل هو منه ام لا وفي انت ضربت زيدا على الطلب التصديق ليس كذلك
لان السؤال لا يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى على تعلق الضرب بزيد وهل صار زيد متعلقا بالضرب **قوله** وبما يؤيد ذلك اي كون
المسؤول عنه الهمزة ما يليها وهل لطلب التصديق اي الطلب اصل التصديق والهمزة انها لطلب التصور في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي والحاصل
انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعي التصور والتصديق على سائره بمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع منه غير النوع المطلوب بها لهل
قوله امتنع هل زيد قام ام عمرو وقد سبق منا في اوائل الباب الايجاب في الاسناد الخبري ان ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله ام تزوجت
بكرا ام ثيبا على انه يقع هل موقع الهمزة فيلي الهمزة معادل والشرح هناك ان الجواب بجواز كون ام في الحديث منقطعة والمعنى
بل تزوجت ثيبا **قوله** وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ما ذكره على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح كونها بمعنى
قد على ما سيجيء والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القائل هو الروم الحاصل بناء على الاختصاص هو الطلب التصديق واستدعاء
التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم من هذا في وجه التقبيح اصلا
على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور فيه وهو تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم اتجاه هذا النظر انه اورده
الوجيز في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا التوجيه وقال وانما لم يقبح هل زيد عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعول المحذوف مقدم وان لم
يكن الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا المذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ذلك التعليل بعيد فقبيح ولم يمتنع فعلى
ما ذكرنا يكون معنى قول المص ان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل انه يستدعي في المثال النظر الى الاهم الاغلب فلا يرد عليه
احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا **قوله** لاحتمال ان يكون
رجلا على الحذف ولكنه لبعده مستقبح **قوله** لجواز تقدير الجملة من كونها متضمنة في الاصل كما سيجيء لكن هذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة
القبح منحصرة عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد انحصاره حيث قال لاختصاص التصديق هل زيدا عرفت الا بتقديم فود
لا اختصاص الا الاختصاص بالآخر **قوله** هل عرفت الدار بالرفع بفتح العين المعجمة وتشديد الراء المكسورة والياء قرأ لما المعتل
نديمي جذيمة الابرش **قوله** وحتى الى الالف المالوف حيث بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حتى يحنو حنوا بالتشديد بمعنى
اشتاقت من حن يحن حنينا **قوله** ايضرب زيدا وهو اخوك المراد بالاخوة الصداقة والثاني لا اخوة الحقيقة والا لكانت

الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو قال الحماسي ساغسل البيت القضا اسله الحتم والايجاب بمستعجل
في كلام الصنيع والفراغ من الشئ وقضا يروى بالرفع والنصب فاذا رفعت يكون فاعلا لجالبا ومفعوله ما كان جالبا والمفعول
ما كان جالبا ويكون القضا بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغسل العار من نفسي باستعمال السيف في الاعدا في حال جلبه
حكم الله على الشئ الذي يجلبه واذا انتصب يكون مفعولا لجالبا وفاعله جالبا ويكون المراد بالقضا الموت المحتوم والمقدر
المقدور والمعنى جالبا الموت على حالبه وبعد البيت المذكور **قوله** وزاد هل من داري لاجعل هدبها العرض من باذي الذي
حاجبا **قوله** وتصغير في عيني تلادي اذا انثنت يميني بادراك الذي كنت جالبا يريد ان اترك داري واجعل حرابها
وقيل لعرضي وتخف على قلبي تركها خوفي من لحوق العار وتقل في عيني اتفاق تلادي على التقديم عند الفراغ مني حاجة
المطلوب **قوله** لما سنذكره في بحث الحال من ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي بنا في الاستقبال وان تنافيا حقيقة لا
انهم استبشعوا الاستقبال في نص الجملة الحالية المنافي بحسب الظاهر في الجملة ولو بحسب اللفظ **قوله** وهو ينادي على خطائه
لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على قربها الفعل المقيد بالحال **قوله** كان لها مزيد خصوص لما قال مزيد اختصاص
للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو **قوله** ما موصولة ويجوز ان يكون موصوفة والجملة صفة
قوله اذ المضارع لا يكون الا فعلا فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخل على المضارع تخصصه بالاستقبال الا انه لا يلزم منه
مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليه اكثر من دخولها على الماضي ومن ههنا حقق بعض ما ذكره ونظيره هل ان تقدير
الماضي الحال فلا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع ويكون دفعوا نا مل **قوله** والنفي والاثبات
انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات فقد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد
ما يستقل بالمفهومية والصفات مقابلها وهي التي الحكمية وسط فيه بعض البسط الى ان في الافعال يتضمن نسبة حكمية
يصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات واما النسب الخارجية واحتمال الاختصاص بحسبها ما وضعها على بعض الاشتقاقات بالفعل
الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسبة تامل **قوله** اول على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لان المراد دون حقيقة الاستفهام لا
لا مشاهدتها من علام الغيوب **قوله** وفهل انتم شاكرون للجهاد اخلا على الفعل تقديره ان مر في العوامل لاحوال الشد
ان بعد قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي في صورة الجملة الثانية فان الاختصاص
كما يفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بعد فهل انتم شاكرون في تلك الصورة وان لم يكن ايا ها حقيقة بمعنى ان المراد
ما ستجده في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية ههنا عن مبدا على فهل انتم تشكرون لا يفيده
الثبوت بل التجدد لكون جزئها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق بين ههنا بحث اخر وهو ان هل انتم تشكرون
يفيد الاستمرار التجددي انسب بالمقام من الاستمرار الثبوتي لان الشرع طلب الاستمرار الشكر على سبيل التجدد لا الثبوت لان النفس
المستدعي لزيادة الثواب كما مر اشار اليه اشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فاوجب العدول الى ما يفيده
الثبوت على انا نقول ما ذكر في النظم دل على كمال عنايته بكم بعباده حيث رضي عنهم بما هو اهون عليهم والله اعلم
قوله كقولنا اهل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كانت النسبة الرابطة قوله ووجوده للموضوع بمعنى ثبوت

الموضوع به فههنا اي في تلك الثلاثة اشياء الكل لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الطاعة قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة
الى قولنا الحركة دائمة **قوله** وجود شئ لشئ اراد بالشئ الاول هو الوجود بقرينة المقابلة والا فلا مطلب هل البسيطة ايضا وجود شئ
هو الوجود اعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل ان لا يسئل بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض الماهية من حيث هي موجودة كانت في الخارج
او معدومة ولعله التعجب ومنع اللف **قوله** فان المطلوب بحسب الدوام للحركة وفي بعض النسخ اي وجود لها وفي بعض النسخ الاولى
يكون بيانا لكمال المثال المذكور في المتن وعلى الثانية لها لما تم السبقول اي الا دائمة **قوله** طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقعت العبارة
في النسخ التي رايناها والانسب بقولنا ان يكون طالبين ولعله اراد طالبا كل منهما او جعل ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا
الا انه لا يناسب هذا المقام **قوله** اي حقيقتها التي هو بها هو اشار الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشئ هو هو ايضا
التحقيق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب ما الشارحة عليه **قوله** يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي
ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيه بحث لان المطلب ما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام ماهيته الاسم
حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على الصورة بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد بما الشارحة
في المعنى الاصطلاحي لم يكن بل يجوز ان يكون المقصد به نوع خصوص لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقيل
ان يتعين ذلك المفهوم بخصوصه سائلا عن ذلك المفهوم اهو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة
لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحة للاسم على اي معنى حمل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا ان ما ذكره من
الاقتضا يلزم ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب طبعي واجب في نفس الامر باعتبار الاولى والاحرى
نقل البلغا انه جعله مقابلا لما هو الاولى فتامل **قوله** لا ماهية له ولا حقيقة كانه لا يحوج عطف تفسير بما سابقه **قوله** والمعدوم
لا هوية له اي وجود فان الهوية كما يطلق على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود والمعدوم لا وجود له فلا ماهية له بالمعنى
المراد ههنا **قوله** صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشئ وعين الاسم بازائها
فذلك واما اذا تصورها ببعض عوارضها واعتبار لها ووضع الاسم بازائها فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك العوارض
فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشئ فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم
حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى والرسم المعنى المصطلح بين ارباب
العقول واما اسما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر ظاهر **قوله** ومن العوارض المشخص لذي العلم لم يقل لذي العقل لئلا يتوهم ان السؤال
عن اسمه يجوز ان يكون باعتبار السائل من وغيره لما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور حضوره زيد ام عمرو ولمقتضى هذا السؤال
كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شئ لذلك المخصوص حاصلا لدى الطلب لكونه بين هذه الكلمات التصور بالطلب
فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطلب النظر فيه ثبوت شئ بعينه ما هو سوى هذا
خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامر فيه بالتامل ولعل هذا الدفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان هل وما شاكلها
يكون لطلب التصور ولا يلزم منه ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة لطلب التصور **قوله** اي اجمال الشارح
عنده تشويش في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب عين مطلب الجنس جوابا في السؤال عن الفصل وهو كما ترى

وقد يجاب بان السؤال باي اجناس الاشياء لا يلزم السؤال بما من جنس ما يحصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب جنس عند المخاطب كان
طالبا بالمعرف وبالتمييز هذا الجنس بين الجنس الحاصل الجناس فلعل صح ان يذكر الشان بعينه الاذهن لبيان الاولى بعينه الملزوم فلا يلزم المحذور قوله
فقد يسبق المفردون الخ اشار الى ان اولى التعريفة على الروايتين ومعناها الجاعلون انفسهم فردا متمازا عن غيرهم قوله بكثرة الذكر
ولا يشتغل بذكر الله جل جلاله والجاعلون الله فردا في الذكر لا يذكر معه غيره وانما لم يقولوا في السؤال ومن المفردون على ما هو الظاهر لان
السؤال عن صفة المفردين وهي ليست من ذوي العلوم قال الفاضل جوابه بقوله الذاكرون الخ من باب الاسلوب الحكيم يعني هذا
سؤال كهذا لمعنى الافراد وهكذا واسألوا من اوصاف المفردين قوله وفيه نظر اذ لا نم الخ خلاصة النظر منع ورود من في اللغة السؤال
من الجنس وقد يستدل على وروده فيها لقوله في الكتاب ائت اناء فعلت هذا انتم فقالوا الجن قلت جوابا قوله فان
الجواب دليل على ان المسؤل عنه الجنس وفيه بحث اذ الظان الشاخص لهم اناسي فسال لهم شخص فردا عليه بانا من الجن لا من الانس
الذين لمنتشا انهم قوله فساد يظهر من جواب موسى بقوله فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عليه السلام بيان انه تعالى انشر لعنا
مع عدم انه خالق كل شيء ورابه عليه كشائه شيء وبالجملة يجوز ان يكون الجواب من باب الاسلوب الحكيم كانه قال دع السؤال عن الجنس
فانه معلوم لطلانه اشر فانه تعالى لا يدخل تحت جنس بل الاولى بحقنا بان يسال عن صفاته الكاملة قوله عما يميز احد المشاركين في الامر على
صيغة التثنية اخذا بالاول والاقل بكون السؤال عما يميز احد المشاركات وقوله تعميما زيادة تاكيد والا فلا دام المشارك
فيه ليس الا بحكم قوله كقولنا ايهم يفعل كذا اذ قلت ابو وقت لا ابي هو الذي يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه فيما ذكر من المشارك منهم
لا لاسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الى الاشارة بل في الى مشار اليه وهو الاضافة محققة بحسب المعنى فيما ذكر لانهم عبارة
عن الاشخاص الانسانية التي من شانها ان يشار اليها اشارة حسية والضمير الراجع اسم متضمن للاشارة الحسية الخاص مختص الجواب
بالمعرفة باللام العهدية وما في حكمه من الموصول الذي وضمير الاشارة الحسية لعينه قوله هذا الضيف الكل يجوا ... بكل ما يعلمه بانه
منقوض بقولنا اي رجل ضربت فيجاب بهذا او بزيد ولوجو ان ما اسف اليه اي يكون كليا وانما العلة الاشتراك في امر عام المشاركين
فيه اما الجواب فقد يكون جزئيا اذا اريد التمييز بتعيين الشخص وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك قوله والغرض من ذلك
السؤال التقريع لحقيقة استفهام الرسول ... من كثرة المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكرنا الآيات كم فيعطى الصلة كذا هما
مالك وكم رجلا رايت لكان اولى وانما لم يبال باوليه المجاز لانه فرع الحقيقة والمعنى الموضوع له ملحوظ هنا ايضا قوله كما هو في
الخبرية ايضا الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية
لعدد مبهم عند المخاطب معلوم عند المتكلم واما المعدود فهو مجهول في كليهما فلهذا احتيج الى المميز المبين للمعدود فلا يحذف الا
لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلاف مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا
لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره قوله واقول اصل سل بني اسرائيل كم
آتيناهم من آية بينة رد على ذلك البعض وهو الفاضل المحقق وقوله بينة اما مرفوع على الخبرية مبتدأ ما قبله من النظم ثاو بل هذا
لا انه واما مجرور على انه من تتمة الاية واقول يعني اقرأ وكان الاية لو صححا في هذه المعربة قراءتها كان وقد يجاب بان هذا الرد تسليم
ان الوهن يجوز كونه كم في الاية استفهامية كما جوزه الزمخشري ان رادة عدم العثور على جواز من انه لم يفصل بينه وبين كم الفعل متعديا

وقد لا عليه سياق كلام حيث قال اذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول
ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية
المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العموم وجوب اثبات من اذا فصل بينها بفعل متعد ثم
قال وقد يدخل من في مميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات وكم من قرية واما في كم الاستفهامية فلم اعثر الى وانت خبير
بان عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل لا يلائم ما ذكر من الادراج منه لو قيل وحال
كم الاستفهامية وجر مميزها على ما نقله صاحب المحيط لكان الادراج ظاهرا فتامل قوله وبايان من الزمان المستقبل قيل اصل ايان
اي اوان فحذف احد اليائين من اي والهمزة من اوان فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ايان ورد بان
كسر الهمزة لم يستعمله وهو ان يأتي ان يكون بعيد ذلك لانه ثقيل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة
والحق ان كون الاسم غير ممكن باب المعرفة المذكور قوله مثل يسئل ايان يوم القيمة المضاف محذوف اي وقوع يوم القيامة لئلا يلزم وقوع
ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث قوله بعيدا ان يكون الماضي موضع الحرف وهو القبل دون الدبر فلا نبرد اليهود حيث كانوا
يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها في قبلها كان الولد احول قوله وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وقد
قد صرح ابن هشام ان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط فكلام المص يشعر باختصاصها
بطلب التصور فالوجه ذلك قلت مراد المص بتفصيل الكلمات المذكورة هنا وهذه الا فظهر كلمات الاستفهام الخ اي ظهر مما ذكر
ان الباب جميعا في الحاصل مسكوت عنها ما ذكر من ام من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة فلان ... لها معطوفة على ما في الهمزة
فيثبت ما ذكر لما قبلها من ان كونه مستفهما عنه بمقتضى العطف كما في ازيد عندك ام عمرو واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام
فيها ... معناها اي الحد بعينها بل للمقيد بالهمزة المقدرة قوله ولهذا يجوز ان يقع بعدها سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة لئلا تتوهم
الهمزة في الاستفهام لم يجز وقوعها بعدها لانتقالها الى التصديق كما صرح به في مغني اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو
وبالفاء او بثم قدمت الهمزة على العاطف كما هو تحقيقه قوله ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به قوله رئمان انف اذا ما ضن
باللبن هذا بيت من ابيات الجميل فلا ينفعها لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع
رئمان فرد عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجه الرفع على الابدال
من ما والنصب بيعطي والخفض بالبدل من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي لان رئمانها بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها
غيرها فاذا رفع لم تبق ليعطي في البيت لفظ ... احد مفعولي من معنى اللفظ وتقديرا وفيما ذكره ابن الشجري نظر لجواز ان يقول
طرف الكسائي الثاني بعد ادابة في المعمول في المقدر بما يعطيه العلوق او تضمن يعطي معنى يجوز لكي يكون العطية نفس الرئمان كما
في صورة النصب ويكون العطي منزلة اللازم كما في يخرج في عراقيبها نصلي قوله وام ههنا بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة
كما صرح به في حاشية الكشاف قوله فلا وجه لوقوع الاستفهامية بعدها قد يجاب بان الثانية لتاكيد الاولى اشار اليه ابن هشام
في المغني قوله بما لم يجر احد حوله قد تصدى الفاضل المحشي لذكر ما يتعلق به بعد المجاز في الكل لكن فيه شيء لانه لم يدعي ان بين اللزوم
بين المعنى الحقيقي والمجازي كما يخفى على العارف بقانون المجاز لانه يكفي في تعيين العلاقة ان مطلقا اللزوم معتبر في جميع انواعه

ن لمو ان العلاقة بين المعنيين علاقة السببية ففي الاستنباط اشارة الى استعمال ما وضع للمسبب في السبب وهو ساقط وفي التنبيه على التلازم بالعكس

كل ذلك تكلف والكامل الصادق فيما ذكره الفاضل في تحقيق الكلام واما ما ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب

عدم رؤية الهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب لان السبب فيه خفي لان الاستفهام عن السبب سبب عن الجهل به و

بل ليس سببا عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال ما وضع للمسبب في السبب بل عكسه بل يتركب فيه على ان الاولى ههنا بيان

اللزوم ههنا انه لما كان عدم رؤية الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل

وادراك القريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لكن هذا انما لا يفيد خصوص هذه العلاقة **قوله** الام وفيم الى لفظ ما في قوله

لام مخففة من ما الاستفهامية فانه يجب حذف الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها وفرقا بين الاستفهام والخبر وربما

تبعت الفتحة الالف في الحذف وسكنت الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث تكلم على قوله

تعالى **فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم** ان اثبات الالف

اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ ورد ذلك بحمل ما في الآية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه سياق الكلام وهذا

هو القول المؤيد اذ لا يجوز حمل القراءة على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه جوز في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى **بما

غفر لي ربي ان يكون** ما استفهامية وقال المعنى بأي شيء غفر لي ربي يريد به ما كان منه معه من المصابرة لاعزاز الدين حتى قتل الا ان

قال قولهم بما غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا في اللغة دون هذا كلامه مكشوف والوجه في سورة الاعراف والله اعلم **قوله** والتعجب بالنسبة الى ما لا يعلم سببه انما هو

التعجب وهذا ليس من باب الحمل على المجاز فيما يتعين فيه الحمل على الحقيقة بل هو استفهام العاقل عن حال نفسه **قوله** وهكذا

فضح الله بدليل على ذلك انظر برائه والحمل على المعنى الاول لعدم الدليل **قوله** واجيب بانه يدل عليه ما قيل الخ ...

شراح الايضاح بان الكلام لا ينبغي ان يذكر على علمهم قطعا ويقينا وكيف يتوهم حكاية عنهم من قولهم هذا بالمناسبة عن السؤال

عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل عدم العلم وانت خبير بان كون قولهم من فعل هذا اشد ... من

الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم انه من فعل الخ لان هذا القول بعدما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم والكلام في العلم

بعد ما سمعوا هذا مع ما فيه من حمل الكلام على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى **فاقبلوا اليه يزفون** اي يسرعون

ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فسرعوا اليه عند ما ذكره الشيخ **قوله** والانكار بالجر عطف على التقرير وفي بعض النسخ

والانكار الى ما الكون الانكار مثل التقرير من حيث الدلالة **قوله** واما غيرها وان صح مجيء الى الكلام ما ذكروا من ...

الى انه جار في المسند والتقديم واما غيرها فليس كالهمزة لا يرون الى ... وقد سبق في اوائل الكتاب بيان شيوع مثل هذا التركيب

في بعض النسخ واما غيرها فقد صح مجيئه للانكار فلا يجري فيه هذا التفصيل ولا الاشكال **قوله** ومن ابن تدري ما القراسي الخ

مصراع بيت صدره ونضرب الى بعيد المرمى قد قيل ان الحب ما يعرف نه ولا تكون الحين الوصل وقوله احن ... انما

حين اذا ذكرت ... محتمل ان يكون ما في ما تدري نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانصاف هو الموزول

والعود موضع بالبادية وهو في الاصل المطمئن من الارض والنجد المرتفع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة وقيل

اي قوله في قوله التقلى والمشرفي مضاجعي المصراع صدر بيت لامرئ القيس **قوله** ومسنونة زرق كانياب اغوال المشرفي سيف

قال ابو عبيد نسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه

اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط السنونة

المحددة يعني سنان السيف اي احدده ووصفها بالزرقة لانها على اصفانها وكونها مجلوة فالمنكر هو نفس الاتخاذ **قوله**

فالمنكر هو نفس الاتخاذ لا الاتخاذ ما الى الغير ... بين قوله اغير الله اتخذ وليا واشار الى دفع اعتراض بتوهم وهو ان

المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اتخذ اصناما الخ على نحو قوله تعالى **اغير الله اتخذ**

وليا توضيح الدفع ان المنكر في الآية هو اتخاذ المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يبقى مما هو غير المنكر

وحج يجب تقديم ذلك المفعول المنكر في الآية الثانية كلا المفعولين حتى لو كان مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما

على الفعل يقال اتخذ اصناما آلهة ... **قوله** كانه يعتقد قدرته على اكراه الناس على

ان قوله **افانت تكره** **افانت تسمع** لاثبات القدرة على الاكراه والاسماع على معنى افانت تقدر على

اكراه الناس ... على اسماع الصم لا الاثبات نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الآية والاولى تقريره بحمل شفقة

كاعتقاد القدرة **قوله** مراد ... بحكم الانكار ... الانكار والنفي ... النفي ... بعيد النفي

لما سبق ... حيث حمل قولهم **لو يطيعكم في كثير من الامر** ...

الامتناع ان الطاعة ... على مذهب القوم ... اخر سوى ما نقل

وبان قوله في الامر الثالث ... تقديم المسند واما ... احتمال الاشارة

الى السؤال ... المنكر ... التخصيص ... اعتبار التخصيص ...

اشير اليه فيما سبق **قوله** **قل الذكرين حرم ام الانثيين** الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكور

والذكور من المعز والانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها اخرى ... كيف كانت

ذكورا واناثا او مختلطة وكانوا يقولون ... ذلك عليهم ... اماهذا وامان ...

في شيء منها فحرم اصلا **قوله** ... الى العلاء المعري ...

... وسادة للحوزاء

... **قوله** وقول الشاعر ... البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها

... الطليل ...

لا ... اليك ... الوصول ...

... **قوله** والاول ... الاستفهام ... حقيقة ...

... **قوله** من فرعون بفتح الميم ورفع فرعون ... من الاستفهام ... على الخلاف الرابع

وليس المراد حقيقة الاستفهام ... وصف العذاب بالشدة ... لا يعقله فرعون

اي ... **قوله** انى لهم الذكرى وقد جاءهم

رسول مبين ثم تولوا عنه الآية فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا
عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون انى لهم الذكرى الآية روى ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فتلا
الآية وقال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه
واذنيه ودبره ومعنى الآية اعلم كيف يتذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو
اعظم وادخل في وجوب الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات والكتاب المعجز فلم
يذكروا واعرضوا عنه قوله والمعجزة المولدات فيما ذكره الفاضل من تولدها بمعونة قرائن الاحوال كقولهم ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك واظهار تفخيم الشان كقوله تعالى عم يتساءلون ونحوه قوله على جهة [illegible]
واما قولهم حكاية عن فرعون ماذا تأمرون فمجاز من ماذا تشير [illegible]
منزلة الادنى وفيه نظر لانه يخرج عنه الكف عن القتل لانه عنده في التلويح بان المراد [illegible] منه
او نقول ليس المراد الكف من الكف بل المجموع [illegible] نظيره قوله ورويد بكسر حركة الدال لالتقاء الساكنين [illegible]
وهو منصوب [illegible] تصغير الترخيم من ارواد فهو مصدر ارود ومعنى رويد عمرا اي ارود عمرا اي امهله [illegible] يكون
صفة نحو ساروا سيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون مصدرا نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله عز وجل
فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل الامر قوله ويختص بالفاعل المخاطب هذا الاختصاص بحسب
غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا في امر المخاطب كما ذكر في كتب العربية قوله وفيه نظر لان الامام المرزوقي [illegible]
هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتأمل وما ذكره الشيخ ههنا اجود مما قيل في وجه النظر ومما قيل فيه [illegible] على كون اللفظ حقيقة
في الطلب المذكور [illegible] بان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها ايضا بدليل
انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع [illegible] الاصل والشايع [illegible] الاسناد [illegible]
الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع [illegible] اللفظ
والمفهوم [illegible] الفاضل [illegible] تسميتها واما نظيرها بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح [illegible] الكلام
ما ذكره الشيخ من الاحتمال بعيد [illegible] المبادر من لفظ الامر ههنا هو المعنى اللغوي [illegible] والحقيقة [illegible] كاف
في الامتداد على ان كون اضافة [illegible] قوله وقد يستعمل [illegible] بالاباحة [illegible]
بان الطلب على جهة الاستعلاء [illegible]
فذهب [illegible] الفاضل المحشي [illegible] الوجوب والندب [illegible] الطلب
ردا لكلام المفتاح [illegible] السكاكي [illegible] علماء المعاني [illegible] الاصول [illegible]
لانه ابلاغ مع تخويف [illegible] قوله تعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله [illegible] وان كنتم في
ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله المراد من التعجيز الى الثبوت
طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله متعلق من قوله فأتوا والضمير المجرور للعبد [illegible]

١١٩

الى ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به كان
مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن الاتيان به والظرف صفة لسورة او صفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول [illegible] المحذور
السابق على هذا التقدير لان العجز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء
المأتي منه فاحتمال مرجوح لا يسبق الى الفهم ولا مساغ له في استعمال البلغاء فلا اعتداد به قوله خاسئين في الصحاح
خسأت الكلب اخساء طردته وخسأ الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى قوله والتمني نحو قول امرئ القيس [illegible]
الغرض فيه انتفاء الطلب [illegible] اقسام الطلب [illegible] في القسم الاول هو الطلب [illegible]
قال ههنا فليس الغرض طلب [illegible] في التسخير [illegible] الغرض ان يطلب [illegible] قردة [illegible]
لعدم قدرتهم على ذلك [illegible] الفاضل المحشي [illegible] قوله من تباريح الجوى ولاعج
الاشتياق [illegible] قوله حقيق الفوز المراد [illegible]
تعجيل المأمور به في اول اوقات الامكان [illegible]
باعتبار الضدين جميعا قوله والتكرار الفرق بين الامر والنهي في ذلك [illegible] الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور
وماهية الفعل يتحقق بمرة واحدة [illegible] قوله وان كان
راجعا الى الاتصال الواقع [illegible]
الواقع [illegible] السكاكي [illegible] قوله
اللهم لا تشمت بي الاعداء الشماتة الفرح ببلية العدو يقال شمت به بالكسر يشمت شماتة [illegible]
ببلية الشوامت اي ببلية تشمت الشوامت قوله لطلب الدوام والثبات [illegible] الفعل [illegible]
حدوث فعل مرة بعد اخرى [illegible]
الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد به طريق الحق على وجه الكمال بحيث [illegible]
النفس [illegible] قوله مفهوما من ذكر الطلب [illegible] المفهوم من ذكر الطلب [illegible]
كونه سببا من ذلك الطلب الخارج فليس مفهوما منه [illegible]
هذه المقدمة مشهورة [illegible]
[illegible] قوله واما قوله تعالى قل لعبادي الذين [illegible]
[illegible]
الجزم [illegible] قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة
[illegible]
[illegible] قوله عرض النزول [illegible]
عرض محبة النزول [illegible]

النفس بحال النزول لصاحبك لكونه حاصلا وموجودا بعينه في تلك الحال التي هو لا يحب النزول مع محبتنا اياه قوله فهو حسن
بالواو الحالية نقضه بعض اصحاب الحواشي بقول ابي تمام قوله احاولت ارشادي فعقلي مرشدي ام استمت تأديبي فدهري مؤدبي
على وجه لا ان مراد الشيخ عدم حسن مثل قولنا اتضرب زيدا فهو اخوك على ان يكون تعليلا للنفي الضمني والشاهد بذلك
هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح لذلك بقول ابي تمام لجواز ان يكون الفاء فيه تعليلا للنفي الضمني
اي الارشاد لان عقلي مرشدي كما ذكره ومثله قوله افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل
من يشاء حيث قالوا التقدير كمن هداه الله بقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر ووقع على الشريف
في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو
الولي تعليلا للنفي الضمني بان قوله فالله هو الولي ليس بمعنى المضي فلا يصح تعليل ما هو ماض [illegible]
اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التي [illegible] المقام لشمول الماضي [illegible]
فانما المنصب للانكار [illegible] فتدبر قوله واي الهمزة القريب والنظر ابن الحاجب [illegible]
انه للمتوسط واما اي للقريب [illegible] النحاة [illegible] في الاصول اللغويين [illegible] قوله
اسكان نعمان الاراك البيت نعمان بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك [illegible]
تتخذ منهما السواك والربع للمنزل واما ها فقيل [illegible] القول الاول لابن الحاجب والثاني قول الزمخشري [illegible]
في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز [illegible] النداء المتوسط [illegible]
النحاة وكانه لم يوضع [illegible] النداء [illegible] بعد تسليم ان [illegible] البعيد [illegible]
القريب [illegible] التعبير عنها [illegible]
المسك قوله لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو [illegible] الكشاف [illegible]
ربنا [illegible] قريب [illegible] حبل الوريد [illegible]
ههنا قول ابن الحاجب [illegible] قوله لكن مخصوص في محل النصب على الحال ردا على ابي سعيد السيرافي حيث قال [illegible]
مبتدا خبره محذوف [illegible] قوله اقوى الناس [illegible] قوله انا معاشر الانبياء
انا معاشر الانبياء اشارة الى قوله [illegible] نحن معاشر الانبياء لا نورث ما
تركناه صدقة قوله [illegible] الضباب [illegible]
قوله ابن الحاجب [illegible]
الاختصاص [illegible]
الاختصاص [illegible] قوله [illegible]
انا [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]

فلان اي عدم [illegible] قوله ومما يستعمل
[illegible] الاستغاثة نحو يا [illegible] ومنها التعجب نحو يا [illegible] في كتب النحو ان اللام [illegible]
[illegible] والمتعجب منه [illegible] المستغاث به والمتعجب منه مخصوصان [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible] حرف النداء [illegible]
[illegible] بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب منه والمتعجب له [illegible] حرف النداء [illegible]
[illegible] المنادى نحو يا [illegible] الداخلة على [illegible]
[illegible] قوله يا دار [illegible]
من [illegible]
الانصاع [illegible] المهملة والفاء [illegible]
الذي [illegible]
من [illegible]
النون [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] وهو التنوين [illegible] باب النداء باب الحذف [illegible]
[illegible] تضعيف العين [illegible]
[illegible] هذا الوقت [illegible]
[illegible] الراس [illegible]
[illegible]
البادر قوله اي [illegible] قوله ويحتمل ان يجعل
[illegible] في المثال الثالث [illegible] الطلب [illegible]
[illegible] الكناية قوله [illegible] الاعتبارات [illegible]
[illegible] النظر [illegible]
[illegible] الاعتبارات قوله [illegible] الجزء [illegible]
[illegible] مبحث الفصل والوصل قدم الفصل لانه الاصل
[illegible] والوصل [illegible] الفصل على جهتين [illegible] الاتحاد والمباينة [illegible] الوصل على جهة واحدة [illegible] المتوسط [illegible]
[illegible] الابهام مع [illegible] الفصل [illegible] المتوسط قوله [illegible]
[illegible] الاسناد [illegible] المسند [illegible] الضمير [illegible]

مبحث الفصل والوصل

في التكلم والخطاب والغيبة فان التعبير فيها فقد اشتبه الحال عن الضمير فعبر كانه لم يوضع ان يستدل انما حصل لاجل ذلك
التعارض فيكون اسناده عارضيا لا اصليا **قوله** فالمسند والصفات المسندة التي علتها الثبت لا امارادة ان الصفات
المسندة التي علتها من حيث انها صفات ليست الا ما الملحوظ ببيان الاسنادي الاصلي من عدم اشتمالها عليه فلا يرد ان نحو الزيدان قائم
اسناد الصفة فيها باعتباراتها وتبعا للفعل **قوله** فانه اذا قصد تشريك عمرو في الحكم واما اذا قصد التشريك فلا يعطف ولو حكي
الشرك في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما **قوله** لا يوضع والاعمر موقع المفرد لي واقعة موقعه لكون الاصل وقوع
المفرد فيه ولو لم يكن هذه الجملة تساوي المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان ولا بالجمل الجارية الخبرية عن الضمير ...
ابيتك والجيش قد دم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد مقبولا بالواو ونحوه على نحو الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق
كالفاء التي بمعنى الواو والفاء التي ثم الداخلة في الجملة كما نقلناه في اول الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرهما من حروف العطف ...
من معناها المستعملة في ترجيح التشريك مجازا فقط هذا ما اورده التحرير بقوله وهذا ... **قوله** لما بين الكنايتين والشعر (?)
المناسب للعبارة ان كلا منهما انشئ ليحكي التاليف كما ذكرناه في اوائل الكتاب **قوله** لان كلا من الفاء وثم وحتى شرحه بنحو حتى في عطف
الجمل كما شيء من قول السكاكي في بحث العطف ولابد في حتى من التدرج كما سيجيء تشرح ذلك في التفصيل الا انه ... القطع
عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على مثل ما ذكره في التفصيل لان شرط العطف حتى للفظ في العطف ...
الواو معنى فيها مفصحا اشتمل ذلك البيت على فائدة العطف وكونه مقبولا العدم توجه القبول فيهما على الامر حصل معانيهما
واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع ومعنى المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهملة والجمل التي ذكر
في التحقيق بما لا يكاد يعني ... اكثرها غير متناسبة بحيث اذا انعطفت ... من قبيل الطراد ... كتب المضاحك فلا بد من
المتعاطفين من خصوصية جامعة وهذا اعيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم الشاعر المعروف
ولا يكون البا الا في ضرورة الشعر واعتذر عنه العيب بان كرم ابي الحسين سبب دفع مرارة النوى فكانه قال لا والذي هو عالم بمرارة
النوى ورفعهما بان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر فهما متقابلان ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان وجه الجامع بينهما يجوز
ان يكون خياليا بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله الاقتران بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين فتصحيح ذلك من عادة القدما
ومن شعر العرب الاقتضاب وهو الاستقبال ... الكلام من تشبيب وغيره الى المقصود من المدح بلا ملائمة كما ان عادة
متأخريها التخلص وهو الاستقبال مع رعاية الملائمة كما سيجيء في البيان ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذا الطريق
عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقاربهما في خياله فليفهم **قوله** دعمت هواك ... هواك ومعنى مفعول لا دعمت ...
ظرف بمعنى لدى ... ان تقريب لا منازل ومنها الدار ... حال من طلال اقدم عليها ... طلل موضحا طلل قديم
وطلال ... على الثاني والذي ... والبالية ... عطف على طلال والسنن الطريقة ... صار ...
خلاء الوقف متعلق بنجوم اي المطوف ... **قوله** لا يتبيان لانه احكم ارادة بالبيان المعنى اللغوي وهو الايضاح ...
موجود في انما نحن مستهزئون سواء حمل على التاكيد او على الاستيناف او البدل كما صدر الفاضل المحشي اما
على الاولين فظاهر واما على الثالث فلما سبق في احوال المسند من بحث الابدال منه فظاهر ان ... ذكر البيان يحصل ... تلك البيان

بحيث لا يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري
بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر شارح ذلك في قوله تعالى **الا بعدا لعاد قوم هود**
... معنى ما عطف ... على الواو بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لما فيه دفع توهم الاضراب من الجملة الاولى الى الثانية واما القصد الى
بيان اجتماع مضمون الجملتين في التحقق بحسب الامر بقوته بينهما لا لتراك العقلية بالوصفية اذ بدون العطف لو جد الاتراك على تحقق
مضمونيهما عقلا وان لم يتعين القصد اليه بيانه **قوله** واو واما واو ام الخ لا نزاع في ان او واما ... اللفظ ولا شك في ان اما ان
يتقدم قبل ما عطف عليه اما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاولى ليست بعاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول ونقل ابن
عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة مع انه لا يدخل عاطف على ... الاجماع
بل الاكثر على انها عاطفة وفي ايضاح المفصل ان العطف في مثل جاءني اما زيد واما عمرو وهو مجمع واما حيث قال لا يبعد ان يكون
صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في اخرى كما في ايا وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما
والحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او وام فهو ان ... ام العلم بالاحد ... واو ليست كذلك فانك في ازيد عندك ام عمرو عالم
بان احدهما عنده ... مستفهم عن التعيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم نعم وفي ازيد عندك او عمرو مستفهم عن احدهما
عنده ام لا ولهذا كان جوابه بنعم او لا يستقيما **قوله** ما بعد الفاء ونزيد ... بمعنى الى او ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها
تجيء ... ان يقولوا ما تركا الف او يقولوا هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يقع التخيير بين شيئين الواقع احدهما
فيه بحث اذ محصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عددا
كثيرا جدا بحيث اذ ... الراي كان ان يقولوا ما تركا الف وكان له ان يقول ... الف ولا يكذب في شيء منهما اذ ليس الغرض بيان
العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة في الكثرة وحكم لكن قد عرفت فيما سبق اي في بحث على العطف المسند اليه **قوله** ...
الى على ما حكاه الزجاج من انه يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية **قوله** ...
... فقال وفي الاثر ... اريد بالبلد ... **قوله** فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون بيانا حال والبيات مصدر
البيتوتة ... قائلون من القيلولة وهي النوم في الظهيرة ... قيلولة مقيلا ... والجملة حال معطوفة على بياتا كانه
قيل فجاءهم باسنا بائتين او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب فيه
اشد وافظع **قوله** فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر قلت الاخضرار لا يبتدئ عقيب نزول المطر
نعم ذكر الشيخ في بحث الاستعارة ان الفاء موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ فيختلف باختلاف الامور والعادات
فقد يقصر الزمان والعادة تقتضي اعتبار المهملة وقد يكون بالعكس والاية من قبيل الثاني **قوله** ونحو **ثم الذين**
كفروا بربهم يعدلون جوز في الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على ان معناه ان الله حقيق بالحمد على
ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وعلى جملة **خلق السموات** على معنى انه خلق ما خلق مما لا يقدر
عليه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر ان يعدلون على الوجه من العدول ... صلة كفروا وعلى الثاني من
العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام ووجه التخصيص رعاية المناسبة بين المعطوف ... عليه

فيما كما لا يخفى وانما لم يحمل على التراخي لعدم مطابقة المقام اما على الوجه الاول فانه استحقاقه الحمد ... يوجب المعطوف وبعده وبعد ليس

المعطوف هنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه ولو سلم فلا فائدة في معنى ابتهاجه الحال على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل

توضيح الواضح وهذا مما لا يحتاج اليه قوله فلا اقتحم العقبة الاية اعترض عليه بان لا لا تدخل على الماضي الا

مكررة نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرير في الاية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان لا ههنا بمعنى لم فلا تكرير ... لا بد

وان جاز كما في الاية المذكورة وآخرون بان لا ههنا مكررة تقديرا لان المعنى في قوله تعالى وما ادريك ما العقبة فك

رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة تفسير بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة

فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وبعد جعل التراخي بين الايمان وفك الرقبة والاطعام مسكينا وبعد جعل التراخي بين ...

وفك الرقبة فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

ابو عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل الدعاء الترتيب في السببية بان يدعي ان الجد اتاه السودد من قبل الاب

اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب

علا بابن ذرى حسب كما علا برسول الله عدنان وقد رد عليه بان قول الشاعر قبل ذلك صريح بما ينافي هذا المعنى وذلك لان

الكلام على ما اجاب به ان سودد الاب سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك

صريح بان سودد الجد مقدم على سودد الاب وهو كذلك سواء حمل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا من جده ... عليه اما على

الاول فظاهر واما على الثاني فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتحقق الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه

بعين الحال الفاعل والمعين فتامل قوله احتمال ان يكون قولك زيد الحي قيل هذا انما يكون اذا لم يكن الجملة الاولى خبرية والثانية

او لم يوجد دليل آخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول

الله وفيه ان المراد بالابطال ليس ... في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه قوله شكك فيه الطيران كناية من

الاشكال بحيث اذا لم يعرفه الطالب يبكي لعجزه قوله وهو ان تخذلهم الحي خذ لانا اذا تركت عونه ونصره ...

تخذيلا اي حملهم على خذلانه والقول الثاني اي سولت له نفسه امرا اي زينته له ومشي حال من ضمير الفاعل

فخذلهم ... في ... على التدريج وفي الكلام ايماء الى ان حقيقة ... نحتاج

لانه عيب فجعل قوله وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية الجزاء ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء

ويجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب ... فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا فان جعل اذا في قولنا اذا

قرأت القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت ... العامل فيها معمولا للقراءة فيكون الحصر مستفادا من التقديم فصح وان جعلت

شرطية معمولة للجزاء اعني فرتل كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما هو في قولك ان جئتني ...

ان يعتبر التقديم للتعليق في افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء ومن المعمول التاخير بهذا التعليق مستقلا بافادة

اذ ليس ... معمولة للجزاء ... عليه حتى يستفاد الحصر بالجزاء منها قوله سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعني كون

للشرط الجزاء بالنظر الى المقصود الاصلي وهو حصول الاختصاص الذي ... العطف واما قولنا فيما سبق المراد من ان تقديم

ونحو العطف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية قوله نعم انه ليس بقطعي فقد سبق منا في اوائل الكتاب

ان الشارح ذكر في شرح الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء

الايراد ان القاعدة كلية محكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ ... القول بذلك في دلائل الاعجاز قوله فهو على

مذهب قيل ههنا مرتب الشرط وهو ان يكون الاول معطوفا على الثاني نحو ان عاد الى السفر صلبته ... وفيه ...

البلغاء قوله فلم لا يجوز ان يكون عطف ... من هذا القبيل فيه بحث لان الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشيء مقيد بذلك

الشيء فيلزم ان يتقيد ... المقيد بالقول المقيد بالجلوس بذلك الخلوة فالمحذور بحاله قوله ولا على اخبارهم عن انفسهم بانا

مستهزؤن بدليل انتم الحق فيه بحث لانا لا نسلم ان الجزاء ههنا ... بالاخبار يكون من الاخبار المذكور ههنا

اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في جهة التاكيد في قولهم انا معكم حيث قال واما مخاطبتهم

اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان

مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء مرتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل في القرب ...

لتوهم ترتيب الجزاء على مجرد القول والاخبار ... فصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوجه ...

ومنع التاكيد في انا معكم ودفع توهم ... لا يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب على وجه ما اشرنا اليه قوله فان كان بينهما كمال

الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع

والوجه هو العطف ايضا فلم يعتبر ولم يتعرض ... ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا سئلت هل شرب خمرا فقلت لا تركت شربه يكون

قولك تركت شربه تاكيدا للنفي السابق ولو لم ... بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك لا وايدك الله قوله اما الاول

والثالث فلعدم المناسبة مع عدم الايهام وانما ... السوق عليه والا فعدم المناسبة فيه موجود في الخامس مع وجوب

الوصل قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فيه بحث وهو ان هذا المعنى ... الجملة والمفرد فيلزم ان لا يتبع او يحسن العطف

التفسيري بالواو في المفرد مع انه شايع حسن ... عند البلغاء وشيوعه في عبارة المصنفين لا في كلامهم

قوله وكل حتف امرئ يجري بمقدار الحاصل ان الحتف انما هو باعتبار ... من كونه بالمرض وبالسيف وبالغرق ونحوها والا فالحتف

امر واحد وانما لم يقل حتف كل امرئ مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام ... فيه اسباب الموت من السيف والرمح

ونحوهما من كل جانب ... فيقول الشاعر ... ان موت كل امرئ يجري بمقدار الله فلا يلائم غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع قلت

الاشارة الى وجه اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرئ كما اعتبر ... في المضاف ... وهو الحتف لان المقصود ... الشاعر وغيره من

اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر

في المضاف لظهوره فقول الشارح ... غرض الشاعر ... قوله اي حبسنا بالمرساة المرساة ... الارسا وهي الحديدة التي تلقى في البحر لتقف

السفينة ... بالفارسية لنكر والضمير للحرب فانها مؤنثة سماعي ... وقعت بينهم حرب ... الخليل تصغيرها حريب بلا هاء ...

الغراب قال المبرد الحريب ... وقيل الضمير للكتيبة وهي الجيش وقيل للسفينة ... مقدم القوم للملاحين ارسوها الى السفينة

ولا نجريها ... وما بينها من الاحوال والاوجه كما ذكرنا ... الا ان المصراع الثاني لا ... الاشد ملائمة قوله قلت ما ذكر

ان قد يكون نحو قال ابن هشام في المغني لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على انفرادها لا محل لها من الاعراب واما في كلام الحاكي
فلانها جزء من المحكي اذ المحكي انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا جزءه واما في كلام المحكي عنه فظ وكان هذا ما يكون
بصدد السيد هنا الى اعتراض المص فيما سبق في قوله تعالى انا معكم ما له محل من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد الش في هذا المقام
والله اعلم ليس الا ان يقول امران الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمص مثل للاول
ولم يتعرض للثاني اذ لا بعد في المثال للامر الرابع وليس فيه الفصل فيما لا محل لها لكمال الانقطاع فقول الفاضل المحشي كانه
الش توهم محض اذ ليس في كلامه ما يفيده قطعا بل ما اشار اليه من تمثيل المص لمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لعله ولو كان
فيما له محل من الاعراب ايضا فقول الش فيما سبق لما كان ارسوا انشا لفظا ومعنى فيحقق منه وجه الفصل في المحكي تصحيح
مثال المص ومراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لمن له ادنى سمع وبهذا التوجيه يندفع الاعتراض الاول ايضا ... غير انها
ذلك الفاضل قوله او لانه لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما
سبب للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق والا ان اختلافهما سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث لا حاجة معه الى عدم الجامع ...
ولا يكاد يجتمع هناك للانقطاع سببان قوله مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها قيل اراد بكل واحد من هذه الامور
ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير في موضع كل منها لا معناه الاصطلاحي كل واحد من التوابع والتابع هو الثاني
باعراب سابقه فلا بد ان يكون المتبوع اعراب لفظي او تقديري او محلي مع ان الكلام شامل للجمل التي لا محل لها وذلك ان نقول
المراد من قولهم هو الثاني باعراب سابقه كونه كما فيما سابقه اعرابا وانه باعراب سابقه نفيا واثباتا وان كان خلاف الظ والمراد
كون التوابع مما يلي السابق في احوال الكون على الاكثر يعني الفقيد بذلك بناء على الغالب وصرح السيد وهو الدماميني في شرح
المغني بان قوله تعالى امدكم بانعام وبنين بدل اشتمال من قوله تعالى امدكم بما تعملون
مع ان لا محل لها من الاعراب كما يتحققه قوله وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل قال الفاضل المحشي اي كون التابع دالا على
احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجمل والا كان للجمل محكوما عليها بل حكم الجمل من حيث هي لا يصح لذلك هذا كلامه والمتبادر من
عبارته ان الضمير راجع الى كون التابع والاخفى ان كلامه ان الجملة الثانية لا تجري مجرى النعت لان اللازم ان يكون محكوما عليها
بكونها دالا على احوال متبوعها مع ان بعض كلمات المحكوم عليه يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه اسما او جملة
مجردا عن ذلك وفيه نظر ما لكلام لان هذا التعليل منقوض بموضع الجمل بدلا او عطف بيان مثلا نقول لو كانت الجملة عطف الاسم
ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهذا نقول في البدل ولما ... المحذور لزم ... الاخبار ... معنى
الجملة مجردا من لفظها ... هذا البيان يدل على عدم جواز كون
الجملة صفة للمفرد ايضا ... جواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض الافاضل ان ...
الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت للجملة الاولى لزم ... ان تدل الثانية على بعض احوال الاولى
فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية بانها تدل على بعض احوال الشيء ويرد عليه ... الثاني والاظهر في ... وقع
الجملة نعتا للجملة ما ذكر في شرح الفوائد الغياثية وذكره الشريف في حواشي المفتاح وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اي

ذاتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا الفرق لا يتجه من اشكال اذ قد سبق
انه ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع فان تجويز
الذوق السليم بين الجملتين اضربا مختلفة حسب اقتضا المقامات مفادها هنا اعتبارات متفاوتة فتارة يصير الجملة
بمنزلة الصفة للاول وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد قرر الشيخ في موضع من دلايل الاعجاز الاشارة الى هذا من
جعلها اشارة الى موضع من اللطيفة ذلك في قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم مسالك
لقوله ما هذا بشرا ودخل في ضمنه من ثلثة اوجه وجهان هو فيها شبيه بالتاكيد اما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة
فهو انه اذا نفى ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر واذا كان الامر
كذلك كان اثباته ملكا تبيينا وتعيينا لذلك الجنس الذي ادخله فيه ثم اوضح ذلك النوع بسط كيف ولا يحمل على المعنى ...
لم يجز ان يكون جملة عطف بيان للجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف
البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وايده بنقل عن ابن مالك وصاحب السيد على ما يرجع اليه قوله ان يكون الم
جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة الاول على تقدير ان يكون اسم السورة والقرآن والثاني على ان يقدر بالمؤلف
من هذه الحروف ثم في العبارة مسامحة لان كون الطائفة من حروف المعجم مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدأ محذوف
الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثاني في هذه الم ثم المعجم اسم مفعول صفة لمحذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه
الاعجام بمعنى النقط او مصدر كالاعجام وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الش في شرح الكشاف ان يكون بمعنى
الاعجام ازالة العجمة بالكشف بالنقطة وهذا انما يتم لو جعل كون الهمزة للسلب معينا ومسموعا في هذه الكلمة قوله وههنا
وجه اخر خارج عن المقصود مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب ... والوجه في ذلك ما هو مذكور في الكشاف
تفصيل القاضي وغيرهما قوله فان الذي يستاهل في التوصيف بفلان اهل لكذا واتى بمستاهل العام بقول لكن العلامة الزمخشري قد
صحح هذه العبارة في الاساس قوله جاء بما يعجبه فالحذق بالكسر مصدر حاذق مجاز في ... اخذ بغير تقدير وهو معرب بالكنية
فارسي معروف كذا في ... المجازفة الكلام من غير ترو ... قوله
فوزانه وزان نفسه الوزان مصدر قولك وازن الشيء اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى
الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا لما يعتبر شيء اخر في ... وهو المراد هنا قوله اي هو هدى اشارة الى
ان هدى العنوان المبالغة المطلوب قوله وزانه وزان تأكيد الثاني اعترض الفاضل المحشي بان الانسب جعل عطف هدى
للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في التاكيد لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن تبيين منه وجه عطف
العطف في قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعين افادة كلهم اجمعين في التاكيد للملئكة
فليتامل ويمكن ذكر الشيخ بعده ان كلام الش يدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي فيكون ...
من كونه بمنزلة التاكيد المعنوي قوله اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون ... قال في شرح الفوائد الغياثية وفي كون الفصل
في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه ليس للانفصال بل لانه في حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه ...

بحكم ذلك الحكم اى كون المبدل منه فى حكم المطروح فى المفردات والتوابع المفيدة بخلاف هذه فانها كالتوابع اخفى كلامه وهذا الحكم
مما لا يتحقق له فى الجمل لا سيما التى لا محل لها من الاعراب لان التمييز بمجموع المعربين المذكورين لا يجرى فى الجمل لا سيما التى لا محل لها من الاعراب
لا يجرى فيه التمييز شئ منهما وقد اشار الفاضل المحشى الى تحقيقه فلا يرد ما يتوهم من ان هذا الكلام لا يحسن منه دون تسليم على ان عدم تحقق
كون الثانى مقصودا بالنسبة من جميع الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضرب زيد رجلا ضرب اخوك ضرب زيد بعينه والقصد
النسبة اليه لتم معنى البدل الكل بلا مرتبة هذا وفى شرح الفوائد الغياثية ما يدل على ان جعل الجملة من الجملة بدل الكل حيث قال فى نحو
قولنا انعمنا بالاسودين فنعتنا بالماء والتمر ان كان القصد ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة له كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى
بدل الكل من الكل وان كان القصد ذكر الاول وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تاكيدا لها قوله نحو
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين فان تعلق الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب ويجوز
ان امدكم بما تعلمون فى محل النصب لان اولا الاية واتقوا الذى امدكم
بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام فى ذلك فلم نسلم ان الجملة الاولى صناعة الدخل من الاعراب فان الاعراب المجموع
للموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف على ما … المحققين لتقرير السند من شرح المفتاح او للموصول وحده والصلة
لا محل لها كما ذكره ابن هشام فى تحقيق الباب الثانى من كتاب المغنى قوله لدلالة الامر عليه بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحشى
يمكن ان يجاب عنه بانه مبنى على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فمعنى طلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة
ومدلول النهى هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهى الذى هو من اقسام الطلب بلا خلاف اما
ارادة الكف او ارادة عدم الفعل واياما كان فذكر الكراهة لمدلول النهى لا يفسد اللهم الا ان يتوهم ان ذلك مبنى على عدم الفرق
بين طلب الفعل من الغير وارادته وبين الطلب والارادة مطلقا فحاصل كلامه ان من قبيل طلب الفعل من الغير ارادته ومن قبيل طلب الكف
من الغير كراهة الفعل منه فتامل قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا الشرح لا يطابق الشروح لان المفهوم
من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون سببا لحصول الكمال لان النهى ان يكون استفادة الكمال فى الانفس من النون والمفهوم من قوله
… اولى بتادية المراد لكلا … عليه المطابقة مع التاكيد ان يكون التاكيد سبب الوصف لكماله اذ … ان التاكيد لكماله
وجه كونه اوفى لا وجه اصلا للاولى لا اللهم الا ان يتوهم ان الكمال مع قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ الى
درجات الكمال المتفاوتة ودلالة على الكمال البالغ عين وجه كونه ازاد فى تاديته اصل الكمال … ومؤدى الكاملين تدبر قوله وقرة
من هذا ما يلى الخ قد بين الفاضل المحشى وجه القرب بان اللفظ اذا فهم منه معناه بواسطة غيره كان الموضوع له فما لكونه حقيقة فيه
او مجازا مشهورا او لم يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد حصل باستعمال اللفظ فى المعنى فاذا استعمل اللفظ وعرف الموضوع
له كان القرينة فى غاية الوضوح حصلت المرادة ايضا وان يمكن اللفظ حقيقة او مجازا مشهورا فالاولى ان يقتصر على الامرين
المذكورين لانه غير الموضوع له … اما احد الامرين المذكورين او لكون القرينة فى غاية الوضوح قوله ويمكن ان يقال
انه مبنى على ان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف فى شرح المفتاح فلا يرد عليه
ما اورده البعض من ان معنى تضمن الامر بالشئ النهى عن ضده اقتضاؤه واستلزامه فلا ان هذا … ذلك الامر يترتب عليه

التوجيه

التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالته او جل على اظهار الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالته على كمال ذلك
الاظهار والفرق واضح واعلم ان مجرد كون الامر بالشئ متضمنا للنهى عن ضده لا يكفى فى كون التضمن المذكور اصطلاحيا
بل هو موقوف على ان مدلول النهى هو الكراهة وهذا ظاهر قوله ووزان حسنها فى اعجبنى الدار حسنها ايذان بانه فى
حكم بدل الاشتمال وهذا ظاهر على توجيه الشيخ واما على قول من يقول الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده بالمعنى المتبادر
فهو فى حكم بدل البعض من الكل قوله لان عدم الاستقلال مغاير للارتحال اراد المغايرة ذاتا او مفهوما والذات وان لم
يتحقق فى الجملة لانه اعتبر حاصلا لمعنى فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا ينافى كون الثانى بدل الكل
باى شرط قوله فوسوس اليه الشيطان لا يتعدى الوسوسة بالى لتضمينه معنى الانهاء والالقاء وافضى
الشجرة الى الخلد بادعا ان الاكل منها سبب للخلود … ومعنى وملك لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال
قوله اقسم بالله ابو حفص عمر صدر على ما ذكره العلامة فى الفائق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلى بعيد وانى
على ناقة دبراء عجفاء نقبا واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو
يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادى
فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي
نقبا عجفا فحمله على بعير وزوده وكساه وفى بعض الروايات … ما مسها الدبر اى جرح الظهر والعجف الهزال والنقب
رقة الخف … قوله اذا قطعنا النظر عن الفاصل الخ فيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان يكون الرسول
لادم مبينا لقول مخصوص وهو الفعل المفيد بالمفصل والحاصل انه يجوز ان يعتبر الفعل المفيد بالمفعول مع قطع النظر
عن الفاعل فان تعلق الضر … جعل عين الفاعل اعنى وسوسة الشيطان لادم ايضا فتامل قوله يسومونكم
سوء العذاب التى سمته خسف اى اولى اياه واوردته عليه قوله حيث طرح الواو وهذا ظاهر لكن فى الكلام فى بعض تخصيص الخ
الاولى بطرح الواو والثانى بابدالها ويمكن ان يقال وجه التخصيص تقدم فى سورة ابراهيم قوله تعالى وذكرهم بايام
… فناسب العطف على سوء العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون عند تعداد انواع النعم والمحن التى
… وذكرهم بايام الله … السياق فى سورة البقرة كما يحقق ولك ان تقول ان الاية فى
البقرة من كلام الله تعالى لهم فلا تعدد المحن وابراهيم من كلام موسى فعددها … ههنا ذكر النعم جعل
يذبحون ابناءكم … يسومونكم … عطف ليحصل نوع من تعديد النعم ليناسب قوله تعالى واذكروا
نعمة الله عليكم فتامل قوله فتبين عذاب اليوم الكبير وفى الاية … صفة لليوم تقرير
العايد اى فيه قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع العطف ينبغى ان يراد نوع من المغايرة الكلية والا
فالمانع من العطف موجود فى كمال الاتصال ايضا قوله ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم او لان كل فصل
قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق قوله … قال الفاضل المحشى اى افعل مجهول من الرؤية
لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة فى الثانى اى يتعدى الى المفعولين فاذا اريد تعديته الى ثالث …

ويكون زيدا رئى خالدا عمروا وان فلانا ان زيدا جعل خالدا ظالما عمروا وان فلانا وبالجملة هذا المعنى لو جعل زيد عمروا وان فلانا فهم كما

تريد استعملوا ارى في معنى انه يتوهم على وجوب لهيم هيماهيما انا ذهب من العشق وغيره **قوله** فان بين الجملتين مناسبة

ظاهرة فيه لان هذا منافي لما ذكره سابقا عقيب ذكر الاقسام الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة وفي

ذلك تصريح بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره هاهنا صريح في خلافه ثم لو كان هناك اما

في الاول فلعدم المناسبة واما في الثالث فلان الجملة الاولى في اشتمالها على المانع مع المغايرة التامة لم يوجد لانتفاء

هناك بعدم المناسبة عدم الوصل بالعطف لتحقق المانع سواء كان المانع خارجيا ام لا فكذا المانع موجود في الثاني

والرابع ايضا فلا وجه لجعلها فيما الاول والثالث **قوله** لئلا يتوهم انه عطف على قوله اني فيه بحث لان في القطع

احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا لاني وبيانا له والوصل يصير فكل من الفصل والوصل ايهام خلاف

المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور

بالتامل في السياق واتيه الاستيناف اظهر في الجملة لانها مستقلة تشابهها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على

القريب مع الواو فاحتمال خلاف المقصود في العطف اقرب فتركه لهذا اختير الفصل **قوله** لا للوجه الذي زعم في السكاكي

وهو عدم وجود ذلك البيان لان كلامه لا احتمال له الى ان عدم عطف قلنا مستهزئون على الواقع انما اوجبت قرينة على

عدم اشتراك القيد وان اعتبار العطف على الجزء المقيد يوجب لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد السابق لعدم

ظهور قرينة على ان المعطوف على نفس القيد اعني لو اعتبر اشتراك القيد وهو الخلو وظهورها في قوله تعالى

اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فانه جزاء بان

عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عين الاحتياط فلا يرد ما ذكر على وجوب الفصل **قوله** لا نا نقول الاولى فان عطف

الشرطية قبل رعاية المناسبة واجب في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية لتحقق المنافاة

بينهما اما من حيث لزوم الشك في الشرطية ولزوم عدم الشك في الاسمية وكذا لزوم العطف في الاسمية ولزوم عدم القطع

للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها

واما ما اورده من المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدأ والشرط جزء فلا يكون العطف مخالطا

واما الثاني فلجواز ان يعطف لا يستقدمون على لا يستاخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعني اذا جاء اجلهم بناء على

معنى قوله تعالى **لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون** لا يستطيعون نحو على نمط قوله تعالى

لا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين ونحو كلمة ثم فانه ورد على سواد كلا وبياضا **قوله** بدليل انه علل منع

بفوت الظهور المناسبة فان تلك الغريب بعيد لا مستدل كان فانه انما يشعر بوجود الجامع بين جملة **الله يستهزئ**

بهم وبين الجملة الشرطية فلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع فيما جامع منهما فيهم **قوله** فما كونها جوابا لسؤال

اقتضته الاولى صحح الشيخ في دلائل الاعجاز لوجوب القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شرح المفتاح واما الداعي

وسبب القطع فمنهم من يقول السبب كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط

اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم من يعلل بان حقهما ان يكون كلاما في شخصين فلا يجال العطف اذ لا

لعطف نوح الثلثين منهما وربما يتوجه بالواو فيفهم انه خطاء السؤال وعلى كل فهو منقوض بنحو قوله تعالى وما

كان استغفار ابراهيم لابيه الاستيناف صدر الآية وهو قوله تعالى **ما كان للنبي والذين**

امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم

انهم اصحاب الجحيم مقتضى لسؤال وقع فوله وما كان استغفار ابراهيم الآية جوابا له وهذا ظاهر في الواو

استينافية لا عاطفة فلا اشكال وقد يقال المعتبر صورة الاستيناف ان يقع جواب السؤال عن بيان حاله كذا ام لا او نحو

من السؤال المعتبر في الآية الكريمة ونظايرها اخص فليس من صورة الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان

ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورد فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب

في طرف وكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من وجه آخر وفيه ان القطع ولو في الوجوه الثلثة التي ذكرته

بما سبق خارجية في هذه الصورة لوجوبها القطع اللهم الا ان يقال لم يقدم السؤال في الآية الكريمة لاستبعاد حضور

في الاذهان وعا الجواب عن البيان ترجيح الاتصال بين الجملتين وبالملاحظة كان بيانا آخر لكنه مناسب للجملة الاولى وكان

المكان لهذا الاعتبار مقام وصل وفيه انه تعسف لا يخفى اذ لا ريب في هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم بالصواب **قوله** وغيره

قال الفاضل المحشي فيه التنبيه على كمال الفطانة وان كان الكلام السابق يقتضي السؤال او على بلادة السامع وعدم

تنبيه لذلك لا بعد ايراد الجواب وغيره عن ذلك التنبيه لكون الكلام السابق مقتضيا للسؤال اذا كان الكمال الفطانة لا يدل

عليه وكلامه لا يكون عدم التنبيه عادة فلا يصح الاعتبار الثاني الا ان يجعل الاضافة كما في فطانة بيانية او زائدة

بالبلادة عدم كمال الفطانة **قوله** اي ما بالك عليلا في الصحاح ما بالك اي ما حالك والسؤال عن الحال سبب العلم

بكونه مريضا لكونه من سببه حرارة ليتعلل بك ام رطوبة بتعليل عا الكون عليلا **قوله** لانهما اعبد اسباب المرض

سبب بعيد يجب الوقوع لانه بتسبيب **قوله** وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك هذا اذا جرى الكلام على مقتضى الظاهر واما اذا جعل

على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان يكون سبب علته العشق سهل جدا بالمرة

لا ينبغي ان ينكره العاقل وبشك **قوله** في التاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص هذا انما يبنى على ان سوق الكلام

مقتضى الظاهر المتبادر والا فالتاكيد كما يجيء لدفع الشك وردّ الانكار كما سبق وليس فايدة محضرة فيه فلعلها على كان

السبب المطلق لكان سؤالا من تصوره **قوله** الذي استعمله فيه بحث لانه يجي ويكره في الجواب **قوله** وهذا البليغ الى

واقواها انه بحث فيه بان كلا من هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام وكل منها البليغ في مقام من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام

الوصل التام فان يكون فيه تلك العبارة خالي البليغ من تلك العبارة ضد له فكيف يحكم عليها بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق

والجواب ان مراعاة المقام اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا التركيب البليغ فيه لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى **قوله** نحو قالوا

سلاما في السلام يحتمل ان يكون تقاولهم لعبارة بما يعبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون هم كانوا على ما قيل

عالمين باللغة العربية ثم شيوع هذه اللغة كان من اسمعيل **قوله** زعم العواذل الخ فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل

ولهذا قيل نحو اطلبه الكذب فلا يناسب المقام لو بدل نعم بعلم لكان احسن قوله جمع عاذل بمعنى اللائم ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة

لا يجمع على فواعل وقد مر فيه الكلام في شرح الديباجة فليتذكر ولما كون عاذل صفة جماعة فيبنى على الله الذي لا يعيل عنه الا الصادق

اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة على ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لا نرى اسنادا خالصا قوله ما وقع عنه الا

ليشير الى ان الفعل في كلام المصنف مستوفيه ضمير الى المصدر بالتاويل المشهور كما في قوله وقد حيل بين العير والنزوان وان

نقول هو مسند الى الظرف بعده كما يشعر به قوله كما اذا عقبت الثمانون عنه والوجهان المطردان في مثاله قوله اي اعادة ذلك

الشيء الى الظاهر ان يقول ان قوله باعادة صفة من باب المشاكلة على نمط قوله افرح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا

ما يجيء في البديع انشاء الله تعالى والمراد بتلك الصفة وقد يقال له ادنا الاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع المشخصات

فاذا ذكر لو كان الصفة مذكورة بالعلم فقد ذكرت بعده وحيث لعادة فيحصل التأكيد قوله قلت وجهه انه اذا ثبت الشيء حكم

اورد عليه الفاضل ان سؤال المخاطب غيره من احسانه عن الوجه اذ هو اعلم بالاسباب الحاملة على افعاله الاختيارية

ثم بين ما هو الصواب بتفصيل فان قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكر على قوله

لماذا احسن بصيغة الماضي دون ما اذا احسنت يدل على ان السائل غير المخاطب قلت قوله المتكلم في الجواب صديقك بالخطاب مبني

على اعتبار السؤال عن المخاطب فالحمل على خلافه تعسف ظاهر فان قلت رد الفاضل المحشي انما يتوجه لو كان كلام الشارح في المثال

المخصوص السابق وليس في ذلك تعيين بل الظاهر في لفظ فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف مع السبب الخاص يدل على ان الكلام

ليس في خصوص المثال ولذا لم يقل فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من المثال يمكن ان يصور السؤال والجواب في مثال يمكن ان

يفيد فيه السؤال من السبب مثل ان يكون احسن زيد الى عمرو وصديقك القديم اهل لذلك ثم انه لم يرد ان تقدير السؤال من السبب واجب

في كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز السؤال عن الاختصاص في صورة الاشارة الى الجواب بالقبس الى تقدير واحد فيما يمكن

ذلك التقدير واحالة الجواب بالنسبة الى تقدير آخر الى المقابلة قلت هذا بعيد لان قوله والسؤال المقدر فيها لماذا احسن نص في

جواز اعتبار السؤال عن السبب فقوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق

لكنه يتناوله قطعا فيرد ما اعترض به اللهم الا ان يحمل لفظ او في قول الشارح او هل هو حقيق بالاحسان على معنى الاضراب

ابطال التقدير السؤال المذكور ورد على من زعم ان المقدر هو واعلم ان ايراد المحشي مبني على ان احسنت في المثال على صيغة الخطاب

كما نص عليه الشارح واما اذا كان على صيغة الحكاية فلا يخفى ان صلاحية المخاطب يكون سببا لاحسان المتكلم فلا يرد ما اتجه

على الظن بقي في كلام الشريف بحثان الاول ان قوله نعم تصور ذلك اذا انسى واراد ان يتبين هل يعرف ذلك ام لا لكنها

عما نحن فيه بمراحل بل منع لان الاصل في قوله احسنت بطريق الخطاب ليس الا الافادة لا لازم فائدة الخبر وحقيقة الحال

الى علم احساني الى زيد ولا يخفى ان لا يتفق السؤال والجواب مناسبا فلو حمل معنى السؤال المقدر هل تعلم لماذا احسن

اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصداقة القديمة لكن بعيد بمراحل فضلا من مراحل الثاني ان السؤال اذا كان هل هو حقيق

بالاحسان استحسن التاكيد في الجواب لكونه جملة ملقاة الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق المغني عن التاكيد انما هو

في القسم الثاني والا وجه ان يكون الثاني الاول ح مستغنيا وهذا هو الذي حمل الشارح على تقدير السؤال عن السبب بقوله

السؤال المقدر لماذا احسن او هل هو حقيق بالاحسان لف ونشر مرتب تأمل قوله وليس ضرب في سائر صور الاستيناف فتأمل الى ليس يجري

كون الجواب بعد الا مرتبا مقتضيا باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جواب السؤال عن

وغيره بدون اعادة اسم او صفة وانما امر بالتامل لان نفي جريه لزوما ما يأتي باعادة الاسم ومنه ما يبنى مع الصفة الجواب المفيد لذلك

اما وما دون هذه ومنه قوله بالغدو والاصال الغدو في الاصل مصدر الرواح والمراد بهنا الغدوات فعبر بالفعل عن الفعل كما يقال اتيتك

طلوع الشمس اي وقت طلوعها وان لم يجمع باعتبار الاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والاصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب

وقد يجمع على اصل واصايل كانه جمع اصيلة ويجمع على اصلال ايضا بعين مبدلة من النون قوله كانه قيل من يسبحه الى الشيخ في دلائل الاعجاز

بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية ان قلت فما قوله في الاية قلت له ان يقدر المسؤول

لم تقيل حال الهم رجال وصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل قوله لهم الفاء وليس لكم الا في صدور القبر الفراء اي سكن البرد وجهر

ولا لا في صدور الفيء للقبر والايلاف صدر القبر يوله مذوقه هذا الاستيناف الخ قيل يجوز ان يكون الاستيناف في هذا البيت

مذكورا لا محذوفا ووجهه انه لما قال وعمتم جرائر الساعين لسالوا ويقولوا لم يكن ذلك فاجاب بقوله لهم الفالج والدليل على

الكار المستلزم لذلك لفظ عمتم لان استعمال الزعم في الكذب اكثر قوله مؤكد للجواب او بيانا له لان المراد بكنايتهم انهم محل العون لهم في مقتضى

الاصل في اصل معنى قوله لهم الفاء وليس لكم الا في معنى قوله كذبتم قوله فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة تحكى عن صاحب عباد

فان هذا الواو احسن من واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح قوله وقد يحذف صدر الخ قولهم الروزن ووجهه كونه خبطا انه يحتاج كما

اعترف به نفسه الى ان تقدير اصل الكلام هكذا او اما الوصل في ما لدفع الايهام واما للتوسط فيقدر تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بالمخاطب

ما اعجبه اليه قوله لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا لان اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي عن تقدير القول اي

قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدون جوابه فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون مفعول المعنى

مكان الميثاق فلا حذف فان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا العطوف على جزئه قوله لان معنى امنوا لان تؤمنون اوساوى في الخارج

النحيب وتعليلهما والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي دون الخبر قوله الا عند التصريح بالنداء فيه بحث لان هذا التصريح في مثل انما المذكور

اذ لم يوجد قرينة واحدة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت لحسن العطف بلا تصريح بحرف النداء كما في قوله تعالى يوسف اعرض

عن هذا واستغفري لذنبك ولا يخفى ان فراد احد الفعلين وجمع الاخر في الاية قرينة على اختلاف المخاطب

فلا لبس قوله فلا يصح عطف بشر عليه اجاب صاحب الكشف عن الكشاف بانه لا مانع من العطف على جواب السؤال الا ان يكون جوابا اذ انا

فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا يا رسول الله فبم امنوا يكن لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بمثوبتهم وقد يجاب ايضا بان يا ايها الذين

امنوا انما النبي للمؤمنين والتجارة المدلولة بما انهم لكنهما في شانه نوع البشير وفي شانهم نوع الامان المذكور ويجوز

يقع يؤمنون معه بشر بيانا لهما لا متوجها فتدبر قوله ليس المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر اي الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها

بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين وتوله الجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ما اعد لهما في قوله وبالجملة

وقولهم الامر واشباهها وهو المراد بالجملة اي الحاصل كما يشير اليه قوله بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون الخ والمعنى المعتد

بالعطف الحاصل الكلام الذي هو وصف ثواب المؤمنين اي المنظور في العطف في ذلك خصوصية الجملة الامرية من حيث هي كذلك

حتى يطلب الجامع الحلو اما قول صاحب الكشاف ولك ان تقول هو معطوف على قوله فاتقوا فهو مبني على عطف الجملة من حيث مضمونها
كان قيل منفردا على فاعله معطوف على قوله فاتقوا لك كما توهمه الفاضل المحشي وهذا التوجيه مبني على ان الامتثال على
الشارح واندفع اعتراض المحشي واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو ما افاده الشارح ايضا
في شرح الكشاف لكنه لا يخلو من تعسف لان المنسبق الى الفهم منه تلك الجمل الا انما ناط للجواز وهذا غير حقيقي على من له ذوق
في اساليب الكلام فما ذكره الشارح في هذا الكتاب توجيه آخر لكلام الكشاف غير ما ذكر في شرح الكشاف لكن من شرطه انه في
الجملتين قوله الحق قال ابن هشام في مغني اللبيب عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح
باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين
بقوله تعالى **وبشر الذين آمنوا** في سورة البقرة **وبشر المؤمنين** في سورة الصف قال ابو حيان
واجاب سيبويه جائني زيد ومن عمرو العاقلان على ... ثم اورد عدة ابيات مستشهدا على جوازه وفيها احتمال الى غير ذلك
مما لا يخ فيه على نظر الكلام الا ان يقال انه ان اعتبر فيه بين المحققين من علماء البيان واما ما نقله ابو حيان من سيبويه
فقد صرح ابن هشام بانه غلط عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت
لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها
سيبويه من حيث النعت علم ان زوال النعت يصححها فتعرض ابو حيان في كلام الصفار بوهم فيه كلا محتمل فيما ذكر الصفار اذ
قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ لما السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاة
وكلام البيانيين في هذه المسألة بما حاصله ان اهل هذا الفن اعني ان هذا البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من
النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لان من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم **قوله** فكان النبي بان يؤدى معنى هذا الكلام
في لفظ كان انما الى توجيه آخر وهو ان يكون امر النبي ان يلقي الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم نوح هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ
قل للذين كفروا ان ينتهوا الا بتاء الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل الزبيدي في
شرحه **قوله** من القوى المدركة العقل اراد بالقوى المدركة القوى التي يحصل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة في الادراك **قوله**
هي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذه الاصفر هو الحلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى
جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان فيلزم كان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك
الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم فهذا ينفي الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم
هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة ترتسم فيها صورها كلها والحس المشترك والمثال
المذكور النفس لكن يجمع في الحكم باعتبار الطرفين والوهم الها باعتبار النسبة فما ان نسبة الحكم الى كل من القوتين
مجازا باعتبار كونها آلة للحاكم قلت في الحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون باجتماع في قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام في آلات
متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا الحس المشترك
لان القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى كلها تعرف

تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها **قوله** فان استعملها
بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة اي ان استعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما
هو صريح اسمها فان قلت كيف تستعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسات ليست مدركة
للوهم قلت لما نبهت عليه آنفا من ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل **قوله** وان استعملها بواسطة القوة العاقلة
اشارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم
يزعم اتحادهما بينهما في موضع **قوله** مثل الاتحاد في الخبر عنه الخ التمثيل بالمخبر عنه والخبر بل المسند والمسند اليه
بناء على انه في قانون الخبر قوله وكذا حكمه هذا اللون غير هذا الطعم مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد
بما سبق ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرنا اليه مع ما عليه **قوله** وفيه نظر لان التضايف الخ
يمكن ان يكون مراد الشارح العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك عند كون معروضهما محسوسين لا على
معنى انهما محسوسان بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات واشباههما بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بشيئه
من الامور المحسوسة على الاكثر من اثنين في ضمنها وهذا احتمال كون شيء من الامور المحسوسة علة فعلية لشيء لا يدرك بمجرد
الاحساس او يمكن ان يكون بين تصديقهما اشتبه ما قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء المشتبهة
فيشبه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا يقتضي الاجتماع نسب الجمع بها الى
العقل ولما كان الوهم قد يشتبه عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبههما مناسبة لذلك الاسباب المقتضية
في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا للتقارن صور المحسوسات التي منها تنتزع صور الموهومات
والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلما كانت اجزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع اما الجمع
اما بسبب التقارن في خزانة الصور ولا في الاول هو الخيال على الثاني اما ان يكون بواسطة تناسب مقتضي بحسب نفس الامر فهو
العقل والا فهو الوهمي **قوله** نوع واحد زيد في احدهما عارض اراد به الصفرة والسواد فان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد
فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد خضرة زيد فيه شيء يسير **قوله** وتيقن ان هذه الثلثة نوع واحد بسبب اشتراكهما
في اشراقها الدنيا بينها انها اشراقا حيا بالعدل والثالث وعقليا بالثاني لان منشأ انوار العدل والاحسان **قوله** او تضاد وهو
التقابل بين امرين وجوديين قوله وجوديين احتراز عن التقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة وادخل بقوله على
محل واحد تضاد بين الجواهر اعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد
بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص التعريف بالتضاد الحقيقي فعلى
هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خاصا من مطلق التقابل يسمى بالتعاند وقد يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد
تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهوريا وينحصر التقابل في الاربعة وفي هذا بحث وهو ان تعريف التضاد الحقيقي الدال على غايته
الحلاوة لا يناسب المقام لان السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف
انما هو بين الحلاوة والمرارة ولا يخفى على المصنف ان التعاند الحلاوة والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة فلا يخفى على المصنف

ان تعاندا الحلاوة والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان مثل الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا نعم
نوع شيء بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل جعلهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث
للشيء على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا التمكن من الجواب او عن الاعتراض على صاحب السكاكي لا وجه الثاني من شبه التضاد
لا نفهم كان مراد الفاضل المحشي كونهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض وظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على
المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتامل **قوله** ولذلك
اختلف الصور الخ اى لاختلاف اسباب التقارن وقوله ترتيبا اى اجتماعا على هيئة مخصوصة تمييز من نسبة اختلف الى الصور
وقوله فكم من صور لا اتحاد اشارة الى اختلاف الصور في الترتيب وقوله وكم من صور لا تعيب اشارة الى اختلافهما في الوضوح
اختلاف الصور ترتيبا وان كان يتضمن اختلافهما وضوحا لكنه قصد التنبيه عليه اصالة **قوله** وظاهر انه يمكن جعله صورة ثم
في الخيال قبل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا يساعده عبارة السكاكي
فان عبارته هكذا او الخيال هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال **قوله** للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند
رد عليه الشريف ههنا في شرح المفتاح بقوله انا قلنا لا نم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا بان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز
لان المقصود الاصل هذا هو القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا لها بعلاقة جاز العطف
لا انه ليس جامعا بعلاقة انه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في حقيقة قلت فعلى هذا يكون حالة ثالثة فتنتفي الحاجة الى الانطباع
هي ان لا يلتفت الى وجه الجامع ولم يتعرض له السكاكي وغيره اللهم الا بتعسف ويبقى سؤال ان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء
الالتفات فانهم **قوله** ونحو الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل الفيرني والقرابة بجانبه ومرارة الارنب فان هذا امرا
وعبارة السكاكي هكذا الشمس من الصفيح ودين المجوس والفرابة بجانبه كلها محدثة فانه كلها ليل قطع على المثال من قبيل
عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذي اورده الشيخ والمحشي فليس يتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل في
الجزئي والجليين فظهر ان اجزم المحشي بكون المثال من عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي **قوله** وبيض الى ما قبل هذا الكلام ومابعده
فقد بين الفاضل المحشي قبل الكلام وما بعده ثم اورد بحثا في كل منهما لكن البحث الاول بحث لان التامل الذي لا ينفع المقدم بحسب
دهوكما وقالت اذا ادعت تعداد الامور الحادثة والحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفي في الصورة العطف او جمعها اصغر الحدوث على الاول
ان يجاب ههنا انه بان الجامع غير ملتفت اليه **قوله** ولهذا العقد ان كلام السكاكي حيث قال في الايضاح واما ما ثبت بظاهر كلام السكاكي
في موضع كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه والخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو هزم الامير الجند بعد ما
فانه يصح كما عرفت ويصدق الهزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه لعلاقة سهو فانه صرح في مواضع انه من الامتناع عطف
القائل خفي عنه ما ينوي وحلقي صنيق مع اتحادهما في الخبر فظهر الفساد في قوله الوضعي يريد ان المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشيئين ولم
قوله اتحاد في الصور مقام قوله اتحاد في تصوريهما الاتحاد فظهر انه قصد بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتصور وهو الحكم
فظهر الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد انما يلزم من تغيره ولا يرد على نفس عبارة السكاكي لانه شرط الاتحاد في تصوريهما
الاتحاد في المخبر عنه في قيد من قيودهما علم انه اراد متصوريهما في الذهن ان يكون بين تصوريهما والخيال ان يكون بين تصوريهما

مقصوراتهما على قياس ما سبق بعينه عطف لا تفسير هذا الكلام فيه بحث لان المصنف بعد ما نقل في الايضاح كلام السكاكي على الوجه
وفرغ منه قال ثم قال الجامع بين الشيئين عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره
فلا يتعين ان مقصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان ينقل كلامه بعبارة اخرى فلذلك لا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين
اى بالتصور المعلوم التصوري وتقييده بذكره معرف الجنس المعلوم التصوري المتناول الكل متصور سواء كان مجرد افراد او جزء
او قياس قيودهما كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح قوله السكاكي الجامع بين الشيئين الخ ولهذا قال الفاضل المحشي في شرحه
المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين بعطف احديهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي بلفظ
الجملتين فوجب حمل كلام المؤلف في الايضاح على النقل **قوله** ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على المصريين فلان
تقديم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة المصنف بحيث من السكاكي
بمذهب الضعيف لا يقول به الفقهاء عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستقبحون في جزء الامتناع
هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل **قوله** ولا يحصل المناسبة بان
يؤتى بالثانية فعلية صرح في نحو زيد قائم وقعد عمرو والانسب بالكلام ان يقول اسمية في نحو زيد قائم وعمرو قاعد وهو
قوله وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن يتبعه الخ الظاهر ان الامر ههنا بالعكس اعني ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور
قوله والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في الايضاح المفصل واما الموضع الذي يستوي فيه الامران
فان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون على تاويل الاسمية والنصب على تاويل
الفعلية وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية ان المشتمل عين المشتمل والثاني معنى التاويل
بالاسمية بحيث لا حاجة فيه الى التاويل اللهم الا ان يحمل على المشاكلة **قوله** فقد يجب قبل الفرق بين التذنيب والتنبيه
مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكره في حيز التنبيه بحيث لو تامل المتامل في المباحث المتقدمة
لفهمها عنها بخلاف التذنيب **قوله** وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح الذنابة الكسر عقب كل شيء وذنابة الوادي الموضع الذي
ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والاذناب التابع **قوله** من متعلق كرًّا الكرار اي شيء يقيد المتعلق ان قلت في حاجة الى الضمير
قلت مجيء الضمير ليس للربط بل الضرورة كون الحال عربيا مشتقا **قوله** يثبت الحال المعنى الذي واما الجملة في قولك اتيك والجيش
قادم فهي حال وبيان لما لزم الفاعل وهو زمان الاتيان لكنها بيان للفاعل **قوله** لا حال لان المقصود ان الحال المستقلة بيان لان
ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة
لان كون الفصل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات اللازمة معلوم **قوله** فلا تمرح الشم فسى وهو عريان يما ملك
يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا او البيت سهل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا عن بني ذهل وقلنا ان القوم اخوان
عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا فسفت عنداي عوت من جرو شرح الشر اي ظهر وانكشف دناهم اي جازيناهم
قوله تشبيها بالحال ووجه الشبه كونهما حكما لصاحبهما **قوله** يكون بكره مخصوصة يريد ان ذو الحال الذي لم يتقدم عليه الحال
كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا اعني قرية بسبب وقوعه في سياق النفي قضية لانه في حكم الموصوف والنفي

على قرينة الفرق ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح ووجه هذا التوجيه بانه لا شك في معنى الكلام سبعة وثامنهم في الاسم
سبعة في حكم الموصوف حتى يصح الحمل على الحال والحق ان قوله تعالى **وثامنهم كلبهم** صفة سبعة كما يشهد به قوله تعالى
ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى يناسب الصفة وباب المجاز
مفتوح فليحمل الواو عليه تأكيد اللصوق المذكورة فيكون هذه الواو ايضا نظيرا للعاطفة التي كالمنضوع والحالية الا تراه
وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحو ان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تمحض نكرة بناء على انها لو تأخرت لالتبست
بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار
فيما اذا دخل الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بالصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا والا فالفرق في نحو الواو ورفع الالتباس الحال
بالوصف لعدم لم يتقدم على ذيها في الاية الا ان الكلام في بناء عدم التقديم على كون ذي الحال الموصوف حالا ان نفرق بان
الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال تبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة محتاجة الى بيان الذات فيخرج
منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف ثم اريد ان يقال اذ اكتفى بمطلق تخصيص ذي الحال في دفع وجوب تقديم الحال عليه ثم
ذلك التقديم في مثل جاءني راكبا رجل بل لم يتصور محض تنكير ذي الحال لتخصيصه بتقديم الحكم عليه وهذا اختلاف ما مر جوابه
على هذا لما اورد على القول بتخصيص الفاعل في مثل جاءني رجل بتقديم الحكم من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصلا
قبل الحكم فلم يحكم تقديم ذيها عليها اي ما يرشد اليه من كون الواو رافعا للالتباس كما اشار اليه الشارح في نحو هذا الباب
قوله تعالى **وثامنهم كلبهم** فمذهب قوله كما هو مذهب صاحب الكشاف سواء اذ ليست واو الحالية قوله ولا
نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا الحال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل
على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الحالية بالواو لا يجوز تقديمها على ذيها رعاية الاصل الواو الذي
هو العطف لكن نقل ابن ... على جوازه عند الجمهور وان منع المغايرة نقله الدماميني تأمل قوله اولا اللزوم لذلك
السابق في قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولا اللزوم الثابت لذلك الكلام لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره
الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يقال الاستلزام وهذا الوجهان كما لا يخفى عن نوع حذف بناء على ان المفهوم من كون هذا
الشرط المذكور اولى باللزوم كونه اولى بالاتصاف بالملزوم الثابت للكلام السابق لا ينفعه لكنه تخريج الكلام على
حقيقة الضاد وههنا وجوه اخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول بمعناه الكون ملزوما
تغيير النقيض فيما سبق كون الكلام مطلقا وثانيها ان قوله للكلام السابق في موضع مفعوله اولى بانه افعل التفضيل
الى المفعول وثالثها انه متعلق باللزوم لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير قوله اكرمني وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين
اعلم ان كلمة لو وان في امثال هذا المثال ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للفرض والتعليق في الاستقبال بل كل منهما مستقلة
في تاكيد الحكم البتة ولهذا نرى القوم يقولون انها للتأكيد قوله فانت طلاق والطلاق الية وعزمة ثلاث
الطوامث الا لثلاثة العيون والشباك الحبائل والطوامث الحيض من طمثت المرأة اي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة
بين اجزاء الكلام واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله المراء كل كلام مستقل وقيل اخر المصراع المذكور

من بحر قل الموقوه ... لكن الرواية في هذا البيت عزهم مكان التبه ولعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليه قوله ترى كل من فيها
وحاشاك فانيا المصراع لابي الطيب المتنبي في مدح الكافور الاخشيدي صدره ويحتقر الدنيا احتقار مجرب ترى كل من فيها وحاشاك فانيا
ما بدا الى لا تعطي حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا هذا على احد الوجهين في قراءة الرفع في تستكثر والوجه الاخر فيه ان يحذف ان
ويبطل عملها واما اذا قرئ بالجزم على انه بدل من تمنن من المواتي لا تمنن ولا تستكثر فليس مما نحن فيه وفي الاية وجوه اخر ذكر في
التفاسير قوله يمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفردة انما عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالضمير
وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور في الحال المفردة مؤثرا في وجوب الاكتفاء
فيها على الضمير لتتم كلامه ووجه عدم الورود على ما ذكره ههنا هو ان ليس الملحوظ اصالة الحاق المضارع المثبت بالحال المفردة
في وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه بها في امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث
استدل اولا على ان اصل الحال المطلق ان لا يكون مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل من الجملة
فليس بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره الجامع
من قبيل الحمل على النظير لا القياس فهو صحيح وهو مقبول اذ قد صرح في ايضاح المفصل وغيره ان التعليلات المذكورة في امثال هذه
المباحث بيان مناسبات لا مثل الدليل هو الاستعمال قوله اما بطلان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة
في الحال مجازا في الاستقبال انما لم يذكر المذهب الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد من ان يكون مطلوبه
من الكلام المضارع على المقارنة تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما تطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبانه وضع
للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان
يكون ما هو من امهات المقاصد لم يوضع له لفظ فيلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني بان المتبادر منه الحال
وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب ان يكون للحال حقيقة كما في الماضي ضرب وفي المستقبل اضرب وتمسك الثالث
بان وجود الحال خفي حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود الفضل للمتقدم كما لا يخفى قوله وههنا نظر لان الحال اذا وجب
النظر ما ... الفاضل المحشي في ... وجب تقدير الماضي الواقع حالا بعد قوله واصك وجهك وجه القاضي الفرق قوله
الله تعالى **فصكت وجهها** اي ضربت قوله فلما خشيت اظافيرهم البيت الاظافير جمع اظفار وهو جمع ظفر
ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل في تغلب ... على ارهنهم
... الاصمعي ... وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم ان يضربوا وخلصت جلت
بالكلام وهو ... عندهم ... قوله ومثله قولهم **لم تؤذونني** الاية في شرح اللب السيد عبد الله ان
وحول الانفصال على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فيدخله الواو كقوله لم تؤذونني
وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وما ذكره الشارح اظهر ومعناه ان الغرض ان ما كان في
الزمان الماضي الحي وانما عدل هذا الى الفعل الماضي المستقرب كانه يجيزه للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول رايت
الاسد فاخذ السيف فقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام فيه ان مطلق

حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما مر في قوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط في المفعول مع انه شرط في عمل اسم الفاعل كونه
بمعنى الحال او الاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما
يلفظ به كما في قولهم دعنا من تمرتان على ما زعم الفاضل المحشي في حواشي شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا
وذكر الاندلسي ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه
موجود الان لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الماضي واقع
في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد استحسنه الفاضل الرضي **قوله** دون
النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذف
النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت لحذفت نون متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة اول مع الثاني
ان الفعل معرب مرتفع وفيه وجهان احدهما خبر في معنى النهي والثاني فاستقيما غير متبعين هذا وقد يجوز ان يكون لا يتبعان
نهيا المقصر نون التاكيد الخفيفة على مذهب يونس وكسر لالتقاء الساكنين فيجي ايضا تتبعان مما تصح حالا لكونها الحق اشارة
الى ان العامل في الحال الى في الادم من معنى **قوله** خلوها من حرف الاستقبال كالسين ولن وقد صرح بذلك القوم في هذا المقام
بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك من حرف الاستقبال وقال عبد [illegible] اللباب علا صاحب الكشف
المستشرح الذي ذكره الشارح **قوله** لتنافي الحال والاستقبال في الجملة فيه بحث معوان التنافي في الجملة انما هو بين
الحال والاستقبال على ما تعرف ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستبعد واصدر الجملة الحالية بعلم الماضي مثل ما لا بد من بيان
الفرق فان قلت منافاة المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهتين صيغة الاستقبال ومعنى ومنافاة الماضي
المصدر بعلم المضي من جهة المضي ليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الاستقبال
كيف ولو ثبت التنافي بين صيغة المضارع والحال لما لزموا في المضارع الواقع حالا ما يقربه الى الحال كما لزموا في الماضي
الواقع حالا لفظ قد بل الجواب الحق ما سيتم عليك في وجه دلالة الماضي على الحال دون الاستقبال لا يحسن غيرها كما خفا
منقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفا فيحصل المقارنة للحال ونا لما فحسن الاعتبار وفيهم **قوله** اقدموا من رئى البيت ولفعاله
مصعب وتواسع ما بنا حيد منهم بخلاف مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام في ابن لجيد للعيلو والغرض
للانكار فلا لجيد تاكيد له واقدموا امر اي دالا خبر اي اكثر العود والمفعول في البيت محذوف والمعنى تكفوا اولي عن كذا
ونهنهه عن الرجل عن الشي فنهنه اي كففته وزجرته فكف فانزجر والاصل في نهنهته نهنهته نبهت هاء اف وانما
ابدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعلل وفعل وانما زادوا النون من بين سائر الحروف لان في الكلمة نونا **قوله** انه كان
تامة ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الاتيان كان تامة حقها ان تدخل على الاثبات
والمعاني يدخل الواو اذا وجد فيه نكتة وههنا نكتة سوى ما بين الفاضل المحشي ولذا ذكره في شرح اللب للسيد عزه
انه كان في الاثبات انما **قوله** ولا معنى لجعل ما ناقصة وجعل الواو زائدة لانه خلاف الاصل ولا يصار اليه الا لضرورة

ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت وجوب دخولها كان التامة على الحدث قد تم ما عدم **قوله** اني يكون غلام وقد
بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المستقلة على ما سبق والكبر بعد حلوله غير مستقل فكيف اورده ههنا قلت الحال بلوغ الكبر
والبلوغ كما يتحقق بتحمل **قوله** ولم يمسسني بشر فان قلت لم يستقل عدم المساس البشر ابدا فكيف عد من الاحوال المستقلة قلت
ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من الاحوال المستقلة **قوله**
شرطه في الماضي المثبت بان يكون مع قد فظاهر كلامه مشعر بانه عام لكن مذهب البصريين ان قد انما يجب في الماضي المثبت الواقع
حالا اذا لم يكن معه الا فان الاكتفا بالضمير وحده من دون قد والواو اكثر ما اتفق [illegible]
الا ان تدخل على الاسم ولفظة لا يدخل عليه وقد سبق في اخر الباب الخامس من الشرح نبذ من الكلام فيه فليتذكر **قوله** او مقدرة
كما في قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وضاقت وفيه خلاف سيبويه
فانه جوز حذف قد من الماضي المثبت وذهب الى ان حصرت لم يقع هنا حالا بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤكم قوما حصرت
صدورهم ورد بان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصفة الموطئة ايضا ان كان ماضيا يجب تقدير قد
لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة الحال القائمة مقامه **قوله** لان قد تقرب الماضي من الحال فيه بحث لان قد تفيد
المقارنة [illegible] والمطلوب في الحال هو الثاني لا الاول وقد اشار الحديث الى دفع حيث قال المقارنة بمنزلة المقارنة
فان القريب من الشي بمنزلة القرين له ولذا اطلق الان على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظ قرب
الماضي من ذلك الزمان فيكون المقارنة بمنزلة المقارنة والكلام فيه لا يخلو عن شوب لان الظاهر المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما
هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجي مقدما عليه فلا
يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من المجي فيفهم المقارنة كان ابتداء الركوب متقدما على المجي لكن ما دام كيف
ولو كون المقارنة في الحال [illegible] وقال جاءني زيد ركب الخ فاسدا لان المفهوم منه على تقدير التسليم كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجي متقدما عليه لا كونه [illegible] المقارنة من جهل بعيد للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمه والمذهب اليه الكوفيون
نعم لو اطرد الاستعمال ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن ادعا المناسبة بان المقارنة في جاءني قد ركب يفهم من
قد وجعل الحال قيد للعامل وفي جاءني زيد ركب [illegible] على قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير في الكلام وفي
حاجة الى التقدير فتامل **قوله** قول ابي العلا اصدق من [illegible] البيت من قصيدة يودع فيها بغداد مطلعها [illegible]
شرع المخبر ان الشعوب الى الصدق اراد بالنبي الخبر والغراب جمع غراب والشرع الطريق المستقيم الخبر الاخبار والشعوب جمع
شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق هذا مبني على عادة العرب من التطير بالغراب وفي المثل اشأم من غراب
البين اصدق في زعمي اصدق وهذا النبي [illegible] الكوفي في شك مما اخبر به [illegible] مع ان جزءه غير حقيقي والتصديق ويمكن
ان يكون اصدق استفهاما انكاريا على حذف الهمزة والاخفش [illegible] في الاختيار [illegible] والمراد بالايات التسع
ما اشير اليه في قوله تعالى في تسع ايات الى فرعون وملائه هي اليد والعصا والطوفان والجراد
والقمل والضفادع والدم والطمس [illegible] موسى [illegible] على اموالهم

والجذب بموالديهم واما الاتيان الاخريان وهما الفلق والنقصان في ذراريهم فالاولى لم يبعث بها م الى فرعون والثانية
من قبيل الجذب في الرابع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف على الاية السابقة بان الايات احدى عشر **قوله** فضيل بالكل
عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقة ولهذا قيل المنفي من المضارع لا يدل على الحصول وتحققهما فيما نحن فيه
ثم **قوله** واستمرار الفصل اصعب بان ان انتفاء العكس اعني صدق الاستغراق في الاثبات والاكتفاء في النفي في الجملة **قوله** وكان
نفي النفي اثباتا مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك لا خفاء ان الافعال الدالة على النفي مثل زال وانفك ونحوهما يدل
بحسب الوضع على التجدد واصل التحقيق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا
دائما لا اثباتا في الجملة والمتبادر من كلام المحشي ان كون زال بمعنى الاثبات بعد ورود النفي عليه على انه قد نص على الجواب
الذي ذكره ذلك الفاضل بانه لا ينافي على عمومه واطلاقه لانه اذا وقع في جواب ما زال زيد غنيا لا يرد اعلى هو بعد ورود النفي
لا يكون النفي الوارد بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكر في الحقيقة من قبيل ورود النفي على الاثبات فتامل
قوله وقد عرفت ما فيه من ان المطلق في الحال العقلي حصول مضمونها حصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال
لا زمان التكلم فاين هذا من ذاك **قوله** من نصب ورفع عوده على الابتداء الرفع رواية سيبويه وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر
ايضا فاعتراض الفاضل التبريزي على السكاكي بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنحو اعراض عن القول المرفوع في
المفتاح وقد روي عوده على بدله بنصب الاسم الذي هو مسند الجملة الحالية [illegible] اول الامر على انه حال وهو في التحقيق
من نصب المتبدل للقطع بان الحال هي الجملة وجوز ان يكون نصب عوده على الظرف اي رجع في عوده الى ما ابتدأ اي ذهب في
طريقه الذي جاء منه وان يكون المفعول به اي رجع قد يجيء متعديا كما في قوله تعالى **فان رجعك الله الى
طائفة منهم** وذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها
العراك وفعله جهدك وطاقتك **قوله** على عدم الثبوت واذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفردة من هذه
الحيثية مع ظهور الاستيناف فيكان دخول الواو اولى **قوله** مع ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفائدة وهاهنا
بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت
وظهور الاستيناف او بمجموعهما ولا سبيل الى الاول لان التعليلين بالملاحظة **اما الاول** فلانا نمنع صدق الدليل الدال
على ارتباط [illegible] فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضه
واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهورها في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفائدة
اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر منه في الفعلية ولا سبيل الى الثاني ايضا والا لكان يجيء المضارع المنفي وكذا الماضي
مثبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود مخالفتها للحال المفردة كما مر **قوله** اي وانتم من اهل العز
او وانتم تعلمون ما بينهما المحشي الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم والثاني على حذف المفعول وقوله حتى ذهب بين في المعنى
قوله وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضمير افصح من الاكتفاء بالواو وشبهها بالخبر والنعت وورود
في كلام رب العزة اكثر نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو والله يحكم لا معقب لحكمه وفي النظم نحو قوله ما بال عينك دمعها لا يرقا

١٠٦

وحكي عن سيبويه الاستغناء بالواو عن الضمير اذا كان معلوما نحو الثمر منوان بدرهم اي منه **قوله** حتى يدخل في صلة العامل المراد
من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده مانعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوي
الذي ذكره بعكسه **قوله** قرب المعنى من ذلك وجه جاءني زيد يريد مجموع الجملة في البيت لا يظهر تأويله بالمفرد لعدم انسياق
الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن بسبب تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو محل في المعنى صار كانه مسند الى الظرف فيما في
التقديم هذا تمام التوجيه الذي ذكره الشيخ اما احتياج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى المصادفة والنيل متعديا الى مفعول واحد كما هو
خبر الا المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجيد والكرم من علامات الحال
من الف لبيان حال الفاعل وهو قد يعمل في الظرف لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى تكلف بهذا الوجه وحينئذ جعل الحرف الالف في مثله
مقيسا او مسموعا فيه **قوله** والذي يلوح منه المحشي كان الاعتراض على الشيخ كما اشار اليه الفاضل المحشي هذا والذي نقله الشارح عن الشيخ انما
نقوله وقال في موضع آخر انك اذا تاملت الذي يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان يحمل قوله
في الموضعين على التناسب والتشابه **قوله** حذفت الواو اي واو الحال كما يدل عليه سياق كلام الكشاف في الاية المذكورة وكلام الشارح
فلا مزاد وكلام الكشاف دليلا على ان مرد الجملة الاسمية من واو الحال غريب في التاويل والتشبيه بالمفرد **قوله** والذي [illegible]
اي كون جاءني زيد هو فارس جسا **قوله** اذا انكرني بلدة اي على حذف المضاف اي اهل بلدة او على الاسناد المجازي وانكر ونكر
العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل بكسر الكاف ونكورا واستنكرته والبازي بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة والباز
لغة في البازي وجمعه ابواز وبيزان **قوله** وان امرا سري البلاد [illegible] موضع الاستشهاد قوله [illegible] وهو ماء والسرى السير في
الليل لان بعضه كالحوت لا [illegible] سرى بنفسه [illegible] واسرى به كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام والموماة واحد
الموامي وهي المفازة قال ابن السراج الموماة اصلها [illegible] قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
[illegible] في حزام السلطان تسمية المفازة بالموماة [illegible] من المخاوف المهالك [illegible] سالكها الا بعض [illegible]
على رفع صوت حذرا عن لحوق الهلاك [illegible] والبيد المفازة من باد يبيد اذا هلك وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ريان
سليما واسماق التراع المصحف فهو المستوي من الارض لا نبات فيها جمع السمالق والسملق [illegible] وجمع السلطان كذلك
قوله فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ انه فيه هاهنا وفيه
بحث لان هذا انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا من الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الظروف الواقعة صلة للموصول كما هو المشهور فلا
قوله والحق ان [illegible] سيقل الحق هذا ولا يخفى عليك ان بعض العين توجيه الكلام الشيخ فلم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال
الخصوص بل هو بيان المقام بوجه لا يرد عليه شيء **قوله** وقلت حسب ما بينه من الحق كانه خالف الجمهور عن الشرع على انه بغتان بعد
معه لحوا المزوحر لوحوا اليه ولا تبرحوا اليه مكبر الاكلام كذا في الصحاح **قوله** يريد التعظيم والتبجيل اي مشتملا عليك التعظيم والتبجيل
اشتمال البر على صاحبه **قوله** وقال الجمهور هو الفاضل الاندلسي نقله عنه فاضل اليمني **قوله** نصف النهار الماء غامره ثم اماد ورفيقه
بالغيب لا يدري البيت لسبب عن بعض [illegible] ما طال مكثه في الماء وقد انشد ابن السكيت في كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار
[illegible] ان نصف من قولك نصفت الشيء اي بلغت نصفه تعالى نصف نصيرا مستترا بعيده ما بقى الى الغايض و على هذا الكون في البيت ساهرا



على حذف واو الحال عن الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال فهو كاف في الربط وقد يروى بالرفع من نصف الليل على النصف فالجملة الحالية
حتى خالية من الضمير فيجب تقدير الواو والتقدير بعد ما إلى النهار أي عامرة فليس فيه شاهد على جواز ترك الواو والحالية [illegible] التقدير
اليه كما أشير في كلام الفاضل المحشي في شرح المفتاح نعم الأرجح تقدير الواو لكونه واردة على الأصل **الباب الثامن الإيجاز والإطناب والمساواة**
قدم الإيجاز تنبيها على أن مناسبة التقديم في الكلام وأورد ضربا للإطناب لكونه خطابا لا له **قوله** أما الإيجاز والإطناب لم يتعرض
للمساواة مع أنها ثابتة لأنها أي المساواة فضيلة الكلام الأوساط فالصدور من البليغ مساويا له فلا يكون فيه نكتة مثيرها كذا في شرح
الشريف للمفتاح وفيه بحث لأن عدم الاعتداد إنما يكون إذا قصد البليغ التحري عن النكت وليس بمتعين لجواز أن يكون في المقام
مقتضيات وخصوصيات يراعيها غير البليغ وأما البليغ ففي حقها أن يراعيها ويشير إليها مع كونها لفظها متساويا بعين ما
ما أشار إليه من جواز كون الموجز بالنسبة إلى مقتضى المقام مساويا لمتعارف الأوساط مع [illegible] الإتيان به [illegible]
ليس بليغا من حيث أنه مساو لمتعارف [illegible] فكذا في الإيجاز والإطناب فليس بلاغة الموجز مثلا من حيث أنه أقل من متعارف
الأوساط بل من حيث اشتماله على خواص [illegible] كونه أقل من متعارفهم [illegible] بوجود الخواص [illegible] المساواة فتأمل أن الكلام
أريد منه [illegible] في كلام كون الكلام موجزا لكونه [illegible] الكلام وكون [illegible] وفيه [illegible]
[illegible] العسل أحلى من الخل [illegible] البيان [illegible]
[illegible] **قوله** من حكم [illegible]
[illegible] العرب [illegible]
أي عبارة الكلام المتعارف [illegible] **قوله** والإطناب [illegible] أكثر منها الإطناب على اصطلاح السكاكي [illegible]
كما سيجيء وهذا التفسير [illegible] الآن [illegible] اصطلاح آخر **قوله** أي الكون عبارة المتعارف [illegible]
المتعارف مع أنه المذكور فيما سبق [illegible] الاختصار [illegible] رجوع الاختصار إليه وأما حديث السيف [illegible]
هذا المختار [illegible] وهذا الكلام في قوله واحرى لكون الكلام خليقا بالبسط [illegible] **قوله** وليس المراد [illegible]
ووجه الزيادة [illegible] كون هذا الكلام موجزا لكون المقام خليقا بالبسط من متعارف الأوساط [illegible] هذا
الكلام [illegible] التطويل [illegible] ما ذكره [illegible] وأما ما ذكره في وجه الرد من لزوم [illegible] لأن هذا هو المعنى
الأول بعينه [illegible] الثاني [illegible] المتعارف الأوساط لكن يكون الكلام خليقا بالبسط من هذا المتعارف **قوله**
لكنه إيجاز بالنسبة إلى ما يقتضيه المقام [illegible] إذ كان المقام خليقا بالبسط [illegible] هذا الإيجاز [illegible] غير مطابق [illegible]
بليغا [illegible] الأبسط لكن [illegible] التنبيه على قصور العبارة من وصف [illegible] الشباب وإتمام الشيب **قوله** فعلم
أن الإيجاز [illegible] على ما ذكره [illegible] الإيجاز والاختصار عند السكاكي [illegible] يستعمل الإيجاز تارة
والاختصار تارة أخرى [illegible] فيما سيأتي [illegible] أن الإيجاز أخص [illegible] **قوله** حذف [illegible]
[illegible] الإضافة ظاهر [illegible] يفيد كونه أقل من عبارة المتعارف [illegible] الإشارة إلى أن [illegible]
من عبارة المتعارف [illegible] الأوساط [illegible] **قوله**

اذا في الحلق نحو [illegible] القليب في الغارات القليب [illegible] أركان [illegible]
[illegible] **قوله** والمستوجب [illegible]
[illegible] عموم وخصوص من وجه [illegible] الفاضل المحشي مادة الاجتماع ومادتي الافتراق [illegible]
[illegible] ذكرهما [illegible] وإنما [illegible] البين الفرق في صورة مبالغة الكلام **قوله** وجوابه أن المراد
[illegible] قول السكاكي [illegible] الكلام فيهما [illegible]
النسبة [illegible] **قوله** إلى الحارث بن حلزة اليشكري الحلزة بكسر الحاء المهملة
وتشديد اللام وكسرها والزاء المعجمة المفتوحة **قوله** فيه [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] لا يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش [illegible] يكون معناه العيش
الناعم وإن كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق وإن كان مع فضيلة العلم والعقل [illegible]
عن أداء هذا المعنى [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** عن قول عدي بن [illegible] الأبرش [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] جذيمة الأبرش [illegible] واستولى على مملكته [illegible]
[illegible] الزباء [illegible] المقتول [illegible] فأرسلت إلى جذيمة [illegible] ملكي [illegible]
وشاور أهل الرأي من ثقاته [illegible] وهو يومئذ [illegible] شاطئ الفرات فأجمعوا [illegible] قصير بن سعد وقال
[illegible] واستخلف على ملكه عمرو بن عدي [illegible] القصير [illegible] الرأي [illegible]
دخل [illegible] من ذهب [illegible] بالأديم [illegible] وقطعت
[illegible] من سيلان الدم [illegible] فقطع [illegible] الدم خارج الطست [illegible] دم الملك [illegible]
[illegible] **قوله** كذبا ومينا زعم بعضهم أن [illegible]
قوله [illegible] والجمع بينهما [illegible] الأذهان كالتوكيد [illegible]
[illegible] مناسب للمقام [illegible] **قوله** اسم [illegible]
[illegible] الألف واللام **قوله** من شأنها الإهلاك [illegible] الإهلاك [illegible] الموت [illegible]
[illegible] من شأنها الإهلاك [illegible] النفس [illegible]
من الشجاعة [illegible]
ولو سلم [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] البيت من قصيدة مطلعها [illegible]
[illegible] شرح المطالع [illegible]
[illegible] أحدهما [illegible] والأخرى [illegible] والراجع [illegible]

يقال فلان صوتناي يكرهه والوشم من وشم اذا غرزها بابرة ثم ذر عليها النؤور وهو النيلج والعصم ونبع السواد وقوله
علم اليوم اما ان يجعل نصب المصدر تمييزا اي علم علما متعلقا بهذين اليومين او يجعل مفعولا به بان يجعل مجازا حصل وقوله عن سفه
شبهة نفي جعل الحال ظلمك جاهل قوله فمعناه انه قول يصدره برهان يريد انه قول بافهامهم لشاذة اصل المعنى الى التاكيد وقوله
فتقتها الخفا الاصل والقياس عليه بل الاولى ان يذكر ويقتدر بها في الضبط الاجمالي السابق لمعنى قوله الاولى قوله الخ فانه المقتضى لما
ضده العدول عن الاسلوب قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة واما التقديم فيما نحن فيه فرع التقديم في الضبط الاجمالي قوله
وتلك الحيوة المكر السئ الا باهله حاق به الشئ اي احاط به ووصف المكر بالشئ ايماء الى ان بعض المكر ليس شيئا كما في قوله ومكروا
ومكر الله لان مكرهم جزاء الشئ ليس بشئ قوله عند عامة المشهور ان اسم المكان لا يعمل في الظروف الا في غيرها لان
متعلق بالجزء وهو واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عملها في الظروف بناء على التوسع فيها جاز عليه ان يتعلق بالشاهد
قوله اعتبار ذلك المعنى الخ فان قلت لو سلم ذلك في الاية فلا نسلم في البيت اذ اشرط يقتصر على الجزاء التبعة من مذكور او التقدير
يجب تقديره اذ لولاه يختل اصل المعنى فتقديره ليس لامر لفظي بل لتادية اصل المراد قلت معنى الجزاء فيهم المصراع الاول لا يحتاج
الى التقدير بل لتادية المراد قوله تاصل اصل المراد ثم هذا المعنى مبني على حمل السؤال المذكور على ما ذكرناه كما هو الظاهر تقريرا لما
واما الاداء صل بعنا وسند فلا وجه له قوله حتى يؤدي الى ان تطويلا بالحسن ان يقول حشوا لان الزايد متعين قوله اي مدار
قولهم ولكم في القصاص حيوة الحسن ان يقول حيات في القصاص حيوة كالتحقيق قوله والعبرة بالحروف الملفوظة لا بالمكتوب
في القصاص والباقي مع انهما موجودان في الكتابة قوله والنوع للمطابقة رضي كون سلوك طريق البرهان من الملائمة
قوله او النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعا لذا ذكرهما قوله فان قيل في هذا التكرار رد
العجز على الصدر اجيب عنه بان المعتبر مطلق رد العجز على الصدر او ما هو من المحسنات ما يكون في الكلام الذي يكون ما في الوسط
اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وههنا ليس في البين الا كلمة واحدة قوله قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد
العجز على الصدر فيه بحث لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر لم يثبت المدعى
هذا واعترض عليه ايضا بان الضمير في حسنه راجع الى رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر من جهة
رد العجز على الصدر ولا يكفي كما كتبوا اجيب بان المراد الاول الحسن الاصطلاحي وبالثاني اللغوي قوله وصح ايضا باتفاق العرب
معانيه ان يقولهم ايضا تشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشئ بانيا لنفسه بعد ان كان سببا اليه الشئ قوله وسلامته عن
تواليه الاسباب الخفيفة هو ان يجتمع حرفان ثانيهما ساكن من حرف متحرك قوله في موضع واحد يعني لزم الفصل الاول والفاتق
قوله وفيه نظر لان تقديم الخبر قد يستفاد ان او اخراج المسند اليه بهذا النظر بان حمل تنوين حيوة على التنويع الخ
تخصيص صح ان نفع منه ففيه تقديم ما حقه التاخير للتخصيص بخلاف قولك في الدار رجل حتى ان حمل تنوين ايضا على التنويع
لا يحتاج لاختصاص فتدبر قوله وقيل ان الفضلة اذا كانت جملة الخ قال الفاضل الرضي والحذف في غيرها ذكر كقوله وما لك ضعف
غيرهم ونحوه ومنه كيد او شدة الوثوق قوله يرى يكون كان من اراد الشر اي يكفي حيل والكيد لو يس عليه تغنيها الكف
وفعله تمي وحفر كيدا قوله بنا احوالي حتى بنى لما عليه الخ في يبعث من المنيه يشيع الى الكشف واصل معنى الاول الاخر الكلام

اقيم مقام فاعله واحال مفعوله الثاني فنحو زيد مبالغ من احوال او عطف بيان له او صفة زيد يكفي بالقسم من الاضافة
زيد في قوله المال زيد كله زيد المال فلا تتغير حاله في المواقع الثلاثة ولهم فريد اي يصلح في موضع المزيدي وانحاز
فارد مفعولا ثالث بنيت وقوله ظلما مفعول والعامل فيه معنى قولهم فريدا اي يحبون كحل ظلما وعلينا متعلق بظلما
اي بمعنى ظلما على تفسيره ومعنى الجور ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا بنيت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له قوله
كاسر في الوثاب للاناث اراد به قوله وفيه الدعة يجوز تقديم الشرط عنها ويجوز فتحها بنونه قوله وكذا الذي الحج
الحج الحائن المهملتين من في صوته لجنة ومعنى القشعريرة بكبر السن وعدم القوة وقيل هو تقديم الجيم على الحاء المهملة
من الفرح في نحو بالشئ بالكسر وفي الفتوح هو لعن ضعيف وبحبه بحجها فيتجه ونحنه فنفرح وعلى الوجهين ينبغي ان يجعل الجيم
الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين قوله ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت
ابوابها وصلها عما قبلها لان بعض النحاة جوز كون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة تاكيدا للصدق كما مر نظيره قوله
فيها جانبي يد ليس التقدير في المثال الاول ليس لحاني الاريد وفي الثالث والرابع بالتي وما علاه وفي الخامس لتعذيب
بدليل قوله الكرم الى قوله تعالى فصب عليهم ربك سوط عذاب وفي السادس كان ما كان
ومعنى تلّه بالجبين جرّه على عنقه فوقع احد جبينيه على الارض والجبين ما بين بين الجبهة ومثلها والتقدير في
المثال الثاني وهو عجز بيت الفرزدق وصدره يا من رأى عارضا اسير به بين ذراعي وجبهة فذهب المبرد ومن تبعه ان المحذوف
هو المضاف اليه للاول والتقدير بين ذراعي الاسد حذف اكتفاء بالثاني اما ضيف الجبهة اليه وذهب سيبويه الى
من الثاني والاسد المذكور في اخر هو ما اضيف اليه ذراعي اخر ليكون كالعوض عن المضاف اليه الثاني اذ لو قدم وقيل
بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن الثاني مضافا اليه ولما يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل
على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار والعارض السحاب يعرض في الافق واسير فعل مضارع معنى للمجهول الذي جعل فرحا سرورا
والذراعان كوكبان نيران من لهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم نيرة لهما القمر ايضا والمنادى محذوف اي يا قوم ومن
استفهامية ويحتمل ان يكون موصولة وهي المنادى فلا حذف قوله واما الجملة اراد بها الكلام التام الذي لا يكون جزءا
من كلام اخر ولهذا لم يلتفت بعد كلام من الشرط والجزاء جملة قوله فان ضربت خفقة الخ قال ابن هشام في مغني اللبيب جوز
الزمخشري ومن تبعه ان يكون فانفجرت فالجواب اي فان ضربت فقد انفجرت وبرد ان ذلك يقتضي تقديم الانفجار على الضرب
مثل ان يسرق فقد سرق اخ لمن قيل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان ما ذكره
من الاستشهاد لا يفيد في دفع الاعتراض شيئا من جهة ان مضى كلام ان الماضي بعد تحقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا
لشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن الاصل السؤال بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي الداخل عليه للمستقبل
للاستقبال ورواية فوقعه بحقيق ترتب الانفجار على الضرب لم يحتاج الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل الجرد وضع الجزاء ماضيا لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر
على السرقة المنسوبة الى يوسف كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا فيقدر والمعنى ان ضربت حكمنا بانفجار

وفي المرتبة الثانية فلا يلزم من نوع الجزاء فلا اما فيما نحن فيه **قوله** وظاهر كلام الكشاف ان متعلق الفاء في قوله فيتحقق الحق عادة كما

في سورة البقرة هكذا الفاء في انفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او ان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى **فتاب**

عليكم وهي على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انها فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انها اشارة الى التقدير الثاني الاقرب

وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفاء في انفجرت فصيحة تقديره فضرب فانفجر ولم يتعرض

لتقدير الآخر فيفهم من ظاهره ان كون الفاء فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر كلام الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم في

البيت المذكور في الشرح انتهى **قوله** قالوا خراسان الخ وهو تقدير الشرط وفي وانما افتقر السكاكي على اعتبار العطف لان التقدير فيه لان

الفاء الجزائية لا يدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظ قد فاضمارها ضعيف واعلم ان المختار في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها منبئة

عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن اذ حسن موقعها دون ذكره لكن التعريض **قوله** قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا الخ البيت

للعباس بن الاحنف وكان الرشيد يالفه فلما خرج الى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمينية ومعه العباس فاشتاق

الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه وانشده قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا **قوله** ثم القفول فقد جئنا خراسانا ما اقدر اللقاء

على شحط سكان دجلة من سكان جيحان متى يكون الذي ترجو واملنا انا الذي كنت قد كانا من الزمان اصابتنا فلا نظرت

لها الصوف المحجر الواو ابو ويدله نقلبنا الصائم المكتوب احبابنا فقال الرشيد قد اشتقت يا عباس واذن له بالقفول الى بغداد

القفول الرجوع وقوله ما اقرب الخ تعجب من كمال القرب وبين فراتين الدجلة وهو العرب وانت الياس اكثر مع تقدير النصب

وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين البعد واصله ساكنة الحاء لانه مصدر شحط الشحط بفتح العين

لكنها حركت لضرورة الشعر او يكون الشحط بالسكون مصدرا وبالتحريك اسما **قوله** ومن حيث السقط الى قد اصر في طريقه الخ

الى بابل والبابل وبغداد معربي متعلق به ويقال بالدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا في الصحاح وكان الاصمعي يسميها مدينة

الاصمعي يسميها مدينة السلم ونهي عن ان يقال له لانه سمع في الحديث ان بغ اسم صنم وداد بالفارسية عطية فكان معناها عطية الصنم

والوصن نحو من نصف الليل والتشابه على الطرفين وما في الموضعين للتعجب وما اصل البيت فقوله مسر والميل وهو احتمال ان يكون المعاني

المذكورة معنى ما لحق وما الى الخ لكن البيت عن ايجاز الحذف **قوله** فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية ان المسائل الاصولية كما في

في كتب الاصول وما ذكره انه مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما ما عليه جمهور اهل السنة وتعلقها بالاعيان ضعيف تحريم العين

كالخمر والخنزير ونحوهما **قوله** شغفها حبا في الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه

القلب ودخل شغافه **قوله** والعادة دلت على الثاني فان قلت الغرض الواقع في تقدير الحذف لانه بين زليخا مقهورة العشق

مغلوبة الهوى لا يعقل فلا يعطل الحق ان لو بهت انها من اليقع موقعها فلا تقتضي العادة ذلك فاقول ان فرض ذلك على الذي لم يتبن وجه انه في

للعادة قلنا لا شك ان المقدر يجب ان يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والا كان كذبا والعادة دلت على ان لوم النسوة لها كان في

في المراودة في نفس الحب لكانا اختيارية وانما ذكرت الحب في المراودة العزيز مراودة فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنراها

في ضلال مبين لا لاجل اللوم على نفس الحب ثم جاز التقدير فجعلنا على ما يقتضيه العادة من الحق ما المتهم في نفس الامر **قوله**

اي كانا يصلح للقتال الى الحكم فتلون في موضع لا يصلح للقتال ويخشى عليكم ضرر لما انهم اشاروا على رسول الله ان لا يخرج من

المدينة

المدينة والحزم القتال والقصة في غزوة احد مشهورة **قوله** كقولهم بالرفاء والبنين هذا دعا الجاهلية حيث يبشرون

بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه **قوله** او يقارن المخاطب بالاعراس وقد يدل على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو المناسب

للسياق ولو لم يوجد في اكثرها فان ترك الفاء يقول سابقا او المخاطب بالفعل **قوله** رقاءة الثوب رقاءة اذا اصلحت ما وهي منه

اشرنا في مفتتح الباب الثالث الى ان القطب اورد في شرح الكشاف امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلا نقول رفاء الثوب

بدل الفي او وصلت بدل اذا اصلحت ولشرنا فيه الى ان ما ذكره انما يرد اذا قرئ الفعل بعد تي على صيغة الحكاية اما اذا قرئ على صيغة الخطاب

فلا لكن هذا الجواب لا يتاتي فيما نحن فيه لا يخفى ان المناسب ان قرئ على صيغة الخطاب بقرينة لا ارفاء لهذا لفظا بان يقرر

وفي اشارة الى كون القائل هو المخاطب ويصح ذلك في عبارة فلفظه كما صرح به الشريف في حواشي الكشاف **قوله** ومما يأتي في ذلك ما في قوله **هل**

ينظرون الا ان ياتيهم الله وجه المواخذة ان في كلمة ما حصول شيء عقيب ما نحن فيه هو اقوى تاثيرا في النفس

اللذة عقيب الالم الكامل واقوى مما الذات لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب عن مظنة الرحمة في الذين

الم العذاب والم الياس من الرحمة والذي يجمع ظلل الغمام وتعلل بهما اضلالك قال القاضي في تفسيره وهل ينظرون استفهام في معنى

النفي ولذلك جاء بعده الا ان ياتيهم الله بياسه فحذف المراد بالدلالة عليه بقوله **ان الله عزيز حكيم** وصوابه علموا

ان الله عزيز وقد وقع في هذا السهو اتباعا لصاحب الكشاف والعجب انه اورد الاية الكريمة في المتن قبل هذا الطريق على ما هو عليه ولكن في

منعه هنا **قوله** لان الشراد اخاص حيث لا يخفى كان اشار في بعض النسخ كان اعرف انهم لا الاول انسب بقوله في جانب الجرجان اشد

ما بين اللفظين من التجنيس الخطي **قوله** يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة يعني ان هذا التركيب مع شانه ان يفيد الاغراض الثلثة وان امتنع

في بعض المواضع كما في الاية فان المخاطب هو الله تعالى فلا يتصور فيه الغرض ان الاخران وتحقيقه ان القرآن نزل على اسلوب العرب ولا بد ان

يكون في نفسه بحيث يفيد ما الوجوه بالمنع ما افاده مع قطع النظر عن خصوص المخاطب فلا مسئلة عنه **قوله** كقوله تعالى و

قضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين في الكشاف عدى قضينا لانه ضمن معنى

اوحينا كانه قال واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع اوفي ابهامه وتفسيره تفخيم ذلك

تفخيم له هذا ودابر القوم اخرهم مصبحين اي حال دخولهم في الصبح لو المراد القطع لانه يشملهم جملة كلهم بالمرة **قوله** اي الايضاح بعد الابهام

مع انه انسب بالسياق اختصارا **قوله** وقيل الاجمال والتفصيل اشار بلفظ قيل الى انه يفهم من منعه ان الاجمال والتفصيل يعني الابهام و

فهذا التفسير لا يلايم قول المص سوى ما ذكر وذلك ان قول المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام وهو الايضاح بعد التفسير

قول المص سوى ما ذكر بالامور الثلثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلثة الذ

فلا عذر **قوله** يهرم ابن ادم ويشب منه اثنتان الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن ادم ويشب منه اثنتان الحرص

على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن ادم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر فكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث يشيب ابن ادم

الحرص الخ انه نقل ما معنى وقوله يشب بالكسر من شب الغلام **قوله** بمنزلة الفعل بعد الحذف فان قلت التعبير عن الفعل الواحد بالمثنى بمنزلة

الفعل وتفسيره باثنين متعاطفين بمنزلة المحذوف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة الفعل بعد الحذف قلت لا شك ان الفعل في الفعل

من حذفه ثم ان المثنى لعمومه يصح مع نعومه وشبوهه بمنزلة المحذوف وتفسيره المراد به الاثنين المتعاطفين بمنزلة الفعل فيكون التوشيع

من قبيل اللف بعد الذف كل الاحتياج الى اعتبار التغليب وغيره قوله وهي صلوة العصر على قول الاكثرين اختلف السلف فيها فذهب
الاكثر الى انها صلوة العصر وصلوة العشاء طايفة منهم ولم ينقل عن احد من السلف انها صلوة العشاء وذكر بعض المتاخرين انها بين الصلوتين
لا تتعين فقال بعضهم هي احدى الصلوات الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما فعل في ليلة القدر وساعة الجمعة
كان الصابر يغلب الصبر الصابر فالصبر في مقابلة العدو قوله والايقاظ من سنة الغفلة مجرور معطوف على التثبيت او مرفوع معطوف
على زيادة التثبيت او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرار النداء زيادة تنبيه لهم والايقاظ من سنة الغفلة وفيه
انهم قوم [illegible] فيما ابواهم وهو يعلم وجب احترامهم ونصحهم عليه واجب فهو يغير لهم ويتلطف بهم وليستعطف بذلك لان الابن
فمن سرورهم سروره وغمهم غمه [illegible] كما فعل ابراهيم عليه السلام في نصيحة ابيه يا ابت قوله كما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون
البيت لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب به المثل في الفصاحة [illegible] على معاوية [illegible] خطباء فلما راوه
خرجوا [illegible] لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم الحي اليمانون الخ فقال معاوية اخطب فقال انظروا الى عصا تقيم من اودي فقالوا
وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين فقال ما يصنع بها موسى [illegible] الى ان قرب وقت صلوة العصر
فما تنحنح ولا توقف ولا ابتدا في معنى فخرج منه [illegible] ولا مال عن الجنس الذي هو فيه فقال له معوية انت اخطب
العرب [illegible] الجن والانس قال انت كذلك الحي القبيلة واليمانون جمع يمني [illegible] المسند اليه
ثم كون البيت من قبيل التكرير [illegible] الى الفتح واما على رواية الكسر فلا يكون [illegible] لجواز وقوع الكسر
جزاء [illegible] كذا في شرح اللباب قوله ويتبين بطلان ما قيل [illegible] ان تمتعات [illegible] اسود
[illegible] في الذوق سواد وبياض [illegible] بالحال [illegible] يكون [illegible] حال من باب التذييل
[illegible] خلاف المقصود [illegible] المنكر [illegible] الكبير [illegible] رجل
[illegible] على المنكر [illegible] بالخاص [illegible] يكون [illegible]
[illegible] ان شيبه [illegible] بالخاتم [illegible] الخاتم [illegible]
يكون [illegible] اهل المجلس [illegible] الملك العظيم الشان فكيف غيره قوله
دفع ذلك بان وصفه [illegible] ملك كبير الخ فان قلت اذا كان المقصود [illegible] غير المقصود كان البيت [illegible] في الايغال
بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم من جهة [illegible] ان يكون [illegible] خلاف المقصود واخص باعتبار
المقطع [illegible] في اخر الكلام وليس هذه الاقسام [illegible] التذييل والايغال عموم من وجه [illegible]
[illegible] من قبيل التكميل قوله وكل مجازي [illegible] الجزء المخصوص [illegible] بالجزء المخصوص [illegible] العموم [illegible] الكفور
ايمان بان ذلك الجزاء [illegible] قوله واحترز عن الوجه الثاني في الاية [illegible] المراد بالكفور
[illegible] الكفور [illegible] قوله [illegible] وعلى هذا الوجه يكون [illegible] الثاني وكل منهما تذييل
[illegible] من هذا الكلام [illegible] تاكيد [illegible] تذييلا
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد قوله [illegible] التذييل

التذييل [illegible] عليه [illegible] الذوق السليم اذ لو رجع ضمير هو الى القرب الثاني لكان المراد [illegible] الثاني بقسم
كما ان مطلق التذييل بقسم [illegible] وهذا [illegible] لا يبعد [illegible] ذكر الضمير [illegible] القسم الثاني
ان تقديم [illegible] على الذوق السليم قوله ولست بمستبق اخا الخ عن عمر بن الخطاب [illegible] القايل [illegible] مستبق
البيت [illegible] الشعراء قوله ومن ضمير المخاطب [illegible] وجه التخصيص [illegible] يكون
عن الضمير [illegible] على [illegible] الضمير قوله [illegible] اخ [illegible] الى ان
اخ على حذف [illegible] كما في قوله تعالى واسئل القرية والتقدير ليس [illegible] اخ قوله كان
[illegible] الطرفين [illegible] المقصود [illegible] يشهد به [illegible]
[illegible] التكميل [illegible] سبق الى الذهن [illegible] الاصطلاح [illegible] الاستعمال [illegible]
على [illegible] الاصطلاح ولذلك ترى البلغاء [illegible] في مقام الدعاء [illegible] البيت من قبيل التكميل [illegible]
[illegible] الدنيا [illegible] باعتبار [illegible] الدوام [illegible] مفهوم الدعية [illegible] الدنيا
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار [illegible]
[illegible] بحصول [illegible] التضمين كذا في شرح الايضاح قوله وفيه نظر [illegible]
قال بعض الفضلاء [illegible] الملوك [illegible] المهابة [illegible]
مهابة الملك [illegible] بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى [illegible] الملوك [illegible]
كما يشهد به الذوق السليم [illegible] مقام الخطاب [illegible] فتامل
قوله [illegible] البشاشة والتواضع [illegible]
[illegible] الحلم [illegible] المهابة [illegible] يكون [illegible] العدو [illegible] حليم [illegible]
حلم وتواضع [illegible] البشاشة [illegible] باعتبار [illegible]
سلطان [illegible] المتصف [illegible]
بطريق [illegible] المقام [illegible] البشاشة [illegible]
[illegible] قوله [illegible] بالفضلة [illegible] الحال [illegible] عليه
[illegible] قوله [illegible] سبحان الذي اسرى بعبده
ليلا الاية هذا ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير [illegible] البعضية [illegible]
[illegible] الكشاف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم
[illegible] الليل [illegible] الاستيعاب [illegible]
[illegible] الزمان المعلوم [illegible] على البعض [illegible] الاسراء في الغالب [illegible]

عشر القصد بما ذكره الامام المرزوقي مع ان تجوز ان يراد من ليل منكر بوسط الليل والدخول في معظمه ومن جاء فلان ليلا او بليل اي في معظم ظلمته فيستفاد البعضية هذا الوجه فلا اشكال والاصح ان يكون داخل التنوين على التقليل ليكون الكلام في قوة اسرى بعبده ليلا قليلا وشاهده يستفاد من القلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال بقي ههنا بحث وهو انه تبين مما ذكر ان القصد بيان وقوع الاسراء المذكور في بعض الليل فيه ادل على العقد فيه نعم ولو اكتفى بذكر الاسراء لتوهم خلاف القصد فلا يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يكون لاجل في الايهام [illegible] الاذهن ثم الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق مثبتا منه وقوعه في جميع الليل فتامل قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الترجمان بفتح الزعفران ترجمان بضم الجيم والتاء ان تقسم التاء بضم الجيم ترجمان كالهمزة وشرح عبارته باخرى كذا في الصحاح والكشاف باعتبار وعلى في فعل الباء زائدة وذكر الكلمة في فصل الجيم ومعنى البيت ان الثمانين السنة التي انتهى اليه سنه احدثت في سمعه ثقلا يحتاج معه الكلام فيحتاج الى من يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب ولما احتاج في ادراك المسموع الى ان يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان اخر فاطلق عليها الترجمان قبل الدعاء المدرج ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقيق ما قاله الشاعر ان انا بلغ الثمانين صدق في احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بان ضعف الكلام يا بلوغه الهرم بل ضعف سمعه احتياجه الى ترجمان قوله الا الاهل الا اهل العوارث جمع منهم بان امرء القيس بن عابس يقرا الضمير فيه راجع الى امرء القيس وعابس اسمها ويقرا فعل ماض بعضا فانما في الخبر الالف للاشباع والثاني بان زائدة قوله والفرق بينهما دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل وتميز الاعتراضية عن الحالية بامتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء ولن والسين ولن حرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة الفارقات اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق انه ممتنع في الحالية هذا هو الفرق اللفظي واما الفرق المعنوي فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحال تقيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فانها لا تعلق لها بما قبلها الا كما ليست بجزء المرتبة قوله وضمير الشان محذوف على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضميرا مخاطبا للمامور بالعلم اي انك سوف ياتيك الا ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا قوله مثله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة الى اخره اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان يكون احد الجملتين معمولا للاخرى والا فهي في حكم جملة واحدة فقوله يحب التوابين جزء وقوله يحب المتطهرين معطوف على الجزء فلا يكون مع عاطفها جملتين مخرجتين ولكن ان نقول عطف الثانية على الاولى جرى على سبيل الجواز كونها اخر مستقلة وحينئذ عطف على الجملة الاولى للقطع فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والاية مثال كالدليل قوله وحقوق البيت الخفقان اضطراب القلب وهو من خوف وشوق على ما هو الواقع في البيت لسابقه والقهقهة التهجد الناهد والرد تهيج ما في قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق قوله وما مات منا سيد البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموءل بن عاديا اليهودي ومطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل وبعده اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى حسن الثناء سبيل تعيرنا انا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل وما ضرنا انا قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل لنا جبل يحتله من نجيره منيع يرد الطرف وهو كليل رسا اصله

رسا اصله تحت الثرى وسما به الى النجم فرع لا ينال طويل قال ابو زيد يقال طل دمه وطله الله واطله اهدره ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيد الكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت لم يمت منا رئيس الا في الحرب ولا طل منا قتيل اي لم يذهب دمه هدرا وعلى يذكر الفخر والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى يجيله يجيله ومعنى نجيره ندخله في جوارنا ونحفظه ومنيع اي ممتنع على طالبه واستحكامه يرد الطرف اي هو مشرف عال يحصل طرف الناظر اليه وسوق الابيات يدل على ان المراد من الجبل جبل العز والسمو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره شارح المفتاح فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان اصل التفسير شاملا له ايضا وكان الغرض ههنا ذكر ما يختص بتفسير البعض يتعرض له قوله وتقدير كلامه على ما ذكرنا حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واتفاق بناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولم يقل لها محل من الاعراب جملة كان او اكثر كما اراد المص من وعليه الاشكال قوله فضلا ان ما هو اقل من الجملة اه وقد يختلف ويتحقق قوله جملة كانت او اقل او اكثر زيد فيه لما وقعا في احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع ادا لما كان جملة ما لها محل من الاعراب وليس ان يبطلها لها محل من الاعراب بالمعنى فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضميره وخبر كان محذوف جوز حذفه وان لم يجوز يجعل هذا اخبر كان وتقييد جملة لجري حالا عما ذكر والتقدير لا محل لها من الاعراب حال كونه جملة جملة كان الواقع الخ ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله لا حاجة الى ما لا يتكره من ثبت وايضا التسبيح وحمدهم المستفاد الا كان من قوله يسبحون بحمد ربهم يدل على ايمانهم قطعا قوله وحسن ذكره لحملة الشرف الايمان باعتبار ان التنبيه لما ذكر هذا الوصف شانهم على حالهم تبين ان هذا وصف عظيم شريف حقيق ان يمدح حملة العرش بمن حملهم هذا البليغ ترغيبا ويحتمل ان يكون قوله ويؤمنون به على مذهب من لم يشترط في الثبت كالخ قوله وفيه نظر لان هذا لا يلحق في التتميم كما اجيب بان مراد المص ان هذا الكلام قد يكون في مقام تعظيم شانه فعند المطلوب يكون ايمانه بعيني وعند عظم القول يكون العيني وهذا المعنى ان يكون التاكيد بحسب اقتضاء المقام وعندهما فيه قوله ولست بنظار الى جانب الغنى وبعده واني امرء الا على ما يبوأني وحسبك ان الله اثنى على الصبر قوله وقول الحماسي وتنكر ان شئنا على الناس قولهم هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه وقبله ونحن كما الماء ما في نصابنا كهام ولا منا يعد بخيل وبعده اذا مات منا سيد قام سيد قؤول لما قال الكرام فعول الجهام السحاب الذي لا ماء فيه قوله الفن الثاني في علم البيان قد اشير في الفن الاول الى ان المراد من الفن المعاني لا الالفاظ او المضاف محذوف من علم او الثاني علم البيان قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد الخ اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه يمتنع فيما ليس له لازم الا لازم واحد فقط والجواب ان معنى هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمنع انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح المعقول وستنقح المراد اعم من ذلك ووجودها البيان لازم بالمعنى الاعم ثم قوله فليس المراد بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياج التعلق بالعزوة داعيا اليه التقدير على ان ترجيح هذا التقدير بان اطلاق الدال على المعنى الاصلي للعلم انما في المعاني الخ



اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وكل منهما ان لم يهجر منه اصل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان
يرجح عليه ثم ان خروج ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد اذ الادراك المتعلق بها ادراك تام اجمالي
مفصلة وان كانوا يعبرون عن مقتضياتها في الموارد واما على تقدير حملها على الملكة فلو بناء على ما سبق من تصريح الشارح بانه حصل
من ادراك القواعد وممارستها الا ان خروج علم الله تعالى وعلم جبريل في التعريف على تقدير حمل العلم على الادراك الاصلي غير ظاهر
فتامل قوله واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم الخ قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد مركبا روعي فيه
مطابقة مقتضى الحال لما باعتبار التركيب فلما عرفت من انه لا يجوز كون الالفاظ المفردة مقصودة للسامع معانيها الافرادية حذرا من
لزوم الدور كما هو المحقق واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث عن بعض جزئي من
كيفية افادة التراكيب لخواصها التي يبحث في المعاني عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على ما يحكي
السكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى هنا هو المجازي وايضا انما الكلام في الموضوعات الشخصية
لا النوعية والمعاني المركبة موضوعة بنوعها ايضا قوله على ايراد كل معنى يدخل تحت قصد المتكلم قيل الظاهر ان يقول على معرفة
ايراد لان الايراد انما وقع في تعريف علم البيان بانه جبر بان ما ذكره الشارح من التفسير اللازم له معرفة الايراد حتى يلزم الاعتقاد
عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية وان تناهت عقلا وكان الحاصل بها ما يتناهى … في سائر العلوم
قوله لا بد من مخفوظا … مع كل ما يلاحظ ويقصد اليه فتامل يخرج استغراق المعنى قوله لكن عالما بعلم البيان
قيل سياتي في كلامه … ان لهذه الملكة لو فرق الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور
علم البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان الثاني علم البيان سببية بالاصالة والمعنى ليس عالما بالايراد
بواسطة علم البيان ولا انه يعلمها على الصلة لا باعتبار ان ذلك الايراد علم البيان بل باعتبار معرفة الايراد المذكور بواسطة
العلم بعلم البيان فتامل قوله لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر ايراد المعنى الواحد بطرق
في غاية الوضوح وطريق اخر في غاية الخفاء كان عالما بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في غاية مراتب الخفاء
قلت الظاهر ان ما ذكر بدون الطرق على الايراد بطريق في سطحين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم ان لا وضوح
في غاية مراتب الخفاء وخفاء في غاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة الوضعية لا تخرج عن وضوح وكذا لا يخرج عن خفاء الاحتياج
الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي قوله ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح صفة المدلول ووصف الدلالة به اما تبعا
وقيل صفة لها لاختلافها في الظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء الى
وصلاة الخفاء حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولا وبالذات قوله لا ان يعرض بعبرة ايراد المعنى الواحد
لان البيان ليس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده وجه … ذلك التعريف يحمل على التجوز بذكر المسبب والمراد السبب
واراد بالسبب الاصول والقواعد والملكة المسببة من تلك الاصول وتعريفه لهم خال عن التجوز فلذا حكم باولويته قوله
وكل الدلالة لا تخرج من المؤثر اقتصاره في تمثيل الدلالة الغير اللفظية من اسلة اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية كما دل
عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع والمختار على ما صرح به الاستاد المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين
من وجود

من وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان اخذ الطبع للنغمات الطبيعية في الرقص على وزن انما يدل على ان تلك النغمات في
نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضي ان يحرك تلك الحركات اذا تاثر من تلك الاحوال ودلالة الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع
بوجه الالم وحاجبه عند شدة المد قوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا وفيها تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية من لفظ واحد
بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار انا حي قوله بحسب مقتضى الطبع اي طبع اللافظ وطبع السامع كما
حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع قوله كدلالة اح على الوجع قيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الحاء المشددة يدل على
النحنح وانما الذي يدل على الوجع فهو بالقسم الاخير قوله وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع مستطلها بما نقله شارح عبارة من حاشية الشفا
طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم باللفظ ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه اما
اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره سابقا من ان نقوش الكتابة تدل على الالفاظ واما
ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل نقش الكتابة كلي لعدم اختصاصه
بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس واطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار طريق العلم في السمع وقد عرفت
ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة فيكون محل ارتسامه الخيال والحق ان الشيخ بني كلامه على الاكثر
قوله لعدم توقفهما على العلم بالوضع ولا يخفى على المنصف ان المتبادر من قولنا بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر وان القيود التي
تذكر في التعاريف يجب ان يحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور عن الطبيعية والعقلية فلا يتوجه ما قيل من ان التعريف
وان كان منفيا عنهما الا انهما لا ينافيان العلم بالوضع كل منهما متحقق سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد فح كيف يصح الاحتراز عنهما
بهذا القيد قوله واعترض بان الدلالة الخ قرره الفاضل المحشي الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق
محصله انه تعريف بلازم الدلالة والقياس الى المعنى وفيه بحث لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم جواز التعريف به فلا بد من تاويل
على انه اذا انتقل الى انه تفسير اللازم بغير المحمول لا حاجة الى اخراج الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فان فهم السامع
ايضا لازم للدلالة الا ان الاضافة العارضية بجعل الوضع اعني الدلالة اللهم الا ان يقال يجبر ما هو قريب في الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو
الظاهر ثم ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الثاني من الدلالة او انبعاث المعنى منها عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلامها
المحشي او لانه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق كذا فتامل قوله وحوله بانا لا نسلم ان ليس بعضه للفظ الخ قد رد الفاضل المحشي بتفصيل
خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن يخرج في صاحب التفاصيل من حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم من المحل صفة المحل
فاتصف به فتبين كما هو الحق كتابه يشاف صريح الا ان يحمل ما ذكره في حواشي شرح التجريد على نقل الكلام القوم لا انه مختاره قوله لا يفيد الا الدلالة عليه
انما هو حيث ان العقل الكلي حيث ان شانا لكونه العقل كافيا للتعليل وسقط ما قيل ان التعليل وانما يلزم لو لوحظ العقل فيها
كل الجزء والكل ولا اللازم ولا الملزوم … الحكم بالاستلزام لكان الدلالة بحالها فالصواب ان يبني في التعليل لانه دلالة عليهما
من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين قوله واريد بالكل والجزء الخ اشار بما عبر بالارادة مع ان … ان الاقتضاء …
ان يكون اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء ودل على الجزء المتضمن يصدق عليها الخ يتضح الكلية والجزئية وما يتفرع عليها زيادة ايضاح

ولشاكه افهم لفظ الاعتبار في قوله واعتبر بادلالة الكل عليهم قوله وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض اي ينتقض تعريف بعض
الدلالات ببعض الدلالات لا تحدد وبعضها لما يتبادر من ظاهر العبارة وانما لم يتعرض لانتقاض الكل لعدم التضمن والالتزام [illegible]
لعدم الاطلاع على المثال مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا للكل وللجزء اللازم والملزوم وللمجموع معا كما فصله [illegible]
الرسالة قوله فالجواب انه لا يفيد تعريف الدلالات الخ ولو سلم انه يفيد التعريف لم يكن ايضا امر تنزيل الحيثية لشهرته وانسياق الذهن [illegible]
كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا قوله فان اللفظ ابدا يحيل الا على معنى ولعل فائدة هذه المقدمة انه لا يدعي [illegible]
اجتماع الدلالات الثلث لانتقاض تعريفها ويجوز اللفظ ابدا متصفا باحدى هذه الدلالات مع انه ضعيف عليها تعريف الدلالة الاخرى
انه خبر بان هذا راجع الى ما ذكره الفاضل الخ فليتامل قوله لان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل فان قلت ان التضمن حقه اللفظ
ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ وقد سبق الشرح
والكلام توجيهه فلا وجه للاعادة قوله فنشأ اذا قصد الخ قوله تضمنا والتزاما فالى الفاضل الخ هذا ابطل [illegible] وجوه البطلان بسط [illegible]
لكن فيما ذكره بحث من وجوه **الاول** ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهم [illegible] وقطع [illegible]
مقصودا بواسطة القرينة الدالة على ان المراد تضمن اذ ليس في ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا
تضمنا قلت مراده بقوله صار دلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صار كذلك كما يدل عليه السياق واول بقوله
لا تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام وبالجملة لا شك في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية [illegible]
في الدلالة الحكمية اذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له فتعين كونه مطابقة **الثاني** انه يلزم [illegible]
من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة ينافي ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة
في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لتعيين المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز من ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازي بان [illegible]
تعريف الوضع بقيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما صرح به [illegible]
والمجاز **الثالث** ان قوله لما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء اللازم مطابقة لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احدهما
ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى ما المطابقة التي هي اقوى لم تدل عليه
في تلك الحال باقوى الباقيين محل نظر لان سياق الكلام يدل على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لا لما ذكره [illegible]
الفهم القصدي لان القصد في نفسه كان الفهم ايضا لا في ضمنه فبالضرورة لا يكون تضمنا لعدم التبرير فقط كما حققه الفاضل الخ
فيكون المقدمة الثانية مبنية على ما ذكره الشارح ثم الكلام لان توجه مراد الشارح ان مبنى ما ذكره على هذين المقدمتين في فصل الحرف
كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه قوله لا نظير لها مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي ههنا بتيا لها مطابقة اي لا يجوز ان تكون
تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اعتراض على الشارح فيه بحث اما اولا فلان هذا القائل مرتبع بان
حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد صرح ايضا بالتزامها [illegible]
تقتضي التفريع الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى التفريع الثاني كونها مطابقة [illegible]
بقي الدليلين متمسكا فيه بالثاني مع الجلالة المحل العجيب الذي كون الدلالة [illegible] مقبول لان تعيين احدهما في الصورة

المذكورة

المذكورة وتحقق ان الشارح لا نظير لها مطابقة التضمن ههنا حتى يدا **اما ثانيا** فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكره من الصورتين [illegible]
مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث منع الدلالة تضمنا والتزاما اما لاستلزامهما الدلالة [illegible]
على الكل والملزوم واستلزمت انتفاء الارادة وقول الشارح لا نظير لها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكره من توقف الدلالات
على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعهما وبالجملة الكلام ههنا مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض قوله وغير ذلك مما يجري مجرى
عرف خاص كما بين النحاة والعجم في ضمام العقل والتهكم قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالمناسبة هكذا وقد لا الدلالة اللفظية
في كمال معناها دلالة المطابقة وفي جزئه دلالة التضمن وغير اللفظية الالتزام وقيل اذا كانت ذهنا قوله يخرج كثير من معاني المجاز
والكنايات جوابه ان من اشترط الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو
المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية والمقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات والكنايات كما ذكره الفاضل الخ
واعترض عليه بان الدال على المعنى المجازي لو كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في قولنا اسد في الحمام مجازا في المفرد بل مركب
مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور
في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لاجل فهم المعنى المجازي
منه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى ان يكون المجاز هو المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز
مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكر في مثال الاسد في الحمام فلا نسلم انه لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكر في القرينة
اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم اللفظ تقديرا يكون المعنى المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس لفظا والمجاز
هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا من ان يكون مجازا في المفرد وصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ [illegible]
المستعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم معنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد
مطلقا فتدبر قوله بل لا يمكن دلالة الالتزام الخ رده الفاضل المحشي بان لازم لازم الشيء وان كان لازما له الا ان الشيء لم يكن دالا على [illegible]
على لازم ما لم يوضع دلالة على اللازم الا من وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما كما صرح به لا بين
اللازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم او بالاخص اما في الالتفات الذكي بتصور ا تصور ب في الجزم باللزوم بينهما او كفاية تصور ب وتصور
ج في الجزم باللزوم بين ب و ج لا يستلزم كفاية تصور ا وتصور ج في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى وسط [illegible]
ب لزوم ج لـ ب اما في الثاني فلان تصور الشيء انما يستلزم تصور لازمه اذا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم
الثاني تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه [illegible] ان يثبت للملزوم ان يستلزم تصوره ولو كان غير ملتفت اليه قصدا
تصور لازم لا في بعض المواد ولو لم يكن كليا فيتأمل قوله لا بناء بالوضع قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون احدهما
على الهيئة التفصيلية والاخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نقل المدلول الى الدلالة قوله والا لم يكن لكل واحد الا الخ
لا شك ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المنقسمة اليهما وانما يعتبر بالنسبة اليه فلا يبعد ان يكون
الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة قوله مقام لكل كلمة منها اي
كلمات الكلام السابق قوله مما يرادفها اي ما يرادفه كلمة كلمة لكل كلمة اذ ليس لنا ما يرادف كل كلمة ولا يتحمل ان يكون بعضها في ثلث

قوله ويحتمل عطوف على قوله ان يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعني قوله وعلى التقدير بن بعينها لكون البعض دالا على كل من التقديرين

مع اسناد دلالة الشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء منها قلت قوله ويحتمل عطوف على مجموع القيد والمقيد

والحاصل انه لو حظ التقييد اولا ثم العطف فيكون القيد من اجزاء المعطوف عليه لا حكما له حتى يلزم اشتراك المعطوف عليه وانما

يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر فتأمل **قوله** وقريب مما سبق الى آخره الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير

بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان وقوله تكرار اللفظ على الحس والمعاني على العقول ان تعلق الكلام في ايراد المعنى

الواحد بطرق مختلفة واشتغال الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وصفي ولا دخل للفظ تكرار المعنى على العقول واعجز لذكر

قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان دالا على انه لا دليل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى لوازم معنى واحد وصفي لكن الدليل

انتفائه بالنسبة الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه في وضعين اعني ان يكون دلالة اللفظ على معناه الوضعي اوضح

من دلالة لفظ آخر على مدلول آخر وضعي والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقوله تكرار المعنى على العقول تكرر معنى اللفظ من

حيث انه لو كان الكلام في دالين على معنى واحد وضعي لكان ذكره تكرار المعنى على العقل بل على غيره **قوله** فيمكن تأديته بذلك المعنى

بالالفاظ الموضوعة له فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ودلالة اللازم

من حيث هو لازم على الملزوم فتأديته للملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم

الا ان يراد باللازم التبعية وبالملزوم المتبوع وباللازم التابع وبالاحظ في كل منها الملزوم والمعنى المعتبر في دلالة الالتزام

عند اهل الفن فتأمل **قوله** مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل وينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب

الى الطبخ ومنه الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود اعني الجود وينتقل من جبن الكلب الى كثرة

خروجه ومنها الى كثرة الواردين ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود وينتقل من مهزول الفصيل الى فقد امه لنحرها ومنه الى كثرة

ومنها الى كثرة الاكل ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى نحر امه لاجل الضيف ومنها الى المقصود كما يدل عليه

قول ابن هرمة لا امتع العوذ بالفصال الابتياع الا قريبة الاجل **قوله** فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس فيعضده الكلام السابق

ان دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالته على جزء الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم العقلي الى ما ذكر في الكلام من ان

دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء كنسبة جزء الجزء الى الكل فغاية

الامر ان يتحدا في مرتبة الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل

المحشي في حاشيته فتأمل **قوله** قلنا الامر كذلك لكن القوم رجعوا الى قوله فحاتم من ذلك رد الفاضل المحشي هذا الجواب بانه غير

مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحثان الاول ان القائل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل اللسان لا الرازي

وما ذكره الشريف ناظرا الى ما ذهب اليه المنطقيون في هذا المقام غايته الامر عليه في اصطلاحين ولا باس به وجوابه ان ما ذكره

جديد لا نقل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع الاستشهاد بقول الرئيس في الشفاء ما يصرح بان المراد

القوم المنطقيون الثاني ان ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف انما يعتبر في التضمن ليس باعتبار

الجزء الاخير مما لا حاجة اليه في بيان تحقق الاختلاف في دلالة التضمن وضوحا وخفاء اذ قد مر بيان تأتي الوضوح والخفاء في دلالة

الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتيب الملاحظات ولو بالذات يفيد تفاوت الرتب في الوضوح والدلالة على جزء الجزء اوضح من

الدلالة على الجزء الاخير الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم المحصور في التضمن باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله

قوله ومعنى التنويع بالبال الكلي الوارد والحال التي والحال ان معنى التنويع بالبال العيني بالاجمال لا بالتفصيل والاحصول بالبال معصلا بحيث

حصول الجنس محال والى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة حينئذ لان هذه الحالة لا تدرك بالنسبة الى جنس لجزء من حقيقة المراد بعد

اعتبار التفصيل **قوله** وهو بعيد وممنوع نظر فيه النظر قد اورد عليه الفاضل المحشي على الوجه الذي نقل من الشارح الا ان في الحالة

التي اورد على هذا المحاماة عنه الجيبا **الاول** ان قوله في توجيه مراد الشارح قوله فحينئذ لا خلاف المذكور ليس بحسب الدلالة ليس مراد

الشارح ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقة فان معنى الاختلاف

بالنظر اليها ان يختلف بسبب الدلالة فضلا عن الدلالة ايضا بحسب كالالتزام في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما اورده لما احتاج الى

اعتبار كفاية الظن في الوضع اذ يتبين التفاوت سابقا على معرفة يوجد في العلم الجازم **الثاني** ان قوله تمام تحقق الاتحاد في

المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء لا سبب الاختلاف في العلم بالوضع فيجب عليه منع الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة الاستعمال

ونحوه كما سبق من الشارح الاشارة اليه قلت هذا راجع الى تذكير الوضع فنقول الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار لا

يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف والخاص واللغة العامة لعدم الانضباط غير مسلم وما

غايته الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم عدم انضباط المطابقة اذ يكفي الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن

الجلي وما دونه بدلالة المقامات واذا لم يحفظ قدرها يوصيه الكيفية بعينها **الثالث** ان معنى قوله وقد يتأتى الى آخره

تحقق ذلك به بيان عدم تأتي الايراد المذكور في الدلالات الوضعية اي في المناقشة المذكورة بخلاف **الرابع** ان قوله رغم

اذا كان بشركا المحشي خالف ما ذكره في شرح المفتاح من انه لا تفاوت هنا في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في دفعه الى

وجوابه ان معنى ما ذكر في المفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكره هنا انه لم يكن في التعريف اشعار بذلك

القيد حتى وجود التفاوت في التراكيب بالنظر الى القرائن **الخامس** ان قوله وايضا الوضع ما ذكره المحشي في الجواب في شرح

المفتاح بان التراكيب التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية وحدها الا مع غيرها

قوله ثم هذا الكلام كان بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من سياق الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد

اللازم وليس عبارته في هذا ان قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له المحشي يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظ المذكور في كل مجاز

قوله وهذا لا يتوقف المحشي انما قال الظاهر ليس علاقة اللزوم وان كانت تذكر في بعض اقسام المجاز الا ان يرجع جميع العلاقات هو اللزوم

والحق ان هذا الكلام والمحشي **قوله** وانت خبير بما فيه من الاضطراب حيث ان الفاضل المحشي وجه الاضطراب بان في كلامه نكتة ينبغي ان ينبه

عليها من قوله لما عده مراتب في الوضوح والخفاء مع ان دلالة المطابقة المحشي توجيه الكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح من ان

دلالة التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس شيء فان قولك كالبدر مثلا لا يريد به الا مفهومه وصفا بل يريد ان ذلك التشبيه

في غاية الحسن ونهاية اللطف لكن لا ريب ان هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه هنا بما نقل من كلام كمال الدين

ميثم البحراني وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم التنافي في كتابيه بين كلاميه ولا يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها من بعض

بعينه فساد ما ذكره او لانه انما توهم فيه الجمع بين وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره اعني كون
الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة موقعا
التشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره بعينه في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن
ثمة صح ان العلاقة هي المشابهة **قوله** وظاهر التفسير شامل لنحو قولنا الخ ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي بشمول
الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل الحلبي لما يتبادر من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه اللغوي غير محذور بل لازم وانما
مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي يستفاد من كلام المصنف كما يشير اليه بقوله وينبغي ان يراد الخ ثم ورود [illegible]
على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على ان هذه الامثلة ليست عنوان قصد به المشاركة التي هي [illegible] وقد يمنع ذلك بناء
على انهم عدوا نحو قولهم **أسد الهيجاء** هو من قبيل التشبيه كذا قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض
دم الغزال وسموا امثالهما تشبيها ضمنيا فالظاهر انه [illegible] واذا قصد به التشبيه الاصطلاحي الضمني **قوله** وينبغي ان يزاد
فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة [illegible] على وجه الاستعارة الخ فان قيل **قوله** لان الاستعارة انما تطلق
حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية [illegible] المستعار له [illegible] على وجه ينبئ عن التشبيه [illegible] الاشارة في [illegible]
الاسناد المجازي [illegible] المنقول عنه والمنقول اليه [illegible] الحال القرينة الحالية [illegible]
الكلام القرينة المقالية [illegible] ان الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به [illegible] اللفظ [illegible] الحقيقة
واشتراط القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون [illegible] ارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي [illegible] القرينة
القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة [illegible]
اذ فرق بين [illegible] الحقيقة [illegible] المجاز وان كان احتمالا مرجوحا [illegible] من دليل [illegible] في افادة المعنى القطعي [illegible]
قال الفاضل الحلبي في حواشي الكشاف [illegible] شرط ارادة المنقول اليه وعدم [illegible] شرط ارادة المنقول عنه [illegible] المنقول
اليه [illegible] **قوله** والاطلاق في لفظ الاركان الخ [illegible] المشبه المصطلح [illegible]
فان [illegible] التعريف [illegible] الكلام [illegible]
[illegible]
لا يكفي التشبيه بالعرف [illegible] **قوله** لانه عدم الحياة [illegible]
انما [illegible] عدم الحياة [illegible] المذكور في عامة الكتب [illegible] **وكنتم أمواتاً فأحياكم**
والاصل الحقيقة واما [illegible] **لنحيي به بلدة ميتا** [illegible]
واذا كان المحسوس اصلا للمعقول [illegible] يكون [illegible] للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز [illegible] كل محسوس اصلا لكل
معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل [illegible] اصلا [illegible] محسوس [illegible] تشبيه محسوس
آخر ليس باصل له [illegible] المعقول [illegible] المعقول [illegible] ومن جح المحسوس
اي محسوس كان [illegible] ان يكون اقوى منه [illegible] تشبيه المحسوس بالمعقول [illegible] **قوله**

قوله فدخل فيه الخيال [illegible] انما جعل الخيالات من قبيل الحسيات [illegible] في ادراك الصور [illegible]
[illegible] المادة والخيال [illegible] **قوله** وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الخ انما سمي هذا النوع بالخيالي [illegible]
في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي [illegible] اليه جميع المدركات الحسية **قوله** لكنه يجب [illegible]
عليه [illegible] بان المراد بالادراك المذكور في الشرح [illegible] مطلق الادراك [illegible]
[illegible] الحواس وان كان [illegible] المركب [illegible] موجودا [illegible]
[illegible] **قوله** بخلاف اللذة والالم العقليين [illegible] الفرق بين اللذة [illegible] الحسية [illegible] بالكون المدرك [illegible]
والمدرك [illegible] الحواس واما العقلية [illegible] العقل [illegible] كالادراكات [illegible]
بين الاسمين **قوله** وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك [illegible] من حيث هو كذلك [illegible] تحقيق هذا التعريف [illegible]
في حواشي المواقف [illegible] انهما [illegible] السكاكي في التقسيم [illegible] على اصل [illegible]
على ما [illegible] **قوله** [illegible] القوة الغضبية [illegible] القوة الغضبية [illegible]
[illegible] في التسلط [illegible] والقوة الشهوية [illegible] المنافع [illegible]
من الشبهات **قوله** [illegible] القوة الشهوية [illegible]
اليقينية المجردة [illegible] **قوله** فالمراد [illegible]
[illegible] **قوله** والضمير [illegible]
ارادة [illegible] الكثير [illegible] المذكورة في الباب السابق [illegible]
الى النجوم [illegible] هكذا [illegible]
[illegible]
[illegible]
الليل [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible]
[illegible]

مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها يؤدي الى المعنى المراد وبعضها غير مؤد اليه فان حمل على الوجه المؤدي كان تعقيدا
لفظيا مصطلحا وان حمل على الجميع يكثر المعنى **قوله** كونها كرباسا او ثوبا او قطنا فيه نظر على مذهب الفصيح فقد عرض على كونه من القطن
باذ ليس يساوي الكرباس ان يصدق على الابيض واجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان فصلا بعيدا **قوله**
حصول الجسم في مكان السواد بعينه لحصول العين في حيز بعد حصوله فيه كما ان الحيز [illegible] عندهم وليس تمكن والحيز عموم من النعيم
المذكور اللهم الا ان يراد بتعريف حركة الجسم التعريف بمطلقها **قوله** نظرا الى ان المقدار الحق ان يعطف على الكيفيات حتى لا يلزم كونها من تلك
سوق الكلام على تفصيل الكيفيات ان ما ليس لها بالحواشي نوعا **قوله** حيث قيل ما يسمى باسم الاول فخرج شيء من المذكور لان فيه خلاف
التفصيل من تلك الانواع **قوله** كالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعير الداخلة تحت شكل الاستقامة والانحناء [illegible]
حيث تقول فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعير فيهما بحسب الحقيقة ايضا فان الكرة المجوفة تشتمل على مقعر ومحدب مع
لا حظ فيهما بالفعل لعدم تناهي سطحهما وضعا **قوله** كما في اوتار الاغاني الممتدة الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى التغني وهي بحسب متعارف
اهل الادب [illegible] كالعود والقانون ونحوهما والمزامير وذوات النفخ كالبوق ونحوه **قوله** واصولها تسعة
الحرارة والمراد بالطعم [illegible] فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما من قابل وهو الكثيف او اللطيف
المتوسط بينهما والانثى من اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة تقسيم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدث
[illegible] وفي الكثيف حدث الحلاوة وفي المعتدل حدث الدسومة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدث الحموضة وفي الكثيف حدث
العفوصة وفي المعتدل حدث القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدث الدسومة وفي الكثيف
حدث الحلاوة وفي المعتدل حدث التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والمحول ان مباحث الطعوم [illegible] من الانواع
والعسل حلو حار [illegible] الحيل المقام ذكرها **قوله** والعفوصة والقبض الفرق بينهما ان القابض يقبض
ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه [illegible] الاختلاف [illegible] الانواع غير منحصر في التسعة وان [illegible]
نوعين **قوله** والتفاهة هي عدم الطعم ويسمى حقيقة وقد يكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزائه [illegible]
منها ما يخالط الرطوبة [illegible] الطعوم هو الثاني على ما هو الحق **قوله**
من شانها تفريق المختلفات وجمع المتماثلات لما قالوا انها تفرق المختلفات [illegible] في جسم مركب من
اجزاء مختلفة اللطافة والكثافة ولم يكن الالتئام بين بسائطها [illegible] فيتصاعد الى الصعود الالطف
فالالطف دون الكثيف فيلزم [illegible] تفريق المختلفات واما انها تجمع المتماثلات [illegible]
تجتمع بالطبع [illegible] المجانسة [illegible] **قوله** والبرودة من شانها
تفريق المتماثلات وجمع المختلفات [illegible] الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المتماثلات وغير المتماثلات [illegible]
قوله فكون هذه الاربع من المحسوسات مذهب بعض الحكماء وانما عند غيرهم [illegible]
[illegible] الكيفيات [illegible]
[illegible] والجفاف [illegible] الرطوبة [illegible] على سطوح الاجسام والجفاف [illegible] في [illegible]

بينهما باب التسوية [illegible] الاختلاف [illegible] صحيح

التجريد بان البلة هي الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبلول [illegible] الكيفيات والجواب ان البلة وكذا الرطوبة
قد تطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا ولا تنافي في هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام هذا
هو المراد بما ذكره المحشي هنا والمذكور في تلك الحواشي معنى لم يرد به [illegible] في حواشي المطالع بان الوصف بالجريان يمنع من الحمل على الكيفية
قوله واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة هي التي تعد من المحسوسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تقابلها هنا ما يقابل المعنى المذكور
وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة غير اليبوسة **قوله** على استعمال الموصوفات ما اريد بالموصوفات الا ان يعرف بها
سواء كانت خارجية كالحيلة او ذهنية كالاشتداد **قوله** هو حركة النفس مبدأها ارادة الانتقام هذا الظاهر لا يلائم قوله
الحلم [illegible] الغضب [illegible] الغضب حركة النفس [illegible] الخفيف على الشائع والمراد تفسير حركة النفس
تلك الحالة ارادة الانتقام [illegible] اسباب الغضب وقيل على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمئنان النفس
اذا حصلت فيها حركة الغضب لا تصعها متحركة حركة اخرى **قوله** كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب المجنون من كلامه انحلال الجسائي
الواقع في المقالة على الاعتباري المحض [illegible] الاعتباري [illegible] فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي من اعتباري محض واعتباري
نسبي وقال الفاضل الحلبي في شرح المفتاح [illegible] الاوصاف الاعتبارية [illegible] النسب والاضافات باسرها [illegible]
عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من عطف التفسير **قوله** كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود والعدم مثال الاضافي
مطلوبية المطلوب [illegible] العقل الى الطلب القائم بالنفس **قوله** وكاتصافه بشيء
تصوري وهمي محض مثال الاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقل في وجه الشبه [illegible] والوهمي كالحسي [illegible] الطرفين **قوله** ولفظ
تشعر لفظ المفتاح [illegible] بعموم ما هو بمنزلة الواحد الحقيقة الملتئمة من امور مختلفة والهيئة المنتزعة من عدة امور تشعر لفظ المفتاح
حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما او
وفيه نظر لان ما سيق في هذا التعميم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله او المركب [illegible] وحاصله ان الحقيقة
الملتئمة كالانسان مثلا من قبيل الواحد [illegible] وجواز ان الانضمام الحقيقة الملتئمة حقيقة [illegible] ملتئمة من كثرة
الشيء مما يجتمع [illegible] المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصد الى مجموعها حتى تصير تلك الكثرة بالاجتماع كأنها شيء واحد [illegible]
[illegible] الوصف حيث قال واما اوصاف مقصود من مجموعها الهيئة واحدة والمقصود الذي [illegible] ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي
او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب ان يجعل التركيب الحقيقي من الحسي والعقلي [illegible] على المسامحة وعند الاصح
[illegible] **قوله** والحسي
[illegible] هذا الحكم [illegible] الطرفين [illegible] وجه الشبه [illegible] الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي
حسيان اما الجريان [illegible] وجه الشبه في الطرفين [illegible] والحسي لا يتحقق في العقل [illegible]
[illegible] وجه الشبه المركب [illegible] وجه الشبه [illegible] على المجموع [illegible]
وجه شبه عقلي [illegible] المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه كذلك مجموع لا يكون الا معقولا **قوله** ولذا لقي الشبه بالعقلي
العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي [illegible] بالوجه العقلي [illegible] بالوجه الحسي [illegible] اعم [illegible]

[illegible] البلة [illegible] الفاضل [illegible]
[illegible] على سطوح الاجسام
[illegible] البلة [illegible]
جسم المبلول [illegible]
[illegible] ان البلة [illegible] الالتصاق [illegible]
[illegible] صحيح

قوله [illegible]

بالوجه العطا اعم منه كاشيا بالوجه الحسي قوله تقدير السؤال الخ ميرميران تقرير السؤال بقياس مفصول النتايج مركب
من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين منتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني مركب من
موجبة كلية صغرى هي منتج القياس الاول وسالبة كلية كبرى منتج سالبة كلية هي المطلوب وهو ان لا شيء من وجه الشبه بحسي
قوله بان يكون غير عقلي اظهار الضمير يعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق لكن وجه سكون الظرف في الحسيتين
يسقط اثنا عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط ثلثة كون الطرفين عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به
حسيا وعكسه ويكونه مركبا حسيا سقط ثلثة اخرى ويكون المتعدد حسيا ثلثة ويقول المختلف ثلثة اخرى قوله ونسيم
نسايم لان الخفا ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي وجوابه ان المراد بالخفا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله علا نسايم
فيدعم النسايم موجود في طلب الرايحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرايحة الطيبة والمذوق هو الطعم اللذيذ قوله والجرم
هي على وزن الجرهنه ويقوي بتركه الهمزة فيتوجه مثل كره كما قالوا المراة مرة قوله وتوجه الجمل في بعض النسخ بلا واو والصواب
بالواو والايقال وجه لبطله الارتباط قوله مختصة ببعض النفس الناطقة بقرينة اخرى كلامه والا فالاسد بعض جزئيه
قوله واذا قلت الرجل القليل المخافي بالعين المعجمة جمع معنى على انه مصدر ميمي بمعنى الغنا بالفتح وهو النفع قوله فبالعلم
يوصل الى الحق الخ اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس ضروري الاتصال فالمناسب ان يجر الهداية فيامر بالكلام على ما يوصل لكن
فسر الدلالة الموصولة بما العرفي صحح شان العلم وحيا المنفع بعلم ليس ضروري الاتصال الى العمل لكنه ضروري الاتصال
الى الحق ان تفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتامل قوله وفي وحدة بعض الاشياء اشارة الى جواب انه لم يعد شيء
من تلك الاشياء الهيئة مشتركة من حد صحان حتى ينافي الوحدة المعنى المراد بهنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكن فيه
بعض اخر جعلها معا وتميزا لم يكن بين التقيد والتركيب فتامل قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة وقد تقدم ما في اول
الفن انه صح ان يراد العلم المشبه بالحيوة الاصول والقواعد ويصح ان يراد الادراكات الكلية كما قوله ويقرب من هذا انه كما
ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل الة الادراك للادراك الملكة لكن المتحول بعضه لا يكون بل على عدم كون الشيء مشترك من
اشيا وهيها فالواجب الا يناقي انتزاعه من عدة اشيا هي طرفاه وهذا موضع ما حققه الفاضل الخ في بحث الاستعارة
التمثيلية ويستدعي من الانتزاع من عدة اشيا مطلقا ليستلزم تركيب المنتزع وان الشارح صرح به قوله محل نظر هذا هو
النقل الذي اشار اليه في مفتتح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر مستعرف وقد اشرنا الى جوابه
هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم تنتزع من الاشيا المختلفة وقسم تنتزع من الاوصاف المختلفة لشيء واحد
كما ذكره الشارح واشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى الثاني واما اوصاف فقصد فيها الى نغم
قوله احيحة بن الجلاح لفظ احيحة بحاءين المهملتين مفتوحتين بينهما يا ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة
وحا مهملة قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى الخ في شل قوله كما ترى على ان التشبيه بالمجموع التقييد والمراد
ان انضمام الثريا بشكلة العنقود ارجحي لاختفائه ولو كان نحو قوله كما ترى صار حوزي عن قوله كعنقود ملاحية حين نوره
المحمر فان قد هذا المعنى في قوله كما ترى وجوه منها انه جرى مثلا اي هذا التشبيه ظهور المحسوس المشاهد لاخفائه ومنها

ومنها انه جرى مثلا اي هذا التشبيه ظهور المحسوس المشاهد لاخفائه ومنها انه جرى في الثريا وصفه بجعله في حكم المنكر
انه جعل الصفة في حكم المعرفة للثريا كما اشير الى الذي ترى كون ذلك الوصف اقربها انه في موضع المصدر اي ظهورا كظهور الثريا كما ترى
قوله وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب اعلم انه لغتان مروية وقال اشارح الدينوري
وليس بفصيح قوله اي نفخ نوره النور بفتح النون الزهر قوله فكانه اراد بقوله مخصوص مجموع مقدار الثريا ومجموع الثريا
من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه اي مجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود قوله وسيجي ان المفرد
قد يكون مقيدا الخ دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا مركب لا مفرد قوله كان مثار النقع
الخ المثار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى النقع من اضافة الصفة الى الموصوف اي النقع المثار قوله فقد يجعل بكثير من
اللطايف المراد باللطايف ما سيذكره من المعاني المحكمة وسلب خلل الماضي بها ان تلك المعاني انما فهم اذا جعل المشبه به
الليل المتهاوي كواكبه حال كونه متهاويا واما هذه المقارنة انما تستفاد من صيغة المضارع الدال على الحال واما اذا جعل المشبه
فالمتبادر منه هو التشبيه لمثل الليل المتهاوي كواكبه في الزمان الماضي بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل الخ
في شرح المفتاح تهاوي كواكبه بقوله اي تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل الهاوي ماضيا كما لا يخفى قوله بفتح الهاء وكسر الواو
وتشديد اليا واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود قوله من جانب فيه الخ من جانب متعلق بكل واحد من النقع والليل ولو قال
شبه النقع الذي هو من جانب لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب متعلق بقوله تشبيها عليه مقصود الشاعر اعتبار
هذا التشبيه من جانب وليعتبار لذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتامل قوله في حكم الصلة
للمصدر اقحم لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان تصريح الصلة لاسم المفعول ولكنها صلة للفعل المحقق الذي في
ضمنا على المصدر حكما قوله بعضه لحقيقة الى العجاجة النقع وسل السيف اي اخرج والغماد جمع غمد وهو غلاف السيف وتشبيه
من رشت الشيء فالما سويا اذا فعل وجعل من رسالة السيف اي امتنع الغرشية لا يلائم قوله وقوله الارتفاع والانخفاض
وفي بعض النسخ برسوا من رست اقدامهم في الحرب اي ثبتت والاول اظهر والاخدام الحرب اشتد معانق اصيم النار بمعنى الهيئة
واصيدم حص فلان بخيط يوم محذوم شديد الحر قوله بايهما يتعلق بمعنى الاثارة تعلق المقادمة والمصاحبة في اثر
عليه حكم الاثارة وكانه يحتسب يكون في المثال المذكور حكم الضرب قوله ما يجي في الهيئات ظاهره العبارة يفيدان وجه الشبه يجي
في الهيئة الا انفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح وقد علي بان الشرح الموصول في الموضعين الهيئة فلا بد ان يجعل من قبيل
اشتمال العام في الخاص كما في الحيوان يجيء في الانسان اي يتحقق فيه هذا التكلف انما لزم من تغيير عبارة الشيخ فانها نص
بيان حال التشبيه فيضمر يجي فيها مايل الى التشبيه الى وجه في فهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلا شائبة تعسف قوله
احدهما ان تقترن هو غيرها والضمير في عنها عايد الى الحركة فبقي المبتدأ الذي هو احدهما بلا عايد فلا بد ان يقدر لها فيه اي ان
تقترن فيه بحركة غيرها او يجعل اللام في الحركة عوضا من المضاف اليه اي بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج الى التقدير فيكون حاج
الى ان يجعل الاضافة لمعنى التلبس وهذا ايضا انما لزم من تغيير عبارة الشيخ لان تقترن فيها عايد الى المبتدأ بلا احتياج الى
تكلف تقدير الرابط لكن لا بد ان يقيد المصدر بالغير الصريح المتولد ان المصدر تصريح الفعل في قول الشيخ ان تقترن بغيرها بالام

الفاعل البتة حمله على المسند الذي هو عبارة عن وجه الشبه وان يكون مضاف في عبارة المص اي وهو ان يقترن بكان الاضافة

لا دفي ملابس لكن لزوم التأويل في الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين متعلقا بنوعين وان جعلنا هو قسم من الهيئة

نفسها واما اذا طلنا معناه انه يشتمل على سفينتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجريد كما في عبارة الشارح واذا اقترن الغرض كونها

او مجردة كونها من الغير كما في عبارة المص فالهيئة ولا حاجة الى اعتبار الرابطة في كلام المص فتامل **قوله** اعلام تمام الرد به

دفعه يستحق ان يجيء في الهيئات التي لفظها في قوله انها ازاد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المص بل عبارة

الاصل التي في الاحوال التي يرتبط بها التشبيه دون هذه الحال وهي الهيئة المذكورة **قوله** والثاني ان تقترن هيئة الحركة اعادة لفظ

الهيئة لغرض ذكر ضمير عائد الى المسند لاتحادها مع المسند **قوله** والشمس كالمرآة في كف الاشل لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش

اذ في كف يؤدي المرآة الهيئة المقصودة **قوله** مع غموض الاشراق من وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع توجه حال

من الحركة اي كان نزومان غموض **قوله** يقال بدا المراد اذ لم [illegible] ويقال بدا له [illegible] والمعنى ظهر له اي عن الاول اشارة الى

انه على تقدير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام **قوله** فان الشمس اذا احد النظر الخ تعليل للمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمرآة كما

ذكر في الهيئة لان الشمس اذا حد الانسان النظر اليها ليعلم جرمها الخ وتضعيف لضمة اي فاري قلبت الهمزة ياء ثم حولت لفاعل

فالطباق مرة وانفتاحا الفا للتشاكل حيث جعل المتصل من وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل يعني ان التعليل كما صرح به الشيخ

في دلائل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقيقي للسحاب الذي هو ما في البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتئم اجزاؤه

وجعل انفتاح البرق وظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوؤه وانطباقه انضمام اجزائه بعضها الى بعض [illegible] **قوله**

ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حف بصرو ان حميرا حفت باحبابها الرياض والزروع [illegible] سرور

سرورة والقيان جمع القينة وهي الجارية المغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن ان القينة هي المغنية وليس كذلك وقوله حفت [illegible]

حال من القيان او وصف له ان حملت الالف والام فيه للعهد الذهني وفيه اشارة الى تلبس اثما الى خضرة الخرير [illegible]

ما يستر المراة من راسها الى وقعها وخضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه بنزع الخافض وايصال الفعل اي بخضر الحرير

وقوله على توام في موضع الحال من ضمير حفت وتوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله والفاء في قوله والتعقيب والترتيب يعني اذا

حصل تشبيه القيان ثم الثاني والواو في الزروع جانبيها الى الحال وقد ذكر جامع ان الزروع يعني [illegible] فاذا

بعضها عن البعض وكل شي ما بينها على نادر ليها بالمنكر كالحلو الهالك [illegible] حال من [illegible] معنى الصوفي

الحجل بفتح الجيم [illegible] اما لا كسر [illegible] لانها الخفاء والمنقار وان كان مكررا [illegible] حركتها [illegible] في الزروع [illegible]

ومن وجوه لطائفها انه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين حركة النهوض الى العلو والعلو مع حركة الرجوع الى الاصل الى [illegible]

وادعى ما يكون في التاثير سرعة زائدة نادر لطيفة الى العلو والعلو وحركة الرجوع الى الاصل الاول [illegible] ما يكون في الثانية من

سرعة زائدة نادر لطيفة الى حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها اسرع الحالين من حركتها في حال خروجها عن

مكانها الاصل الاعتدال وكذلك الحركة من يد كالحجل فرنيع عاسرع من حركة من يحيى [illegible] ثم على الحوت بالقوى من نازع الرجال كذا

في الايضاح **قوله** من جبل الله امن الانسان كان لشاوية الى الرفع الناقص الطاهر من قوله لجبله وقوله الجبل **قوله** قول الشكو

في سن مصلوب كانه عاشق الخ البيت للاخطل او الصحيح الحاجب مدح به هنا اليه وقيل العنق فهو المناسب للمصلوب بالجام

هو ما يتقدم النوم من العشو فان النوم يحتقوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت الى العين فرح واذا وصلت الى القلب نام

واللوته ثم الشرخاء الطو والمطي القرود في تشبيه المصلوب الذي كان الحيوة فيه بالمحب الذي بمثل حبيبه وهو من لطيف تحل تو [illegible]

لطافة انتهائها الى ان المحب في هذه الحالة الذي حكم الاصوات بل ان موانع الحيوة اكثر حيث جعل تشبيها به **قوله** ثم لم يحملوها اي لم يحملوها

باميانها ذكر العمل بلفظ الحمل على طريق المشاكلة اي انهم لم يحملوها كانهم لم يحملوها بجملها احمالا بعدم عملهم **قوله** وان الحمار [illegible]

بما فيها وكذا في جانب المشبه لا يحمل الحمار بعدم انتفاعه لا انه يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واراد اللازم فهو المنع وجانب

المشبه ايضا بحمل يستنبع ما في ان الذين حملوا التوراة غافلون بما فيها فكيف يستحيم قولا وكذا في جانب المشبه [illegible]

ايضا ان المراد بقوله وكذا في جانب المشبه به وصف فيه امور ثلاثة متناسب هذه الامور الاثنان فيها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود

وجه الشبه في الطرفين تحقيقا بل يجوز التزايد والتجهل في الحال هنا النسبة الى الحمل والحمل بالنظر الى الذين حملوا التوراة كذلك علام [illegible]

قوله ثوب البرق الغيوم الخ ذكر جلال الدين في شرح الايضاح انه يعني ابرق الغيم فوما الى الماء لهم [illegible] لو استعمال هذا بلا طريق الحذف

والاتصال ولا بد من النظر من التعاقب ان لو استعمال تلك الطريقة لماذا كر الشارح لا نزاع فيه **قوله** فلما ان راوها قشعت

ثم تقشعت الريح السحاب اي صار قطعا قشع كما في كتب فالحمرة ها هنا للصيرورة لا للطلب [illegible] اعلى طالع اصل بل

مطلوع فشع كذا التقشيع والذي كذا صرح به الزمخشري في تفسير سورة الملك **قوله** بالقشع الريح فعل انزح **قوله** فالذي

قوله بانبال الشب التي تحمل على الشبه اي ليست الباعثة للتشبيه بل لانه كما في كتب العلم **قوله** فان قيل هذا لفيق الحال

السؤال انه يلزم مما ذكرته في البيت ان يكون بعض التشبيه المجتمعة التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب

منع اللزوم واثر الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد والمثال المذكور على سبيل التوضيح واراد بالوحدة في قوله

تشبيها واحدا يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بجملة الواحد **قوله** وزيد صغير وكبير الكدر ضد الصنع وباله طرب سهل **قوله** وليس

قوله الصنع ويكره الكثير من الجمع بين الصفتين واما ان احدهما الاول مع علي ما ذكر في السؤال مما يستفاد منها في الموضعين لامن نص الكلام

مع هذا القدر يندفع عن ابن جمال الدين في شرح الايضاح لما عبر فيه قولنا يصفوا ويكدر بعدم دوام احدى الصفتين ومعناه ان يزيد

ينقل من احداهما الى الاخرى كان ذلك دليلا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخرى عارف بشرتهما **قوله** ولا يخفى ان قولنا

زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح اجمال الدين في شرح الايضاح يعني بقولنا على الشبه والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيه

بمعنى الاصطلاح تشبيها لو الموالف بين التمثيل في حقيقة التشبيه فلا بعد بما ذكرتم انه ليس غرض الكثير الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من

المصطلح واذا سلم المجيب الله عوضا بالوقوع وليت شعري اي حقوق مرضوا انه صار قضية بالحلب **قوله** احدهما انه لا يجب فيه

ترتيب الطرفين كلامه وجوب الترتيب في كل تشبيه مركب فيه نوع ويمكن ان توجد حاصل الفرق في التعليل ان التشبيه المتعدد لا يجب الترتيب

احدا ويفي المركب فيجب فيكون هذا الفرق بالنظر الى تحصيل اجواء المعلم **قوله** فقد انظر زيد كالاسد والسيف لم يذكر وجه التشبيه في المثال الى

ما عرف في الايضاح فهو الباس في الاول والحوف في الثاني والمضاء في الثالث الظهور **قوله** اي وان الفكر على الامم فيه ان الغرابة

وقيل الياس لا الطلب في كلام على ان بحيح ما نقل الى الاستفادة في الظاهر من قطر مرتب معطاة الرائحة **قوله** من فضل النفاد لا سراب [illegible]

خلاصة الكلام ان تشبيه الجبان بالاسد يتوخى من تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة الا ان هذين الوصفين وان كان في كل
منهما مناسبة الاخر فهذه المناسبة يستدعي ان هذين الوصفين متضادان فتشبيه احد موصوفيهما بالاخر او تمليحا وتهكما
الناشئ اشارة الى جعل احد الوصفين غير الاخر حتى هناك معنى واحد مشترك بين الموصوفين وقوله اشتراك الضدين فيه بقوله هذا
التنزيل لغطاء التضاد في الرتبة **قوله** بواسطة تمليح او تهكم النهكم يكون بملاحظة جانب الشبه بخلاف التمليح كذا في شرح المفتاح و
بالجملة التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه خصوصا فليتدبر **قوله** وان نحو لهو حاتم مثال للتمليح وهن
التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال حاتم اشبه بالاسد للتمليح وليس غير التصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح
فقط لان السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان التشبيه ينزع من تضاد التضاد بواسطة تمليح او تهكم وهو ما اشبهه بالاسد للجبان
وانه حاتم للبخيل ورد العلامة على من جوز كون المثال الاول للتمليح فهم منه انه يجوز كون المثال الثاني له ان تعلق كلامه بتعين كون
المثال الثاني للتهكم فلا منع من ذلك للتهكم فقط كما في المثال الاول **قوله** قال الامام المرزوقي في نقل هذا اشارة الى ان قول الحكم
بواسطة تمليح او تهكم بلفظ او ليس لمنع الجمع بل لمنع الخلو **قوله** وانا الاعلى ابن انس وهذا البيت لعقيف بن سليك الا
سل على زنة المجهول اي راقه الغيظ الغضب الكافي عن غيظ وفي بعض النسخ على زنة المعلوم قيل بعجل ابن الضحاك اسم ابي انس وكذا
ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك علم الملوك الماضية قتله او يريد المطلق على ابي انس علما وهو **قوله** وكان التشبيه
اي لان اسمها خبرها **قوله** لان الحرف المعنوي المشبه لان الجزء الواقع موقع المشبه به محذوف في الواقع والاسم الواقع موقع المشبه
فلا معنى للتشبيه الا تشبيه الشيء بنفسه **قوله** والخبر قد يستعمل عند الظن كما قال الكوفيون والزجاج كان يجيء ايضا و
عليه **قوله** فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام **قوله** اي لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لان ليس في
خبره والتعليل انما اجاب عنه بالتشبيه عن السؤال عن العلة مقدما واجيب بان المراد الظرفية الكون في بطنها لا الكون في خارجها
والمعنى انه كان ينبغي ان لا تقشعر بطن مكة مع وجود هشام فيه لا لحالها فان عدم هشام صار خالية عن ساكنه
قوله فكانها حينئذ في حاله وقصته العجيبة المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثل كشبه وشبيه ثم نقل الى القول السائر المثل مضربه
بمورده ثم استعير للقصة والحال الصغرى اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صحت الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا وله
شان وله اصلا للتشبيه الذي فيه غرابة من بعض الوجوه **قوله** أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ الصيب فيعل من صاب يصوب اذا نزل
ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا **قوله** ولا يفرد لكن يحمل التقدير مثل ان يقال كمثل او تسلك كتشبيه ما على ان الثاني في تقدير المثل
بمعنى الصفة وصف الحيوة الدنيا لا تشبيه ان انها النبات **قوله** من انصاري الى الله الاية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف
وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب فقياس اكبر وركب جمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ في المجمع في شرح المفتاح من انصاري الى الله
من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري من اضافة احد المتشاركين الى الاخر كان قوله الانصار الذي يختص
بي ويكون معنى في هذه القول كان معناه من يغني مع الله ثم يطابق الجواب لغني في قولهم نحن انصار الله بمعنى الذين يغنون الله
اللهم الا ان يقدر مضاف اي نحن انصار نبي الله كما هو ان ثم يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين
في النصرة الى الاخر وهذا يعني حينئذ الله نصر النبي فاي ترجيح للتوجيه الاضافة الاولى واي حصر الحصر في قوله اللهم الا ان يقدر
مضاف

قال الشارح وجعل الاسم لسبب التسبيه
كانه مخبر اي تشبيه الاسم بالمخبر
وقوله كانه مخبر اي الشخص يعني بها
الاسم وهو الكاف الخطاب مثلا
والمخبر وهو الشخص بمنزلة شيء واحد
فالضمير الذي يعود الى الشخص
يعود الى الكاف صح

مضاف قلت لما وجه الترجيح فهو ان ما ذكره يقتضي وقوع الكلام من ظاهره في موضعين الاول في قوله تعالى **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ** حتى يلايم التشبيه مع انه قوله نحن انصار الله قبل الفرق والثاني في قولهم نحن بمعنى
وفيما ذكره الفاضل مرفق احد الخمس الفرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على الاضافة اعني النسبة الى التمام الكلام على ظاهره
وعدم التاويل بوجه ما فتامل **قوله** والزمان مقدر كقولك اتيتك خفوق النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابي علي الفارسي ان
المستفاد يقع في الزمان فيجعل اسم الكلام نعتا لنا على طريق حذف المضاف في خفوق النجم **قوله** بان الاية لا يكون لفظ
اداة التشبيه يكون نحو كونوا لاحقا **قوله** ويستلزم صدق قولهم نحن انصار الله المراد بالاستلزام الاشتمال عن ذلك القول الى ذلك
الكون لا الاستلزام العقلي **قوله** اذ حواري الرجل صفوته وخلصائه الحواري الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى
قصارين يحورون الثياب اي يبيضونها ويقال هم خلصاني وهم خلصاني اي خالصي يستوي فيه الواحد والجمع والخلص جمع
مثل الخلصان **قوله** **وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** الاية اي بين لهم صفة ما يشبه الحيوة الدنيا
في زهرتها وسرعة زوالها او صفتها الغريبة **قوله** فلا ينبغي ان يرح عليه في رج فلان على المراد رجحا اذا جعل مطبقه والتوج
على الشيء الذي منه عليه **قوله** قال صاحب الكشاف في لولا ملاحظة هذه الضمائر رجحا فيه بحث فهو ان الصورة المنتزعة من الصيب
بعد الجميع مشبها بها بل المشبه بها الصورة المنتزعة من ذوي الصيب فتقدير ذوي صيب لكن لا يعتقد به **قوله** وما هو بين في
هذا قول لبيد وما المال والاهلون الا وديعة وانما كان بينا في هذا المقصد لتشبيه الناس بالديار بما لا يصح اصلا لان تشبيه الحقوق
بالمال وايضا بما يقين هنا المضاف اي كمثل ما قد سبق ذكره في التشبيه والواو في قوله واهلها حالية واهلها مبتدأ وبها خبرها ويوم
حلوها ظرف لهذا الخبر وبلا قع خبر بعد خبر على بعد وبها هو بلاقع والبلاقع جمع بلقع وهي الارض القفر التي لا شيء بها وفي الحديث اليمين
الفاجرة تذر الديار بلاقع والمراد بالبلاقع لما فيها ليس سوى الخلو والجواز ان يكون جمل الاشياء البرزية بالطرف عن غير الهوى هذه الجملة
الثانية ايضا حالا عن الديار والعامل فيهما معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها كذا وقبل البيت المذكور وما المال والاهلون الا
ودايع ولا بد يوما ان ترد الودائع وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحول رمادا بعد اذ هو ساطع **قوله** في كون الفعل منبئا عن
نظر يمكن ان يقال لا يستعمل الحال من الفعل انما ذلك الفعل من التشبيه اليه بان كون زيد واسد مشبهين لا يوجب الحال كما في علمت زيدا
اسدا فتامل **قوله** ولو قيل ان ينبغي من حال التشبيه الفرق والبعد لكان التقريب كون المناسب ان يذكر هذا الكلام في بحث
احوال التشبيه فتامل **قوله** والغرض منه في الغالب يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في التشابه في الحكم كان
الوجه ان يكون الغرض عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام
في الحكم لبيان المحكوم عليه **قوله** فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال فيه اشارة الى ان جواب الشرط محذوف وانهم
سببه مقامه **قوله** او مقدارها اي اذا علم مقدار حال المشبه بدون التشبيه انما ترك لظهوره فاذكره اولا **قوله** مرفوع معطوف على
بيان الحال لا مجرور معطوف على نفس الحال اذ لا معنى له **قوله** وتقوية شانه الضمير في شانه راجع الى المشبه والشان بمعنى الحال **قوله**
تقوية شانه يعني تقوية حاله **قوله** من ان يحصل من سحت على طايل الطايل الفايدة يقال هذا الامر لا طايل فيه اي لا غنا فيه ولا مزية
ويحتمل ان يكون زايدا كما في قوله ان الكريم وابيك يعتمل **قوله** انه يجدي بوما على من ينكل وطايل فعل يحصل ويعتمل

ذائقة فقا على تحصيل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر وبعضهم يحصل معنى يطلع قوله لتقدم الحساب وفرط الف النفس
هما لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم احساسها بالجزئيات بواسطة الآلات تتنبه لما بينها من المشاركات
والمباينات انما يحصل لها علوم كلية هي العقليات قوله ما تجود في تولده ويوم كطل الريح البيت لبشر بن الطفيل
اي كان بالرتبة ويعده كان غفوة حتى اروح وحتى عصاه على الباين ثم المتاخر كان ما بارق الشمول عشيته او رملع على العطف
عوج الحناجر والمراد بام الرئال الجمر وعصا حال الفساد تتنا وادم الرئال صادر لعنا او النحو متعلق بقصير والزاهر جمع زهر وهو الحجر
الذي يضرب به ويقال له بالفارسية جمار زارة واصطكاكها ضرب بعضها ببعض وفي الصحاح اصطبل الدبول اصطكاك او هو
الضرب الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون يكون معرفة كسحر واذا نون نكرة
والرواح نقيض الغدو والعصبة هنا جمع صاحب شل فرد وفارد واشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استواء
اعلاه والمثالخ جمع مفرد وهو في الاصل ثقب الانف كناية عن الرفعة والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والارذكم الجمرة
وتشديد الراء المعجمة البط وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون والعطف اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج
والحناجر جمع حنجرة وهي الحلقوم ومثلها الحنجور شبرا او اني الحنود وقد عرفت ومثلت الطيور ما اجتمعت عشيته على العطف
معوجة الحناجر قوله ظللنا عند باب ابي نعيم ظللنا بمعنى دخلنا في النهار والسالفة ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط الى
هتم القابين بعينه جزء البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله ساغسل عني العار بالسيف جالبا على
قضاء الله ما كان جالبا ونعيه ولم تستشر في راية غير نفسه قوله ولم يرض الا قائم السيف صاحبا الا زيد بالعزم العزوم عليه
تكب بمعنى تنكب اي انحرف وانتصب جانبا اما على الظرفية او في جانب او على الحال بتراي متجنبا قوله اعرف واشهر اي اعرف لا يطلق الا لكي يكون
ان يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات كما يوجد وصف يعم اشتهاره كل الناس قوله لا ترى
نقل الامتناع ووقوع المشبه قوله نقلا مفعول له للتشبيه او لارادة وقوله الامتناع مفعول به لنقلا في الذم وعامه وليست
ما رقي تعليل النقل الامتناع قوله عن حصول المشبه فيه بحث لان الاستطراف الناشي عن ندرة حصول المشبه به مع الشبكل
في حديث البنفسج لا نقل فيه لصورة الشاذ الى كثرة الوقوع اصلا الا انه لا يحصل الهند الاطلاع ولا وجه لذكره قوله اي يستطرف
استطراف النوادر ورده الفاضل المحقق في شرح المفتاح بان ليس في لفظ المفتاح في قوله يستطرف تقييد يكون لنقل الامتناع بل
هو مطلق لفظا لتعبيره يستطرف الذي هو بانه شامل لما ذكره من الاستطراف الناشي من الشاعر وعلى نظر اليه العلامة يحمل ان معنى
لفظ المثل فيهما ويجعل الاشارة الى النفس يستطرف واما التفصيل الذي ذكره فيما الامر قوله وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف
المجهول بالمجهول فيه حذف مضاف اي من امتناع تعريف المجهول بالمجهول على لفظ المثل فهذا التوجيه مقيم بدل شبهتها كما صرح به الشريف
في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه بانه يستلزم ان يكون المشبه في التشبيه الاستطرافي اعرف بوجه الشبه واقوى فيه وكيف يلزم ذلك
مع ان المشبه كلما كان نادر الحصول في الذهن كان الاستطراف اقوى في الجملة معلوم ان الجمر المذكور ليس اعرف بالحقيقة المشتركة ولا اقوى فيها
من الفحم فيه حرج فقد ثبت خبر بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله لمثل ما ذكر ان قوله او معرض لاستطراف
داخل في حيز قوله لم يمتنع الى اخره لانتفاء كون المشبه اعرف واخص واقوى كذا ذكر المحقق في شرح المفتاح قوله وجه لا يبعد ان يكون

يكون المعنى لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا فيها يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة
التقوية بعد ان يكون مراد السكاكي بقوله هنا شيئا يغاير المفهوم المتبادر من قولهم لا فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف
ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان والاستقباح مع وضوح انه لا يبعد ان يكون المراد جهة التشبيه وهي التزيين وهو الاستحسان شروع
ان الغرض نفس التزيين شروع الغرق فتامل قوله وجه وردتر ضبح حالية الوجه الجيد وما عليه آثار الجدري والسخر الزنج قوله بنقر
اي تعقبها بالمنقار والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك وفي لفظ نقد اشعار بان الانقر بات في السحر لعله لا ترتبط بالزمان وانما
اشعر بقربه لقرب المتقرب قوله ولا زورد بعد ما الزاي المعجمة الجامسة لان التي اشتهت بصورة الشين لا يستعمل في كلام العرب قوله
يجوز ان يريد بها الجمع ويحتمل ان يبقى اليواقيت على حقيقتها ويكون الضائر بها اثر قوله ضعف بها اي ضعفت تلك الغافات
من حملها واغنت بسبب ثقلها ان لضمير الاوود عنه قوله لما شاهدنا اعناق الغافات بكسر العين المهملة وسمي بمعنى العلاقة
قوله بعض يرف الغصن الطري ويرف بالقاف من رق لحضرته اي عين قوله وقال الشاعر يا بيك هل صمت اليك رحمة قبل الصبح او
قبلت فاها وهل رقت عليك قرون ربا رفيق الاقحوان في بيانها قوله كان ميل النفوس فيها هو من ضيق الكاذا الطاير في بعض اراد
الى الطبايع قوله كتشبيه الحايح حكي ان قاضي سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجد الصاحب متقشفا فاخذ يبجح حتى قال
وعلم يعرف بالسوري واشار الى الهافة بان يقوم فاستطرف كل منهم حتى ان الوزير الشريف في البين فقال اشهد ان النفس الحر
فاء الصاحب بتقديم الحايح وهذا الكلام على نظر بما يكلف ويقال الراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعراض او لا يعتبر الناقص
في وجه الشبه فقط ثم يريد ان تكن بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا او لا الجزم الكمال الحقيقي
ثم قوله من مثل ما في الكاس فان قلت قوله من مثل يدل على التشبيه وقوله لتشابه يدل على التشابه فتناقضا قلت المقصود بقوله
من مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتامل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فلعل
الكلام اسلوب والثاني اسلوب اخر فلا محذور قوله من غير قصد الى المبالغة انما لم يذكر عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه جار
ما نحن فيه بالتشبيه لان تلك الاغراض من المدة المذكورة وجودها اشار اليه في المفتاح وربما كان الفصل اليه قوله ام من
عبرتي قيل فيه تقرر عندهم ان العطف بام يقتضي العلم بثبوت احد المتساويين وان يطلب التعيين فرتب قوله فوالله ما ادري
الخ على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين المسبل بها اما الخمر او العبرة او المجموع فقط البيت لا يفيده لوجهين ان يأتي المصراع
الاول من الخمر التي اسبلت بها جفوني ام من عبرتي اشربت والمصراع الثاني ام اسبلت بعبرتي التي اشربت وقرب المعادل لما ذكر
اي لان الملزوم مقام اللازم لان الشرب اذا كان بعبرتي كان المسبل به ايضا هو ونظيره قوله تعالى فلا تبصرون
ام انا خير فان المعنى ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت خير كانوا عنده بصراء قوله اوجب جعل الغرة
مشبها بها الحصر الفاضل الكاشي مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به على انه لا
يجوز العكس كما قال الشيخ حتى اني يشير في ذلك الى يستقيم اي العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس لا يستقيم في التشبيه الا ان
قوله لانه اريد فيه ذلك فان قلت كيف يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام ان الاتم قلت اراده لا يستقيم العكس على
الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة الا دعاء فان اريد المبالغة وايهام الاتمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء تعين العكس

كالمستقيم لا صل فشبه لذلك الخاتم وقد وقع للشريف هنا ذهول النمي وقد يوجه حمل الشريف كلام الشيخ على ما ذكره بان مساق كلامه على
الاشارة الى الحكم بالتشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يشرح ليوجه على التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه هو
المبالغة في وصف مقصود في الثاني دون الاول فليس يقتضي التشابه فرقا بين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه انما قصد فيه المبالغة
فيه حقيقة لو ادعا لزم تعينهما من فوات حسن ان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة هذا
القول هنا انما يوجد في بعض النسخ واما المذكور للشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع ان رعاية ما يوقع فيه التشبيه من اسباب
المذكورة وجودها اشار اليه ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد قوله او جمع وصفين قبل الظاهر انه عطف على الصورة وقوله
على وجه متعلق بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون اشارة الى الحكم بالتشابه بين الهيئتين وقوله الجمع
الاول اشارة الى ما هو احسن اعني ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه والثاني الى ما هو غير احسن وهو على وجه متعلق بالجمع الثاني
انتهى في الاصل حال عن ضمير حده الراجع الى الوجه قوله فان العكس يستقيم في التشبيه اي يستقيم في التشبيه الواقع في باب التشابه وغيره
ان يعد تشبيها مقلوبا والظاهر ان التعليل المذكور لما يفهم من الشرطية المذكورة يعني انه لا اقتصار على الجمع المذكور اذ المقصود
المبالغة او الحاق الناقص بالكامل لو اريد شيء من ذلك لاقتضى الحكم بالتشابه لسبق لا يريبها ان الثاني يقتضي جواز العكس من
غير ان يعد تشبيها مقلوبا والاول يقتضي عدم الجواز وفيه بحث فهو انه لا اتصال المبالغة وبيان الامكان والحال والمقدار
يلحق التزيين والتشويه ايضا من غير استقامة العكس قوله فان المشبه هو الشمس غير مقيد فان قلت المشبه هو الشمس مطلقا
بل حال حركتها فيكون حقيقيا قلت الحركة انما لوحظت في جعل التشبيه فلا يعتبر قيد المشبه به قوله [illegible] في اديم اسما
[illegible] للمرو اديم السما وجهها وونقها الصافية نصب على المصدرية قوله والمشتري [illegible]
والعامل معنى كان وفي شانخ الرفقاء على حال الرفعة من قبيل جد جده حال من المستتر [illegible] الراجع الى المشتري [illegible]
والمراد بعضه في المنظر ان يكون شارقا في النصف المشرقي فيكون المريخ اقرب الى المشرق والمريخ في الفلك السادس
في الخامس وهذا يرجح صفة المغرب في القران تسكين الميم في شمعة وشمع من كلام المولدين والاصل الفتح قوله فانه مثل
المريخ كالمشتري يعني ان تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الناشية من حصول شيء احمر اللون [illegible]
على ابيض اللون مثلا لا بينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمشرق لم يصح قوله وهو العود الفحل والمذهب الجزل اراد بالفحل
القوي وبالجزل القويم الاشرف في اللغة بمعنى التركيب قوله وكذا تشبيه الشاة الجبلية [illegible] لان التا في الشاة للوحدة لا التانيث
والتانيث وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة قوله نهر الربى جمع الربوة وهي ما ارتفع من الارض [illegible]
حمل الزهر على النبات اما مجاز مستعار او استعانة قوله ولا يخفى هذا من تسامح لان قوله مقترن بتقدير ليل كما صرح به [illegible]
وشابه تركيب [illegible] ان الوصف والظاهر [illegible] لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء التشبيه هنا
ليس كذلك قوله وايضا تقسيم آخر للتشبيه الى تشبيه بالمتعدد [illegible] الاقسام السابقة [illegible] اما تشبيه متعدد [illegible] تشبيه
المفرد بالمفرد حقيقة [illegible] قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حال عن قلوب الطير وان
معنى التشبيه المستفاد من كان فالحق ان الحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبها في التذكير والتانيث [illegible]

يقل رطبتين ويابسة فاشار اليه بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى غير ذلك لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل وبقا
دافعه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريدان تفصيل الحال قطعا يستدعي تفصيل صاحبها معنى [illegible]
يجوز كذا ما يشبهها في الطويئر بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى الاخر والاظهر ان يكون التقدير فيها رطبا وفيها يابسا قوله
اي قول المرقش الاكبر [illegible] ولقب [illegible] عبد البيت واسمه عون بن سعد من بني سدوس واما المرقش الاصغر فهو ابن
سعد قوله فتشبيه التسوية سمي به لان المتكلم سوى بين الشيئين او الاكثر في التشبيه قوله فتشبيه الجمع سمي به لان المتكلم جمع
بين شيئين فصاعدا في التشبيه [illegible] قوله [illegible] مكان الوشاح [illegible] ايضا
اي [illegible] والوشاح ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تشد به المراة بين كشحيها
[illegible] وشاح والثلج بالكسر والضم والمراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة قوله كانما تبسم عن لؤلؤ [illegible]
قوله يفتر من لؤلؤ رطب [illegible] من اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب [illegible] المستخرج من الصدف والطلع
وهو نور ابيض يشق عنه الكفرى [illegible] التي تعلوه قوله [illegible]
[illegible] الطعام والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب [illegible] البرد وهو
[illegible] في الطراوة والنضارة وقيل [illegible] النوم فان نوم الشباب [illegible] نوم الشيخ [illegible]
وفي بعض النسخ الافنان جمع افنية جمع فناء الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب [illegible] وهو جمع امير [illegible]
والدنان جمع دن وصفها لخالصها والقيان جمع قينة [illegible] كما سبق قوله غير حقيقي اي غير متحقق حسا او عقلا قوله
ولا يقال ان قيد [illegible] الشيخ في التمثيل ان لا يكون الوصف متحققا حسا في التمثيل [illegible] الزمخشري
اعم من الكل قوله [illegible] وهو المتن وقوله [illegible] الشرح [illegible] قد
سبق في بيت امرء القيس كان قلوب الطير الخ ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى المحل
مجازي وانما المراد [illegible] ما ال المعنى لا توجيه التركيب فتامل قوله [illegible] الجواب [illegible] قوله [illegible]
الكل في صاحب الكشاف ان كان ما بعد هذه الاسماء القابا كان قوله الكلمة تغليبا وان كانت صفات فلا اشكال
وفيه نظر كونها القابا لا ينافي اتصافهم بالكمال حتى يحمل الكلمة على التغليب ولعل اراد احتمال التغليب [illegible]
ونقل بعضهم عن كلام ابن الحاجب في الامالي [illegible] في انها القاب قوله وهم ربيع الكامل [illegible] الكامل الوهاب بالرفع
على انها صفتان لما سبقهما والحفاظ والعوادس بالجر على الاضافة [illegible] للوصفية لعدم جواز حملها على [illegible]
قوله تكلمهم ان كنت اعلم تكلمهم على صيغة الحكاية والشكل [illegible] قوله اي في المجمل [illegible] ذكر الوصف [illegible]
تشمل المجمل والمفصل [illegible] الوصف المذكور في المفصل [illegible] المراد به هو الوصف
[illegible] على ما صرح به [illegible] كانه قيل [illegible] في التشبيه [illegible]
هو كذلك والمفصل ايضا ما ذكر فيه وجه التشبيه فلو ذكر الوصف فيه يلزم [illegible] التكرار وهو مستقبح في نظر البلغاء قوله لان الفاضل
[illegible] الشجاعة اي لا يدل عليها خصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص قوله فان وصف [illegible] الظاهر ان [illegible]

فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لا ندري اين طرفاها ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هو قيد للمشبه به لتصحيح التشبيه
بل ونادر ليس المشبه به هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة كما لا يخفى فتدبر قوله سيصبح العيس بي والليل عند فتى
العيس الابل البيض المصلة فعل الصبح والليل معطوف عليه والباقي في المتعدية ومعنى اصباح العيس والليل به عند الفتى انهما
اياه اليه وقت الصباح قوله كقولك فلان كثير ايادية لدي الى مساق كلام الشعر بان قولك كثير ايادية صفة لفلان وفيه نظر لان
فلانا معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره فكيف تقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا
ان يجعل على حذف الموصول اي فلان الذي كثير ايادية على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعهم ابن مالك لكن شرط في بعض
كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ويمكن اعلام الاجناس من اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل
عومل المعرف بلام العهد الذهني بذلك قوله ويسارع بيني ان جعلهم يمكن ان يبقى في قول الشيخ العلامة هو الحلاوة وحسّلا بايراد
لفظ مثلا ابدا اللازم لها عرضه ان الباعث على امثال هذا التسامح وتعليم المذيب المورد في الحمرة المحسوسة من الامثال الجلية
قوله قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون ولعل السر في اختصاص التسامح بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على كونه امرا
موجودة فتتبعه قوله فجعلوا وجه الشبه هنا هو الحلاوة مثلا هو امر حسي وقد نحن نجد ان يريد والحلاوة الكلية
الجزئية قوله والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي الى ان ما في التشبيه احتمال التقسيم لم يبينه المحقق الذي ذكره فيتوا الكلام
بما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وبين
ماهو كلي معقول عندنا نصب هو ان السكاكي جزم بان التسامح المذكور لا يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست
باعتبارية لانها ليست هيئة منتزعة فكيف يكون التسامح في هذا من قبيل التسامح المذكور لا يقال المراد بالاعتباري ما لا يكون
موجودا في الخارج والحمرة كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول اولا يكون لقول السكاكي وهذا التسامح
لا يكون الا حيث الخ فائدة معتد بها لان كل وجه شبه اعتباري اللهم الا ان يريد بقوله وهذا التسامح لا يكون الخ ان
تسامحهم بطريق القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر قوله فينتقل فيه من المشبه الى المشبه به يعني اذا لوحظ المشبه وفتش
عن المشبه به فانه ينتقل اليه كما اذا قيل بان هذا الشيء بماذا يشبه قوله ولذلك فضل النظرة الاولى حمقا اذ ربما يحسن بها
القبيح ويستقبح بها الحسن قوله فلان لا يمعن النظر ولم ينعم بقي امعن الفرس اذا تباعد في العدو وفي الامعان مجاز في النظر
الدقيق والوجه غير خفي واما انعم فله معان كثيرة والمناسب هنا ما ذكره الجوهري انه يقال انعم له اي زاد قوله مع علية
حضور المشبه به اعترض عليه بان جعل علة الظهور وجه الشبه سهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون في معنى علة
لعلية حضور المشبه به عند حضور المشبه وجعل ثانيا علية حضور المشبه به عند حضور المشبه علة لظهور وجه الشبه بينهما كلام
تدافع واجيب بان المراد مما ذكره انه ينتقل من المشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به اي التصديق بان ذلك الشيء مشبه بهذا الشيء
فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق وعلة نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور وعلة لظهور وجه الشبه فلا تدافع
وفيه بحث لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور وعلة لعلية نفس حضور المشبه به اذ لا يمكن التصديق بدونه ولا اقل
بقي العلية المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة لعلية نفس حضور المشبه اذ لا يمكن التصديق بدونه ولا

بقي العلية المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة لعلية لحصول بقاء كما في العقل المستفاد مع العقل بالملكة قوله
وربما انتضى الرجل دهره اي مصيبة في تعينت الاشياء اي نقد يتم لا بد من نزع الطرفين ويتعميما ينتقل اليه ان قلت علم ان علية عدم
ظهور وجه الشبه موجود حضور المشبه كما علموه سند وحضور المشبه به قلت لان المشبه به علة للتشبيه الحاصل بين
الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه الى المشبه به قوله حملت ردينيا فاء للجوهري الاردن بالضم والتشديد
ونحوه اجمل الشام والقباء الردينية والرمح والرديني وزعموا انه منسوب الى امرأة اسمها ردينة وكانا يقومون القنا بخط
هجر والظاهر ان قولهم القناة الردينية والرمح الرديني بهذا الكلام اي وثقي لقناة الردينية وقولهم زعموا انه منسوب بيان معنى
الرديني برمح منسوب الى الاردن فقد وهم بدليل على ما ذكرنا قوله وزعموا انه الخ كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل قوله والذي بعض
الجميع كما هو من تشبيه الثريا في تلك جميع اوصاف الشيء ظاهرها وباطنها لا يطلع عليها احد حتى يأتي ان يعتبرها في وجه التشبيه
قلت ليس المراد اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ عنها شيء بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة
في وجه التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا متحقق فيما اذا اعتبر ثلاثة اوصاف من حيث الوجود واراد هذا من جملة
على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المبالغة بقوله ان يأخذ بعضا ويدع بعضا قوله واعلم ان قولنا التفصيل عبارة
جامعة قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا او بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبران ولا يجوز ان يكون التفصيل
رفعا على الابتداء وعبارة خبر له والجملة هي البيان لقولنا لان قوله معناه ان محل جعفرين اللذين كلاهما هذا لفظه قلت
القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان والاتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة
يتناول المفردات بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام اختص بما عداها واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح
الميزاني صرح بها الخ في بعض حواشي المحققين من حواشي شرح المفتاح قوله ولا منسوج على العناكب قد ذكر في شرح الديباجة انه على
حذف المضاف اي ينسج العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة قوله ونعني بعدم الظهور هذا امر يبطله بقولهم اما بعيد الخ
وهو بخلافه لعدم الظهور اي انتفاؤه وجه في بادي الرأي ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة في
البلاغة فكيف يحصل التشبيه البليغ من هذا الضرب قوله ويخرج عن الابتذال الظاهر انه اقتصاره على اخراجه عن الابتذال ايما
الى عدم اخراجه عن القرب بعد به يؤيده قوله فيما بعد قريب مبتذل لكن حيث الحيا قد اخرجه من الابتذال الى الغرابة فكيف هو
لا بعيد غريب لكن من اسباب البعد المذكورة فيما سبق لا يوجد هنا كما لا يخفى على المتامل قوله الا وجه ليس فيه حياء استثناء متصل
من الحال التقدير لم يكن تلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشيء الا متلبسة بوجه ليس فيه حياء قوله ان السحاب لتستحي اذا نظرت
ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح فقال بل عطايا ما بينها من العطات تعلم انها اكثر من قطرها فتستحي
لذلك وانما فضل هذا البيت بقوله وضله قول الآخر لان العرف في قول ابي الطيب بامر حسي وهنا امر وجودي قوله ومعنى عرق السحاب
اي المطر الذي الغيث قوله هيا له استحار فيه هواجر الصواب جمع هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر وصال جمع اصيل وهو
حصلت بمعنى ابتلت وحصلت لها النضارة وقولهم الشمس تتنفس جلاء حالته وقفا من الشمس تغربها عند قربها من الغروب كانها تضعف
بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع تشبه الاصال في الطيب واللطافة قوله هكذا اعجاب سيفه الذهب في التي ان ما ذكره معنى

لطيف ويشتمل على مراعاة صنعة التطبيق اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان الاخيران فلا يخفى بردوتهما اما الاول الذي
الحلى الى فلانه لا معنى لتشبيه جعل الماء مطلق الورق والساقط من الشجر الذي اصيل وهذا مع قطع ان تلك الصنعة واما الثاني
الذي للمزيف فلانه لا اختصاص للورق المصفر برد المزيف بالشجر الذي له اصيل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل حتى
لا يخفى لطف ايراد النقد في ان ينقد الذهب واللجين لان النقد تمييز الجياد من الزيوف قوله فان المشبه به مذكور قطعا اعترض
عليه بجواز زيد في جواب قول القائل من شبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه شبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به ولم
تنحصر المراتب في الثمانية واجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس التشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل
جوابا للسائل ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثلها فيها قوله او كرجان في الشجاعة قد سبق ان الشجاعة
عند الحكماء مختصة بذوات الانفس ويجب وبهلس روية والصواب ان يبدل الشجاعة بالجراة قوله وكان زيدا الاسد
فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كان الظن الاتحاد بين زيد والاسد او الشك فيه فالقول بانه في لفظ كان ان دون الشك
المهن المعرض لامر التشبيه وهم قوله باعتبار الاختلاف ولا شك ان قوله باعتبار ظاهر في تصغير حال المراتب في المعنى على الترتيب
كما يشهد هذا الاعتبار فلا حاجة الى ما اشعر به كلام الشريف من اعتبار تعليقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده
بيان حصول المعنى في التقدير في النظم فليتامل قوله ثم اي لا اعلى بعد هذه المرتبة ينبغي ان يجري الاعلى من التفضيل ويراد
العالي اذ لا اعلى فيما بعد هذه المراتب الاربع كما سيتضح من تقريره قوله اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة
لانه بحسبها لا يكون عاما ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في وصف من صفات المشبه به واشهرها قوله والخلاف لفظي راجع الى
تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد
بل اثبات ما للاسد له في ضمن دعوى انه هو فمن فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء كان ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا
او نية ولم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة شيء لغيره مع كون ذاته مذكورة فجعل المثال المذكور استعارة ومن فسر الاستعارة
باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوي الذكر تحقيقا او تقديرا او نية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين
مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعل تشبيها قوله وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا الى اخره اي ان لم يكن اسم المشبه به
خبرا عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه سياق الكلام فلا يسمى استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي
صفة امر اخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية
مرتبة يصح معها ان ينتزع منه اسد اخر فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة وتسمى هذه الباء تجريدية وكذا كلمة من وانما قيد قولنا
بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية صدق
في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق قوله على اختلاف المذهبين اي في
الاستعارة احدهما المذهب المشهور المختار وهو جواز اجراء اسم المشبه به على ما يقتضي استعارته له بطريق استعمال الغير وثانيهما
المذهب المشار اليه بقوله ومن الناس مذهب وهو كما يقتضي اجراؤه بطريق اثباته له قوله وانما التشبيه يكون في التصريحية
فلم لا يكون استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمر في النفس عنده قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه

التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به قوله وهذا الخلاف ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه
عن كونها على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومضمرا ومن قيده لا قوله فان المراد
الا ان يطلق اي يشتق من جميع الامور الا من اطلاق اسم الاستعارة ومحصوله ان اردت اطلاقه عليه قوله فلا يجوز
اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تناسي التشبيه والاداة ولو مقدرة تقتضي بذكره فيتنافيان وانما نفي الحسن لا الجواز
لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة يتحقق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان
يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لا يلائم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة بها لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك
المعرفة والنكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء معرفة مشبه بها موصوفة بصفة لا تلائم
المشبه فتامل قوله والا بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا
يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملائمة للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير اداة
التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة بحيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية
ان المقصود من الكلام المبالغة في التشبيه والفردية المستفادة من النكرة اعني اسد في زيد اسد كاسر في تلك المبالغة لان التشبيه
بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به في درجة الشبه كان التشبيه
ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدقه على الموضوع ولا اتضاع التعريف ظاهرا لحصول المقصود بالنكرة ايضا
كما صرح به الحرفي في بحث تعريف المسند وليس المراد هنا الاتحاد كما في قولنا زيد القائم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه
لعدم اخلاله بالمبالغة المطلوبة واما اذا نكر فلا يقتضي دعوى حال الاسد عليه وانه فرد من افراده فيندرج تحته مبالغة فلو قدر
اداة التشبيه فاتت المبالغة قوله هذا لو كان المقصود هو الكاف مثلا واما اذا كان كان مثلا فلا نقصان في المبالغة الحاصل
من التشبيه المفرد بخبر ما فيها من المبالغة المشعرة بها ليس الاتحاد او الشك كما عرفت وكذا يحسن مصدر تقديرها كان بخلاف الكاف ونحوه
كما صرح به الفاضل الحلبي في شرح المفتاح قوله قال الشاعر شمس تلقى ما التو بضم القاف على انه مضارع حذف احدى تائيه ولو كان ماضيا
لقيل ما القت يعني ما تلقى الرفا اي الغ واوتي به وقوله والفراق عدوي عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعني تلقى ويحتمل ان يكون التاكيد للمعنى
والجملة صفة شمس ولا يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم قوله والصدود كما سقاك وانما ذكر الكسوف مع ان الشائع في
القمر الخسوف وان جاز استعمال الكسوف فيه ايضا قوله كما صرح به الجوهري واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بان
ان النور في الخسوف زايل فلا يحسن استعماله في الحبيب قوله فانه لا يحسن دخول الكاف عليها لان [illegible] الاشكال اذ ليس له [illegible]
الى [illegible] مثلا وانما لم [illegible] الجواز لجواز ان لا يكون المشبه به موجودا كما في اثبات الاعوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة [illegible]
اعتبار الفطنا الى اختلاف الكلام في وجه الاداة صريحا بملاحظة ذلك الاعتبار وقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر ولم يوجد ملاحظ
كونه خلاف الظاهر لم يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف بهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة وتضمن الفائدة ليست فيها الا انه اذا وجدت
القرينة الصارفة بلا خطاء ما تضمنه وصار اليه الا انه لا يعتبر تضمنه للفائدة قوله ما يجعل تقدير اداة التشبيه يمنع صحا فرقنا
فلا منافيه قوله فيقرب من اطلاق الاستعارة بناء على دلالة الاستحالة اطلاق التشبيه عليه وكذا قوله فيقرب الى على جوازه على ان الا

الاولى ممنوع عند كا في قوله فان تفق الانام البيت و ان سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وهو انفرد بالنظر الى الاصطلاح قوله

كقولك اسد دم الاسد الهزبر خضاب موت فريس الموت منه بريعد الهزبر الاسد القوى و الفريصة اللحمة بين الجنب والكتف لا تزال ترعد

من الدابة عند الفزع وجمعه فريص وفرايص وترعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا اخذته الرعدة اى الاضطراب والعلم

ان اسقاط التقدير لاداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبئ عنه قوله لا يشبه الحي و الاستعارة

ليكن الادعو ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقع وهو ان الميت لا يسكن الادعو ولما قول القوى ومبد لنا

[illegible]

البدء جال الطيب في شرح الايضاح [illegible] قول الشاعر وكان محمر الشقيق ولو علل الامتناع محول كان مثلا في نحو اسد دم اسد الهزبر

خضاب بما علل به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا اى سواء كان بالكاف او بكان او بغيرها يقتضى في الاغلب النقصان او

المماثلة و الاتصاف بالكمال فيلزم التناقض قوله او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد فيل مثل التعريف الايضاح المشكوك فيه بقوله

[illegible]

من يحيي العظام وهي رميم

[illegible]

في المتصل المؤنث والمذكر اذ جرى على موصوفه دون الثاني قلت الفرق ان الثاني اقرب الى الفعل من الاول لان الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول والفعل هو الاصل في الحاق العلامة فلحق الثاني بما هو اقرب جريا على الاصل ولم يلحق بما هو ابعد فرقا بينهما

قوله الكلمة المستعملة قيد بالكلمة ليخرج المعنى لانه لا يوصف بواحد من الحقيقة والمجاز حقيقة ثم ان كان التعريف يصدق على المجاز الذي وقع استعماله في الموضوع له ايضا ما لم يعتبر قيد الحيثية او قولنا من حيث هو مستعمل فيه فتامل قوله كما يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه الا ان الدليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من الوصفية الى الاسمية مستعمل بالتاء مع ان موصوفها المؤنث او مع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكره في شرح المفتاح وانما اختار السكاكي هذا التكلف جريا على قضية ما ذهب اليه الجمهور قوله اذ لا معنى له عند التامل يعلم ان المتبادر من استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة ذلك الشيء منها فان المستعمل فيه نفس المعنى الاصطلاحي لا اصطلاح التخاطب وهذا اذا جرينا على الظاهر المتبادر منها واما اذا اصطلحنا عليه كما في قوله تعالى

ولاصلبنكم في جذوع النخل

فلا يلزم ذلك الا ان صرف الكلام عن المتبادر قال الفاضل المحشي وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي يخرج هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع مطلقا فيرد انتقاض على زعم المصنف ثم لم يعتبر قيد الحيثية فعلى هذا يندفع الاعتراض عليه بجميع الانتقاض ببطلان اعتبار قيد الحيثية لكن يبقى الاعتراض عليه لتفسيره على ان المجاز المذكور ليس بمستعمل في اصطلاح التخاطب بالمعنى المذكور والمدعى بطلانه فيما سبق التام الا ان محل الاستعمال في الاصطلاح الذي يخاطب بمعنى آخر فيحصل به الحقيقة في خطهما قيل ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له في اصطلاح التخاطب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح ولا الازم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقد وقع عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء احدث الوضع فيه اولا وفيه نظر لان خروج المجاز الذي احترز بهذا القيد عنه على هذا التوجيه غير ظاهر كما لا يخفى على المتامل والاقرب ان يبقى اصطلاح التخاطب اذا استعمل النحوي الاسد فيما وضع له في اصطلاح اللغة ولا شك في حدوث الوضع المذكور في هذا الاصطلاح وفيه لزوم خروج امثاله عن تعريف الحقيقة فتامل قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل وذلك التاويل كما سياتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد الاسد قسمين متعارفا وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة في ذلك الهيكل قوله اي ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المص في المجاز لا تدل الا بقرينة لا بالتعين والا لقدر على قوله للدلالة اعتا للبس قوله فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اي بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع النوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان دالا عليه ومفهوما منه عند قيام القرينة بما هذا والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه لمثل الحكم بان كل لفظ

يكون على وزن فاعل فهو للذات من يقوم به الفعل وقد صرح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين قوله على معناه الافرادي قيد المعنى بالافرادي لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني زيد على الفاعلية بواسطة المتعلق بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة قوله في لفظ غيره ان قرئ بالاضافة فالضمير راجع الى المعنى وان قرئ بالوصف فالضمير راجع الى ما واعلم ان الفاضل المحشي قد رد هذا الجواب بقوله الا ان ابطال الشق الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وكلمة التشبيه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني الفاظ غيرها حروفا مع ان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها بكلمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير فالورود له ايضا لان معنى التعريف على هذه الارادة ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث تلك التعلق فتامل قوله سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه لا شك ان مسماه هو الذي نص عليه وهو كون معنى الدال على معنى في غيره اشتراط ذلك التعلق في الدلالة على المعنى الافرادي فالذكره ههنا يناقض ما ذكره في مختصره لا بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك بكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال لكم ان لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه ههنا شمول التعريف لوضع الحرف اذ جعل معنى الدلالة بنفسه ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم ومن فسر الدال على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق في المفهوم مما ذكر في المختصر عدم شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا فهذا يقوي اعتراض الفاضل المحشي ان بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف تصريح الشارح بمعناها كيف يبقى العلم بتعيين من بعدها ما يكفي في فهم الهاعليه وهذا طلب الا ان يقال ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق غير الحرف بانه ودلالة التعيين كاف في الدلالة على التعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله في نكونه عبارة عن النسبة المخصوصة ولا مدخل له في الدلالة وانما ذكر المتعلق بما اعتبره الواضع فيكون هو ايضا من متعلقات العلم بالتعيين فلا ينافي في اشتراط ذكر المتعلق كون العلم بالتعيين كافيا والحق ان ما وضح في دفع الاعتراض بعد ما ابدله من بعض النسخ كما قاله الشارح لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي وهو المبني في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما ذكر التعليل وهذا هو المراد والحق ما نقل من البعض وفي دفع عن ما اشار ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة في قول المحشي على ان ارادنا المعنى آه محل بحث اذ يمكن ان يبقى المراد بالمعنى الاصلي المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان كل مجاز معنى اصليا لهذا المعنى محذورا فتامل قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك الى الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على التعيين معنى بنفسه فالدلالة هي ما يحصل بها التعيين وعدم ترتبها لاجلها التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يبقى ان المشترك يدل على كل من المعنيين اذ فهمهما منه غاية ما فيه ان احدهما ليس متعينا لارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد محل الدلالة في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا قوله كالقرء مثلا فانه لا يدل لا الحيض ولا الطهر الحيض القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح

ان ايتيما وزاما تبا ويل المصدر بمعنى الفاعل اى يعلو لا غزال ايتيما وزوهو الاعدا الدايم واما سقد بمضاف اى يعلو له زواكا

يغاوله **قوله** بمعنى الطهر اى لا بمعنى الحيض الخ قد اورد الحشى ههنا جوابا وسقى لا وا وضح الفرق بين قرينتى المجاز والمشترك لكن الجواب

الذى ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد حيث ان مراده كما يفهم من كلام السكاكى ولا فلا لزوم الوضع الدال

القرينة ولا ارادة امر آخر فعلى تقدير المراد حمد الدلالة على احد المعنيين بالتعيين محقق ورفعا للاستفادة من القرينة الحق الحل الى تحقيق

تلك الدلالة مقطعا نم الملاك فى قوله واما قرينة المجاز فهى معتبرة فى الدلالة على المعنى المجازى الخ محل بحث لانه قد مر ان اللفظ اذا استعمل

فى جزء معناه مجازا الكن الحق بقرينة مخالفة الدلالة على الارادة فبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه الخ

وظهر منه عدم اتضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فيتامل **قوله** والتبادر الى الفهم من دلايل الحقيقة ان اللفظ

من وجوه لكمال الا ان الدليل غير صحيح فلا يرد ان التبادر لا يتحقق الا بالنظر الى حصول سي من المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون اللفظ

حقيقة فيهما هذا وقد يجعل دليل الحقيقة عدم تبادر غيره والفرق فى كفيتامل **قوله** وحصل من هذين الوضعين وضع آخر

ضمنا فيه بحث لان استلزام الوضعين الوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلاثة الوضع الرابع ويتعقل المعنى الرابع

وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد وتعلقها اللازم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين الوضع الضمنى لا

يستلزم استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمنى للوضع الرابع الضمنى فيتامل **قوله** ثم ان المفهوم مما ذكره الفاضل

الحشى ههنا حيث قال الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك واذا كانا متنافيين كما فى المثال الذى ذكره

اعنى القرء عند الحمل عليه ان المراد بالتنافى هو التنافى بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد هو التنافى

فى الارادة بان لا يمكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة حتى لو قيل قرات هند بمعنى طهرت وحاضت

لكما لو الجون الى الاسود والابيض بجوز عند القائل بالعموم فليتامل **قوله** وعلى هذا لا يتوجه اعتراض الخ باى لا نم ان معنى الحقيقة

الخ وجه اندفاع هذا الاعتراض ما مر ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يرد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو التبادر

بحسب الوضع ولا اعتد بسماع لفظ نبتبادر حيوان لا قطع مع انه ليس معناه الحقيقى والتبادر فيما ذكر بسبب المراحمة لا بسبب

الوضع لكل من المعنيين خصوصا لا يستلزم الوضع المفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما كما حققه الحشى وان جيران فى جعل التبادر

الى الفهم بسبب الوضع امارة الحقيقة شايبة اللغوية اذ يكون المعنى التبادر بسبب الوضع امارة الوضع فيتامل **قوله** وبان قوله الى آخره

بمعنى الطهر وجه اندفاع هذا الوجه بما سبق وهو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة **قوله** اى مع عدم قرينة مانعة

عن ارادة الموضوع له المراد بارادة الموضوع له ارادته ولو فى محل آخر باستعمال آخر لان الكناية قد تقترن بقرينة مانعة عن ارادة

الموضوع له فى خصوص المحل كقوله تعالى **الرحمن على العرش استوى** وقوله عز وعلى سبحانه **والسموات مطويات بيمينه** ونظايرها وقد حققناه فى مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فيها **قوله**

لانا نقول الخ لا يستلزم الدور فيما سبق الى انه لو اريد غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى السابق المتفرع عليه هذا

التحرير لا يلزم الدور **قوله** والثانى يستلزم اعتبار قرينة المجاز فى اللفظية وكذا يستلزم اعتبار قرينة الكناية فى غير اللفظية

وهو ايضا تمحل فيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية كان معنى قوله خرج المجاز دون الكناية على الوجه السابق

السابق انه خرج التعيين الذى فى المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذى فى الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده

ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى خرج المجاز من تعريف الحقيقة دون الكناية **قوله** لان الكناية لم تستعمل فى الموضوع له

هذا ايضا اقتص لما اسلفه فى تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل فى معناه الموضوع له وقد ذكره فى التلويح ايضا

وقد اشرنا هناك الى وجه التلفيق بان فى الكناية مذهبين فان الاختلاف فى الموضعين بالنظر اليهما والى ان ميل المص

الى المذهب المذكور اكثر ههنا ولذا لم يلتفت الش فى توجيه ما وقع ههنا فى بعض النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيح هذا

بذلك **قوله** وهو انه نظر الى لفظ الاصطلاح فتوهم الخ لفظ الاصطلاح هكذا وقياد كر بقوله الا ترى ان معناه الحقيقى ذلك واما العبارة

على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر اى لا بمعنى الحيض هو دليل نصه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان

القرينة كما يكون معنوية يكون لفظية كل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته

وهو ظاهر الفساد لانه يقتضى ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما ووضعه للمتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما

بالذات لا يزول بالغير ولاختلاف اللغات باختلاف الامم يعنى نظر فى ذلك لبعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة حسن الشيخ

الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ الخ مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراض على السكاكى فاجاب بما نقله الش **قوله**

فقال ان يريد السكاكى بالدلالة لنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم فيه بحث لان السكاكى اعتبر الدلالة بنفسها فى تعريف

الوضع فعلى تقدير ان يريد ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم لزم الدور كما مرت اليه الاشارة والاولى ان يقال المراد ان

العلم بالتعيين كافيا **قوله** حفظت شيئا وغاب عنك شيئا لعل الشىء المحفوظ لذلك البعض هو الذى ذكره من ان المراد

بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم لان ما قيل ان دلالة الالفاظ لذاتها فيه وقد نبهت على ما فى هذا

المحفوظ ايضا من نوع خلل **قوله** والظاهر ان الواضع هو الله تعالى المصوب ما ذات اللفظ وقد ابطل اثر هما غيرهم الوضع ثم

الواضع اما الله تعالى اوغيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقائل بالاول هو سليمان بن عباد الصيمرى وبالثانى ابو

الاشعرى ويسمى مذهبه مذهب التوقيف وبالثالث وهو ان الواضع غيره تعالى ابو هاشم ويسمى مذهبه الاصطلاح والقائل

بالمذهب الرابع وهو ان المحتاج اليه البعض وهو القدر الذى وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقى مصطلح البشر

ابو اسحق الاسفراينى **قوله** او يخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام

فى اسناده تعليم الوضع فيجوز سماع اللفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يتم اليه خلق العلم

الضرورى وكذا الكلام فى الوحى فانه كان الوحى خفيا فلا يكون شىء من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى

مستقلا فى كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة فى جسم الدلالة على الوضع يجوز ان يكون بالطبع ثم

فى صول البديع كما ان خلق لفظ الوضع فى جسم مع سون بدل على معناه طبعا فليتامل واعلم ان الحشى جعل فى شرح المفتاح خلق العلم

الضرورى طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريقا آخر والفرق بينهما خفى اللهم الا ان يصار الى ما ذكره الشارح من ان الالهام موهبة جائز

محضا ولا مدخل للاستعداد فيه ويختص خلق العلم الضرورى بما يكون بالاستعداد والتوجه **قوله** لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم

ولوجب ان يفهم الكل كل لغة منها ايضا فيه بحث فى وجه الاولى انه ان اراد ان دلالة الالفاظ لذاتها فلا نسلم انه لم يبق بعد ويكون بعض اللغات لغة العرب

وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا يجب تخصيص الشبهة فهو محل الجواز ان يكون تخصيص الشبهة بانها
المستعمل الاولى ان اولى بانه [illegible] ان تتعدد اللغات ح بل يجب [illegible] الدال على المعنى الواحد [illegible] الجواز ان تتعدد الدال [illegible] على معنى
واحد ان اراد معنى الثالث لا يدرى تصوره **قوله** كان لكل واحد [illegible] اللفظ [illegible] ما يتوقف [illegible] كالعلم بانها
فقد [illegible] البعض ولذلك امتنع [illegible] الفاظ على معانيها [illegible] لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات
اللفظ وحده لكان اشتمل على الالفاظ **قوله** وامتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي هذا كلام ذكره السكاكي
وحققه المحقق الشريف في شرح المفتاح ولم يتعرض [illegible] فان قيل [illegible] يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى آخر بحيث [illegible]
ذلك المعنى [illegible] نقله [illegible] على المعنى الثاني كما في المجاز ولما يوضع كالعلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة
من ذات اللفظ عند القائل بها [illegible] فهم المعنى [illegible] كونه مرادا المتكلم وفهم المعنى الحقيقي [illegible] المجاز [illegible]
من الملزوم [illegible] اللازم [illegible] امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المجازي بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا وان قلت
مناط [illegible] اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي [illegible] على المعنى الحقيقي ومعنى [illegible] دون المعنى الحقيقي [illegible]
من المعنى الحقيقي [illegible] هو المتبادر [illegible] على المعنى المجازي [illegible] العربي [illegible]
هذا الوجه ولو سلم فنقول هذا [illegible] ان مدعى القائل [illegible] اللفظ [illegible] على المعنى الحقيقي [illegible] **قوله**
لاستلزام ان يكون المفهوم [illegible] المتنافيين [illegible] من سمع اللفظ [illegible] المتنافيين [illegible]
[illegible] مع الجزم [illegible] المتكلم [illegible] وقد تحققت ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بها [illegible]
[illegible] كونه مرادا المتكلم [illegible] اللفظ المذكور على [illegible] المعنيين [illegible] بالوضعين [illegible] على المذهب المختار [illegible]
[illegible] هو الجواب [illegible] **قوله** على ما يليق [illegible] علم الاشتقاق والتصريف [illegible] كلا منهما علم على حدة وهو
موضوع [illegible] من موضوع [illegible] في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها
وهيأتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للسيد الشريف وفيه بحث لما
[illegible] كتاب [illegible] على علم الاشتقاق قطعا [illegible] كلام [illegible] اسم العلم [illegible]
[illegible] تمام [illegible] ان اسم المجموع المركب مباحث الصورة والصيغة [illegible]
[illegible] بالكلمات [illegible] من اصلها بالابدال ونحوه [illegible] الاصل [illegible] علم الصرف [illegible]
من انتساب بعضها الى الآخر بالاصالة والفرعية [illegible] يكون [illegible] الاصل والفرع مستعملا في الكلام [illegible]
[illegible] بالاصالة والفرعية [illegible] في علم الصرف [illegible]
فليملل الذي عليه الحق سفيها
والملحض [illegible] بالاصالة والفرعية المخصوصة [illegible]
اللفظ والمعنى [illegible] بينهما [illegible] **قوله** كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما [illegible] النفس الخارج [illegible] بحيث يحصل صوت [illegible] الحرف
وان [illegible] بالصوت [illegible] الشدة [illegible] انحصار [illegible] والرخاوة

ان يجري الصوت [illegible] والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار والجري [illegible] الفصاحة **قوله** [illegible]
[illegible] الكلمة [illegible] عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات [illegible] في بعض الكلمات
كما ذكره واما اعتباره في جميع الكلمات [illegible] فذلك انه متعذر [illegible] باعتبار [illegible] في جميع اللغات **قوله** كالنزوان
والحيد [illegible] النزوان [illegible] والحيدان [illegible] حال [illegible]
والغثيان [illegible] **قوله** الافعال الطبيعية [illegible] المناسبة [illegible] هذه الافعال [illegible] في حصولها
[illegible] الحركات [illegible] مفهوم [illegible] **قوله** والمجاز مفعل في الاصل من جاز المكان يريد انه مصدر ميمي
[illegible] اسم الفاعل [illegible] المفعول [illegible] **قوله** وزعم [illegible] ان [illegible] الوجه الاول [illegible]
[illegible] وفيه نظر [illegible] ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول [illegible] مجاز [illegible]
[illegible] في صحة التجوز المذكور [illegible] المسموع [illegible] المصادر [illegible] في غير [illegible]
فليس [illegible] المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب [illegible] سماع شخصها [illegible] على الوجه [illegible] ذكره
[illegible] ما ذكر في التسمية بالحقيقة [illegible] التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة في [illegible]
لزم [illegible] ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في [illegible] اشارة الى هذا **قوله** واعتبار التناسب [illegible]
[illegible] التسمية [illegible] ما ذكر [illegible] الحقيقة بالمجاز [illegible] الى تصور معناها [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] التسمية [illegible] الاسم عليه [illegible] الوصف [illegible]
الاسم [illegible] العبارة وهذا [illegible] الكلام **قوله** فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد بحيث يحصل تمام معرفة
كل منهما [illegible] جميع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة **قوله** مرتجلا
كان او منقولا او غيرهما المرتجل المنقول بلا مناسبة والمنقول المنقول لمناسبة [illegible] **قوله** [illegible]
بالفتح [illegible] بالكسر [illegible] السيف [illegible] العوج [illegible]
لا ترى فيها عوجا
[illegible] العلاقة [illegible] ملاحظة العلاقة
واعتبارها **قوله** وقد يكون مرتجلا المرتجل [illegible] اقسام الحقيقة [illegible] الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة [illegible]
فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له [illegible] حقيقة [illegible] في غيرها [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] اقسام المستعمل في غيرها [illegible] الوضع الاول [illegible] **قوله** والنقل
[illegible] ما وضع له [illegible] الموضوع له الاول [illegible] المطابقة [illegible] مجازي
[illegible] المجاز [illegible] **قوله** وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس
[illegible] للاصطلاح [illegible] **قوله** واما من حيث العرف [illegible] في شرح المطالع
[illegible] على [illegible] **قوله** بخلاف الحقيقة بخلاف المجاز [illegible] الحقيقة المطلقة العارية عن [illegible]
والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة [illegible] المنقول [illegible] حقيقة [illegible] **قوله** اذا استعمل

المخاطب بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف دون عرف حتى لو استعمل اللغوي او المشرع يكون
الامر على حاله عند استعمال اللغوي بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحقيقة اي باعتبار ان المخاطب بعرف
اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن الفقد اصطلاح طارفيه وكون المخاطب باعتباره وان لم يتحقق فيه حقيقة تامل قوله وفعل
للفظ والحدث اعترض عليه بان الذي يجيء للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح الجوهري
ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الفرق بين الفعل والحدث بر قوله فاذكر بلفظ النكرة كان المراد
بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعده كالنكرة النكرة صورة والاحكم لفظا اي به في صورة النكرة تنو
حقيقة اذا المراد من اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها وهي اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة للالفاظ معينة تامل قوله
مبحث المجاز المرسل والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة انما سمي مرسلا لان الارسال في اللغة الاطلاق
والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد قوله والاصل استعارة الاصوليون يطلقون
الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل من تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في الغلط اذا رأيت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة
قوله ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها الضمير في منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اي الذي قصد
بالنعمة وهو المنعم عليه القائم مقام فاعل المقصود هو الضمير المستتر فيه الراجع الى الاسم الموصول الداخل عليه قوله ومع هذا فلا بد
من اشارة الى المنعم لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة
هذا وقد ذكرنا في اول شرح الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال اليد وان الايادي حقيقة فيه والنعم فيظهر منه ان لا
احتياج الى ذكر المنعم فليتذكر قوله واما اليد في قوله ثم تفصيل للمجمل في ذهن السامع ومعنى يكافؤ وما تم تمامه الى
من الكفو وهو المثل لا فضل الشريف على وضيع والذم العهد ومخفرين بنهتم اذ ناهم اي احترمهم وقيل الادف العهد
والمراد انا اعطى امانا الليس لنا باقين بقضه وحيث كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل كان العلاقة هي المشابهة فلو قلنا
عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين قوله بعضان في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يعبر ايضا فلو في المضاف
اي بعضيه المرسل وطرفه وهذا هو التكلم الايضاح قوله ففي العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمي نقل الى المجاز منها
ان التسمية كذلك فلا تسامح قلنا الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدري به تعسف ونقض
الحمل على المعنى المصدري بطريقة الاستخدام تعسف فيما من ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف قوله وهي الشخص الرقيب
مالكا المبالغة في الصحاح ربا القوم رئا وارتبأتهم اي رقبتهم الربيئة الطليعة والجمع الربايا قوله فالانملة جزء من الاصابع
الانملة بالفتح واحدة الانامل وهي رؤس الاصابع قوله تاكل الدم ومنه قول الشاعر فما طلب انه اكلت دما ان لم ارعك
بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر دعى على نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار
عظيم والمراد بعيدة مهوى القرط طويلة القلادة او طويلة العنق قوله فظاهره سهو لان من تسمية المحل وقد يجاب بان
مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب للاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب اما قوله اي الدية التي هي مسببة من
الدم في شانه الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده ويبقى الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن الاكل

لكن الاكل الدية لا اكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار كاف فتامل قوله لا اثر يتيم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي ابوه
يتم الصبي بالكسر يتيما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم من بني آدم من قبل الاب وفي البهائم من قبل الام
قوله او محله نحو فليدع ناديه ويحتمل ان يكون الاية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف
اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرية لكنه الاظهر بالتمثيل قوله قلت يعتبر في جميعها اللزوم ببعض ما
ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او في الخارج بل اتصال في الجملة ينتقل الذهن بسببه من احدهما الى الآخر
وهذا متحقق في جميع انواع المجاز قوله واما في غيره فيظهر الى الضمير في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة
عن اللفظ قوله فما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم
في المجاز باعتبار ما يؤل بل يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا فارتقت في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤل مع عدم حصول
حقيقة الخمر للمسمى بالفعل اصلا قوله في زمان سابق او لاحق اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع
النسبة او لاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيها اعني في المجاز باعتبار الكون او الاول السبق بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق
بالنسبة اليه للقطع بان الاسم في مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا وخمرا
حقيقة ان قلت قولك قتلت هذا الحي امس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحيثية المشار اليه سابق على زمان اعتبار
الحكم اعني زمان القتل بل هو حاصل الى الآن فيه قلت الحكم الذي يعتبر هنا سبق حصول الحيثية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه
باسم الاشارة وهو اشتراكه الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت اشير الى الحي قتلت هذا امس لم يكن مجازا فتامل قوله فان
الانسان لا يوجد بدون بعضه فان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت المراد باستلزام الكل
الاستتباع وتم التقريب بان عدم وجود الانسان بدون بعضها يدل على كلا منهما ملزوم واصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه في
الوجود هذا خلاصة ما ذكره المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وهنا بحث وهو انه لو حمل اللزوم في قوله فجميع ذلك يشتمل
على اللزوم على التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى ان ادعائه
على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون اذ لو حمل على اصطلاح جمهور ارباب المعقول كان المراد باستلزام الجزء الكل
المعنى المصطلح ايضا لم يتم التقريب وتفريع قوله ولهذا اشترط في الخ لم يتم الجواب المذكور فتامل قوله فانه لا يجوز اطلاقهما
على الانسان اي من حيث انه انسان واما اطلاقهما عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار
فهو جائز كاطلاق الربيئة على العين ولهذا جوز الزمخشري في قوله تبت يدا ابي لهب يراد باليد النفس
قوله في اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق
على شيء واحد كما اذا قلت رأيت مشفرا اذا رأيت شفة انسان يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق
المجاز المرسل فلا يرد ان تسمى المشفر مجازا مرسلا بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان
كالمشاكلة تغاير الحيثيات وتعددها قوله اي قول زهير بن ابي سلمى بضم السين وما لذا الزهير الشاعر وليس في العرب سلمى
غيره واسلمى ربيعة بن رباح من بني مازن قوله عند اصحابنا الحمل على التمثيل بان يشبه المجموع في التاثير بضعفه ما صلاحيته ما لخ فيه



فيجري لدعوى صورة كاللباس ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو محقق **قوله** من انتقال اللون وتارة الهيئة الاتساع وتغير اللون

حزن او فرح والاتساع مثله هو الجود والتأثر الزيادة في ذلك وتارة الهيئة ان سميتها **قوله** فتوهم كونه تشبيها لكونه من قبيل الجنس

فلعل هذا التشبيه لغويا لتأديته التفريع على التوزيع واشارة الى ابطال القول برجع الاستعارة الى الشبيه على المشبه لا مكان او حملا على ظاهر الاداة

ولما بين تفريع على قول المراد بمعناه ما نحو باللفظ حتى يتوهم ذلك لما اشتمل على المراد ذلك المراد لتأويل ذلك المعنى اللفظ المستعمل

وضع لدعوى بعدم التأويل فيظهر لكل حال **قوله** بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا لغويا الجاز شرط وجوب القرينة المانعة عن

ارادة الحقيقة ولا قرينة على الحمل فيه على المعنى المجازي على ان يراد الموضوع له وينفي الارادة فلا تقول يكون في القرينة

الكلام مع الكلام بالتقييد المنفي على اعلم الرسل الادعى الشجاع صورة الذهنية من حيث وجودها مصورا في الذهن

بصح تشبيهه بالاسد قطعا مع انه غير في الاستعارة قبل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد وعلى هذا باعتبار انها في

هذه الذات ملحوظة مع ذلك الوصف ظاهر الوصف من معنى المجاز في الكلام في ان قولك زيد اسد سوى اثبات شجاعة

الاسد والاثبات انه زيد هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا والجار في الاسد كالاسد في الحي وان كان

فهو استعارة تحتمل الحقيقة الكلام في نحو قولك زيد اسد واسد زيد ونحو قولك زيد شر اسد وشر اسد زيد في احتمال الامرين

يحتمل ان يكون شيئا في الموضعين ويحتمل شيئا فقولهم كالشك ان قولنا زيد اسد واسد زيد عند الزيد شيئا وشر اسد زيد

فيكون سياق الكلام تشبيه زيد فيكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي لا شي البطل ثم ان قوله ههنا نكتة لطيفة وهي ان الشاعر تاركا الاداة التشبيه

لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد اسد كالقول تشبيه اتفاقا فهل هي افاد يستفاد بمفهوم الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه ومع

كيف فرق بين المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا وكان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فمنهم من يسمي تشبيها ومنهم من جعله استعارة

من غير فرق بين المعرف والمنكر على ان قول الشيخ فان ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فحسن حمل الاداة التشبيه فلا

يحسن الاطلاق عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد بعينه المعرف او اخل في العلم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد

المحقق الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد ادعاء المشابهة مقيدا بان التشبيه انما هو حال المثال مطلقا ووجه

انه تعسف **قوله** لا دلالة فيه على المعنى المجاز الا انه يقدر في يده اسد لا دلالة الا بالاسد على المثال المذكور المعنى ايضا

ونظائره مثل رايت اسدا في الحمام لا دلالة الا بالقرينة المذكورة على صحة جعله بدفع ما توهم ان المراد من المحرق في باب المجاز

هي الملابسة في الجملة ولذا المراد بالقرينة المعنى المجازي لا في الجملة وان المقامات والقرائن وهذا المعنى هنا يمكن ان يجيب

وحصوله بالحاجة لقوله لا دلالة فيه على الدلالة عليه **قوله** ويدل على ما ذكرنا قال الفاضل المحقق ليس في تعلق الجار دلالة على كونه

استعارة لان الجار والمجرور يكون حقيقة لكان اولا ثم المعنى الذي يتعلق به الجار ولا بقدر كونه حقيقة والمعنى ينبغي ان يعلم وصول

في الاستعارة مثلا يلتفت اليه التبادر لا انتقال الى المعنى المراد الا ملاحظة بخلاف ما لو وقع على حقيقته لا ملاحظة المعنى الحقيقي

اما تحلو من ملاحظة اوصاف الخارجية فظهر ان تعلق الجار لا يثبت الاستعارة وان وقع على الحقيقة ايضا وهذا ظاهر **قوله**

كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة الظليم تعرب مطال معنى الحومة وزاد لها وتمامها انه من صفير الصافر الفتخاء الشرفتا

الجناحين من الفتخ وهو اللين حتى يقلب جناحها اذا انحطت كسر جناحيها وهذا لا يكون الا من لين والمراد من صفير

من صفير الصافر انه تشرح من مجرد الصدى او يعد البيت المذكور هلا برزت الى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر البر

امرأة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها هجمت الى الكوفة في ثلاثين فارسا وفيها ثلثون الف فصلت صلوة

الصبح وقرأت فيها سورة البقرة بهرج الحجاج ومن معه والوغى الحرب **قوله** وكقوله والطير اغربة عليه بعض يريد بدل العلاء

فصيدة يرثي بها الشريف الطاهر الموسوي مطلعها اودى فليت الحادثات كفاف مال السيف وغير السيا وفي تعلم المطلع المشار اليه

في الشرح في الطير اغربة عليه اسرها فتح السراة وساكنات الصفاة اودى اي هلك وفي عاده بان السيف كفاف اسم معدول

مثل قطام للكف الايادي واستغاق الرجل اذا ذهب ماله والاستيغاق الشم والفتح بالضم جمع فتاء وقد ترتيبها والسراة فتح السين

المهملة جبال اليمن يكون فيها هذيل وغيره وبفتح السين المعجمة جبال بالشام والصاة جبل لطي والمعزان محل الطيور في

الحزن على المرثي مثلا لا غرابة الباكية عليه **قوله** وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل فلا يصح كما اذا

اقترن بنفي حمل المشبه به عن نفسه كانه هو اسد وليس بآدمي وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا معنى لان

نقول هو كالاسد وليس بآدمي فان الآدمية لما تنافي الاسدية الا كون الشيء شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ في امثال

دلائل الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه غفل عنه الشارحون وفيه نظر اما اولا فلان

المقصد في المثال المذكور ونحوه عجب الظاهر جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وهذا الاعتبار مع

نفي جنس الآدمي عنه وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال

المذكور ليس باستعارة ايضا كيف لا وقد اعترف هذا القائل بنفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح

الشبيه والمشبه مقامه بحيث يفوت المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا رجل شجاع

وليس بآدمي لا يقوى استحالة قولك هو اسد وليس بآدمي فتأمل **قوله** ولا حسن بهج البدر بمعنى برج البدر هي التي عينا

ها في مسيره وهي اثنا عشر اولها الحمل وآخرها الحوت وبعد انتصب على التمييز والمهاجم مهلاه وهي الغرة الوحشية والبرج المهلهل

المرأة شبهها بمحاسنها للرجال بعضا برجها الكناس لان الظبي محل بيته لا يبرز من المحذور وهذا ايضا يفارق المهان لانه يبرج

خلا بعض ما يبرجن استتار فكان من قبيل قولهم عيشة منهم من ذهب وفيه نظرا لان قوله لحسن ابلاغ بهذا المعنى بل الوجه في

وجه كون تبرجهن الكناسا ان الشاعر لا يستطيع احتلاها لا بتبرجهن ضعفا ويحتمل ان يكون المعنى لهن سرابهن في الكناسا

عند التبرج حتى كان تبرجهن بين الكناس وقيل انه ما معنى لكن يتوان يراد بالتبرج الدخول في البرج كما هو المناسب للبيت

والمعنى لهن اذا زلن من الكوم واستتر فكالهن دخلن في برج آخر ولا يخفى ما فيه من التكلف **قوله** والظاهران هذا من

التشبيه لحمله كالذي قولنا رايت اسدا في شجاعته فان قوله في شجاعته يقتضي تقدير المشبه اي رايت رجلا شجاعا في شجاعة

لكان لغو من الكلام **قوله** لان بيان الخيط الابيض بالفجر قيل عليه هذا التعيين لا يدل على التشبيه على الاستعارة لا يدل

على ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذلك اللفظ مستعملا فيما شبه بمعناه وقد يتكلف في الجواب بان ليس المراد

بكون الفجر بيانا للخيط انه بيان باعتبار نفسه معنى انه يبين ان اي شيء اريد بهذا اللفظ بل بيان له باعتبار ما يتعلق به بمعنى

بين ان الخيط الابيض وان كان في الظاهر مطلقا على المعنى الحقيقي بل الفاعل في الحقيقة الا المتعلق بالخيط الابيض المشبه

وذلك الامر هو الضمير فيكون قوله من الفجر بيانا للخيط الابيض في التقديم الذاك الامر في الحقيقة فليتامل فان تحليها لا تزل البيان

ولم يقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ وادخل في الفصاحة حيث بان في هذه الاستعارة نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقي

وان كان مرجوحا او افضى الى زيادة بيان في حكم من الاحكام التي يحتاج اليها الى احد قوله واعتبر ذلك اي كون ما ورد في

المشبه واني توهم التشبيه تشبيها كون الابيض من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه لا بعد فيه ان المشبه به

من خلاف الابيض ومعنى ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثاني للموحد وقوله رجلا بدل من مثلا ويحتمل

ان يكون مفعولا بتضمين ضرب معنى جعل وفيه صلة شركاء والشاكس المتخاصم ومعنى سلما سالما من الشركاء والفرات الذي يكسر العطش

والسائغ الشراب الذي يسهل انحداره في الحلق والاجاج صفة مؤكدة كما في امس الدابر او جر بعد جر والغرض ايضا التاكيد في الملح

اي الملح المر وقد اجاج الماء يوج اجاجا قوله على ما يظهر بالتامل وذلك لانه لا يقع موقع الكافر موقع الرجل الاول والمؤمن موقع

الرجل الثاني اذ لا يناسب ضرب المثل فان المؤمن ضرب له الاشتغال حال شيء لا حال شيء اخر هو المقصود هذا منقول على ذلك

التقدير كما لا يخفى قوله لا تحول ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يعني ان قوله

لا استعارة فيه على الجواز ان يكون قوله ومن كل تاكلون الا انه ترشيحا للاستعارة واجيب بانه سوق

الاية لبيان ان ليس الكافر بنفع اصلا وهذا انما يتاتى اذا جعل الكلام تشبيها فانه اذا جعل الحجارة او اشد قسوة كان من قبيل الكافر

البحر الملح بالصيد الذي هو هذه المنافع المذكورة في الكافر لا نفع اصلا واذا جعل ترشيحا لم يشبه هذا المجاز المستعار منه في

المرشح هو المشبه موصوفا بالصفة التي قيل لها الترشيح مثلا اذا قلت رايت اسدا في الحمام يفترس اقرانه كان المستعار منه

الموصوف بهذه الصفة فيكون المشبه في مثال البحر الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون الكافر المشبه به ايضا النفع وهو خلاف

سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان عند قوله تعالى ومن كل تاكلون فقوله

واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب حتى نقل في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان

فان قلت لم قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت لما التقيا صارا كالشيء الواحد جاز ان يقال يخرج منهما كما يقال يخرجان من البحر

ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب فيحمل تفسير الحلية باللؤلؤ في سورة

ملائكة على القيد الاخير الذي نقله في سورة الرحمن ان الخروج من المجمع خروج من العذب بعضه ومن الملح من وجه فليتامل

قوله ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى او كصيب من السماء الاية

فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى

وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ضرب

الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل لا يخفى ان قوله كقوله مثل

للتشبيه المطوي فيه ذكر المشبه على سنن الاستعارة لا مثل نفس الاستعارة كما توهم الطيبي وصاحب الكشف فانه اقول

احوج الى التمثيل في هذا المقام من الثاني قوله وهذا الكلام صريح انه حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ

ليس موضوعا للمشبه ولا للاعم فانه يدل على انه لو كان موضوعا للاعم لم يلزم ان يكون مجازا لغويا قوله وتقول في

بحث

بحث التعريف باللام اشارة الى الحقيقة حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واطلاقه على الفرد الموجود

منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع قوله بمعنى التصرف في امر عقلي اشار

بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي هنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وحفظ فان المراد بالمجاز هنا ما هو الكلمة وفيما

سبق هو الاسناد او الكلام قوله لكان الاعلام المنقولة كزيد ويشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع في الاسماء

ما يشتمل عليه فيها كون العلاقة تشبيها يكون مجرد الاصطلاح لا رعاية المعنى استعارة وهكذا قيل وفيه بحث لان الوضع يجعل

اللفظ الموضوع له اسما للافراد ويتجه كالاستعارة نعم يلزم ان يكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة

حتى يكون مجرد اصطلاح لكن في بطلان اللازم بحث فتامل قوله انما الغرض في اطلاق الاسم المجرد فيه عن كل قرينة

لا الاطلاق اذا كان فيه المشابهة بحيث تحسن الحيثية ليستفاد منه المبالغة فيكون الاستعارة ابلغ قوله ولما صح ان يقال

لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعل اسدا فيه انه يحتمل ان يراد بانه جعل شبيها بالاسد مبالغة بانه هذا قيل عليه

هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجري في زيد اسد مع انه اي صحيحه ان الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة

وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه كما سبق تحقيقه بل جعله زيدا نفس

الاسد ادعاء نعم ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه في الكلام كما سبق فان قلت لا ادعاء لانه لا يحقق في المعرف يعني زيد

الاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يصح ان يقال انه جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة

وان المعنى على تقدير الاداة يكون المراد به انه جعله شبيها بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة فتامل قوله قد زال ذلك

على الفرق فيما سبق في بحث المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه وان هذا البيت

من الاستعارة لا التشبيه فلم يذكر قوله وهذا يندفع الى اي بيان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعيين غير المتعارف

يندفع الى ووجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى المتعارف ونصب القرينة المانعة من ارادة المعنى المتعارف فلا

منافاة قوله واما التعجب والنهي عنه وللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لان حاصل ايراد السابق تسليم الادعاء

المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وبحث التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام القائل ثم

لا حاجة الى الاستدلال بهما مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة قوله والاستعارة تفارق الكذب لان الكلام الذي فيه استعارة

يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما قيل ان الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله ونعم صاحب

المفتاح اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها الا انه يتصور في صاحبها

قصد التاويل وفيه نظر لان نصب القرينة انما هو من اجزاء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته

فيراد بالاستعارة ان نصب القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس شان ذلك المدعي في التبري من قصد التاويل لانه

مقصوده ترويج ما دل عليه كلامه ولا يقدح في مقصوده قصد التاويل بل نصب القرينة واقتصر في المدعي على ذكر التبري عن التاويل

لا نسلم ان التبري من التاويل كاف من نصب القرينة اشار الى تعظيم وجه التخصيص في قوله واحترز الشرح وبين نصب القرينة كذا في شرح المفتاح

الشريفي المحقق وليس المراد تفسير مطلق الكذب حتى يرد ان ما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا من مذهب الجمهور كما توهم بل فيه

مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب هنا احد قسميه بمعنى ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطل

قوله ولا يكون الاستعارة علما لا خفاء في ان المراد في علم الجنس انه المتبادر من اطلاق العلم قوله وكذا مادر على البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة قد سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية واما مادر فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي مادرا لانه سقى ابله من حوض فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا من ان يسقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب كان اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك الى احد عشر فانفلت الظبي فضرب به المثل في العي [illegible] انا ما وجادانا سحبان وابل بيانا وعلما بالذي هو قد [illegible] حتى كان [illegible] ان تعلم باقلا [illegible] ووصفه بالحذق في التشبيه [illegible] قيل [illegible] استعارة لكن علاقة المشابهة ومن هنا القوم انما تعرضوا للجنس في بيان الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في اسماء الاجناس لا الاشخاص ولهذا علل [illegible] في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بانه يقتضي الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى ان هو من المشبه به وذلك انما يصح اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه [illegible] من الاجناس [illegible] كذلك [illegible] ان يجعل [illegible] الذات [illegible] بان [illegible] الاستعارة [illegible] المشبه [illegible] ان ادخاله في جنس [illegible] دعوى [illegible] فتامل [illegible] الموفق قوله فان تعافوا [illegible] والنون [illegible] قوله [illegible] الشرط [illegible] ان [illegible] حقيقتها [illegible] عدم [illegible] قوله اي [illegible] سيف الممدوح [illegible] الضمير [illegible] والاضافة لادنى التلبس قوله [illegible] القران [illegible] المذكور [illegible] السيف [illegible] والقواضب [illegible] قوله اي [illegible] مبالغة قوله والمراد [illegible] الكثرة [illegible] قوله وهذا اولى من قول المصنف ان الحياة [illegible] منه هو الاحياء [illegible] الاستعارة بين [illegible] قوله مع ان [illegible] المرسن والطيران [illegible] اما ان المرسن [illegible] فانهم عدوها في الاستعارات [illegible] وضع المرسن موضع الانف [illegible] وضع المرسن موضع الانف استعارة

على الاطلاق المذكور قوله المجانس لها المرسن والانف فلانهما عبر مخصوص [illegible] وانما الاختلاف في الخصوص [illegible] وعلى هذا حاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لانه نقل من المجانس الى المجانس [illegible] الاسم من المشابه الى المشابه [illegible] المجانسة والمشابهة [illegible] قوله ولا يكون الاستعارة الطيران العدو من هذا القبيل نظر اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع ترك [illegible] الاختيار في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة [illegible] على الارض [illegible] قوله وهو ضم حلق الدرع الحلق بفتح الحاء جمع حلقة بالسكون على غير القياس [illegible] حلق [illegible] عطاء الاسد موضوع الشجاعة اي الشجاعة [illegible] قوله لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بان [illegible] المستعار [illegible] المجموع [illegible] انه يقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل اللفظ فيه هنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي [illegible] المعنى المجازي [illegible] كما يتحقق بين المعنى الحقيقي [illegible] المعنى المجازي [illegible] من المعنى الحقيقي الى الشجاعة [illegible] الرجل الشجاع [illegible] اللزوم قوله [illegible] الفرس [illegible] قوله [illegible] ما ذكرناه [illegible] الفرس [illegible] قوله [illegible] في اسفل الركبتين [illegible] قوله [illegible] الغادي [illegible] الصباح الى الظهر والرائح هو السائر من الظهر الى المغرب قوله [illegible] قوله ووجه الشبه [illegible] قوله [illegible] في الهواء [illegible] قوله [illegible]

فقابلتنا [illegible] وقيل البيت المذكور في الشرح [illegible]

الهموم [illegible] البيت المذكور [illegible] الليل الطويل [illegible] باصبح [illegible] جمع [illegible] بفتح العين وضم الجيم وهو [illegible] الرجل والمراة جميعا [illegible] المفهوم من [illegible] ان [illegible] يحتمل ان يكون [illegible] في الشافية [illegible] قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل بالانسان [illegible] الطول [illegible] لوازم المشبه به [illegible] في شرح البيان من ان المجموع استعارة تمثيلية [illegible] الشمال [illegible] قد اصبحت بيد الشمال زمامها قوله من صلى [illegible]

كندى وندى وقد تكسر في الجمع لمكان الياء مثل عصي والقبط اهل مصر قوله فانه كلام في المرجوح لانه ذكر الاقسام التي هي انواع
المجاز الاستعارة في المرجوح لان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه
الوضعي قوله كشواظ النار الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه قوله والثاني تشبيه اسناد الشيب في الشعر باشتعال النار فيه
بحث لان هذا الكلام من المص لا يستقيم على قانون المص لكونه قول المشتعل استعارة تخييلية وهي عنده حقيقة والتحقيق في التشبيه وكذا
اعتبار الاستعارة على مذهب الزمخشري وغيره والمفظ الراجح من الاشارة الى المذهب المذكور قوله وهما حسيان فان قلت كل من الكشط
والكشف امر عقلي قلت لو سلم فالمراد الهيئة المحسوسة عندهما وهما يشيران اليها قوله اي حصول امر عقيب امر انما اوغالبا هذا الذي هو
بيان سر الترتيب من حيث هو لا بالنظر الخصوص المقام قوله ان المستعار له ظهور النهار لا يخفى ان الانسب اظهار النهار قوله لو يجيب محل
ما بقها على الغلطين السكاكي لا يشترط النكتة في القلب بل يقبلها مطلقا ونقل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتقبلها في هذا المثال
على لزومها القبول عند المص قوله وبابا الظهور هنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قول المستعار له هو المسلوخ من جلد ما ياوى
المسلوخ لا يزول مع ان استعمال الظهر بمعنى الزوال يكون مع من لا مع عن وقد اشار الشارح الى الدفع الثاني بقوله فاتم من مقام من ايما
جلبه ... فان بقي لكم ان المسلوخ لا يزول عن جلده بل اذا زال الجلد منه فقد زال الصوا ... الجلد قوله وذلك عار يا ابن ...
تكملة البيت من ابيات الحماسي وصدره اعيرتنا البانها ولحومها وقبل المنقري ... فانه صلم وقد سال اليه انه ...
في الروع باد وجوهها ... الاستفهام للانكار وسلم على صيغة المفعول اي تخلى من السلاح اي ...
من بريد الكتائب ... سبيل الدليل ... الروع والحوف ... تلك البنوة اما الكوم ...
الوجوه والحال الصرع ... الاستفهام في اعيرتنا ... للانكار اي ... الالبان ... الابل ولحومها مع ان ... الالباح
والالشعاع ... البانها ... في الدين والعقل ... في المحتاجين اليها احسان وذلك عار ظاهرا اي زايل قوله وذلك
شكاة الشكاة بفتح الشين المعجمة الشكاية قوله وذكر العلامة بكلام العلامة خلاف كلام الشيخ في ان الطلوع هو الاصل والطارئ
والنور طارئ عليها وظرف فان الظاهر تقرير العلامة ان يكون الليل ظرفه والنور مظروفه قوله فقد يطول الزمان والعادة في
مثله ... يتخلف ... بالتحقيق ... من التاويل والحسن والتحقيق لطايف الاعتزال بل ان يتى اراد بالنهار مجموع
ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق كتب اللغة فيكون انما للتعقيب الحقيقي نظرا الى ابتدا النهار وبتقدير
معنى المفاجأة نظرا الى ابتدا ظهور النهار ... في اعتبار المفاجاة بالنظر الى ... ظهور النهار من التكلف ...
من ... على توجيه مفاجاة الاظلام الظهور النهار ... مجموع ما بين الطلوع والغروب ... النور ...
واما ضوء النور واعتباره مجموع ما بين الطلوع والغروب فلانه ... قوله ثم لا يخفى ان المفاجاة
انما تصح قبل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام فيندفع ... المفاجاة ... السلخ في الحال
دوامه واستمراره ... المفاجاة باعتبار ان المفاجاة انما تصور فيما لا يكون ... كما ذكره
الشريف في حواشي شرح المفتاح في الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتامل قوله واقول تقويته لذلك فيه
بحث لان الاية على ما يقال ... الاية سلخ النهار بحيث يفاجيء الظلام ولا شك ان سلخه من انبساط النهار بحيث يبقى منه

اثر بل يعدم في الحال ... الظلام ... كالمقدرة ... والتقويه التي ذكرها الشم انما يظهر لو كان الاية
نص ... مفاجاة الظلام ... قوله وههنا بحث ... الرقاد كثير الوقوع في الحس ... والمشاهدة عندهم حمل على
ظهور الفعل الذي هو ... اشهر واقوى ... في الموت وان ... باعادة كثرة الوقوع ... محل نظر وان كان ...
للاشهرية ... فيه ... ماذكره انما يرد لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ... يكثر ... في ...
المقلوب قوله ... ان البعث ... اختصاص له بالموت ... البعث المطلق ... ذكر القيمة واصولها انما هو البعث
من الموت ... لكونه قرينة للاستعارة على ... ان ... كون البعث حقيقة ... في البعث من الموت قوله والموات
... بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما بالاخر كما لا يلتئم الزجاج المكسور قوله والجامع الحالة
وهما عقليان فان قلت ... القبض على الشخص محسوس ... الحالة ... محسوسة ... عقليا قلت الجهود من الجامع
هو الحالة العنوية المقتضية للذات بالنسبة اليهم كما انها ... بالنسبة الى الشخص تحقق الحالة الحسية فيها ...
انها عقلية قوله وهو ما دل على نفس الذات ... في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية ... اسم الجنس ...
الى ... ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل الصفات المشتقة واسما الزمان والمكان والالة وما ذكرههنا
... قوله من غير اعتبار ... تعلق ... الذات ... الافعال ... الفعل ... كيف ...
الكلام ... الذات والوصف قوله وكذا ما يكون متناولا باسم الجنس كالعلم ... ان اسم الجنس ...
الذي ... العلم الشخصي ... الكلي ...
... المشخصة ... الاوصاف خارج عن مفهوم ... الجنس باوصافها الخارجة
عن المدلولات ... اسما ... المشتقة من المعاني المصدرية المعتبرة فيها داخلة في مفهوماتها ...
فلذلك كانت الاعلام ... اسماء الاجناس دون الصفات ... ان اسم الجنس ... الموصوفية ...
... ان يكون وجه الشبه ... العلم ... الاستعارة فيها اصلية والافعال والحروف لا تصلح للموصوفية
وكذا الصفات المشتقة قوله والاخير تبعية ... الاستعارة التبعية ... الاستعارة التبعية
المكنية كما في قولك ... قوله او يكون مشابها
للمشبه به في وجه الشبه ... الى ... قوله وانما تصلح للموصوفية
الحقائق الامور المتقررة الثابتة ... هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح ... الحقائق ... الثابتة
المتقررة كالجسم والبياض والطول ... الثابتة ... الزمان ... كالصفات
... الزمان ... كما اشار اليه بقوله ...
المتنع ... الحركة والزمان مع انه ليس ... الامور المتقررة الثابتة ...
شرح المفتاح ... من اصل الكلام حيث ... العلامة والحق ...
... القيام والحركة ... القيام ... وامام ما ذكره ...

اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال فيجعل المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية لما توهم من الامور المتقررة الثابتة
فيه بحث لانه يمكن ان يتوقى بعض الخواص من حيطة نظره الى الرد على العلامة واتمام غير الشارح للحقائق بما ذكره هذا الفاضل الحكم ان عرضه تحرير
كلام المصنف على وجه ينطبق على ما ذكره نفسه في الايضاح الذي كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هنا لا ينبئ عن هذا التفسير فهو كذا لان
الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا وانما تصلح للموصوفية الحقائق كما في قولك جسم ابيض او ابيض صاف دون
معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف نحو كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقائق ههنا ما ذكره الحكم لعدم صحته ومطابقته على التفسير المذكور
ولهذا اسقطها الحكم من البين في السياق ترويجا لكلامه حيث قال وما قررنا للشارح من ان ما ذكره القوم ان الاستعارة في الافعال
والحروف تبعية الحاصل انما تصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال حتى ابنا وكلام الحركة والزمان حقيقة مستقلة
بالمفهومية دون الافعال والحروف **قوله** دون معاني الافعال والصفات كانه اشارة بابهام لفظ المعاني الى دفع البحث الذي
نفسه في شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة اصل المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير وعدم صلاح العبارة
الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق وايضا انها
بالمشاركة وان لم يصلح لفظها للموصوفية وحاصل الدفع على ما ذكره في ذلك الشرح ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ اذا
قيل الفيت حاس الحركات المستعار مفهوم القتل تبعا لمفهوم القتل لا وراثهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال
عليه لا بعلم انه من الحقائق ام من الصفات الحقيقة **قوله** اي وصفها وفيه بحث لان العرض ان منع جريان التشبيه في
المصادر وايضا لا عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يتوقى بمفهوم الصفات شمولها التشبيه بخلاف مفهوم المصادر وما لم يلاحظ
نسبة المفهوم الى الشيء لا يعرضه الزمان كما لا يخفى على المتامل ولهذا عرض الزمان للصفات بخلاف المصادر لا يتوقى الموصوف عن الزمان
الصفات لانها ملحوظة التبعية الطارئ حاصل الوضع اللغوي لا بحسب الحصول فقط كالاكل مخصوص الحسن وتقدم من الحمل وغيره
ان غاية اختصاص صيغ الافعال بالحقيقة مما ذكرته وقد مرجع اليه **قوله** دون الحروف فانها كالافعال روابط والات ملاحظات فلا
يكون موصوفا اصلا كما حققه الفاضل الحكم وههنا بحث وهو ان معنى الحروف يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز
المرسل ايضا اصالة فلم يجيز واقسام التبعي في المرسل ايضا اللهم الا ان يتوقى ما وجد المجازية الحروف بحيث يكون علاقة التشبيه لهذا
لم يكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا انما يتاتى في الافعال الكثيرة المجازات المرسلة فيها فتامل **قوله**
واما الموصوف في نحو شجاع باسل الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن في وصف المادة
في هذه الامثلة ابلغ وان يتوقى المعنى الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظهر من هذا ان الثاني وصف الاول وهذا الذي ذكره ان
الصفات لا تصلح للموصوفية ضعيف ذكره الفاضل في قوله تعالى **انها بقرة لا ذلول تثير الارض ولا**
تسقي الحرث ان لا ذلول صفة لبقرة والفعلان صفتان لذلول على لا ذلول اي ليس من صيغ الصفة وان ولي كلاما عقيل
ما اوله قولهم شجاع باسل يا بادي سياق كلامه فتامل **قوله** وهو مقام واسع ومجلس فسيح المراد بالنعت الذي يصلح
ثبوته لغير الحقائق هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي وانما اورد النعت النحوي ههنا في قوله واما الموصوف في نحو شجاع
اذ لا يمتنع الوصف المعنوي **قوله** فتعين ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية فيه بحث لان غاية ما لزم انه يجوز فيها الاستعارة

ان على

١٥٦

ان على الاصلية والتبعية يجب ان يعتبر بين اللهم الا ان يريد فيجب ان توجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط
قوله فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر في الحروف ان قلت هل يجري في نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحروف قلت لا لان مطلق
التشبيه لم يشتهر يعني يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها خواص مشهورة فيه
بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص واوصاف ترجح
الاستعارة فيه السند القريب المحرض الدال على قوة نسبته وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام
قلت ضرب فلان لم يجد من الصواب ما لجامه يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار تشبيهها بان تشبيه ما يرجع نسبتها اليه من نوع
استلزام المطلق الاضافة والقيام مثلا ما يرجع اليه نسبة اخرى كذلك المطلق لا التبعية مثلا فيتق فلق السوط والسيف في تعين
في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فاحفظه فانه غريب فانه دقيق **قوله** قال صاحب المفتاح والمراد بمتعلقات
معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها الضمير فيها عايد الى ما والتانيث لكون ما عبارة عن المتعلقات في
المعنى وفي عنها راجع الى المعاني ومعانيها الى الحروف وفي قوله عند تفسير معانيها وضع لفظ المظهر موضع المضمر الا ان عند
تفسيرها اوهم ان لفظها غير موجودة في عبارة المفتاح بل عبارته هكذا اراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها به عند
تفسير ان تلك المتعلقات معبر عنها مع انه خلاف الواقع وكانه اشار ههنا بابهام لفظها الى توجيه عبارة المفتاح بان الواو
على عطف التفسير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لان في العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير
كلفظ الابتداء ونحوه عبارة من تلك المتعلقات فتوهم الاعتبار خبر عنها كما اشار اليه الحكم في شرح المفتاح وفي عبارة المفتاح
احتمال اخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به معبرا مجازا لكن لا يخفى انه تكلف ظاهر مخالف للنسخ
الرواية **قوله** مثل قولنا من معناه ابتدا الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية النهاية وليس لها
ابتدا فهذا اظهر من قولهم الى انتهاء الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه بان غاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء
انما ينتهي بعينه فنهاية الشيء جزء منه فكيف يكون جزءا منه بل انما يطلق على الحد الذي به المجاورة بينه وبين النهاية والحاصل نقول غاية
ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير غريب والتوجيه الخالي عن شائبة التكلف ان الغاية مستعملة في
معناه الحقيقي وهو جنس في الابتدا والانتهاء فيراد ان الغاية اضافتها اليها اضافة المفرد الى الجنس ولا يحذور فيه اذ الابتدا فيه
اقسام النهاية وانما يلزم ما ذكر لو كان اضافتها اليها اضافة الجزء الى الكل **قوله** والمراد بالجار حرف بل لا سماه في شرح المفتاح
وهو ضعيف لانه ربما ينبع الملازمة انه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه غير مستقل بالنظر
الى وضع لفظ اخر يعني ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه بذكر متعلق بخلاف اللفظ الاخر فلا منع ان
الاسمية والحرفية هو المثال لا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الحاق الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح
وقد ابطل الحكم وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر سقوط التضعيف لان تعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص
والتمثيل المتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوي وتوضيحه ان مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع ان التلبس كذلك فيتضح
حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه في الظرفية

الطلعة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه في المعنى وهو الظرفية المخصوصة في المشبه لشبه

زيدية للبس مستعار له فالظرفية مستعار منه ولفظ في المستعار الاصل في هذا الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده لان بلا ولا

سياق كلام المصنف ناظر الى التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى **قوله** للعلة لتوجه التشبيه باعتبار المعنى والتسلسل الى فلم

صير المخصوصة به والتشبيه تابعه لزيدية اللبس مستعار له والظرفية مستعار منه **قوله** مجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد فيه

بحيث انا لا نم ان استعمال المشبه في مشفر الانسان استعمال المقيد في المطلق بل استعمال المقيد بقيد اخر ويمكن ان يدفع بان

المراد بالمطلق عن القيد المخصوص ووضع اللفظة بهذا هو المعنى في كون اللفظ من قبيل اطلاق المقيد على المطلق وذلك ان

التقييد بقيد اخر فليتامل **قوله** باعتبار الملزوم وارادة اللازم فيه اشارة الى ان ارادة اللازم من الملزوم لازم في جميع انواع

المجاز استعارة او مجازا مرسلا فيتناول ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي في تعيين العلاقة بل لابد من بيان انها من اي

نوع من انواعها **قوله** للعداوة اي يقيد تشبيه العداوة فيه نوع تعسف لان موجب كلام السابق ان يقيد تشبيه الحروف بمعنى ان

وهذا سياق شرح التلخيص فيما يعتبر بتبع الاستعارة في الجرور كاشك ان الجرور في الآية كونه عدوا لا نفس العداوة والمشبه

هذا كونه عدوا وابنا لانفس المحبة والتبني نعم هذا يرجع في المعنى الى العداوة والتبني لكن الاستعارة في المنطوق التصريح بها لا حظ

اذا كان الكلام ينافي ما يوهم خلاف ما هو المراد كالمحبة والتبني في خوفه الترتيب على الالتقاط اراد الحق بحسبه بالملتقط موسى واراد الرها

والا فالملتقط وهو ال فرعون علة الالتقاط معتقدة عليه **قوله** انه تشبيه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته والجامع هو

الحصول بعد الطلب النفع كما يتوهم انه شهر في ترتب العلة الغائية عليه ذكر دفع ما قيل هذا اعتراض واضح لان الاستعارة التشبيه الجامع لا ينظر

فيما ذكر في التشبيه **قوله** وموارد قرينتها في الاولين انما قال في الاولين لما سيجي من ان قرينة التبعية غير مضبوطة **قوله** جمع الحق

لنا في امام البيت لعبد الله ابن المعتز بن المتوكل بن المعتصم ابن الرشيد بويع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى والستوفى

اسناده وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافته الا ثلث ساعات من النهار

قوله الحق فوما هم سراة الطرف يعني هنا متعلق بسرو والعشية ما بين المغرب والعشاء والمراد هنا مطلق الوقت وهي لم تضف

الى الجملة بعدها اي الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها كان نصبها على الوجهين بالظرفية وانتفاء التنوين على الجملة الثاني لكونها

غير منصرفة للتانيث والعلمية انه علم جنس كما تقرر في النحو والوادي فاعل الجري على طريق الاسناد المجازي والمراد بجريان الوادي

فيها بالدم ظهور الشر وكثرة الفتن **قوله** تقريبهم في ساحب الضيف في وقرا اذا احسنت اليها اذا اكرمت القافي ضرب لذا

فنحت مورده والجمع بين القرى والطعن ايصال الشيء الى الباطن **قوله** كقول الحريري واقرى المسامع البيت من قصيدة ذكرها

الحريري في المقالة الثالثة والثلثين مطلعها البيت لخطاب زمان لبوسا والشعر قد يغني وبوسا فعند الورداة ادير الكلام ذو

القافية ادير الكوسا واحوز الرعلى سيل الدموع وطورا لمعد اشيرالنفوسا واقرى المسامع آه من الدهر حين اتاه والتوزيع النوع

والقصر النعمة واذا فتحت النون مرديه وعيسى بضم الباء مصدر يقال بئس الرجل يلبس بوسا وبيسا اي اشتد حاجته فهو بائس

والمسامع جمع مسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق او على انا في

نفسه على الخلاف المعروف والكوفية والحروف الحوس الذي يعفو انما الحر والشموس الذي يستصعب الركوب عليه **قوله** والى الجميع

الايهما يعني على ما يقتضيه السوق ونظر في يحيى الى المعنى على قول عليه السلام من ترك مالا ظهره فهو ومن ترك كلا او عيالا فالى **قوله** يقري ازكياء

رياض الحزن من هرمة الحزن بلاد العرب وهي في الاصل ما غلظ من الارض ووزن هذه مال من الرياض يقي ازهر النبت الطيب فوزه ولذا ان يقري

ليقري **قوله** فغير صحيح لان المجرور ان قيل المراد به الجميع الاكثر ذكره الشيخ والفاضل الجلبي في شرحها للمفتاح وكما يخفى بعده ودفعه بان المراد

من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به كذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما في الاثر او باعتبار حاصل

المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به ليقري بذلك الاعتبار اذ ليس المراد اجفان الحيوان كما توهم بل المراد بها اجفان الرياض

الزهر المشبهة بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وسريان النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام

النور بعضها الى بعض وتقري الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطاء النضارة والطراوة لها فانه لما جعل الا

مفعولا ثانيا ليقري والرياض مفعولا اول لا لفظا لان الايقاظ لا يكون للنائم تعين ان يراد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان

الرياض فيكون اجفان الرياض قرينة على ان تقري استعارة بمعنى تفتح انتهى كلام المرحوم وهذا معنى واضح الا ان المفهوم من البيت

الايقاظ وقت النوم والجمع بينهما في وقت واحد كما لا يخفى هذا على ما ذكر اللئيم الا ان يقال الزمان لا اتحاد اشار اليه ابو الفتح في الفسر

قوله مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع مثل الكريم في شرح المفتاح الاستعارة المطلقة بقوله ثبت اظفار المنية وفيه نظر لان

ثبت ترشيح فانه من شان الشيء الشيء الكرشوان علوم قيده وضوء ملايم المستعار منه والاولى ان يقول اهلكت به لان الثبت التمام لا

ان يجعل التشبيه ترشيح التخييلية على مذهب السكاكي وتفرقه بطلاق الى المكنية وهكذا قيل والحق ان ثبت من تتمة القرينة اذ لولا

انعدت اظفارها لما كان قرينة على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطائف **يا ارض ابلعي** [illegible] ان الخطاب مادة الترشيح

ولبس الخطاب بصفة ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني في الخاطب تعسف في بيان اعتبار البيان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر وما علا

لا الحصر فتامل **قوله** يعني اذا تبسم علقت رقاب اموالهم في ايدي الناس حاصل المعنى ان السائلين يا خذون مال الممدوح من غير علمه

ويعيشون الحضرة فتبسم ولا يا خذ منهم فتملكون **قوله** كما قيل ولعلما البالس الجوع في نعلت فقد فات النكتة السابقة من ادراك

الذوق المسمى فلذلك لا يذوق بل يكون فيها كونه كذلك بحسب الجمع الاصلي **قوله** والطرز في انه مكنية وهو ان تشبيه فيحب ان الاستعارة

بالكناية ابدا ان يذكر فيها المشبه ويثبت شيء من لوازم المشبه به وهو مفقود هنا لان الكلام اذ لو كان هنا استعارة بالكناية والجواب انه

قد ذكر المشبه لكن بغير لفظ الحقيقة وهي لا يشترط جاه ذكره المولوي في شرح المفتاح حيث قال لو قيل الصادق يعني الناس منهم كما في قوله تعالى

وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ لم يبعد كل البعد **قوله** من طعم المرفي الصحاح الطعم بالفتح ما يؤديه الذوق يقال

طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهى منه يقال ليس له طعم وما فلان بذي طعم اذا كان غثا والطعم بالضم الطعام **قوله** فلا يكون ترشيحا

فيه ان الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام على انه تجريد الاستعارة المرشحة الاستعارة المكنية التي ذكرها وانما لم ان

يكون ترشيحا لها لكونه ملائما للمستعار منه في هذه الاستعارة ربما يتوهم المرافع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لانه قرينة الاستعارة

بالكناية لا يسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تتمتها **قوله** حاول يقال يوم الحراز اخر اسلاطم الامواج

حاول بالبا المهملة من الطعان يعني المكافحة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان حاول تجريدا لا ان زاخرا

فلاطم الامواج ترشيح في بحر زاخر اي ممتد مرتفع جدا ويلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا **قوله** وهذا قريبة لانه وصف مضى على الكريم

الاستعارة حالية او في البيت السابق والاشاكى الصلاح قرينة الاستعارة لا تجريد قوله حتى يظن الجهول اللام في الظن لام الابتدا

دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى يظن وخص هذا الظن بالجهول لما اشار الى ان الجهول الذي يخفى عليه الحفظ ان لحاجته في السما

واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وحلوله صفا بجميع الكمالات فلا حاجة له في شيء اصلا قوله وما ذكرناه صرح في الايضاح

في قوله واذا احاز الباطل المشبه به مع الاقتران بالمشبه في قوله ويدل حيث علية لفظ المفتاح وهو قوله اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه

لكان تقدير الكلام واذا كان مع التشبيه والاقتران بالتشبيه ولا يخفى ركاكته قوله وكقولها الشمس مسكنها فان جعل شبهها

على ما ذكره في هذا البيت لا يصح الجواز ان يجعل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القمر قلت قوله فعز العزا وكقوله ومن اهيلا يدل على ان الضمير

راجع الى الحبيب وايضا شرط ضمير القمر ان يكون سعيد في النسب المشكوكة في المجاز حتى يعين التاكيد وكون الشمس الحقيقية في السما محل

ولحجة قوله اي ارك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا

لا يؤخر اخرى بل تلك الرجل الاولى نعم بخطوة خطوة الى القدام وخطوة الى الخلف وفيه بحث لما انا نقول ان المراد بالقدوم قدوم الشخص

الحلف الواقع في مقابلة خلف ايضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان هيئات التقديم في الخطوة يصح من تخلف

ويحتمل ان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة مفترقة بتقديم تارة وتأخير اخرى ولما ان الشارح من المبادر في المثل

اتحاد متعلق التقديم والتاخير كما لا يخفى على من انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واحدا من بل في شيء واحد لوجهان تقدم اخرى من غير

تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخر تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم والتاخير قوله حد المجاز المركب الاستعارة وتعريفه

ماذكره وليس عن الصواب لحصر المستعار من تعريف المتبدا باللام في قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل الخ وقد يعتذر بانهم

انما لم يتعرضوا للقسم الاخر من المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة بقلته لقلته وقلة الطائفة قوله لان الاستعارة يجب ان يكون

لفظ المشبه هنا اولى من تعليل صاحب الكشاف عدم التغيير بان الامثال السايرة لا يكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه

لو حفظ على تلك الغرابة وجب كالقاطع عن التغيير قوله لان الكاف في الكاف فتح الثاني وقولك بالصيف ضيعت اللبن لا تغيير في كاف

عند الكسر قوله بالصيف ضيعت اللبن التاء والصيف منصوبتها وقولك حلب بالمسجد الميداني ويروى في الصيف مكان

بالصيف فعلى هذا التاء في مقبول رواية ورد انه قوله لان المثل فرد ورد في امراة وهي دخنوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن

عدس وكان شيخا فسالته الطلاق فطلقها فتزوجها عمرو بن معبد بن زرارة وكان شابا فقيرا فاشتهى ارسلت الى الشيخ

تستقيه لبنا فقال في المثل فلما رجع الرسول واخبرها بانه لم يعط ضربت بيدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير يعني

ان الشاب الجميل مع اللبن القليل المذوق اي الممزوج بالماء خير من لبن الكثير وانما خص الصيف لان سوالها الطلاق كان

في الصيف قوله واما الاستعارة فهو تسمية خالية عن المناسبة فلا يقال انما سمي استعارة بناء على تشبيه الاستعارة في وجه

وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به قوله وان المنية نشبت اظفارها اذا شرطية وان شبه عنها فعل معرض دل عليه انشبت

وانشبت جزا الشرط والمشبه في الاصل عين الشيء الحقيقي تشبيه الموت بالضامن قوله عند معاذة المعاذة والتعويذ

والعوذة كلها بمعنى وهي شيء يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين او التي علقوا عليهم قوله يجلي الشامتين الخ

الحلاوة والحراة والشامت الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب قوله ولابقا على في يضرار

البقا اسم من البقيت على فلان اذا ارحمته قوله ان قلت فاذا يقول المص فيه ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة

بالكناية فلا يصح الحكم بالتهما متلازمان قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني ان الامر صح هذا المثال لا نسلم اخرج لم يعد

من البلغا وهذا المنع المشار اليه ظهر وجه الحال الا السكاكي في بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله انياب المنية الشبيهة

بالسبع وجود التخييلية بدون المكنية الى اخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية في قول ابي تمام لا تسقيني ما

الملام فانني صب وقد استعذبت ماء بكائي وذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكي في نفسه لم يعد

من علاه فما ذكره في اخر الفصل وقول ابي تمام واشفع ايراد الفاضل المحشي هناك حيث لم يحتش هذا الوجه في وجود التخييلية

بدون المكنية وقد علم مما سبق من انياب المنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة قوله شاع استعمال التقرير في الاثبات

العهد حيث تسميتهم العهد بالحبل ومنه قول ابن التيهان في صحة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن

قاطعوها فنخشى ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك قوله ان تشكوا من ذكر الشيء المستعار ان تشكوا اخلاء هذا

اي سكوتهم عن الشيء المستعار من اسرار البلاغة قوله وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية والفرق ان التخييلية على ما ذكره

الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا للتشبيه ولكن الشارح على ما ذكره المص قوله ومن

يتحقق قول الواو بمعنى رب المستعار الكثرة ومعنى كشفت بعدها اي اذلت وردعت ودفعت عن الناس كالالحام والكثرة

والاعداد البرات والقرة بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد ومعطوف على غداة وريح وقد يروى بفتح القاف يقال يوم قر

وليلة قرة اذا ظرف كشفت واصبحت اشرف عليها زمامها والتانيث باعتبار المضاف اليه والضمير المستتر فيها العايد الى القرة

او الغداة والجملة اعني بيد الشمال زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة اعني بيد الشمال زمامها

خبرها والشمال بالفتح ريح تقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد قوله اي سلال السلو وهو زوال العشق والحزن قوله

ولا حاجة اليه لظهور ان يكون مشبع بالجلاء منور كرم ما الرفيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقتصر وظن

في معنى القدرة والاختيار قال في الصحاح اقتصر عنه اي كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف قال

ليس في القدرة والاختيار بهذا القدر يكفي للحمل على الغالب اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقتصار

معناه المجازي وهو مطلق الامتناع قوله وكذا الضمير معاوده ادى هو ايضا راجع الى ما كان بريكسر قوله كذا في الصحاح

بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح تقول صح الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على الالسنة كسر الصاد على انه جمع صحيح ونحوه

ينكرها لعسيل الى تسمية هذا الكتاب ولا تستر الا ان تقول انه يشبه اثر من مستقل لا يسماه الصحاح بالفتح والبعض

الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤسا مولاي ان وافيت فاربطا لما ملك الصحاح فليس في الشين كثير الجراح

بل بلا بد في شيء من التحرك بالتقي صحاح الجوهري قوله غير كرمه الكلام طلقا اي مضطربا ووجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق

والمتعلق به ام اصح القولين فالمتعلق وهو قوله التحرز بالاجنبي الذي يتوهم قبل التامل الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف

عليه وهو تعدد المطوق عليه وهو تعدد المعطوف ووجه تسميتها حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكي بحيث يكون خاليا

من الاضطراب وهو ان يتأتى الاقتران بالقيد الجزء في الاستعارة يقتضي سابقية الدخل لقوله الاستعارة الى اشارة

الى ان الدخول يتحقق في الاستعارة فيها استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذي يبتني اعتراضه عليه وعلى هذا الاشارة في
كلامه فليتأمل قوله فيجب ان يكون الا زايدة او يحمل على حذف المضاف دون معنى الاخير لئلا يخرج او يبقى المجاز عن الحاصل الى الخارج
عن التعريف كذا الى الحاصل منها فقوله احتراز عن ان تخرج الاستعارة عن ان تتصل الاستعارة عن المجاز ويكون قسما منه فتأمل
قوله لفظ الغائط في فضلات الانسان الغائط في الاصل المطمئن من الارض الواسع والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل
منهم اذا اراد ان يقضي حاجته اتى الغائط فقضى حاجته فقيل لكل من قضى حاجته اتى الغائط يكنى به عن العذرة قوله وكلفظ الدابة
لفظ الدابة في الحمار هذا مبني على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله فلا بد هنا من حذف اي احتراز عن
خروج ما اذا اتفق فيه عنه لا حاجة الى الاحتراز عن خروج ما اذا اتفق الخ الى هذا القيد لدخول مثل الغائط اذا استعمل اللغوي
في المنهضم المتفاوت لا يكون مستعمل في غير ما وضع له بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد نعم يلزم
ان يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية في الحد ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الغائط اذا استعمله اهل العرف
في المنهضم المذكور والجواب بعد تسليم عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير ما هو موضوع له بعد اعتباره وهو الحق اشكال الا ان
اللفظ في الاستعارة بان المعنى بنفسه بحسب الادعاء حاصل ان من يدعي ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعي كونها
مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الموضوع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك الطريق الى دفعها
في الفهم عن المعنى الآخر لا يحصل اصل الدلالة ومعنا عليه هو ان الوضع كما يستلزم الدلالة يستلزم بها الدلالة الظاهرة ايضا في
الاستعارة دلالة الظاهرة ادعائية فلا يخرج الاستعارة من الحد الثاني الذي ذكره السكاكي للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل
عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذ بعض القيود بعد الحقيقة وحيث يحب الحد عامة تعريف فتأمل قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا
الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع حينئذ المطلق الوضع التأويلي الادعائي والقرينة المذكورة قرينة الدلالة
بلا شبهة اذ لو لم تحمل لم توجد الدلالة الادعائية المذكورة تعسف وقد حمل الشريف في مختصره عبارة وهو ان السكاكي لم يقيد ان مطلق
الوضع بمعنى المذكور الذي ذكره يتناول الوضع التأويلي علم له اخرج من لفظ الوضع الاشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع
بالتأويل كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو
الوضع بالتأويل قوله لزم الدور اراد به توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة ام لا وله ان تقول الحق قطعا النظر لزوم
الدور لا معنى لقولنا الا بوضع حقيقتها ان الكلمة المذكورة عين الحقيقة وجعل الاضافة بيانية استدل له اللفظ الحقيقة ومن هنا
يظهر لك او قيل بالنسبة الى وضعها صحيح من غير لزوم دور استدل الشريف عليه قوله بل الجواب متعلق الحكم بالوصف ان تقييد الحيثية
في تعاريف الامور التي تختلف باختلاف الاضافات يتبادر الى الذهن حضرة الدلالة تجري في القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا في تعاريف الكليات
الخمس وغيرها فلا اشتراط ما ذكره كما ذكره في شرح الايضاح من ان التقييد بالحيثية الالتفات اليه لانه لما انساق الذهن اليه
واما قوله مع تقديم لانسياق الذهن اليه لا نعتبرها عن فيه لان قولنا من حيث هو موضوع متعلق بالاستعمال الكلمة المعنى المعلم للموضع
له لا بد فيها الوضع الوضع الذي هو وضع المخاطب ليكون حاجة الى التقييد بالحيثية ان ارجع وضع كان كان استعمال اللفظ حقيقة
في المعاني الى استعمل المخاطب عرف الشرع استعماله فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا تصدقه اعيان المجاز

المستعمل في عرف الشرع عبارة من رعاية اوضاع عرف العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمل لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون مخاطبا
بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم ان استعماله فيه من حيث انه موضوع له قوله وهذا غلط لان اشارته فتوجب
لان حاصل كلام المجيب ان مع قرينة معناه من نصب المتكلم قرينة ولهذا لا ينصب الغالط والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد
والارادة ولا قصد للغالط الى نصب اشارته قرينة على عدم ارادته معنى الفرس فلان شوقه قرينة في ارادته لا يستلزم ثبوتها
في جميع الموارد الغلط الذي لا توجد فيه قرينة داخل في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه لجميع افراده فتأمل ثم ان اللفظ اذا استعمل
في معنى غير ما وضع له ونصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة فلم يصح الصحيح وذلك يصيرا على التعريف ينفع عما اجيب وقد ذكر
في الجواب عن الاعتراض بالغلط المراد بالعبرة العبرة المتعلق في المسائل العهد بين شاك الى الكثرة استعمال اللفظ في غير ما وضع
في المتعلق وتبادره عند الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة او بعدمها وظهر ايضا ضعف قوله كما في
وتأملا امر لو تركه الى قوله الراجح الى معنى الكلمة المنصرم للمقابلة الفعلية الاول اعني الراجح الى معنى الكلمة احتراز من الراجح الى حكم
كما في قوله تعالى وجاء ربك فان الاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام كقولك رب بالجر واما الرفع فمجاز ويسلك
ان يليق اللفظ حركة لاجل حذف الكلمة او بعض معناها او لاجل اثبات الكلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله تعالى ليس
كمثله شيء والقيد الثاني اعني المنصرم للمقابلة احتراز من استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في انف الانسان في
كذا الى ينبغي الى ان كذلك ينبغي وهو ان يكون الاظهار ولفظ كذا الى المشترك ينبغي قوله وكلامه في مناسبة التسمية
الى آخره كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتتح الفصل الثالث في قوله وعلى ذلك خلاصته قوله والمنية قد تنشب مع الاظفار الى
آخره ولا يخفى وجه استعارة بان المستعار لهو الاظفار ويجيء في كلامه بيان في جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع الاستعارة
بالكناية كما عرفت انه ذكر المشبه به على ان ذلك بنصب قرينة شبهها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية ويجيء توفيق
انه بين قوله انه الذي ذكرنا قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى فيه بحث لان
المستعار انما هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لوصفهما كما يدل عليه ظاهر العبارة وان ما قيل ذلك ان المراد بالوصف اللفظ
بناء على ان اللفظ كوصف يكتسب المعنى فلا ينافي هذا التأويل في قوله وصف الاخرى لان المستعار له يكون نفسه المشبه لا لفظ اللهم
الا ان يراد هنا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله
لوصف الاخرى للاعطاء والوصف اصلا للاستعارة قوله ولا يلزم من تقسيم المجاز المفرد الى آخره حاصله ان قسم الشيء قد يكون اعم
منه من وجه وهذا الكلام ظاهر والتحقيق ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فاذا قلت الحيوان اما اسود او ابيض فالمراد
اما حيوان ابيض او حيوان اسود هذا او قد وجد الذي الحمل المذكور بان كون القسم اعم المقسم انما يصح في التقسيم الذي
يراد به الحصر كما في المثال المذكور والتقسيم الذي ذكر في شرح ابواب الكتب وضبطها يراد بها استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من
ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس شيء من المجاز العقلي والمجاز الراجح الى حكم الكلمة داخلا في المجاز المفرد المعرف بالكلمة
دليلا على ان بحثه كلام السكاكي بل هو دليل على ضبط وقع منه هذا الكلام وفيه بحث ان اراد بالحصر الذي اوجب في شرح ابواب الكتب
حصر القسم في الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك القسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل

في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد بحصر القسم في المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نم وجوبه
في ذلك الشرح كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما يقيني او كسبي وكل منهما
اعم من التصديق **قوله** الثالث انا لا نم ان التمثيل لا يستلزم التركيب الى اخره للفاضل الخ هاهنا كلام طويل الذيل لكن تخليصه في
اخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله فان مبنى التمثيل على تشبيه الحال بالحال ووصف صورة منتزعة من عدة امور
صورة اخرى بان لفظ الوصف مستدرك والصواب صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها ظاهرة الاندفاع
لانه انما يتم اذا حمل الوصف في عبارة الشارح معطوفا على الحال الثاني وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الحال المعنى الصورة
والثاني الصفة المحسوسة التي هي محل الشبه فلا يخبر الاستدراك الذي ذكره اصلا فتامل **قوله** وفيه نظر لو ثبت ان مثل هذا
التشبيه الخ يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفرد اذ كان بحث تحرير التقسيم المذكور لان تمثيل التمثيل بالمركب
لا يقتضي حصره فيه بل غايته ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل
التشبيه من جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان يترك المشبه الى الاستعارة
مثل التمثيل المركب جعله عادة تلك الجارية في كل باب من تعميم مباحثه وايراد النظائر من غير ذلك الباب دفعا للتوهم اختصاص التمثيل
بالمفرد **قوله** للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مجاز فيه بان هذا الكلام مستعمل في التردد بين الاقدام والاحجام
ولا يصح فيه تقديم الرجل وتاخيره حقيقة ولو ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فان نعلم ان الحاصل
محو الفعل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل اما بنقض الخاطر منه تارة اخرى بالتاخير فاطلق الالفاظ المشبه بها على المشبهات تجاوزا
وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال ولا تنفي المسلمات ان هذا التشبيه من باب التمثيل غير ملزم **قوله**
واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي العبابة شرح الشوق
وحرارته وحل حيث ان عاشق مشتاق واستعذب الشي عده عذبا ومعنى البيت لا تسقني ماء الملام على كثرة بكائي فانه
مستعذب عندي لا يؤثر فيه لسانك اي لا تسقني ماء الملام فانني رائي ماء البكاء لا ان النفس الي ما ملايك واعلم
قوله تعالى **وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ** ليس من قبيل البيت المذكور كما توهم الطاني فيه حيث نقل ان بعض
اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال نعم ان بعثت لنا ريشا من جناح الذل يعني ان الماء ملائم
لان الملايم عند اشتغاله وتطلع على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكنا اعنه تعبير وهنا والانسان عند نظر الطائر
ويخفض من يديه فيشبه الولد تواضعا حين حالة الطائر على طريق الاستعارة بالكناية واضاف الجناح اليه تنبيها فانه
من الامور الملائمة لتلك الحالة المشبهة بها ان يجوز ان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية **قوله** او يكون قد شبه الملام بالماء الكريه
ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس شبه الماء
فان الشاعر ينبغي ان يدعي هاهنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا لا بالملام ولا بشي غيره فكيف يجعله ما ذكره وجها للتشبيه
اشار الى المعنى الذي ذكرنا من قال خوله دم دركش از ملامتم اي يار بن نهار كاين درد عاشقي بملامت فرو نشود
وقريب منه قول احد الملائمة في هواك لذيذه لذكرك فليمني اللوم على انه يسكن غليل الاوام لا ملائم وجه التشبيه بالمكروه

قوله ومنها اي من تفسير التخييلية تفسير غير ما اجيب بان السكاكي في هذا الفن صنو سائر اهل هذه العبارات ليس بصدد التقليد
لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير تفسير الجزء العبارة وتبديل الاصطلاح الثابت من حاجة بدون فائدة يعتنيها اقل احوال
الذي الناشي في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما في قول الهذلي
المنية والسبع ثبت غلان اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول القوم
فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليها نحو الامر والجواب ان السكاكي انما يقول
مثله اظفار اخر بان يقول اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما في نظائره **قوله** ولهذا قال الشيخ عبد القاهر الخلاف في
ان اليد استعارة اراد باليد هاهنا اليد من حيث اضافتها الى الشمال بليل ولهم ثم انك لا تستطيع ان تزعم الخ واراد باليد ثمة
اليد لا من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ محتج عليه لا له لان كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة لغوية **قوله**
لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا **قوله** وفي
الترشيح نظر لفظ الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقترن بلفظ الشبكا في قولك مخالب المنية انشبت
بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما ذكر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الا
قوله وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به فيه بحث وهو ان هذا الجواب مقوض بمثل انبت الربيع البقل فان
المراد بالانبات المعنى الحقيقي كما اشار اليه السكاكي في اخر الفصل الخامس مع اقترانه بلفظ المشبه على انه مبني على ان الترشيح
في الاستعارة بالكناية يجب ان يكون فيها كما هو المتوهم الامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب
المنية نشبت بفلان فان قرينة اللام اي التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية
اخرى او يقوى الترشيح في مثله بجعل التشبيه الى التخييل فحاصل هذا وقريب الجواب المذكور بان خاصة المشبه به في التخييلية
وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه ان
وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة للسبع الحقيقي فيثبت الاحتياج اليه على ان مجرد اقتران اللازم في التخييلية
بلفظ الملايم حسب الظاهر في الترشيح بلفظ الملايم بحسب ما ذهب اليه **قوله** وهو هذا المعنى مع لوازمه ولا يخفى ان
هذا المعنى مما يبعد في الترشيح على ما كان بطريق تفريع كلام كما في قوله تعالى **فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ** **قوله**
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بافتراس الحقيقي فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال الذي اورده
اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكن لا يساغ له في قوله تعالى **اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ** للقطع بان اعتصموا
اطلب شيئا يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي ليستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق
السليم وهذا القياس نظائره فتامل هذا وقد رده الفاضل الخ الجواب المذكور بانه يخرج بكون ذلك الوصف من تتمة الخ
التشبيه فلا يكون هو ذكره تقوية المبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على ما سبه كما هو شان الترشيح ويمكن ان
يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم
فلا نم ان خروج الوصف عن اللفظ المستعار منتاف في كون ذكره تقوية المبالغة الحاصلة في التشبيه مبنيا على تناسيه

ولا يصح توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الغرر بالمدلولات البحرية ليس كتعلقها بالبحر المفيد لكمال الابتهاج فوجه المبالغة المطلوبة قوله ثم ان قول الشارح ايضا مبنى على زيادة الجواب بتسليم حاصله ان الفرق بين الاستعارة المفيدة في الترشيح واستعارة المجموع كما في التمثيلية ولو سلم عدم الفرق لا يمكن تصحيح جواب الترشيح بان المراد منه جزء وجه الشبه الى تمام اصل المقصود بعد تسليمه هو ادعاء العينية الحاصلة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم كمال الحاصل بالاستعارة المرشحة فتامل قوله فضعفه ذكر الشبه يعني المنية فقولهم المستعار له هو السبع والمستعار هو منه الموت والمستعار لفظ المنية وهذا ما وعد الشريف فيما سبق بقوله وسيجيء ما فيه الف جميع ذلك قوله ماحصل النقض بوجه النقض لانه اذا جعل مرادفا للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال صريح لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة قوله ولا اعتراف بحقيقة الشيء بحمل اعتراف مفعول له محذوف اى لا تجد اعترافا وقوله الحمل مفعول ثان لقوله تجد ويجوز ان يكون اعتراف اسم لا ويكون نصبه لشبهه بالمضاف في كلاهما بزيادة ويكون الحمل حالا فيه قوله مرادفا للفظ السبع فيجب لان المنية اسم الحقيقة الغير المتعارف وبهذا يتضح المدخال والسبع اسم الحقيقة المتعارف فيها كو يعني وانسان فكيف يجتمع ادعاء الترادف مع ارتكاب في التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف المتعارف فانه كاف في القصد لان المنية لما صدق على موضوعها السبع لما ادعى السبعية للموت مع تنزيع ما بلفظ المنية قوله ثم ينصب على سبيل التخييل اى على سبيل الايقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق قوله وعلى هذا ينبغي الى آخره بحث وهو ان هذا القول مبني ما يفهم من مقال السكاكي تقصيا من اشكال المقصد فلا وجه لايراده مقابلا للكلام السابق بيكون ان بقى الفرق وان تقرير المفهوم هو ان المنية مرادف للسبع واستعمال السبع في الموت استعمال في الجزء التحقيقي فكذا ما يراد فيه عدم الاعتراف بالجزء ادعاء فلا وفي ما قيل والكلام بعد محل تامل لان الترادف فيما سبق ادعائي فكذا ما يبنى عليه فتامل قوله فيما وضع له ادعاء فيه بحث وهو ان منع دعوى ترادف الاسم ودعوى ان الموت حقيقة الحيوان المفترس المخصوص فاستعماله في الموت استعمال في غير ما وضع له ادعاء ايضا فلا يخرج المجاز بهذا الوجه فضلا عن التعيين قوله وفيما فيه وجه على ما نقل الى آخره ان ما ذكر على تقدير تسليم التعيين الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على اتفاق الحيثية لا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وهذا يتبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا ريب فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكنه لم يعرف به قوله ويتبع الى آخره اى بجميعه في الصحاح حذافير الشيء اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اى باسرها والواحد حذفار قوله وما جعل القدم قرينة الاستعارة بالتبعية بجعلها هو استعارة بالكناية فيه بحث لان هذا ليس في مثل قوله ثم **لعلكم تتقون** لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى فلا يتصور فيه تعلقه وكذا في قوله تعالى **عما يؤذ الذين كفروا** لان القرينة ههنا منافية حالهم لكثرة الوداد قال الفاضل الى آخره في شرح المفتاح توجيهها الارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في المثالين المذكورين يجعل النقاش

استعارة بالكناية من المرجو ويجعل العلم قرينة لها ويجعل الوداد لكثرة استعارة بالكناية من القليل فيحكم بالكفار ويجعل ذكر ربما قرينة لها وفيه ايضا بحث لان مدلول يتقون الانتفاء الحاصل المنسوب الى حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد اشتمل على توجيه السكاكي في الرجل الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لا بد وان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في دفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود لانه ايضا حرف يبقى طريقة الرد ههنا ان يبقى الحاصلون استعارة بالكناية عن بعضهم الى آخره والقرينة نسبة التقوى الى المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وكذا الحال في ربما يود فتامل قوله ورد بان لا نرفع في تقرير الرد ان يبقى ان في رد التبعية استعارة مصرحة فقد اقر بما جحده وان لم يكن تخييلية فلك المكنى منها من التخييلية وانها لا حل قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين العينين هي المشابهة في الفصل بتعريف الجزاء الله بلفظ يدلان على حصر العلاقة في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بان اذا جعل الحال استعارة بالكناية كان قرينتها اعني لفظ الامر وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين الطلق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل الثاني في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما يرد عليه انه فقد قرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا التوهم لان التخييلية عند السكاكي عبارة عن توجه صورة وهمية شبيهة بصورة محققة حسا او عقلا ويستعار لها الالفاظ الدالة على الصورة المحققة فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التشبيه قوله فيما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليم العينية شيئا اذ بعد الفساد المهروب عنه باختيار رجعانية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية قوله وهو لا يقدم دليلا على ابطاله كلام رده جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي فذلك ليس لخرق اجماعهم كما بين في علم الاصول والجواب ان القدح بخرق الاجماع السابقين على انتزاع اجماعهم في الامور اللغوية معتبرة وهو ثم كما اشار اليه الدماميني في اوائل شرح المغني من حيث رد ابن هشام نقل ابن حيان عن شيخه ان الالف المفردة الاستفهامية للمتوسط وان الذي للقريب بان فيه خرقا في اجماع النحاة قوله وان لا تشم رائحة لفظا اما في الخطاب لان المعنى الشبيه قطعا الظاهر ذكر اشمام الرائحة المنفي عن الفاضل انه لو نص عليه بان بنى مثلا المشبه المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر والثاني ضمنا بالقيل لكان الى البيان الاول عليه او بان يذكر وجه الشبه كما في رايت اسدا في الشجاعة لم يصح هنا الا استعارة اصلا بل يجب ان يجعل ذلك تشبيها لا انه يكون استعارة غير حسنة وعلى هذا فمثال اشمام الرائحة التشبيه قوله فقد زاد زيادة على الغرض فان فيه ذلك الاشمام فلا يصح الاستعارة فيه وان لم يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه ينبئ عن كونه مشبها به فيه بل الاستعارة بتلك قوله ولهذا قلنا بان يجوز ايجاد اسد في الشجاعة تشبيه لا استعارة ما يستفاد من كلام الشارح من ان مثال الاشمام رائحة التشبيه فيلزمه ان يفهم منه ان هذا المثال من قبيل الاستعارة الغير الحسنة لان انتفاء الاشمام شرط في حسن الاستعارة لا شرطا لصحتها ولم يقل به احد الا ان يقى يعني بقوله ولهذا قلنا الى آخره اى لاجل ان الاشمام رائحة التشبيه مخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال المتجاوز من مرتبة اشمام الرائحة الى التصريح بوجه الشبه

اونقول انتفا حسن الاستعارة يقتضي انتفا اصلها مالا فتامل قوله وذلك لان اشمام اللفظ ذلك اشارة الى كون عدم اشمام الرائحة
من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر من قوله لان اشمام الرائحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة فيظهر انه يخرج الكلام
عن الاستعارة والمدعى انتفا حسن الاستعارة في صورة اشمام الرائحة المقتضي ثبوت اصلها ولا يلتفع الا ان يقال ان المراد
الا ان من ان ما ليس بحسن ليس بجائز عند البلغا والى حذف المضاف اى يبطل كمال الغرض وقوله اى ادعا الى تفسير الغرض وكما لا ان لا
تحقق في اللفظ شعارا ما يكون المستعار منه اقوى في وجه التشبيه اللازم من ذلك الاشمام قوله لئلا يصير كالتعمية والالغاز في وجه
التشبيه اذا لم يكن جليا والغرض انه لا اراد الاعلى من جانب اللفظ ولم يشم ادعى سلب كل من التحقيقية والتخييلية الغاز او تعمية
بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان لا يكون وجه التشبيه بعيدا غريبا فلم يشترط الجلا
في الاستعارة ينافي ذلك واجيب بان الجلا والخفا مما يقبل الشدة والضعف فيجوز ان يكون من الجلا بحيث لا يصير مبتذلا ومن
الغرابة بحيث لا يكون الغازا انتهى في شرح المفتاح وانما خص هذا التوجيه الاستعارة التحقيقية لان المذكور فيها لفظ المشبه به
والمراد هو المشبه جليا نفسه او شبهه ليظهر من القوم ظهر قصد التشبيه او مراد ان المراد هو المشبه لا لم يظهر ولم يبدل على اما
الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه مع اثبات شي من خواص المشبه به ودل على التشبيه فلا يخفى فيها
وجه التشبيه هناك هذا الكلام وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه او دلالة ان المراد المشبه بالقرينة لا يظهر وجه الشبه فيما
اذا قلنا جاورت الاسد لا يعلم فيها رجلا لا يظهر قصد التشبيه فهو لنا ما ولان خفا الشبه كذلك فلا فرق بين الاستعارة
المصرحة والمكنية وذلك الكلام لا اللهم الا ان القرينة في خفاء وجه الشبه كثير جدا ويجعلها طولها واما المكنية فقرينتها لانه
له مدخل في وجه التشبيه فيها كالانشاب فتامل قوله في محل النصب على الحال ولك ان تجعله صفة انما او غيرها في الاما منه
اللازم فيه للعهد الذهني كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني اي ان كل ما يناسب الى آخره فيجب ان هذا التقرير مناف لما يتصل بما
سيشير اليه ولو اقتصر في بيان العموم على قوله وليس كل ما يناسب الى آخره لم يحتج الى التكلف حتى انتهى الى تحدي حتى كانها تحدى الى
حمولها الالغاز قوله وتعينت الاستعارة لعل المراد بها تعين لا افضل تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لا انه
تعينت الاستعارة البتة لا تصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة يتاتى فيه التشبيه فلا شك
بينهما بين ينحو الخ فيما سبق اي ان كل ما يتاتى الى قوله لانها لا يكون الا تابعة الخ فيه بحث لان التخييلية عند الخصم اثبات اللازم
وفي اللوازم ومراتبها وتفاوت علم الخصوم ان يحسن بحسب قرب اللازم نوع اختصاص علو ومرعزي ذلك اللهم الا ان يقال
المراد حسنها بحسب التشبيه تابع يحسن متبوعها لا ان حسنها مطلقا تابع له فليتامل قوله وقلما تحسن الحسن البليغ
غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفي لانها قد تخرج حسن البليغ على قلة اذا لم يكن تابعة المكنية لانه اي اظفار المنية
الشبيهة بالسبع ونظايره فان التخييلية في هذه حسنة حسنا كاملا وان لم يكن هذه الامثلة واردة في كلامهم كذا في
شرح الشريف للمفتاح وحواشيه قوله ولقائل ان يقول قد يجاب بان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية في تحقيق
حال التشبيه فيها اعنى اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية والتابع لا يكون له حكم نفسه والماد
تامجاوله المراد لفظ السكاكي بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية عنده استعارة تحقيقية

تحقيقية مبنية على التشبيه والقريب من الجواب ان لكمال التفاوت وجه التشبيه في التخييلية كثير تفاوت لكون المجمع تشبيه صورة
الشي المخيلة منه لم يجر في ذلك الشرط وظاهر عبارة المفتاح حيث قال في قولهم **وجاء ربك** بحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك
هو الرفع واما الارفع مجاز ورجح ايضا بان النصب في القرية في قولهم **واسئل القرية** والجر في مثله مجاز واما في الجر
عبارة المفتاح لا يمكن تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا وان يكن المراد ان الرفع بحكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى
المجاز المعنوي كما ان الجر بحكم اصلي لها منزلة المعنى الحقيقي هذا التوجيه يدل على التاويل سياق كلام السكاكي وسياق كما لا يظهر لمن
نظر فيه وفي وجه ثم ان قول الشريف وهذا اظهر في الحذف تشعر بان وصف الاعراب بالمجاز ظاهر في الحذف مطلقا ولا شك ان وصف
بر وسئل القرية ظاهر اللهم الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف لا جرها الاصلي ولا يخفى انه تعسف القطع
بان المراد وسئل اهل القرية لم يلتفت الى قول القاضي بان القرية يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان
القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم يطلق لا القيام قرينة تدل على المحذوف ولو كانت مشتركة
لم يكن كذلك قوله في الحكم الاصلي كمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت انما كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسم شي لزم ان يكون
ما هو في موضع المبتدا نكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو لا يطابق ما سلف في الفن الاول خلافه لكل من شك الغاية تو عليها
في الابهام لم يتوغل الحد قوله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة فيه بحث لانه لو لم يجعل الكاف زائدة لزم اثبات نفعل للمثل
من ذلك على كبير وذلك لانه نفي مثل مثله والمعتبر صحة انتفاء مثل المثل لا يتم الا ان اثبتهم مثل المثل واما صدق لو كان مثله
موجودا لانا نقول صدق القضية السالبة لا يتوقف على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه فلنفس الامر وهما متحققان ههنا ولما
وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زائدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول الى
مثله لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب في تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون
لمثله مثل سواه قرينة الاضافة كان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دار احد فكان احد سوى المتكلم وايضا لانه لو وجد له
مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر قوله ونقل الصفدي في شرح لامية العجم ان
بعضهم الكاف ليست زائدة بل مثل وصل ساكنا ومحركا سواكثبه وشبه مثل هاهنا بمعنى مثل فالتقدير وليس المثل الاعلى ويكون المعنى
مثل مثله شي وهو معنى صحيح انتهى فتامل قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد الوجهين في المال ويكون كلاهما
كناية في النسبة لا نيابة في معناهما وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة ولا يرد اعتراض الفاضل الكرماني وانت خبير بان
ما ذكره الشارح في شرح المفتاح يؤيد اعتراض الفاضل الجهة في انه وتحقيق انه يجوز ان يكون نفيا للشي بنفي لازمه فانك اذا نفيت
ان يكون لمثله مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل المثل اذ التقدير انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية فقد
جعل الوجه الاول قبيل الكناية وهي ما وجه آخر وهو ان يراد نفي شبه المثل القائم من المثل في المبالغة على ما يقتضيه نفي التشبيه
فضلا عن المثل وقيل المراد من الاية نفي من شبهه انه وصفاته ومعناه ليس كذاته شي هو فان اصوا علما اهتم به اى بنفسه فتامل
قوله احدهما الى آخره يمكن تقريره بوجهين احدهما ان المثل ملزوم مثل المثل فذكر مثل المثل واريد المثل كناية وثانيهما ان نفي مثل المثل
ملزوم نفي المثل فذكر الملزوم واريد اللازم والاول انسب بمذهب السكاكي في الكناية وهو الانتقال من اللازم الى الملزوم فتامل

ولعبت ترابها القاع ما ارتفع من الارض وانقع الغلام ارتفع وهو نافع ولابن موقع وهو من العوادو ولدات الترحل اتراب اعني اقرانه
في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو والداهية من اولد لعرض الولادة وهما الدائرة وقد يجمع على الدعت والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة
من فوق وقد اشير الى معناه قوله وكذلك لا يستعمل هذا في من له مثل ومن لا مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا في من ليس كمثله شيء
له مثل وهو مسبوق لنفي المثل قلت معنى كلامه في من مقصود له مثل ومن لا يتصور له مثل ومن لا مقصود له ذلك على ان استعماله في نفي المثل
ادعائي انما ياتي ثبوته حقيقة قوله اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم لا انسب بما في كلام المصنف ان يقول اعني ذكر الملزوم وارادة
اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي قوله لفظ اريد لازم معناه فيه بحث لان القسم الثالث من الكناية كناية في
الاسناد كما ان المجاز في الاسناد مجاز في اللفظ كذلك ينبغي ان يكون الكناية فيه غير الكناية في اللفظ وان شئت فتامل
في قوله ان السماحة والمروءة والندى قوله وقد ضرب على المشرح اصل تعديد فيه لفظ اريد به المعنى ومعنى المعنى قوله وارادة المعنى
جائزة لا واجبة المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا تنافي ذلك كما ان المجاز ينافيه
لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام على مقتضى
الظاهر فلينظر فيه قوله لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي واما ما اورده في التلويح من انه لا بد في الكناية من
نقصد تصوير المعنى الحقيقي لتحصل في ذهن السامع لينتقل منه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له قوله مقصودا في الكناية من حيث
التصور دون التصديق فليس بشيء لان المجاز ايضا من تصوير المعنى الحقيقي لفهم المعنى المجازي بالتنقل على المناسبة المصححة
فدعوى كون الموضوع له مقصودا بالتصوير في الكناية دون المجاز تحكم قوله ولا يتوجه الاعتراض مع ان اصل ان اللفظ مع انفصال
على المتبوع وهذا باعتبار الغالب حقيقته في الفرع لا في الفرع قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر
الكلام على حذف المضاف فلا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من ارادة المعنى قوله
وضعا فيه بحث لان هذه معانيه وضعية لا تفهم من اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور انما يتوجه على طريق المصنف واما على السكاكي
فلا اشكال ويمكن ان يدفع على طريقة المصنف ايضا بان يراد باللازم التابع والرديف كطول النجاد فانه من توابع طول القامة ولوازمه
فتامل قوله والكناية ان يذكر من المتلازمين ههنا معنى اللزوم والمراد ان يذكر ما بينهما اللزوم قوله اختصاص موصوف معين
عارض لذلك المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اشتهر زيد بالمضيافية مثلا وسار كالملا
نامائها بحيث لا يعتد بصفة غيره وانما وصف الاختصاص بالعروض على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة
مثلا لا يدل عجب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لاسباب خارجة عن معناها
فيكون عارضا قوله لكل ابيض يخدم الابيض السيف والجمع بيض قوله لتحصيل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الكنايتين
المذكورتين عامتان بحسب المفهوم من المكني عنه فلا بد من الاختصاص بحسب التحقق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم
الى الخاص بحسبه فلا يرد ان العموم والخصوص بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة قوله الى ضيف السبب مع انها في المعنى
عن السبب اطلاق المسبب على السبب والتسبب على المجاز ليس بالمعنى المتبادر بل المراد السبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق
بالكسر كما في هذا السبب عن ذا الشيء متعلقه قوله يحرز به الحسن الوجه اصله حسن وجهه بنقل الضمير الذي اضيف اليه



الوجه الى الصفة ليعلم ان الحسن شائع في جميع اجزائه فلما ارتفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه لانه لا يرتفع بفعل واحد فاعلان
في معنى اسنادان سواء كانا ظاهرين او ضميرين او مختلفين ثم الى زيد بيان الموضع للموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد
حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اي حمائل السيف ونظائره قوله ظن القطع بانقطاعها لانك اذا حققت وجدت المسند الى الضمير هو
الطويل النجاد الاحمر والطويل كذا في شرح المفتاح فلا تغتر بما عساك تجده مما يشابه هذا قوله وعظم الراس اي افراطه مما يستدل به
بلاهة هذا الرجل لما ان كلا من افراطه في عظم الراس واستواءه ما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصف بعث
ها الا النبي صلى الله عليه وسلم بانه كان عظيم الهامة فان قلت لا استدلال من عرض القفا الى البلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطبا
عليها بواسطة اشعاره على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة بحيث عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة
والنسيان وعدم [illegible] مثل هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون
منه اولا الى تلك البلاهة بلا ملاحظة قوله والحواب انه لا امتناع دقته مال الكاتب الى شرح الايضاح ان القرب والبعد بالنسبة
الى الظهور والواسطة ليس عطلوبية الامكان كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب كان قليل الحطب ابن كثير المثنى
مظهر وغيره مظهره لما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون عرض الجمل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا
مثل هذا لا يحتاج الى السامع قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف [illegible]
فيه منع حال كقولنا نعم كثير الرماد مجرا ابن مضيافه زيد عند سوال سائل منها بقوله ان ذلك كثير الرماد ام لا لا هو كثير
الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس يمنع عند التصريح باثبات الصفة له وجيانه المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا اوفق
صرح بهذا في حجره حيث قال لكنا لا نخفي ان الموصوف فيما يكون مذكورا لفظا او تقديرا الموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن
مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا محكما قوله فينظر وجه ما سبق من ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين
القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور لكن المختار [illegible] الاقسام مستقلا وتختلف
باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها قوله اذا كان غرضه ستر صفة لاجل موصوف غير مذكور
الظاهر ان قوله صفة لاجل موصوف غير مذكور في موقع التفسير للغرض ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح [illegible]
لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع خفاء لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض
كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي واريد نفي الايمان من المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين وضد المعاريض في الكلام
وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اي سعة عن الكذب قوله وهي التورية بالشيء عن الشيء وريت الخبر تورية اي سترته واظهرت
غيره كانه ماخوذ من وراء الانسان كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر قوله فيختص باللفظ المركب لان دلالته على المعنى المعرض به
من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص قوله فان قلت الوسايط مع خفاء اللزوم
كعريض القفا او عريض الوسادة ان قلت الوسايط يدل على وجود الواسطة في المجاز وقد عد المثال الاول فيما سبق مما الانتقال
فيه بلا واسطة وسبق منا تحقيقه فبين كلاميه تناقض قلت لا شك ان الكناية العرفية اذا اعتبرت فيها الواسطة فان خفي
فيها اللزوم تسمى الرمز وان لم يخف تسمى الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة راسا او بوجودها

مع قلته وقد صرح ابو علي الفسوي بان قلته قد استعمل في النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله كقوله

آذيتني تستعرف فانت من بلاتنا امع المخاطب لم يرد بما ذكره انه يجوز ان يريد بضمير المخاطب في آذيتني تستعرف غير المخاطب

وحده فيكون مجازا ثم يريد اخرى المخاطب غيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية والمجاز بل

اراده ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه ان يلحق الوعيد المؤدي لغير المخاطب فان اريد تهديد

المخاطب مع تهديد آخر كان كناية وان اريد تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا قوله اذ لا يتصور فيه الانتقال من الملزوم

الى اللازم لما نبهناك انفا من انه ليس بين المخاطب وغيره ملزوم يعتبر في الكناية او المجاز قوله ان الاستعارة ابلغ من التشبيه

اي اكثر مبالغة وابلغ من المبالغة لا من البلاغة وكانه مبني على ما نقل عن المبرد والاخفش من جواز بناء افعل التفضيل من جميع

الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ في امثال هذه المقامات تارة يقول ابلغ وتارة

يقول اشد مبالغة قوله واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه اذ يكفي ان يقال التشبيه في الاستعارة بالفعل لا في

التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل الاصلي وجعل الشبه بالحكمة فقوله اصلها التشبيه يعني حصر التشبيه في الاصل كما

في زيد الاسد والمراد انه لا تشبيه فيها بالفعل لانه التشبيه اصلها فظهر دخله ولكن هذا اخر ما اوردنا ايراده في تحقيق مقاصد علم البيان

والله المستعان

الفن الثالث علم البديع

قوله المطابقة قال صاحب المصباح من تطابق الفرس اي وضع رجله مكان يديه وانما سمي الجمع المذكور مطابقة لما فيه من ايقاع توافق وتطابق بين المتضادين وكونها من وجوه التحسين

يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه قوله اي تصور معانيها الخ يعني هذا يرد ان العلم المدون اسم يتناول غير المسائل والمبادي

حتى يعلم المعاني التصورية واحسن مما ذكره ان يراد بالوجوه الطرق فالمعنى يعرف به طرق تحسين الكلام فان من علم هذا الفن

ودار اسراره قدر على ان يراعي الصنائع البديعية المذكورة فيه عند ارادة تركيب قوله في قوله بعد وجوه اخراج والتقييد لا وجه له

احتراز على الفائدة يذكرها سيقول وربما يرجع الخ لا يخفى ان التعبير عن هذا يستلزم التعبير عن الامر الاول ثم ان

تخصيص هذين الامرين توهم ان اعتبار التحسين لا يلزم ان يكون بعد رعاية الغرابة والتنافر ومخالفة القياس والتعقيد اللفظي

وليس كذلك فالصواب ان يقال بعد رعاية البلاغة فليتامل قوله لانه يدخل فيها الخ ينبغي هذا اعلا خطر ان مرتبة العلم

متاخر عن سائر علوم البلاغة بما يجري بعدها هو بعد لبس الوجوه البديعية قوله ضربان معنوي قيل الاول ما يحتاج الى الاخطار

المعنوي بالتعبير خلافه قوله بين متضادين هذا الخ يعني كما في قولهم الكلام ما تضمن الكلمتين بالاسناد ولان المطابقة

جارية فيما فوق المتضادين قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب معناه ان الاثر يدل على زيادة لطف من الله

تعالى في شان عباده بثبتهم على الخير كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر الا مع الاعتماد والتصرف قوله تردى ثياب الموت الخ القصيدة

تردى اي جعلها رداء لنفسه السندس هو ما رق من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد خبر لا جمع وصف السندس كانه مفرد بخلاف

الخضر فلا مطابقة والتاويل غير ضرورية اليه كان الغواني في الضم فان ما قبله مما اعده والجمع ينسج ردته فلم يمض

الا واتاها الليل وما بعده كان نوع خان معروف الخ بنجوم سما خر من بينها البدر قوله فكقول الحريري فذا عز العيش الخضر

وقع في المقامات هذا نسبة قول ابي زر المحبوب لا يعني خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل غصن طري يوصف بالخضرة

بالخضرة والازورار الطرف والعفو جانب الراس رش لي اي في قلبه لا زرق الخالص العداوة الشديدها قيل انما وصف العداوة

الشديد العداوة بالزرقة لان اعداء العجم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمي كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق

كذا في شرح الايضاح لبلوى الشاشي والموت الاحمر الشديد اي احمر الناس اي اشتد وقيل المراد بالموت الاحمر القتل قوله مثل التحبيه

والملزوم قبل الوجه لا لما في هذا النوع بالطباق لانه دخل في تعريفه لان منافاة اللازم منافاة الملزوم فبين المذكورين تناف في

الجملة فيكون طباقا ملحقا به وقد جاء تفسيره بان معنى قوله في الجملة بوجه ما من الوجوه التقابل الاربعة وهذا امر ليس كذلك اذ

التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينهما بل بين احدهما والملزوم للاخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وان حمل على هذا

انما يندفع الاعتراض عن المص والماعن الشريف فلا لانه عمم التقابل في الجملة عن الاربعة فليتامل قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة

الخ فيه ثلاثة استدراك في البيت الرابع لفظ شيبه تكررت في البيتين ولم يختلف فلا يصح مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل ان

يكون شيبه في معنى الشيبة لانه اذا تغير كان ما لكن ذلك غير صريح واما اعتبار المقابلة الرابعة بين نائل الشر

والعسر فيه ما سيقال وفي الايضاح هذا او قد ذكر الواحد من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي ازورهم وسواد الليل

يشفع لي وانثني وبياض الصبح يغري بي وفيه نظر لان لي وبي صلتان ليشفع ويغري فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله

لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما يكون بين المستقلين كذا في شرح الايضاح

واما مقابلة الستة بالستة فمنه قول عنترة على راس عبد تاج عز يزينه وفي رجل حر قيد ذل يشينه قال الصفوي في شرح الايضاح

هذا ابلغ ما يمكن ان ينظم فيه هذا المعنى قوله وصدق بحسنى الاتيان بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالملة الحسنى وهي ملة

الاسلام او المثوبة الحسنى فسنيسره اي سنهيئه من يسر الفرس للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له قوله

والشمس والقمر بحسبان اي بحسبان معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما قوله قول البحتري

في صفة الابل وقيل يصف الرماح حال الاعتناء بها عند الطعن وحال الاستغناء عنها بلا اعتناء اصلا وفي حالهما معا الا ان

الوتر يعطف ثم يستقيم قوله كالقسي المعطفات القسي جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم في الشيخ قوس اي

انحنى ورجل مقوس اي من قوس فقدموا اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فصار قسوو فقلبت الواو

المتطرفة ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء والاولى ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسر السين لتناسب الياء فصار قسيا

ولا نقل الاستثقال عن الضمة الى الكسرة فقلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسي فوزنه فليع قال في الصحاح وان شئت

قلت قسوي لانه فعول مغير فهو لقربه الى الياء في الضم وقدمت السين على الواو في قوس تفاديا من اجتماع الواوين وقوع

على اصلها في الجمع لجمع قوس على قسي كا قوله اسمعيل الوعد في بعض النسخ يوسف العهد بدل العهد بعد عن ابن عباس

رضي ان اسمعيل وعد صاحبا له ان ينتظر في مكان فانتظره سنة وهذه اباه ابراهيم بالصبر على الذبح ووفى بذلك

الحديد معروف وخص شعيبا بالتوفيق لقوله حكاية وما توفيقي الا بالله واما حديث خلق بنيان فحسبك عنه قوله وانك

لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة وهي ابراهيم الجود فعلى هذا يكون من قبيل الجمع بين الخمسة قوله

كقول ابن رشيق كل الذي العطايا والمالوف المروي عن اثر الحديث اذ ذكرته عن غزاله والحيا بالقطر الحكم والعنعنة الرواية خفة

من قول الراوي عن فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله على ما يُحكى اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين قوله
بما يناسب ابتداؤه في المولود اما يناسب ما قبله لكان ينبغي ان يقول ما يدل على الابتداء الذي هو يناسب اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه راس الاية
قوله وهو يدركه الابصار الذي يناسب الحصول ليس ابتداء الكلام قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار فيه تامل اذ المناسب لعدم اللطف
المتوهم اللطف بمعنى الرافة فلا يظهر مناسبته للادراك لان يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف فانه يدركه الحاسة ومن طبع
وهذا القدر يكفي في المناسبة قوله في ذكر الحروف والنون الحمام او في ذكر الاسم انما حيث يعمم الكناية قوله اي افسد حال المفسدين ممن
عليها ان الظاهر امره بمعنى صلح ولهذا قال على العوض بانها واجيب بان التحت قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعين الى المقام
مقابلته ههنا بقوله شر فهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد قوله فلان بطبع الشجاع تمي طبعت السيف والدرهم اي عملت
وطبعت من الطين جرة واذا عرف الروي فقيل بمعنى مفعول عن الروي وهي النكرة ويسمى الحرف المخصوص لان الشاعر يروي فيه وقال
ابو علي من قولهم للرجل رواء اي منظر حسن لانه عصمة ابياتها وتماسكها ولولا مكانه لتفرقت ولم تتصل شعرا واحدا فيه وجوه اخر
سيذكره الشارح قوله الحرف الروي الى هذا بيان لما لا يفيد بيقين الروي لان بعض الحروف فلما يجب تكراره وهو ليس بروي فعلى كما
ستفصح كلا يفهم الناظر معنى مخصوص بالروي تبيين هذا من نقل كلام ابن جني في تحقيق الروي فالملخص ما في حرف الروي فجميع
حروف المعجم يكون رويا الا الالف والواو والياء والواو الزايدة في اواخر الكلم غير مبينات في الاصول نحو الف الجرعا وواو الخاموا وياء
الايامي والهاء التابعة للاضمار لو تحرك ما قبلها نحو طلحة وحمزة وكذا الهاء التي تبين بها الحركة نحو ارم وارمه ونحوه وكذا
التنوين اللاحق اخر الكلم للصرف والغرم نحو زيد وعمرو وعالي وبوشك وقولها قلي اللوم عاذل والعتابا وكذا الالف التي يبدل من
هذه النون كما اذا قيل والعتابا وكذا الهمزة التي يتبعها قوم من العرب الالف في الوقف نحو رايت رجلا وهذا حبلا يريد ان يعرفها وكذا الالف
والواو والياء اللواتي يلحق الضمائر نحو رايتها ومررت به وهذا علامة في ذا جاء ابن جني نظرا الى اخر حرف من البيت فان لم يكن من الحروف
المستثناة فهو الروي وان كان منها فانظر الى ما قبلها فانه لا بد ان يكون رويا الحرفي لم يكن ان يجتمع حرف الروي كثر من حرفين
لم يوجد الا الوصل والخروج مثاله اما فانظر الى قول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق فوجدنا الحرف الاخير منه وهو القاف من غير الحروف
المستثناة فحكمنا بانه الروي ونظرنا الى قول الشاعر يعني القلب عن سلمى وقد كان اقصر باطله وعرى افراس الصبا ورواحله فوجدنا اخر البيت من الحروف
المستثناة لانه لاحقها اخر متحرك ما قبلها فوجدناه من الحروف المستثناة فرتبنا بانه الروي ونظرنا الى قوله عفت الديار محلها ومقامها
من محو الخ الى لابد لها فوجدنا الحرفين الاخيرين من البيت من الحروف المستثناة فحكمنا بان ما قبلهما وهو الميم هو الروي في القصيدة
الى وهذه الطريقة اصح الطرق الى معرفة الروي واجلبها واوضحها ولا شيء يقوم في اخراج علم مقاصيها انتهى كلام ابن جني ملخصا
قوله فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام الى يفهم من هذا ان معرفة حرف الروي فيما لا يكون في بعض الصور الا بمعرفة القافية
فان مجرد معرفة ان الروي تم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام لجواز ان يتوهم انه حرم قوله وصار المشاكلة الى ان كان بين الشيئين
علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن بين الطبخ
والخياطة علاقة ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة فلا وجه للتعبير عنه والتحقيق ان عدّ الصحبة علاقة باعتبار انها
دليل التجاوز وعلاقة الخياطة في العلاقة في الحقيقة الا انه لا حاجة في الذكر بعد الاستعمال الى العلاقة فتح الاستعمال فيكون مثله في حصول البديع

البديع فان قيل ينبغي ان تذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ اجيب بانها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانس بينهما
ومن ثمة سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى **ان الله لا يستحيي** الاية وفيه نظر لان صاحب الكشاف
انما اطلق المقابلة على المشاكلة بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي فيهما المقابلة اللغوية في يستحيي اي ايهما ههنا والاوضح ان يقال ما ذكرت
ههنا لان الملحوظ فيها اولا وبالذات جانب المعنى ووقع اعتبار العلاقة قوله بلفظ غيره لوقوعه في صحبته على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف
في قول بعضهم فيه جواب عن قول النحويين في سبط الشهادة انها لم يجعله من قولهم حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى لم الظاهر ان المعنى
اعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله ما في نفسي لمن جهة ما لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس كلام من جهة الوجدان بل
انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن علم العلوي كعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف قوله فيعبر عن
لفظ الاصطباغ بلفظ الغرس او لانه الاصطباغ المأمور به الخاطب بقوله اغرس والغرس الذي عبر به وهو مصاحب له في التقدير وهو غرس
الاشجار وانما يزيد في قوله اصبغ بغرس فلان يعني انه في صحبة الغرس تأويل تحقيقا التقدير فليس هو موضع التمثيل كما لا يخفى
قوله اي يقع المراد جيل الى ولذا اعتبر ان راح على لفظ الخطاب او تسند الفعل الى عن على ما جوزه الاخفش في قوله تعالى تقطع بينكم
قوله جبل بين العبر والنزوان اصل المثل ان جملا اغتلم فطعه بعير لا سيد في الربيع فهو صحيح ملتاثرا ذوي لا يتمكن
فرهبها رجل فقال ابناع الكهل فقالت نعم فما قليل بعد كيف رايتكم فقالت لا تحقي يحيى لا ميت فيستراح منه وكان يسمي صحر فقال
اما واعذر تعذر من طعنة يتبع الهاد او لبني البيض والتنوه وهو نعيلة ابيات ما فيها اهم بامر الحرم لو استطيع وقد حيل
العير والنزوان قوله اصاحب الواشي بالاخرة قيل الصواب علانية وهو ابتر اصاح بالتكبير اي ما قبله كان الثريا علقت في
جبينه وفي نحره الشعرى وفي خده القمر وفي شرح البيان ان في قوله فلم اتى الهوى وفي قوله فلج بها الهجر قلبا ان اللجاج من العاشق
في العشق امر العشوق فقوله العشوق في الجوار من الهجر في المعشوق قوله اذا اضراب يوما الى الاضراب جري في الضمير ايضا
الى العرسان المذكورة في البيت الثاني قوله لفظ المعيان قيل اراد بالزيادة حال مفعول حسن تمام يعني او الثرى الذي به
اخذ بالحمل كما بينا فيما سبق قوله الشرح جامع شبه الها بلديم معنى القريب هذا ايضا محامع ملائم البعيد وعدم مجامعة اصلا
للثاني الاطلاق كما في الاستعارة لكن قصدوا ههنا تقليل الاعتبار قوله نحو **الرحمن على العرش استوى**
فيه تحتمل ان العرش يلائم الاستوى والجلوس بلا شبهة قوله والغزالة من طول المدى خرفت والغزالة منصوب معطوف على
اسم كان في البيت الثاني وهو قوله كان كانون اهدى من ملابسه لشهر تموز انواعا من الحلل او مرفوع والجملة معطوفة
على الجملة السابقة قيل الكانون التنور وقيل اسم من اسماء شهور الشتاء وهذا انسب بالمدى الزمان قوله امن ازرشا الرشا على
بالتوبة وكذا الظبية التي قد تعرّف وحشي وفي كونه معنى قريبا للغزال تعجب غلطوا الى بريعه قوله فلما درت الغزالة الطبية
وقالوا لم يقل العرب الغزالة الا للشمس فانها ارادوا تأنيث الغزالة او الظبية ذكر الصفدي في شرح اللامية اورده في سياق
شرح قوله وان علاني من دوني فلا عجب لي اسوة بانحطاط الشمس عن زحل قوله كبيت السقط اذا صدق البيت من مضمون
معاني القوي من شخصك اليوم اطلالي وفي النوم مغني عن خيالك محلالي وقيل هذا البيت يبطل برزق الذي فعل
لما زاد والدنيا حظوظ واقبال قوله وبالجال العجلة الكبير لانها كانت اه سيأتي كلام الشارح لان المراد بالاستعارة التخييلية

لكن قوله جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع الحمل بل هو كالتصريح في انه استعارة في المفرد بتغيير حيث لا يوجد الاستواء
الملك يكن التوجيه ان الاصل الكناية ويتعلق بها المجاز سواء حمل على الافراد او التركيب لان امكان المعنى الحقيقي شرط في الكناية ثم كما
اشار اليه في تفسير قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة لكن لا يبلغ الحمل على التركيب فلذا اعتبار قوله والتحمل للتشبيه من سبق العطش
المناخ حول المورد وذلك التحمل ان يكون المراد النعم الدنيوية والنعم الاخروية وهو ان يراد بلفظ واحد معنيان المراد من الخواص من الحقيقة
والمجاز قوله وهو ذكر متعدد ثم ذكر الضمير راجع الى اللف والنشر لتضمنهما نوع ولعل من المحسنات المعنوية قوله ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار الآية فان قيل فيه تعيين الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل ولا يكون الا من قبيل اللف والنشر لما سبق ان شرطه عدم التعيين
فيه قلت التعيين المنفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح
للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا قوله وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك الا انه لم يعدوا نحو المعنى الذي ذكره
معنا لطيف مسلكه بحيث لا يهتدي اليه الا النقاد البلداء ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه
وايراد قول صاحب الكشاف هذا نوع من اللف لطيف المسلك الى ان هذا النوع بعد الطائفة وتقادم المقالات فمنفع هذه النوع
عرض الفاضل المحق قوله معدود الى ايام امر فان قلت آخر جمع امر الثاني ايام لا يجمع على فعل وانما يجمع على امر على افاعيل قلت لكان
مما لا يعقل امر يجري المؤنث لكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث بالاعقل لا لقصر ناقصات العقل فكان امر امري فجمع
امر كما في المطلب قوله الا النقاد المحدثين النقاد على وزن الكتاب العلامة كانه ينقب الامور يصل الى حقايقها والمحدث المنتقد والنقاد
في الامور كانه يحدث بها قوله وقريب في قوله تعالى لو العدة الى الجواب لصاحب الكشف حيث قال ان قوله علم الادعياء ان القدة في الاعلان ايضا
قوله والقايل ان يقول ان ذكر الاضافة معنى من هذا القبيل فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح في قوله زيان في ظلم اذا اسبح المرعر الكند صا
طويل كطل القناة وهذا قصير كظل الوتد من قبيل التقسيم المشتمل على الاضافة ما لا تعلق اليه والتعيين فيه مع انه يحمل تفصيل حتى تعين
فيها التعيين قلت في حيث ان اصل اسم الاشارة ان يقال انه اشارة الى حسية معينة لما ان بعده فان اشتبه الحال على السامع لم يحصل
التعيين كذا ذكره في شرح الشريف للمفتاح قوله ولو سلم صنو اجعلت هذا الاشارة الى غير مشكل المفهوم الذي اشار ما يحمل
اليه على التعيين ان منها الى المحل منهما ما يرجع اليه ويكون من حواشي نفسه لا لمرجعه هذا لا يحصل على كلا التقديرين بل لاحمال
وهو ان يجعل هذا اشارة الى الغير الحسي وذا الى الوتد ولو تنزل عن ذلك فاي فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الآية الكريمة
جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله الآية الآن يقال ان التعيين في الآية بحسب اللفظ لا تعلق ولتبتغوا من
فضله بعين ما رجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت ان احتمال اسم الاشارة فيه بدل على ان كلا منهما اشارة الى امر على
تقرير تسليم التساوي في الاشارتين ان يصل الى ما نقلت من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان تقارنه الاشارة الحسية فبهذا
الاعتبار يحصل التعيين وما ذكره البعض من ان تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوي الاشارتين فقد ثبت لا ريب فيه لان
المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ ان التعيين بحسب المعنى يوجد في اللف والنشر ايضا الحصر فتامل قوله الله عنده كان في
الهولة المهلان في عز الروم كما هو عادته ونفق ان سبى وقتل ولم يفتح مدينتهم وقيل ان الحذ الروم طبر القدور في ظهر وابا صحاب فقال المتنبي

المتنبي القصيدة اراد بالدهر بعيد اليه حيث امر بغير لك فتح بلادهم بالكلية والسيف ينظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وانهم
لك موضع اي ضرب بالصيف والربيع قوله اي سموات الاخرة وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض
والسموات وان اهل الاخرة ابد الجسم من مضل ومقتل وفيه نظر لانه ثبت بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه
ومن عرضه مما يعرضها بما يدل على دوام الثبوت والعقاب فلا يهتدى اليه التشبيه ما انتم تيم قيل اسم جبل بمكة بني لم الشرقي
الفاني والخلين في الاشقيا والسعدا باعتبار خلاف الظاهر من سياق الآية اذ ملاقي بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة قوله
سالت حتى بالقنا ومشايخ الفتاجع فتاه وهو الرمح وفي بعض النسخ بالفتى وهو المناسب للمشايخ قال الواحدي اراد بالفتى
نفسه بالمشايخ مقاسه للشام وضع اللثام على الفم لانف في الحرب فكان من ذلك عادة العرب وهو ان يتزيح من امر هذا
الامشراع امر ما يرتفعه العرق يوم العسكر الف رجل وهو في القصيدة وبقية الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة
التي ذكرت ما خوذة من استعمال اللغة لانهم ليفعلون ذلك لا للمبالغة قوله سحر اشاد العجاجع شرف وهو جانب الغم قوله اول
لها اذا جشات جشاتها اي اضطربت وجاشت اي خافت وفي الصحاح جاشت نفسي اي عثت ان ارتفعت من حزن او فزع
فزع قلت جشاة فكانت الى لزم مكانك تحمد بالشجاعة او تستريح من الام الدنيا بالقتل قوله ودع هريرة اسم امرأة قوله وهل
استدل الشارح اي يكون من خير الكلام ما يولع عاب النابغة على حسان لوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدلال ان في لفظ
واللمعة سيا من قليل وكان الواجب يقول ترمعن وعيب الخبط الشجاعة فان قلت قد صرح الشريف في قول الشاعر قطار وموت
الابراد بحسن حاليه بسبغة جمع القلة ليستعار الجمع الكثرة والكثرة هذا يدفع استدراك النابغة على حسان وباستعمال جمع
القلة في موضعين قلت يكفي في الاستدراك اما بوهم فلسبغة جمع القلة من القصور في المبالغة حتى قاله فيه اعني بالغ بيان
قوله في طلق واحد الطلق بفتح اللام الشوط يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين قوله فغزال من قولهم عرق
النابع في القوس اي استوفى مدها قوله ويتعال الكرام حيث قيل ليس هذا من باب المبالغة كان المراد من الكرام الثروة ويكون
ان يزود الرجل جاره كما اذا توجه الى جهة وهو شايع عند الاسخيا الله واصحاب المرغة وما قيل ان الكرام هي التركية فيه نظر
انما هو المقام لان المذهب ان حسيرانه في لفظ بعضه والذي يلهم الاغراق كما علم من تقرير الشريف قوله وطيب السقط
شجاركيا للحي تجلى لا عرض راجع الى البرق في البيت السابق وهو قوله بريق المرغ وهو بعيد وامن قبال الى لحظة ضعيف الحكم
لا العين طلقيه الليل والمرغ معرة النعمان بلد بالشام ورامة موضع معين والرحال بالحا المهملة جمع رحل قوله عدة
التي سنابكها جمع سنبك بطرف الحافر والعشرة بكسر العين الغبار كما ذكر لا انفتح فيا الفيون ويعنى يجب ان يكون
الحال لقوله السير الحبيب قوله ومنها ما اخرج مخرج الهزل الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به الا للطابق والفحش
ع صحيح والخلاعة الشارد يقال فلان خليع العذار اي يفعل كل ما يريد وليس له مانع من ضد الصدق والصواب ما خوذ من قول الوطي
عند التبري من المجنون خلعت عذاره اي جعل له الطلقات حتى عليهم الملك قوله وكانه اراد ببيان التاكيد ومذهب قطعا في الطيب وسلوك
عليه اي تعقل القوة لا احتمال على من اي الصافي ولو ليس طابق فالعمل لا يترتب قوله تشكل النعمان من ذلك اي تجربتي نكوه فتكرى عجوه
فغير قوله ومنح المنح المراد طلب الخلاف في موضعه المراد هنا طلب المعروف قوله اي اعادة اهون ما سهل عليه من البداية

المعدوم استفادة بالوجوب الحاصل الذي كان فيه فاتصف بتلك الاضافة الوجوبية ثم انتلك الاهوينية بالقياس الى القدرة الحادثة
التي تتفاوت مقدوراتها بعضها اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا تتصور هناك تفاوت في الاهونية والابد
الاشارة بقوله تعالى **وله المثل الاعلى** قال الزجاج انه قد هو اهون عليه فقد ضرب لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل انما
في عليه للخلق وقيل اهون بمعنى هين **قوله** وقد وجد بيتا فيه سيانه هذا المعنى فرحه وفتح به الابتهاج والبيت الفارسي المشار
اليه كر بتو دعوى عزم جور احد متش اكس نه بسيد يعنى بيان اوكر **قوله** وفيه نظر لان المفهوم من الكلام ان حسن الدماء الطالبات
المذكور ليس صفة ثابتة بل هي صفة غير ممكن الوقوع اذ الجوزاء انما ينطبق بوضعها بالنسبة الى الكواكب التي حولها الشبيه الانطباق
لا لحق مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة بالانطباق لحقيقة الانطباق انا نقول لا نسلم ذلك بل مراده الانطباق الحقيقي بالادعا كما
هو مذهب الساكي في قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع وقوعه فليتامل
قوله ربت شفعت الخ البرجيس ربوة وهي المكان المرتفع من الارض شفعت ان كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول فهو من الشفع
الضم وان كان على صيغة المبني للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة فعلها الشعار رفعة النسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها
لانه مصدر في الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض والغير في جمامها الردع والسحا يطلق على الولد
والجمع وهو المراد في البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع **قوله** طللان طال عليها الا مدالخ الطلل اسم لما بقي من الديار كما سبق
والدروس الانمحا والعلم العلامة والعضد بالفرية الحجارة يوضع بعضها فوق بعض والنضد ايضا متاع البيت المنضود بعضه
فوق بعض والسرير الذي ينضد عليه المتاع **قوله** كان عن حسن بالبيت الغر العصر والبلقع الارض القفر التي لا شيء بها **قوله** ونفر
بالعين المهملة وهو في اللغة جعل الشيء في الغير وقد روي بالغين المعجمة وهو الاخضر والعسب فعيم تسمية الفم
بذلك على هذه هو المتكلم ففرع الحكم اي تسبب المتعلق الاول الى الثاني وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد رجل وابوه راكب
كما وقع في الترتيب المختصر ان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين
الركوب والاخر الرجولية **قوله** احلامكم لسقام الجهل البيت السقام بفتح السين المرض وما في كان في ماؤكم ان ارباب التفتح
من الجهل كما في قوله تعالى **فبما رحمة من الله لنت لهم** اي فرحمة فيكون الدماء هنا مجرورا بالكاف وما بعده
اعني يشفى من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره **قوله** ولادوا الخ الجميع من شرب
دم الملوك الشفاء والكثر بالبر آتى جمع فيل الدفا اي احل والترفيل الشرط الصحيح من رجل الصبي منقعا ظنفارة على قرحة يطبع
لها العضو فيجد الشفا باذن الله **قوله** واسانا جمع اسوة قال الاسى بالفتح والقصر هو المداواة والعلاج الخ
والجمع كالدم **قوله** ففرع على وصفهم بشفاء احلامهم الخ اراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في الذكر كما ينبئ عنه لفظ
الوصف كان شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفريع في نفس الامر اصلا ولا يرد ان
كاف التشبيه في قوله كما دماؤكم يدل على ان امر التفريع على عكس ما ذكره اذ المشبه به اصل والمشبه فرع فلا حاجة الى القلب على
ان الكاف في مثل هذا للتشبيه المجرد التعليل كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هداكم والله اعلم **قوله** على الاتمام اي اعلم باتفاق كون
الذي فيه بحث لان هذا الكلام يدل على انه لمعنى خصوص للمدح والذم ههنا وليس كذلك لاحتمال ان يحمل تاكيد الذم بما يشبه

المدح من الحزن المعنوي والفرق بين ما ذكره في تاكيد المدح ليس اولى من الفرق في تاكيد الذم ان لم يلاحظ الخصوص فيه ايضا القدح
ان يعتبر في الثاني الخصوص ويعتبر ههنا العموم لكن بحيث لا يتنافيان واما اعتبر في الثاني فقط والسر كما يشهد ما ذكره الخ
ان السكاكي لم يذكر القسم الثاني **قوله** ويجوز ان يريد ان الشهرة مرادا بها الافتقار فيه من الحزن بذكره ضرب ارابع مثل
جاهل التعريف كالشراهم بالجزء ضرب خامس مثل زينا العالم الفوق الاشتهر في البديع **قوله** حتى يلج الجمل في سم الخياط اي حتى
ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل في ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة **قوله** من بني خلانه وانكنيذ القلوب الخلاف
باللسان والتاخيذ الاخذ بالقسم وهي الرقية كالسحر **قوله** وبيدي بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا يقع
متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو بمعنى اجل وانشد ابو عبيدة
عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني بمعنى الرنين وهو الصوت **قوله** فيحتمل ان يكون من القسم
الثاني قال الفاضل المحقق الظاهر انه من الضرب الاول لانه قد يجعل السلام في اللغو بعد اعتبر جهة التاكيد ولا يعتبر الجهة
واحد هذا الكلام يعتبر بدل على انه اللائق من الضرب الاول على التقديرين ويتجه انه اعتبر في تعريف الضرب الثاني تقدير الدخول الخ
الاستثناء على التقدير الثاني وليس فيه تقدير الدخول اصلا والحق ان كونه من الضرب الثاني انما يحسن ان خلاف الاعتبار
اثبات فيها الاهم الا ان يعتبر اثبات التضمن ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن الكتب يقول لا يعتبر
متصلا من ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثاني فتامل **قوله** واهل الجنة اعيا من ذلك اي عن الدنيا السلامة القطع
لهم ويحصل لهم الكرم وان لم يكونوا اغنياء من طلب الرغائب ويستوعبون زيادة الدرجات والمراتب كما سئل انهم يعبدون الله
الزيادة **قوله** الا قيلا سلاما سلاما سلاما بدل من قيلا بدليل قوله تعالى **لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما** وان مفعول به لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى
انهم يفشون السلام بينهم فيسلمون سلاما بعد سلام **قوله** والاستدراك الدال عليه لفظ لكن الخ فيه بحث لان الاشهر في عدم افادة
ان المبالغة في الجهة الاولى وفي افادتها في الجهة الثانية انما الكلام مبني على تعميم الاخراج الى الاصل في الاستثناء الخ
وليس الاصل في الاستدراك الاخراج الا انه مثل في الاستدراك شبيه بالاستثناء في الابهام فتامل **قوله** وهو البداوة الخ
لمن لا يحوي ويقع مثل الضرغام الاسد والرياح جمع وابل وهو المطر الشديد **قوله** انه ضرب لما خارج عن الاقوال الخصيص الذي ذكر عام لم
يكن مستلزما النفي ما عداه الا انه يفهم منه ذلك بالذوق السليم في كلام البلغاء وقيل في البيت وحكمه من المدح وهو ان يهجوما
من الهجاء والسيف الحاكم الذي هو اقرب الاشياء حتى يرى في الدنيا محلا وفيه دلالة على كمال الشجاعة وغاية الجراة في الوصف الخ
احسن ما مدح به **قوله** فقد سمي ان السكاكي صرح بها في يجعلها من فضائل الشاعر والثاني مدح الوزير ونفسه بالوزارة
لاعتباريكون شكوى الزمان فيه مدحا الوزير وغيره تعسف **قوله** ولا يقل من جهتي فصال الذي يعد ان وصال الخ
الوفادة ومراده رفيا انه وملاذ من عينيه الرضا بالطرد والشتم وغيرهما ما هو من اعظم الجهل والحال الكسر الجليل **قوله** وهو الذي
الكلام محتمل لوجهين مختلفين اي حتما للعلي سواء الاتينا واللهم **قوله** خاط لي عمرو قباء البيت عينيه سوا المصرع الثاني
انما هو قلت شعرا ليس يدري امديح ام هجاء وروي ان بشارا قال له خط لي قباء لا يدري الخ

حيلم قبل انك فيك شعر الميري انه مديح ام هجا فان قلت ان مراد الشاعر بقوله المديح [illegible] اضاطة وهو الاحسان

ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستوى الاحتمالان فلا يتم علاوة التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين ما بالنظر الى نفس

الكلام وان يترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل قوله ويقال قوبا باعتبار الخ هو لا نزاع باعتبار الآخر ايضا هو

ان المعنيين في المتشابهات ليسا متضادين يكون احدهما مدحا والآخر ذما ويجوز في التوجيه ان يكونا متضادين قوله

ومنه الهزل الذي يراد به الجد [illegible] ان يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض منه صحيح بحسب الحقيقة وقال في الايضاح

وتجنبه نفى عن تفسيره قوله ومنه تجاهل العارف فان قلت ذكر السكاكي في تنكير المسند اليه ان التجاهل لا يتعلق الا على نكتة [illegible]

والسحر البلاغة وما الكرم فلم يكون من المحسنات البديعية كما هنا الاولى ان تعميم البلاغة قلت هو البديع من وجوه علم

البلاغة من [illegible] قوله ايا شجر الخابور ما لك مورقا البيت [illegible] في اخلها وكان

فتله [illegible] الكلام في [illegible] العامل معنى الفعل [illegible] ما وقع [illegible] حال كونك مورقا قوله وسوف [illegible] ادري اخال

بكسر الهمزة على الافصح بكسر حرف المضارعة [illegible] في الصحاح [illegible] الفصيح الفتح والفتح لغة بني اسد خاصة وهو القياس قوله ومثل

برجع التسليم [illegible] وبعض [illegible] التسليم [illegible] ثلاث [illegible]

ويضع عليها [illegible] علمه قوله كالتعريض في قوله وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين [illegible] في الايضاح وفي

هذا اللفظ هذا الايهام فايده وهو انه يبعث المشركين على التفكر في حال انفسكم وحال النبي والمؤمنين واذا فكروا

فيما هم عليه من [illegible] بعضهم على بعض و[illegible] اموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفوس التي

الله قتلها وشرب الخمر التي تذهب العقول و[illegible] ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي والمؤمنين عليه من صلة الارحام و[illegible]

الآثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على العبادة [illegible] النبي

والمسلمين على الهدى وانهم على الضلال [illegible] على ذلك على الاسلام [illegible] قوله كقوله قلت ثقلت

ومن هذا الباب قول ابن دويرة المولى من ابيات [illegible] بعض القضاة [illegible] على القاضي [illegible]

فقضاعة [illegible] ولكن [illegible] ولكن [illegible] موقع

وما [illegible] القاضي [illegible] ان تولية القضايا وقاضي الحرم [illegible] مسكين و[illegible]

في القضا قضاة [illegible] في القضايا [illegible] منها

[illegible] قوله من غير [illegible] الشبا[illegible]

[illegible] الفصل [illegible] زيد الفاضل بن عمرو بن بكر [illegible] والنزول والانبحا

من السحاب [illegible] قوله وتضعضعت [illegible] قوله او في مجرد الوزن [illegible]

[illegible] الوزن [illegible] الحرف [illegible] المستفاد من لفظ [illegible] الى التشابه [illegible]

[illegible] قوله ويوم تقوم الساعة الآية [illegible] الاول زائدة [illegible] قوله

[illegible] الواو بمعنى [illegible] واسناد [illegible] الى الدهر مجاز قوله وكقول ابي العلاء [illegible] من قصيدة مطلعها [illegible]

في شأنا وشيع [illegible] ارضي [illegible] كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع ملك اليمن وكان تبع الاول ملكا [illegible] الربع

جمع ربع وهو المنزل والخطاب في [illegible] الحبيب وحاصل المعنى ان منزلك [illegible] ملوك [illegible]

[illegible] المنازل [illegible] الحبيب [illegible] الخطاب الى [illegible]

للمنازل والوجه الى [illegible] واما [illegible] والوجد [illegible] الحزن وحاصل المعنى

[illegible] من كلام الفاضل المحشي [illegible] ان يكون المنزل هذه المنازل التي [illegible] المطايا [illegible] كانت الحوادث

[illegible] قوله [illegible] البيت

مطلعها [illegible] في [illegible] الشرع [illegible] المال [illegible]

[illegible] البيت المذكور في الشرح [illegible]

[illegible] المنازل [illegible] الكثير [illegible]

[illegible] الانسان [illegible]

[illegible] قوله كقولهم [illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله من [illegible] بالسيف [illegible] الحيوان [illegible]

[illegible] قوله [illegible] الحرف [illegible] في الاول او في الوسط او في الآخر قوله

[illegible] الحرف [illegible] باعتبار اللفظ [illegible]

[illegible] الى المضارع [illegible]

[illegible] قوله [illegible] البيت [illegible] الكسر [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] الميم [illegible] الشفتين

[illegible] الانسان [illegible] هذا الجواب [illegible]

[illegible] قوله وكقولهم [illegible] الكلمات [illegible]

[illegible] الثلاثة [illegible] الميم [illegible]

[illegible] المستتر [illegible]

[illegible] تصحيف [illegible] الثلاثة [illegible] قوله وانا

[illegible] الدنيا [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible] المصراع الثاني [illegible] المصراع الاول [illegible] المصراع

[illegible] المصراع الثاني [illegible] قوله [illegible]

مصبح لغيره وليس لما في بيته يصبح **قوله** افعل المصاحبي والعيس الخ العيس بكسر العين والسين المهملة الابل التي يخالط
بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس وكلاهما عيساء وهوى القوم يهوى هويا اي مضى متحدرا والمنيعة الفارة ومنعان
والمجاراة المماشاة **قوله** وهو الحمد وعلة الفعل هذا على تقدير ان سفاها بفتح السين المهملة فتكون نصبا على التمييز
وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى الشانية فيكون نصبا على المصدر اي ملامة ونصبا على الحال **قوله** بنغمات الخ
الخ وقيل المراد بالمثال الثاني نعامة الفارسية وهو اقرب **قوله** املهم نهنها مثلهم الخ ومن هذه القصيدة قولها قوم
قد طال مطالكم من غير نفع الرماح **قوله** نوى الثرى الخ النوى اي الثام والغمر الاول بمعنى الستر والثاني بمعنى الكثير والنائل
العطا **قوله** قول الحريري فلاح المجيبي الخ العنان الخ اي ظهر الشيب بوسط جرى العنان الى موضع فيه اللهو فجعل
قوله ومصطلع بتلخيص المعاني المصطلع بالشيء القوي عليه الناهض به مستقل من الضلاعة وهي القوة وشدة الاضلاع
وفي مطلع هذه الارجوزة مصطلع بكسر اللام المطلع من العلو من قولهم اطلعت على الشيء اي علوته اي هو عال لذلك مالك
الحريري فضل الضمير الفصل فلذلك اشتغل بالي وتلخيص المعاني اختصار الفاظها وتحسين عبارتها وتلخيص المعاني [illegible]
البيت المذكور [illegible] فيها وفي [illegible] بعضون عربا جفان ضمير فيها راجع الى المعرة [illegible] الضيفان [illegible]
بالجفون [illegible] بالليل [illegible] والثاني بالجفان [illegible] **قوله** نحو قوله تعالى ما لكم لا
ترجون لله وقارا [illegible] لا تخافون [illegible] **قوله** وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره
نظير ما يقابله [illegible] في احدى القرينتين وما يقابله من القرينة الاخرى [illegible]
في الوزن والتقفية [illegible] المذكور في هذا القبيل [illegible] سرر واكواب في الوزن [illegible]
فلا تقابلها شيء في الفقرة الاخرى [illegible] ان يكون الخ على سبيل التمثيل [illegible]
[illegible] جمع كوب وهو كوز لا عروة له **قوله** كقول الصابي [illegible] العين الخ [illegible]
العين الخ **قوله** وكقوله تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولدا [illegible] **قوله** في سدر
مخضود وطلح منضود [illegible] شجر النبق [illegible] بالفارسية [illegible] والمخضود الذي لا شوك له [illegible]
[illegible] الطلح [illegible] والمنضود الذي نضد [illegible] من اسفله الى اعلاه [illegible]
[illegible] وفي الصحاح [illegible] بالكسر [illegible] **قوله** كقوله تعالى
واذا اذقنا الانسان [illegible] ولئن اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه
نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني انه لفرح **قوله** [illegible] **قوله** لما اعتنق [illegible]
[illegible] حكى المسعودي عن بعض اهل العلم [illegible] والقعود الكبير الذي [illegible]
والعارب ما بين السنام والعنق [illegible] الترائب [illegible] جمع تريبة [illegible]
[illegible] المضجع جمع مطلع [illegible] القياس [illegible] **قوله** وهو حمل العروض [illegible]
[illegible] العروض [illegible] الحارث بن حلزة [illegible]

وقيل ومنه الثواني العروض مفعولن والضرب فعلن فان خلافه على التعريف الذي ذكره الخ **قوله** ان لم مهلا الى الهمزة [illegible]
[illegible] مهلا منصوب على المصدر [illegible] بالدال المهملة الفتح والانزاع القصد **قوله** [illegible]
بلا من [illegible] ينهض **قوله** فان الشعب الخ المغاني جمع المغنى وهو المنزل من غنيت بالمكان اقمت به والشعب موضع [illegible]
الشجر والمياه **قوله** فتى كان شربا الى الشرب بالكسر الحظ من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمرتفع اسم موضع [illegible]
رفعت [illegible] بالجود والشجاعة [illegible] بالجود السابق والشهادة الاخص **قوله**
خارجة [illegible] لعدم وجود التسجيع لعدم الموافقة بل التفريع [illegible] المعنى الذي ذكره سابقا وهو حمل العروض [illegible]
العزيز **قوله** غارق مصفوفة وزرابي مبثوثة النمارق جمع نمرقة بالضم الفتح وهي الوسادة الصغيرة والزرابي
البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اي مبسوطة **قوله** والكرام [illegible] جمع جدول وهو النهر الصغير **قوله** قول البحتري فتجملا
لم يجبل الخ يمدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير [illegible] للاسد **قوله** والجواب ان لفظ القافية [illegible]
[illegible] لا يكون الا في البيت والقافية وان الشعر [illegible] المعنى ايضا لان معنى الشعر كلام موزون على قصد [illegible]
مما ليس له معنى خارج بلفظ الكلام [illegible] ما ليس له وزن خارج [illegible] لا يكتفى بالاشعار [illegible]
سيما اذا خفي ومن البين ان اشعار القافية وصحة الوزن [illegible] المعنى [illegible] استقامة الوزن
قوله فهذه الابيات كلها من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن اربع مرات
ومن البين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات
وانه من سدس على الاصل [illegible] وعلى تربيع مرة اخرى [illegible] الثاني [illegible] مقطوع وفي [illegible]
[illegible] ايضا في قوله [illegible] لم تجد [illegible] يكون كصالح [illegible] الابيات المذكورة على القافية الثانية من هذا
القبيل [illegible] الثامن [illegible] الابيات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى **قوله** [illegible]
الخ فلان [illegible] الشراب [illegible] العاشق [illegible] على وزن فعيل من [illegible]
الوجد من عشق او حزن [illegible] وهو الحزن وهذه الابيات
[illegible] في الاولى [illegible] والمتفكر والثانية [illegible] في الشجي والحبوى وعلى هذا القياس **قوله**
والاعناق [illegible] وهو الرجوع [illegible] **قوله** وهو الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه
وعليك هذا التعريف دوري ضرورة توقف معرفة الروي [illegible] وهو نسبة القصيدة اليه وتوقف النسبة على معرفته
[illegible] القصيدة [illegible] حرف الروي [illegible] نقلا من ابن جني **قوله** اومن الآل
[illegible] فيما سبق **قوله** ساشكر عمرا الخ قيل الابيات لمحمد بن سعد الكاتب يمدح الاشرف عمرو بن سعيد [illegible]
دخل عليه [illegible] عشرة الاف درهم فقال فيه الابيات [illegible] للوصل [illegible]
وان كانت تلك النعم جليلة في [illegible] ان يكون [illegible] جليلة عند عمرو وان كانت
كذلك في [illegible] **قوله** وجعل الايادي [illegible] الشمال من عمرو [illegible] في بذل [illegible]

وان لم يجئ في بدل الكل كعدم وجوبه في الجملة هي نفس المبتدا وقد جوز الفاضل الخ في شرح المفتاح كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا
وفيه نظر سبق في شرح الديباجة وهو انه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على
التساهل قوله بقي في الكناية عن نزول الشدة الخ الكلام مبني على تشبيه سقوط الرتبة الذي هو الفقر بالسقوط الحسي بجامع ذل
القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المشفر على شفة الانسان قوله وردت بي عيشة رغدة وردت علي اسعد
مليئة واما اشتار العسل من لغتنا الكسل بقي شرب العسل واشترتها اي اجتنيتها وشوعد يكون مع مشتار العسل قوله
قلت يحتمل ان ربما الخ قيل انما يستقيم هذا لو لم يتبع قوله الا يلزم في السجع على مذهب فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو السجع وانت
خبير بان الشيخ حمله على ما سابقا عليه ما لا يلزم في مذهب السجع فاندفع هذا التوهم قوله او لعدم رجوعه الى تحسين الكلام فيجب ويجوز
ان علم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله في فن البلاغة لا فيه ومقصد الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط
ومالا اثر له في تحسين فيهما ما يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب في العبارة
ان يقول لعدم الرجوع الخ ويمكن ان يوجه بان لفظا واشارة الى التخيير في التقييد علة وجوب ترك التعرض وشك شايع في عبارة
المفتاح قوله فجنوا الخ اي صيرتني جنونا يقتتوا اي بتنوع غيظهن اي بعطش قوله من يلق يوما على علاته الخ اي على كل حال
وهرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان ابن حارثة المري صاحب الزهير الذي يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد
على علاته هرم واما الهرم بفتح الراء فهو كثير السن قوله سفر الاسرار الاحزان مساحتها الخ الظاهر انه نصيف بنار الكن في بعض
النسخ ديوانه صهبا وهو نصيف خمر كما يدل عليه البيت الثاني وهو قوله في كف ذات حر في زي ذي ذكر لها محبان لوطي وزناء قوله
ومثل التعديل الخ قال العلامة في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج او تجنيس او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية في
الحسن كقولهم وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والالزام والجحد
والبنا والمنح والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي فالخيل والليل والبيدا تعرفني والضرب والحرب والقرطاس والقلم قوله ومثل ما يسمى
من الصفات الخ مثاله من القران المجيد قوله تعالى **هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام**
المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس
يوم القيمة احسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يالفون ويؤلفون الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم مني
مجالس يوم القيمة اسوئكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب في مدح النبي وابيض يستسقى
الغمام بوجهه قوله ثمال اليتامى عصمة للارامل قوله وعلم بذلك ان الخاتمة الخ قد سبق منا في هذه المقدمة تحقيقه فلينظر فيه
وبالتهلهل اي البشاشة والسرور قوله مرحل اي مبعد بالراء المعجمة والحاء المهملة قوله عارف الاهتضام هضمت الشيء
كسرته وتهضمه حقه واهتضمته اذا ظلمه وكسر عليه حقه قوله فانشد قصيدة الخ اولها العمر ما ادري الخ انشد يتعدى الى مفعولين
ثم انشد في شعر مفعوله الاول ههنا محذوف اي انشده واوجل من الوجل وهو الخوف وموضع علي اينا نصب لانه مفعول لا ادري
وقوله والي الاجل اعراض وتعدوا بالعين المهملة اي يصبح الموت واول مبني على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما في قبل وبعد اي
اول كل شيء وحاصل المعنى وبقاؤك ما اعلم ان يكون اقدم الامرين عدوا الموت عليه والى الحانيه قوله دع المكارم الخ

المكارم جمع مكرمة والبغية الحاجة هذا البيت مما هجي به الحطيئة الزبرقان بن بدر وكان سيد قومه وكان قد اهدم شرفه وضعضع مجده واستعدى
عليه عمر بن الخطاب عليه اللعنة والعذاب وانشد الشعر فقال لا ارى موضع هجاء فحضر حسان بن ثابت وسأله فقال يا امير المؤمنين لم يهجه بل سلح عليه
ان الحطيئة ما احقه ولي حمر النعم فحبس الحطيئة وكتب اليه من محبسه عدة ابيات من جملتها العفيف كالبيت في مجمعه فاغفر عليك سلام
يا عمر امام الذي من بعد صاحبه القت اليك مقاليد النهى البشر لم يؤثروك بها اذ قدموك لها لكن لانفسهم كانت بك الاثرة وكان
وعفا عنه وقوله دع المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية الحاجة الى قوله ووقوفها صحبي الخ وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى
الحبس لا الوقوف بمعنى اللبث لا الازم والمذكور في البيت متعلقه مفعوله مطيهم وانتصابه على الحالية من فعل بك اي قائلين في
حال وقف اصحابي مراكبهم علي قائلين لا تهلك اسا او فرط المرن وشدة الجزع وتحمل اي اصبر صبرا جميلا قوله من شم الانوف الاشم الجمع
من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد هنا المجد والشرف اي من
النمط الاول في المجد والشرف قوله يستجي اغارة وهي الاغارة في اللغة ذهب المال والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية ظاهر قوله لسحق
الاملح اي بالاملح السمر وهو جمع اسمر من السمرة وهو لون الاسمر قوله اسحرا بانفراد احدى الهمزتين فيه محذوفة على غلط قوله تعالى
افترى على الله كذبا والاستفهام انكاري وبسلمن الانا الرد على الخطا قوله قال الشيخ في المسائل المشكلة الخ قد
يجاب بان المراد ببخل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فالمقصود ان الزمان يجوزه وجود مثله وكيف يتصور من الانسان
فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يجوز فضلا عن ان ياتي وانت خبير بانه لا بد ان يعتبر شيء يتعلق به البخل فقد
المضاف اي بتجويز مثله لبخيل الفهم جواز وجود مثله في نفس الامر وعدم تجويز الزمان فحمل القصور على الله قوله اعدى الزمان
سخاؤه الاعتداء ان يتجاوز الشيء من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى اي لا يعدي شيء شيئا قوله لان المعنى
على المعنى والمراد لقد كان فان قلت المعنى وان كان على المضي لانه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار وحكاية الحال الماضية كما تقرر
في اشاله قلت ظاهر لم يبق بخل الزمان بعد اعداء سخائه اياه لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال الماضي قوله قال ابن جني
اي تعلم الزمان الخ في البيت على ما ذكره ابن جني من العلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق قوله وقيل لقيا
جمع لهاة وهي اللحمة المنطبقة في اقصى سقف الفم وقد يجمع على لهوات ولهيات مثل عطيات قوله وكذا قول القاضي الارجاني كان
الرواية في اسر على صيغة المعلوم متعدي بكسر اللام الاخيرة فاعلوان روى على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور يوذعي بفتح
الدال على انه مصدر او اسم زمان اي وقت توديعي والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم الاولى ايضا موضع العين
قوله وقاطبة الخ اي جماعة في ثلاثة وستين حالا غصبها ساقطها والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والمعنى سالت ههنا اي بلا
قيل قول الزمخشري افضل لان فيه صفة المراجعة وهي السؤال والجواب كقوله قال يا سليمان وبعض العقول الشيخ فان صنعتني
عليا قوله انيا ابي وادع قلت اتيت اهل ما حكى فيلها بالحق تخرج فان لا افلت مهلا فاهل قلت سمع قال صففت يحوطني
معنى قلت تمنع ولجيب بان كون المراجعة من المحسنات البديعية محل نزاع ولذا لم يذكر المصنف ولسلم لكن انما تعتبر في السؤال المكرر
والجواب المعاد قوله مقيم الظنون اي انا مقيم الظن واراد بالظن محله وهو القلب في لما في جمع انيه والعلوق المضطرب الجوعى العطا
قوله وقول ابي الطيب وان عنك اه نفاد الراجح دفنا الدار ما اشتد من حولها عتبك اي محبك قوله في المجلس القاضي المهتلى قوله من رجب

البلاع الرحب الواسع والبلع قد مد اليدين قوله مدى جعفر اي الغاية التي بلغ اليها جعفر قوله وقول ابي تمام بعده الخ فيه بحث لان
بيت ابي تمام يشتمل على الاستعارة المكنية التخييلية حيث شبه الصبر باللباس واثبت له شيئا من لوازم المشبه به اعني الملبوسية
وبين تسمية الجازع جازعا وذلك استلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللوازم ليتوصل الى المطلوب وهو البيت الاول لا
يشتمل على هذه اللطائف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول قوله وان يكون احد البيتين تشبيبا اي نسيبا التشبيب
المراد تشبيب بالكسر تشبيبا اي تشبيها قوله الى المعنى المختلس يقال خلست الشيء واختلسته اي استلبته قوله سلبوا اي صبغة
قوله وهذا اشملهم وغيرهم وقع بعده في بعض النسخ روى ان المطلع هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه
في زمانه غار عليه غيرة افضت الى النكبة والاجتثاث فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات وهي الحروف امام الهدى عند احتفال المجلس
الحاشد انف على عاليك من قرن قوله طلت مثل الفضل بالواجبين على القرين تستكر قوله ان يجمع العالم في واحد فامر هرون بما
وخلع عليه المحتفل الاجتماع والحاشد الجامع قوله واذا اجلتها الفطن زحمت الحالية بما في العطف من ايهام عن نرى
محتوم مع محبة الملازمة فيه قوله وتمت معتمد الى نعم شيئا احلى جزء واحد له اي عطاه مشغول معتقد عن سائل قوله وقد ظللت
عقبان اعلامه ضحى الخ العقبان جمع عقاب الدابر وهو العلم الضخم شبه باليعسوب من الطير الضخم كذا في الصحاح وقال الخطابي
المراد بعقبان الاعلام وهو الصور المعمولة الذهبية على رؤس الاعلام والعقبان الثاني جمع عقاب الطير وهو الطائر المعروف
الذي يغيره الجوارح قوله بموقع القرينة الخ القرينة ما اخترسته السباع والميرة الطعام قوله ولم الشيء الخ يمكن ان يقال ان قوله حتى
كانها من الجيش الملم معنوي له ذلك ويعين ما فيها انما نطلق كونها من الجيش اذا كانت قرينة منه محيطة بهم قوله كما حكى عن ابن ميادة
الخ ميادة اسم امرأة والمهلل الملاقة الرجيم كما في الاقرار الفرزدق والمهند السيف المطبوع من حديد الهند والخطية اسم سيف
حتى يبلغ قصره وقيل للدماء قوله كانا استعفنا اعفنا في الخروج معك اي بعين عنه واستعفاه عن الخروج معه اي
الاعفا قوله نعما انقال الا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم الى الحز القصير وذلك لان ذلك السيف لما لم يكن حادا سالما
للغرر كان ضرب المقتول به تعذيبا له وزيادة ايلام له فكان الضرب به ظلما على المقتول نحو بنا السيف اذا لم يعمل في الضريبة و
الرعب الخوف في الدهش الرهو والصمصام والصمصامة السيف الصارم لا ينثني واغماد السيف جعله في غمده اي غلافه وانعما اي
زائد مبالغة للجهل والفتح لها عرفتها كما سبق ذكره ما يعني زل ومراه مرجع الضمير الاصل ايضا انها بقرع عليها
الرجال والمعازم جمع معزم على القياس او جمع عزم على خلاف القياس كمحاسن جمع حسن وهما ما يلزم اداؤه للدين ذلك كعزائم
وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حلول المغارم وقت الاحتياج واذا كان حاتم وقت الاحتياج هكذا فما ظنك بها في غيره كذا
قيل ولهذا انما تم اذا اقيم القلب عيانا وطلب السيف واسالة الحميلة وهي المعروف التي تعلق على الانسان في العنق وكليب
قبيلة ودارم اسم رجل قوله واعزني اي شيء عزيز عليّ قوله ان كنت ان معنى الخ قيل زعمت يتعدى بنفسه بحق
ان زعمت الى ان الفعل زعمت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وعد كما جمعه واجمعت عليه والاول
الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في غير ما جرم زائدة قوله وهي الحالة المختالة المختار عن قوله اذ انما قصد به الخ التنبيه في
البيت على كونه من شعر الغير قوله كانها تمثلت بيتا قوله كانت في بلهنية الشبيبة الخ في الصحاح هو في بلهنية من العيش اي سعة

سعد وهو ملحق بالخماسي بالف في آخره وانما صارت الالف ياء لكسرة ما قبلها والنون زائدة والشبيبة الشباب في الصحاح في الشكل والبرقع
الطرفة والمحل الذي لا شيء جميل قوله كما كان مطويا الخ الاحسن جمع احسنه وهي الحقد اذ السهل اي سهلوا الى السهل وهو الارض
والدخول فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم قوله وتمام اليوم كريهة وسداد ثغر وبعده كان لم اكن فيهم وسيط الوكن في اكا
عم قوله فقد طلعت الطلعت الخ الوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين الشفيق وراح وهو الغصن المجتنى الطري والمراد بخد
وروض اس معقول الطلعة الاس وقد اخذ كل الى شرح الايضاح للجلال الشاشي والمراد بالشعر النابت على وجه الحمرة في اعذاره
للثناء فعار الوجه شره النابت في موضع العذار واراد الساري بالضبح اثر صغر العذار الاه انها ان سكنه للطهر وفر نصار من ترفق
تير في اسلحه ريقعن خلب الوقت الخفيف الغا قوله كما حالس الخ بوس كتابة اراد بالاس الزمان القريب حقيقة والبولس شدة
والمكابدة للمقاساة وقد العين الخبيث الذي يقع فيها حالة الوجع قوله ومجني لنا الخ العوالي جمع عالية الرمح وهي ما على صدر
السنان اي اشو السوابق الخيل قوله اهوى المشي الخ هو ابن بعل الديح اسود واشهر وطلائع الثنايا اي كانه من الصعاب بعض الحكم بن الثنايا
جمع شيس وهي طرف العقبة قوله اني بالذي استقرضت الخ اي اعطيه الباقي بالذي للبعيد بدل الذي استقرضته والعشاء العشرين
شاهد راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت اعالي الدعفن الذي ودونه لغت اي ضعفت وقد اجلها مفرقة بين اسم وخبرها
قوله والقف المشبهات اراد بالمشبهات بسكون الشين المحمرة وكرائها المعجم الشبا الذي لا يعرف حلها ومراحها قوله كقول بعض العارف
جمع عزيزا الثاني الجمع عوضوا النسب قوله عن اخاه متعلق بالنوهم والضمير المجرور عائد الى الانسان والاضافة لا دنى التبس والمراد
باخاه هم الذين يكونون تحت حجر تحيا جية اليد من زعم ان قوله على اخاه حال القائل خطر على من يصدقه فما نظر بقلبه من جنس الحكم
كانما اسلف الزخرفة كتب شطط قوله لحفنا بالحرام وفتح جوم الهوى الخ حوم الهوى ما جعلها اي نزوحه الجليس للقلوب ما نظنه
فيها ان الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اي الحال التي ان الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقية والمراد
الذليل واصل الصوت الانف بالرغام وهو الرابية لا الليل يجني الشمس في الحذر العوج والصبغ اللون والمراد بالطرف الموت الجريح حقا الكواكب
والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النائم في نومه قوله والنار عطف على الارض ضمنا او معطوف على الليل وكما ذكر في المختصر فيكون ارقوحي العيا
معا قوله دعمر وهو حسان بن مرة فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث وحسان هو حسان بن مرة فليس احدهما الا مروزة كرفي شرح
جمع الامثال ان حسانا سار كثيرا واخذ عمرا وانتصر عمرو بن الحارث فلم يذكر حتى طعن كليبا تقتضي عليه ثم وقف عليه فقال يا حسان اعشني
بشربة ماء فقال حسان تركت المال والقرضة فلحقه عمرو فقال يا عمرو اغثني بشربة ما فنزل عمرو اليه واجهز عليه بهذا مرجح فيها
قوله وهي البسوس البسوس اسم امرأة وهي بسوس بنت سعد التميمية وكليب اسم شخص والعالية موضع في عقد الارض خلف نهر والحوراء
وهي الحجاز والنسبة اليها عالي ويقال عليا علوى على غير قياس والمصاهرة الى القوم التزويج فيهم والاصهار اهل بيت المرأة فلكونها الى
برقعها التحيل بهيل قوله ضاحت البسوس عن ولاده واغر بنا وه واشرف تقول العرب اد اصبحت في دا القفر لما نيم سعد وهو جار حرب
قوله ولكني اصبحت في دار غربة قوله متى بعدو فيها الذئب يعدو على شاة والغفير الابل والخطا وكرد الابل اهل بلد اسكن معهودي بالمروءة
فاجهز عليه يعني على القتيل اي سرعت قتله ونشر الثرى علق وتعلقه بكرة قبيلتان قوله كانني شاور تحت المشاوره المواثب والصطم الحية الرقشاء
جمع رقشا وهي الحية التي فيها نقط سواد وبياض نافع اي ابلغ قوله وابا النار المطل الخ المطل المشرف على الحله عليه اي شرف غير قبيله

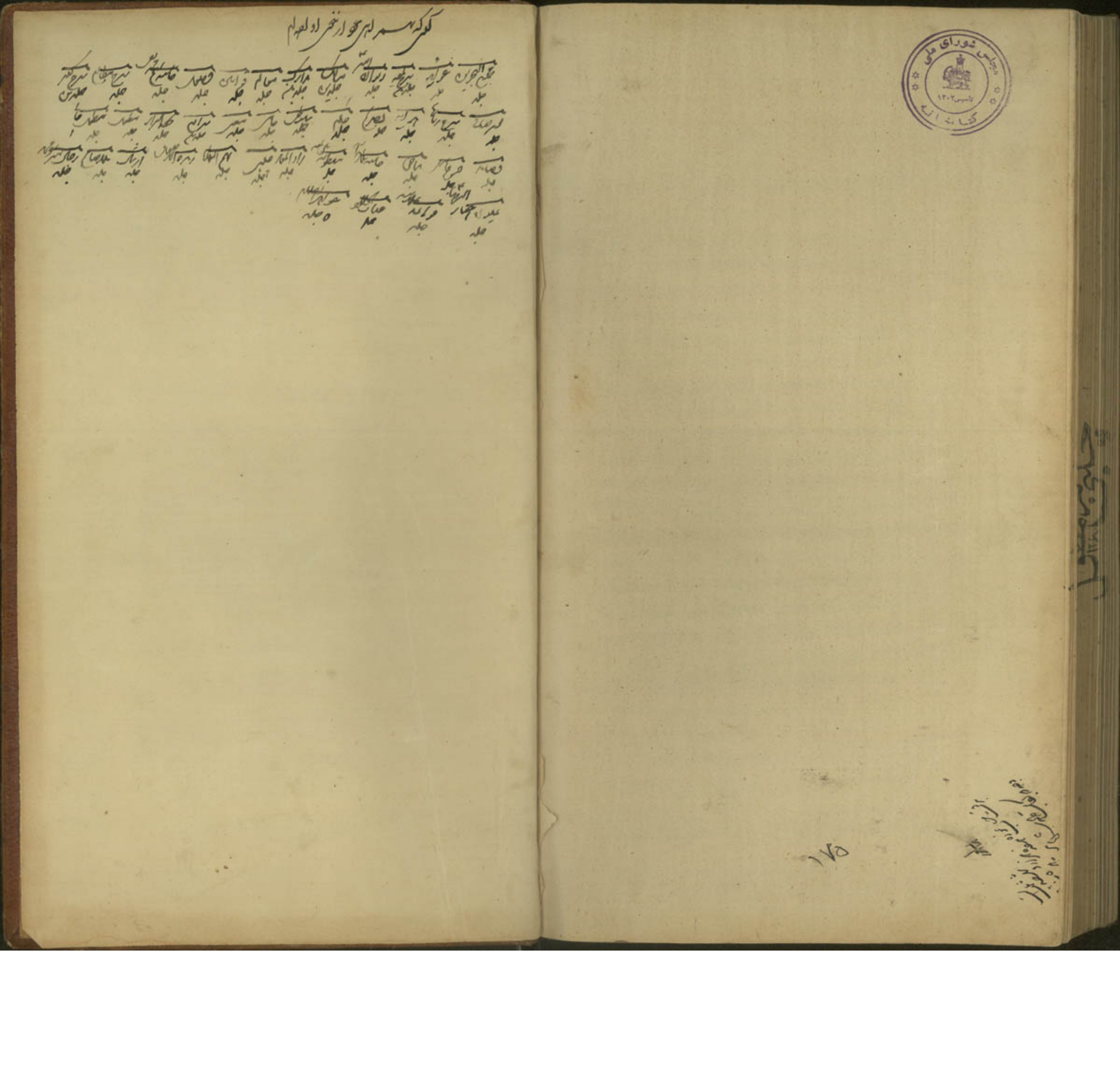
المذكورة في علم المعاني والبيان انما لم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغة والله اعلم قد تم الكتاب بعون الملك الوهاب

على يد الحقير الفقير احقر الناس

اللهم اغفر له ولوالديه بجاه محمد وآله الطاهرين

سنه ١٢٦٢

حرره الله لحمد كاتب الناز بالنبي وآله الاخيار


مجلس شورای ملی
۱۷۵

